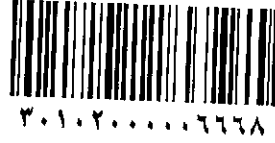


قام الطالب بعدد من الطلبات
وعليه جرى التوقيع -

السرفانام حاشية الكتاب

المناقشة لدراسة عليه في ربح

المناقشة الخارجية مجلس عمارة



اتجاهات

الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر

« ١٩٣٢ - ١٩٨٥ م »

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

إعداد

يوسف محمد العارف

إشراف

الأستاذ الدكتور

ميسرة حسنة

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
1948
عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
وَسَيِّدِ الْمُرْتَضَى

قُلْ لِمَنْ لَا يَرَى الْأَوْخَرَ شَيْئًا
وَيَرَى الْأَوَّلَ التَّقْدِيمَا
إِنَّ ذَاكَ الْقَدِيمَ كَانَ حَدِيثًا
وَسَيَبْقَى هَذَا الْحَدِيثُ قَدِيمًا

محيط المحيط «بطلون ألبستاني»

سُرُورٌ وَتَقْوَى

شكر وتقدير

امتثالاً لقوله تعالى : « لئن شكرتم لأزيدنكم » إبراهيم « ٧ » ، فإني أحمد الله على ما يسر له وأعان عليه ، وأشكره على نعمة وأفضاله ، شكراً يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، وعملاً بقوله (ص) : (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) « سنن الترمذي » جزء ٤ ص ٣٣٩ ، فإني أقدّم بوافر شكرى وامتنانى لأستاذى الدكتور / عبد الله بن سليمان الجرنج العميد الأسبق لمعهد اللغة العربية ، والأستاذ المشارك بكلية الآداب جامعة الملك سعود حالياً ، الذى أولانى ثقته فرشحنى للعمل معيداً بالمعهد ، ومخني رعايته فطلت دأيم السؤال لمعرفة أخبارى العلميّة فى مرحلتى الماجستير والدكتوراه ، ولست أجد شيئاً كافئ به سوى النضرع إلى السدبان يتولى مثوبته ، وبجزية أفضل ما يجزى عباده المخلصين .

كما أجد شكرى للدكتور / سعيد بن عبد الله الشهرلى - عميد معهد اللغة العربية - ، الذى كان لتعاونته واهتمامه كبير الأثر فى إنجاز هذا العمل .

وأشكر المسؤولين عن كلية اللغة العربية ، وبخاصة الأستاذ الدكتور / سليمان بن عبد الله العابد ، رئيس قسم الدراسات العليا العربية ، على ما أبداه من حسن معاملة وتسهيل مهمّة .

وأوجه ببالغ تقديرى لأستاذى الدكتور / محمد حسن حسّان ، الذى سعدت بصحبته وشرفت بالعمل معه ، وأفدت من علمه ودرامته خلقه ، داعياً الله أن يهبه الصحّة والعافية ، ويجعل ما بذله فى حسنات أعماله .

وأخيراً أشكر سلفاً أعضاء لجنة المناقشة على ما سيقفون من وقت ، وبذلونه من جهد فى قراءة هذه الأطروحة وتقويمها .

والله الموفق وهو حسبتنا ونعم الوكيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الرسالة

✍

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد

فقد عني هذا البحث برصد اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر بين عامي ١٩٣٨-١٩٨٥م، وجاء في

مقدمة وتمهيد ، وباين رئيسين ، وخاتمة .

فأما المقدمة فتناولت فيها أهداف الموضوع ، ودوافعه ، وخطة البحث ، ومنهجي فيه ، وتحدثت في التمهيد

عن النهضة الحديثة في مصر ، والروافد التي أمدت هذه الدراسات بأسباب النشأة .

وأما الباب الأول فخصصته لاتجاهات هذه الدراسات في المستويات اللغوية ، ووزع إلى خمسة فصول : أولها

للمستوى الصوتي ، عرضت فيه جهود اللغويين المعاصرين ، والمآخذ التي سجلوها على الدرس الصوتي القديم ،

ومظاهر التجديد في هذه الدراسات ، وثانيها للمستوى الصرفي ، وفيه أوضحت مفهوم الصرف عند القدماء

والمعاصرين ، وما أخذهم على الدرس الصرفي القديم ، وطريقة معالجتهم لقضاياه ، وثالثها للمستوى النحوي ، وفيه

تناولت نقد المعاصرين للجوانب المنهجية ، والتعقيدية ، والتأليفية في الفكر النحوي القديم ، ورابعها للمستوى المعجمي

، عرضت فيه معايير تصنيف المعجمات ، وتاريخ الحركة المعجمية في مصر ، وإسهام الجمع اللغوي في الصناعة المعجمية ،

وواقع المصطلح اللغوي في العالم العربي ، والفصل الخامس للمستوى الدلالي ، بينت فيه مفهوم الدلالة وأنواعها ،

ونظريات تحليل المعنى ، والتطور الدلالي .

وأما الباب الثاني فعقدته لاتجاهات هذه الدراسات في جوانب مختلفة ، ووقع في ثلاثة فصول : أولها للجانب

الاجتماعي عرضت فيه دراسة المعاصرين له ، ولبعض قضاياها ، كالأزدواج اللغوي ، واللهجات المحلية ، وصناعة

الأطالس اللغوية ، وثانيها للجانب النفسي ، تحدثت فيه عن معالجتهم له من خلال قضيي اللغة والفكر ، واكتساب اللغة

، وثالثها للجانب المقارن ، تناولت فيه ظروف نشأته ، وإسهامهم في التأليف فيه .

وأما الخاتمة فأودعتها نتائج البحث ، وكان من أهمها :

أولاً : توزيع مستويات التحليل اللغوي لأول مرة إلى خمسة نظمٍ داخليةٍ ، هي - النظام الصوتي ، والصرفي ،

والنحوي ، والمعجمي ، والدلالي .

ثانياً : تأثر الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر بما جاء عن الغربيين في دراسة اللغة ، وبأعمال المستشرقين ،

ومحاولة تطبيق ذلك على اللغة العربية .

ثالثاً : سيادة الاتجاه الوصفي على هذه الدراسات ، مع بروز الاتجاهين التأريخي والمقارن .

رابعاً : بعثت هذه الدراسات نهضة لغوية متميزة ، كوَّنت بها مدرسةً مستقلةً ، ذات أصولٍ منهجيةٍ ، وأهدافٍ

موحدةٍ ، وأصبح لها أتباعٌ في العالم العربي ، يؤمنون بها ، ويطبقونها ، ويدافعون عنها .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

توقيع عبد الكافي
د/سعد بن محمد الفاسندي

توقيع المشرف
أ.د. تمام حسان

توقيع الطالب
عبدالرحمن بن حسن العارف

١٤١٥/١١/١٥

المقدمة

الحمد لله الذي جعل حاضر هذه الأمة موصولاً بماضيها ، وصلاة ربي وسلامه على من أرسله بعروبة اللسان ، وفصاحة البيان ، وبعد ..

فإن الله سبحانه وتعالى قضى في سابق علمه أن يكون لكل زمانٍ دولة ورجال ، ولقد مر على لغة القرآن أحقاب تاريخية عديدة ، سخر الله فيها لهذه اللغة أقواماً نذروا أنفسهم لإعلاء شأنها ، وإقامة ماينهدم من صرحها ، وترميم ما يتصدع من بنيانها .

ومذ خضع اللسان العربي للدراسة والتحليل ، وهو يجد على مر الأزمنة والأعوام من يخدمه ويحتفي به ، بالكشف عن مخبئه تارةً ، وتجديد ما يدرس من معالمه تارةً أخرى .

وقد تأرجح حال اللغة العربية خلال سني حياتها ، ما بين ضعف وقوة ، وكبوة ونهوض ، وذلك أمر طبعي في اللغات البشرية ؛ إذ يعتريها ما يعتري الكائن الحي من سقم وصحة ، تبعاً لظروف البيئة التي تعيش فيها ، والأحداث التي تحيط بها .

وكانت الفترة التي سبقت النهضة الحديثة - أعني القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي - من الفترات الخافتة في تأريخ لغتنا العربية ، حيث منيت في ذاتها بنكساتٍ عديدة ، انعكس أثرها على الجهود اللغوية ، فتوقف - أو كاد يتوقف - أمر النظر في قضاياها ، ودراسة وتحليل مضامينها .

وظل الأمر كذلك حتى بدأت تباشير الإحياء اللغوي تظهر منذ مطلع القرن العشرين ، وبالتحديد أواخر النصف الأول من هذا القرن ، متخذاً من مصر موطناً له .

ومما لا شك فيه أن هذه الفترة الخصبية من فترات الفكر اللغوي المعاصر بمصر قد قطعت شوطاً كبيراً في ميدان التنظير ، مالبث أن تحول عبر سنوات تأريخه إلى اتجاهٍ ذي طابعٍ مميز ، يغري الباحثين بتتبع نشأته ومراحل تكوينه ، ودراسة جوانبه ، وذلك من خلال أفكار أصحابه المبتوثة في عطاءاتهم العلمية .

ونشعر اليوم - نحن أبناء هذا الجيل - بأن في أعناقنا ديناً لرواد الدرس اللغوي المعاصر بمصر وغيرها من أقطار الوطن العربي ، يجب علينا الوفاء به . وقد آمنت منذ زمنٍ ليس بالقصير بهذه المسؤولية الملقاة على عواتقنا ، وأنه ينبغي أن نسجل في ذاكرة التأريخ هذا الفكر اللغوي بكافة صوره وأشكاله ، وإيجابياته وسلبياته ، دون مبالغة في الوصف ، أو شططٍ في

ب

الأحكام ، واضعين بذلك لبننة في ببيان هذا الصرح الشاخص الذي أقامه الأولون واستكملة الأخرين .

ومن المعروف أن تأريخ الفكر اللغوي ، أو كما يسميه الدكتور عبدالسلام المسدي « حركة التدوين الألسني » (١) يُعدُّ أحد جوانب اهتمامات الدراسات اللغوية الحديثة ، وهو ميدان لما يأخذ حظه من الأبحاث الجادة في فترته المعاصرة ، وإن كنا لا نعدم وجود دراساتٍ عامةٍ دوّنت الحركة اللغوية في الوطن العربي مشرقه ومغربه ، وحللت جوانبها المختلفة* .

ولما كان ذلك كذلك أجمعت أمري وندبت نفسي للقيام بهذا الواجب ، واخترت مصر مكاناً للدراسة ، مدرّكاً حجم المسئولية ، وصعوبة المهمة ، فالحديث عن مصر ليس حديثاً عن أفراد ، وإنما هو حديث عن مجتمعٍ بالغ التعقيد في كل مظاهره ومقوماته - كما يقول أحد اللغويين المعاصرين - (٢) ، ولذا وقع اختياري على هذا الموضوع (اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر « ١٩٣٢ - ١٩٨٥ م ») .

(١) الفكر العربي والألسنية ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد (٤) ، ص ٢٨ .
(*) يمكن توزيع هذه الدراسات إلى نوعين : أحدهما كان بمثابة عرضٍ تأريخي تحليلي للدرس اللغوي في أحد الأقطار العربية، والآخر عبارة عن أدلةٍ بيبليوغرافيةٍ للجهود اللغوية المعاصرة - بصفةٍ عامةٍ - .
فأما النوع الأول فقد وقفت على أعمالٍ عديدةٍ منها : دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن العشرين ، لأحمد الشايب ، الحركة اللغوية في لبنان في الصدر الأول من القرن العشرين ، لأمين نخلة ، معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ، لمحمد خلف الله أحمد ، حاضر اللغة العربية في الشام، لسعيد الأفغاني ، المباحث اللغوية في العراق ، للدكتور مصطفى جواد ، تطور الفكر واللغة في المغرب الحديث ، لعبدالعزیز بنعبدالله ، حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام ، للدكتورة نشأة ظبيان ، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين ، للدكتور عبدالجبار جعفر القزاز ، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (لبنان) ، للدكتور رياض قاسم ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، للدكتور حامي خليل .
وأما النوع الآخر فمثله - حسب علمي - : الجهود اللغوية في القرن الرابع عشر الهجري ، للدكتور عفيف عبدالرحمن ، دليل الباحث اللغوي في الدوريات العربية ، لمحمد خير بدرة ، وثرثيا كرد علي ، اللسانيات العربية - مقدمة وببليوغرافية - ، للدكتور محمد حسن باكلا ، مراجع اللسانيات ، للدكتور عبدالسلام المسدي ، الحركة اللغوية في الوطن العربي «١٩١٨-١٩٧٥» ، للدكتور شكري فيصل .

(٢) مستويات العربية المعاصرة في مصر ، د.السعيد محمد بدوي ، ص ٩ .

ويعود سبب هذا الاختيار لدوافع عديدة ، لعل من أهمها - بالإضافة إلى ماتقدم - ذلك النقد المرير الذي وُجِّه لهذه الدراسات من بعض المعاصرين ، ومحاولتهم الطعن في أهدافها ، والغضُّ من شأنها ، والتقليل من جدواها . إضافةً إلى اتهام بعض الباحثين المغاربة للمشركين - وبخاصة لغويو مصر المعاصرون - بأن المحاولات الألسنية التي قدموها « لم تتعد الأعمال المحدودة المتفرقة ، فلم تولد وعياً بطرافة المنزع فيها ، ولا تمكنت من تصحيح خاطيء النظر نحوها ، ولا كوَّنت اتجاهاتٍ ولا مدارس » ! (١) .

وآخر هذه الدوافع أن الدراسات الأدبية المعاصرة حظيت بنصيبٍ وافٍ من العناية من قبل الباحثين المعاصرين ، على نحو ما نلمسه في تلك المؤلفات التي اهتمت بتتبع الاتجاهات الأدبية في ميدان الشعر ، والنقد ، وفنون الأدب المختلفة ، كالقصة ، والمسرحية ، والرواية ، في حين أن الدراسات اللغوية المعاصرة مازالت تمثل ميداناً ثراً للبحث والدراسة ، وبذل الجهود المتعددة لتسجيل مراحلها التاريخية ، ورصد اتجاهاتها .

أما سبب تخصيص مصر مكاناً للدراسة ، فهو أن مصر سبقت غيرها من أقطار الوطن العربي في ظهور حركة لغوية متميزة ، لم يقتصر أثرها على مصر وحدها ، بل امتد ليشمل الأقطار العربية الأخرى ، فكانت بهذا رائدةً في ميدان الدرس اللغوي المعاصر . وقد استطاعت - بما توافر لها من ظروف - أن تمد جسور التواصل مع الماضي - من جهة - ، وتواكب مثيلاتها من الدراسات اللغوية الحديثة ، في الغرب - من جهةٍ أخرى - ، فاجتمع لها بهذا عنصرا الأصالة والمعاصرة ، مكونةً بذلك حلقةً من حلقات الفكر اللغوي العربي .

وأما سبب تحديد هذه الدراسة بفترةٍ معينة امتدت من سنة ١٩٣٢ حتى ١٩٨٥ م ، فهو أنها مرحلة تاريخية تمثل بدايةً لفكرٍ لغويٍ جديد ، ونمطٍ مختلفٍ من أنماط الدراسة اللغوية ، إضافةً إلى أنها فترة شكَّلت بُعْداً ثقافياً وحضارياً ، وكونت اتجاهاتٍ لغويةً ملموسةً استكمل بها عناصر هذا الفكر التنظيرية ومقوماته الأساسية .

(١) حظ المشرق العربي من البحث الألسني ، د. محمد الهادي الطرابلسي ، بحث أُلقي ضمن أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية ، تونس ١٣-١٩ ديسمبر ١٩٧٨ م ، ونشر في (اللسانيات واللغة العربية) ، عدد (٤) ، ١٩٨١ م ، ص ٣١٦ .

وقد آثرت استخدام مصطلح « المعاصرة » دون مصطلح « الحديثة » - وهما مصطلحان مضللان يخلط بينهما كثير من الباحثين - إيماناً مني بأن للمعاصرة بعدين: أحدهما زمني ، والآخر - وهو المهم - موضوعي، فأما البعد الزمني لها فهو أنها تمتد لخمسين سنة خلت من الزمان ، وهذه الفترة - كما نرى - ليست ببعيدة عن الفترة الزمنية المخصصة للدراسة ، وأما البعد الموضوعي فهو أنها تعني تلك الإشكالات والمفارقات اللغوية التي استجذت في الفكر اللغوي بفعل مآملته الظروف ومتطلبات العصر ، وهذا ما يصدق على حقيقة هذه الدراسات اللغوية .

ولست أدعي لهذه الأطروحة التي أتقدم بها لدرجة الدكتوراة أنها الأولى من نوعها ، أو أنها غير مسبوقه بأعمال قبلها ، فقد صدرت أبحاث عدة جاء بعضها على هيئة مؤلفات مستقلة ، ومقالات منشورة ، وبعضها الآخر رسائل جامعية لم تنشر بعد .

فأما المؤلفات المستقلة فعلى حسب علمي لا يوجد سوى كتاب واحد تناول دراسة الفكر اللغوي العربي المعاصر في مصر ، وهو (العربية وعلم اللغة البنيوي) ، للدكتور حلمي خليل ، وقد أوقفه صاحبه على جيل الرواد ، وبخاصة الدكتورة : علي وافي ، إبراهيم أنيس ، محمود السعران ، تمام حسان ، عبدالرحمن أيوب ، كمال بشر ، إضافة إلى الدكتورين محمد مندور ، ومحمد القصاص ، والأستاذ عبدالحميد الدواخلي . وهذا الاقتصار - وإن كان له ما يبرره - لا يمثل وحده الفكر اللغوي المعاصر في مصر - من ناحية - ، كما لا يمثل كافة الاتجاهات اللغوية لهذا الفكر من - ناحية أخرى - .

وعلى الرغم من اختلافي معه في بعض الآراء التي ذهب إليها في هذا الكتاب ، والطريقة التي عالج بها هذا الفكر ، فإنني أرى - بحق - أنه دراسة علمية قيمة ، كشفت عن جزء من حقائق الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر ، وحللت بعضاً من جوانبها ، وقد أفدت منها في التصور العام لموضوع البحث ، وإنارة معالم الطريق ، ولعلي لا أكون مغالياً في القول : إن هذا الكتاب كان من ضمن الدوافع التي أغرتني بالبحث في هذا الموضوع .

وأما المقالات ، فمن ذلك - فيما أمكنني الاطلاع عليه - مقالة للدكتور محمود فهمي مجازي ، وكانت بعنوان (اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة) (١) ، وقد خصصها لرصد اتجاهات هذه الدراسات من خلال الرسائل الجامعية التي قدمت للجامعات المصرية في الثلاثين عاماً الماضية « ١٩٤٨-١٩٧٨م » .

(١) نشرها في (اللسانيات واللغة العربية) ، عدد (٤) ، ص ٣٥-٤٠ ، وهناك مقالة مشابهة لهذه ==

وهناك مقالتان أخريان : إحداهما بعنوان (أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي) للأستاذ محمد صلاح الدين الشريف ، والأخرى (حظ المشرق العربي من البحث الألسني) للدكتور محمد الهادي الطرابلسي (١) ، وقد عاجلتنا - بشكلٍ سريعٍ - بعض أفكار الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، وجاءت أحكامهما - وبخاصة المقالة الثانية - مفتقدة الدقة والموضوعية .

وأما الرسائل الجامعية فهناك - على حد علمي - رسالتان علميتان ، كانت أولاهما بعنوان (تجديد البحث اللغوي في مصر في العصر الحديث) ، قدمها الباحث محمد عادل خلف لكلية الآداب بجامعة المنيا ، سنة ١٩٧٦م ، وهي رسالة ماجستير ، وقد اطلعت عليها في بدء العمل بهذا البحث ، وتبين لي أنها في كثيرٍ من جوانبها لم تف بالغرض ، ولم تحقق الهدف المنشود ، فضلاً عن كونها لم تعط تصوراً دقيقاً لاتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ، وإن كانت لا تخلو من لمحاتٍ جادة ، أفدت منها في بعض مواطن هذا العمل .

وأما الرسالة الأخرى فكانت بعنوان (الدراسات اللغوية الحديثة في مصر ، في الفترة من ١٩٣٢ - ١٩٦٢م) أعدها الباحث صادق عبدالله محمد أبوسليمان ، بكلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، سنة ١٩٨٧م ، وهي رسالة ماجستير ، وقد علمت بها بعد مضي سنواتٍ ثلاثٍ من عملي ، أنجزت خلالها كثيراً من مباحث رسالتي ، ولما اطلعت عليها ألفتها قيمةً في بابها ، وقد حاولت أن تتبع الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر بالتحليل والتقييم حسب ماتوافرها من إمكاناتٍ ذاتيةٍ وعلميةٍ ، إلا أنها - كما هو واضح من عنوانها - حددت لها فترةً زمنيةً تنتهي بسنة ١٩٦٢م ، ولم تتجاوز ذلك سوى في بعض المواطن القليلة ، ومعروف أن الفترة التي تلي هذه السنة وتمتد حتى ١٩٨٥م تُعدُّ مرحلةً مهمةً ومتميزةً من مراحل الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، فقد حدث أن تحول هذا الدرس من طابع التنظير إلى التطبيق ، وذلك أمر غاية في الأهمية ، كما تمكنت بعض الاتجاهات اللغوية من ترسيخ مبادئها ومناهجها خلال هذه الفترة ،

== كتبها الدكتور حمادي صمود بعنوان (ملاحظات حول البحث اللغوي في بعض الجامعات العربية) ، وكان حظ مصر منها ضئيلاً ، لاعتماده فيها على الرسائل الجامعية بكلية دار العلوم ليس غير . ينظر: المصدر السابق ، ص ٣١٧-٣٢٨ .

(١) نشرت هاتان المقالتان ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد (٤) ، ١٩٨١م ، ص ٤١ - ٥٥ ، ص ٣١١ - ٣١٦ .

فاتضح بهذا كثير مما كان خافياً أو مستخفياً منها ، ثم إن صاحب هذه الرسالة اكتفى في عرض دراسات اللغويين المعاصرين وتحليلها بجوانب أربع من جوانبها ، وهي / الصوتي ، والصرفي ، والنحوي ، والمعجمي ، وذلك - رغم أهميته - لا يُقدَّم تصوراً شاملاً لاتجاهات هذه الدراسات ، فهناك جوانب أخرى كان من الممكن ضمُّها إلى ماسبق ، لتتضح اتجاهات أخرى لها أهميتها عند الكشف عن مضمون هذه الدراسات وجوهرها ، وإضافةً إلى ماتقدم أنه أشار في غير ماموضع - ومعه الحق في ذلك - إلى الحاجة إلى دراسة اتجاهات البحث اللغوي في الفترة اللاحقة للفترة التي وضعها لرسالته ، وحاجة الفكر اللغوي الحديث في مصر لمزيد من البحث والتنقيب والدراسة (١) .

وعندما اطمأننت إلى هذه الحقائق شرعت في تمة عملي بعد أن تأكد لديّ أن الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر مازالت في حاجةٍ إلى من يُوسِّع دائرة البحث فيها ، ويتناولها تناولاً يشمل تلك الجوانب والاتجاهات التي قصرت الأعمال السابقة عنها .

ولما استكملتُ مقومات هذا الموضوع - جمعاً ودراسةً - وجدت أن طبيعة البحث تنتظم في بايين رئيسين ، متضمنين فصولاً ثمانية ، يسبق أول البابين مقدمة وتمهيد ، ويتلو آخرهما خاتمة .

فأما المقدمة - التي نحن بصددِها - فقد عرضت فيها أهداف الموضوع ، ودوافعه ، والدراسات السابقة ، وخطة البحث ، ومنهجي فيه ، ومصادره ، وختمتها بإسداء الشكر لمن له فضل علي من الأساتذة والزملاء .

وتناولت في التمهيد البدايات الأولى لنشأة الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر ، وجاء في مبحثين : تحدثت في أولهما عن النهضة الحديثة في مصر - مفهوماً وتاريخاً - ، ثم ذكرت في الآخر الروافد (العوامل) التي أمّدت هذه الدراسات بأسباب النشأة ، وكان لها أثرها الفاعل في تشكُّل تياراته ، وتكوُّن اتجاهاته .

وقد تبين لي أنها روافد أربع هي / إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨م ، واستقدام الأساتذة المستشرقين للتدريس بها ، وإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة ، وإنشاء مجمع اللغة العربية سنة ١٩٣٢م .

(١) ينظر : ص / ت (المقدمة) ، ٥٤٠ ، ٥٤٣ .

والواقع أن هذه الروافد ليست وحدها هي التي أسهمت في قيامه ونشأته ، وإنما كان ذلك على سبيل الأهمية ووضوح التأثير دون الحصر والتحديد .

ورغم أن الشأن في المسائل التاريخية أن يكون البحث فيها عرضةً للنقص قلَّ أم كثر - كما يقول فيشر - (١) ، فقد حاولت أن ألقى الضوء - حسب ما توافر لي من مصادر ومعلومات شخصية - على تلك الظروف التي أحاطت بهذه الروافد ، ومدى ما أسهمت به في قيام هذا الدرس ، ووصوله إلى تلك المكانة التي تبوأها عن جدارة واستحقاق .

وأما الباب الأول فخصص لأتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر في المستويات اللغوية . وقد ورَّعت هذه المستويات حسب المتفق عليه عند اللغويين المعاصرين - في أشهر الآراء - إلى خمس ، كانت بمثابة فصول لهذا الباب ، فجاء الفصل الأول خاصاً بالمستوى الصوتي Phonetics level ، تحدث فيه عن تأريخ الدراسات الصوتية المعاصرة بمصر - تأليفاً ومضموناً - ، ثم ذكرت فروع علم الأصوات اللغوية ، ومدى إسهام اللغويين المعاصرين بمصر في دراستها ، وعقدت بعد ذلك موازنةً بين دراسات القدماء والمعاصرين لهذا المستوى ، مسجلاً ما أخذ هؤلاء اللغويين على الدراسات الصوتية القديمة ، وبعدها عرضت لقضايا صوتية عند المعاصرين ، كالتفريق بين الفوناتيک Phonetics والفنولوجي Phonology ، وتحديد مخارج الأصوات وصفاتها في ضوء علم الأصوات الحديث ، ودراسة كل من التغيّرات التي تطرأ على الصوت في السياق ، والوحدات الصوتية الأدائية ، كالنبر Stress ، والتنغم Intonation .

ففي قضية التفريق بين الفوناتيک والفنولوجي تناولت موقف المدارس الغربية منها ، ورأي اللغويين المعاصرين في مصر بشأنها .

وبالنسبة لمخارج الأصوات وصفاتها عرضت لموقف الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر من الدراسات الصوتية القديمة لدى علماء العربية ، وحاولت الكشف عن مواطن التقاء الدراستين في هذه الناحية .

وأما التغيّرات الصوتية في صورتها التاريخية والتركيبية فقد تتبعته مذكراً للغويين المعاصرين في مصر بشأن الخواص التي تتصف بها ، وموقفهم مما طرأ على بعض الأصوات العربية من تطورات تاريخية ، كما تتبعته دراسة هؤلاء اللغويين لصور التغيّرات التركيبية

(١) معجم فيشر ، مقدمته ونموذج منه ، ص ٢٤ - ٢٥ .

ح

وأشكالها ، مكتفياً بظاهرتي التماثل ، والتخالف ، بوصفها أبرز مظاهر هذا النوع من التغيرات ، مع موازنة ذلك كله بدراسة القدماء .

وقبل أن انتقل إلى القضية الأخيرة من تلك القضايا الصوتية ، عرضت لدراسة الأصوات الصائتة (الحركات) Vowels عند اللغويين المعاصرين ، راصداً مظاهر التجديد فيها ، وبخاصة تقسيم الحركات وتصنيفها ، والحركات المعيارية Cardinal vowels ومقاييسها ، كما عرضت لقضيته الهمس في الحركات ، ووجود الحركة المزدوجة Diphthong في العربية ، ورأي المعاصرين بشأنها .

أما الوحدات الصوتية الأدائية فقد ذكرت أقسامها ، ودراسة اللغويين المعاصرين لظاهرتي النبر والتنغيم اللتين تُعدّان من أوضح صور الفونيمات الثانوية . ففي النبر تحدثت عن مفهوم هؤلاء اللغويين له ، وأنواعه ، ومواضعه ، ووظائفه ، وحقيقته وجوده في العربية أم لا . ونظراً لارتباطه بالمقطع فقد بيّنت مفهومهم له ، وأنواعه ، وآراءهم حول النظام المقطعي للغة العربية ، ومدى إسهام القدماء في دراسته ، وفي التنغيم عرضت لدراسة المعاصرين له ، من حيث مفهومه ، وصوره ، وصلته بالنبر ، ووظيفته في العربية ، ومدى معرفة القدماء له ، وقد ناقشت كثيراً من هذه القضايا ، مبيّناً الرأي الذي ارتضيته بشأنها ، وختمت الفصل بالحديث عن مظاهر تجديدية أخرى في الدرس الصوتي المعاصر ، كاستخدام المعامل الصوتية ، والاستعانة بالحاسب الآلي في البحث اللغوي ، والصوتي على وجه الخصوص ، وأنهيته برصد الاتجاهات التي سلكتها الدراسات اللغوية المعاصرة للمستوى الصوتي .

وأما الفصل الثاني فكان للمستوى الصرفي Morphology level ، وفيه عرضت لمفهوم الصرف عند القدماء والمعاصرين ، والمآخذ التي سجلها اللغويون المعاصرون على الدراسات الصرفية القديمة ، وناقشت قضية الكتابة الصوتية ووضع رموز عربية لها ، وآراء المعاصرين بشأنها ، والاقتراحات التي قُدّمت فيها ، وختمته بالحديث عن قضيتين صرفيتين هما/ الوزن الصرفي والوزن المقطعي ، وفكرة الجذور اللغوية في ضوء آراء هؤلاء اللغويين .

وأفرد الفصل الثالث للمستوى النحوي Syntax level ، وفيه تناولت الاتجاه النقدي الذي اتسمت به دراسات اللغويين المعاصرين للدرس النحوي القديم ، وبخاصة الجانب المنهجي ، والتفصيلي ، والتربوي (التعليمي) ، والتأليفي ، وكان من الضروري أن أخصّص مبحثاً للمحاولات الإصلاحية في النحو العربي ، التي قام بها لغويو مصر خلال فترة الدراسة ، أو التي

سبقتها بسنواتٍ عديدةٍ ، وقد حاولت استعراض الكثير منها سواءً ما كان صادراً عن اتجاهاتٍ تقليديةٍ ، أو اتجاهاتٍ لغويةٍ حديثةٍ في جانبيها التنظيري والتطبيقي ، وختمته بذكر النتائج التي أسفرت عنها ، وما قدمته من طروحاتٍ وتصوراتٍ لحل قضايا النحو ومشكلاته ، منهيّاً الفصل برصد الاتجاهات التي سارت عليها الدراسات اللغوية المعاصرة لهذا المستوى .

وجاء الفصل الرابع للمستوى المعجمي ، عرضت فيه روافد العمل المعجمي المعاصر ، والوجهة التي سار عليها ، وتاريخ الحركة المعجمية بمصر ، ثم انتقلت إلى ذكر المآخذ (العيوب) التي أوردها اللغويون المعاصرون على المعاجم العربية القديمة ، وما نتج عنها من دعواتٍ لصناعة معاجم حديثة ، وألقيت نظرةً معرفيةً على التصنيف الحديث للمعجمات العامة ، وفروعها ، وموقف الدراسات المعجمية المعاصرة من ذلك ، وتناولت مفهوم المعجم عند المعاصرين ، ومعايير تصنيف المعجمات ، كما عرضت لإسهام مجمع اللغة العربية بالقاهرة في صناعة المعجمات ، وما صدر عنه في هذا الشأن ، محلاً للظروف التي اكتنفت العمل بها ، ومنهجها ، وخطة السير فيها ، وتقييم اللغويين المعاصرين لها ، وختمت هذا برصد اتجاهات التفكير المعجمي في مصر المعاصرة .

ونظراً لأهمية المصطلحات اللغوية - باعتبارها وثيقة الصلة بالبحث المعجمي - من جهة - وكونها قضيةً شائكةً في الدرس اللغوي - من جهةٍ أخرى - ، فقد أفردتها بمبحثٍ خاصٍ ، تحدثت فيه عن مفهوم المصطلح ، وشروط صياغته ، ووسائل وضعه ، وواقع المصطلح اللغوي في العالم العربي - بوجهٍ عام - .

وقد اضطررت في تتبع رحلة المصطلح في العصر الحديث أن أعود بها إلى البدايات الأولى لنشأته ، ومدى إسهام المحدثين والمعاصرين فيه على المستويين النظري والتطبيقي ، ثم خصصت واقع المصطلح اللغوي في العالم العربي بدراسةٍ تأريخيةٍ ناقدةٍ ، تناولت فيها أعمال اللغويين المعاصرين ، سواءً أكانوا من مصر أم من بقية أقطار الوطن العربي ، متوقفاً عند بعض هذه الأعمال بالتحليل والتقييم ، وخاصةً أعمال الدكتور محمود السعران ، وما أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة من مصطلحاتٍ لغويةٍ ، والمؤلفات المصطلحية التالية : المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي ، ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، لنبجة من اللغويين العرب ، ومعجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، للدكتورة عليّة عزت عياد ، ومعجم المصطلحات اللغوية ، للدكتور رمزي بعلبكي ، وختمت المبحث برصد نواحي النقص في تلك الجهود التي بذلت لوضع المصطلح اللغوي ، وبيان الطرق الكفيلة بتلافي هذا النقص .

ي

وأما الفصل الخامس - والأخير من فصول هذا الباب - فقد عقدته للمستوى الدلالي Semantics level ، وفيه تناولت - بمنهج تاريخي نقدي - إسهام اللغويين المعاصرين بمصر في التأليف الدلالي ، كما تحدثت عن مفهوم الدلالة وأنواعها عند هؤلاء اللغويين ، وأرائهم بشأنها ، وعرضت لنظريات تحليل المعنى ، وبخاصة نظريتا الحقول الدلالية والسياق ، كما تحدثت البحث عن التطور الدلالي ، مفهوماً ، وخواصاً ، وأسباباً ، ونتائج ، وعرضت لتلك الظواهر اللغوية الناتجة عن هذا التطور ، كالمشترك اللفظي ، والترادف ، والتضاد ، وآراء اللغويين القدماء والمعاصرين بصدد هذا ، وختمت الفصل بتحديد ملامح الدرس الدلالي المعاصر بمصر واتجاهاته في تناول هذا المستوى .

وانتقلت بعد ذلك إلى الباب الثاني الذي أفردته لاتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر في جوانب لغوية مختلفة ، وجاء في فصول ثلاثة ، خص الجانب الاجتماعي بالفصل الأول منها ، وفيه تناولت جهود اللغويين المعاصرين في دراسة هذا الجانب . وقبل أن أعرض هذه الجهود قمت بالتفريق بين علمي اللغة الاجتماعي ، والاجتماع اللغوي ، ذاكراً القضايا التي يعالجها علم اللغة الاجتماعي ، كما تناولت - بشكل موجز - مدى عناية العلماء القدماء بالجانب الاجتماعي في دراسة اللغة .

وفي ضوء القضايا اللغوية الاجتماعية تناولت دراسة المعاصرين لهذا الجانب ، فأقمت مبحثاً عن ظاهرة الازدواج اللغوي ، تحدثت فيه عن مفهومه ، وصلته ببعض المصطلحات كالتعددية والثنائية ، وظروف نشأته ، وموقف اللغويين المعاصرين منه . وكان مما عرضت له في هذا المبحث الدعوة لتفصيح العامية ، والدعوة إلى إحلال العامية واستبدالها بالفصحى ، والدعوة إلى لغة ثالثة وسطى بين العامية والفصحى ، مناقشاً ذلك كله ، ومبيناً الرأي المختار في هذه الدعوات . ثم عقدت مبحثاً آخر عن اللهجات المحلية واللهجات الاجتماعية ، وفيه عرضت موقف الدرس اللغوي بمصر من دراسة اللهجات المحلية ، كجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والجامعة المصرية - آنذاك - ، ورواد الدراسات اللغوية المعاصرة ، كما ذكرت المنهج العام الذي وضعه هؤلاء لدراسة هذا النوع من اللهجات ، سواء فيما يتصل بطريقة دراستها أو كتابة نصوصها اللهجية ، وتناولت - أيضاً - موقف هذا الدرس من اللهجات الاجتماعية ، ثم أقمت مبحثاً خاصاً بالأطالس اللغوية ، تناولت فيه جهود اللغويين المعاصرين بشأنها في جانبها النظري والتطبيقي ، وختمت الفصل برصد اتجاهات دراسة اللهجات ، ودراسة العلاقة بين البناء اللغوي والاجتماعي في أبحاث اللغويين المعاصرين بمصر .

وخصصت الفصل الثاني للجانب النفسي ، وفيه تحدثت عن دراسة هؤلاء اللغويين لهذا الجانب ، وقبل أن أتناول ذلك قمت بالتفريق بين مصطلحي علم اللغة النفسي ، وعلم النفس اللغوي ، وتحديد الموضوعات التي يبحثها كل منهما .

ونظراً لكثرة القضايا التي يعالجها علم اللغة النفسي ، فقد اقتصر عرضي لدراسة اللغويين المعاصرين للجانب النفسي للغة على قضيتين هما / اللغة والفكر ، واكتساب اللغة .

فأما القضية الأولى فقد استعرضت فيها آراء هؤلاء اللغويين ، وتأصيلهم لها في دراسات الأقدمين ، وتحدثت في القضية الأخرى عن مفهومها ، وموقف المعاصرين منها ، محاولاً رصد اتجاهات دراستهم لها من خلال مراحل النمو اللغوي للطفل في الجوانب الصوتية ، والتركيبية ، والدلالية ، وختمت هذا البحث - والفصل بوجه عام - بالإشارة إلى محاولة بعض هؤلاء اللغويين تأصيل دراسة هذه المسألة في دراسات القدماء ، وإسهامهم في موضوع أمراض الكلام وعيوب النطق - وهو من الموضوعات بالغة الأهمية في علم اللغة النفسي - ، وفي النهاية قمت بعرض إجمالي لمناحي دراسة اللغويين المعاصرين في مصر للجانب النفسي .

أما الفصل الثالث فأفردته للجانب المقارن في دراسات اللغويين المعاصرين بمصر ، وقد خصصته بالدراسة التحليلية بوصفه يمثل اتجاهاً تجديدياً في هذه الدراسات .

وتناولت في هذا الفصل ظروف نشأته ، ودور المستشرقين فيه ، وإسهام هؤلاء اللغويين في التأليف فيه ، وتحديد الجوانب المقارنة التي تناولتها هذه المؤلفات ، وقدمتُ بعض الملاحظات المتعلقة بالدراسات اللغوية المقارنة في مصر ، ثم عرضت لقضايا تتصل بهذا الجانب ، فكانت القضية الأولى عن مصطلحي « علم اللغة المقارن والتقابل » ، والثانية لتأريخ الدراسات المقارنة للغات السامية ، والثالثة لاتجاهاتها في دراسات اللغويين المعاصرين بمصر ، والرابعة لأهميتها بالنسبة للغة العربية ، وأنهيت الفصل برصد معالم هذا الجانب في دراسة هؤلاء اللغويين .

أما الخاتمة فقد أودعتها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج ، وبعض المقترحات التي رأيت أنها تستحق الذكر في هذا المقام ، وأنهيت البحث بقائمة المصادر والمراجع ، وفهرس تحليلي لمحتوياته .

وكان منهجي في هذه الرسالة تأريخياً وصفيًا ، تحليلياً ناقداً ، واصطنعت لنفسي طريقةً انتظمت بها جوانب هذا المنهج ، وهي طريقة اقتضت طبيعة البحث أن يكون السير فيه سيراً أفقيًا - في الأغلب الأعم - ، بمعنى معالجة موضوعاته وقضاياها معالجةً قوامها العرض أولاً ، ثم التحليل ثانياً ، والموازنة ثالثاً ، والحكم رابعاً ، والرصد والإثبات آخرًا ، دون النفاذ إلى العمق ، أو المعالجة الرأسية له ، وكان ذلك قناعةً مني بأن هذا النوع من الدراسات يتطلب - ولا أقول يستلزم - عمومية التناول لا خصوصيته ، وإن كنت في واقع الأمر لم التزم بهذا في جميع أبواب الرسالة وفصولها ، بل إنني أجملت حينما يقتضي الأمر ذلك ، وفصلت حينما يفرض الموقف ذلك .

ولما كانت الاتجاهات اللغوية يصعب في كثير من الأحيان حصرها بمكانٍ محددٍ أو بفترةٍ معينة ، فقد تجاوزت طموحات الباحث حدود المكان والزمان في دراسة بعض قضايا اللغة ، وذلك حينما كان يرى ضرورةً علميةً لامناص منها ، مبيناً سببه في موضعه من الرسالة .
ونظراً لتشعب مسالك هذا البحث ، فقد تعددت مصادره ، واستعان - بصفةٍ خاصة - بالدراسات التأريخية ، والأدبية ، والاجتماعية ، والنفسية ، إضافةً إلى الدراسات اللغوية ، القديم منها ، والحديث ، والمعاصر .

ولقد واجهتني صعوبات حمة يصعب عليّ ذكرها في هذا المقام ، ويكفي أنني كنت خلال سني إعداد هذا البحث موصول السفر إلى مصر - مكان الدراسة - ، دائم التجوال بين محافظاتها العديدة ، بحثاً عن كتابٍ نادر ، أو مقابلة لغويٍّ معاصر .

وبعد ، فلست أزعج أنني في هذا البحث قد أتيت بكل طروحات الدرس اللغوي المعاصر في مصر واتجاهاته ، فقضاياها متعددة ، وجوانبه مستفيضة ، وذلك أمر ليس في مقدور فردٍ واحدٍ ، فضلاً عن أن يكون من مستلزمات رسالةٍ جامعيةٍ كهذه ، فعندما يكون الحديث عن الاتجاهات أو التيارات في الجوانب المعرفية المختلفة فإن كثيراً من القضايا يغفل - ضرورةً - بالرغم من أهميته ، ويكتفي عادةً بالظواهر الكبرى ، ولذلك لم أتناول في عملي هذا الدراسات التصويبية ، والعروضية (أوزان الشعر وموسيقاه) ، والأسلوبية ، وكذا الحديث عن نشر المخطوطات اللغوية القديمة - وهو من الدراسات الفيلولوجية Philology - ، ولكنني حاولت البحث فيما غلب على ظني أنه يستوجب الدراسة والتحليل ، تاركاً ما وراء ذلك لفرصةٍ قد تتاح لي فيما يستقبل من الزمان ، أو تتحقق لغيري من الباحثين ، نستكمل بها مسيرة الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر .

كما لا أعد ما توصلت إليه من نتائج هو القول الفصل ، بل هو ما تبين لي من خلال معايشة هذا الدرس في فتراته المتعددة وتوجهاته المختلفة ، ولعل دراساتٍ أخرى تأتي من بعدي فتؤيد ماذهبت إليه أو تصحح ما حكمت به ، فالعلم - كما هو معروف - ليس فيه الكلمة الأخيرة أو الحكم النهائي ، ولكني أحسب أنها نتائج أقرب ماتكون إلى الحكم العادل منها إلى الصواب المحض .

وقد كنت أمل أن أصنع ترجمة لهؤلاء اللغويين المعاصرين ، وبخاصة الذين لم ترد لهم ترجمات في تلك المؤلفات التي عنيت بهذا الجانب ، وخطوت في ذلك خطواتٍ كبيرة ، إلا أنني عدلت عنها لما صادفني من عقباتٍ من قبل الهيئات التعليمية التي ينتسبون إليها ، أو من قبل أسرهم وتلامذتهم ، ومازلت أمل أن تتهيأ لي الفرصة ويمهد لي الطريق لاستكمال ما كنت قد بدأت به ، وإخراجه في كتابٍ أزمع أنه سيسد فراغاً كبيراً في مؤلفات الطبقات المعاصرة بخاصة والمكتبة العربية بعامة !

ويطيب لي - وقد اكتمل عقد هذا البحث - أن أسجل الأيادي الكريمة التي أسداها إلي كل من قدم عوناً أو مشورة أو نصحاً ، وأولهم جميعاً العالم الفاضل أستاذي الدكتور تمام حسان ، الذي لم يدخر وسعاً في توجيهي وإرشادي ، ولم يأل جهداً في تذليل الصعاب ، وإضاءة معالم الطريق ، بالرغم من كثرة أعبائه ، وتشعب مسؤولياته في الداخل والخارج . وقد فتح لي باب منزله ومكتبته هنا وفي القاهرة ، وأمدني بكثيرٍ من المصادر والمراجع النادرة ، وأتاح لي فرصة الاطلاع على الرسائل الجامعية المخطوطة ، ومنحني غزير علمه ، ودقة منهجه ، وأولاني كريم خلقه ، وحسن تعامله ، فكان لي بمثابة الأب الرحيم ، والأخ المشفق ، والصديق الودود ، حتى ليكاد كل سطرٍ في هذا العمل ينطق بفضله ، فجزاه الله عني وعن الأجيال المتعاقبة التي تلقت العلم على يديه خير ما يجزي به عباده العلماء العاملين ، وجعل ذلك في موازين أعماله يوم يقوم الناس لرب العالمين .

ولا أنسى كذلك - وأنا في مقام الشكر - أن أرفع خالص شكري وكامل تقديري للأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي ، وكيل كلية الآداب لشئون الدراسات العليا والبحوث بجامعة القاهرة ، الذي استقبلني في مكتبه ومنزله ، وأحاطني برعايته واهتمامه ، وقضى معي الأيام العديدة والساعات الطويلة في مناقشة قضايا هذا البحث تأريخاً ودراسةً ، وكان له الفضل الأكبر في إطلاعي على الرسائل الجامعية والمؤلفات اللغوية التي تزخر بها مكتبته العامرة ، فأحسن الله إليه ، وأثابه على ما بذله معي وقدمه لي حسن الثواب .

وأخيراً سأظل أذكر بالفخر والاعتزاز أستاذي الجليل الدكتور أحمد علم الدين الجندي - الأستاذ غير المتفرغ بكلية دار العلوم ، والخير بالمجمع اللغوي - ، الذي أعطاني من علمه وخبرته وصلاته العلمية الواسعة ما كشف لي كثيراً من خفايا موضوع دراستي ، فله مني الشكر الموفور ، والثناء الذي لا ينقطع ، وأسأل الله له الجزاء الأوفى .

وختاماً فيني لا أدعي لهذا البحث الكمال أو خلوه من الهنات والمآخذ ، فتلك مغالطة حاولت تجنبها وعدم السقوط فيها ، ولكن حسبي أنني عقدت العزم على إخضاع التفكير اللغوي المعاصر بمصر لدراسة موضوعية علمية ، فتجردت من نوازع الهوى والنفس ، وأخلصت النية والعمل ، وجعلت الميزان في أحكامي قائماً على الاحتراس الشديد من التسرع في إصدارها ، والاحتياط من أن تتجاوز النتائج حدود المقدمات ، والبعد عن الذاتية ، والمواقف الانفعالية ، والعواطف الشخصية ، وركزت على الأعمال وحدها ، دونما نظير لشهرة متميزة ، أو علاقة خاصة ، أو انتماء معين ، كما لم أنظر إلى التقليديين بعين النقص لمحافظتهم ، ولا إلى المعاصرين بعين الإجلال لتجديدهم ، بل نظرت بعين العدل إلى الفريقين ، فأعطيت كل ذي حق حقه ، منصفاً من ظلم ، ومبرئاً من اتهم ، ومقوماً من تنكب عن جادة الطريق ، فإن أكن قد أدركت الغاية المرجوة والبنية المنشودة فالحقيقة قصدت والصواب أردت ، وذلك فضل من الله ونعمة ، وإن قصرت وسائلي دون الوصول إلى ما هدفت إليه فجتهد بأمل أن يكون له من اجتهاده نصيب ، ومن حسن قصده شفيح .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، والحمد لله أولاً وآخراً .

التمهيد

البيدات الأولى لنشأة الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر
ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : النهضة الحديثة في مصر

المبحث الثاني : روافد الدرس اللغوي المعاصر بمصر

١- إنشاء الجامعة المصرية

ب- استخدام الأسانذة المتشريقين للتدريس بها

ج- إيفاء البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة

د- إنشاء مجمع اللغة العربية

البدايات الأولى لنشأة الدراسات

اللغوية المعاصرة في مصر

إن دراسة الفكر اللغوي لأمةٍ من الأمم ، ومحاولة رصد اتجاهاته في فترةٍ زمنيةٍ من فترات التاريخ - تتطلب العودة إلى الماضي القريب الذي سبق الفترة المدروسة ، وقراءته قراءةً تشمل جميع جوانبه ، السياسي منها ، والاجتماعي ، والفكري ؛ وذلك من أجل ربط النتائج بمقدماتها ، وتوضيح العلائق التي تصل بين البيئة التي نشأ فيها ذلك الفكر والتيارات والظواهر الثقافية التي أسهمت بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ في قيام حركةٍ لغويةٍ متميزة .

واعتماداً على هذه النظرة فإن من المفيد البحث عن بدايات النهضة الحديثة في مصر ، والعوامل التي أثرت في قيامها ، وحال اللغة العربية خلال سنواتها ، لعلنا نتوصل بعد ذلك إلى إدراك الحلقات التي أخذ بعضها بحجز بعض في نشأة الدراسات اللغوية .

النهضة الحديثة في مصر

حظيت النهضة الحديثة في مصر بكثيرٍ من الدراسات والأبحاث والندوات التي تناولت تأريخها ونتائجها ، حتى بلغت درجةً أصبح الحديث فيها من نافلة القول وتكراره ، لكنني وجدت نفسي مضطراً لتناول هذه القضية باعتبارها تمثل مدخلاً لقضيةٍ أخرى أوثق صلةً بموضوع هذا البحث ، وهي روافد الدرس اللغوي المعاصر في مصر .

ومن المعروف أن الحديث عن التأثيرات والمؤثرات هو أشق مجالات التاريخ ، وأكثرها إثارةً وجدلاً ، بحيث يصبح اختلاف وجهات النظر أمراً لا مندوحة عنه ؛ ولذلك سيكتفي في هذا الصدد بعرض آراء الباحثين المعاصرين - بمختلف توجهاتها - دون توسعٍ أو تزيد . إن تأريخ هذه النهضة - كما يرى كثير من الباحثين - يبدأ بالحملة الفرنسية التي قادها نابليون على مصر سنة ١٧٩٨م ، واستمرت حتى سنة ١٨٠١م ، حيث كانت هذه الحملة «أشبه بالنافذة الواسعة التي أطلت منها مصر والشرق على معالم هذه الحضارة الحديثة ، والعلوم المدنية ، فأيقظت منها هذا الموات الذي اكتنفها طوال العصر المغولي ... » (١) .

(١) تاريخ الأدب الحديث، د. حامد حفني داود، ص ١٨-١٩. وينظر في الأدب الحديث، عمر الدسوقي، ١٣/١ فابعدهما، المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث، د. لويس عوض، القسم الأول، مقدمة، ب. العربية، يوهان فك، ترجمة/ د. عبدالحليم النجار، ص ٢٣١، مقدمات النهضة الأدبية ==

وقد تمثلت مظاهرها فيما استقدمه قائد هذه الحملة من مطبعة ، ومدارس حديثة لأبناء الفرنسيين في مصر ، ومكتبة عامة ، وإنشائه مجعاً علمياً على غرار الجمع العلمي الفرنسي ، وإصداره المنشورات والصحف المطبوعة (١) .

وفي مقابل هذا الرأي نجد من ينفي أن تكون هذه الحملة قد أحدثت أثراً فكرياً كبيراً في حياة الشعب المصري وعقليته ، فتأثيرها كان ضيقاً ، وفي مجالٍ جدّ محدود ، لم يتجاوز بعض البيئات الخاصة . لكنه يعترف بـ « أن بذور التجديد التي ألقاها الفرنسيون في البلاد ظلت دفيئة ، حتى جاء محمد علي فتعهدها بال العناية ، فأينعت وأثمرت » (٢) ، وهذا يعني أن الحملة الفرنسية قد أيقظت لدى الشعب المصري الشعور بالتجديد ، لكنها لم تكن لتمثل تأريخاً لهضبة عربية حديثة متكاملة ، أو حداً فاصلاً بين فترتين تأريخيتين متغايرتين .

وهناك من الباحثين من يميل إلى اعتبار عهد محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨م) بدايةً للنهضة الحديثة ، وتمثل ذلك في إيفاده البعوث العلمية إلى أوروبا بدءاً من سنة ١٨٠٩م ، وإحيائه حركة النقل والترجمة عن الغرب في مختلف العلوم ، وتأسيسه مطبعة بولاق (المطبعة

== وعواملها في مصر ، د. عبدالرشيد عبدالعزيز سالم ، ص ١١ فابعدها ، تطور الأدب الحديث في مصر من أوائل القرن التاسع عشر إلى قيام الحرب الكبرى الثانية ، د. أحمد هيكل ، ص ١٣ فابعدها ، الأدب العربي المعاصر في مصر ، د. شوقي ضيف ، ص ١١ فابعدها

(١) لمعرفة نتائج هذه الحملة في جوانبها العسكرية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والعلمية ، ينظر: مجانب الآثار في التراجم والأخبار ، للمؤرخ عبدالرحمن الجبرتي (ويعد هذا الكتاب المصدر الأهم في تأريخ هذه الفترة) ، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر ، د. محمد فؤاد شكري ، ص ٥٤٦ - ٦٧٥ ، الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، حسين مؤنس ، ص ٧٩ - ٩٣ ، مصر الحديثة ، د. جلال يحيى ، ص ٥٢٠ - ٥٤٧ ، تأريخ الترجمة في مصر في عهد الحملة الفرنسية ، د. جمال الدين الشيال ، ص ١٧ فابعدها .

(٢) تأريخ التعليم في عهد محمد علي ، د. أحمد عزت عبدالكريم ، ص ٢٦ . وينظر رأيه كاملاً في المصدر نفسه ، ص ٢٠ - ٢٦ .

الأهلية) سنة ١٨٢٢م* ، وإنشائه المدارس المختلفة ، كدرسة الطب سنة ١٨٢٧م ، ومدرسة الألسن سنة ١٨٣٥م ، ... الخ (١) .

ويذهب الأستاذ محمد خلف الله أحمد (١٩٨٣م) إلى القول : إنه كان للحملة الفرنسية أصدأوها في مجال السياسة والثقافة ، وما تبع ذلك من تطورٍ للغة والأدب ، وزيادة الوعي القومي لدى المصريين ، أما عهد محمد علي فكان بدايةً لمرحلةٍ مثمرةٍ من التجديد الشامل لجميع نواحي الحياة .

ويلمس من حديثه عن النهضة العربية الحديثة أنها بدأت في القرن التاسع عشر ، وبالتحديد نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية التاسع عشر ، دون تخصيصها بعهدٍ معينٍ ، أو فترةٍ زمنيةٍ محددة . أما الحملة الفرنسية وعهد محمد علي فيمثلان عنده نقطة وقفٍ صالحةٍ في مسيرة النهضة الحديثة (٢) ، وهذا ماذهب إليه الأستاذ عمر الدسوقي (٣) .

ويمتدح الدكتور عبداللطيف حمزة كلاً من الحملة الفرنسية وعهد محمد علي ، ويعدهما فاتحةً للنهضة الحديثه ، غير أنه يرى أن تأثير الحملة الفرنسية على النهضة الحديثة ليس في مستوى تلك المنجزات العلمية التي أحدثها محمد علي ، أما البداية الصحيحة لهذه النهضة فقد كانت - فيما يراه - بانفصال مصر عن الدولة العثمانية (٤) .

(*) هناك خلاف بين الباحثين حول تحديد سنة إنشاء هذه المطبعة ، ينظر : تأريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي ، د.جمال الدين الشيال ، ص ١٩٥ - ١٩٦ ، مطبعة بولاق في عهدها الأول ، د.خليل صابات ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢٢ ، الجزء ٢ ، ١٩٦٥م ، ص ٦٦-٦٨ .

(١) ينظر : تأريخ آداب اللغة العربية ، جورجى زيدان ، ٦/٤ فابعدها ، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، د.محمد بديع شريف وآخرون ، ص ٢٥-٣٢ ، اللغة العربية عبر القرون ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ٦١ . ولمزيد من التفاصيل حول المنجزات الحضارية والعلمية والثقافية التي تمت في عهد محمد علي ينظر : البعثات العلمية في عهد محمد علي ، ثم في عهدي عباس وسعيد ، الأمير عمر طوسون ، عصر محمد علي ، عبدالرحمن الرافعي بك ، ص ٤٦٤-٥٧١ ، تأريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي ، د.جمال الدين الشيال ، تأريخ التعليم في عهد محمد علي ، د.أحمد عزت عبدالكريم .

(٢) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ، ص ٥ - ٩ .

(٣) في الأدب الحديث ، ص ١٥ - ٢٣ .

(٤) الصحافة والأدب في مصر ، ص ٢١-٢٤ ، وينظر له - أيضاً - : أجواء فكرية وسياسية عاش فيها الأدب الحديث والصحافة المصرية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ١٦ ، الجزء ٢ ، ١٩٤٥م ، ص ٨٥ فابعدها .

وقريباً من هذا الرأي ما ذكره بعض الباحثين من أن ولادة هذه النهضة قد استهلكت بإعلان استقلال مصر عن تركيا ، وربط صلتها بالعالم الخارجي ، وروز البرجوازية المصرية الحديثة ، وظهور الترجمات العربية للأدب الأوربي ، أي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وبالتحديد في عهد علي بك الكبير (١٧٦٣ - ١٧٧٣ م) .
ويرفض صاحب هذا الرأي أن تكون الحملة الفرنسية أو عهد محمد علي بداية لعصر حديثٍ ونهضةٍ جديدة (١) .

وهكذا نرى أربعة آراء إزاء هذه القضية* ، أحدها ينتصر للحملة الفرنسية ، ويرى أنها نقطة البدء في النهضة العربية الحديثة ، والثاني ينتصر لعهد محمد علي ، ويرى أنه مرحلة البدء الحقيقي لهذه النهضة ، والثالث يزوج بين هاتين الفترتين ، ويعدهما عنصرين متكاملين لقيام هذه النهضة ، أما الرأي الرابع فيرفض ما تقدم من آراء ، ويرى أن النهضة الحديثة أقدم نشأة مما ذكر بكثير .

ويتضح من مجمل الأقوال المتقدمة أن نقطة الارتكاز في الحكم على النهضة الحديثة - من حيث هي مفهوم فكري لا تأريخ زمني - هي اتصال الشرق بالغرب ، أو كما يقول بعض المعاصرين : « احتكاك العالم الغربي العملي المادي بالعالم الشرقي الروحي ، والتغلب على الحواجز الطبيعية الفاصلة بينهما » (٢) .

ومهما يكن من شيء فإن الرأي الذي نرتضيه في هذا الصدد ، والذي تؤيده الشواهد التاريخية ، والأدلة الواقعية الملموسة ، هو أن هاتين المرحلتين تمثلان منعطفاً أساسياً في تكوين مصر الحديثة - بوجه خاص - ، والنهضة العربية الحديثة - بوجه عام - ، فلئن كانت حملة نابليون على مصر نقمةً في طيها نعمة - كما يقول الأستاذ محمد خلف الله أحمد (٣) - ، فإن عهد محمد علي يمثل نعمةً خالصةً في تأريخ النهضة المصرية الحديثة .

(١) دراسات في الأدب العربي الحديث ، د. عطية عامر ، ص ٢٥ - ٤٩ .

(*) هناك آراء أخرى في تأريخ النهضة العربية الحديثة ، للمزيد ينظر: مصر الحديثة ، د. جلال يحيى ، ص ٩ فابعداها ، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، د. محمد بديع شريف وآخرون ، ص ٢٢ - ٢٥ .

(٢) أسباب النهضة العربية في القرن التاسع عشر ، أنيس الصولي ، ص ٥٨ .

(٣) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ، ص ٥ .

ويرد علينا في هذا المقام السؤال التالي : ما حال اللغة العربية والدراسات اللغوية بعامة في مصر خلال سنوات النهضة الحديثة ، أي في القرن التاسع عشر على وجه الإجمال ؟
 وللإجابة عنه بشكلٍ مختصرٍ نقول : إن وضعها أيام الحكم العثماني للبلاد العربية - ومن بينها مصر - كان مزرياً ، فقد اجتمعت عليها عوامل الضعف في علومها وآدابها ، وزاحتها اللغة التركية في شئون السياسة والقضاء والتعليم ، واصطبغت بشوائب العجمة والعامية ، فلما قدمت الحملة الفرنسية على مصر واستمرت زهاء ثلاث سنوات ، لم يكن حال الدراسات اللغوية بأحسن مما كان عليه ، على الرغم مما قد يبدو من مظاهر التقدم والرفق العلمي على هذه الفترة ، وبمجيء محمد علي باشا للحكم سنة ١٨٠٥م بدأت الحياة تسري في جسد اللغة العربية ، وقد تم ذلك بواسطة النهضة التعليمية ، وحركة الترجمة ، وخلال سنوات حكم أسرة محمد علي* لمصر الممتدة من ١٨٤٨م حتى ١٨٨١م ، كان حال اللغة العربية بين مدٍّ وجزُر ، فاتسمت أكثر مؤلفات علماء اللغة في هذه الفترة بالشروح والتلخيصات ، والحواشي ، والمتون ، والتقارير ، كما تميزت هذه الفترة بظهور شخصياتٍ مؤثرةٍ ، كان لها كبير الأثر في تطور الدراسات اللغوية العربية ، ويبرز من هذه الأسماء رفاة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣م) ، وحسين المرصفي (؟-١٨٨٩م) ، وعبدالله فكري (١٨٣٤ - ١٨٨٩م) ، وعبدالله النديم (١٨٤٥ - ١٨٩٦م) ، وأمين فكري (١٨٥٦ - ١٨٩٩م) ، والشيخ محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م) ، وحمزة فتح الله (١٨٤٩ - ١٩١٨م) ، وحفني ناصف (١٨٥٦ - ١٩١٩م) (١) .

ولما خلف هذه الأسرة في حكم مصر الاحتلال الإنجليزي سنة ١٨٨٢م ، بدأت مرحلةً قائمةً من مراحل الدراسات اللغوية العربية، إذ نشأ صراع قوي بين العربية وحكم المستعمر، مُنيت فيه لغة القرآن بنكساتٍ عديدةٍ ، لعل من أشدها تأثيراً عليها هو ما أسماه الدكتور

(*) تولى الحكم بعد محمد علي باشا ابنه إبراهيم باشا ، ولكن المنية عاجلته سريعاً ، حيث توفي سنة ١٨٤٩م ، وخلفه عباس الأول ، واستمر في الحكم من سنة ١٨٤٩-١٨٥٤م ، ثم جاء سعيد في الفترة ١٨٥٤-١٨٦٣م ، وتولى السلطة بعدها الخديوي إسماعيل وظل عليها حتى سنة ١٨٧٩م ، وجاء بعده الخديوي توفيق - ابنه - ، واستمر حتى قيام الثورة العربية سنة ١٨٨١م بقيادة الزعيم أحمد عرابي .

(١) لمعرفة الآثار العلمية لهؤلاء الرواد ينظر : تأريخ آداب اللغة العربية ، جورجى زيدان ، ٢٣٠/٤ فا بعدها ، معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها، ص ١٢٣ فا بعدها .

محمود فهمي حجازي بالسياسة التجزئية البريطانية لمصر (١) ، المتمثلة في الدعوة إلى العامية وهجر الكتابة بالفصحى ، تلك الدعوة التي حمل وزرها مهندس الري البريطاني «وليم ولكوكس»* ، ورددها بعض الأجانب الذين أقاموا في مصر ، وشارك فيها بعض مفكري مصر الذين كان يُعتقد أنهم من سدنة الفصحى وحماتها . ومن ضمن تلك النكسات إصدار الإنجليز قراراً يجعل لغة التعليم في المدارس هي الإنجليزية.

وكان من الطبيعي في ظل هذا الوضع المضطرب أن تخرج الدعوات للعناية باللغة العربية في جميع فروعها ، ومحاوله إصلاحها ... ، تلك الدعوات التي اتسم بعضها بطابع النية الصادقة ، والتجرد الكامل من أي غرض ، وبعضها الآخر اتصف بسوء النية ، وخبث الهدف (٢) !

وبصفة عامة كانت تلك الدعوات في صورتها مقدمة أولى لتطور الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، ولا ننسى - ونحن في هذا المقام - أن نؤكد أن الأزهر بقي طوال تلك الفترة حصناً منيعاً ضد الحملات الداعية إلى الغض من شأن اللغة العربية ، والتقليل من دورها في حياة الأمة.

ولما أهل القرن العشرون ، وبخاصة بعد إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨م ، وثورة سعد زغلول سنة ١٩١٩م ، بدأت الدراسات اللغوية في مصر تنحو منحى آخر ، وتسير وجهة غير التي ألفناها فيما مضى من فترات تاريخية ، وهذا ما سنتبينه من خلال حديثنا عن روافد الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، وما يتبع ذلك من عرض تحليلي لإسهامات لغوي مصر في هذا الدرس .

(١) اللغة العربية عبر القرون ، ص ٧٥ .

(*) كان ذلك في محاضرة ألقاها في نادي الأزبكية سنة ١٨٩٣م ، وعنوانها (لم لم توجد قوة الاختراع لدى المصريين الآن) ، ونشرت في مجلة الأزهر ، العدد الأول ، السنة السادسة ، ١٨٩٣م ، ص ١-١٠ . ولزبد من التفاصيل ينظر : تأريخ الدعوة إلى العامية وأثارها في مصر ، د. نفوسة زكريا سعيد ، ص ٣١-٣٧ ، اللغة العربية بين حماتها وخصومها ، أنور الجندي ، ص ٥٤-٦٨ .

(٢) لمعرفة أوضاع اللغة العربية خلال هذه الفترات ينظر : لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، عبدالسميع سالم الهراوي ، المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في العصر الحديث ، د. حامي خليل ، ص ٩ فابعدها ، اللغة العربية بين حماتها وخصومها ، أنور الجندي ، ص ٤٣-٥١ ، العربية ، يوهان فك ، ص ٢٣٠-٢٣٤ ، الآداب العربية في القرن التاسع عشر ، الأب لويس شيخو اليسوعي .

روافد الدرس اللغوي المعاصر في مصر

لم تنشأ الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر من فراغ ، بل أسهمت في نشأتها عوامل عديدة ، مكنتها من أن تتسم بطابعٍ مميّزٍ ، ترك آثاره واضحةً على الحركة اللغوية المعاصرة . ليس هذا فحسب ، بل تبوأَت هذه الدراسات منزلة الصدارة على ماعداها من دراساتٍ مماثلةٍ في أقطار الوطن العربي .

إن هذه الروافد (العوامل) التي هيأت لهذه الدراسات مكان الريادة ، ليست وليدة لحظتها ، أو نتاج فترةٍ زمنيةٍ قصيرة ، ولكنها في إرهاباتها امتداد لتأريخٍ طويلٍ ، تعاقبت عليه أجيال استطاعت بفضل إخلاصها وتفانيها للغة القرآن أن تحقق لها ذلك الطابع ، وتمنحها تلك المنزلة .

لقد كانت تلك الروافد بمثابة لبناتٍ متكاملةٍ في صرح الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، وعلى الرغم من تداخل كثيرٍ منها ، وتشابك أطرافها ، بحيث يصعب الفصل بينها ، فإن التناول الموضوعي ، والتدرج الزمني يُحتمُّ استقلال كل رافدٍ عن الآخر ، الأمر الذي يجعل كل واحدٍ منها يبدو كأنه غير متصلٍ بالآخر ، علاقةً وتأريخاً .

والواقع أن تلك العوامل التي سأستعرضها في هذا البحث ليست هي وحدها التي أرست دعائم هذه الدراسات اللغوية ، بل إنها تُمثِّلُ المعالم الكبرى التي كان لها من التأثير والأهمية ما لم يكن لغيرها ، ولذلك أسارع إلى القول : إنني في هذا المقام لست في مجال البحث الاستيعابي لكافة العوامل التي أسهمت في نشأة هذه الدراسات ، ولكنه - على نحوٍ خاص - مقدمة تمهيدية لإبراز أهم العوامل التي أحسب أنه كان لها تأثير على الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، ولذا فإن ما يرد في هذا الصدد من معلوماتٍ تاريخيةٍ ليس مهماً في حد ذاته ، ولكنه مهم في تبيين التيارات التي ساعدت على قيام نمطٍ مختلفٍ من أنماط التفكير اللغوي في الدراسات العربية بعامة - هذا من جهة - ، ومن جهةٍ أخرى فإن تلك الروافد التي غدَّت هذا الدرس وأعطته بُعداً فكرياً وحضارياً متميزاً لم يقتصر أثرها على اللغة فحسب ، وإنما شمل الأدب والفنون ، وغيرها من المجالات المعرفية .

وقد أمكن بعد استعراض الملامح التاريخية للفترة الموضوعية لدراستنا (١٩٣٢ -

١٩٨٥ م) - بصفة خاصة - ، وبداية القرن العشرين - بصفة عامة - من جميع جوانبها الفكرية ، والسياسية ، والاجتماعية ، أن نُحدِّد أهم تلك الروافد* ، فتبيِّن أنها تتمثَّل في الآتي:

- أولاً - إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ م .
- ثانياً - استقدام الأساتذة المستشرقين للتدريس بها .
- ثالثاً - إيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة .
- رابعاً - إنشاء مجمع اللغة العربية سنة ١٩٣٢ م .

(*) هناك روافد أخرى كان لها - دون شك - دور في الحركة اللغوية المعاصرة في مصر ، منها : نشاط الصحافة الأدبية ، والترجمة ، والطباعة ، والعناية بنشر الكتب القديمة ، وتأسيس الجمعيات العلمية والأندية الأدبية ، ووجود المؤسسات الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية ، كعهد البحوث والدراسات العربية (معهد الدراسات العربية العالية سابقاً) أنشئ سنة ١٩٥٣ م ، والمدارس الأجنبية ، وهجرة العقول العربية إلى مصر ... الخ . لمزيد من التفاصيل ينظر : بحوث ودراسات في العروبة وآدابها ، محمد خلف الله أحمد ، ص ١٧٩-١٩٧ ، أسباب النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر ، أنيس الصولي ، ص ٥٧ فابعدها ، الأدب العربي المعاصر في مصر ، د. شوقي ضيف ، ص ٢٥، ٢٦ .

إنشاء الجامعة المصرية

مما لا شك فيه أن قيام هذه الجامعة كان له من الآثار الإيجابية على المجتمع المصري - والمجتمع العربي بعامة - ما يُسوّغ لنا اعتباره حدثاً تاريخياً فريداً ، ونقطة بدءٍ في مسار الثقافة العربية الحديثة ، و « معلماً من معالم التطوير الكبرى لدراسات اللغة العربية وآدابها » (١) .

ويعود تاريخ الدعوة لإنشاء هذه الجامعة إلى فترةٍ مبكرةٍ من هذا القرن ، حيث تذكر بعض المصادر أن أول من اقترح إنشاء كليةٍ جامعيةٍ في مصر هو جورجى زيدان (١٩١٤م) ، وذلك فيما كتبه من مقالاتٍ متعددةٍ على صفحات مجلة الهلال بدءاً من سنة ١٩٠٠م (٢) .

وتبنى هذا الاقتراح الزعيم الوطني مصطفى كامل (١٩٠٨م) ، فدعا سنة ١٩٠٤م على صفحات جريدة اللواء إلى إنشاء كليةٍ للأمة ، وأثار هذه الدعوة مرةً ثانيةً سنة ١٩٠٥م ، مقترحاً تسميتها « كلية محمد علي » ، ولقيت تجاوباً نسبياً من بعض الأعيان ، إلا أن المشروع أوقف لعدم تأييد الحديوي عباس الثاني له .

وظل هذا المشروع يعرض بين الفينة والأخرى ، مقروناً بالتصور العام الذي ينبغي أن يقوم عليه إنشاء هذه المؤسسة العلمية ، إلى أن تم تشكيل لجنةٍ تحضيريةٍ ، كان وكيل رئيسها سعد زغلول (١٩١٧م) وسكرتيرها قاسم أمين (١٩٠٨م) ، وسرعان ما وجهت هذه اللجنة إلى المجتمع المصري نداءً تعلن فيه الغرض من إنشاء هذه الجامعة التي اتفق على تسميتها « الجامعة المصرية » .

وفي ٢٤ مارس ١٩٠٨م اجتمعت اللجنة بسراري الأمير أحمد فؤاد - رئيس لجنة تأسيس الجامعة - وتقرر بدء النشاط الجامعي على محورين : الأول - إيفاد بعثةٍ مكونةٍ من عشرة طلاب إلى جامعات إنجلترا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وسويسرا ؛ ليكونوا نواة الهيئة التدريسية بالجامعة ، وكان نصفهم في الآداب ، والنصف الآخر في العلوم ، والمحور الآخر بدء الدراسة بمحاضراتٍ في تاريخ الحضارة القديمة في الشرق ، والحضارة الإسلامية ، وآداب اللغة العربية ، والفرنسية ، والإنجليزية .

(١) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ، ص ٣ .

(٢) ينظر : تاريخ آداب اللغة العربية ، جورجى زيدان ، ٣٣/١ - ٣٤ ، الجامعة المصرية القديمة ، نشأتها ودورها في المجتمع ، د.عبدالمنعم الجميعي ، ص ٨ - ٩ ، ٢٠ ، جامعة القاهرة ، ماضيها وحاضرها ، د.رؤوف عباس حامد ، ص ٣٤ .

وفي ٢١ ديسمبر ١٩٠٨م افتتحت الجامعة ، وبدأت بذلك مرحلةً من مراحل التاريخ الثقافي لمصر المعاصرة ، وفي ١١ مارس ١٩٢٥م صدر مرسوم ملكي بضم هذه الجامعة الأهلية إلى الحكومة ، وتسميتها « الجامعة المصرية » ، ثم تحول مسماها سنة ١٩٤٠م إلى جامعة فؤاد الأول ، ولما قامت الثورة سنة ١٩٥٢م أطلق عليها جامعة القاهرة (١) .

وتعدُّ جامعة القاهرة أمَّ الجامعات المصرية ، وبخاصةً جامعة فاروق الأول (الإسكندرية حالياً) التي أنشئت سنة ١٩٤٢م ، وجامعة إبراهيم باشا (عين شمس حالياً) ، وجامعة محمد علي باشا (أسيوط حالياً) اللتان أنشئتتا سنة ١٩٥٢م .

وتعددت بعد ذلك الجامعات المصرية حتى بلغت - فيما أعلم - ثلاث عشرة جامعة ، بما فيها جامعة الأزهر ، والجامعة الإمبريكية .

هذه لمحة موجزة عن تاريخ الجامعة المصرية ، ولا بدَّ هنا من وقفةٍ عند الدور الذي اضطلعت به الجامعة في الحركة اللغوية خلال القرن العشرين .

إننا إذا أردنا معرفة ذلك فيلزمنا الحديث عن الأساتذة المستشرقين الذين استقدمتهم الجامعة منذ إنشائها للتدريس بها ، والأثر الذي تركوه على هذه الحركة ، كما أن من المفيد الحديث عن البعثات العلمية - وبخاصةً اللغويَّة منها - التي أوفدها الجامعة إلى أوروبا ، وما قام به أعضاؤها من دورٍ رياديٍ كان له أثره على تطور الدرس اللغوي المعاصر في مصر .

(١) لمعرفة تاريخ نشأة هذه الجامعة ، والأحداث التي واكبتها - على وجه التفصيل - ينظر : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، أحمد عبدالفتاح بدير ، الجامعة المصرية القديمة ، د.عبدالمنعم الجميبي ، جامعة القاهرة ، د.رؤوف عباس حامد .

استخدام الأساتذة المستشرقين

لقد كانت الجامعة المصرية منبراً من منابر رواج المناهج الغربية في الفكر المصري ، وخاصةً الأدب ونقده ، واللغة وعلومها ، وكان هذا أثراً من آثار أولئك الأساتذة المستشرقين الذين استعانت بهم الجامعة لإلقاء المحاضرات على طلابها .

وخير من يُصوّر هذا المذهب الجديد الذي أحدثه هؤلاء المستشرقون في الدرس الأدبي والنقدي الدكتور طه حسين (١٩٧٣م) ، في مقدمة كتابه (تجديد ذكرى أبي العلاء) (١) ، وتقديمه لكتاب نالينو - أحد الأساتذة الأوائل الذين حضروا في هذه الجامعة - (تأريخ الآداب العربية) (٢) .

كان هؤلاء الأساتذة من جنسياتٍ مختلفةٍ ، ويمثلون مدارس واتجاهاتٍ فكريةٍ متعددة ، ويأتي في مقدمتهم العلامة اغناطيوس جويدي Guidi, Ignazio (١٩٣٥م) ، شيخ المستشرقين الإيطاليين في اللغات السامية ، وأستاذ هذه اللغات بجامعة روما ، وكانت محاضراته عن موضوع أدبيات الجغرافيا والتأريخ واللغة عند العرب ، باعتبار علاقتها بأوروبا وخصوصاً بإيطاليا ، وذلك سنة ١٩٠٨م (٣) ، وقد نشرت له كلية الآداب سنة ١٩٣٠م كتاب (المختصر من علم اللغة العربية الجنوبية القديمة) (٤) .

وفي عامي ١٩٠٩، ١٩١٠م دعت الجامعة الأستاذ «كارلونا لينو C.Nallino» (١٩٣٨م) الأستاذ بجامعة روما ؛ لإلقاء محاضراتٍ في تأريخ علم الفلك (٥) ، وتأريخ آداب اللغة العربية (٦) ، ثم دعت مرةً أخرى سنة ١٩٢٧م للتدريس بقسم اللغة العربية واللغات الشرقية ، ومكث بها نحواً من خمس سنوات (٧) .

(١) ص ٥ - ١٠ (الطبعة الثالثة) .

(٢) ص ٥ - ١٢ (الطبعة الثانية) .

(٣) بدأ بهذه المحاضرات يوم الثلاثاء ٢٢ ديسمبر ١٩٠٨م ، وفرغ منها يوم الأحد ٢١ مارس ١٩٠٩م . وقد نشرت تباعاً في مجلة الجامعة المصرية ، ثم صدرت على هيئة كتابٍ مستقلٍ يحمل العنوان نفسه .

(٤) ينظر : المستشرقون ، نجيب العقيلي ، ١/٣٧٥-٣٧٧ (الطبعة الثالثة) ، الكتاب الفضيّ لكلية الآداب ، ص ١٤٨ .

(٥) طبعت في روما سنة ١٩١١م بعنوان (علم الفلك ، تأريخه عند العرب في القرون الوسطى) .

(٦) طبعت محاضرات تأريخ آداب اللغة العربية بهذا العنوان سنة ١٩٥٤م ، دار المعارف بمصر ، وصدرت في طبعتها الثانية ١٩٧٠م ، عن الدار نفسها .

(٧) المستشرقون ، ١/٣٧٧ - ٣٨٠ .

وفي عام ١٩٢٥م انتدبت الجامعة الأستاذ « كازانوف P.Casanova » (١٩٢٦م)
 الأستاذ في معهد فرنسا ، لتدريس فقه اللغة العربية (١) ، كما استقدمت سنة ١٩٢٦م الأستاذ
 «ميكلا نجلو جويدي M. Guidi » وهو ابن جويدي ، وأستاذ اللغة العربية بجامعة
 روما ؛ للتدريس بقسم اللغة العربية واللغات الشرقية ، ومكث بها حتى ١٩٢٩م (٢) .

وفي عام ١٩٢٩م استقدمت الجامعة الأستاذ «برجسترaser M. G. Bergestrasser»
 (١٩٣٢م) من جامعة ميونخ بألمانيا ، لإلقاء سلسلة من المحاضرات عن التطور النحوي للغة
 العربية (٣) ، ثم دعت في العام الجامعي ١٩٣١ - ١٩٣٢م ، فألقى محاضراتٍ عن قواعد نشر
 النصوص العربية (تحقيق المخطوطات) (٤) على طلبة قسم اللغة العربية ، فرع اللغات
 السامية .

وفي عام ١٩٢٩م جاء الأستاذ « ليتان E. Littman » (١٩٥٨م) من جامعة توينجن
 بألمانيا ، لتدريس تأريخ اللغات السامية وآدابها ، وقدم ثانية سنة ١٩٤٨م ، وألقى محاضراته
 عن بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي (٥) ، وعن أسماء الأعلام في اللغات
 السامية (٦) ، وغير ذلك .

-
- (١) المستشرقون ، ٢٢٥/١ - ٢٢٦ . وينظر : الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين ،
 الأب لويس شيخو اليسوعي ، ص ١٢٥ ، الكتاب الفضي لكلية الآداب ، ص ٤٢ .
- (٢) المستشرقون ، ٣٨١/١ - ٣٨٢ . وينظر : الكتاب الفضي لكلية الآداب ، ص ٤٢ .
- (٣) نشر هذه المحاضرات في كتابٍ يحمل العنوان نفسه تلميذه الدكتور محمد حمدي البكري سنة
 ١٩٢٩م ، مطبعة السباح .
- (٤) نشرها - أيضاً - الدكتور محمد حمدي البكري بعنوان (أصول نقد النصوص ونشر الكتب)
 سنة ١٩٦٩م . وزارة الثقافة ، مركز تحقيق التراث ، مطبعة دار الكتب . ينظر :
 المستشرقون ، ٧٤٧/٢ .
- (٥) نشرها في مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد ١٠ ، الجزء ١ ، ١٩٤٨م ، ص ٤٤-١ .
- (٦) نشرها في المجلة نفسها ، المجلد ١٠ ، الجزء ٢ ، ١٩٤٨م ، ص ٥٦-١ ، والمجلد ١١ ، الجزء ١ ، ١٩٤٩م ،
 ص ٢٦-١ . ولزيد من التفاصيل ينظر : المستشرقون ، ٧٨٤/٢ - ٧٨٧ .

واستقدمت الجامعة من ألمانيا الأستاذ « شاده M. A. Schaade » (١٩٥٢ م) للتدريس في القسم السابق ، ومكث فيها أربعة أعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٤ م ، نشر خلالها أبحاثاً قيمة في صحيفة الجامعة المصرية (صدر أول أعدادها في أكتوبر ١٩٢٣ م) (١) ، ومن تلك الأبحاث علم الأصوات عند سيبويه وعندنا (٢) ، رسم لغات أجنبية بالخط العربي وكتابة العربية بحروف أجنبية (٣) .

وفي عام ١٩٣٦ م دعت الجامعة الدكتور « بول كراوس P. Kraws » (١٩٤٤ م) الأستاذ بجامعة برلين للعمل أستاذاً للغات السامية ، ومكث بها حتى عام ١٩٤٤ م ، أسهم خلالها في تأسيس قاعة الدراسات الشرقية (٤) .

ومن أولئك المستشرقين الألمان الذين درّسوا في دار العلوم ثم الجامعة المصرية الدكتور « إسرائيل ولفنسون Y. Wolfensohn » الملقب بأبي ذؤيب ، وكان يحاضر لهم في اللغات السامية ، وقد حصل على درجتي الليسانس والدكتوراة من الجامعة المصرية ، وأصدر سنة ١٩٣٠ م كتابه (تأريخ اللغات السامية) (٥) .

ولم تكن سياسة الاستقدام هذه خاصة بالجامعة المصرية - وحدها - ، بل سارت عليها جامعة فاروق الأول (الاسكندرية) في العامين الدراسيين ٤٧ - ١٩٤٨ م دعت الجامعة الأستاذ « بروفنسال L. Provençal » أستاذ اللغة والحضارة العربية بالسربون ؛ لإلقاء محاضرات في أدب الأندلس وتأريخها (٦) ، وكان قد جاء سنة ١٩٣٨ م للجامعة المصرية لإعطاء محاضرات في قسم التاريخ .

(١) الجامعة المصرية القديمة ، ص ٥٧-٥٨ .

(٢) نشره في السنة الثانية ، العدد الخامس ، ١٩٣١ م ، ص ٣-١٦ ، والسنة الثانية ، العدد السادس ، ١٩٣١ م ، ص ١٣-٢٦ . وكان هذا البحث في أصله محاضرة ألقاها في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية سنة ١٩٣١ م .

(٣) نشره في السنة الثانية ، العدد الرابع ، ١٩٣٣ م ، ص ٣-٨ . ولمعرفة آثاره العلمية ينظر : المستشرقون ، ٧٧٥/٢ .

(٤) المستشرقون ، ٧٦٣/٢ - ٧٦٥ .

(٥) نفسه ، ٧٦٢/٢ . وينظر : دراسة أدب اللغة العربية بمصر ، أحمد الشايب ، ص ١٤ ، الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، ص ٢٣٦ .

(٦) صدرت هذه المحاضرات ضمن مطبوعات كلية الآداب بجامعة فاروق الأول ، سنة ١٩٥١ م ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ترجمها إلى العربية / د. محمد عبدالمهدي شعيرة ، وراجعها عبدالحמיד العبادي بك .

ويطول بنا الحديث لو استعرضنا أسماء هؤلاء المستشرقين ؛ إذ إنه ما من قسم من أقسام الجامعة المصرية إلا وفيه أستاذ أو أساتذة زائرون (١) .

ولنا أن نقول بعد هذا : إن أكثر هؤلاء المستشرقين* الذين دعيتهم بعض الجامعات المصرية لإلقاء المحاضرات على طلابها ، وإطلاعهم على الجديد من المناهج والاتجاهات في الدراسات الإنسانية ، كان لهم دور ريادي في تقدم هذه الدراسات ، ومن بينها الدرس اللغوي المعاصر في مصر .

لقد كان هذا التوجه نافذةً أطلَّ منها الشرق العربي على الغرب ، مما كان له كبير الأثر في ميلاد حركة لغوية ذات ملمح تجديدي في الفكر اللغوي ، وقد تمثل هذا في فقه اللغة ، وعلم مقارنة اللغات السامية ، ودراسة اللغات الشرقية .

فالمصطلح الأول (فقه اللغة) أشاعه بعض المستشرقين في العالم العربي الحديث ، وفي مقدمتهم «جويدي» ، فقد ذكر أن كلمة (Philology) يصعب ترجمتها إلى العربية ، لأنها ذات مدلول واسع ، حيث تشمل تأريخ اللغات ، والمقارنة بينها ، وتأريخ الآداب ، والعلوم الدينية ، والفلسفية ، واللغوية (٢) ، ففقه اللغة يعني في الأغلب دراسة العلاقات التاريخية بين العربية وسائر اللغات السامية ، أو دراسة المفردات على أساس تأريخي (٣) .

وإذا كانت الجامعات المصرية قد عرفت أولاً مصطلح فقه اللغة بالمفهوم السابق ، ثم عرفت على يد رواد الدراسات اللغوية المعاصرة مصطلح علم اللغة (Linguistics) بمفهوم آخر يختلف عن فقه اللغة ، فإن ذلك قد أدى في المراحل الأولى من الدرس اللغوي المعاصر

(١) ينظر في ذلك : الكتاب الفضي لكلية الآداب ، ص ٣٧-٤٩ .

(*) يرى الدكتور محمود فهمي حجازي أن المستشرقين «كراوس وولفنسون» لم يكن لهما أثر مباشر في النهوض بالدراسات السامية ، أو تكوين جيلٍ من الباحثين ، وإنما الأثر الكبير كان لـ«برجنشتراسر» و«ليتمان» . ينظر : فكر طه حسين اللغوي ، بحث منشور ضمن (طه حسين ، مائة عام من النهوض العربي) مجلة فكر للدراسات والأبحاث ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص ٧٢ .

(٢) نقلاً عن : النثر الفني في القرن الرابع ، د.زكي مبارك ، ٣٧/٢ (الطبعة الأولى) .

(٣) علم اللغة ، د.محمود السمران ، ص ٢٢-٢٣ .

في مصر إلى الخلط وعدم التفريق بينهما (١) ، ثم ما لبث أن تم التفريق بينهما ، فعلم اللغة يدرس اللغة ذاتها ، ومن أجل ذاتها - كما يقول « دي سوسير » - بمعنى أنه غاية في ذاته ، على حين أن فقه اللغة وسيلة إلى غاية (٢) .

أما علم مقارنة اللغات السامية فلعل أوضح أثر له أنه أحدث في أذهان اللغويين المعاصرين في مصر الإيمان بأهمية الدراسات المقارنة للنهوض بالبحث اللغوي (٣) ، وكان ذلك بدايةً لاتجاهٍ جديدٍ في الدراسات اللغوية العربية ، على النحو الذي سيتضح من خلال رصدنا لهذا الاتجاه في الدرس اللغوي المعاصر في مصر .

وأما دراسة اللغات الشرقية (اللغات الإسلامية) فقد وجّهت الأنظار إلى دراسة العلاقات الفكرية والأدبية واللغوية بين هذه اللغات ، وبخاصة الفارسية ، والتركية ، والأوردية ، وكوّنت جيلاً من الباحثين في هذه اللغات ، أدباً ، ولغةً ، وحضارةً ، ويكفي أن نعلم أن هذه الدراسات الجديدة قد أثارت إعجاب بعض اللغويين والأدباء ، مما جعلهم يحضرون الدروس التي يعطيها هؤلاء المستشرقون لطلاب الجامعة المصرية ، ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى ، وأحمد أمين (٤) ، وبذا يتضح لنا مدى إسهام المستشرقين الزائرين للجامعة المصرية في تطور الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر .

لقد أجمع كثير من العلماء والباحثين - سواء ممن عايش تلك الفترة ، أو أرخ لها - على هذه الحقيقة ، وعدّوها عاملاً أساسياً ورافداً إيجابياً من عوامل تقدم اللسانيات المعاصرة ، لا في مصر وحدها ، بل في الأقطار العربية بعامه .

-
- (١) ينظر - على سبيل المثال - : نصوص في فقه اللغة العربية ، د. السيد يعقوب بكر ، ١١/١ .
 (٢) ينظر : علم اللغة ، د. السعران ص ٣٦٧ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، د. كمال بشر ، ص ٤٨ ، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٦ ، فقه اللغة في الكتب العربية ، د. عبده الراجحي ، ص ٩-٢٩ ، مقدمة لدراسة فقه اللغة ، د. محمد أحمد أبو الفرج ، ص ٩-٢٤ ، فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبدالنواب ، ص ٩-١١ .
 (٣) ينظر : فكر طه حسين اللغوي ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٧١-٧٢ ، الآداب السامية في رؤية طه حسين الأدبية ، د. محمد خليفة ، بحث منشور ضمن (طه حسين ، مائة عام من النهوض العربي) - مصدر سابق - ص ٢٨٣-٢٩٦ .
 (٤) ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، د. عبدالمجيد عابدين ، ص ٤-٥ ، محاضرات عن أحمد أمين ، د. زكي المحاسني ، ص ٧٤ .

ولابد من الإشارة إلى أن الصلة بالمستشرقين لم تكن مقتصرةً على هذا الوجه ، بل كان لها وجه آخر ، تمثل في تلك المؤتمرات العديدة التي أقامتها الدوائر الاستشراقية في كل من فيينا سنة ١٨٨٦م ، والسويد والنرويج سنة ١٨٨٩م ، واستوكهلم سنة ١٨٨٩م - أيضاً - ، وجنيف سنة ١٨٩٤م ، واكسفورد سنة ١٩٢٨م ، ولندن سنة ١٩٣٢م ، وبروكسل سنة ١٩٣٨م ... وغيرها من المؤتمرات . وقد دعي إليها كثير من اللغويين والأدباء كحفني ناصف ، والشيخ حمزه فتح الله ، وعبدالله فكري ، وابنه أمين فكري ، وأحمد شوقي ، ومحمود عمر ، وأحمد أمين ، ومحمد أحمد جاد المولى ، والدكتور إبراهيم مذكور ، ومحمد خلف الله أحمد ، والشيخ أمين الخولي ، وغيرهم ، ولم يكن حضورهم شرفياً في هذه المؤتمرات ، بل إنهم ألقوا بحوثاً قيمةً في جوانب معرفية مختلفة ، ومنها الجانب اللغوي والأدبي ، دلت « على روح جديد في البحث ، وعلى استجابة واعية لمقتضيات المناهج العلمية الحديثة » (١) ، مما كان له أثره في التجديد اللغوي .

والوجه الثالث من أوجه الاتصال بالمستشرقين كان عن طريق البعثات إلى المعاهد الاستشراقية والجامعات في أوروبا ، على النحو الذي سنتبينه في البحث القادم .
بقي أن أشير إلى أنه إذا كان الباحثون المعاصرون متفاوتين في نظرهم للمستشرقين ودراساتهم سلباً أو إيجاباً (٢) ، فإن الذي نعتقده - فيما نحن بصدده - أن أولئك المستشرقين تركوا أثراً لا ينكر في الدراسات اللغوية والأدبية المعاصرة في مصر ، ولعل الدكتور طه حسين والرواد الأوائل لهذه الدراسات هم خير شاهدٍ على ذلك التأثير ، وهذا بطبيعة الحال لا يعني التقليل من شأن هؤلاء الرواد ، أو رفع مكانة أولئك المستشرقين ، وإنما هو مجرد إثبات وجود تأثيرٍ منهم ، وتأثيرٍ بهم ليس إلا ، مما يعني أن استفاد الأساتذة المستشرقين للتدريس في الجامعة المصرية يُعدُّ عاملاً مهماً ورافداً قوياً من عوامل تقدم اللسانيات المعاصرة وتطورها في مصر .

(١) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ، ص ٥٦ . لمعرفة تفاصيل هذه المؤتمرات الاستشراقية ، وأعضاء الوفود المصرية المشاركة ، والأبحاث الملقاة . ينظر : معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ، ص ٥٢ ، ٥٤ - ٥٩ ، ١٥٣ ، بحوث ودراسات في العروبة وآدابها ، ص ١٧٧-١٧٨ ، ١٨٥ ، محاضرات عن أحمد أمين ، ص ٧٤ ، تقويم دار العلوم ، محمد عبدالجواد ، ص ٣٥٣ ، في الأدب الحديث ، عمر الدسوقي ، ٣٠٩/١ .

(٢) لمعرفة تفاصيل ذلك ينظر - على سبيل المثال - : المستشرقون ، ١١٢٢/٣ - ١١٦٦ ، موسوعة مقدمات العلوم والمناهج ، أنور الجندي ، ص ٦١ - ٦٥ ، في الأدب الحديث ، عمر الدسوقي ، ٣١٩/١ - ٣٢١ ، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية ، د.إسماعيل عمارة ، ص ١٣ فابعدها .

إيفاد البعثات العلمية

تأريخ هذه البعثات في مصر قديم جداً ، فقد بدأت في عهد محمد علي ، وكانت أولها سنة ١٨٠٩م ، ثم سنة ١٨١٣م ، ووجهتها إيطاليا ، وخصّصت لدراسة بناء السفن ، والفنون العسكرية ، والهندسة ، والطباعة .

واستمر إيفاد البعثات بعد ذلك ، ففي سنة ١٨١٨م أرسلت بعثة إلى فرنسا وإنجلترا لدراسة العلوم العسكرية ، والميكانيكية ، والهندسية . على أن أكبر هذه البعثات عدداً ، وأكثرها تأثيراً على الحياة الاجتماعية والثقافية في مصر تمت سنة ١٨٢٦م ، وكانت وجهتها فرنسا ، ومن بين أعضائها رفاعة الطهطاوي ، وحسن الإسكندراني (قائد الأسطول المصري في حرب القرم) .

وتواصلت البعثات حتى سنة ١٨٤٤م ، إذ أرسلت بعثة كبرى إلى فرنسا لدراسة الفنون الحربية ، وكان من أعضائها على مبارك ، وسميت ببعثة الأنجال ؛ لوجود اثنين من أبناء محمد علي ، واثنين من أحفاده ، وآخر هذه البعثات في عهد محمد علي كانت سنة ١٨٤٨م ، ووجهتها إنجلترا .

ولما تولى الحكم عباس الأول قام بإعادة معظم البعثات ، ولكنه عاد فأوفد إلى أوروبا مجموعة قليلة من الطلاب ، وجاء سعيد بعده ولم يكن أحسن حالاً من سلفه ، بل لم يكن متحمساً لها ، وتآرجحت سياسة إيفاد هذه البعثات بين الاستمرار فيها والحد منها ، وحينما تسلم الخديوي إسماعيل زمام السلطة سنة ١٨٦٣م بدأ بتسيير البعثات إلى فرنسا ، وإنجلترا ، وإيطاليا، وألمانيا، وسويسرا، لكنها لم تكن على مستواها إبان عهد محمد علي من حيث الكم.

ونظرة سريعة على المجالات التي أوفدت لها هذه البعثات يتضح أن الجانب العسكري والعلمي الصرف هو الطابع المميز لها ، على أنه لا يمكن إنكار ما لتلك البعثات من أثر مباشر أو غير مباشر على الدراسات اللغوية في العصر الحاضر ، صحيح أنها لم تحدث اتجاهات معينة وجديداً في هذا الميدان بشكل خاص ، لكنه كان لنشاطها في الترجمة أثره في إثراء اللغة بالمصطلحات في المجالات المعرفية المتعددة ، وذلك ما يدعو إلى اعتبارها خطوة أولى في طريق هذه الدراسات .

وجاء الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة ١٨٨٢م ، فأتخذ سياسة التحيز في إيفاد هذه البعثات ، فوجه كثير منها إلى إنجلترا ، والقليل إلى فرنسا ، وحصرت في حدود ضيقة ، إلا

أنه بمجيء سعد زغلول إلى نظارة المعارف* سنة ١٩٠٦م نشطت هذه البعثات نشاطاً لم يدم طويلاً، إذ بقيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م تناقص أعدادها، ولما انتهت هذه الحرب سنة ١٩١٨م بدأت تعاود نشاطها مرة ثانية، واستمر الحال على هذا المنوال حتى حصلت مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢م، فزاد الاهتمام بهذه البعثات، وشكّلت لجنة لهذا الغرض، وصدرت لائحة تنظم شئونها، وقد تميزت هذه الفترة بما يمكن تسميته بالبعثات الخاصة، وهي التي كان يمولها بعض الموسرين، كما هو الحال فيما أطلق عليه «البعثات الفهمية» التي أوفدها على نفقته الخاصة علي كامل فهمي سنة ١٩٢١م، كما ظهرت البعثات الصيفية التي خصّصت لمدرسي اللغات الأجنبية، واتجه الأهالي لإرسال أبنائهم للخارج على نفقتهم الخاصة، وقدمت الحكومات والمؤسسات العلمية الأجنبية منحاً دراسية للجامعات المصرية والمراكز الثقافية.

ومنذ قيام ثورة ١٩٥٢م تضاعف عدد البعثات العلمية إلى الخارج في كافة جوانب المعرفة (١)، والذي يهمننا في هذا المقام هو تلك البعثات ذات الطابع اللغوي، التي أوفدها وزارة المعارف -آنذاك-، وكليات الآداب بالجامعات المصرية، وكلية دار العلوم. وقبل أن نفصل القول في هذه البعثات - أسماء ومؤلفات ونتائج - لابد من إثبات الحقيقة التالية وهي أنه كان للدكتور طه حسين كبير فضل على إيفاد البعثات الأدبية واللغوية إلى أوروبا، حيث كان من أوائل الداعين لها (٢) كما كان للأستاذ إبراهيم مصطفى (١٩٦٢م) عميد كلية دار العلوم الأسبق الفضل - أيضاً - في تسيير هذه البعثات، والدعوة إلى الإكثار منها (٣).

(*) كانت تسمى «ديوان المدارس» وقد أنشأها محمد علي سنة ١٨٣٧م، ثم سميت سنة ١٨٧٨م «نظارة المعارف العمومية»، وتحول مسماها سنة ١٩١٥م «إلى وزارة المعارف العمومية»، وبعد قيام الثورة سنة ١٩٥٢م أطلق عليها سنة ١٩٥٣م «وزارة التربية والتعليم». ينظر: اتجاهات التربية عبر العصور، د. عرفات عبدالعزيز سليمان، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(١) اعتمدت في تأريخ هذه البعثات على المصادر التالية: البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس وسعيد، الأمير عمر طوسون، تأريخ التعليم في عصر محمد علي، د. أحمد عزت عبدالكريم، ص ٤٢٢ - ٤٥٣، تأريخ الترجمة والحركة الثقافية في عهد محمد علي، د. جمال الدين الشيال، ص ٣٣-٣٦، ٩٥-١٤٦، التأريخ الثقافي للتعليم في مصر، د. حسن الفتحي، الجامعة المصرية القديمة، د. عبدالمنعم الجميبي، ص ٤٢-٤٥.

(٢) ينظر: في الأدب الجاهلي، ص ٦-١٣، مستقبل الثقافة في مصر، ص ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٣) ينظر: مجلة جمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٦/٨، حصوننا مهددة من داخلها، د. محمد محمد حسين، ص ٢٨٠ (الطبعة الثالثة).

فأما كلية الآداب بجامعة القاهرة فأغلب بعثاتها اللغوية كانت في الدراسات السامية ، واللغات الشرقية ، ودراسة اللغات المصرية القديمة . ففي مجال الدراسات السامية المقارنة يأتي الدكتور علي العناني (١٩٣٣م) -أستاذ اللغات السامية في دار العلوم، ومفتش الفلسفة بوزارة المعارف- في مقدمة مبعوثيها، حيث أوفدته الجامعة المصرية القديمة سنة ١٩١٠م لدراسة اللغات السامية في ألمانيا، وهناك حصل على الدكتوراة من جامعة برلين سنة ١٩١٧م ، وعاد إلى مصر سنة ١٩٢١م ، وأسهم في نشر هذه الدراسة داخل المجتمع المصري ، حيث ألقى دروسه في الساميات - وبخاصة العبرية - على طلبة الجامعة المصرية ، ودار العلوم ، والجامعة الأمريكية بالقاهرة .

ويعد كتابه (الأساس في الأمم السامية ولغاتها ، وقواعد اللغة العبرية وآدابها) - بالاشتراك - الذي صدر سنة ١٩٣٥م - من أوائل المصنفات التي عنيت بهذا الجانب ، كما تعد مقدمته التي كتبها في هذا المؤلف « من أعظم الآثار التي ظهرت له » (١) .

ومن أعلام هذه الدراسات المقارنة الدكتور فؤاد حسنين علي (١٩٩٣م) أستاذ فقه اللغة واللهجات واللغات السامية بالكلية ، وكان قد حصل على الدكتوراة من جامعة توبنجن بألمانيا سنة ١٩٣٤م ، ويعودته إلى مصر أسهم بمؤلفاته الرائدة ، ومقالاته القيمة ، وترجماته المتنوعة في تطور الدرس اللغوي المعاصر ، وبخاصة المجال المذكور (٢) ، وكذلك الدكتور مراد كامل (١٩٧٥م) أستاذ اللغات السامية بالكلية ، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الذي تخرج في جامعة توبنجن - أيضاً - سنة ١٩٣٥م ، فلما عاد إلى مصر شارك في الحركة اللغوية التي بدأتها الكلية ، سواء في ميدان التصنيف ، أو نشر المقالات ، أو الترجمة ، وحصر جهوده العلمية في الساميات المقارنة ، والتطور الدلالي ، واللهجات اليمنية الحديثة ، والبرديات ، والنقوش القديمة (٣) .

أما الدكتور خليل عساكر (١٩٩١م) فقد أوفد إلى جامعة براغ الألمانية ، فحصل على الدكتوراه سنة ١٩٤١م ، وعاد فأسهم في الدراسات اللغوية ، وخاصة التعريف بالأطالس اللغوية ، وأهميتها في دراسة اللهجات ، وتطوير الخط العربي (٤) .

(١) تقويم دار العلوم ، ص ٢٢٢ ، الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، ص ١٩١ ، ٢٠٧ .

(٢) لمعرفة جهوده العلمية ينظر : الكتاب الفضيّ لكلية الآداب ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٣) لمزيد من التفاصيل ينظر : المجمعون في خمسين عاماً ، د.محمد مهدي علام ، ص ٣٤٧-٣٤٩ ، التقويم الفضيّ لكلية الآداب ، ص ٩١-٩٣ .

(٤) لمعرفة آثاره العلمية ينظر : التقويم الفضيّ لكلية الآداب ، ص ١٣٠ ، ملحق ألوان من التراث ، صحيفة المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، العدد ٩٦ ٩٣ ١٣٦ ١٣٥ ١٤١٣ هـ .

ومن الرواد الأوائل الذين ابتعثوا إلى أوربا الدكتور محمد القصاص (؟) أستاذ اللغات السامية وآدابها بجامعة عين شمس ، فقد حصل على الدكتوراة من السوربون بفرنسا سنة ١٩٤٨م (١) ، وبعودته إلى مصر أسهم في تلك الحركة ، وبخاصة مجال الترجمة ، حيث اشترك مع الأستاذ عبدالحمد الدواخلي - الأستاذ المساعد بكلية دار العلوم آنذاك - في نقل كتاب اللغة لـ «فندريس» من الفرنسية إلى العربية سنة ١٩٥١م ، وكان لهذا الكتاب - كما يقول الدكتور حامي خليل - : «أثر واضح في إلقاء الضوء على التفكير اللغوي الغربي» (٢) ، كما قام بمراجعة ترجمة الدكتور السيد يعقوب بكر لكتاب «موسكاتي» (الحضارات السامية القديمة) ، وأنشأ قسم اللغات الشرقية (فرع اللغات السامية وآدابها) بجامعة عين شمس . ومنهم أيضاً الدكتور عبدالحليم النجار (١٩٦٢م) أستاذ اللغات السامية بجامعة القاهرة ، وكان قد حصل على الدكتوراة في المجال السابق من الجامعة الألمانية في براغ ، ولما عاد إلى مصر نقل إلى العربية بعض المؤلفات القيمة التي كتبت بالألمانية، ومنها العربية لـ «يوهان فك» صدر سنة ١٩٥١م ، وتاريخ الأدب العربي لـ «بروكمان»* ، ونشر بعض المقالات التي تتصل باللغة الأكاديمية في مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ، وجامعة بغداد (٣) . وسافر الدكتور حسن عون (؟) إلى فرنسا ، وهناك حصل على الدكتوراة سنة ١٩٤٨م من جامعة السربون ، وعاد إلى مصر ليعمل في قسم اللغة العربية بآداب الإسكندرية ، وأخذ يصدر مؤلفات قيمة في الدراسات اللغوية ، مثل (اللغة والنحو) صدر سنة ١٩٥٢م ، و (دراسات في اللغة والنحو العربي) ١٩٦٩م ، و (تطور الدرس النحوي) ١٩٧٠م (٤) . وتسمت دراساته اللغوية بطابع المقارنة بين العربية واللاتينية .

- (١) التقييم الفضي لكلية دار العلوم ، ص ٢٥٤ . وينظر : دراسة أدب اللغة العربية بمصر ، أحمد الشايب ، ص ٢٨ .
- (٢) العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٦٢ . ولتفاصيل أكثر عن مباحث هذا الكتاب ، وقيمه العلمية ينظر : المصدر السابق ، ص ١٦٤ - ١٦٦ .
- (*) أخبرني الدكتور عمر صابر عبدالجليل -الأستاذ بجامعة القاهرة، والمعار لجامعة أم القرى- أنه فرغ من تمة ترجمة الأجزاء المتبقية من تاريخ الأدب العربي ، لـ «بروكمان» ، وتشمل الأجزاء ٧-١٧ . وكان قد صدر منه ستة أجزاء، ترجم ثلاثة منها الدكتور عبدالحليم النجار، وترجم الأجزاء الثلاثة الأخرى كل من الدكتور السيد يعقوب بكر ، والدكتور رمضان عبدالنواب . -بالاشتراك- ، وقد قام بترجمة الأجزاء المتبقية فريق من المختصين بمعرفة اللغة الألمانية ، تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي ، وهو الآن في الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- (٣) ينظر : مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد ١١ ، الجزء ١ ، ١٩٤٩م ، ص ١٥ - ٣٣ ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد الأول ، ١٩٥٩م ، ص ١ - ١٩ .
- (٤) لمزيد من التفاصيل ينظر : مقدمة كتاب تيبول - حياته وشعره - ، د.حسن عون ، ص ٣-٥ ، جريدة الثورة الدمشقية ، العدد ١١٥٦ ، ٢٥ فبراير ، ١٩٦٧م ، ص ٦ .

ومن مبعوثي آداب القاهرة الدكتور السيد يعقوب بكر (١٩٧٦ م) أستاذ اللغات السامية بجامعة القاهرة . وقد حصل على الدكتوراة من جامعة لندن سنة ١٩٥٣ م ، وبعودته أسهم في مجال الدراسات المقارنة ، وظهرت له مؤلفات عدة ، منها : (دراسات في فقه اللغة العربية) صدر سنة ١٩٦٩ م ، و(دراسات مقارنة في المعجم العربي) ١٩٧٠ م ، و(نصوص في فقه اللغة العربية) - جزآن - ، صدر الأول منها سنة ١٩٧٠ م ، والأخر سنة ١٩٧١ م ، وترجم كتاب «موسكاتي» (الحضارات السامية القديمة) * ، واشترك في كتابة المادة السامية للمعجم الكبير الذي أصدر أجزاء منه مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

ومنهم الدكتور محمود فهمي حجازي ، أستاذ علم اللغة بجامعة القاهرة ، وكان قد ابتعث إلى ألمانيا وحصل على درجة الدكتوراة من جامعة ميونخ سنة ١٩٦٥ م في علم اللغات السامية المقارن ، وعاد إلى مصر فأسهم بمؤلفاته العديدة ومقالاته المتنوعة في بلورة حركة لغوية جديدة في علم اللغة الحديث ، وعلم اللغة المقارن ، وتطوير الدراسات اللغوية في جانبها النظري والتطبيقي .

ومن أوائل مؤلفاته (اللغة العربية عبر القرون) صدر سنة ١٩٦٨ م ، (علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثه) ١٩٧٠ م ، (علم اللغة العربية) ١٩٧٣ م (١) ، ومن الأعمال الرائدة التي يقوم بالإشراف عليها من خلال رسائل الماجستير والدكتوراة توجيه هذه الرسائل للدراسة الدواوين الشعرية دراسة دلالية ومعجمية ، تمهيداً لعمل معجم تاريخي للغة العربية ، كما قام بترجمة أجزاء من كتاب فؤاد سزكين (تأريخ التراث العربي) (٢) ، ومراجعة أجزاء أخرى منه .

وأما الدراسات الشرقية (لغات الشعوب الإسلامية وآدابها) فيأتي في مقدمة مبعوثيها الدكتور عبدالوهاب عزام (١٩٥٩ م) - عميد كلية الآداب سابقاً ، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ، حيث أوفد إلى إنجلترا ، وحصل على درجة الماجستير من مدرسة

(*) تعد حواشي الدكتور السيد يعقوب بكر (المترجم) التي أرفقها بالترجمة بمثابة كتاب مستقل ، وهي - كما ذكر لي الدكتور محمود فهمي حجازي - لا تقل قيمةً عن الكتاب المترجم .

(١) صدر سنة ١٩٧٩ م كتاب له بعنوان (أسس علم اللغة العربية) وهو الكتاب نفسه الذي أصدره بعنوان (علم اللغة العربية) السابق !

(٢) أصدرت الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر منه مجلداً واحداً في جزئين ، سنتي ١٩٧١ ، ١٩٧٨ م ، ثم تولت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض إصدار الأجزاء المتعلقة بالعلوم الإنسانية ، وجاءت في عدة مجلدات ، وصدرت بدءاً من سنة ١٤٠٢ هـ - ١٤٠٨ هـ .

اللغات الشرقية بجامعة لندن سنة ١٩٢٨م ، ثم عاد إلى مصر وحصل على الدكتوراة من جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٣٢م . وقد أسهم في تدريس ودراسة هذه اللغات - وبخاصة الفارسية - في جامعة القاهرة ، وبعض الجامعات العربية ، وأصدر مؤلفاتٍ عدةً في هذا المجال ، ونشر أبحاثاً عديدةً في مجلة كلية الآداب ، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١) .

وكذلك الدكتور يحيى الحشاش ، حيث حصل على دكتوراة الدولة من جامعة باريس سنة ١٩٤٠م ، وبعودته إلى مصر شارك في حركة هذه الدراسات وبخاصة الجانب الأدبي (٢) . وأما دراسة اللغات المصرية القديمة فمن أعلامها الدكتور جرجس متي ، وكان قد حصل على الدكتوراة من جامعة أكسفورد سنة ١٩٣٦م ، وبعودته أسهم في هذا الميدان ، وأصدر مؤلفاته ، ونشر أبحاثه في مجلة المعهد الفرنسي بالقاهرة (٣) .

وأما كلية الآداب بجامعة فاروق الأول (الإسكندرية حالياً) ، فمن أوائل مبعوثيها الدكتور حسن ظاظا - أستاذ اللغات السامية بالكلية - وكان قد تخرج في كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول سنة ١٩٤١م ، ثم أوفدته جامعة فاروق الأول إلى الجامعة العبرية بالقدس ، وحصل على الماجستير في الأدب العبري واللغات السامية سنة ١٩٤٤م ، ثم انتقل إلى باريس وحصل على شهاداتٍ عدةٍ كان آخرها الدكتوراة في الآداب من السربون سنة ١٩٥٨م ، ولما رجع إلى مصر شارك في الحركة اللغوية المعاصرة ، وخاصةً الساميات المقارنة ، فأصدر سنة ١٩٧١م ثلاثة مؤلفات هي (الساميون ولغاتهم) ، (اللسان والإنسان) ، (كلام العرب من قضايا اللغة) ، واهتم بنحوٍ خاصٍ بالفكر الإسرائيلي ، وله في ذلك مؤلفات عديدة .

ومنهم الدكتور محمود السعران (١٩٦٣م) ، حيث ابتعث إلى جامعة لندن لدراسة علم اللغة الحديث ، فحصل على الدكتوراة سنة ١٩٥١م ، وعاد إلى مصر ليسهم في تطوير الدراسات اللغوية المعاصرة ، وكان لمؤلفاته الرائدة (علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي) صدر سنة ١٩٦٢م ، (اللغة والمجتمع) ١٩٥٨م ، كبير الأثر في تقدم هذه الدراسات ،

-
- (١) لمعرفة آثاره العلمية ينظر : المجمعون في خمسين عاماً ، ص ١٨٧ - ١٨٩ ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣٤٢/١٤ ، أضواء على الدراسات الفارسية في مصر ، د.طلعت أبو فرحة ، بحث منشور ضمن (دراسات في الحضارة الإسلامية) ، ص ١٨٢ - ١٨٦ .
- (٢) ينظر: التقويم الفضيّ لكلية الآداب ، ص ٩٤ - ٩٥ ، أضواء على الدراسات الفارسية في مصر ، د.طلعت أبو فرحة ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .
- (٣) ينظر : التقويم الفضيّ لكلية الآداب ، ص ٧٤ - ٧٥ .

ويعد الدكتور السعران أحد دعاة المنهج الوصفي في دراسة اللغة (١) ، وقد حالت وفاته المبكرة (توفي في ١٢/٢١/١٩٦٣ م) دون الاستفادة الكاملة من علمه وخبرته في ميدان علم اللغة الحديث .

ومنهم الدكتور محمد أحمد أبو الفرج (١٩٦٧ م) ، حيث أُوُفد في إجازةٍ دراسيةٍ إلى إنجلترا ، فحصل على الدكتوراة سنة ١٩٦٠م في علم اللغة العام من جامعة لندن - أيضاً - ، وحينما عاد إلى مصر أسهم في الحركة اللغوية المعاصرة ، فألف كتابيه (مقدمة لدراسة فقه اللغة) و (المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث) سنة ١٩٦٦م ، وكان لهما أثر إيجابي على هذه الحركة (٢) ، إلا أن رحيله المفاجيء (توفي في ٩ نوفمبر ١٩٦٧ م) ترك فراغاً في الدرس اللغوي المعاصر .

وأُوُفد الأستاذ بخاطره نصر الشافعي (؟) إلى ألمانيا ، وكان قد حصل على الليسانس من الجامعة المصرية سنة ١٩٣٧م ، ومكث هناك طويلاً ، ولم يتمكن من الحصول على الدكتوراة ، فأثر العودة إلى مصر ، وبدأ يطرح فكرة إنشاء المعامل الصوتية على الأوساط العلمية ، واستطاع بعد جهدٍ متواصلٍ تأسيس هذا المعمل في جامعة الإسكندرية ، كما تم على يديه إنشاء قسم للصوتيات ، ونشر بعض أبحاثه الصوتية في مجلة المجلة (٣) ، وشارك في بعض المؤتمرات (٤) ، وأشرف على العديد من الرسائل الجامعية التي أخذت بالمنهج العلمي الحديث في الاعتماد على المعامل الصوتية عند دراسة الظواهر اللغوية ، وبخاصة ما يتصل بالظواهر الصوتية (٥) .

(١) لمزيد من التعريف به ينظر : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، د. محمود السعران ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٢م (صفحة الغلاف الأخيرة) . ولمعرفة القيمة العلمية لكتابه (علم اللغة) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، د. كمال بشر ، ص ٩ - ٤٠ ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، د. حلمي خليل ، ص ٢٠٦ - ٢١٩ .

(٢) ينظر : مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، العدد الحادي والعشرون ، ١٩٦٧م .

(٣) ينظر : في سبيل وضع نمطٍ موحدٍ لأصوات اللغة العربية ، بالاشتراك مع الدكتوراة تغريد عنبر ، مجلة المجلة ، العدد ١٤١ ، ١٩٦٨م ، ص ٥٠ - ٥٥ .

(٤) أقيم مؤتمر لدراسة اللهجات في جامعة أسيوط سنة ١٩٨١م ، وقد ألقى فيه الأستاذ بخاطره الشافعي بحثاً عن «علم الصوتيات» نشر في : دراسات في اللهجات العربية ، ص ٤١ - ٥٨ .

(٥) من ذلك : النبر في نطق العربية الفصحى ، للدكتور عبدالله ربيع ، والتزمين في نطق العربية الفصحى ، للدكتور عبدالعزيز علام . ويقوم حالياً مركز بحوث اللغة العربية التابع لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، بطبع هاتين الرسالتين العلميتين على نفقة الجامعة .

وأما كلية الآداب بجامعة إبراهيم باشا (عين شمس حالياً) فقد أوفدت الدكتور مصطفى مندور إلى فرنسا ، فحصل على الدكتوراة من كلية الآداب بجامعة باريس ، ولما عاد أصدر كتابيه (اللغة والحضارة) و (اللغة بين العقل والمغامرة) سنة ١٩٧٤م ، وهذان الكتابان يعالجان الكيان اللغوي بصفة عامة ، ووظيفة اللغة في الحياة الإنسانية على وجه الخصوص (١) ، كما نشر أبحاثاً تتعلق بالدلالة وتطورها في حوليات آداب عين شمس (٢) .

وأوفد الدكتور رمضان عبدالنواب سنة ١٩٥٧م إلى ألمانيا الغربية لدراسة اللغات السامية ، فحصل على الدكتوراة من جامعة ميونخ سنة ١٩٦٢م ، وحينما عاد إلى مصر أسهم في الحركة اللغوية التي كانت قد بدأت منذ زمن ليس بالقصير ، فأصدر مؤلفات عديدة ذات صلة بالدراسات اللغوية الحديثة ، ومنها (لحن العامة والتطور اللغوي) سنة ١٩٦٧م ، (فصول في فقه العربية) ١٩٧٧م ، (التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه) ١٩٨١م ، (المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي) ١٩٨٢م .

كما كانت له إسهاماته في مجال الدراسات السامية تأليفاً وترجمةً ، حيث أصدر سنة ١٩٧٧م كتابه (اللغة العبرية قواعد ونصوص ومقارنات باللغات السامية) ، وكتاب (في قواعد الساميات ، العبرية والسريانية والحبشية مع النصوص والمقارنات) سنة ١٩٨١م ، ونقل إلى العربية سنة ١٩٦٣م كتاب «نولدكه» (اللغات السامية) ، وكتاب «بروكلمان» (فقه اللغات السامية) ١٩٧٧م ، واشترك في تحقيق كثير من كتب التراث اللغوية (٣) .

وابتعث الدكتور محمد بحر عبدالمجيد سنة ١٩٥٩م إلى إنجلترا ، فحصل على درجتي الماجستير سنة ١٩٦٣م من جامعة مانشستر ، والدكتوراه من جامعة أكسفورد في اللغات السامية وآدابها سنة ١٩٦٦م ، وكانت له إسهاماته اللغوية المقارنة وبخاصة اللغة العبرية وآدابها ، والفكر اليهودي ، ومن ذلك كتابه الذي أصدره سنة ١٩٧٠م (اليهود في الأندلس) ، والآخر (بين العربية ولهجاتها والعبرية) أصدره سنة ١٩٧٧م .

(١) ينظر : تجديد البحث اللغوي في مصر في العصر الحديث ، محمد عادل خلف (رسالة ماجستير - غير منشورة - بجامعة المنيا) ، ص ٨٩ .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - البحث عن دلالة اللفظ ، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، المجلد ٨ ، ١٩٦٣م ، ص ٩١ - ١٦٣ .

(٣) ينظر : تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ٣١١ .

وأما بعثات كلية دار العلوم* فقد بدأت منذ فترة مبكرة من هذا القرن ، قبل أن تضم
 لجامعة القاهرة . والواقع أن دار العلوم - بصفة عامة - تمثل مرحلة مهمة من مراحل
 التطور في دراسات اللغة العربية وعلومها ، فقد شارك علماءها الأولون من أمثال حسين
 المرصفي ، وحسن توفيق العدل (١٩٠٤ م) ، وحمزة فتح الله ، وحفني ناصف ، وكثير غيرهم
 في دفع حركة التطور اللغوي (١) ، كما شارك علماءها المتأخرون في هذه الحركة ، ووصولها
 إلى مرحلة متميزة من مراحل تأريخ الفكر اللغوي (٢) ، ولعلي لا أعالي إذا قلت : إن
 مبعوثي كلية دار العلوم كانت لهم اليد الطولى في تقدم الدراسات اللغوية المعاصرة ، خاصة
 إذا علمنا أن أغلب أعضاء البعثات اللغوية التي أوفدت إلى أوروبا - بصفة عامة - تخرج في
 هذه الكلية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن رواد الدرس اللغوي المعاصر في مصر
 معظمهم من أبناء دار العلوم .

وفيا يتصل ببعثات دار العلوم فقد كان أغلبها في بدء أمرها مقتصرًا على التربية ،
 وعلم النفس ، والفلسفة ، وكانت وزارة المعارف - آنذاك - تتولى إيفاد هذه البعثات
 لحساب دار العلوم قبل أن تلحق بجامعة القاهرة .

وقد يسأل سائل عن علاقة هذا بالبعثات اللغوية ؟ فأبادر إلى القول : إنه كان لبعض
 أعضاء هذه البعثات جهوداً رائدة ، وإسهامات قيمة في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر .
 ويأتي في مقدمة هؤلاء الأستاذ حامد عبدالقادر (١٩٦٦ م) - عضو مجمع اللغة العربية
 بالقاهرة - ، فقد أوفد إلى إنجلترا لدراسة التربية وعلم النفس ، وحينما عاد أسهم في ميدان

(*) أنشئت دار العلوم سنة ١٨٧١م ، الموافق سنة ١٢٨٨هـ ، في عهد الخديوي إسماعيل . ويعود
 الفضل في إنشائها لعلي مبارك باشا - أحد أركان النهضة الحديثة في مصر - ، ومهمتها تخرج
 معلمين عصريين للغة العربية . وقد مرت بأطوار عدة تحولت خلالها من منتدى فكري وثقافي
 لمن أراد من المواطنين إلى مدرسة خاصة ذات نظام خاص . وظلت تتطور حتى تحولت سنة
 ١٩٤٦م إلى كلية جامعية تتبع جامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً) . لمزيد من التفاصيل ينظر :
 تقويم دار العلوم ، محمد عبدالجواد ، ص ٣ فما بعدها .

(١) ينظر : معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ، ص ١٢٣ فما بعدها .

(٢) ينظر : دراسة أدب اللغة العربية بمصر ، ص ٣٣ - ٣٦ .

الدراسات الشرقية ، وبخاصة الفارسية ، ونشر أبحاثاً في الدراسات المقارنة (١) ، ولذلك عد «أحد علماء اللغة المعاصرين ، ومن المعدودين في دراسة اللغات الشرقية ، والسامية خاصة» (٢).

ومن أولئك الذين أسهموا في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر الأستاذ محمد عطية الأبراشي (؟) ، وكان قد ابتعث إلى إنجلترا لدراسة التربية وعلم النفس ، وهناك حصل على شهادة في اللغة السريانية سنة ١٩٢٧م ، ودبلوم في اللغة العبرية من معهد اللغات الشرقية سنة ١٩٣٠م ، وعاد إلى مصر فأسهم في نشر الدراسات السامية ، وتطوير اللغة العربية . ففي مجال الساميات أصدر سنة ١٩٣٥م كتاب (المفصل في قواعد اللغة السريانية وآدابها ، والموازنة بين اللغات السامية) * ، كما أصدر سنة ١٩٤٦م كتابه (الآداب السامية) ، واشترك سنة ١٩٣٥م مع الدكتور علي العناني ، وليون محرز في تأليف كتاب (الأساس في الأمم السامية ولغاتها ، وقواعد اللغة العبرية وآدابها) ، وفي مجال تطوير اللغة العربية أصدر سنة ١٩٤٧م كتابه (لغة العرب وكيف نهض بها) (٣) .

ومن رواد الدرس اللغوي المعاصر في مصر الدكتور علي عبدالواحد وافي (١٩٩١م) - عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة - . وقد أوفد من قبل وزارة المعارف سنة ١٩٢٥م إلى فرنسا لدراسة الفلسفة وعلم الاجتماع ، وحصل على درجة الدكتوراة من جامعة السربون سنة ١٩٣١م في هذا المجال ، ثم عاد إلى مصر ليقود حركة لغوية حديثة ، بدأها بإصدار أول مؤلفين في علم اللغة الحديث ، وهما (علم اللغة) ، و (فقه اللغة) وذلك سنة ١٩٤١م (٤) ، وقد

(١) لمعرفة ذلك ينظر : المجمعون في خمسين عاماً ، ص ١٠٠ - ١٠٣ .

(٢) تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ١٠٩ . وينظر : دراسة أدب اللغة العربية بمصر ، ص ٣٤ - ٣٥ ، دراسات في الحضارة الإسلامية ، ص ١٩٢ .

(*) مكتوب على غلاف الكتاب أن مؤلفي هذا الكتاب هم : محمد عطية الأبراشي ، والدكتور علي العناني ، وليون محرز ، إلا أن الأستاذ محمد عطية الأبراشي ذكر في مقدمة هذا الكتاب أنه اتفق مع زملائه هؤلاء أن يقوم هو بتأليف هذا الكتاب ، ويقوماً بتأليف كتاب (الأساس في الأمم السامية ولغاتها ، وقواعد اللغة العبرية وآدابها) ينظر : المقدمة ، ج - د .

(٣) ينظر : تقويم دار العلوم ، ص ٢٩٩ .

(٤) لمزيد من التفاصيل عن الدكتور وافي ينظر : المجمعون في خمسين عاماً ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، تقويم دار العلوم ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

أطرى مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذين الكتابين ، وقرر تدريسهما في الجامعة ، كما أشاد بهما كثير من اللغويين المعاصرين (١) ، ورغم أنهما أثارا جدلاً واسعاً داخل الأوساط العلمية (٢) فإلا يمثلان مصدراً مهماً ، ومرجعاً أساسياً في الدراسات اللغوية المعاصرة .

وهناك كتابان لغويان آخران للدكتور وافي ، هما (اللغة والمجتمع) صدر سنة ١٩٤٦م ، و (نشأة اللغة عند الإنسان والطفل) سنة ١٩٤٧م ، إلا أنهما - في حقيقتهما - ليسا سوى فصولٍ مستقلةٍ من كتابه علم اللغة .

ومن هؤلاء الأستاذ محمد خلف الله أحمد ، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، فقد اختير لبعثة دار العلوم إلى إنجلترا لدراسة الفلسفة وعلم النفس سنة ١٩٢٩م ، وحصل على الليسانس والماجستير من جامعة لندن سنتي ١٩٣٤م، ١٩٣٧م ، وعاد إلى مصر سنة ١٩٣٧م ، وأسهم في الحركة اللغوية والأدبية بمؤلفاتٍ عديدةٍ ، وكان له فيها مذهب متميز على النحو الذي يلمس في كتابه الذي أصدره سنة ١٩٣٩م (الطفل من المهد إلى الرشد) ، والآخر الذي صدر سنة ١٩٤٧م (من الوجهة النفسية في دراسة الأدب) ، كما أسهم في الدراسات التاريخية التحليلية للفكر اللغوي المعاصر في مصر ، كما هو واضح في (معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها) صدر سنة ١٩٦١م ، وفي (بحوث ودراسات في العروبة وآدابها) صدر سنة ١٩٧٠م (٣) .

وبالإضافة إلى ما ذكرناه من شخصياتٍ علميةٍ اهتمت بالدراسة في مجالاتٍ غير لغويةٍ ، وكان لها - بعد عودتها - إسهامها الواضح في الدراسات اللغوية المعاصرة - كما رأينا - ، هناك أسماء أخرى أوفدت إلى أوروبا للتخصص في التربية وعلم النفس - أيضاً - ، لكن جهودها في ميدان الدراسات اللغوية لا ترقى إلى مستوى تلك الأعمال التي قدمها أولئك الرواد ، ومن هؤلاء الأستاذ علي الجارم (١٩٤٩م) ، والأستاذ مصطفى أمين صاحباً (النحو الواضح) و (البلاغة الواضحة) ، والأستاذ زكي المهندس (١٩٧٦م) صاحب (النحو المصور) بالاشتراك (٤) - وهذه المؤلفات تدور في إطار التيسير اللغوي لعلمي النحو والبلاغة .

(١) ينظر - على سبيل المثال - فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، ص ١٠ . (الطبعة السادسة) ، دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، ص ٨ (الطبعة الثانية) .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - العربية وعلم اللغة النبوي ، ص ١٤٢ - ١٤٦ ، مقدمة لدراسة فقه اللغة ، د. محمد أحمد أبو الفرج ، ص ٥٨ .

(٣) لمزيد من التفاصيل ينظر : الجمعيون في خمسين عاماً ، ص ٢٧١ - ٢٧٥ .

(٤) ينظر : تقويم دار العلوم ، ص ٢٠٥ ، وكذلك الجزء الثاني منه ، ص ١٠٢ ، ١٠٤ ، الجمعيون في خمسين عاماً ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

أما البعثات اللغوية الصرفة فكان أولها - حسب علمي - حينما أعلنت وزارة المعارف سنة ١٩٣٣م عن مسابقة لخريجي دار العلوم والأزهر وكلية الآداب بالجامعة المصرية ، للابتعث إلى الخارج في الدراسات الإنسانية ، ومن بينها فقه اللغات .

ورُشِّح لهذا المجال كل من الدكتور إبراهيم أنيس ، وأستاذنا الدكتور برهام عبدالعزيز . فأما الدكتور إبراهيم أنيس (١٩٧٨م) - عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة - فقد ابتعث إلى إنجلترا ، وحصل من جامعة لندن على الليسانس سنة ١٩٣٩م ، والدكتوراة سنة ١٩٤١م في الدراسات اللغوية الحديثة ، وما إن عاد إلى مصر حتى أخذ ينشر مؤلفاته الرائدة في هذه الدراسات ابتداءً من سنة ١٩٤٦م ، وكان أولها صدوراً: (الأصوات اللغوية) ، ويعد أول كتاب من نوعه في هذا المجال ، ثم أصدر سنة ١٩٤٧م كتابه (في اللهجات العربية) ، وكان هذا بمثابة الدعوة لدراسة اللهجات العربية قديماً وحديثاً ، كما أصدر سنة ١٩٥٢م (من أسرار اللغة) وفيه عالج بعض القضايا اللغوية علاجاً علمياً حديثاً مؤسساً على أحدث النظريات الحديثة في الدراسات اللغوية ، وفي سنة ١٩٥٨م أصدر كتابه (دلالة الألفاظ) وفيه تحدث عن أنواع الدلالات ، وعوامل التطور الدلالي ... الخ ، وقد لقي هذا الكتاب صدىً إيجابياً من اللغويين ، واستحق به جائزة الدولة التشجيعية للأدب سنة ١٩٥٨م(١) . وتوالت بعد ذلك إصداراته حتى بلغت ثمانى مؤلفات ، عدا أبحاثه التي نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومجلات عربية أخرى (٢) ، وإشرافه على بعض الرسائل الجامعية التي كانت بمثابة تطبيق عملي لما دعا إليه من اتجاهات لغوية .

وبحق يُعدُّ الدكتور أنيس رائد الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، فقد أسهم بجهده وافرٍ في دراسة المستويات اللغوية - صوتاً، وصرفاً، ونحواً، ومعجباً، ودلالةً - دراسةً اعتمدت على أحدث ما توصلت إليه الدراسات اللغوية الحديثة من نظريات واتجاهات ، وحفلت آراؤه بكثيرٍ من النقاش من لدن الباحثين المعاصرين ، وما زالت مؤلفاته وأبحاثه مصدراً أساسياً لكل من يروم معالجة قضية لغوية - أياً كان مستواها الذي تنتمي إليه - .

ونظراً لما يحتله الدكتور أنيس من منزلةٍ عاميةٍ رفيعةٍ في الدراسات اللغوية المعاصرة ، فقد دعا بعض اللغويين المعاصرين إلى دراسة جهوده في ميدان علم اللغة ، دراسةً توضح

(١) لمعرفة هذه المؤلفات ومباحثها ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٤٦ - ١٦٢ ، قضايا لغوية ، د. كمال بشر ، ص ١٦٢ - ١٧٣ .

(٢) لمزيد من التفاصيل ينظر : الجمعيون في خمسين عاماً ، ص ٤ - ٦ .

أصولها ومبادئها وآثارها في دراسة العربية ، وفق منهج لم يعرفه التفكير اللغوي العربي التقليدي (١) ، وذلك ما كان قد تم فعلاً ، إذ قُدِّمت رسالتان علميتان في جهود الدكتور إبراهيم أنيس وآرائه اللغوية (٢) .

وأما الدكتور عبدالعزيز برهام فقد أوفد لجامعة ليدن بهولندا ؛ لدراسة اللغات السامية، وتنقل بين جامعاتٍ عديدةٍ ، ودرس علومًا مختلفةً ، حصل بعدها على درجة الدكتوراة من جامعة باريس سنة ١٩٤٤م ، وعاد إلى مصر ، فأصدر مؤلفاتٍ في الدراسات السامية منها (تأريخ الشعوب السامية ولغاتها) سنة ١٩٤٥م ، و (مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العربية) سنة ١٩٤٩م ، كما نشر العديد من المقالات ، وترجم بعض المؤلفات (٣) .

ثم كانت البعثة الثانية سنة ١٩٤٦م إلى المجلتر لدراسة علم اللغة ، وكان عضواها أستاذنا الدكتور تمام حسان ، والدكتور عبدالرحمن أيوب .

فأما الدكتور تمام حسان - عضو مجمع اللغة العربية سابقاً - فقد حصل على الماجستير من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن سنة ١٩٤٩م ، والدكتوراة سنة ١٩٥٢م ، وعقب عودته إلى مصر أخذ ينشر بين طلابه وزملائه بدار العلوم الاتجاهات الحديثة في دراسة اللغة ، وأتبع ذلك إصدار المؤلفات اللغوية ذات الطابع المميز ، وكان أولها: (مناهج البحث في اللغة) * أصدره سنة ١٩٥٥م ، ثم (اللغة بين المعيارية والوصفية) سنة ١٩٥٨م ، ثم (اللغة العربية معناها ومبناها) ١٩٧٣م ، ثم (الأصول) سنة ١٩٨١م .

(١) العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٤٧ .

(٢) الرسالة الأولى كانت لدرجة الماجستير قدمها/علي سيد أحمد جعفر،كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، فرع أسيوط، سنة ١٤٠٤هـ، والأخرى لدرجة الماجستير أيضاً ، قدمتها الباحثة أميرة زبير سمس لكلية البنات بمكة المكرمة ، سنة ١٤٠٧هـ .

(٣) تقويم دار العلوم ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(*) أثار هذا العنوان تساؤلاتٍ عديدةً ، حيث إنه يوحي بأنه سيتعرض فيه للمنهج التاريخي، والمقارن، والوصفي، في دراسة اللغة ، ولكنك لا تجد فيه سوى المنهج الوصفي ، وكان هذا مدعاةً لطرح آراءٍ متعددةٍ بشأنه ، فنن قائل: إنه يستخدم مصطلح مناهج مقصوداً به مصطلح مستويات ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٩٩ ، ومن قائل: إنه على نية حذف المضاف ، والتقدير « مناهج البحث في مستويات اللغة » ينظر : الدراسات اللغوية الحديثة في مصر ، صادق أبوسليمان ، (رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الإسكندرية) ، ص ١٢٢-١٢٥ . وقد أشار إلى هذا أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح في محاضراته في علم اللغة التي ألقاها على طلبة الدراسات العليا العربية (السنة المنهجية) بجامعة أم القرى عام ١٤٠٤هـ ، ص ١٤ - ١٥ ، وينظر ما ذكره الدكتور صبحي الصالح بشأن هذا الكتاب ، وكتاب (اللغة بين المعيارية والوصفية) في: دراسات في فقه اللغة، ص ١٠. وفي الواقع أن الدكتور تمام ليس وحده الذي ==

وتوالفت بعد ذلك مؤلفاته حتى بلغت سبع مؤلفات - حتى الآن - ، عدا أبحاثه التي نشرها في مجلة الأزهر ، وحولية كلية دار العلوم ، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومجلة المناهل المغربية ، واللسان العربي ... الخ ، كما أسهم في ترجمة بعض المؤلفات الغربية سواء في مجال اللغة كـ (اللغة في المجتمع) للويس ، صدر سنة ١٩٥٩م ، أو في مجال الفكر والثقافة العامة (١) ، وأشرف على العديد من الرسائل الجامعية التي هي بمثابة جانب آخر من جوانب الفكر اللغوي لأستاذنا .

وقد حفلت هذه الإسهامات العلمية بالتنظير للفكر اللغوي الحديث ، والدعوة إلى اتباع المنهج الوصفي - الذي ساد أوروبا في النصف الأول من هذا القرن - في دراسة العربية ، والتحليل البنيوي للغة ، وقدمت - لأول مرة - فكرة التحليل إلى مستويات ونظم داخلية في اللغة ، وعلاقة هذه المستويات بعضها ببعض ، ويُعدُّ كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) انتقالاً من مرحلة الدعوة إلى المنهج الوصفي والتنظير له التي ظهرت واضحة في كتابيه (مناهج البحث في اللغة) ، و (اللغة بين المعيارية والوصفية) إلى مرحلة التطبيق الفعلي على مستويات اللغة العربية بعامة ، وقد أثار هذا الكتاب كثيراً من النقاش بين الباحثين المعاصرين ، وتفاوتت الآراء بشأن ما تضمنه من أفكار جديدة (٢) ، وصفوة القول : إن هذا الكتاب يمثل مرحلة انتقالية في الفكر اللغوي العربي المعاصر .

ومن النظريات اللغوية التي قدمها الدكتور تمام نظرية القرائن النحوية (٣) ، وقد كان لها حظ الذيوع والانتشار في الدراسات اللغوية المعاصرة (٤) ، كذلك نظريته في المعنى

== سلك هذا المسلك ، بل إن الدكتور بشر استخدم كلمة «مناهج» مرادفةً لكلمتي «الفروع اللغوية»

و«المستويات اللغوية» . ينظر: دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٠-١٣

(١) لمعرفة ذلك ينظر : المجمعون في خمسين عاماً ، ص ٩١ - ٩٢ .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٨٠-٢٠٦ ، ٢١٩-٢٤٢ ، النظام

اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان «اللغة العربية معناها ومبناها» ، محمد

صلاح الدين شريف ، حوليات الجامعة التونسية، العدد السابع عشر، ١٩٧٩م، ص ١٩٣-٢٢٩،

في إصلاح النحو العربي ، عبدالوارث مبروك سعيد ، ص ١٧٥ - ١٨٤ .

(٣) ظهرت هذه النظرية - لأول مرة - بشكلٍ موجزٍ - في مقاله « أمن اللبس ووسائل الوصول

إليه في اللغة العربية» ، حوليات كلية دار العلوم ، ٦٨-١٩٦٩م ، ص ١٢٣ - ١٤٠ ، ثم نُشرت

بشيءٍ من التوسع في مجلة اللسان العربي ، المجلد ١١ ، الجزء ١ ، ص ٢٤ - ٦٣ ، وبهذا البحث

نال الدرجة الأولى في المسابقة التي عقدها المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالوطن العربي

(الرباط)، ثم ظهرت كاملةً في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) .

(٤) ينظر - على سبيل المثال :- علامات الإعراب بين النظر والتطبيق ، د. أحمد علم الدين الجندي،

مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، العدد الثاني ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ،

ص ٢٧٥ - ٣٢٣ .

القائمة على المعنى الاجتماعي (سياق الموقف) - التي كان أستاذه فيرث من الدعاة لها - .
وهذه النظرية ظهر صدها في كتابه (البيان في روائع القرآن) الذي صدر سنة ١٩٩٣م ،
وفي محاضراته التي ألقاها عن « نحو الجملة ونحو النص » (١) ، وقد لاقت رواجاً لدى
الباحثين المعاصرين ، وبخاصة الذين تعرّضوا للجانب الدلالي في دراسة اللغة .

والواقع أن جهود الدكتور تمام حسان في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة ، وآراءه
التي طرحها في هذا الجانب - بصفة عامة - بحاجة إلى دراسة مستقلة تكشف عن أصولها ،
واتجاهاتها ، وأثارها في الدارسين المعاصرين .

وأما الدكتور عبدالرحمن أيوب فقد حصل على الماجستير سنة ١٩٤٩م ، والدكتوراة
سنة ١٩٥٢م ، من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن - أيضاً - (٢) ، ولما عاد
إلى مصر أخذ ينشر مؤلفاته التي تعكس جوانب من فكره اللغوي ، مثل (دراسات نقدية
في النحو العربي) صدر سنة ١٩٥٧م، (أصوات اللغة) ١٩٦٣م ، (التطور اللغوي)* ١٩٦٤م،
(محاضرات في اللغة) ١٩٦٦م ، (العربية ولهجاتها) ١٩٦٨م ، (الكلام انتاجه وتحليله)
سنة ١٩٨٤م ، كما ترجم كتاب «أوتوجسبرسن» (اللغة بين الفرد والمجتمع) سنة ١٩٥٤م ،
وكتاب رابين (اللهجات العربية الغربية القديمة) سنة ١٩٨٦م ، عدا مقالاته التي نشرها في
المجلات العربية في بغداد ، وتونس ، والمغرب ، والكويت .

وبالنظر في إسهامات الدكتور أيوب في درس اللغوي المعاصر نستطيع القول: إنها
جهود لا تنكر ، كان لها أثر ملموس في الدراسات التي تناولت تيسير النحو ، أو التي
اختصت بعلم الأصوات واللهجات الحديثة (٣) .

ويعد الدكتور أيوب من دعاة الوصفية الشكلية ، أو بمعنى آخر مدرسة التحليل
الشكلي School of formal analysis ، التي تحتكم إلى الشكل دون المعنى (٤) .

(١) كان ذلك في النشاط الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى للعام الجامعي ١٤١٣هـ ، يوم
الثلاثاء ١٦/٥/١٤١٣هـ ، للعام الجامعي ١٤١٤هـ ، يوم الثلاثاء ٣/٦/١٤١٤هـ .

(٢) تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ٢٩٩ .

(*) صدر هذا الكتاب مرة أخرى بعنوان (اللغة والتطور) سنة ١٩٦٨م عن معهد البحوث
والدراسات العربية .

(٣) لمزيد من التفاصيل ينظر : العربية وعلم اللغة النبوي ، ص ١٦٧ - ١٨٠ .

(٤) دراسات نقدية في النحو العربي ، هـ - و . وينظر : العربية وعلم اللغة النبوي ،
ص ١٦٩ ، ١٨٣ .

وفي سنة ١٩٤٩م أوفد الدكتور كمال بشر - عضو مجمع اللغة العربية - إلى إنجلترا للدراسات اللغوية الحديثة ، فحصل سنة ١٩٥٣م على الماجستير ، والدكتوراة سنة ١٩٥٦م من جامعة لندن ، وعاد إلى مصر والحركة اللغوية في بدء ازدهارها ، فأسهم فيها بمؤلفاته القيمة وفي مقدمتها: (قضايا لغوية) سنة ١٩٦٢م ، (دراسات في علم اللغة) قسمان ، سنة ١٩٦٩م ، (علم اللغة العام - الأصوات) ١٩٦٩م ، كما أصدر سنة ١٩٦٢م ترجمةً عربيةً لكتاب «أولمان» (دور الكلمة في اللغة) ، ونشر أبحاثه في مجلة الأزهر ، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومجلة الفن الإذاعي ... الخ .

ويعود الفضل للدكتور بشر في تقريب مبادئ الدراسات الصوتية الحديثة إلى أذهان الدارسين بصورة مبسطة ، لا عنت فيها ولا مشقة ، على الرغم أنه ينقل فكراً جديداً في مضامينه ومصطلحاته ، واستطاع تطويع ذلك الفكر لخدمة قضايا اللغة العربية ، من جهة ، كما حاول دراسة التفكير اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث من جهة أخرى ؛ «سعيًا وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة ، تمهيداً للكشف عن نظريته الأصلية» (١) .

ويعد الدكتور بشر من دعاة الوصفية - أيضاً - في دراسة اللغة وتحليل قضاياها (٢) . ثم سافر الدكتور عبدالله درويش (١٩٩٢م) في بعثة الكلية إلى إنجلترا ، وحصل سنة ١٩٥٥م على الدكتوراة في اللغويات العربية من جامعة لندن ، ويعودته حاول الإسهام في هذه الحركة اللغوية ، فأصدر سنة ١٩٥٦م عدة مؤلفات منها - (المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين) ، (دراسات في علم الصرف) (٣) . وفي هذا الكتاب الأخير عرض القواعد الصرفية عرضاً يقوم على الموازنة بين المنهجين المعياري والوصفي . وأما أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح (١٩٨٥م) فقد أوفد إلى إنجلترا للدراسات السامية ، فحصل على الدكتوراة من جامعة لندن سنة ١٩٥٩م ، وعاد إلى مصر ليسهم في

(١) العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٩٢ .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول جهود الدكتور بشر اللغوية ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٩٢ - ١٩٨ ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥٧/٢٣٧-٢٤١ (كلمة الأستاذ

عبدالسلام هارون في استقبال الدكتور كمال بشر - عضو المجمع) .

(٣) ينظر : تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ٧١ ، دراسات في علم الصرف ، د.عبدالله درويش ، الطبعة الثالثة « صفحة الغلاف الأخيرة » .

تطور هذا النوع من الدراسات ، وأخذ يُدرّس علم اللغة المقارن في دار العلوم ، وأشرف على العديد من الرسائل الجامعية في هذا المجال ، ونشر أبحاثه في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وحوليات كلية دار العلوم ، كما نقل عن الإنجليزية كتاب «نفتالي فيدر» (التأثيرات الإسلامية على العبادة اليهودية) سنة ١٩٦٥م .

وبالرغم من أنه لم يترك مؤلفاً واحداً في الدراسات السامية ، وذلك بسبب عدم استقراره في مصر - فإزالت محاضراته التي كان يلقيها على طلبة دارالعلوم مرجعاً لكثير من اللغويين والباحثين المعاصرين ، وكان يزعم - رحمه الله - إصدار سلسلة حلقات تحت عنوان (دراسات عربية سامية) ، إلا أن ظروفها خاصةً حالت دون ذلك ، ولم يصدر منها سوى ذلك الكتاب المترجم !

وسافر الدكتور السعيد محمد بدوي إلى إنجلترا ، فحصل على الماجستير والدكتوراة من جامعة لندن في الدراسات اللغوية سنة ١٩٦٥م ، ولما عاد إلى مصر أسهم في هذه الحركة بمؤلفاتٍ عديدةٍ ، لعل من أهمها كتابه (مستويات العربية المعاصرة في مصر) ١٩٧٣م (١) .
وأما الدكتور أحمد مختار عمر فقد حصل على الدكتوراة من جامعة كمبردج سنة ١٩٦٧م في علم اللغة الحديث ، ثم عاد فشارك في تطور الدراسات اللغوية المعاصرة ، وأصدر مؤلفاتٍ قيمةً في هذه الدراسات ، ومنها (البحث اللغوي عند العرب) ١٩٧١م ، (البحث اللغوي عند الهنود) ١٩٧٢م ، (دراسة الصوت اللغوي) ١٩٧٦م ، (اللغة واللون) ، (علم الدلالة) ١٩٨٢م ... الخ ، كما نقل إلى العربية كتاب «ماريو باي» (أسس علم اللغة) سنة ١٩٧٣م (٢) .

ولا شك أنه كان لمؤلفات الدكتور مختار ومقالاته المتنوعة أثر لا ينكر في تقدم الحركة اللغوية في مصر ، وإن كان يميل في كثير من مؤلفاته إلى الترجمة عن الفكر اللغوي الغربي .
ونختم الحديث عن أعضاء هذه البعثات اللغوية بالدكتور سعد مصلوح ، الذي سافر إلى الاتحاد السوفيتي ، وهناك حصل على الدكتوراة في علم اللغة والأصوات سنة ١٩٧٥م ، وبعودته أسهم في هذه الحركة التي أصبح لها اتجاهها الواضح وطابعها المميّز ، فأصدر سنة ١٩٨٠م كتابين أحدهما في الجانب الصوتي هو (دراسة السمع والكلام) ، والأخر عن

(١) تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ٣٠٥ .

(٢) لمعرفة مؤلفاته ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٧٩ (الطبعة الرابعة). تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني، ص ١٤٩ .

(الأسلوب ، دراسة لغوية إحصائية) ، كما أسهم في الحركة النقدية للمؤلفات اللغوية المعاصرة وبخاصة المؤلفات الصوتية ، وجاء ذلك في مقالاتٍ نشرها في بعض المجلات العربية ، ثم جمعها في كتابٍ مستقلٍ أسماه (دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة) صدر سنة ١٩٨٩م ، كما نقل إلى العربية كتاب «ارستو بولجرام» (مدخل إلى التصوير الطبقي للكلام) سنة ١٩٧٧م ، واهتم بنحوٍ خاصٍ بالأطالس اللغوية ومناهج العمل بها (١) . وهكذا يتضح لنا أن كلية دار العلوم تمثل مركز الثقل في الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر ، وإذا تأملنا في هذه البعثات اللغوية - بصفةٍ عامةٍ - نجد أن أغلبها كانت وجهته إلى إنجلترا ، وقليل منها كان إلى ألمانيا وفرنسا ، وكان من الطبيعي أن نجد من خلال مانتج عن هذه البعثات من اتجاهاتٍ لغويةٍ أن المدرسة الاجتماعية البريطانية (مدرسة لندن) هي التي هيمنت على الفكر اللغوي المعاصر في مصر ، وهي المدرسة التي أسسها اللغوي الإنجليزي «فيرث» ، الذي تتلمذ عليه كثير من رواد الدرس اللغوي في مصر ، وتقوم مبادئها - بصفةٍ عامةٍ - على الأخذ بالمنهج الوصفي ، والتحليل البنيوي للغة ، والتركيز على جانبي الأصوات والدلالة (٢) ، كما كان للمدرسة الألمانية وجودها في الفكر اللغوي المعاصر في مصر ، وهي مدرسة تقوم على الاهتمام بالجانب التاريخي المقارن للغة ، والأخذ بفكرة التطور في اللغات الإنسانية (٣) ، أما المدرسة الفرنسية ، وهي مدرسة بنيوية سارت على منهج «دي سوسير» في البحث اللغوي مع تغييراتٍ واضحةٍ في ذلك المنهج (٤) ، فقد كان لها شيء من الحضور في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر .

لقد كانت تلك البعثات نافذةً أخرى لاتصال الشرق العربي بالغرب، وأستطيع القول: إن عودة هؤلاء المبعوثين إلى مصر ، ومشاركتهم الفعالة في وصل الفكر اللغوي العربي بمناهج واتجاهاتٍ جديدةٍ ، أسهم في بعث حركةٍ لغويةٍ متميزةٍ ، تمثلت - أول ما تمثلت به - في قيام دراساتٍ نقديةٍ للتراث اللغوي القديم ، مقترناً بها طرح نظرياتٍ لغويةٍ حديثةٍ ، ومحاولة تطبيقها على اللغة العربية بمستوياتها المختلفة .

-
- (١) لمعرفة آثاره العلمية ينظر : تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ٣٢٦ .
 (٢) لمزيد من التفاصيل عن هذه المدرسة ينظر : علم اللغة ، نشأته وتطوره ، د. محمود جادالرب ، ص ١٤٥ - ١٥١ .
 (٣) المصدر نفسه ، ص ٥٨ - ٨١ .
 (٤) نفسه ، ص ١٢٧ - ١٤٤ .

وككل جديدٍ وافدٍ كان من الطبيعي أن يحدث صراع خفي بينه وبين القديم الموروث (١) ، سرعان ما لبث أن برز إلى الوجود ، وأصبح لهذا الوافد أنصاره ومريدوه ، وبدأت بذلك مرحلةً جديدةً من مراحل الفكر اللغوي العربي ، انعكس أثرها على الفترة الزمنية التي ظهرت فيها هذه الحركة اللغوية ، كما امتد ذلك الأثر - وما يزال - إلى الأماكن التي وصل إليها صدى هذه الحركة ، على أنه لا بد من الإشارة - ونحن في هذا الصدد - إلى أن الفكر اللغوي المعاصر في مصر لم يكن من صنع هؤلاء الرواد وحدهم ، بل أسهم معهم فيه تلامذتهم الذين تلقوا على أيديهم تلك الاتجاهات والنظريات اللغوية الجديدة، وقبل هذا وذاك كان لبعض معلمي جيل الرواد ، والأساتذة الذين تزامن وجودهم مع هذا الجيل - أثر لا ينكر في هذه النهضة اللغوية ، من أمثال الأستاذ إبراهيم مصطفى، والشيخ أمين الخولي ، والأستاذ علي النجدي ناصف (١٩٨٢م)، والأستاذ عباس حسن (١٩٧٨م)، والأستاذ عطية الصوالحي (١٩٦٥م)، والأستاذ أحمد الإسكندري (١٩٣٨م)، وحفني ناصف... الخ، وقد يطول بنا الحديث لو أردنا حصر أسماء أولئك الأساتذة ، ولكن الذي نود إثباته هو أن درس اللغوي المعاصر في مصر أسهم في قيامه وتطوره - على وجه الخصوص - فئاتٌ أربع : فئة الأساتذة الذين اضطلعوا بمهمة التدريس في المدارس والكليات الجامعية ، وفئة المستشرقين الذين دعته الجامعات لإلقاء المحاضرات ، والفئة الثالثة التي تعد العنصر الأساسي والعامل المؤثر في هذا الدرس - هم المبتعثون الذين أوفدوا للخارج ، فعادوا مبشرين بنظريات واتجاهاتٍ حديثةٍ ، حاولوا في البدء بثها نظرياً في قاعات المحاضرات الجامعية ، والندوات العلمية التي أقيمت داخل الجامعات ، أو في المراكز الثقافية المختلفة ، ثم تطبيقها في مؤلفاتهم وأبحاثهم ، وعلى الرسائل الجامعية التي أشرفوا عليها، أو اشتركوا في مناقشتها . والفئة الرابعة هي تلامذة جيل الرواد الذين قاموا بتطبيق ما نظروا له من مناهج البحث والتحليل اللغوي ، واستكمال مسيرة هذه الحركة من خلال مؤلفاتهم ، وترجماتهم العديد من روائع الفكر اللغوي الغربي .

(١) صورَ أستاذنا الدكتور تمام حسان ذلك الموقف الفكري العام الذي كان عليه أساتذة كلية دار العلوم ، حينما طرح النظريات الحديثة في دراسة اللغة العربية ، ومدى إمكانية تطبيقها على العربية الفصحى . اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٧ - ٨ .
كما صورَ الدكتور السمران موقف أصحاب الدراسات اللغوية التقليدية من هذا الوافد الجديد . علم اللغة ، ص ١٨ .

وهناك فئة خامسة لانستطيع إغفالها - ونحن في مجال الحديث عن البعثات العلمية -
 أسهمت بوجه خاص في تطور الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، من خلال ترجمة بعض
 الأعمال اللغوية الغربية ، ويأتي في مقدمتها الدكتور محمد مندور (١٩٦٥ م) ، حيث قام سنة
 ١٩٤٦م بترجمة كتاب (مقالة) العالم الفرنسي «لانسون» (مناهج البحث في الأدب) ،
 واللغوي الفرنسي (مايه) «مناهج البحث في اللغة» وقد جمعها في كتاب واحد أسماه
 (مناهج البحث في الأدب واللغة) وهذا الكتاب الأخير «يظهر لأول مرة بشكل واضح منهج
 التحليل اللغوي البنيوي إلى مستوياته المختلفة ، وطبيعة العلاقات بين هذه المستويات» (١).

(١) العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٦٣ .

إنشاء مجمع اللغة العربية

من المتعارف عليه أن قيام مؤسسة - أي مؤسسة - لا يأتي من فراغ ، بل يحدث بسبب دوافع محددة ، كأن تكون ثقافيةً ، أو سياسيةً ، أو اقتصاديةً ، أو اجتماعيةً ، وهذا ما كان عليه الحال عند إنشاء مجمع اللغة العربية بمصر ، فقد كانت قضيتنا المصطلحات والازدواجية اللغوية في مقدمة الأسباب التي دعت للتفكير في إنشائه .

وتعود فكرة إنشاء مجمع لغوي في مصر لفترة مبكرة من التاريخ الحديث ، فجدورها تمتد إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكانت الفكرة في بدء أمرها متمثلة في ظهور دعوات لتكوين جمعيات أدبية ولغوية لخدمة اللغة العربية ، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون والآداب الحديثة .

ومن أسهم في هذه الدعوات كل من رفاعة الطهطاوي ، الذي تمنى إنشاء أكاديمية بمصر على غرار الأكاديمية الفرنسية ، وأحمد فارس الشدياق (١٨٨٧م) الذي دعا عبر صحيفة «الجوائب» سنة ١٨٦٠م إلى تكوين هيئة لتحقيق ذلك الغرض السابق ، ثم ظهرت سنة ١٨٧٦م دعوة عبدالله فكري لتكوين جمعية من العلماء للحفاظ على اللغة العربية ، وصيانتها من الأخطار المحدقة بها ، وكرّر الدعوة مرة أخرى سنة ١٨٨١م ، إلا أن الظروف السياسية التي مرّت بها مصر خلال هذه الفترة حالت دون الاستجابة لهذه الدعوات .

ولما برزت الدعوة إلى العامية أصبحت الحاجة ملحة لإنشاء هذا المجمع ، فجدد الدعوة عبدالله النديم ، ووضع تصوراً عاماً لما ينبغي أن يكون عليه المجمع اللغوي ، من اختيار أعضائه ، وتوزيعهم حسب قدراتهم العلمية ، وعقد جلساته ، وإصدار جريدة خاصة به ، وتوسيع دائرته بحيث تشترك فيه كل الجهات العربية والشرقية ، ووضعه تحت رعاية حكومية .

وفي عام ١٨٩٢م اجتمع نخبة من العلماء المصريين في دار السيد محمد توفيق البكري (١٩٣٢م)، ومنهم الشيخ محمد عبده ، والأستاذ حمزة فتح الله، والأستاذ حفي ناصف... الخ، وتباحثوا في هذا الشأن ، واقترح أن يكون على نمط الأكاديمية الفرنسية (١) - أقدم المجمع اللغوية المعاصرة ، حيث أنشئ سنة ١٦٣٥م - ، ويبدو أن الشيخ محمد عبده هو صاحب هذا الاقتراح ؛ لأنه عاش فترة من الزمن في باريس ، واطلع على ماتؤديه هذه الأكاديمية

(١) لمعرفة تاريخ هذه الأكاديمية ينظر : مع الخالدين ، د. إبراهيم مذكور ، ص ١٣ - ١٦ .

من خدماتٍ جليّةٍ، وأجمعوا أمرهم على إنشاء هذا المجمع ، ووضعوا له قانوناً تمّ بموجبه اختيار الشيخ البكري -نقيب الأشراف- رئيساً له ، والشيخ الشنقيطي (١٩٠٤م) والشيخ محمد عبده نائبين له ، وعُرفَ هذا المجمع باسم « مجمع البكري » ، وعقدت فيه جلسات متعددة ، أقرّ خلالها طائفةً من الكلمات العربية بديلاً عن الكلمات الأجنبية ، كانت مثار نقاشٍ من الصحافة والمجلات .

ولم يستمر هذا المجمع طويلاً ، فسرعان ما انفرط عقده ، إلا أن فكرته ما زالت عالقةً في أذهان المصلحين الاجتماعيين من أمثال محمد رشيد رضا (١٩٣٥م) - تلميذ الشيخ محمد عبده ، وصاحب مجلة «المنار» - ، الذي أثار هذه الفكرة مرةً ثانيةً ، فاستجاب لها خريجو دار العلوم ، وكونوا لهم سنة ١٩٠٧م نادياً برئاسة حفني ناصف أطلق عليه «نادي دار العلوم» ، اهتموا فيه بوضع أسماءٍ عربيةٍ للمسميات الحديثة ، وتعريب الأسماء الأعجمية ، وناقشوا قضية الفصحى والعامية ، وأرجعوا من خلالها طائفةً من الألفاظ العامية إلى أصلها الفصحى ، ونبّهوا على الدخيل من تلك الألفاظ ، ونشروا ذلك كله في صحيفتهم المسماة « صحيفة دار العلوم » .

وانقطع نشاط هذا النادي لكثرة ما وقع بين أعضائه من خلافٍ حول تلك القضايا ، ليعقبه إنشاء مجمع دار الكتب سنة ١٩١٦م ، الذي يعود الفضل فيه إلى الأستاذ أحمد لطفي السيد (١٩٦٣م) ، ووضعت له لائحة تنظم أعماله ، وبدأ يعقد جلساته التي نوقشت فيها مسألة التعريب ، وأصدر فيها قرارات عديدة ، إلا أن ثورة ١٩١٩م ألقت ظلها عليه ، مما حال دون مواصلة نشاطه .

وظلت المحاولات الجادة تتوالى لإنشاء مجمع لغوي ، وضمان استمرارية نشاطه ، لكن مصيرها كان عدم النجاح ، إلى أن تولى أحمد لطفي السيد وزارة المعارف سنة ١٩٢٨م ، فأخذ يعد العدة لتحويل مجمع دار الكتب - الذي كان قد اختفى من الوجود - إلى مجمع أميري ، تشرف عليه الوزارة ، وتم وضع مشروع له كان فيما بعد نواة مرسوم مجمع اللغة العربية الحالي .

وفي عام ١٩٣٢م صدر مرسوم يقضي بإنشاء هذا المجمع ، وتسميته « مجمع اللغة العربية الملكي » (غيّر مسماه سنة ١٩٣٨م إلى مجمع فؤاد الأول ، ثم أطلق عليه سنة ١٩٥٤م مجمع اللغة العربية) ، وألحق بوزارة المعارف ، وصدر له نظام يحدد أغراضه ، واختيار أعضائه ،

وتكوين لجانه ، وهذا النظام في مجمله لا يختلف عما هو عليه الحال في الأكاديمية الفرنسية (١) ، مما يعني أن هناك تأثيراً واضحاً بهذه الأكاديمية .

وافتح الجمع رسمياً صباح الثلاثاء ٣٠ يناير ١٩٣٤م ، وصدر العدد الأول من مجلته في أكتوبر ١٩٣٤م ، وتتابع صدورها ، غير أنها توقفت مدةً تقرب من تسع سنوات ، (من ١٩٣٩-١٩٤٨م) وعادت الصدور بعد ذلك ، ولكنها لم تنتظم حتى سنة ١٩٥٧م ، وعندها انتظم صدورها حتى يومنا هذا (٢) .

ولابد من الإشارة إلى أن مجمع اللغة العربية هو المجمع الثاني في تاريخ المجامع اللغوية العربية ، حيث كان قد سبقه في النشأة مجمع اللغة العربية بدمشق ، إذ أنشئ سنة ١٩١٩م ، غير أن فكرة المجامع اللغوية عرفتها مصر قبل أي مكان آخر (٣) .

(١) لمعرفة مظاهر الاتفاق والاختلاف بين مجمع اللغة العربية بمصر والأكاديمية الفرنسية ينظر : في اللغة والأدب ، د. إبراهيم مدكور ، ص ٨-١٥ ، مع الخالدين ، ص ١٤-١٦ ، ٢٢-٢٥ ، مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية ، د. عبدالمنعم الجميعي ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) اعتقدت في هذه اللمحة التاريخية لظهور الفكرة المعجمية في مصر على المصادر التالية : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١) ، ماضيه وحاضره ، د. إبراهيم مدكور ، ص ١٢-١٩ ، مجلة المجمع ، ٥ / التقديم ، مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية ، د. عبدالمنعم الجميعي ، ص ١١-٤١ ، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د. محمد رشاد الحمزاوي ، ص ٢٣ فابعدھا ، تاريخ المجمع ، د. منصور فهمي ، مجلة المجمع ، ١ / ١٧٠-١٧٦ ، محاضرات عن حفني ناصف كاتباً وباحثاً ، محمد خلف الله أحمد ، ص ٥٤ .

(٣) مع الخالدين ، ص ١٧ .

نشاط المجمع

وأثره على الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر

مما لا شك فيه أن إنشاء هذا المجمع يعد من أهم الأحداث اللغوية في القرن العشرين (١)، فقد أسهم بأنشطته المختلفة في إثراء اللغة العربية، ومسايرتها لروح العصر.

وقراءة متأنية في أغراضه التي حددها المرسوم (٢)، تلمس أن المجمع معني بجانب الأصالة والمعاصرة للغة العربية، وهذا ما تمثل في اختيار أعضائه العرب والمستشرقين، ومناقشات جلساته ومؤتمراته، ومحاضر قراراته، وأبحاث مجلته، وإصداراته المتعددة، وتبعاً لذلك أخذ المجمع بالمواءمة بين هذين الجانبين، فحاول أن يستقي من القديم أسلسه وأنفسه، ويتقبل من الجديد أدقه وأحكمه (٣).

وقد تركز نشاط المجمع في إحياء التراث العربي القديم، وتيسير اللغة العربية - نحواً و صرفاً وكتابة - ووضع المعجمات المتنوعة التي تتفق وروح العصر، وفن التأليف المعجمي الحديث، وإثراء لغة العلم والحياة العامة، وتشجيع الإنتاج الأدبي (٤). وكانت هذه الأنشطة بمثابة الوسائل التي استعان بها المجمع لتحقيق تلك الأغراض التي من أجلها أنشئ، على أن هذا لا يعني أن المجمع استطاع خلال هذه الفترة الطويلة التي مرت على

(١) محاضرات في علم اللغة، د. أحمد مختار عمر، ص ٦٨، وينظر: بحوث ودراسات في العروبة وآدابها، محمد خلف الله أحمد، ص ١٨٢، المولد، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في العصر الحديث، د. حامي خليل، ص ١٣٧.

(٢) هذه الأغراض - باختصار - هي:

(أ) المحافظة على سلامة اللغة العربية، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون، وملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر.

(ب) وضع معجم تاريخي للغة العربية، ونشر أبحاث دقيقة في تأريخ بعض الكلمات، وتغيير مدلولاتها.

(ج) تنظيم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.

(د) بحث كل ما من شأنه تقدم اللغة العربية.

ينظر: مجلة المجمع، ٦/١-٧، ٢٢.

(٣) مع الخالدين، ص ٩.

(٤) نفسه، ص ٢٦. ولمعرفة هذه الأنشطة الجمعية بالتفصيل ينظر: المصدر السابق، ص ٢٦-٣٥.

إنشائه أن ينفذ جميع ما أوكل إليه من أهداف ، بل إنه أسهم - وما زال - في ترجمة تلك الأهداف إلى واقع ملموس (١) .

هذا ما يتصل بنشاطه - على وجه العموم - ، أما أثر ذلك في الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر فإن ما نعتقده في هذا الصدد هو أنه كان لمجمع اللغة العربية أثر لا ينكر في نشأة هذه الدراسات وتطورها ، ويطول بنا الحديث إن أردنا الوقوف على جهود المجمع اللغوية بصفة تفصيلية* ، ولكن يكفي أن نشير إلى شيء من ذلك ، فمن القضايا التي حفلت بها جلسات المجمع ، ودار حولها نقاش مستفيض ، قضية وسائل تنمية اللغة العربية ، من اشتقاق ، وقياس ، وتعريب ، وتوليد ، ونحت ، وارتجال ... الخ ، وقد أصدر فيها قرارات اتسمت بالمرونة والتوسع (٢) ، كما أعطى المجمع قضية المصطلح العلمي جانباً كبيراً من عنايته - وهي قضية ذات أبعاد شائكة في الثقافة العربية - ، فحشد لها نخبة من أهل الخبرة والدراية ، وكون لفروع المعرفة المختلفة لجاناً خاصة تعنى بمصطلحاتها - اختياراً ووضعاً - . واستطاع المجمع أن يضع لنفسه منهجاً ثابتاً لصياغة هذه المصطلحات ، وأصدر بشأنها قرارات تميزت بالمواءمة بين وسائل وضع المصطلح المتعددة ، وكان لمصطلحات علمي اللغة والأصوات حظ من تلك العناية (٣) .

(١) ينظر : مع الخالدين ، ص ٢٣ ، مجمع اللغة العربية ، د.عبدالمنعم الجميعي ، ص ١٠٧-١٠٨ .
 (*) خصص الدكتور محمد رشاد الحمزاوي أطروحته للدكتوراة بجامعة السربون لأعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٢ ، ونشرها بالفرنسية سنة ١٩٧٥م في كلية الآداب بجامعة تونس ، ثم ترجمها إلى العربية سنة ١٩٨٨م . وبعد هذا العمل العلمي - فيما اطلعت عليه - من أجود الدراسات التي تتبعت جهود المجمع اللغوي المصري تحليلاً وتقريباً .

(٢) نشرت هذه القرارات في : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (٣) مجموعة القرارات العلمية ، صدرت سنة ١٩٦٣م ثم طبعت ثانية سنة ١٩٧١م ، وفي : كتاب في أصول اللغة ، صدر سنة ١٩٦٩م .

(٣) صدرت هذه المصطلحات في مجلة المجمع ، ٢١٠/١٦-٢١٦ ، ٢٥٢/١٨-٢٥٦ . ولعرفة المنهج العام الذي اتبعه المجمع في صوغ المصطلحات العلمية ينظر : مع الخالدين ، ص ٣١-٣٣ ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ، مجموعة القرارات العلمية (٣) ، ص ١٣٧ فما بعدها ، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص ٣٥٧ فما بعدها ، مجمع اللغة العربية ، د.عبدالمنعم الجميعي ، ص ٥٥-٦٢ ، وقد نشرت هذه المصطلحات العلمية في مجموعة أجزاء تحت عنوان (مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع) .

كما أسهم المجمع في مناقشة قضية تيسير النحو والصرف العربي ، والكتابة العربية، وكانت هذه القضية من ضمن ما أُسند إلى المجمع من مهام في ضوء قانونه المعدل سنة ١٩٤٠م (١) .

فأما تيسير النحو والصرف فقد شغل بها منذ سنة ١٩٣٨م ، وانتهى فيها إلى إصدار مجموعة من القرارات طُبِّقت سنة ١٩٦١م ، ثم عُدِّلَ عنها بعد فترةٍ وجيزةٍ من تطبيقها ! ، وأثيرت مرةً أخرى ، وقُدِّمَ بشأنها اقتراحات عملية سهلة ، غير أنه لم يكن لها نصيب من التنفيذ (٢) .

وأما تيسير الكتابة فقد عني بها المجمع منذ سنة ١٩٣٨م - أيضاً - ، فألَّفَ لها لجنة تسعى لتسهيل كتابة الحروف العربية ، وابتكار تيسير القراءة العربية الصحيحة ، مع الأخذ في الاعتبار عدم الخروج على الأصول والأوضاع العامة ، كما أنشأ جائزة خاصة لمن يقدم اقتراحاً يسهم في حل مشكلة الكتابة العربية ، فقُدِّمَ في هذا الشأن اقتراحات عديدة لم يحظ جميعها بالموافقة أو التأييد ، كما قدمت قبل ذلك وبعده اقتراحات للمجمع ، كما هو الحال في اقتراح عبدالعزيز فهمي (١٩٥١م) -عضو المجمع- الذي قوبل بالرفض والاستنكار، واقتراح علي الجارم الذي رفض -أيضاً- ، واقتراح محمود تيمور الذي أُجيز لكنه لم ينفذ ! (٣) ، ورأى المجمع بعد ذلك الاهتمام بحروف الطباعة والآلات الكاتبة ، واختصارها إلى أقصى مدى ممكن ، وأصدر قراراتٍ في هذا الشأن ، كما استطاع تذليل بعض مشكلات الكتابة العربية والقراءة الصحيحة ، عن طريق الضبط والالتزام بالشكل (٤) .

وشارك المجمع في الجانب التصويبي للغة ، فأصدر في هذا الشأن قراراتٍ بجواز استخداماتٍ لغويةٍ كان ينظر إليها على أنها من الخطأ في اللغة ، واستخداماتٍ أخرى من الكلمات والتعبيرات المستعملة على ألسنة المعاصرين ، لم تعرفها العربية من قبل (٥) .

(١) مجلة المجمع ، ١٧٥/٥ .

(٢) ينظر : مع الخالدين ، ص ٢٨ ، مجلة المجمع ، ٨٩/٥ ، ١٧٩ ، ١٩٤ ، ١٨٠/٦ - ١٩٧ ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (٣) ، مجموعة القرارات العلمية ، ص ١٧٩ - ١٨٨ .

(٣) ينظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (٣) ، مجموعة القرارات العلمية ، ص ١٩١ - ٢٠٣ ، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر ، د. نفوسة زكريا سعيد ، ص ٢٠٧ - ٢٢٣ .

(٤) ينظر : مع الخالدين ، ص ٢٨ - ٢٩ ، مجمع اللغة العربية ، د. عبد المنعم الجميعي ، ص ٦٩ - ٧٢ ، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص ١٩٧ - ٢٢٩ .

(٥) أصدر ذلك في كتاب (الألفاظ والأساليب) سنة ١٩٧٧م ، وفي (كتاب في أصول اللغة). في ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول سنة ١٩٦٩م ، والثاني سنة ١٩٧٥م ، والثالث سنة ١٩٨٣م .

وأسهم المجمع في الدراسات اللهجية - وكان هذا من جملة أغراضه - كما تقدم - ، على أن إسهامه فيها كان خلواً من الجانب التطبيقي ، واكتفى بالجانب التنظيري لكيفية دراستها ! ومما أسهم به المجمع وكانت له فيه اليد الطولى الجانب المعجمي ، فقد أصدر معاجم عديدة في اللغة ، والقرآن الكريم ، وفروع المعرفة المختلفة ، كالجيولوجيا ، والفلسفة ، والجغرافيا... الخ (١) ، ويلمس في هذه المعاجم تأثر واضح بفن التأليف المعجمي الحديث ، وبخاصة المعجمات الأوربية ، كالمعجم الفرنسي (لاروس) ، والمعجمين الإنجليزيين (اكسفورد) ، و (ويستر) .

وهكذا استطاع المجمع أن يرتقي باللغة العربية وقضاياها إلى مستوى المعاصرة ، وبذا أمكن لهذه اللغة أن تصل إلى مصاف اللغات الأخرى التي نالت حظاً من العالمية والاهتمام المكثف ، وإذا كان هناك من يقلل من جهود المجمع اللغوية ؛ بحجة أنه ليس له سلطة عليا تجعل قراراته ملزمة واجبة التنفيذ ، فإن هذه الوصاية اللغوية - كما يسميها الدكتور إبراهيم مذكور- (٢) لا محل لها في عالم المجمع اللغوية «فهي توحى ولا تأمر ، توصي ولا تلزم» (٣) .

وصفوة القول : إن المجمع اللغوي بمصر كانت له جهود الواضحة في الارتقاء بالدرس اللغوي المعاصر في مصر ، كما كان له حضوره الذي لا يمكن إغفاله ونحن نتحدث عن روافد هذا الدرس ، وسوف نرى فيما يستقبل من أمر هذه الدراسة جوانب من إسهامات المجمع ، سواء فيما يتصل بتثنية اللغة العربية ، أو تيسير علومها ، أو صوغ المصطلح العلمي - واللغوي على وجه الخصوص - ، أو دراسة اللهجات ، أو صناعة المعجمات ، - وإن كنا قد ألمعنا إلى شيء من ذلك فيما تقدم - ، وذلك كله مما يسوّغ لنا اعتبار إنشاء هذا المجمع رافداً مهماً من روافد نشأة الدرس اللغوي المعاصر في مصر ، وعاملاً إيجابياً من عوامل تطور هذا الدرس ورقبته ، ولئن كان حديثنا في السابق عن جهود فردية استطاعت نقل مناهج علم اللغة الحديث ، وإرساء مبادئها في الدراسات اللغوية المعاصرة ، فإن المجمع بجهوده الجماعية أثبت وجوداً فاعلاً في هذه الدراسات ، على غير ما هو مألوف في الدرس اللغوي العربي القديم .

(١) ينظر : مع الخالدين ، ص ٢٩-٣٣ .

(٢) نفسه ، ص ١١ .

(٣) نفسه ، ص ١١ .

وهكذا يتبين لنا من خلال هذا البحث التمهيدي أن روافد الدرس اللغوي المعاصر في مصر قد تعدّدت صورها ، وتنوّعت وسائلها ، وأسهم كل رافدٍ - بحسب ما أتيح له من ظروف ، وما بُدِّل خلاله من جهود - في صياغة اتجاهٍ لغويّ ، أو عدة اتجاهاتٍ ، كانت بمثابة طابعٍ عامٍ لهذا الدرس ، وسنلمس ذلك كله أثناء تناولنا لآراء اللغويين المعاصرين في مصر التي شملت ما بداخل البناء اللغوي من مستوياتٍ صوتيةٍ ، و صرفيةٍ ، ونحويةٍ ، ومعجميةٍ ، ودلاليةٍ ، كما شملت جوانب لغويةٍ مختلفةٍ ، كالجانب الاجتماعي والنفسي للغة ، والجانب المقارن .

الباب الأول

اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر
في المستويات اللغوية

ولشتمل على الفصول التالية :

الفصل الأول : المستوى الصوتي

الفصل الثاني : المستوى الصرفي

الفصل الثالث : المستوى النحوي

الفصل الرابع : المستوى المعجمي

الفصل الخامس : المستوى الدلالي

الفصل الأول
المستوى الصوّتي

المستوى الصوتي

بدأت الدراسات الصوتية المعاصرة في العالم العربي - ومصر على وجه الخصوص - منذ فترةٍ طويلةٍ، ولقد كان لمصر الدور الريادي في تعريف الوطن العربي بهذا العلم - علم الأصوات - ، وأول مؤلفٍ مستقلٍ يطالعنا في هذا الجانب هو كتاب (الأصوات اللغوية)، للدكتور إبراهيم أنيس ، الذي صدرت أولى طبعاته سنة ١٩٤٦م - تقريباً - (١) ويمثل هذا الكتاب الأول من نوعه في اللغة العربية تأثراً بالفكر اللغوي الحديث. وتمثل مباحثه - في أغلبها - اتجاهاتٍ تجديدياً في البحث الصوتي المعاصر . ثم تعددت بعد ذلك جهود اللغويين المعاصرين التي تحمل هذا الطابع التجديدي ، بعضها خصص لهذا الجانب ، وبعضها ورد ضمن مباحث علم اللغة ، كما تم نقل بعض

(١) هناك آراء متعددة بشأن تأريخ صدور هذا الكتاب ، فالدكتور السعران يرجح أنه صدر عام ١٩٤٧م ، اعتماداً على أنه طالعه في ذلك العام ، علم اللغة ، ص ٢٤ « الهامش » ، وأكد ذلك الدكتور رمضان عبدالنواب ، المدخل إلى علم اللغة ، ص ١٩ ، وتبعهما الدكتور حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٥٠ ، وكذلك الدكتور صلاح الدين حسنين ، المدخل إلى علم الأصوات ، المقدمة ، ص ٣ ، والدكتور أحمد عبدالمجيد هريدي ، نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية ، ص ٤٧ .

ويخالفهم الرأي الدكتور سيد البحراوي ، حيث يرى أنه صدر سنة ١٩٤٦م . قضية النبر في الشعر العربي ، مقال منشور في (دراسات في الفن والفلسفة والفكر القومي) ، ١٩٨٣م ، ص ١٤٦ .

وبالنظر في مقدمة الطبعة الرابعة للكتاب التي صدرت عام ١٩٧١م ، نجد الدكتور أنيس يذكر أن كتابه هذا ظهر لأول مرة منذ أكثر من ربع قرن ، وبعمليةٍ حسابيةٍ يتضح أنه صدر قبل عام ١٩٤٧م . وبعض هذا ماجاء في مجلة (الكتاب) التي تصدر عن دار المعارف بمصر ، تحت عنوان « اتجاه التأليف في عام ١٩٤٦م » من أنه صدر في هذا العام كتاب « الأصوات اللغوية » للدكتور إبراهيم أنيس ، الجزء الثالث ، المجلد الثالث ، السنة الثانية ، ١٩٤٧م - ١٣٦٦هـ ، ص ٤٧٧ ، وعلى ذلك فإنني أرجح صدوره عام ١٩٤٦م .

ونظراً لأهمية الكتاب وقيمه العلمية فقد طُبِعَ مراتٍ عديدةٍ ، وصوِّرَ في مصر ولبنان ، ولا يزال يمثل هذا الكتاب منذ صدوره حتى الآن مصدراً رئيسياً للباحثين المعاصرين في الدراسات اللغوية .

المؤلفات الصوتية لدى الغرب إلى العربية (١) ، وكان ذلك بمثابة إسهام إيجابي في الدراسات الصوتية المعاصرة ، على النحو الذي سنلمسه فيما يستقبل من هذه الدراسة .

فروع علم الأصوات اللغوية

من المتعارف عليه عند اللغويين المعاصرين أن هناك ثلاثة أفرعٍ لعلم الأصوات هي :

- (١) علم الأصوات النطقي (الفسيولوجي) .
- (٢) علم الأصوات الفيزيائي (الأوكوستيكي) أو (الفيزيقي) .

(١) من المؤلفات التي أوقفها أصحابها للدراسات الصوتية : أصوات اللغة ، د.عبدالرحمن أيوب ، صدر سنة ١٩٦٣م ، وطبع ثانية سنة ١٩٦٨م . ويعد هذا الكتاب - كما يقول الدكتور سعد مصلوح - : « أول مؤلف عربي - فيما نعلم - يتناول بتفصيل دقيق وعميق معظم الجوانب التشريحية والأوكوستيكية في دراسة الأصوات على نحو يمتاز بالدقة والوضوح » ، دراسة السمع والكلام ، ص ٧ ، ثم أصدر الدكتور كمال بشر سنة ١٩٦٩م كتابه : علم اللغة العام ، الأصوات ، متميزاً بوضوحه وقربه من القارئ العربي . وفي عام ١٩٧٦م أصدر الدكتور أحمد مختار عمر مؤلفه: دراسة الصوت اللغوي ، واتسم هذا الكتاب بالترجمة عن المؤلفات الغربية ، غير أنه يمثل حلقة مهمة من حلقات البحث الصوتي المعاصر . ثم أصدر الدكتوران عبدالله ربيع وعبدالعزیز علام كتابهما : علم الصوتيات ، سنة ١٩٧٧م . ويتميز هذا الكتاب بمزاوجته بين جانبي النظرية والتطبيق في البحث الصوتي .

وفي عام ١٩٨٠م صدر كتابان أحدهما للدكتور سعد مصلوح : دراسة السمع والكلام ، والآخر للدكتورة تغريد عنبر : دراسات صوتية ، ثم صدر سنة ١٩٨١م كتاب الدكتور صلاح الدين حسنين : المدخل إلى علم الأصوات ، دراسة مقارنة ، وفي عام ١٩٨٤م أصدر الدكتور عبدالرحمن أيوب كتابه القيم : الكلام إنتاجه وتحليله .

وهناك إصدارات أخرى ليست خاصة بالأصوات ، ولكنها وظفت هذا العلم لخدمة المستوى الصرفي ، ومنها : المنهج الصوتي للبنية العربية ، د.عبدالصبور شاهين ، صدر سنة ١٩٧٧م ، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، د.عبدالغفار هلال ، صدر سنة ١٩٧٩م ، من وظائف الصوت اللغوي ، د.أحمد كشك ، صدر سنة ١٩٨٣م . أما المترجمات الصوتية فنراها في علم الأصوات الفيزيقي ، مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام ، إرسنت بولجرام ، قام بترجمته الدكتور سعد مصلوح سنة ١٩٧٧م ، علم الأصوات الملبرج ، ترجمه الدكتور عبدالصبور شاهين سنة ١٩٨٥م ، كما ترجمه - مرة ثانية - الدكتور حلمي هليل بعنوان (الصوتيات) وصدر سنة ١٩٨٥م - أيضاً- .

(٣) علم الأصوات السمعي (١) .

هذا التقسيم من حيث النظر إلى المراحل التي يمر بها الصوت اللغوي ، وهي مرحلة انتاجه وإصداره ، ثم مرحلة انتقاله وانتشاره في الهواء ، وأخيراً مرحلة استقباله ، وتندرج هذه العلوم الثلاثة تحت مفهوم «الفوناتيک Phonetics» .

وهناك تقسيم آخر لعلم الأصوات ، وذلك بالنظر إلى المنهج الذي يستخدم في دراسته، والزمن المعين لهذه الدراسة ، ويتفرع في ضوء هذا المفهوم إلى ثلاثة فروع هي :

(١) علم الأصوات الوصفي Synchronic phonetics .

(٢) علم الأصوات التاريخي Diachronic phonetics .

(٣) علم الأصوات المقارن Comparative phonetics (٢) .

فأما علم الأصوات الوصفي أو التزامني فمن الممكن أن يُبحث فيه على المستويين الفوناتيكي والفنولوجي ، في حين أن التاريخي والمقارن فالأغلب أن يكون ذا طابع فنولوجي « لفقْدان عنصر النطق في الفترات غير المعاصرة » (٣) .

وقد تنوّعت المؤلفات الصوتية المعاصرة تبعاً لتنوّع فروع علم الأصوات ، فمنها ما يتصل بالجانب الفسيولوجي ، ومنها ما يتصل بالجانب الفيزيائي ، ومنها ما يتصل بالجانب السمعي ، وإن كان الجانب الأول قد حظي بالنصيب الأوفر من تلك المؤلفات ، أما الفرعان الآخران فكان نصيبهما قليلاً جداً ، مقارنةً بالفرع الأول (٤) ، ويعزى السبب في

(١) الأصوات ، د.بشر ، ص ١٢ فما بعدها ، وللمعاصرين تسميات متعددة لهذه الفروع . ينظر : محاضرات في علم اللغة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١٨ ، علم الصوتيات ، د.عبدالله ربيع وزميله، ص ٢٤ ، دراسات صوتية ، د.تغريد عنبر ، ص ٢٥ .

(٢) ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ٢٥ - ٢٧ ، علم الصوتيات ، ص ٢٦ .

(٣) الأصوات ، د.بشر ، ص ٢٧ .

(٤) يطالعنا في مجال المؤلفات التي اهتمت بدراسة الصوت دراسة فيزيقية وسمعية كتاب الدكتور عبدالرحمن أيوب : أصوات اللغة، ويعد أول مؤلف في المجال المتقدم، وقد أفرغ المؤلف جهده في الحديث عن الجوانب التشريحية ، والفيزيقية ، في دراسة الصوت اللغوي، وأخذت من كتابه حيزاً كبيراً ، ويلحق بهذا الكتاب مؤلف آخر للدكتور عبدالرحمن أيوب هو : الكلام إنتاجه وتحليله، وقد أوقفه على دراسة الجوانب التشريحية والفسيولوجية والفيزيائية للأصوات اللغوية . ويأتي بعد ذلك كتاب الدكتور سعد مصلوح : دراسة السمع والكلام، وقد عالج فيه مؤلفه الصوت في جوانبه الفيزيائي والسمعي، وإن كان قد ركز فيه على الجانب الأول، ولم ينل الجانب الآخر منه سوى باب واحد من جملة الأبواب الأربعة التي تضمنها الكتاب. والواقع أن ==

هذا إلى أن هذين الفرعين يتصلان بالعلوم الطبيعية (الفيزيائية) والنفسية التي يستبعدهما بعض الباحثين من علم الأصوات (١) .

وينطبق الحال على الأفرع الأخرى لعلم الأصوات ، فقد حظي علم الأصوات الوصفي بالاهتمام من مؤلفات المعاصرين ، على حين أن علم الأصوات التاريخي لم يحظ بمؤلف مستقل ، وإنما هي ومضات خاطفة ترد في مؤلفات الفرع الأول ، وأما علم الأصوات المقارن فقد أُفرد له مؤلفاً مستقلاً (٢) ، كما نجد مباحثه مبثوثة في المؤلفات التي اهتمت بعلم اللغة المقارن ، أو الدراسات المقارنة على وجه العموم (٣) .

== هذا العلم - أعني علم الأصوات السمي - من أحدث فروع علم الأصوات ، وهناك من يقلل من شأن هذا الفرع ، ويرى إمكانية إسقاطه من دراسة الأصوات ، والاكتفاء بالفرعين الفسيولوجي والفيزيائي فقط . ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٢ ، علم الأصوات مالبرج ، ترجمة/د.عبدالصبور شاهين، ص ٦ - ٧ ، اللغة فندريس ، ص ٤٣ - ٤٤ ، ويأتي كتاب الدكتورة تغريد عنبر :دراسات صوتية ، حلقة ثالثة في المؤلفات التي تختص بهذا الفرع ، وقد حفل الكتاب بالدراسات التشريرية الدقيقة لمرحلي إصدار الكلام وانتشاره أو انتقاله في الهواء ، ولم تنل المرحلة الثالثة وهي استقبال الأذن للأصوات المرسله إلا حديثاً مقتضباً . ومن المآخذ الشككية على الكتاب سوء طباعته ، على الرغم من صدوره عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، فالقراءة فيه متعبة لصغر حروفه الطباعية . وحبذا لو يتدارك هذا في الطبعة الثانية ، فالكتاب مهم في بابه ، ويسد فراغاً في المكتبة اللغوية .

(١) لمزيد من التفصيلات حول معرفة أسباب ذلك ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٢-٢٢ .
(٢) هو كتاب : المدخل إلى علم الأصوات ، دراسة مقارنة . وقد ذكر الدكتور محمود فهمي حجازي أن له كتاباً في علم الأصوات المقارن صدر بالقاهرة سنة ١٩٧٨م ، وعنوانه: علم الأصوات المقارن في اللغات السامية . ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، ص ١٧٤ ، وحينما التقيت به في القاهرة أكد لي ذلك ، وأخبرني بأنه لم يطبع منه إلا نسخ محدودة ، وهو بصدد إعادة طباعته وتوزيعه بشكل موسع !

(٣) عقد الدكتور محمد بجر عبدالمجيد فصلاً خاصاً لمنهج الأصوات المقارن ، وذلك في كتابه : بين العربية ولهجاتها والعبرية ، الذي صدر عام ١٩٧٧م ، ص ١٧-٦١ ، وكذلك فعل الدكتور عبدالصمد زعيمه في كتابه : دراسات في علم اللغة المقارن ، الذي صدر سنة ١٩٨١م ، ص ١١٦ - ١٤٥ ، والدكتور رمضان عبدالنواب في : المدخل إلى علم اللغة ، ص ٢١٣ - ٢٢٨ .

الدراسات الصوتية بين القدماء والمعاصرين

عني القدماء بدراسة الصوت اللغوي ، وقد حدث ذلك منذ فترة مبكرة جداً من فترات البحث اللغوي ، واشترك في تلك العناية كل من اللغويين ، والنحاة ، وعلماء القراءات ، والبلاغيين ، والفلاسفة ، وكان الدافع الأكثر لهؤلاء هو المحافظة على كتاب الله ولغة كتابه .

وتبدأ حقيقة تلك الدراسات بما كتبه الخليل بن أحمد في مقدمة كتابه (العين) ، التي تضمنت أفكاراً قيمة ودقيقة عن الأصوات اللغوية ، من حيث مخارجها وصفاتها ، والظواهر الطارئة عليها حينما تتوزع في السياقات اللغوية المختلفة (١) ، على أن الشيء الملاحظ على هذه الدراسة الرائدة أنها لم تكن من أجل الأصوات لذاتها ، بل كانت مقدمة لصناعة المعجم اللغوي .

وتبع ذلك ماجاء في كتاب سيويه من معلوماتٍ ثرة عن الجانبين الفوناتيكي والفرنولوجي ، وهي وإن كانت بمثابة مدخلٍ لدراسة ظاهرة الإدغام الصوتية ، فإنها تعدّ المصدر الرئيسي الذي اعتمد عليه الخالفون من بعده اعتماداً كلياً .

ثم تبدأ حلقةً أخرى من مراحل تطور الدرس الصوتي عند العرب ، وذلك على يد ابن جني ، حيث أصبح هذا الدرس يمثل جانباً مستقلاً ومستوىً خاصاً من جوانب البحث اللغوي ومستوياته ، ولا أبالغ إذا قلت : إن هذه المرحلة تُمثّل منعطفاً تاريخياً في الفكر اللغوي العربي ، فكما كانت دراسة سيويه للأصوات مصدراً رئيساً للعلماء من بعده ، كانت دراسة ابن جني - أيضاً - مصدراً وافياً وشاملاً تجلّى فيه تفكير العرب فيما يتصل بعلم الأصوات (٢) .

(١) لا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من المستشرقين يغفل أو يتغافل ما قام به الخليل من جهود رائدة في ميدان الدرس الصوتي ، ويتجاوزونه عمداً إلى سيويه ، وكأنني بهم يريدون أن ينسبوا فضيلة سبق والريادة في هذا الجانب إلى عناصر غير عربية. ينظر -على سبيل المثال- علم الأصوات عند سيويه وعندنا، شاده، صحيفة الجامعة المصرية، العدد الخامس ، السنة الثانية، ١٩٣١م، ص ٤-٥، حيث يقرر «شاده» أن أول من خلف لنا وصفاً مفصلاً لأصوات العربية وانتاجها رجل فارسي الأصل (هكذا) وهو سيويه! وللمزيد ينظر: علم الصوتيات ، ص ٦٦ .

(٢) ينظر : التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب ، هنري فليش ، تعريب وتحقيق / الدكتور عبدالصبور شاهين ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥٥/٢٣ .

واتخذ علم الأصوات منحى آخر حينما أسهم فيه الفلاسفة على النحو الذي تصوّره رسالة ابن سينا - صغيرة الحجم ، عظيمة الفائدة - التي أسماها (أسباب حدوث الحروف) (١)، ورسائل إخوان الصفا ، ومؤلفات الفارابي في الحروف والموسيقى الكبير (٢). ويمثّل عمل ابن سينا بُعداً جديداً في دراسة علماء العربية للجانب الصوتي ، حيث أسهم بمعارفه الطبية والطبيعية في الكشف عن الجانبين التشريحي والفيزيائي للصوت اللغوي ، مما أدى إلى نتائج إيجابية لمرضى الكلام والمعاقين نطقياً ، ولذلك عده «فون اسن» - أحد الرواد الألمان في الدراسات الصوتية المعاصرة - رائداً حقيقياً في هذا المجال (٣) .

وأدلى البلاغيون بدلائهم في هذا الميدان ، على نحو ما نلمس عند ابن سنان الخفاجي في (سر الفصاحة) ، والسكاكي في (مفتاح العلوم) ، وعبدالقاهر الجرجاني في (المقتصد في شرح الإيضاح) .

(١) نشرت هذه الرسالة مرات عديدة ، نشرها محب الدين الخطيب في دمشق سنة ١٣٢٢هـ - ١٩١٤م ، وفي القاهرة - طبعة ثانية - سنة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م ، كما نشرها المستشرق الألماني «م. براقان» بالألمانية ضمن كتابه (مواد بحوث في علم الأصوات عند العرب) عام ١٩٣٤م ، معتمداً على طبعة القاهرة ، ونشرت في طهران عام ١٣٣٣هـ - بالتأريخ الإيراني (التوقيت الشمسي) الموافق لعام ١٩٥٤م . بتحقيق الدكتور «ب. ن. خانلري» عن جامعة طهران ، ثم نشرها الدكتور فؤاد حنا ترزي ، مقرونة برسالتين أخريين لابن سنان الخفاجي ، والسكاكي ، وذلك ضمن كتاب أسماه (أصوات الحروف العربية ومخارجها) عام ١٩٦٢م ، عن مطبعة دار الكتب ببيروت ، ونشرها عام ١٩٦٦م « ولاديمير اخوليداني » ضمن منشورات معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم في جمهورية جورجيا السوفياتية الاشتراكية - آنذاك - ، ونشرت أخيراً عام ١٩٨٣م عن المجمع العلمي بدمشق ، بتحقيق محمد حسان الطليان ، ويحيى مير علم .

وقد ذكر الدكتور أنيس - رحمه الله - عام ١٩٦٣م في محاضرة له عن الأصوات عند ابن سينا ، نشرها في مجلة المجمع ، وفي كتابه (الأصوات) أنه بصدد العمل على تحقيق هذه الرسالة ، وتفسيرها في ضوء علم الأصوات الحديث ، وأن ذلك سيصدر في كتاب صغير ، وأكد ذلك تلميذه الدكتور عبدالصبور شاهين في مقاله «علم اللغة عند العرب» المنشور في (التراث العربي -

دراسات) عام ١٩٧١م ، ص ٧٨ ، ولم يصدر هذا الكتاب - فيما أعلم - حتى اليوم !

(٢) في تفاصيل ذلك ينظر المقال القيم الذي كتبه يوسف المليس بعنوان « علم الصوتيات الموجي والسمعي عند علماء المسلمين القدماء » ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية ، المجلد ٣ ، العدد ٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، ص ١٠١ - ١٢٣ .

(٣) نقلاً عن علم الصوتيات ، ص ٧٠ - ٧١ .

وأسهم علماء التجويد (الأداء القرآني) إسهاماً لا نظير له ، إلى حدٍ يصعب علينا أن نذكر مؤلفاتٍ بعينها ، أو أن نحدّد أسماءً معينةً لأصحابها ؛ فهي من الكثرة بمكان ، وإن كان هذا لا يمنع من الإشادة-بوجهٍ خاصٍ- بجهود مكي بن أبي طالب القيسي المتميزة في هذا الميدان .

لقد كانت هذه الإسهامات بكافة جوانبها مجالاً خصباً لقيام دراساتٍ علميةٍ كشفت بشكلٍ مفصلٍ عن الجهود الإيجابية في ميدان الدراسات الصوتية لعلماء العربية القدامى ، وبلغت تلك الجهود درجةً وصلت إلى القول: إنه « يبدو من الثابت أن الدراسات اللغوية العربية الخاصة بعلم الأصوات التي وصلت إلى أوروبا وترجمت إلى اللغات المختلفة ، كانت من العوامل المساعدة على ما توصل إليه الغرب من النتائج في العصر الحاضر » (١) .

ونصل بعد هذا إلى تحديد ملامح المنهج الصوتي عند العرب على النحو التالي :
أولاً - إدراك علماء العربية القدامى لحقيقة الصوت اللغوي ، وخصائصه ، وأثره السمعي ، وأهميته في الدرس اللغوي .

ثانياً - إسهامهم الوافر في دراسة الأصوات اللغوية في جانبها الفوناتيكي والفتنولوجي ، وإن كانت لم تتخذ طابعاً منظماً ، أو منهجيةً واضحة المعالم .

ثالثاً - عدم اقتصارها على الجانب النظري وحسب ، بل اقترنت بالجانب العملي المتمثل في التشریح ، وعلاج عيوب النطق وأمراض الكلام .

رابعاً - سارت الدراسات الصوتية القديمة في مسالك شتى ، فجاء بعضها توطئةً للعمل المعجمي ، وبعضها كان خدمةً لكتاب الله أداءً وتجويداً ، وبعضها لقياس مستوى الفصاحة والبيان في الكلام العربي ، وبعضها كان مقدمةً لدراسة الظواهر اللغوية المختلفة .

خامساً - اعتمادها - في الأغلب الأعم - على المنهج الوصفي* ، الذي يقوم على الملاحظة المباشرة ، والملاحظة الذاتية (٢) ، والاستقراء ، وتسجيل الواقع الصوتي كما هو دون فرض سلوكٍ معينٍ عليها ، أو لجوءٍ إلى افتراضاتٍ ذهنيةٍ ، ومتاهاتٍ فلسفية .

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، د.نايف خرما ، ص ٢٦٦ .

(*) يمثل هؤلاء النحاة واللغويون والفلاسفة ، أما علماء الأداء القرآني والبلاغيون فكانت دراستهم للأصوات معياريةً إلى حدٍ كبيرٍ ، وكان هذا السلوك متوقعاً منهم ؛ لأن الحفاظ على كتاب الله ، وتتبع مسالك البيان والفصاحة ، يتطلبان هذه المعيارية .

(٢) هناك فرق بين الملاحظتين المباشرة والذاتية ، فالأولى هي « التي لا يلتجأ فيها إلى التجارب ، ولا تستخدم فيها الأجهزة ، بل يقتصر فيها على ملاحظة الظواهر اللغوية في حالاتها العادية » =

تلك هي أهم الملامح الرئيسية لدراسة القدامى للأصوات اللغوية ، وهي دراسة نالت من المستشرقين إعجاباً كبيراً ، وحظيت من المعاصرين بالثناء البالغ ، والتقدير الكبير .
 وإذا ما انتقلنا إلى الدراسات الصوتية المعاصرة في مصر فإن أول نقطة أثيرت تجاه الدرس الصوتي القديم هي مدى أصالة هذه الدراسات ، وهل هي نتاج عقلية عربية محضية أم متأثرة بدراسات أم أخرى كالهنود واليونانيين ؟
 ومصدر هذه الإثارة هو ذلك التشابه الكبير بين تصنيف تلك الأمم لأصوات لغاتهم وتصنيف علماء العربية حسب موضع النطق (المخارج) ، وحسب طريقة النطق - هذا من جهة - ، واتفاقهم في ترتيب الأصوات ترتيباً يبدأ من الحلق وينتهي بالشفيتين-من جهة ثانية- .

فالدكتور السعمران يرى أن ذلك محتمل نظراً ، ولكنه لا يستطيع الجزم بذلك ؛ لعدم وجود أدلة مثبتة (١) ، أما الدكتور أحمد مختار فيرى احتمال - مجرد احتمال - وجود تأثير هندي وبالأخص في تصنيف الأصوات وفي ترتيبها (٢) .
 ويذهب محققو سر صناعة الإعراب إلى أن دراسة الخليل وسيبويه للأصوات نشأت متأثرة بما كان عند الهنود من دراسات صوتية (٣) ، أما الدكتور كمال بشر فينفي التأثير ،

== الطبيعية ، ولا يستعين فيها الباحث بغير حواسه وقواه العقلية « علم اللغة ، د. وافي ، ص ٣٥ (الطبعة الأولى) ، أما الأخرى (الذاتية) فهي « أن يلاحظ الباحث ما يصدر عنه هو من ظواهر لغوية ويدون ملاحظاته ويحللها ، أو أن يكلف شخصاً آخر أن يلاحظ ما يصدر عنه « عن ذلك الشخص الآخر » من ظواهر لغوية ، ويطلب إليه أن يصفها له ، فيدون هذا الوصف ، ويحلله ويوازنه بملاحظاتٍ أخرى ، ويستخدمه في علاج ما تعنيه دراسته « المصدر السابق ، ص ٣٦ . وللمزيد ينظر: من ملامح المنهج العلمي عند علماء العربية، د. عبدالله ربيع ، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود ، العدد ٩ ، ١٩٧٩م ، ص ٧٧-١٤٧ ، علم اللغة، د. وافي، ص ٣٥-٤١ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٧٧ - ٨٠ .
 (١) علم اللغة ، ص ٩٩ .

(٢) البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٤٠ . وينظر: البحث اللغوي عند الهنود ، ص ١٤٢ فابعدھا .
 (٣) مقدمة محققي سر صناعة الإعراب ، ص ١٣ . ومما لفت نظري أنهم أحالوا في إثبات هذا الرأي إلى «برجشتراسر» في : التطور النحوي ، وحينما عدت لهذا المصدر لم أجد فيه شيئاً مما ذكر ، وكل الذي قاله «برجشتراسر» : إن الهنود والعرب كانوا أسبق من الغربيين في البحث الصوتي، وإن الخليل أول من وضع أصول العلم. ينظر: التطور النحوي ، ص ٥ (ط. البكري) .

ويصف رأي من يثبت التأثر على وجه الاحتمال بأنه قول تعوزه الأدلة ، ويؤكد في الوقت نفسه أصالتها ، وصدورها عن عقلياتهم الخاصة ، وثقافتهم العربية (١) ، ويوافقه الرأي الدكتور عبدالله درويش ، معللاً ذلك بأن ترتيب الخليل للأصوات يختلف عن ترتيب الهنود ، إضافةً إلى أن مجرد التشابه بين الأعمال لا يسوغ الحكم بوجود تأثير من نوع ما (٢) ، ويوافقه في ذلك الدكتور عبدالله ربيع وزميله (٣) ، وعلى العكس من ذلك نجد الدكتور عبدالرحمن أيوب يؤكد على أن دراسة سيبويه للأصوات تعتبر صورةً من الدراسة اللغوية الهندية (٤) .

أما المستشرقون - كشادة مثلاً - فيرجح استخدام العرب لعلم الأصوات من العربية نفسها ، دون اقتباس أو تأثرٍ بالدراسات الصوتية الهندية ، ويرى أن القول بالتأثر لا يتعدى أن يكون زعمًا ليس إلا (٥) ، ويشك «روينز» - أحد علماء الغرب - في وجود تأثير من أي نوع (٦) .

ونحن نؤكد ماذهب إليه المنكرون ، فعقلية الخليل ذات التعدد المعرفي كان لها من القدرة على الابتكار والإبداع أكبر من ميلها إلى التأثر والاتباع .
ومن المآخذ التي أخذها بعض اللغويين المعاصرين على الدرس الصوتي القديم ، تركيزه على الصوت المفرد ، وما يطرأ عليه من تغيراتٍ ، بعيداً عن علاقات هذا الصوت بغيره داخل البناء اللغوي (٧) .

والواقع أنني لا أتفق مع هذا المآخذ ، فقد تبين لي أن اللغويين القدامى اهتموا بالجانب الفوناتيكي وبالجانب الفنولوجي ، ففي الجانب الأول درسوا الصوت حالة كونه معزولاً عن سياق الكلام ، فحددوا طبيعته ومصدره ، وبينوا مخرجه وصفته ، وفي الجانب الآخر اهتموا

(١) جهود العرب في الدراسة الصوتية ، مجلة الثقافة العربية الليبية ، العدد الرابع ، السنة الثانية ، ١٩٧٥م - ١٣٩٥هـ ، ص ٤٨ .

(٢) المعاجم العربية ، ص ٤ .

(٣) علم الصوتيات ، ص ٦٧ . وللمزيد ينظر : مقدمة محقق كتاب العين ، ١٠/١ ، ١٤ .

(٤) التفكير اللغوي عند العرب ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٣٤/٢٤ .

(٥) صحيفة الجامعة المصرية ، العدد ٥ ، السنة ٢ ، ١٩٣١م ، ص ٤ .

(٦) نقلاً عن : التفكير الصوتي عند الخليل ، د.حلمي خليل ، ص ١٣ .

(٧) ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ٤٦ .

به داخل السياق الكلامي ، فذكروا ما يصيبه من تغيراتٍ وتبدلاتٍ ، متمثلةً في الإعلال ، والإبدال ، والقلب ، والإدغام ، والحذف ، والوقف ... (١) .

صحيح أن هناك ظواهر صوتية موقعية أو ما تعرف بالفونيمات الفوقطعية (غير التركيبية) كالنبر ، والتنغيم ، والتزمين ، والإيقاع .. الخ ، لم تنل من علمائنا القدامى العناية الكافية ، ولكن ذلك لا يَسُوغُ الحكم بالنفي القاطع لدراسة الأصوات حال تركيب بعضها مع بعض في الوحدة الكلامية عند الأقدمين .

ومن ضمن المآخذ - أيضاً - عدم إدراكهم للعلاقة الوثيقة بين الأصوات وبقيّة مستويات اللغة (٢) ، مما جعل دراستهم للأصوات تدور في الإطار الصوتي المحض ، بمعنى أنها استخدمت مقدمةً لدراسة ظواهر صوتية ، كالإدغام ، والاختفاء ... ، بعيداً عن توظيفها التوظيف الكافي لخدمة الجوانب اللغوية الأخرى ، كالصرف ، والنحو ، والمعجم ، والدلالة . والذي أراه أن هذا المآخذ ينطبق أكثر ما ينطبق على النحو ، والصرف ، والدلالة ، أما المعجم فقد استفاد من الدراسة الصوتية على نحو ما نلمسه عند الخليل وابن دريد . والأمر المحيّر أن علماء التجويد وظّفوا هذه الدراسة لخدمة كتاب الله ترتيباً وتجويداً ، وكذلك فعل البلاغيون ، إذ سخرّوا هذه الدراسة لمعرفة مستويات الفصاحة والبيان وتطبيقها على مستويي الكلام شعراً ونثراً ، كما أننا نجد الجاحظ - على سبيل المثال - يوظف معارفه الصوتية في علاج أمراض الكلام ، من لثغة ، وحبسية ، وتمتمة ، وفأفأة ، ولكنة ، وحكلة (٣) ، في حين

(١) للتأكد من صحة هذا ينظر : مقدمة ابن جني في سر صناعة الإعراب ، ٣/١ فابعدھا ، (تحقيق / د.حسن هندراوي) ، ومكي بن أبي طالب القيسي في: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، ص ٤١ فابعدھا .

(٢) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٩ ، ١٠ ، الأصوات ، د.بشر ، ١٨٤-١٩٨ ، علم الصوتيات ، ص ٧٠ . وللمزيد ينظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، د.الطيب البكوش ، ص ٢٤ .

(٣) ينظر : البيان والتبيين ، ٣٤/١ فابعدھا . واللثغة هي أن يعدل بحرف إلى حرف ، والحروف التي تقع فيها أربعة - كما ذكر ذلك الجاحظ - هي القاف ، والراء ، والسين ، واللام ، والحسية هي ثقل اللسان المانع من البيان ، والتمتمة : هي تعتمة اللسان بحرف التاء ، والفأفأة : هي تعتمة اللسان بحرف الفاء ، واللكنة : إدخال بعض حروف العجم في حروف العرب ، والحكلة : نقصان آلة المنطق ، وعجز أداة اللفظ مما يؤدي إلى ثقل اللسان .

ينظر في هذه المصطلحات ومفهومها : المصدر السابق ٣٤/١ ، ٣٩-٤٠ ، الحيوان ، ٢١/٤ ، المخصص ، ١١٨/٢ ، ١٢٢ . وللمزيد ينظر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، ص ٣٦٦-٥٣٣ ، عيوب الكلام ، د.وسمية المنصور ، ص ٣١ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٤٧ .

أن اللغويين ظلوا بعيداً عن توظيف هذه الدراسة للمستويات اللغوية ، الصرفي منها ، والنحوي ، والدلالي ! وإن كنا لا نعدم وجود إشاراتٍ من بعض العلماء إلى ضرورة البدء بالدراسة الصوتية قبل دراسة الصرف (١) .

لقد أكد درس اللغوي الحديث مدى أهمية علم الأصوات لأي مستوى من مستويات اللغة ، ف « الأصوات هي المظاهر الأولى للأحداث اللغوية ، وهي كذلك بمثابة اللبنات الأساسية التي يتكون منها البناء الكبير » (٢) .

ومن المآخذ - أيضاً - أنها توقفت عند حدٍ معينٍ لم تستطع أن تتجاوزه ، فكانت دراسة سيبويه عن الأصوات هي محل نظرهم - تفصيلاً لما أجمل ، وتفسيراً لما غمض - ، ولم يتمكنوا من إضافة شيءٍ يذكر لهذه الدراسة ، بل اكتفوا بترديد مقاله إمام النحاة نصاً وروحاً ، مما أدى إلى ركود البحث في الجانب الصوتي (٣) .

ويعزو الدكتور بشر هذا إلى أن الأقدمين لم تكن لديهم سوى وسيلة واحدة للبحث الصوتي هي الاعتماد على الملاحظة الذاتية ، ولذلك اكتفوا بما أثر عن السلف ، ولم يستطيعوا الجيء بجديد ، إضافةً إلى أن الدراسات الصوتية انتقلت - بعد أن كانت من اهتمام اللغويين - إلى طائفةٍ من أهل الأداء (التجويد) ، مما كان سبباً في الظن والاعتقاد بأن هذه الدراسات هي من اختصاص هذه الطائفة ، وبذا انصرف اللغويون عن هذه الدراسة ، وأصبحت بحوثهم خلواً منها (٤) .

ولئن كان هذا المآخذ صحيحاً ، فلسنا نتهم سيبويه ونحمله مسؤولية ذلك ، كما فعل بعض الباحثين حينما وصفوا كتابه بأنه جنى على النحو والنحاة بسبب المهالة التي أحاطت به ، والشهرة التي تمتع بها ، الأمر الذي أدى إلى « الشعور باليأس من إمكان إضافة جديد إلى هذا العلم الذي أوجده سيبويه ، ومن الإحساس الراسخ بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان » (٥) .

(١) ينظر - على سبيل المثال - مفتاح العلوم ، السكاكي ، ص ١٠٨ فما بعدها .

(٢) الأصوات ، د.بشر ، ص ١٨٤ . وينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٤٣٧ ، (الطبعة الأولى) ، أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ٢٥ (الطبعة الأولى) .

(٣) ينظر : الأصوات اللغوية ، د.أنيس ، ص ٧٦ ، ٧٧ (الطبعة الثالثة) ، علم الصوتيات ، ص ٧٠ ، ٧٢ .

(٤) الأصوات ، ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٥) تطور درس النحوي ، ص ٥٩ . وينظر : أصول علم اللغة ، د.محمد كامل حسين ، مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والعشرين ، ١٩٥٩-١٩٦٠م ، ص ١٤٦ .

إن سيبويه وكتابه لم يكونا حجريّ عثرّة في طريق تطور الدرس اللغوي - بصفة عامة - ، بل كان يفترض أن يكونا محرّكين للهمة والنشاط عند اللغويين الخالفين بعده ، فيواصلوا السير ، ويأتوا بشيء جديد يُذكر لهم فيحسب في موازين أعمالهم العلمية ، وهذا يعني أن سيبويه وكتابه مبرّان من تهمة تعطيل الدرس اللغوي وتقدمه ، وإذا كان هناك من قصورٍ أو مؤاخذهٍ فهي توجه لمن جاء بعد سيبويه من لغويين ونحاة !

إن ما تقدم من مآخذ إنما هي موجهة للفكر الصوتي ، وهناك مآخذ أخرى ذكرها اللغويون المعاصرون بشأن الحقائق الصوتية التي انطوت عليها دراسات الأقدمين لهذا الجانب ، وهي على النحو التالي :

أولاً - أن المصطلحات التي أطلقها القدماء على بعض مخارج الأصوات وصفاتها جانبها التوفيق ، وتنقصها الدقة (١) .

ثانياً - أنهم أولوا الأصوات الصامتة (الحروف) عناية أكبر ، وأعطوها كثيراً من الاهتمام والعناية ، على عكس الأصوات الصائتة (الحركات) (٢) .

ثالثاً - عدم إدراكهم لوظيفة الأوتار الصوتية ، وأهميتها في تحديد مفهومي الجهر والهمس (٣) .

وجميع هذه المآخذ لا تقلل من قيمة الدراسات الصوتية القديمة ، ولا ضير منها عليها ، بل ينبغي النظر إليها على أنها مما يستدركه اللاحقون على السابقين ، وذلك أمر طبيعي ، ويبقى لتلك الدراسات منزلتها ومكانتها التي اعترف بها المعاصرون - عرباً ومستشرقين وغربيين - .

أما الدراسات الصوتية المعاصرة في مصر فقد دارت حول قضايا عدة ، لعل من أهمها :

(١) الأصوات ، د.أنيس ، ص ٧٧ فما بعدها .

(٢) الأصوات ، د.بشر ، ص ٧٥ فما بعدها ، ١٤٧ فما بعدها ، الأصوات ، د.أنيس ، ص ٣٨ .

(٣) الأصوات ، د.أنيس ، ص ٨٨-٩٤ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ٨٨ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٦٠ - ٦٢ ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ٣٩-٤٠ ، وينظر: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ، شاده ، صحيفة الجامعة المصرية « مصدر سابق » ، ص ١٠-

- (أ) التفريق بين الفوناتيک والفنولوجيا .
- (ب) تحديد مخارج الأصوات العربية وصفاتها في ضوء معطيات علم الأصوات الحديث .
- (ج) دراسة التغيرات الصوتية التي تطرأ على الصوت في السياق ، كالتماثل ، والتخالف .
- (د) دراسة الوحدات الصوتية الأدائية ، كالنبر ، والتنغيم ، والإيقاع ، والتزمين ... الخ .
- (هـ) أهمية علم الأصوات في دراسة اللغة ، وفي المجالات العلمية المتعددة .
- وسوف أتناول بعض هذه القضايا بالدراسة التحليلية الموازنة ، لنصل بعدها إلى عرض مظاهر التجديد في الدرس الصوتي المعاصر ، وبخاصة معامل الأصوات ، واستخدام الحاسب الآلي في البحوث اللغوية .

أولاً - الفوناتيک والفنولوجيا

كانت الدراسات اللغوية الحديثة قبل منتصف القرن التاسع عشر تطلق على الدراسات الصوتية مصطلح (الفوناتيک Phonetics) ، ثم بدأ اللغويون المعاصرون يُفَرِّقون بين هذا المصطلح ومصطلح آخر هو (الفنولوجيا Phonology) ، وكلاهما يبحث في أصوات اللغة .

وأول من تنبّه لضرورة وجود فرعين مستقلين لعلم الأصوات هو «بودوان دي كورتيني» ، حيث أعلن عن وجود نظامين يتناولان الدرس الصوتي بطريقة علمية ، أحدهما يبحث في الأصوات المادية على أساس فيسيولوجي وفيزيائي ، والآخر يبحث في دراسة الصور الذهنية للأصوات وما لها من وظائف وقيم لغوية ، وأطلق على النظام الأول (علم الأصوات العضوي) ، وعلى النظام الآخر (علم الأصوات النفسي) .

إلا أن هذه اللفتة مرت دون أن تجد من يستثمرها ويطوّرها ، إلى أن ظهر الاتجاه العام في التفريق بين هذين العلمين ، وتعددت وجهات النظر في هذه المسألة من حيث مجال كلٍ منهما ، وعلاقتها ببعضها .

ويعود الفضل في هذا التفريق إلى «مدرسة براغ التشيكية*» التي تأثرت بأراء «سوسير» في تفريقه بين اللغة والكلام، أو بمعنى آخر بين الشكل اللغوي والنشاط الكلامي الفعلي، فالفوناتيک -عند هذه المدرسة- يهتم بالجانب المادي في الكلام الإنساني، أما الفنولوجيا فيهتم بالجانب الوظيفي الذي تؤديه الأصوات في النظام اللغوي، وبعبارة أخرى فإن وظيفة الفوناتيک هي دراسة الأصوات المنطوقة بالفعل في الكلام، أي بوصفها أحداثاً فعلية ، أما

(*) مدرسة براغ : نشأت هذه المدرسة اللغوية عام ١٩٢٦م ، وأعلن تنظيمها خلال المؤتمر اللغوي الذي عقد في « لاهاي » عام ١٩٢٨م تحت مسمى « أسس حلقة براغ اللغوية » ، وتقوم مبادئ هذه المدرسة على دراسة اللغة على أساس وظيفي ، والفصل بين اللغة والكلام ، واهتمامها بالناحية الاجتماعية للغة . وتعد هذه المدرسة مرحلة مهمة في تطور علم اللغة ، وخاصة في تعاليم «دي سوسير» ، وهي تضم مجموعة من المهاجرين الروس من أمثال « جاكسون ، وترويتسكوي ، وكاريسيفسكي » الذين أسهموا بشكلٍ فعالٍ في تكوين هذه المدرسة . للمزيد ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ٣٥-٤١ ، علم اللغة ، د.محمود جاد الرب ، ص ١٠٦-١١٦ ، مدخل إلى الدراسات اللغوية الحديثة ، د.تمام حسان ، «محاضرات ألقاها المؤلف عام ١٩٧٤م على طلبة كلية الآداب بجامعة محمد الخامس ، الرباط - المغرب » ، ص ١١ - ٤٠ .

الفنولوجيا فوظيفتها تتمثل في دراسة الأصوات التي يُعْتَقَد أن الإنسان ينطقها ، وبصفة عامة فالفوناتيک هو علم أصوات الكلام ، وهو بهذا المعنى لا علاقة له بعلم اللغة ، أما الفنولوجيا فهو علم أصوات اللغة ، وعليه فهو جزء رئيسي منه .

ويعود السبب في هذا التفريق إلى ملاحظته علماء الأصوات من أن الصوت الواحد يتفرع بواسطة السياق اللغوي إلى صورٍ نظقيّةٍ متعددةٍ دون تغيير في المعنى ، كما لاحظوا أن الأصوات إذا تبادلت في الموقع الواحد وحل أحدها مكان الآخر ، فإن المعنى يتغير ، كما في نحو قال ، وصال ، وسال ، ومن هنا نشأت نظرية « الفونيم » التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفنولوجيا .

أما « سوسير » فلم تتضح عنده فكرة التفريق هذه ، وكان يطلق مصطلح الفنولوجي على الدراسات الصوتية بصفة عامة ، وهو في نظره فرع ثانوي مساعد لعلم اللغة ، في حين أن الفوناتيک كان يعني الدراسة التاريخية للأصوات ، فهو بهذا فرع أساسي من فروع علم اللغة (١) .

والواقع أن «سوسير» بعد أن قصر الفنولوجيا على أصوات الكلام المنطوق دون اللغة توسّع في هذه النظرة فيما بعد ، بحيث أصبحت الفنولوجيا عنده تقترب مما يسمى بعلم الأصوات العام .

لقد تميزت آراء «مدرسة براغ» بالفصل التام بين هذين الفرعين ، الأمر الذي جعل هذه النظرة تجابه بالانتقاد الكبير ، بل لقد وصف اللغوي السويدي « مالمبرج » عمل مدرسة براغ بأنه غلطة كبيرة وقعت فيها المدرسة (٢) . وهناك ممن ينتسبون لهذه المدرسة يرفضون هذه الفكرة ، ويؤكدون ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً ، وتعاونهما التكاملي في تحقيق الأهداف المتوخاة من الدراسات الصوتية .

وأما المدرسة الإنجليزية التي يتزعمها «فيرث» فلم تفرق في بداية نشأتها بين هذين الفرعين ، وكان الفوناتيک يعني بالدراسة الوصفية للأصوات دون تمييز بين ما هو مادي وغير مادي من الأصوات ، أما الفنولوجيا فكان يعني بالدراسة التاريخية للأصوات ، وظل الأمر كذلك حتى انتشرت فكرة التفريق بين جانبي الفوناتيک والفنولوجيا من جانب الأوربيين ، وعندها انتقل هذا المنهج إلى الإنجليز ، وبدأوا بتطبيقه ولكن دون مبالغة في الفصل التام بين هذين الفرعين .

(١) ينظر : دروس في الألسنية العامة، تعريب/صالح القرماذي وزملائه ، ص ٦١ - ٦٢ .

(٢) علم الأصوات ، ص ٢٢٧ .

وقد أكدت هذه المدرسة على العلاقة الوثيقة التي تربط بينهما ، فالفرع الأول (الفوناتيک) يهتم بجمع المادة الصوتية دون تركيزٍ على وظائفها في اللغة المعينة ، ويهتم (الفنولوجيا) بإخضاع تلك المادة للتنظيم والتقنين ، والكشف عن وظائفها ، وكلاهما يُمثِّل جزءاً لا يتجزأ من علم اللغة .

وفي السنوات الأخيرة طوّرت المدرسة الإنجليزية نظرتها للفنولوجيا ، فأصبحت تبحث في فنولوجيا الوحدات ، وهي مجموع الأصوات الصامتة والصائتة ، أو ما تعرف بالفونيمات الرئيسية عند مناهج الدرس اللغوي الإمريكي ، كما أصبحت تبحث في فنولوجيا التطريز الصوتي ، وهي تلك الظواهر التي لا تندرج ضمن التركيب الصوتي نفسه* ، أو ما تعرف عند الامريكان بالفونيمات الثانوية ، أو الفوققطعية ، كالنبر والتنغيم .

أما المدرسة الأمريكية التي يتزعمها «بلومفيلد» فكانت في بداية أمرها كالمدرسة الإنجليزية في النظرة للفنولوجيا ، ثم شعروا في فترة لاحقة بضرورة التفريق بين هذين الجانبين ، فخصّوا الفوناتيک بالنظر في الجانب المادي للأصوات ، واستعاضوا بمصطلح الفونيم عن الفنولوجيا ، الذي يهتم عندهم بدراسة الأصوات في جانبها الوظيفي اللغوي ، وظهر في مرحلة تالية مصطلحات جديدة ، واتجاهات جزئية في الدراسات الصوتية عندهم ، فقد استخدم مصطلح (فونيمكس Phonemics) بدلاً من (الفونيم) ، وتفرعت هذه الدراسة تبعاً لهذا الاستخدام إلى فرعين رئيسيين :

(أ) الوحدات أو الفونيمات التركيبية (الرئيسية) .

(ب) الوحدات أو الفونيمات غير التركيبية (الثانوية) .

وبالرغم من التطور الذي حدث في الدراسات الصوتية عند المدرسة الامريكية ، مازال كثير من علماء هذه المدرسة يعتبر الفوناتيک والفنولوجيا فرعين من فروع علم اللغة ، وإن كان هناك منهم من يخرج الفوناتيک من علم اللغة (١) .

هذه - بصفة موجزة - آراء المدارس الغربية في الدراستين الفوناتيكية والفنولوجية ، فما موقف اللغويين المعاصرين من ذلك ؟

(*) ذكر الدكتور بشر أن « فيرث » يرفض مبدأ تقسيم التركيب إلى ثانوي وهامشي ، فليس هناك مفاضلة بين الكلام . دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(١) اعتمدت في هذا المبحث على الدكتور كمال بشر في : الأصوات ، ص ٢٨-٦٠ ، وكتاب الدكتور أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٤٥-٤٧ .

وللإجابة عن ذلك أقول : إن ما حدث من اختلاف في الرؤية واستخدام المصطلحات عند الغربيين في هذين الفرعين وقع - أيضاً - عند اللغويين المعاصرين ، ويبدو ذلك واضحاً في أعمال الدكتور علي عبدالواحد وافي ، الذي يعد من أوائل من تعرضوا لهذه المسألة ، ففي حديثه عن البحوث اللغوية وما يندرج منها تحت مسمى «علم اللغة» ، ذكر مصطلح «الفوناتيک» ، وترجمه بـ «علم الصوت» ، ولم يذكر شيئاً عن الفنولوجيا ، ويبدو أنه أدرجه ضمن الفوناتيک ، بدليل أنه ذكر الموضوعات التي يبحث فيها الفوناتيک وهي «دراسة الأصوات التي تتألف منها اللغة ، وبيان أقسامها وفصائلها ، وخواص كل قسم ومخارجه ، وما تعتمد عليه من أعضاء النطق ، وطريقة إحساس السامع بها ، واختلاف النطق بالحروف ، واختلاف الأصوات التي تتألف منها الكلمة في لغةٍ ما باختلاف عصورها والأمم الناطقة بها ، والعوامل التي تنجم عنها هذه الظواهر ، والنتائج اللغوية التي تترتب على كل منها ، والقوانين التي تخضع لها ... وما إلى ذلك . » (١)

وإذا استعرضنا مباحث الفوناتيک عنده نجد أنها تشتمل على خواص التطور الصوتي وعوامله ، وتطور أعضاء النطق ، واختلافها بين الشعوب ، والأخطاء السمعية ، وتفاعل أصوات الكلمة بعضها مع بعض ، وموقع الصوت من الكلمة ، وتناوب الأصوات وحلول بعضها محل بعض (٢) ، وكلها - كما ترى - موضوعات تتصل بجانب الفوناتيک وبجانب الفنولوجيا - أيضاً - ، وهكذا يظهر لنا أن الموضوعات التي يختص بها الفنولوجيا هي من اختصاص الفوناتيک عند الدكتور وافي .

أما الدكتور أنيس فقد آثر - أولاً - التعريب على الترجمة (٣) ، ولكنه في موطن آخر - متأخر زمنياً - ترجم الفنولوجيا إلى «التشكيل الصوتي للغة» (٤) ، وقد تراوحت موضوعات كتابه (الأصوات اللغوية) بين جانبي الفوناتيک والفنولوجيا ، على أنه فضل أن تنتمي مباحث كتابه إلى فرع الفنولوجي .

إن مفهوم الفوناتيک عنده يمثل في دراسة الأصوات ، وشرحها ، وتحليلها ، وأثرها في اللغة من الناحية العملية ، بغض النظر عن انتماء تلك الأصوات إلى لغةٍ بعينها ، أما

(١) علم اللغة ، ص ٦ ، ٧ .

(٢) نفسه ، ص ٢٦٥-٢٩٥ .

(٣) الأصوات ، ص ٥ .

(٤) اللغة بين القومية والعالمية ، ص ٢٥ .

الفنولوجيا فيدرس أثر الأصوات في تركيب الكلام على المستويين النحوي والصرفي في لغة معينة (١)، وهو بهذا يشير إلى أن مجال الفوناتيک أوسع من مجال الفنولوجيا، وتلك هي نظرة المدرسة الإنجليزية على نحو ما صرّح به « بروينس » - أحد تلامذة « فيرث » - من أن « الفوناتيک يتسم بالعموم، فينظر في الأصوات دون تركيز على وظائفها وقيمها في اللغة المعينة، على حين يتصف الفنولوجيا بالخصوصية، فيعنى بالكشف عن وظائف هذه الأصوات في اللغة أو اللغات الواقعة تحت النظر والدراسة » (٢)، إلا أن الدكتور أنيساً يعترف بصعوبة الفصل بين الفرعين نظراً لتشابه موضوعاتهما، واختلاط مباحثهما (٣)، وذلك - أيضاً - ماتراه المدرسة الإنجليزية - كما سبق - .

أما أستاذنا الدكتور تمام فأثر ترجمة مصطلح الفوناتيک إلى « علم الأصوات » والفنولوجيا إلى « علم التشكيل الصوتي » أو « علم الصوتيات » (٤)، ويكمن الفرق بينهما عنده في أن الأول يهتم بدراسة مخارج الأصوات، وطرق النطق بها، وصفاتها، ويهتم الآخر بدراسة العلاقة بين أصوات المجموعة الكلامية في المواقع المتعددة للصوت الواحد، فالفوناتيک دراسة الأصوات نفسها، والفنولوجيا دراسة لسلوكها في مواقعها، ويؤكد الدكتور تمام في الوقت الذي يفرق - منهجياً - بين الفرعين على استحالة الفصل بينهما، فهما وجهان لعملة واحدة، فالفوناتيک ليست سوى وصفٍ للأصوات، والفنولوجيا ما هي إلا تقعيد للموصوف (٥).

ويشير أستاذنا إلى أنه إن كان هناك من فصلٍ بين هذين الفرعين فإنه يتم في ضوء هدف الدراسة المعينة، ومستواها اللغوي، ففي هذه الحالة - فقط - يتحتم استقلال دراسة الأصوات عن دراسة التشكيل الصوتي (٦).

-
- (١) ينظر: الأصوات، ص ٥ .
 (٢) نقلاً عن: الأصوات، د.بشر، ص ٤٨ .
 (٣) الأصوات، ص ٥ .
 (٤) مناهج البحث في اللغة، ص ٦٧، ١٣٩، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٤ .
 (٥) مناهج البحث في اللغة، ص ٦٥، ١٣٩ .
 (٦) المصدر نفسه، ص ١١٠، ١٣٩-١٤١. وللمزيد ينظر: الأصوات، د.بشر، ص ٣٩، مبادئ علم الأصوات العام، كرومي، ترجمة/د.محمد فتوح، ص ١٠٨، ١٠٩ .

أما الدكتور السعران فقد ترجم مصطلح الفوناتييك إلى « علم الأصوات اللغوية » ، أو « الصوتيات » ، ومصطلح الفنولوجي إلى « علم الأصوات اللغوية الوظيفي » (١) ، وإن كان ذكر في موطن آخر أنه يؤثر تعريب الفنولوجي لا ترجمته - وقتياً - حتى يظهر مصطلح عربي محدد من (٢) ، وهو كالدكتور تمام يرفض مسألة الفصل التام بين هذين الفرعين ، واعتبار كل منهما فرعاً مستقلاً لا علاقة له بالآخر ، ويرى أنهما متكاملان ، ويحسن الجمع بينهما تحت المسمى التقليدي « علم الأصوات اللغوية » (٣) .

أما الدكتور محمد أبو الفرج فهو يُفَرِّق بين الفرعين ، مترجماً الفوناتييك إلى « علم الأصوات اللغوية » - كالدكتور السعران - والفنولوجي إلى « علم وظائف الأصوات » (٤) ، دون أن نجد له رأياً حول علاقة هذين الفرعين ببعضهما .

ويترجم الدكتور مصطفى مندور الفوناتييك إلى « علم الصوتيات » ، والفنولوجي إلى « علم الأصوات » (٥) ، وإذا ما وصلنا إلى الدكتور بشر فإننا نجده قد تناول المسألة تناولاً شاملاً في ضوء التطور التاريخي والعلمي للمدارس الغربية ، على أنه قد تردّد في ترجمة هذين المصطلحين أو تعريبهما ، فتراه يترجم الفوناتييك إلى « علم الأصوات العام » ، والفنولوجي إلى « علم الأصوات التنظيمي » (٦) لكنه في موضع آخر يؤثر تعريب هذين المصطلحين ، لما في ذلك من الدقة في التعبير - كما يقول - (٧) .

وفيما يتعلق باختصاص هذين الفرعين يرى أن الفوناتييك يختص بالدراسة الصوتية المحضة التي تشمل النواحي الفسيولوجية والفيزيائية ، ويختص الفنولوجي بالدراسة التي تضع القوانين العامة للأصوات ، وتكشف عن وظائف هذه الأصوات في اللغة المعينة ، ومن حيث العلاقة بينهما فهما مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً ، ولا يفصل بينهما إلا عند

(١) علم اللغة ، ص ١٣ ، ٢١٢ ، ٤٠٢ .

(٢) نفسه ، ص ٢١٢ (الهامش) .

(٣) نفسه ، ص ٢١٨ - ٢٢٠ .

(٤) مقدمة لدراسة فقه اللغة ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٥) البحث عن دلالة اللفظ ، مجلة كلية الآداب بجامعة عين شمس ، المجلد ٨ ، ١٩٦٣ م ، ص ١٢١ .

(٦) قضايا لغوية ، ص ٧ ، وله ترجمة أخرى للفنولوجي وهي « علم وظائف الأصوات » . ينظر :

دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ١١٨ ، ١١٩ .

(٧) الأصوات ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

الضرورة العلمية الملحة (١)، والواقع أن الدكتور بشراً في كثير من القضايا اللغوية نراه يؤكد القول في أكثر من مناسبة على وجوب التفريق بين الفرعين في دراسة الظواهر اللغوية وتحليلها، ونلمس هذا في علاجه للسكون في اللغة العربية، والهمزة وعلاقتها بالواو والياء، وألف المد (٢).

وباستعراض موضوعات كتاب الدكتور بشر (الأصوات) نجد أن جزءاً كبيراً منه اختص بالجانب الفوناتيكي، أما الجانب الفنولوجي فكان حظه ضئيلاً إذا قيس بحجم الكتاب، حيث لا يطالعنا سوى الفصل الذي عقده للفونيم، وما اندرج تحته من دراسة ظاهرتي النبر والتنغيم.

وكان الدكتور بشر قد ذكر في مقدمة هذا الكتاب أنه كان ينوي العمل على تخصيص مؤلفٍ للجانب الفوناتيكي، يتناول فيه دراسة الأصوات من وجهة نظرٍ عامةٍ دونما تعرضٍ للجانب التطبيقي أو تحديدٍ للغةٍ معينة، وتخصيص مؤلفٍ آخر للجانب الفنولوجي، يتناول فيه أصوات اللغة العربية، وما يتعلق بها من ظواهر وقوانين، إلا أنه - كما يقول - عدل عن ذلك لظروفٍ علميةٍ ألبأتها إلى دمج الجانبين في مؤلفٍ واحدٍ أسماه (الأصوات) (٣).

أما الدكتور أحمد مختار عمر فقد أثر تعريب المصطلحين إلى «فونتيكس، وفنولوجي»، وإن كان في المعجم الذي وضعه للمصطلحات آخر الكتاب ترجم الفونتيكس إلى علم الأصوات، واكتفى بتعريب الفنولوجي (٤).

وهو يميل إلى تخصيص مصطلح الفونتيكس (الفوناتيكي) لدراسة أصوات اللغة مستقلةً عن تقابلات نماذجها وعن تجمعاتها في لغةٍ معينة، بقطع النظر عن وظائفها اللغوية، ومعرفة اللغة التي تنتمي إليها، وتخصيص مصطلح الفنولوجي للدراسة التي تصف وتصنف النظام الصوتي للغة المعينة (٥).

(١) الأصوات، ص ٦٠، ٥٩. وينظر: دراسات في علم اللغة، ق ١، ص ٢٢ فما بعدها، ١٢١-١٢٣.

(٢) ينظر: دراسات في علم اللغة، ق ١، ص ٦٨-٨٤، ١٢٠-١٣٠، ١٧٩-٢٣٤.

(٣) الأصوات، ص ٣، ٤.

(٤) دراسة الصوت اللغوي، ص ٤٥، ٣٦٩.

(٥) دراسة الصوت اللغوي، ص ٤٥-٤٩. وينظر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، د. أحمد مختار عمر، عالم الفكر، الكويت، المجلد العشرون، العدد الثالث، ١٩٨٩م، ص ١٦-

أما الدكتور محمود فهمي حجازي فإنه ترجم مصطلح الفوناتيک إلى علم الأصوات ، واكتفى بتعريب مصطلح الفنولوجي (١) ، وبحث علم الأصوات عنده في أصوات اللغة من الجانبين التشريحي والفيزيائي دون ربطها بوظيفتها اللغوية ، وبحث الفنولوجي في أصوات اللغة باعتبارها رموزاً صوتية ذات جانب وظيفي في بنية اللغة ، ويتضح الفرق بينهما في اعتبار المعنى ، فالسين والصاد في قولنا : سار وصار رمزان صوتيان مختلفان يؤدي إحلال أحدهما مكان الآخر إلى تغير المعنى . ويربط الدكتور حجازي ربطاً وثيقاً بين الفنولوجيا من جهة والفونيم (الوحدة الصوتية) والألوفون (الصور الصوتية) من جهة ثانية ، على أنه يرى أن علاقة الفرعين ببعضها وثيقة ، وإذا كان بينهما جوانب اختلاف فبينهما تكامل - أيضاً - (٢) .

أما الدكتورة تغريد عنبر فلها تسمية مميزة لهذين الفرعين ، فتطلق على الفوناتيک مصطلح «علم الصوتيات» ، ومهمته دراسة الصوت في حد ذاته دون اعتبار للعوامل الخارجة عن نفس الصوت موضوع الدراسة ، وتطلق على الفنولوجيا «علم النظم الصوتية» ، الذي يهتم بدراسة الأصوات من حيث وظيفتها في ظل النظام الصوتي الخاص بلغة معينة (٣) ، وهي تسوي بين مصطلحي «الفنولوجيا والفونيمكس»* ، وتطلق عليها معاً «علم النظم الصوتية» (٤) ، ومعلوم أن مصطلح «الفونيمكس» ظهر - كما تقدم - عند

(١) ينظر : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ٢٨ فا بعدها ، أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الأثنولوجية ، د.محمود فهمي حجازي ، عالم الفكر ، الكويت ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، ص ١٣٦ ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢) ينظر : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ٢٨ - ٣٣ ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ٣٨-٤٢ .

(٣) دراسات صوتية ، ص ٢٦-٢٨ ، ٣٢٢ .

(*) الفونيمكس يترجم إلى «علم الفونيمات» الوحدات الصوتية ، أو «علم الأصوات الوظيفي» ، ويترجمه الدكتور عبدالرحمن أيوب إلى «التشكيل الصوتي» ، ينظر : المقارنات اللغوية وتأريخ اللغة العربية ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ١٧٨ . ويذكر الدكتور تمام أن الإمريكيين يعنون به خلق الأبجديات للهجات غير المكتوبة . مناهج البحث في اللغة ، ص ١٤٠ . وللمزيد ينظر : معجم علم اللغة النظري ، د.محمد علي الحولي ، ص ٦٧ ، معجم المصطلحات اللغوية ، د.رمزي بعلبكي ، ص ١٣٠ .

(٤) دراسات صوتية ، ص ٣٣٤ .

المدرسة الأمريكية بديلاً لمصطلح الفونيم المتطور عن الفنولوجي ، وإن كان قد عيب عليه « أنه مشتق من لفظ Phoneme وربما يوهم أن مباحثه مقصورة على الفونيات فقط ، مع أن مباحثه أشمل » (١) .

وتؤكد الدكتورة تغريد عنبر وجود معارف وأفكارٍ مشتركةٍ بين هذين الجانبين ، وأنه ليس بينهما حدود فاصلة أو جامدة ، بل إن أحدهما ليحتاج إلى الآخر احتياجاً قوياً (٢) . وباستعراض كتابها نجد أن مباحثه انحصرت في الجانب الفوناتيكي بفروعه : الفسيولوجي - وتسميه (الوظائفي) - ، والأوكستيكي (الفيزيائي) ، ولم ينل منها الجانب الفنولوجي شيئاً يذكر ، ولعلها أرجأت ذلك إلى عملٍ آخر ستفرد له - كما وعدت - كتاباً آخر يخصص لهذا الجانب (٣) ، وهذا الوعد - إن تحقق - سيكون بمثابة الجزء الثاني المتمم للجزء الأول من كتابها ، وقد حفل كتابها بالأمثلة للغاتٍ متعددة البناء الصوتي ، وبالأخص اللغات التي اتصلت بالثقافة الإسلامية . ومما استوقفني في هذا الكتاب تقسيهما مستويات الدرس الصوتي إلى مستويين : أطلقت على أحدهما المستوى الجزئي ، وبهتم - كما تقول - بدراسة الأصوات ذاتها ، وأطلقت على الآخر المستوى فوق الجزئي ، وبهتم بدراسة الآثار المترتبة على توالي الأصوات ، فيدرس الجزء من الكلمة الذي وقع عليه نوع من الارتكاز أكسبه تمييزاً معيناً ، أو تتابع درجات الحدة عند نطق جملةٍ ما أياً كانت أصواتها (٤) ، وليس من تفسيرٍ لهذا - فيما أرى - سوى أن ذلك يجري على فرعي علم الأصوات الفوناتيكي والفنولوجيا ، فإن صح هذا فما الداعي لذكر هذين المستويين وقد تعرضت قبلاً لهذين الفرعين ؟ !

وبعد ... فقد رأينا أن أغلب اللغويين المعاصرين يميلون إلى التفريق بين هذين الفرعين تبعاً لما عليه حال المدارس الغربية دون الفصل التام بينهما ، ويتأرجحون في ترجمة مصطلحي هذين الفرعين أو تعريبهما* ، والترجمة في الغالب لا تختلف في معناها العام من لغويٍ لآخر ، وإنما هي فروق في الصياغة اللفظية ليس إلا .

(١) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٤٧ . وينظر : الأصوات ، مالبرج ، ص ٢٢٧ .

(٢) دراسات صوتية ، ص ٢٨ .

(٣) نفسه ، ص ١٠ ، ٥٥ .

(٤) نفسه ، ص ٥٥ . وينظر : دراسة السمع والكلام ، ص ١٧٨-١٨١ .

(*) لابد من الإشارة إلى أن للدكتور حسن ظاظا ترجمة متفردة لمصطلح الفنولوجي ، وهي «علم»

ونصل إلى القول : إن هذين الفرعين يعدان من صميم الدرس اللغوي ، وأن أحدهما وهو الفوناتيک يمثل فرعاً ممهّداً ومدخلاً رئيساً للفنولوجيا ، لا يمكن فصله عن الآخر إلا في إطار منهجية البحث العلمي في الدرس اللغوي ، وفيما سوى ذلك فهما كل متكامل ، إذ يتناولان حقيقة واحدة هي الأصوات اللغوية ، ولا يفترقان إلا في منهج اختيار تلك الحقيقة وتصنيفها ، وهذا يعني أنني مقتنع بوجود فروق بينها ، وفي الوقت ذاته التكامل الشديد بينهما .

أما من حيث المصطلحات الموضوعية لهما ، وتضارب وجهات النظر بشأن تعريبها أو ترجمتها ، وتعدد الترجمات حيالهما ، فإني أرى الاكتفاء بالتعريب دون الترجمة ؛ لأن في ذلك توحد المصطلح ، والبعد عن التعددية والازدواجية ، إضافة إلى ما في ذلك من الاتصال الثقافي بالفكر الذي وفدت إلينا منه هذه المصطلحات ، وعدم تجاهل الواقع الذي نعيشه في العصر الحديث .

وقد اضطر رواد الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر للترجمة ؛ لإحساسهم بأنهم ينقلون لنا فكراً جديداً هو ونحن في أمس الحاجة لترجمة مصطلحاته ، بغية اتضاح الرؤية ، وتيسير المفاهيم ، فكان أن اجتهد كل فردٍ منهم حسب الطاقة والمعرفة فأخرجوا لنا طائفة من المصطلحات ، قوبلت بالترحاب من بعض الفئات ، وبالانتقاد من آخرين ، وسوف أعالج هذه القضية في المبحث الخاص بالمصطلحات اللغوية .

== الدلالة الصوتية » ، أو « علم الدلالة اللغوية للأصوات » ! ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ٢٨ ، ٣٠ ، ٤٧ ، وللمزيد ينظر : علم الصوتيات ، ص ٣٦ - ٤٣ ، في علم اللغة العام ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ٧٥ - ٨٠ ، أصول تزائية في علم اللغة ، د.كريم حسام الدين ، ص ١٢٥ ، ١٢٩ (الهامش) ، ص ١٧٠ .

ثانياً - تحديد مخارج الأصوات وصفاتها

المخرج هو أقصى نقطة يلتقي فيها عضوان من أعضاء النطق أحدهما ثابت والآخر متحرك ، أو هو بتعبير « ماريوباي » « النقطة المحددة في الجهاز النطقي التي يتم عندها تعديل وضعه » (١) .

وقد اتخذ هذا المصطلح مسمياتٍ أخرى عند القدماء والمعاصرين ، فالخليل يسميها أحياناً ومفردها حيزٌ (٢) ، وإن كان الحيز عنده أوسع من المخرج ؛ لأنه قد يحتوي على أكثر من صوت ، ويتضح الفرق بينهما في أن الحيز هو المكان الذي يمتد فيه الصوت ويستطيل ، أو بتعبيرٍ آخر هو الفراغ الذي يشغله صوت الحرف في الحلق والقم (٣) ، أما المخرج فهو الموضع الذي يلتقي فيه عضوا النطق الثابت والمتحرك ، ويمنع الصوت من الامتداد والاستطالة ، ويسميه - أيضاً - مدرجاً ومخرجاً (٤) .

ويطلق سيبويه عليها مخارجاً ، وفي مواطن قليلة حيزاً وموضعاً (٥) ، في حين يسميه ابن دريد مجرى (٦) ، وهذا مصطلح غير دقيق ، إذ إن مجرى الصوت* - كما يلاحظ بداهةً - هو الممر (الطريق) الذي يسير فيه الصوت حتى يصل لنقطة التقاء العضوين (المخرج) . ويطلق عليها ابن سينا محابساً (جمع محبس) ، وهي تسمية موفقة إلى حد كبير ، كما يطلق عليها مخارجاً (٧) ، إلا أنه يبدو من كلامه أن المخرج يعني شيئاً آخر غير المحبس ،

(١) أسس علم اللغة ، ص ٧٨ . وللمزيد حول مفهوم المخرج ينظر : التطور النحوي ، ص ٥-٦ ، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، د. غانم قدوري الحمد ، ص ١٢٢ فما بعدها .
(٢) العين ، ١/٦٤ (ط. درويش) ، وينظر : تهذيب اللغة ، للأزهري ، ١/٤٨ .
(٣) التفكير الصوتي عند الخليل ، د. حامي خليل ، ص ٢٥ ، ٣٦ .
(٤) العين ، ١/٥٧ ، ٥٨ ، ٦٤ (ط. درويش) . وينظر : تهذيب اللغة ، ١/٥٠ ، ٥١ .
(٥) الكتاب ، ٤/٤٥٣ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨ ، ٤٧٩ .
(٦) الجهرة ، ٨/١ .

(*) يطلق بعض المحدثين على مجرى الصوت مصطلح «القناة الصوتية» ، أو الممر الصوتي» . ينظر : دراسات صوتية ، ص ٢٠٩ .

(٧) أسباب حدوث الحروف ، ص ٦٠ ، وقد استخدم الأستاذ محمد الأنطاكي هذه التسمية ، مقترحاً أن تكون بديلاً لمصطلح مخارج ، دون إشارةٍ منه إلى أنه استعارها من ابن سينا ! . ينظر : الوجيز في فقه اللغة ، ص ١٦١ .

فهو عنده يدل على مجرى الهواء ، في حين أن المحبس أو الحبسة أو الحبس هو موضع محدد في طريق مجرى الهواء (١) ، مما يعني أن المخرج أعم ، والمحبس أخص .
وهكذا نجد عند القدماء مصطلحات عدة لمفهوم واحد ، ولم يكن المعاصرون بعيدين عن هذا ، فقد تعددت - أيضاً - مصطلحاتهم في ذلك ، فمنهم من يطلق عليها « مواضع التدخل » (٢) ، و «نقاط التدخل» (٣) ، وبعضهم يسميها «مواضع النطق» (٤) ، و « مكان النطق » (٥) ، وتستخدم الأكثرية منهم مصطلح « مخارج الأصوات » (٦) .
وبالنظر في دراسة القدماء لمخارج الأصوات نجدهم يختلفون في تحديدها الكمي والكيفي* فيما بينهم من جهة ، ومع المعاصرين من جهة أخرى ، على أن الأكثرية منهم تميل إلى جعلها ستة عشر مخرجاً (٧) ، في حين أن غالبية المعاصرين يجعلونها أحد عشر مخرجاً (٨) .

- (١) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ١٤١ ، ١٤٢ .
(٢) هذه تسمية الدكتور عبدالرحمن أيوب في : أصوات اللغة ، ص ١٩٤ ، وعنه اقتبسها الدكتور عبدالله ربيع وزميله في : علم الصوتيات ، ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .
(٣) ساهبا بذلك الدكتور سعد مصلوح في : دراسة السمع والكلام ، ص ٢٠٠ .
(٤) هذه تسمية الدكتور السعران ، والدكتور بشر . ينظر : علم اللغة ، ص ١٥٢ ، ١٩٩ ، الأصوات ، ص ٨٩ .
(٥) هذه تسمية الدكتور أحمد مختار في : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٩٣ .
(٦) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٤٥ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، د.حسن ظاظا ، ص ٧ ، دراسات صوتية ، د.تغريد عنبر ، ص ٢٠٩ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٠ .
(*) أعني بالتحديد الكمي عدد مخارج الأصوات ، وبالتحديد الكيفي توزيع الأصوات العربية على هذه المخارج .
(٧) هذا ما جرى عليه أكثر علماء العربية وأهل الأداء القرآني . ينظر : الكتاب ، ٤/٤٣٣ ، سر صناعة الإعراب ١/٤٦ ، شرح المفصل ، ١٠/١٢٣-١٢٤ ، الرعاية ، ص ١١٨ . وللمزيد ينظر : ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة (رسالة ماجستير للباحث غير منشورة) ، ص ١٥ فما بعدها . وقد أيد هذا بعض المعاصرين . ينظر : الاشتقاق ، عبدالله أمين ، ص ٣٣٧ ، الألفاظ اللغوية ، عبدالحמיד حسن ، ص ٨-١٠ .
(٨) ينظر : علم اللغة ، د.السعران ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ٨٩ ، ٩٠ ، ١٣٦ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٦٩-٢٧٣ ، علم الصوتيات ، ص ٢٣٧ - ٢٤٥ ، علم الأصوات ، مالمبرج ، ص ١٢١ ، دراسات صوتية ، ص ٢١٦ . وقد ذهب الأستاذ محمد صادق أبو سليمان في رسالته للماجستير أن الدكتور أنيس جعلها أحد عشر مخرجاً ! ، الدراسات اللغوية الحديثة في مصر ، ص ١٨٣ ، وهذا غير صحيح ، حيث تبعت ذلك فوجدته يجعلها في ست مخارج كلية ، تنفرع إلى تسعة مخارج جزئية . ينظر : الأصوات ، ص ٤٥ - ٧٤ .

وإذا ما تساءلنا عن سبب هذا الاختلاف فإن من الممكن عزو ذلك دون تخطئة أحدٍ منهم - إلى التجارب الخاصة والملاحظة الذاتية لكل فريق ، إضافةً إلى التأثير الشخصي بنطق الأصوات .

وبالموازنة بين القدماء والمعاصرين في ذلك نخرج بالحقائق التالية :

أولاً - اعتمد المعاصرون في ترتيب المخارج الصوتية على الترتيب التنازلي ، وأعني به البدء بالشفيتين وانتهاءً بالحلقي والحنجرة ، أما القدماء فقد سار جمهورهم في الاتجاه المعاكس لترتيب المعاصرين ، بدءاً من الحلقي وانتهاءً بالشفيتين ، ومجتهم في ذلك - وهي منطقية إلى حدٍ كبيرٍ - أن مادة الصوت وهي الهواء الصادر من الرئتين يقابل في طريقه أول المخارج وهو أقصى الحلقي حتى يصل إلى منطقة الشفتين ، فأثروا الترتيب التصاعدي بناءً على سير صدور الهواء ، ومع ذلك فقد وُجدَ منهم من سار على نهج المعاصرين في ترتيب المخارج الصوتية (١)

ثانياً - أخرج المعاصرون الألف اللينة من الأبجدية العربية (الصوامت) * ، بحجة أنها حركة (فتحة طويلة)، مما يعني أن الحروف الهجائية مكونة من ثمانية وعشرين حرفاً، في حين أن القدماء اعتبروها من ضمن أصوات العربية الصامتة ، ويتصل بهذا اعتبار القدماء الهمزة صوتاً صائتاً (حركة) في حين أنه عند المعاصرين صوتاً صامتاً (٢) .

ثالثاً - أن هناك تطوراً لحق ببعض أصوات العربية من حيث مواضع نطقها ، ولعل ذلك مما يفسر اختلاف وجهات النظر بين القدماء والمعاصرين حول مسألة تحديد مخارج الأصوات .

(١) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، د.غانم قدوري الحمد ، ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

(*) أضاف الدكتور أنيس إلى ذلك حرفي الواو والياء ، إذ لم يذكرهما عند تعرضه لمخارج الحروف ، الأصوات ، ص ٤٥-٧٤ ، في حين أن الدكتور أحمد مختار ذكر الألف ، والواو ، والياء ، ضمن مخارج الحروف ! ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٧٥ . ولتفاصيل أكثر عن هذه القضية ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٤١-١٣٤ .

(٢) قال بهذا الخليل ، حيث جمع الهمزة مع الألف والواو والياء في حيزٍ واحد . العين ، ١/٥٨ ، ٦٤ ، (ط.درويش) ، وقد ناقش المعاصرون هذه القضية وأثبتوا عدم صحتها . ينظر : الأصوات ، د.بشر، ص ١١٢-١١٥ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٥٥ فما بعدها ، ٦٦-٦٨ ، ٩٤ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ١٧٢ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٩٥-٢٩٨ ، التفكير الصوتي عند الخليل ، ص ٥٩-٦٠ . وللمزيد ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٧٣-٧٤ .

ومهما يكن من شيء فإن مواطن الالتقاء بين الفريقين أكثر من نقاط الاختلاف ، وذلك مما يعزز من مكانة الدراسات الصوتية العربية القديمة ، على الرغم من البون الشاسع بين وسائل كل من الطرفين ، فلم يكن لدى القدماء سوى وسيلة وحيدة للدرس الصوتي وهي الملاحظة الذاتية ، على حين أنه توافر لدى المعاصرين أجهزة دقيقة ، ووسائل آلية حديثة ، استعين بها في بحوثهم الصوتية .

أما صفات الأصوات فهي تشكّل جانباً مهماً من جوانب دراسة الصوت اللغوي ، فإذا كانت المخارج تحدد خصائص الأصوات النطقية أو العضوية ، فإن الصفات تميز الأصوات بعضها عن بعض ، وخاصةً إذا كانت متحدة المخارج .

ومن المتعارف عليه لدى اللغويين المعاصرين أن إنتاج الأصوات اللغوية وتصنيفها يعتمد على ثلاثة أسس ، منها أساسان يرتكزان على صفات الأصوات وهما : حالة ممر الهواء عند مخارج الأصوات ، وأوضاع الأوتار الصوتية ، والأساس الثالث خاص بالمخارج ، وهو مواضع النطق المختلفة (١) وقد سبق الحديث عن هذا الأساس الأخير ، والأساسان الأولان هما موضوع دراستنا الآن .

إن مفهوم الصفة عند القدماء يتمثل في أنها « كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج » (٢) ، أما عند المعاصرين فهي « الأثر السمعي الناتج عن حركة من حركات عضو واحد من أعضاء النطق » (٣) ، ولعلك تلاحظ أن المفهومين متقاربان . ونظراً لكثرة الصفات الصوتية* فإنني سأكتفي بذكر أشهرها ، معقّباً عليها بوجهة نظر كل من القدماء والمعاصرين ، وهذه الصفات هي / الجهر ، والهمس ، والشدة ، والرخاوة .

(١) ينظر : الأصوات ، دبشر ، ص ٧٣ ، ٨٩ ، ٩٨ ، محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ٩٤ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٢ .

(٢) شرح المقدمة الجزرية ، طاش كبرى زاده (٩٦٨هـ) لوحة ١١ / و . نقلاً عن : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٢٧ . وهناك تعريف آخر ذكره القسطلاني في : لطائف الإشارات ، ١٩٦/١ ، ومحمد مكي نصر في : نهاية القول المفيد في علم التجويد ، ص ٤١ ، ٤٣ ، وهو أنها لفظ يدل على معنى في موصوفه إما باعتبار محله أو باعتبار نفسه ، فالأول كحروف الخلق ، والثاني كالجهر والهمس ! ويلبس من هذا التعريف خلط بين المخرج والصفة .

(٣) أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٣٣ .

(*) لمعرفة هذه الصفات ورأي القدماء والمحدثين بشأنها ينظر : رسالة الماجستير (ظاهرة التماثل) ص ٣٢ - ٣٧ ، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ٢٢٨ فما بعدها .

فأما الجهر ومقابله الهمس فأول نص يطالعنا في تحديد مفهومها هو لسيبويه ، فالجمهور « حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت » والمهموس « حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه » (١) ، وعلى هذا سار بقية العلماء ، مع تحوير في العبارة ، أو شرح لمضمونها ، أو إيضاح لغامضها .

إن هذا التعريف أثار نقاشاً مستفيضاً من لدن المعاصرين ، سواء أكانوا عرباً أم مستشرقين (٢) ، ويمكنني القول - على وجه الإجمال - : إن تعريف سيبويه السابق يكتفه الغموض في بعض جوانبه ، على الرغم من تأييد الدراسات الصوتية الحديثة لفكرته عن الجهر والهمس بصفة عامة ، وترتكز نقطة الضعف في هذا التعريف في عدم إدراكه وغيره من العلماء لوظيفة الأوتار الصوتية في تحديد عمليتي الجهر والهمس ! صحيح أنهم أحسوا بأثر الوترين الصوتيين ، ولكنهم لم يعرفوا حقيقتهما ، فهم - كما يقول «هنري فليش» - : « وإن كانوا لم يعرفوا السبب ، فلا يستتبع ذلك عدم استطاعتهم إدراك الأثر » (٣) .

ويحدد المعاصرون مفهوم الجهر في أنه ذبذبة الأوتار الصوتية واهتزازها عند النطق بالصوت ، والهمس هو عدم ذبذبة الأوتار الصوتية حال النطق بالصوت (٤) ، والفرق بينهما لا يتوقف على ما ذكر فحسب ، بل يضاف إليه أن الجهر بالصوت يحتاج لكمية هواء أقل مما يحتاجه المهموس ، وقد ذكر هذا الأقدمون ، وأثبتت التجارب العملية صحته (٥) . ومن الملاحظ أن هذين الاصطلاحين (الجهر والهمس) استخدمهما القدماء ، وجرى على النهج ذاته المعاصرون - أيضاً - .

-
- (١) الكتاب ، ٤/٤٣٤ . وينظر : سر صناعة الإعراب ، ١/٦٠ .
 (٢) ينظر - على سبيل المثال - : الأصوات عند سيبويه وعندنا ، شاده ، ص ١٠ ، الأصوات ، د.أنيس ، ص ١٢٥ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٦٠ ، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص ٩١-٩٣ العربية الفصحى ، هنري فليش ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .
 (٣) التفكير الصوتي في ضوء سر صناعة الإعراب ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥٨/٢٣ .
 (٤) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٢٠-٢٢ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ٨٧ - ٨٨ ، علم اللغة ، د.السعران ، ص ١٤٦ - ١٤٧ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٤ .
 (٥) ينظر : الكلام - إنتاجه وتحليله ، ص ٦٤ ، علم اللغة ، د.السعران ، ص ١٦٤ .

أما الشدة والرخاوة فقد عرف سيبويه الصوت الشديد بأنه « الذي يمنع الصوت أن يجري فيه » (١) والرخو عند ابن جني « الذي يجري فيه الصوت » (٢).

ويشرح المعاصرون عملية حدوث الصوت الشديد بأن يجبس مجرى الهواء الخارج من الرئتين حيساً تاماً في موضع من المواضع ، مما ينتج عنه ضغط الهواء ، ثم يطلق سراح المجرى الهوائي فجأة ، ويندفع الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً ، ويحدث الصوت الرخو بتضييق مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع من المواضع ، بحيث يحدث للهواء عند خروجه احتكاك مسموع (٣).

وبالموازنة بين الطرفين نجد أنهما يتفقان في المفهوم العام لفكرة الشدة والرخاوة ، وإن كانت فكرة المعاصرين أكثر وضوحاً ودقة مما هي عليه عند الأقدمين ، على أن هناك مفاهيم مضطربة ، أو قل : صياغة غير دقيقة لكيفية حدوث هاتين الصفتين عند بعض القدماء ، بحيث يبدو من خلالها أنه لا فرق بين المجهور والشديد ، ففي تعريف سيبويه السابق لهذين المصطلحين ما يوحي باختلاط مفهوميهما ، ويزاد الأمر وضوحاً أكثر فيما أورده السكاكي من تحديد لمفهوم الجهر من أنه « انحصار النفس في مخرج الحروف » والهمس « جرى ذلك فيه » (٤) ، وفي هذا من التداخل بين هذين المفهومين ومفهومي كل من الشدة والرخاوة ما فيه ، وقد أدرك بعض العلماء ذلك ، فبدأوا بتصحيح المفاهيم ، وتحديد الدلالات الاصطلاحية ، وهذا ما نامسه عند الاستراباذي ، وخاصةً عند تفريقه بين المجهور والشديد (٥) ، ولئن اتسم مصطلح الجهر والهمس بالاتفاق التام بين القدماء والمعاصرين في استخدامه ، فقد اتخذ مصطلح الشدة والرخاوة تسميات متعددة عند القدماء أنفسهم ، وعند المعاصرين - أيضاً - ، فالفراء (٢٠٦ هـ) - فيما يذكر السيرافي - يطلق على الصوت الشديد مصطلح (الأخرس) وعلى الصوت الرخو (المصوت) (٦) ، وبعض

(١) الكتاب ، ٤٣٤/٤ .

(٢) سر صناعة الإعراب ، ٦١/١ وينظر : أسباب حدوث الحروف ، ص ٦ ، وقد ذكرت تعريف ابن جني للرخو : لأن سيبويه لم يقم بتعريفه مباشرةً ، وإن كان يلمس من كلامه أنه كذلك .

(٣) ينظر : الأصوات ، د. أنيس ، ص ٢٣ - ٢٦ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٢ - ١١٣ ، علم اللغة ، د. السعران ، ص ١٦٦ ، ١٨٩ ، الأصوات ، د. بشر ، ص ١٠٠ ، ١١٨ .

(٤) مفتاح العلوم ، ص ١٠٩ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ، ٢٦٠/٣ ، وينظر : شرح المفصل ، ١٢٩/١٠ . وللمزيد ينظر : المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالنواب ، ص ٤٠ ، فقه اللغة ، محمد المبارك ، ص ٥١ ، النظريات الصوتية في كتاب سيبويه ، الطيب البكوش ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١١ ، ١٩٧٤م ، ص ١٧٤ ، في البحث الصوتي عند العرب ، د. خليل العظيمة ، ص ٤٦ .

(٦) مذكره الكوفيون من الادغام ، ص ٥٩ ، ٦٠ .

القدماء وخاصة المتأخرين منهم يطلق على الأصوات الشديدة مصطلح (الآنية) وعلى الرخوة مصطلح (الزمانية) (١) ، ويسمى ابن سيناء الصوت الشديد (المفرد) والرخو (المركب) (٢) ، ويطلق المعاصرون على الصوت الشديد (انفجاري) ، و (وقفي) ، و (آني) ، و (احتبائي) ، كما يطلقون على الرخو (احتكاكي) ، و (متاد) ، و (انطلاقي) .

ويُلحق بهذين المصطلحين مصطلح آخر هو الأصوات المتوسطة* ، وقد أشار القدماء له بمصطلح (بين الشديد والرخو) ، ومصطلح آخر متأخر نسبياً هو (البينية) (٣) ، والتسمية السابقة - أعني الأصوات المتوسطة - غامضة إلى حد كبير ، فلا ندري هل هي متوسطة بين الشدة والرخاوة ؟ كما فسّر هذا كثير من الأقدمين ، أو متوسطة بين الصوامت والصوائت ؟ كما قال بهذا الدكتور كال بشر (٤) - أو هي شديدة رخوة - كما قال بهذا «كانتينو» - (٥) ، أو غير هذا وذاك ؟

باستعراض آراء المعاصرين نجد الدكتور أنيساً يطلق عليها « الأصوات المائعة » Liquids بمعنى أنها ليست شديدة ولا رخوة ، ويفسّر مصطلح القدماء بأنه لا يعني أكثر من

(١) ذكر الدكتور غانم الحمد أن السيد الشريف على الجرجاني (٨١٦ هـ) صاحب التعريفات أطلق هذه التسمية في كتابه (شرح المواقف في علم الكلام) ٧٢/٥ ، وعنه أخذ التسمية المرعشي (١١٥٠ هـ) . ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ١٤٥ .

والواقع أن الاسترأبادي (٦٨٨ هـ) أشار إلى أن الصوت الشديد يسمع في أن ثم ينقطع شرح شافية ابن الحاجب ، ٢٦٠/٣ ، مما يدل على سبقه في الإشارة إلى هذا المصطلح ، أو إلى شيء من مستلزماته .

(٢) أسباب حدوث الحروف ، ص ٦ .

(*) هذا المصطلح لم يشر إليه الأقدمون ، وإنما اكتفوا بمصطلح «بين الشديد والرخو» ، ومصطلح «بين الصفتين» . ينظر : الكتاب ، ٤٣٥/٤ ، سر صناعة الإعراب ، ٦١/١ ، ويذكر الدكتور غانم الحمد أن أقدم من استخدمه منهم أبو حيان (٧٤٥ هـ) في : ارتشاف الضرب ، والمرادي (٧٤٩ هـ) في : شرحه للتسهيل . ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ١٤١ ، ١٤٢ ، كما استخدمه ابن الجزري في : النشر ، ٢٠٢/١ ، والقسطلاني في : لطائف الإشارات ، ١٩٨/١ .

(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ١٤٥ .

(٤) الأصوات ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٥) دروس في علم أصوات العربية ، ص ٢٤ .

أنها تخالف النوعين الشديدة والرخوة (١) ، أما أستاذنا الدكتور تمام فيطلق عليها (الأصوات المستمرة) أو (الأصوات المتوسطة) ؛ لأنها ليست شديدةً ولا رخوةً (٢) - كما قال بهذا الدكتور أنيس - .

ويرفض الدكتور بشر هذا التفسير ، معتلاً بأنها ليست كذلك ، بل هي نوع مستقل ، فالتوسط عنده أي عني أنها ليست شديدةً ولا رخوةً - كما قال بهذا الدكتور أنيس والدكتور تمام - ، واقترح بل أوجب تفسير ذلك المصطلح بأن المقصود منه أنها أصوات متوسطة بين الصامتة بعامة والصائتة (الحركات) ، وأطلق على الأصوات المختصة بهذا المصطلح اسم (أشباه الحركات) ؛ لأنها تتسم بخواص الصوامت ، وفي الوقت نفسه لها شبه بالحركات (٣).

وهكذا نراه يشرحون هذا المصطلح بأنه يعني عدم الشدة وعدم الرخاوة ، وفي مقابل هذا نجد بعض المعاصرين من يتغاضى عن ذكر هذا المصطلح ، ويكتفي بتوزيع الأصوات المتوسطة إلى مجموعاتٍ ، تختص كل مجموعة بصوتٍ أو صوتين (٤) .

وأرى أن تسميتها بالأصوات التي ليست شديدةً ولا رخوةً هو الأنسب على الرغم من طول التسمية ، وإن كان مصطلح المتوسطة لا اعتراض عليه فهو - أيضاً - مصطلح يصح جريانه على هذا النوع من الأصوات ، بالرغم من إثارته للعديد من التأويلات .

وتوزيع الأصوات على تلك المفاهيم الاصطلاحية المتقدمة (الجهر - الهمس - الشدة - الرخاوة - التوسط) نجد فروقاً قليلةً بين القدماء والمعاصرين في هذه المسألة ، وبالتحديد في أصواتٍ ثلاثيةٍ هي : الجيم ، والعين ، والضاد - هذا في حالي الشدة والرخاوة وما ليس كذلك - ، وأصواتٍ أخرى ثلاثيةٍ هي : الهمزة ، والطاء ، والقاف - في حالي

(١) الأصوات ، ص ٢٥ ، ٢٦ . وينظر : أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي ، ص ٢٠٦ .

(٢) مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٣ ، ١٣٢ .

(٣) الأصوات ، ص ٩٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

(٤) ينظر : علم اللغة ، د.السعران ، ص ١٦٥ - ١٩٨ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٧٦ ، علم الصوتيات ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

الجهر والمهمس - ومرد ذلك - فيما أرى - ما أصاب هذه الأصوات من تطورٍ تاريخيٍّ عبر الأزمنة السحيقة التي مرت بها اللغة العربية .

وفي ضوء ما تقدم نستطيع القول : إن الوصف الصوتي الذي ذكره القدماء يتفق في معظمه مع نتائج البحوث الصوتية الحديثة ، ومن ثمَّ فإنَّ دراسات المعاصرين في هذا الجانب تمثَّلت بشكلٍ رئيسيٍّ في البرهنة على صحة دراسة القدماء للأصوات ، وإثبات ذلك بالطرق العلمية ، والتجارب العملية .

ثالثاً - التغيرات الصوتية

يطرأ على الأصوات اللغوية تبدلات عديدة ، منها ما هو داخل الأصوات المعزولة ، ومنها ما يقع حال تركيب بعضها مع بعض في الكلمة الصوتية .

ويطلق اللغويون المعاصرون على النوع الأول مصطلح «التغيرات التاريخية أو المطلقة»، وعلى النوع الآخر «التغيرات التركيبية أو المقيدة»، ويعنون بالنوع الأول تلك التغيرات التي تحدث على مر التاريخ اللغوي ، دون أن تكون مشروطةً بمواقع صوتية محددة ، ودراسة هذا النوع من اختصاص علم الأصوات التاريخي أو التطوري ، أما النوع الآخر فيعنون به ما يطرأ على الأصوات من تغيراتٍ ناتجة من جراء التقاء الأصوات في سياقاتٍ صوتية معينة ، ويختص بدراستها علم الأصوات الوصفي - غالباً - (١) .

وقد لاحظ اللغويون المعاصرون أن للتغيرات الصوتية التاريخية خواص تتصف بها، لعل من أهمها : أنها مطردة غالباً ، وغير إرادية ، بطيئة السير ، وغير فردية ، وأنها محدودية الزمان والمكان ، ومطلقة لا يمكن لأحد اعتراضها أو استبدالها (٢) .

وكان موقف اللغويين المعاصرين في مصر من هذه التغيرات إيمان كثير منهم بما لحق الأصوات العربية من تغيراتٍ تاريخية ، أما التغيرات التركيبية فقد أولاهها كثير منهم عنايته، وقام بتحديد مظاهرها ، وصورها ، ومحاولة تفسير حدوثها .

وبالنظر في تراث الأقدمين نجد أنهم أعطوا التغيرات التركيبية كثيراً من عنايتهم ، على النحو الذي تصوره دراساتهم عن الإدغام ، والإمالة ، والوقف ، والإبدال ، وكراهية التضعيف ... الخ ، كما أشاروا إلى التغيرات التاريخية من خلال أحكام الأداء القرآني ، ومؤلفات لحن العامة ، وكانت نظرتهم لها نظرةً معياريةً صرفة .

إن هذا النوع من التغيرات « التركيبية » يكثر وجوده في العربية ، وقد أوصل صورها بعض الباحثين إلى ست صور ، تتفرع إلى أشكالٍ أخرى متعددة (٣) ، وسأكتفي

(١) اللغة ، فندريس ، ص ٦٢-٩٦ ، علم الصوتيات ، ص ٢٥٩ ، التطور اللغوي ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ١٧-٤٦ ، مدخل إلى علم اللغة ، د.محمود فهمي مجازي ، ص ٤٨-٥٤ .

(٢) ينظر : علم اللغة ، د.وافي ، ص ٢٦٥ - ٢٦٩ ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٩٢-١٠٠ ، اللغة ، فندريس ، ص ٦٥ - ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٤ .

(٣) علم الصوتيات ، ص ٢٦٦ - ٢٧٦ . وهذه الصور هي : الانتقال الديناميكي ، التضعيف ، التقصير ، الحذف ، الوصل ، المائلة ، المخالفة .

في هذا المقام بظاهرتي التماثل والتخالف ، حيث يُعدّان في الدراسات الحديثة من أبرز مظاهر التغيرات الصوتية التركيبية .

(أ) ظاهرة التماثل (Assimilation)

حينما يتجاوز صوتان صامتين كانا أو صائتين في الوحدة الكلامية ، فإن أحدهما يؤثر أو يتأثر بالآخر تأثراً يختلف نسبته من صورة لأخرى ؛ بُغْيَةً لتحقيق الانسجام الصوتي والاقتصاد في الجهد العضلي ، وهذا ما يعرف بالتماثل أو المماثلة .

وقد تناولها القدماء تحت مسمى المضارعة ، والتقريب ، والإدغام ، والإمالة ، ويُعدّ الخليل وسيبويه وابن جني ومكي بن أبي طالب القيسي ممن قدموا دراساتٍ دقيقةً عن هذه الظاهرة ، وتوصلوا فيها إلى نتائج تناظر ماوصلت إليه الدراسات اللغوية الحديثة (١) .

أما المحدثون فكان الدكتور وافي من أوائل من أشار لهذه الظاهرة تحت مسمى (التشاكل) (٢) ، وهي - وإن كانت إشارةً مجلى - فله فضل السبق والريادة في هذا المضمار، ويُعدّ الدكتور أنيس - فيما تبين لي - أول من تناول دراسة هذه الظاهرة دراسةً علميةً دقيقةً ، وكشف عن مفهومها ، وصورها المتعددة من إدغام ، وإقلاب ، وإخفاء ، وإبدال ، وإمالة (٣) ، وتعتبر هذه الدراسة فاتحةً للدراسات اللاحقة التي تعرضت لهذه الظاهرة ، وقما تجد من يتناولها دون أن تكون دراسة الدكتور أنيس مصدراً رئيساً لا غناء عنه . صحيح أن عنصر الإحاطة لم يتحقق لهذه الدراسة ، ولكن عذره في هذا أنها تعد الأولى من نوعها ، وطبيعي أن تفتقر مثل هذه الأعمال الأولية إلى طابع الشمول والاستقصاء ، فالبداية مزلة - كما يقول صاحب الصناعتين - (٤) .

(١) في رسالة الماجستير حديث وافي عن جهود هؤلاء العلماء في دراسة هذه الظاهرة ، وموازنتها بالدراسات اللغوية الحديثة .

(٢) علم اللغة ، ص ٢٩٨ - ٣١٢ ، اللغة والمجتمع ، ص ٦٠ فما بعدها . ولا بد في هذا المقام من الإشارة إلى أن المستشرق الألماني «برجشتراسر» كان قد تعرض في كتابه: «التطور النحوي للغة العربية» لهذه الظاهرة وأسماها «التشاكل أو التماثل» ، وكان «بروكمان» قد نشر عام ١٩٠٦م كتاباً صغيراً بعنوان : فقه اللغات السامية ضمنه دراسةً شاملةً ومقارنةً لهذه الظاهرة في ضوء اللغات السامية ، وقد ذكر الدكتور رمضان عبدالتواب - مترجم الكتاب - أن كل من جاء بعد «بروكمان» عالة عليه . فقه اللغات السامية ، ص ٧ .

(٣) الأصوات اللغوية ، ص ١٢٦ - ١٤٨ ، ١٨٠ - ١٨٥ ، في اللهجات العربية ، ص ٦٠-٦٥ (الطبعة الثانية) .

(٤) ص ١٥٦ .

ومن تعرض لها الدكتور عبدالعزيز مطر في مقالٍ خصَّصه لتوضيح جهود الأقدمين في دراسة هذه الظاهرة في ضوء معطيات الدراسات الصوتية الحديثة (١) ، على أن أوفى دراسة لهذه الظاهرة كانت - فيما أعلم - بقلم الدكتور عبدالصبور شاهين وذلك في رسالته للماجستير (الأصوات في قراءة أبي عمرو) (٢) .

ولا أريد أن استقصى إسهام اللغويين المعاصرين في مصر في دراسة هذه الظاهرة (٣) ، فذلك مما يخرجنا عن هدف هذه الرسالة ، ولكن يكفي أن نعلم أنه ما من كتابٍ في الأصوات اللغوية أو في فقه اللغة أو علمها - بصفةٍ عامةٍ - إلا وقد أشار إليها تحت مصطلح « التماثل » ، أو « المماثلة » ، أو تحت مصطلحاتٍ أخرى ، ولئن كان للقدماء فضل السبق في اكتشاف هذه الظاهرة فللمحدثين فضل التتبع والتجميع بعد أن كانت مبعثرةً هنا وهناك ، والدراسة التحليلية التنظيمية في ضوء ماوصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة من دقةٍ وشموليةٍ .

(ب) - ظاهرة التخالف (Dissimilation)

وهي ظاهرة صوتية تسير في الاتجاه المعاكس لظاهرة التماثل ، فهي تهدف إلى التباعد بين المتماثلين في حين أن التماثل يهدف إلى التقارب بين المتباعدين ، وإن كنا جميعاً يسعيان لتحقيق مبدأ طلب الحفّة ، أو ما يعرف بنظرية السهولة والتيسير .

وقد عاجلها الأقدمون تحت مسمى كراهية التضعيف ، وكراهية اجتماع حرفين من جنسٍ واحدٍ ، واستئقال المثليين ، كما في نحو (تظنّيت) بدلا من (تظننت) ، و (تقصّيت) بدلا من (تقصصت) (٤) ، إلا أنها لم تزل منهم تلك العناية التي لقيتها ظاهرة التماثل ، ولعل

(١) نشر هذا المقال في: مجلة اللسان العربي ، المجلد السابع ، الجزء الأول ، ١٩٧٠م ، ص ٥٢ ، بعنوان « علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين في ابتكار نظرية التماثل » .

(٢) نشرها عام ١٩٨٧م في كتاب أسماه (أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، أبو عمرو بن العلاء) . وقد تناولت هذه الدراسة بالتفصيل والمناقشة في رسالة الماجستير ، ص ٣٦٧ - ٤٠٩ .

(٣) من ضمن تلك الإسهامات المتميزة دراسة الدكتور صلاح الدين حسنين عن هذه الظاهرة دراسة مقارنة باللغات السامية . ينظر : المدخل إلى علم الأصوات ، ص ٧٤-٨١ .

(٤) الكتاب ، ٤٠١/٢ ، الخصائص ، ٢٣١/٢ .

ذلك راجع إلى أنها - كما يقول الدكتور أحمد مختار عمر - « تحدث بصورة أقل من حدوث المماثلة » (١) ، وهي تحدث في الأصوات الصامتة كما تحدث في الصوائت (٢) . ويعتبر الدكتور وافي - أيضاً - من أوائل من تعرض لهذه الظاهرة من اللغويين المعاصرين في مصر بشيءٍ من الإيجاز ، وأطلق عليها مصطلح « التباين » (٣) ، ثم تناولها الدكتور أنيس ، معتبراً إياها من باب التطور التاريخي للأصوات (٤) ، ولنا وقفة عند هذا الاعتبار ، فهو - في نظر الدرس اللغوي الحديث - اعتبار صحيح ، وإن كان الدكتور أنيس لم يذكر ذلك عند حديثه عن المماثلة ، على الرغم أنها ظاهرتان صوتيتان تركيبيتان ، قد يفهم منه أن المماثلة ليست تطوراً تاريخياً للأصوات ! ، وكل هذا يوحي بأن هناك تداخلاً بين علم الأصوات التاريخي ، وعلم الأصوات الوصفي ، بل إنه من الصعب - كما يذكر « ماريوباي » - الفصل بين هذين العلمين في المجال التطبيقي العلمي (٥) ، وبصفة عامة فإن التغيرات الصوتية بنوعها تندرج تحت مسمى علم اللغة التاريخي كما ذكر ذلك كثير من الباحثين (٦) .

(١) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣٠ .

(٢) ضرب الدكتور أحمد مختار عمر أمثلة لوقوعها في الصوائت ، وكذلك الدكتور رمضان عبدالنواب . ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣١ ، التطور اللغوي ، ص ٤٢ ، وقدم قبلها « بروكمان » أمثلة عديدة لذلك في : فقه اللغات السامية ، ص ٧٧ ، ٧٩ ، وفيما أورده هؤلاء رد على ما قرره الدكتور عبدالغفار هلال من أن حدوثها في الأصوات الصائتة « أمر لم يتضح في العربية ، كما اتضح نظيره في الأصوات الساكنة » ، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٩٦ .

(٣) علم اللغة ، ص ٢٨١ ، ومما يلاحظ أن أمثله التي أوردها كانت من اللغتين الفرنسية واللاتينية دون اللغة العربية ، كما يلاحظ - أيضاً - أن أمثله لظاهرة التماثل كانت من اللهجات المعاصرة ، وما ذكرته عن « برجشتراسر ، وروكمان » بشأن ظاهرة التماثل يجري - أيضاً - على هذه الظاهرة .

(٤) الأصوات ، ص ١٥٢ - ١٥٥ ، ١٨٠ - ١٨١ . والتطور هنا لا يعني أكثر من مجرد التغير . للمزيد ينظر : التطور اللغوي ، د.أيوب ، ص ٢٤ فما بعدها ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، د.بشر ، ص ١٢٤ فما بعدها ، التطور اللغوي ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ٩ .

(٥) أسس علم اللغة ، ص ١٣٧ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ، ص ١٤٢ - ١٥١ ، علم الأصوات ، مالبرج ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ ، ظاهرة المخالفة الصوتية ، د.أحمد عبدالمجيد هريدي ، ص ١١ .

أما بقية الدارسين لهذه الظاهرة - أعني ظاهرة المخالفة - فكانوا يكتفون بذكرها ،
 مقرونةً بالأمثلة التقليدية لها (١) ، باستثناء الدكتور رمضان عبدالنواب ، فقد حاول تتبع
 أمثلة هذه الظاهرة من خلال كتب لحن العامة ، وبعض اللغات السامية (٢) ، وليس هناك
 من دراسةٍ متعمقةٍ عن المخالفة - فيما أعلم - سوى دراسة الدكتور أحمد عبدالمجيد
 هريدي (٣) ، وبالرغم من أهميتها لا يمكن لي أن أستعرضها في هذا المقام ؛ وذلك لأنها خارجة
 عن فترة الدراسة بسنواتٍ عديدة !

(١) ينظر - على سبيل المثال :- علم الصوتيات ، ص ٢٧٥ فما بعدها ، أبنية العربية في ضوء علم
 التشكيل الصوتي ، ص ١٨٧ - ١٩٦ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٢٩ - ٣٣١ ، المدخل إلى
 علم الأصوات ، ص ٤٨ .

(٢) التطور اللغوي ، ص ٣٧ - ٤٦ .

(٣) صدرت هذه الدراسة في كتاب أسماه (ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي)
 عن مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م . وللمزيد حول هذه الظاهرة ينظر : في
 الأصوات اللغوية ، د. غالب المظلي ، ص ٢٨٣ - ٢٩١ .

الأصوات الصائتة

من المآخذ التي أخذها اللغويون المعاصرون على الدراسات الصوتية القديمة - كما تقدم- أنها لم تُعَنَّ بالصوائت (الحركات) عنايتها بالصوامت (الحروف) ، ويُعزَى السبب في هذا - كما ذكروا - أن اللغات السامية بصفة عامة والكتابة العربية أعطت الصوامت عناية خاصة في الدراسة التحليلية والرموز الصوتية ، كما أن إيمانهم بفكرة الأصول أدى إلى اهتمامهم بالصوامت دون الصوائت (١) ، على أن هذا لا يعني بحال أنهم أهملوها تماماً ، بل إنهم تحدثوا عنها ، وبينوا خصائصها الفسيولوجية على نحو ما نجده عند أبي الأسود الدؤلي وإشارته الدقيقة لوضع الشفاه حال النطق بالصوائت ، وما ذكره الخليل عن حروف المد (الصوائت الطويلة) ، وابن جني في حديثه عن أبعاض حروف المد (الصوائت القصيرة) ، وموقعية الصائت من الصامت هل هو بعده أو قبله أو معه ؟ ... ، وبوجه عام فقد نالت الفتحة والضمة والكسرة منهم عناية أكبر مما نالته الألف والواو والياء (٢) .

والواقع أن للصوائت وظائف صوتية مهمة ، تتضح في تعلم اللغات الأجنبية ، وفي الدراسة التحليلية للمقطع الصوتي ، حيث إن الصوائت تُمَثِّل نواة المقطع ، إضافة إلى ماتؤديه من معانٍ وظيفية ، صرفية كانت ، أم نحوية ، أم دلالية ، أو معانٍ معجمية ، ولذلك فقد لقيت من الدراسات الصوتية المعاصرة عناية كبرى تمثلت في دراسة مكوناتها ، وتحديد صورها ، ووضع المقاييس العامة لها في ضوء التقدم التقني للأجهزة والوسائل العملية الحديثة التي أُعدَّت لهذا الغرض .

ومن مظاهر التجديد عند المعاصرين في مصر في دراسة الصوائت ما يأتي :

-
- (١) الأصوات ، د. أنيس ، ص ٣٨ ، الأصوات ، د. بشر ، ص ٧٥-٨٥ ، ١٣٧-١٣٨ ، ١٤٦-١٥٠ ، فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبدالتواب ، ص ٣٥٣ ، ٣٦٠ ، علم الصوتيات ، ص ١٥٧ فما بعدها . وللمزيد ينظر : الإعراب سمة العربية الفصحى ، د. محمد البنا ، ص ٤١ - ٥٧ . وقد وقف الدكتور عبدالمنعم عبدالله من هذا الرأي موقفاً معارضاً ، فذكر أن العرب اهتموا بالدراستين اهتماماً كبيراً ، ولم ينظروا للصوائت نظرة ثانوية - كما قال بهذا كثير من المعاصرين عربياً ومستشرقين - . ينظر : المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي ، ص ٨٦ - ٩٩ .
- (٢) ينظر : الأصوات ، د. أنيس ، ص ٣٩ ، الأصوات ، د. بشر ، ص ٧٧ ، علم الصوتيات ، ص ١٦٠ .

تقسيم الحركات وتصنيفها ، الحركات المعيارية (Cardinal Vowels) ، وعلاقة الحركات العربية بها .

أولاً - تقسيم الحركات وتصنيفها

يتم هذا التقسيم وفقاً لاعتباراتٍ معينة ، فبالنظر إلى ارتفاع اللسان وانخفاضه توزَّع إلى حركاتٍ أمامية ، وخلفية ، ووسطى ، وبالنظر لدرجة ارتفاعه وانخفاضه توزَّع إلى حركاتٍ ضيقة ، وواسعة ، ومتوسطة الضيق ، ومتوسطة الاتساع ، وبالنظر لوضعية الشفتين توزَّع إلى حركاتٍ مستديرة ، ومنفرجة ، ومحايده ، وبالنظر للكمية التي يستغرقها زمن نطق الحركة توزَّع إلى حركاتٍ قصيرة ، وطويلة (١) .

ويوجد في العربية ثلاثة صوائت هي : الفتحة ، والضمّة ، والكسرة ، تتفرع فونيمياً* إلى الألف ، والواو ، والياء ، وتصنيف هذه الصوائت في ضوء الاعتبارات المتقدمة نجد أن الكسرة حركة أمامية ، وكذلك الفتحة ، أما الضمة فحركة خلفية ، كما أن الكسرة والضمة حركتان ضيقتان ، أما الفتحة فحركة واسعة ، كما أنها حركة محايدة ، في حين أن الضمة حركة مستديرة ، والكسرة حركة منفرجة ، وتُمثّل كل من الفتحة والضمة والكسرة حركات قصيرة ، أما الألف والواو والياء فحركات طويلة .

ويمكن صياغة ذلك في النتيجة التالية :

(أ) الفتحة حركة أمامية ، واسعة ، محايدة ، قصيرة .

(١) ينظر : علم اللغة ، د.السعران ، ص ٢٠٠ - ٢٠٢ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ١٤٣ - ١٤٥ ، علم الصوتيات ، ص ٢٠٩ - ٢١٤ . وقد استخدم المعاصرون في هذا التقسيم جهاز «الكميوغراف» في قياس درجة انفراج الشفتين ، وأشعة (اكس X) في تصوير حركة اللسان اثناء النطق بالصوائت . إضافة إلى بعض الأجهزة الأخرى . ينظر : أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ٢٩ - ٣٢ ، ١٦٨ ، الكلام - إنتاجه وتحليله ، ص ٧٣ - ٨١ ، في الأصوات اللغوية ، د.غالب المطليبي ، ص ٢١٦ ، التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، د.سلمان حسن العاني ، ص ٣٨ - ٤٦ .

(*) هناك صور صوتية أخرى (أوفونات) لفونيمات الصوائت الثلاث المذكورة ، كألف الإمالة ، وألف التفخيم ، والضمة المشوبة بالكسرة ، والكسرة المشوبة بالضمة ، وحركتي الإشمام والروم ، وهي أثر من آثار لهجات القبائل العربية . للمزيد ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٤٠ - ٤١ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ١٤٨ - ١٥٠ ، في الأصوات اللغوية ، د.غالب المطليبي ، ص ٩١ - ٩٣ ، ١٦٢ - ١٧٨ ، ٢١٥ .

(ب) الضمة حركة خلفية ، ضيقة ، مستديرة ، قصيرة .

(ج) الكسرة حركة أمامية ، ضيقة ، منفرجة ، قصيرة .

وتجري هذه النتيجة على أصوات المد ، مع حذف كلمة قصيرة ، والتعويض عنها بكلمة طويلة (١) ، ويدعوننا هذا إلى القول : إن العربية لا تعرف من درجات ارتفاع اللسان وانخفاضه سوى درجتين الأولى والثانية المذكورتين ، وتهمل ماعدهما ، أما الحركة الوسطى (المركزية) فسوف أتحدث عنها في موضعها .

ومن القضايا المطروحة في هذا المقام عدد الحركات في العربية ، فالقدماء ذكروا أنها ثلاثة تنفرع إلى ست ، وبعض النحاة المتأخرين ذكر أنها أربع ، هي الفتحة ، والضمة ، والكسرة ، والسكون (٢) ، أما المعاصرون فكثير منهم يؤيد رأي القدماء ، فيجعلها ستاً (٣) ، وبعضهم يؤيد ماذهب إليه النحاة المتأخرون (٤) ، ويرى الدكتور بشر أن الحركات الرئيسة

(١) التصنيف السابق إنما هو للصوائت منعزلة ، أما حينما تكون في سياق صوتي ، وتخضع لعوامل التفتيح والترقيق ، فإنها توزع على نحو آخر غير ما ذكر . ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٥٢ - ١٥٤ ، الأصوات ، د.أنيس ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ، ٢٤٢/٤ ، سر صناعة الإعراب ، ١٧/١ ، حاشية الحضري على ابن عقيل ، ٣٥/١ ، شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهرى ، ٥٨/١ .

(٣) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٢٩ ، ٤٠ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٣٦ ، ١٥٢ ، ١٦٩ (ويلاحظ أن الدكتور تمام يجعلها في العامية خمس حركات هي - الكسرة ، والفتحة ، والضمة ، والخفضة (الفتحة المائلة) ، والرفعة (الضمة المائلة) ، علم اللغة ، د.السعران ، ص ٢٠٢ ، علم الصوتيات ، ص ١٥٩ ، دراسة السمع والكلام ، ص ٢٣٨ .

(٤) ينظر : تأريخ الأدب ، حفني ناصف ، ص ١١ ، ١٥ ، إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، ص ٨١-٨٤ ، وللدكتور بشر حديث قيم ومناقشة مستفيضة عن السكون في اللغة العربية ، وملخصه أن السكون ليس صوتاً لغوياً ، بمعنى أنه شيء لا ينطق ولا يسمع ، ومن ثم فهو من حيث النطق والتأثير السمعي ليس صوتاً أو حركة ، أما وظيفياً (فونولوجياً) فإنه يقوم في اللغة العربية بوظيفة في مقابل الصوائت الأخرى ، ولذا فإنه بالنظر إلى هذه الناحية يعد حركة (صائت) ويطلق عليه « الحركة الصفر » Zero vowel ، ولكنه فونيم خارج التركيب (ثانوي) . ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ١٧٩ - ٢٣٤ . وللمزيد ينظر : في الأصوات اللغوية ، د.غالب المطليبي ، ص ٢٣٥ - ٢٣٧ .

في العربية هي ثلاث ، تختلف طولاً وقصراً ، الأمر الذي يجعلها ستاً ، وهذا في حالة انعزالها عن السياق الصوتي ، أما حينما تتركَّب مع غيرها من الصوامت فإن كل حركة من الحركات الست إما أن ترقَّق أو تفخِّم ، أو تكون بين ذلك ، مما يعني أن عددها يصل إلى ثماني عشرة حركة ، وهذا من الناحية النطقية البحتة (الصوتية) ، أما من حيث الوظيفة فهي ست فقط ؛ لأنها في الأصل ثلاث ، وحينما يطول زمن النطق بها طولاً يؤدي إلى التفريق بين المعاني* يصل عددها إلى ست حركات ، وحيث إن التفخيم والترقيق لا يتوقف عليهما تغير في المعنى ، فلا يُعدَّان وظيفياً ضمن الحركات العربية (١) ، ويعترض الدكتور عبدالصبور شاهين على هذا الرأي، ويرى أن في العربية أربع حركات هي: الفتحة المرققة، والفتحة المفخَّمة ، والضمة الخالصة ، والكسرة الخالصة ، ويحتج لهذا التقسيم بأن التفخيم ذو وظيفة دلالية مع الفتحة فقط ، دون الضمة والكسرة . كما في نحو « طاب » و « تاب » ، وتتفرع هذه الحركات الأربع بعامل الكمية إلى ثماني حركات ، وقد يضاف إليها حركتا الإمالة (الشديدة والحفيفة) و (الطويلة والقصيرة) ليصبح عددها الإجمالي اثنتي عشرة حركة (٢) .

والواقع أنني لا أتفق مع الدكتور عبدالصبور فيما ذهب إليه من وظيفة التفخيم الدلالية ، فليس الأمر كما ذكر ، فالتفخيم أولاً يرتبط بالحروف أكثر مما يرتبط بالموقع - كما قرر ذلك أستاذنا الدكتور تمام - (٣) ، ثم إن التفخيم ليس منوطاً بوجود الفتحة المفخَّمة في (طاب) والفتحة المرققة في (تاب) ، إنما هو راجع لوجود الطاء في الكلمة الأولى ، والياء في الكلمة الأخرى ، وهذا يعني أن الفتحة والضمة والكسرة لا يقمن بوظيفة دلالية

(*) من الملاحظ أن تغير القيمة الفونيمية لأصوات المد يأتي عن طريق إطالة درجة كيتها ، كما في نحو ضرب وضارب ، لكن هناك نوعاً آخر من هذه الإطالة لا يتبعها تغير في القيمة الفونيمية لأصوات المد . وهذا يلمس فيما ذكره ابن جني في: الخصائص ١٢١/٣ - ١٢٤ ، تحت باب (مطل الحركات) ، ويمكن إرجاع ذلك لعاداتٍ نطقية ، أو لهجاتٍ تستخدم ذلك في كلامها ، أو لأسبابٍ صوتيةٍ محضة .

(١) الأصوات ، ص ١٤٨-١٥٠ .

(٢) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٢٩ ، علم الأصوات ، المبرج ، ص ٧٧ - ٧٩ .

(٣) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٣٦ - ١٣٧ ، ١٨٧ - ١٨٨ .

عند تفخيمهن (١) ، وإنما الذي يصنع ذلك هو صوت المد القصير حينما يطول زمن النطق به ، فيتحول إلى حركةٍ طويلةٍ .

ومهما يكن من أمر فإن الذي أراه في مسألة عدد الحركات العربية أنه ينبغي لنا التفريق عند احتساب هذه الحركات بين الجانب الفوناتيكي (الصوتي) والجانب الفنولوجي (الوظيفي) هذا من جهة ، ومن جهةٍ أخرى التفريق بين مستويي العربية : الفصحى ، واللهجات القديمة أو المعاصرة ، وفي ضوء ذلك نستطيع تبين وجه الصواب في هذه القضية .

ومن القضايا - أيضاً - التي أحسب أنه ينبغي عليّ إثارتها هنا ما ذكره الأقدمون ، وأيّده كثير من اللغويين المعاصرين من أن الفرق بين الصوائت الطويلة والقصيرة إنما هو فرق كمي * ، فالطول والقصير إنما هو اختلاف في الكمية ليس غير (٢) ، ولكن الدراسة التشرحية والعملية أثبتت أن ذلك ليس الفارق الوحيد بينهما ، بل يضاف إليه فرق آخر هو الفرق الكيفي ، ويمثل هذا في موقع اللسان مع درجتي الصوائت (٣) .

ثانياً - الحركات المعيارية

سُمّيت بذلك نسبةً إلى المعيار (المقياس) الذي يُحتكِر إليه عند التطبيق ، وقد وضعها «دانيل جوز» ، الأستاذ بجامعة لندن ، واعتمد في ذلك على الناحية الفسيولوجية ، وهي

-
- (١) ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .
- (*) الكمية مصطلح فنولوجي (تشكيلي) يقصد به الطول والقصير في المقاطع والأصوات الصامتة والصائتة ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩١ .
- (٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ، ١٨/١ ، ٣٠ ، مفاتيح العلوم للخوارزمي ، ص ٣١ ، الأصوات ، د.أنيس ، ص ٣٩ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٨٤ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ١٤٨ ، ١٥٠ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٣٢ ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٩٦ ، دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو ، ترجمة/صالح القرمادي ، ص ١٤٧ ، ١٤٩ .
- (٣) قال بهذا الدكتور أحمد مختار في : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٨٢ ، والدكتور سعد مصلوح في : دراسة السمع والكلام ، ص ٢٤٣ - ٢٤٧ ، والدكتور سلمان العاني في : التشكيل الصوتي للغة العربية ، ص ٤١ - ٤٦ . وقد أشار الدكتور أنيس - على الرغم من أنه من أنصار الرأي الأول - إلى وجود فرقٍ طفيفٍ في وضع اللسان عند النطق بالصوائت الطويلة ، ولكنه لم يعر ذلك الفرق كبير اهتمام . ينظر : في اللهجات العربية ، ص ٨٢ (الطبعة الثانية) .

وضعية اللسان من حيث ارتفاعه وانخفاضه أثناء النطق ، ومن حيث عمل الجزء الأمامي والخلفي منه ، ووضعية الشفتين من حيث انفراجهما ، أو ضمهما ، أو حيادها ، واستطاع «جونز» في ضوء هذه الاعتبارات ، وبعد تجارب صوتية دقيقة ، وضع مقاييس ثمانية ، ومقياس تاسع يحيط به الغموض ؛ لعدم إمكانية تحديد الجزء الذي يرتفع أو ينخفض من اللسان (١) ، وأصبحت هذه المعايير بمثابة مقاييس دولية ثابتة* - عدداً وترتيباً ورموزاً وطريقة كتابة - ، تصلح للتطبيق على كل اللغات (٢) ، وهذه المقاييس التسعة هي :

- (أ) المقياس الأول : ويرمز له بالرمز (i) . ويتم حدوثه بارتفاع مقدم اللسان إلى الحنك الأعلى بأقصى ما يمكن ، بشرط ألا يحدث الهواء الخارج حفيفاً مسموعاً كالذي نسمعه مع الأصوات الرخوة ، وتكون الشفتان في حالة انفراجٍ كاملٍ أثناء النطق بهذه الحركة .
- (ب) المقياس الثاني : ويرمز له بـ (e) . ويحدث بارتفاع مقدم اللسان إلى ثلثي المسافة التي يرتفع إليها عند الحركة السابقة ، وتتخذ الشفتان وضعاً أقل انفراجاً مما سبق .
- (ج) المقياس الثالث : ويرمز له بـ (ε) . ويتم حدوثه بارتفاع مقدم اللسان إلى ثلث المسافة التي يرتفع إليها عند الحركة الثانية ، وتكون الشفتان في حالة انفراج .
- (د) المقياس الرابع : ويرمز له بـ (z) . ويحدث بانخفاض مقدم اللسان إلى أقصى درجة ممكنة ، وتتخذ الشفتان وضعاً محايداً - أي بين الاستدارة والانفراج - ، وإن كان بعض اللغويين يجعلها أقرب ما يكون إلى الانفراج .
- (هـ) المقياس الخامس : ويرمز له بـ (a) . ويتم حدوثه بانخفاض مؤخر اللسان إلى أقصى ما يمكن ، وتكون الشفتان في وضع محايد ، أو أقرب ما يكون إلى الاستدارة .
- (و) المقياس السادس : ويرمز له بالرمز (o) . ويحدث بانخفاض مؤخر اللسان إلى درجة أقل مما هي عليه مع الحركة السابقة ، وتضم الشفتان ضمّاً خفيفاً ، أو يكونان في وضعٍ مستدير .

(١) من الملاحظ أن الدكتور أنيساً اكتفى بالمقاييس الثمانية ولم يذكر المقياس التاسع . الأصوات ، ص ٣٥ ، ٣٦ .

(*) هناك مقاييس أخرى للحركات ، لكنها لم تنل من الذبوع والشهرة كما نالتها مقاييس الحركات عند «جونز» . للمزيد ينظر : علم الصوتيات ، ص ٢٠٣ .

(٢) ذكر « كرومي » أن هذه المقاييس وضعت وضعاً اعتباطياً ، دون أن تكون قائمة على حركات أية لغة موجودة . مبادئ علم الأصوات العام ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ . وينظر : دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة ، د.سعد مصلوح ، ص ٢٩٣ ، إلا أن الدكتور أنيساً يذكر العكس ، فهي مستنبطة من عدة لغات مشهورة . الأصوات ، ص ٣١ .

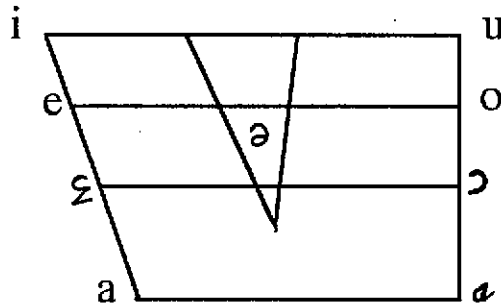
(ز) المقياس السابع : ويرمز له بـ (O) . ويحدث بارتفاع مؤخر اللسان إلى ثلثي المسافة التي يرتفع إليها عند النطق بالحركة الثامنة ، وتكون الشفتان في وضع أكثر استدارة مما هي عليه مع الحركة السابقة .

(ح) المقياس الثامن : ويرمز له بـ (u) . ويتم حدوثه بارتفاع مؤخر اللسان باتجاه الحنك إلى أقصى ما يمكن ، دون أن يحدث معه أي نوع من الحفيف ، وتبلغ الشفتان في هذه الحركة أقصى مدى لها من الاستدارة .

(ط) المقياس التاسع : ويرمز له بالرمز (ə) . ويحدث بارتفاع وسط اللسان ارتفاعاً نسبياً ، على أنه لا يمكن تحديد درجة ارتفاع أو انخفاض اللسان من الأمام أو الخلف ، وتكون الشفتان في وضع محايد لا هو بالانفراج ولا بالاستدارة ، وتوصف هذه الحركة بأنها محايدة أو مركزية أو وسطى .

هذه هي الحركات المعيارية كما وضعها «دانيال جوتز» (١) ، وقد نقلها اللغويون المعاصرون في مصر إلى القارئ العربي ، وفي مقدمة هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس ، ولم يكتفوا بمجرد النقل ، بل قرنوا ذلك بتطبيق الحركات العربية عليها ، وذلك على النحو الآتي : الحركة الأولى (ا) يُمثِّلها في العربية الكسرة المرققة قصيرة كانت أم طويلة ، كما في نحو (كريم) و (كتابي) ، مع وجود فوارق طفيفة في ارتفاع اللسان وانفراج الشفتين ، ويُمثِّل الحركة الثانية (e) الكسرة المفخمة* سواء كانت قصيرة أو طويلة ، كما في نحو (قطع) ، أما الحركة الثالثة (ε) فتمثِّلها الحركة المائلة كما في نحو (والضحي) ، ويُمثِّل

(١) ينظر : An outline of English P.32 وقد وضع لها شكلاً مربع الأضلاع سُمِّي بـ «مربع دانيال جوتز» ، وذلك على النحو التالي :



(*) يرى أستاذنا الدكتور تمام أن الفتحة هي التي تفتح فقط ، أما الضمة فلا تفتح ؛ لأنها بطبيعتها تكون برفع مؤخر اللسان ، والكسرة لا تنطق إلا برفع مقدم اللسان ، فإذا جاورت صوتاً مفتوحاً فالذي يحدث انزلاق إلى الترقيق وليس تفخياً . «من تعليق له على مسودات هذا البحث» .

الحركة الرابعة (d) الفتحة المرققة قصيرة كانت أم طويلة ، كما في (أراد) ، ويمثل الحركة الخامسة (e) الفتحة المفخمة قصيرة كانت أم طويلة ، كما في (طال) و (صبر) ، مع وجود فوارق في وضعية اللسان الخلفية ، أما الحركة السادسة (o) فيمثلها الضمة القصيرة المفخمة ، كما في نحو (صُم) ، ويمثل الحركة السابعة (O) الضمة المفخمة سواء كانت قصيرة أو طويلة - كما في نحو (ضرب) و (ضورب) ، ويمثل الحركة الثامنة (u) الضمة المرققة قصيرة كانت أم طويلة ، كما في (سكون) مع فوارق في وضعية اللسان الخلفية واستدارة الشفتين ، وأما الحركة التاسعة والأخيرة (ə) فيمثل لها أستاذنا الدكتور تمام بالحركة (الصويت) الذي يتبع النطق بحروف القلقلة ، كما في نحو (وفاق) (١) ، وتبعه في هذا الدكتور سعد مصلوح (٢) ، وينبغي التنبيه إلى أن الأمثلة المذكورة لا تنطبق تمام الانطباق على الحركات المعيارية ، بل هي قريبة الشبه بها (٣) ، ولذلك لجأ بعض اللغويين إلى ذكر الفروق بين الحركات المعيارية والعربية وخاصة في وضعية اللسان عند النطق بالحركة (٤) .

ومن الملاحظات على دراسة اللغويين المعاصرين للحركات المعيارية ما يأتي :
 أولاً - أن الرموز التي أوردوها للحركات المعيارية تفاوتت فيما بينهم فلم تتخذ شكلاً موحداً، على الرغم أن رموز «دانيال جوتز» واضحة لا تحتمل هذا التفاوت ، فالدكتور أنيس يجعل الرمز (ə) للحركة السادسة (٥) ، بينما هي عند جوتز للحركة التاسعة ، ويجعل الدكتور بشر الرمز (c) للحركة السادسة (٦) ، في حين أن هذا الرمز لا وجود له عند «جوتز» ، ولعل ذلك خطأً مطبعي ، بل هو كذلك فعلاً ، بدليل أنه أوردته صحيحاً في موضع آخر (٧) ، ومثل هذا في رمز الحركة التاسعة حيث جعله (e) وفي موضع آخر جعله (ə) (٨) .

-
- (١) مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠ ، ١٦٩ . وللدكتور بشر حديث ضاف عن هذه الحركة وموضع همزة الوصل منها . ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ١٦٤ - ١٦٨ .
 (٢) دراسة السمع والكلام ، ص ٢٤١ .
 (٣) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٣٧ ، محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ١١٠ .
 (٤) ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٥٠ - ١٥٤ .
 (٥) الأصوات ، ص ٣٦ .
 (٦) الأصوات ، ص ١٤٠ .
 (٧) نفسه ، ص ١٤١ ، ١٤٢ .
 (٨) نفسه ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

وأما الدكتور عبدالله ربيع وزميله فقد وضعاً للحركة الرابعة رمز (٤) والخامسة (٥) (١) وهذا خلاف ما عليه «جوز» .

ثانياً - أن الأمثلة التي أوردوها لتطبيق الحركات العربية على الحركات المعيارية جاءت خليطاً من العربية الفصحى ، ومن نطق القراء ، ومن اللهجات المعاصرة (٢) .
ثالثاً - أنهم لم يفرقوا بين «الفونيم» و«الألفون» حين توزيع الصوائت العربية على الحركات المعيارية، فالفتحة المفخمة، والألف المائلة ، والكسرة المفخمة، والضمة المفخمة... كل ذلك يَعدُّ صوراً صوتيةً (ألفونات) لوحدة صوتية واحدة (فونيم) .
ومن القضايا التي طُرحت في هذه الدراسة قضية الهمس في الحركات ، وقضية وجود الحركات المزدوجة في العربية .

فأما الهمس في الحركات فأكثرية اللغويين المعاصرين في مصر يرون أن الحركات العربية مجهورة كلها (٣) ، وقليل منهم يرى أنها تأتي مهموسة (٤) ، وقد استوقفني في هذا المقام رأي للدكتور عبدالصبور شاهين ، وهو أن « الجهر والهمس صفتان تشترك فيهما الصوائت والحركات على سواء ، على الرغم من دقة ملاحظة الهمس في الحركات » ! (٥) ،

(١) علم الصوتيات ، ص ٢٠٥ .

(٢) ينظر : الأصوات ، د.أنيس ، ص ٤٠ - ٤٢ ، أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٦٢ - ١٦٤ ، ١٦٧ ، علم الصوتيات ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٣) يمثل هؤلاء الدكتور أنيس في : الأصوات ، ص ٣٧ ، والدكتور السعران في : علم اللغة ، ص ١٦٠ ، ١٦١ ، والدكتور بشر في : الأصوات ، ص ٧٤ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ١٢٣ ، وإن كان الدكتور بشر يحدد هذا بالكلام العادي ، مخرجاً بذلك ما يسمى بالشوشة ، ففيها يمكن الهمس بالحركات ، على الرغم من كونها - كما يذكر - ليست من اختصاص علماء الأصوات .
ينظر : الأصوات ، ص ٧٤ « الهامش » ، ٦٨ ، ومن هؤلاء - أيضاً - الدكتور رمضان عبدالنواب في : المدخل إلى علم اللغة ، ص ٤٢ ، ٩١ .

(٤) قال بهذا الدكتور تمام حسان . اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٧١، وإن كان قد قرر أنها في النظام اللغوي مجهورة كلها ، ولكنه قد يهمس بها في الأداء اللغوي - كما في الروم والإشمام والاختلاس ، والدكتور أيوب في : أصوات اللغة ، ص ١٧٦ وضرب لها أمثلة من العامية المصرية . وللمزيد ينظر : علم الصوتيات ، ص ١٧٤ - ١٧٩ ، مبادئ علم الأصوات العام ، كرومي ، ص ٩١ - ٩٢ .

(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٢٧ .

وفي موضع آخر يذكر أن الحركات أصوات مجهورة! (١)، والذي أراه أنها صوتياً مجهورة كلها، وفنولوجياً يحدث فيها الهمس حيناً تقع في سياقاتٍ صوتيةٍ معينة .
 أما فيما يتعلق بالحركات المزدوجة فينبغي أولاً الوقوف عند تحديد مفهوم هذا المصطلح، فالحركة المزدوجة أو المركبة (Diphthong) تعني الأثر السمعي الذي ينتج من جرّاء انتقال اللسان من وضعه في منطقة الحركات إلى وضع جديد للنطق بحركة ثانية، أو بمعنى آخر وجود صائتين متتابعين غير مفصولين بصامت، بحيث يكونان مقطعاً واحداً (٢)، ومن المعروف أن في العربية تتابعاتٍ ثنائيةً متعددة بعضها مرفوض، وبعضها مقبول، والذي يعنينا هنا ما قبلته العربية من تلك التتابعات وهي اثنان: تتابع يتألف من صوت مدٍ ونصف مد ساكن، نحو - بيت، وحوض، وتتابع يتألف من صوت مدٍ ونصف مد، نحو - يسر، ووشاح، ويلاحظ أن التتابع الأول يتكون من فتحةٍ وياءٍ نصف مد ساكنة، أو فتحةٍ وواوٍ نصف مد ساكنة، في حين أن التتابع الآخر يتكون من صوت صامت وحركة، وهذا التتابع - ويطلق عليه تتابعاً صاعداً - لا يثير مشكلةً في اللغة العربية، أما التتابع الأول - ويطلق عليه تتابعاً هابطاً - بصورتيه المذكورتين، فللغويين المعاصرين في مصر آراء متعددة في ذلك، يمكن عرضها على النحو التالي:

يرى الدكتور أنيس أن العربية تعرف هذا النوع من التتابع الذي يطلق عليه «الصوت المركب أو الانتقالي»، وإن كانت قد مالت إلى التخلص منه عن طريق إطالة زمن النطق به، مما يحوِّله إلى صوت لينٍ طويل، كما في نطق المصريين حالياً للكلمتين السابقتين (٣)، ويؤكد الدكتور أيوب وجود حركاتٍ مزدوجةٍ في اللغة العربية، ولكنه يفرّق بين مستويين لغويين هما - المستوى الفنولوجي (الوظيفي)، والمستوى الوصفي البحث، فالواو والياء يُعتبران من الناحية الفنولوجية صوتين منفصلين، أي فونيمين وليس

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٢ . وينظر: نقد الدكتور سعد مصلوح له في هذه النقطة، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ص ٢١٧ - ٢١٩ .

(٢) أصوات اللغة، د.أيوب، ص ١٧١ - ١٧٢ . وينظر: علم اللغة، د.السعران، ص ٢٠٣، دراسة الصوت اللغوي، ص ١١٧، دراسة السمع والكلام، ص ٢٤٧، علم الصوتيات، ص ٢١٢، أسس علم اللغة، ماريوباي، ص ٨٠ .

(٣) الأصوات، ص ٤٣ - ٤٤، ١١١ . وينظر: في اللهجات العربية، ص ٥٥ فما بعدها، ١٣٠ فما بعدها .

فونياً واحداً ، ويُعتبران من الناحية الوصفية فونياً واحداً (١) ، ويعترض الدكتور بشر على ذلك ، ويصف رأي من يذهب إلى ماتقدم* بالوهم والخطأ المشهور، ويرى أن الموجود في (بيت) و (حوض) فونيان مستقلان هما الفتحة والياء في الكلمة الأولى ، والفتحة والواو في الكلمة الأخرى ، أي أنها في هذين الموضعين صوتان صامتان أو أنصاف حركات
(٢) Semi vowels

وفهم من حديث الدكتور بشر - بصفة عامة - أن الصوت المركب (الحركة المزدوجة) لا وجود لها في العربية إذا قامت بوظيفة فونيم واحد (٣) ، ويؤكد هذا الرأي الدكتور أحمد مختار عمر ، حيث يرجع اختلاف اللغويين المعاصرين في هذه المسألة إلى مفهومهم لمصطلح الحركة المزدوجة ، فإن فسّرت بأنها صائت واحد يقوم بوظيفة فونيم واحدٍ فذلك غير موجود في العربية ، وإن كان التفسير على أنها تتابع من الصوائت المنفصلة، أو على أنها مكونة من صوتٍ صائتٍ ونصف صائتٍ يقوم بوظيفة الصوت الصامت فهذا موجود في العربية (٤) .

أما الدكتور عبدالصبور شاهين فيؤيد القول بوجود هذا النوع من الحركات في اللغة العربية ، فهي - في رأيه - حقيقة ثابتة ، فالواو والياء صوتان غير مستقلين ، إذ هما فونيم واحد (٥) .

(١) أصوات اللغة ، ص ١٧١ - ١٧٤ .

(*) هذا الرأي في إثبات وجود الحركة المزدوجة في العربية قال به علماء الساميات من أمثال «بروكلمان ، جان كاتينو ، هنري فليش» . ينظر : فقه اللغات السامية ، ص ٤٠ ، ٤٢ ، دروس في علم أصوات العربية ، ص ١٧١ ، العربية الفصحى ، ص ٣٦ ، ١٩٧ . وللمزيد ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ٣٩ - ٤٨ .

(٢) أطلق الدكتور أنيس على هذا المصطلح مسمى «أشباه أصوات اللين» . الأصوات ، ص ٤٣ . واعترض عليه الدكتور أيوب ، معللاً ذلك بأن كلمة (Semi) تعني نصف وليس شبه . ينظر : أصوات اللغة ، ص ٢١١ - ٢١٢ (الهامش) . وعمن ترجمها بهذا الدكتور أحمد مختار في : دراسة الصوت اللغوي ، ص ١١٧ ، ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٣٧٢ .

(٣) ينظر : الأصوات ، ص ٨٣ - ٨٦ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٦٤ - ٧٥ .

(٤) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٠٣ - ٣٠٥ .

(٥) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٣٩ - ٤٨ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٣٠ - ٣٣ ، علم الأصوات ، مالبرج ، ص ٨٠ - ٨٣ .

وينفي الدكتور حسن ظاظا وجود الصائت المزدوج في اللغة العربية ، حيث يقول «وفي رأينا أنها (يقصد الحركة المزدوجة) غير موجودة في اللغة العربية ، بل الموجود هو حروف اللين ، وهي صوامت لا حركات ، سواء جاءت ساكنةً مثل قول وبيع ، أو متحركةً مثل عواقب وهياكل» (١) .

وأما الدكتور سعد مصلوح فيرى أنه قد يكون الصوت المزدوج موجوداً في العربية على المستوى الفوناتيكي الخالص ، ولكنه بالتأكيد لا وجود له على المستوى الفنولوجي (الوظيفي) (٢) ، وقد وقف الدكتور مصلوح من هذه المسألة موقفاً متشدداً ، ودعا إلى وجوب التفريق بين المستويين المذكورين عند علاج الحركة المزدوجة في العربية (٣) .
وممن يذهب إلى وجود هذه الحركة في العربية الدكتور رمضان عبدالنواب ، والدكتور عبدالله ربيع وزميله ، وغيرهم (٤) .

والذي أراه أنه ينبغي النظر لهذه القضية في ضوء الاعتبارات التالية :

أولاً - المفهوم الفني لمصطلح الحركة المزدوجة ، وما يتبعه من تحليل لمكوناته .

ثانياً - الفصل بين المستويين الفوناتيكي والفنولوجي .

فأما مفهوم المصطلح فسبق بيانه مما يغني عن إعادته ، وأما تحليل مكونات الحركة المزدوجة ففيه آراء أربعة :

(أ) أنها تتكون فسيولوجياً من انتقال اللسان من منطقة الحركات مباشرةً دون توقّفٍ أو

انفصالٍ إلى منطقة حركيةٍ أخرى للنطق بحركة ثانية .

(ب) أنها تتكون من صائتٍ واحدٍ له وظيفة فونيمية واحدة .

(١) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ٣٧ .

(٢) دراسة السمع والكلام ، ص ٢٤٧ - ٢٥١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ ، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة ، ص ٢٢٣ - ٢٣٠ .

(٤) ينظر - على الترتيب - : فصول في فقه العربية ، ص ٣٦٣ - ٣٦٤ ، علم الصوتيات ، ص

٢١٣ ، ويلاحظ أن الدكتور عبدالله ربيع وزميله يضربان لها مثلاً من العامية المصرية ، وهو كلمة

(غاز) في نطق بائع الغاز ، وإمالة (قيل) و (بيع) حينما تمال فيها الكسرة إلى الضمة .

وممن يؤيد وجودها في العربية الدكتور سلمان العاني في : التشكيل الصوتي في اللغة العربية ،

ص ٥٩ .

(ج) أنها تتكون من عنصرين أحدهما صوت صائت والآخر نصف صائت يقوم بوظيفة الصوت الصامت ، ويَعَدَّان فونيمين اثنين مستقلين .

(د) أنها تتكون من تتابع لصائتين منفصلين يؤديان وظيفتين فونيميتين اثنتين .
فالدكتور بشر رفض وجودها في العربية بالنظر إلى التكوين الفسيولوجي لها ، حيث يرى أن عنصر الانفصال أثناء انتقال اللسان متوفر في التركيب الصوتي للصوت الصائت المتبوع بنصف الصائت ، وهذا يتعارض مع الصفة الصوتية المذكورة آنفاً ، كما رفضها بالنظر إلى المفهوم الوظيفي رقم (ب) المتقدم ، فتركيب الحركة المزدوجة لا يمثل وحدة صوتية واحدة ، بل يمثّل فونيمين اثنين ، الأول منها (الفتحة) يقوم بوظيفة الصوائت ، والآخر (الواو أو الياء) يقوم بوظيفة الصوامت .

أما من أثبتها كالدكتور أنيس ، وأيوب ، وعبدالصبور شاهين ، وسعد مصلوح ، وغيرهم ، فبالنظر إلى التحليل رقم (ج) ورقم (د) للحركة المزدوجة .
ومجمل القول في هذه القضية : إن الحركة المزدوجة موجودة في النظام الصوتي للغة العربية وتمثّل فونيمين اثنين ، وينعدم وجودها على مستوى التشكيل الصوتي (١) .

(١) للمزيد ينظر : في الأصوات اللغوية ، د.غالب المطلي ، ص ٤٣ - ٤٥ ، ٢٢٨ - ٢٣٥ ، علم الأصوات العام ، د.بسام بركة ، ص ١٤٠ .

الوحدات الصوتية الآدائية

يقسم العلماء الفونيمات (الوحدات الصوتية) إلى قسمين رئيسين هما :
 (أ) الفونيمات الرئيسية : ويطلق عليها - أيضاً - الفونيمات التركيبية ، أو القطعية،
 أو الجزئية .
 (ب) الفونيمات الثانوية : وتسمى بالفونيمات مافوق التركيبية ، أو فوق قطعية ، أو
 الإضافية .

وقبل أن نواصل الحديث ، يحسن بنا أن نقدّم تعريفاً واضحاً للفونيم (Phoneme) .
 لقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح ، وليس من همّ هذا البحث أن يقّجَم نفسه في
 ذلك الكم الهائل من الاختلاف الذي نشأ بين اللغويين الغربيين حول نظرية الفونيم ، ما بين
 مؤيد له ورافض .

إن هذا التعدد سببه اختلاف نظرة المدارس اللغوية له ، ومناهج البحث اللغوي بعامه،
 فأصحاب النظرية العقلية ينظرون إلى الفونيم من زاوية معينة ، وكذلك أصحاب النظرية
 المادية ، والوظيفية ، والتجريدية ، بل إنك لتجد داخل كل نظرية اتجاهات عديدة (١) ، على
 أن هذه الاختلافات تؤدي - في جملتها - كما يقول الدكتور بشر - إلى نتائج متماثلة أو
 متشابهة (٢) .

وبصفة عامة فإن الفونيم هو أصغر وحدة صوتية قادرة على التفريق بين المعاني (٣) .

(١) ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٥٥ فابعدھا ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٣٩ فابعدھا ،
 مناهج البحث في اللغة ، ص ١٥٧ فابعدھا ، علم الأصوات ، مالمبرج ، ص ٢٢٩ .

(٢) الأصوات ، ص ١٦٠ . وينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٣٠ .

(٣) الأصوات ، د.بشر ، ص ٣١ . ويلاحظ أن اللغويين المعاصرين في مصر وقفوا من هذا المصطلح
 مواقف عدة ، فبعضهم يؤثر ترجمته ، وبعضهم يؤثر تعريبه ، والذين ترجموه تعددت ترجماتهم له ،
 فالدكتور تمام يترجمه إلى « حرف » ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٥٧ ، ١٥٨ ، الأصول ،
 ص ١٢٤ . ويترجمه الدكتور أيوب إلى « صوتيم » . محاضرات في اللغة ، ص ٢١٣ ، ٢١٤ ،
 ويوافقه الدكتور سعد مصلوح . دراسة السمع والكلام ، ص ١٨٥ ، ويترجمه الدكتور بشر إلى
 «وحدة صوتية» أو « صوت » . الأصوات ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، ويوافقه الدكتور محمود فهمي
 مجازي . مدخل إلى علم اللغة ، ص ٤٠ ، والدكتورة فاطمة محبوب . دراسات في
 علم اللغة ، ص ٧٢،١٥،١٤،١٣ ، والدكتور رمضان عبدالنواب . المدخل إلى علم اللغة ، ==

وأعود فأقول : إن الفونيمات الرئيسية تعني تلك الوحدات الصوتية الأساسية في الكلمة المفردة ، أي المنعزلة عن السياق ، التي تؤدي وظيفة التفريق بين معاني الكلمات ، كالباء ، والتاء ... الخ ، أما الفونيمات الثانوية فهي تلك الظواهر التي تحدث في السياق النطقي مفرقةً بذلك بين المعاني (١) ، وصور هذا النوع من الفونيمات كثيرة أوصلها بعض المعاصرين إلى سبع صور (٢) ، وسأكتفي في هذا المقام بصورتين تُعدّان من أبرز ظواهر التطريز الصوتي* ، وأهم صور تلك الفونيمات ، وهما: النبر ، والتنغيم (موسيقى الكلام) .

== ص ٨٣ ، ٨٤ ، والدكتور أحمد مختار عمر . أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ص ٢٨١ ، والدكتور عبدالصبور شاهين . علم الأصوات ، المبرج ، ص ٢٢٩ . ومن غيره الدكتور السعران . علم اللغة ، ص ١٢٢ ، ٤٠١ ، والدكتور أحمد مختار . دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٣٥ ، ٣٦٨ .

(١) ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٦١-١٦٢ ، أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ص ٩٢ .
(٢) هذه الصور هي - التنغيم ، وصفة الصوت ، وسرعة الكلام ، والنبر ، والطول ، والوقفات ، والإيقاع . ينظر : علم الصوتيات ، ص ٢٧٩ .

(*) الظواهر التطريزية (Prosodies) أو الظواهر الموقعية : هي التحولات التي تطرأ على الأصوات بحسب الموقع ، كالإعلال ، والإيدال ، والنقل ، والقلب ، والحذف ، والوقف ، والكسر لالتقاء الساكنين ، وتفخيم الراء وترقيقها ، وتفخيم اللام في لفظ الجلالة وترقيقها ، واجتلاب همزة الوصل في أول الكلام ، واختلاف حركة الهاء من ضمير الغيبة ، والنبر ، والتنغيم ، وهي ظواهر صوتية ذات ارتباطاتٍ صرفية ونحوية . ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٢٢٩ ، علم اللغة ، د.محمود جاد الرب ، ص ١٤٧ .

النبر (Stress)

عني اللغويون المعاصرون في مصر بدراسة النبر ، فقاموا بتحديد مفهومه ، ونظام توزيعه في الجملة ، وبيّنوا أنواعه ، ومواضعه ، ووظائفه . وحيث إن دراسته ترتبط بالمقاطع الصوتية فسأقدم - بصورة موجزة - إمكانات المقطع العربي .

المقطع عند اللغويين المعاصرين يتخذ تعريفاتٍ عديدةً تبعاً لاعتباراتٍ متعددة ، فسيولوجية ، وفيزيائية ، وفوناتيكية ، وفنولوجية ، وإن كانت هذه التعريفات في عمومها تُعبر عن مفهوم يكاد يكون واحداً ، فهو فسيولوجياً عبارة عن إصدار سلسلةٍ متتاليةٍ من الأصوات ، يتطلب النطق بها القيام بطائفةٍ من عمليات الانفتاح والانغلاق في جهاز التصويت ، ويمثّل المقطع تلك الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات الغلق سواء كان الغلق جزئياً أو كلياً (١) .

ويعرف المقطع في ضوء الاعتبار الفيزيائي بأنه مجموعة من الأصوات التي تمثّل قاعدتين تحصران بينهما قبة (٢) ، أي أن الوضوح السمعي هو الفيصل هنا في تحديد مفهوم المقطع ، وبناءً عليه فإن الصوامت تمثّل هنا القاعدة ، وتمثّل الصوائت القمة بحكم أنها من أوضاع الأصوات سماعاً ، وهذان الاعتباران (الفسيولوجي والفيزيائي) يمثّلان الجانب الفوناتيكي . أما في ضوء الاعتبار الفنولوجي فيلاحظ أمر مهم ، وهو أن لكل لغة نظامها المقطعي الخاص ، مما يعني أنه ليس هناك تعريف عام يجري على المقطع في كل اللغات ، وفي ضوء هذه الحقيقة تعددت مفاهيم المقطع ، فمن قائلٍ : إنه « عبارة عن وحدةٍ تركيبيةٍ أو بنائيةٍ تُعبر بصورةٍ اقتصاديةٍ عن أنواع من اقترانات الأصوات الصامتة والحركات في داخل لغةٍ معينة » (٣) ، ومن قائلٍ : إنه « عبارة عن تأليفٍ صوتيٍّ بسيطٍ يتكون منه واحد أو أكثر كلمات اللغة ، متفقٍ مع إيقاع التنفس الطبيعي ، ومع نظام اللغة في صوغ مفرداتها » (٤) ، وثالثٍ يقول : إنه « أصغر كتلةٍ نطقيةٍ يمكن أن يقف عليها المتكلم » (٥) ، وجميع هذه

(١) دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو ، ص ١٩١ .

(٢) أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٣٩ .

(٣) علم الصوتيات ، ص ٢٤٩ . وينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٤٣ .

(٤) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٢٥ .

(٥) من وظائف الصوت اللغوي ، د.أحمد كشك ، ص ٢١ .

التعريفات وغيرها مما لم يرد ذكره (١) تؤدي مفهوماً متقارباً لحقيقة واحدة، فهي لا تتجاوز أن تكون مختلفة في شكلها ومنطوقها، ولكنها متحدة في معناها ومضمونها .
والمقطع إما أن يكون مفتوحاً (متحركاً) Open ، أو مغلقاً (ساكناً) Closed .
فالمقطع المفتوح هو الذي ينتهي بحركة (صائت) قصيرة كانت أم طويلة ، والمقطع المغلق هو الذي ينتهي بصامت .

ويتفرع المقطع من حيث الكمية إلى ثلاثة أنواع هي : المقطع القصير ، والمتوسط ، والطويل ، فالمقطع القصير هو الذي يتكون من صوتين أحدهما صامت والآخر صائت قصير، نحو (ك) ، والمقطع المتوسط هو الذي يتكون من صوت صائت وآخر صائت طويل نحو (قا) ، أو من صوتين صامتين بينهما صائت قصير نحو (قل) ، أما المقطع الطويل فهو الذي يتكون من صوتين صامتين بينهما صائت طويل ، نحو (قال) ، أو من صوت صامت وصائت قصير وصوتين صامتين ، نحو (فجر) ، أو من صوت صامت وصائت طويل وصوتين صامتين ، نحو (رادّ) (٢) .

وقد تعددت آراء اللغويين المعاصرين في مصر حول النظام المقطعي للغة العربية .
فالدكتور أنيس - وهو من الرواد الأوائل في هذه الدراسة - يحصره في مقاطع خمس هي :
(أ) صوت صامت يتلوه صائت طويل ، ويرمز له بالرمز ص ح ح* .
(ب) صوت صامت يتلوه صائت قصير ، ويرمز له ب ص ح .

(١) للمزيد ينظر : موسيقى الشعر ، د.أنيس ، ص ١٤٥ ، (الطبعة الثانية) ، محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ١٤١ ، أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ص ٩٦ ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ١٠١ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٤٠ فابعدا .

(٢) ينظر : موسيقى الشعر ، د.أنيس ، ص ١٤٥ ، أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٤٧ ، علم الصوتيات ، ص ٢٥٠-٢٥١ .

(*) هناك رموز أخرى استخدمها المعاصرون ، فبعضهم يرمز للصوت الصامت (س) والصائت (ع) ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٦١ ، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٤٣ ، وبعضهم يرمز للصامت (س) والصائت (ح) ، أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٤٤ ، ويرمز الدكتور تمام للصامت (ص) وللصائت (ع) ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٦٤ ، وإن كان قد استعاض عنها بـ (ص ح) . ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٦٩ ، وبعضهم استخدم الرمز الإنجليزي (C) للصامت ، و (V) للصائت . دراسة السمع والكلام ، ص ٢٧٤ .

(ج) صوت صامت يتلوه صائت قصير ثم صوت صامت ، ويرمز له بـ ص ح ص .
 (د) صوت صامت يتلوه صائت طويل ثم صوت صامت ، ويرمز له بـ ص ح ح ص .
 (هـ) صوت صامت يتلوه صائت قصير ثم صوتان صامتان، ويرمز له بـ ص ح ص ص (١).
 ويضيف أستاذنا الدكتور تمام شكلاً مقطوعاً سادساً ، يتكون من صائت قصير ، يتلوه صوت صامت ، نحو همزة الوصل حينما يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، ويرمز له بالرمز ح ص (٢) ، وقد اعترض على هذا المقطع الأخير بحجة أنه مقطع افتراضي لا وجود له (٣) ، ولم يكن ذلك خافياً على الدكتور تمام ، حيث أشار إلى أن هذا المقطع لا وجود له في الدراسة الأصواتية ؛ لأنه مبدوء بصائت ، والعربية لا تميز ذلك ، وإنما هو مقطع تشكيلي فحسب (٤) ، والأكثرية من اللغويين المعاصرين في مصر يكتفون بالمقاطع الخمسة الأولى (٥) ، وبعضهم يضيف مقطوعاً سادساً يتكون من صوت صامت ، يتبعه صائت طويل ، ثم صوتان صامتان ، نحو (ضال) في حالة الوقف ، ويرمز له بالرمز ص ح ح ص ص (٦) ، وقد

(١) الأصوات ، ص ١١٣ .

(٢) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٦٤ .

(٣) من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٢٣ . وللمزيد ينظر : ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، د. عوض المرسي جهاوي ، ص ٣٢ ، دراسات في علم أصوات العربية ، د. داود عبده ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٤) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٦٤-١٦٥ . يرى الدكتور تمام أن هناك نوعين من المقاطع ، أحدهما : تشكيلي (مقعد) وهو عبارة عن مقطع تجريدي مكون من حروف ، لا يتحقق بالضرورة دائماً في النطق ، والآخر : أصواتي (مسموع) ، وهو مقطع محسوس مكون من أصوات . ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٧٣ . وللمزيد ينظر : دراسة السمع والكلام ، ص ٢٧٦ .

(٥) ينظر - على سبيل المثال - : محاضرات في اللغة ، د. أيوب ، ص ١٤١ ، ١٤٢ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٦١ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٤٠ ، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٤٣ ، من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٢١ فابعداً ، مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٤٧ ، المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالنواب ، ص ١٠٢ ، ظاهرة التنوين ، ص ٣٢ . ولا بد من الإشارة إلى أن حديث الدكتور سعد مصلوح عن أنواع المقاطع في العربية متداخل ، وتنقصه الدقة والوضوح ، حيث لا تستطيع أن تتبين من خلاله عدد مقاطع العربية ، على الرغم من المعلومات الثرة التي أوردها في هذا الصدد . ينظر : دراسة السمع والكلام ، ص ٢٧٢ فابعداً .

(٦) علم الصوتيات ، ص ٢٥٠ .

أورد الدكتور أنيس هذا المقطع على أنه نادر الوجود في النثر العربي ، ولاوجود له في الشعر، ولهذا استبعده ولم يذكره مع أنواع المقاطع التي أوردتها (١) ، وكذلك فعل الدكتور أحمد مختار (٢) ، وأضاف الدكتور عبدالصبور شاهين مقطوعاً آخر ، وذلك في صورة ما يسمى بالإدغام الكبير، نحو (بَعْدَ ذَلِكَ) ، فهو مكون من صوت صامت ، يتبعه صائت قصير ، ثم ثلاثة أصوات صامتة ، ويرمز له بالرمز ص ح ص ص ص ص (٣) .

وذكر اللغويون المعاصرون أن المقاطع الثلاثة الأولى هي أكثر المقاطع شيوعاً في العربية ، يليها المقطع الرابع ، أما الخامس والسادس فهما مقطعان نادران ، إذ لا يردان إلا في حالة الوقف (٤) ، بل إن بعض اللغويين يرى أن المقاطع الثلاثة الأولى هي المقاطع الحقيقية، أما الثلاثة الأخرى فهي عبارة عن إطالة الصوت الصائت (٥) .

ولست في مقام التعرض لاستخلاص خصائص النظام المقطعي للعربية من خلال الإمكانيات المقطعية السابقة ، أو ذكر أهمية دراسة المقطع ، والفائدة التي تعود على الدرس الصوتي ، واللغوي - بوجه عام - ، فهي لا تخفي على من تأمل ودقق النظر (٦) .

وبالعودة إلى حديثنا السابق عن النبر ومفهومه أقول: إنه «وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل

(١) الأصوات ، ص ١١٤ .

(٢) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٥٦ .

(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص ٤١١ .

(٤) ينظر : الأصوات ، د. أنيس ، ص ١١٣-١١٤ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٥٦-٢٥٧ ، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص ٤١١ ، من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٢٣ .

(٥) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٥٦ .

(٦) لمعرفة خصائص النظام المقطعي للغة العربية ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٦١ ، المنهج

الصوتي للبنية العربية ، ص ٤١ ، علم الصوتيات ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ ، المقطع الصوتي ، ص ١١٠

- ١١٤ ، الوجيز في فقه اللغة ، ص ٢٥٩ - ٢٦١ ، لمعرفة أهمية دراسة المقطع ينظر : دراسة

الصوت اللغوي ، ص ٢٣٨ - ٢٤٠ ، الأصوات ، د. أنيس ، ص ١١٧-١١٨ ، المقطعية في اللغة

العربية ، د. إسحق الحسيني ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥٦-٥١/١٥ .

الكمية والضغط والتنغيم» (١)، ويلاحظ أن الوضوح السمعي في النبر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالضغط، أو مايسميه الدكتور السعران «الارتكاز» (٢)، ويعد عاملاً مهماً في النبر، فعن طريقه تتم عمليتا علو الصوت وانخفاضه، وإن كان ليس العامل الوحيد فيه (٣).

ويقع النبر على المقطع فيسمى «النبر المقطعي»، كما يقع على الكلمة الصوتية فيسمى «نبر الكلمة»، وعلى الجملة فيسمى «نبر الجملة»، وعلى المجموعة الكمية* (الكلام المتصل). ويختصر أستاذنا الدكتور تمام هذه الوحدات النبرية أو صورته - بتعبير أدق - إلى صورتين، فيطلق على النبر الذي يقع على الكلام (الجملة) «نبر الاستعمال أو النبر الدلالي»، كما يطلق على النبر الذي يقع على الكلمة أو الصيغة المفردة «نبر القاعدة، أو النبر الصرفي» (٤).

والنبر ليس على درجة واحدة من الاستخدام، بل يتوزع بحسب النطق وقوة الضغط (الارتكاز) إلى درجات ثلاث هي: نبر قوي، ويطلق عليه «النبر الأولي»، ونبر متوسط، ويطلق عليه «النبر الثانوي»، ونبر ضعيف (٥)، ويكتفي بعض العلماء بالدرجتين الأوليين (٦).

(١) مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٤. وينظر: الأصوات، د. أنيس، ص ١١٨، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٨٧، الأصوات، د. بشر، ص ١٦٢، مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام، ص ٢٥٠، ٢٥٤، مستويات العربية المعاصرة، ص ١٢٣.

(٢) علم اللغة، ص ٢٠٦.

(٣) ذكر الدكتور السعران أن هناك عناصر أربعة تساعد على وضوح مقطع من المقاطع وهي: طول الصوت، وارتكازه (ضغطه)، ودرجته (التنغيم)، والوضوح الطبيعي للصوت مفرداً، ومن العسير أن نحكم أي العناصر أهم، وإن كان يعد الارتكاز والتنغيم من أهمها، علم اللغة، ص ١٠٦، وينظر: مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٤.

(*) المجموعة الكمية: سلسلة من الأصوات اللغوية المتصلة في نفس واحدٍ واقع بين سكتتين، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٠٢.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٢، مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٥.

(٥) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٥-١٩٧، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٩٠ (الهامش)، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص ١٣٤. ويجعلها «ماريوباي» أربع درجات بناءً على ما هو موجود في اللغة الإنجليزية، وهي: نبر أولي، وثانوي، وثالثي، وضعيف، أسس علم اللغة، ص ٩٣.

(٦) ينظر: علم اللغة، د. السعران، ص ٢٠٧-٢٠٨، الأصوات، د. بشر، ص ١٦٢، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٨٩-١٩٠.

وظاهرة النبر - كما يقرر أهل الاختصاص - موجودة في كل اللغات ، ولا تكاد تخلو لغة منه ولو بقدر ضئيل ، وإن كانت اللغات تختلف فيما بينها في احتفائها بالنبر من عدمه ، من حيث كونه يشكل فونياً يتوقف عليه تغير المعنى أو لا ، ولذلك قُسمت اللغات إلى لغاتٍ نبريةٍ وأخرى غير نبرية .

وقد تتبع اللغويون المعاصرون في مصر مواضع النبر في قراءة القرآن وفي اللهجات المعاصرة (١) ، ولم يتمكنوا من تتبعه في العربية الفصحى القديمة ؛ وذلك لعدم تعرض القدماء له بصفةٍ عامةٍ ، مما أدى إلى انعدام تسجيله ، ومن ثمة صعوبة تحديد مواضعه لدى المعاصرين ، وتوصلوا في ضوء ما تقدم إلى تبيين نظامه وتحديد قواعده على النحو التالي :

أولاً - يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة إذا كان المقطع طويلاً ، أي من نوع (ص ح ص) أو (ص ح ص ص) .

ثانياً - يقع النبر على المقطع ما قبل الأخير* إذا كان المقطع متوسطاً ، أي من نوع (ص ح ص) أو (ص ح ح) ، أو كان قصيراً ، أي من نوع (ص ح) أو كان قصيراً مسبقاً بصدر إلحاقٍ نحو (النجس) .

ثالثاً - يقع النبر على المقطع الذي يسبق ما قبل الأخير - أي المقطع الثالث - إذا كان المقطع قصيراً (ص ح) ، أو متوسطاً من نوع (ص ح ص) أو (ص ح ح) (٢) ،

(١) ذكر الدكتور عبدالغفار هلال أن النظام النبري الذي يتخذ من القرآن مادةً لتقيده ينطبق على العربية الفصحى المعاصرة . ينظر: أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٦١. وهذا غير صحيح ، فلكل نظام خاص به ، وما يجري على القرآن ليس بالضرورة صالحاً للعربية المعاصرة . ينظر: الأصوات - د. أنيس ، ص ١٢١-١٢٢ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٧-١٩٨ . ويذكر الدكتور داود عبده في هذا المقام أنه لا يصح استنتاج قواعد النبر من قراءة القراء ، بحجة أن قواعد التجويد لا تذكر قواعد النبر ، مما يجعل القراء يتأثرون بلهجاتهم عند القراءة . دراسات في علم أصوات العربية ، ص ١٢٩ ، وهذا غير صحيح - أيضاً - .

(*) يلاحظ هنا أنه في تحديد نظام النبر ينظر للمقطع من نهايته (آخره) ، وليس من أوله ؛ « لأن المقطع الأول لا ينبر في العربية مطلقاً أبداً كان شكله » ، الوجيز في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي ، ص ٢٦٤ ، نقلاً عن « جان كانتينو » في كتابه بالفرنسية « دراسات في علم اللغة الغري » .

(٢) ينظر في ذلك كله : الأصوات ، د. أنيس ، ص ١١٨-١٢٣ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ ، علم الصوتيات ، ص ٢٩٣ - ٢٩٦ . والقواعد السابقة خاصة بالنبر الأولي ، أما النبر الثانوي فله قواعد أخرى ذكرها الدكتور تمام في : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٦-١٩٧ ، والدكتور أحمد مختار في : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٠٩ .

ويمكن تلخيص الموضوعين الأخيرين في القاعدة التالية : ينبر المقطع ما قبل الأخير في حالة الوصل ، وينبر المقطع الأخير في حالة الوقف (١) .
 وبالنظر في المادة اللغوية التي اعتمد عليها اللغويون المعاصرون في استنتاج قواعد النبر نجدها لم تكن واحدة ، فبعضهم اعتمد - كما يذكر - على قراءة القرآن للمجودين المصريين (٢) ، وبعضهم اعتمد على اللهجات المعاصرة (٣) ، وفريق ثالث اعتمد على العربية الفصحى (٤) ، ولست أدري إن كانت هي الفصحى القديمة أم المعاصرة ! ، أما الفريق الرابع فقد اعتمد على الفصحى المعاصرة - وهم الأكثرية - (٥) .
 ويتصل بدراسة النبر في العربية قضية أخرى يمكن بلورتها في السؤال التالي : هل للنبر وظيفة تؤدي في اللغة العربية ؟
 وللإجابة عن هذا التساؤل من خلال دراسات المعاصرين في مصر أقول : يبدو أنه غير متفق بشأنها ، فبعضهم يذكر أن النبر لا يمثل فونياً في العربية ، بمعنى أنه لا يتوقف عليه تغير في الدلالة (المعنى) ، وبعبارة أخرى لا وظيفة له مطلقاً (٦) .

-
- (١) ينظر : موسيقى الشعر العربي ، د.شكري عياد ، ص ٤٦ .
 (٢) الأصوات ، د.أنيس ، ص ١٢١ ، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٦١ .
 (٣) محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ١٤٥ - ١٤٨ .
 (٤) المدخل إلى علم اللغة ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ٤٨ .
 (٥) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٥ - ١٩٦ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٠٨-٣٠٩ ، علم الصوتيات ، ص ٢٩٤-٢٩٦ . ويذكر الدكتور شكري عياد في هذا الصدد أن المستشرق «جويار» استخرج قواعد النبر في العربية بالنظر إلى التفاعيل العربية . موسيقى الشعر العربي ، ص ٤١ .
 (٦) ممن ذهب إلى هذا الدكتور أنيس ، الأصوات ، ص ١٢٢-١٢٣ ، والدكتور عبدالغفار هلال ، أبنية العربية ، ص ١٦٠ ، والدكتور زعيمة ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٣٩ ، ويؤيدهم الأنطاكي ، الوجيز في فقه اللغة ، ص ٢٦٣-٢٦٤ ، وغالب باقر (باحث عراقي) الذي يرى أن تغيير موقع النبر في العربية ليس أكثر من مجرد صورة مشوهة للنطق الصحيح للكلمة . ينظر : مقالته القيمة « بعض جوانب التنعيم في اللغة العربية ، دراسة وتحليل » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد ١٥ ، السنة الثالثة عشرة ، ١٩٧٩م ، ص ٢٠٨ .

ويفصّل الدكتور تمام القول في هذه القضية ، فيذكر أن للنبر معنىً وظيفياً في الكلام ، أي في معنى الجملة ، وليس له تلك الوظيفة في الصيغة أو في الكلمة ، ويضرب لذلك مثلاً هو (اذكر الله) و (اذكرني الله) ، فإذا لم ينبر على الجملتين لم يستطع السامع أن يدرك الفرق بينهما ، هل الخطاب لرجل أم لأمراة ؟ وهنا يقوم النبر بوظيفة إزالة اللبس ، وتحديد المعنى المراد ، فالنبر في الجملة الأولى يقع على مقطع همزة الوصل ، ويقع في الأخرى على مقطع الكاف ، وبذا يتبين أن الخطاب في الجملة الأولى لرجل ، وفي الأخرى لامراة (١) .

وثبت الدكتور عبدالصبور شاهين أن للنبر وظيفة نحويةً تتمثل في قولك : جاء مهندسُ المشروع - بالإفراد - وجاء مهندسو المشروع - بالجمع - ، فالنبر يقع في الجملة الأولى على المقطع (هن) ، وفي الأخرى على المقطع ما قبل الأخير وهو (د) ، ويلاحظ أن النبر هنا فرّق نحويّاً بين الجملتين (٢) ، ويضيف الدكتور عبدالله ربيع وظيفةً أخرى للنبر هي الوظيفة الفنولوجية ، كما في كلمة (أرق) بالنبر على المقطع الأول ، وكلمة (أرق) بالنبر على المقطع الأخير (٣) .

أما الدكتور أحمد مختار عمر فيتأرجح بين إثبات الوظيفة للنبر في العربية ونفيها ، فهو يقول : « المعروف أن اللغة العربية لاتستخدم النبر كفونيم ، بمعنى أنه لا يستخدم كلمح تمييزي في ثنائي أصغر يكون معنى الطرف المنبور فيه مخالفاً لمعنى الطرف غير المنبور » (٤) ، ثم يعقب بعد ذلك قائلاً : « بالرغم مما هو شائع عن اللغة العربية الكلاسيكية أنها لم تكن تستخدم النبر كفونيم ، فهناك أمثلة كثيرة يمكن أن تلمس فيها فونيمية النبر ... » (٥) ، لكنه يستدرك بأن ذلك ماهو إلا نظرة مطروحة للمناقشة والبحث ، وليس له صفة القطع (٦) .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٠٨ .

(٢) علم الأصوات ، المبرج ، ص ٢٠٧-٢٠٨ .

(٣) علم الصوتيات ، ص ٢٩١-٢٩٣ .

(٤) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٠٧ .

(٥) نفسه ، ص ٣١٠ .

(٦) نفسه ، ص ٣١٠ .

وأما الدكتور سعد مصلوح فيقلل من وظيفة النبر في العربية ، إذ ليس له تلك الأهمية في القيام بدورٍ وظيفي - كما هو الشأن بالنسبة لبعض اللغات-، ويرى أنه إذا كان يلمس من خلال بعض الأمثلة أن له دوراً في تغيير المعنى فإن ذلك محدود في نظام اللغة العربية (١) .
والذي يظهر لي أن للنبر وظيفة مأموسة في بعض مستويات اللغة ، كالمستوى النحوي والصرفي ، أما على المستوى المعجمي فأحسب أنه وحده ليس له وظيفة فيه ، بل لا بد له من مصاحبة عنصرٍ آخر من عناصر الأداء وهو التنغيم .

والسؤال المطروح بعد ماتقدم هو / هل وُجِدَ النبر في العربية الفصحى ؟ وهل عرف علماء العربية القدامى ذلك ؟ وقبل هذا وذاك : هل درسوا المقطع ؟

وللإجابة عن الجانب الثالث من التساؤل أقول : لقد أثار هذه القضية الدكتور «هنري فليش» وإن كانت إثارته لها ليست الأولى من نوعها - كما يفهم من كلامه (٢) - ، بل هو مسبق إليها ، وقد أثبت بأدلة عديدة* أن دراسة القدماء لقضايا اللغة تنطوي على معرفة بالنظام المقطعي ، إلا أنه ذكر أن علماء العربية لم يستطيعوا إدراك الاستقلال الوظيفي للصوت الصائت (الحركة) في السلسلة المنطوقة ، مما أدى إلى إيمانهم بفكرة الارتباط الوثيق بين الصامت والصائت ، ومن ثمَّ حال ذلك بينهم وبين إدراك الأساس المقطعي لبناء الكلمات (٣) .

-
- (١) دراسة السمع والكلام ، ص ٢٧٨-٢٨٠ . وتبدو أهمية دراسة النبر في المواضيع التالية:
(أ) في الكتابة الفوناتيكية، حيث تقوم بتسجيل ما يحدثه النبر من وقائع مهمة في الأصوات .
(ب) إبراز كلمة معينة من كلمات الجملة على نحو يعبر به المتكلم عن موقفه أو انفعاله .
(ج) في التفريق بين المعاني .
(د) في تعلم اللغات .
للمزيد ينظر : دراسة السمع والكلام ، ص ٢٨٠ .
- (٢) التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٨٣/٢٣ .
- (*) هذه الأدلة هي : دراستهم لحروف المد والحركة والحرف الصحيح ، والعلاقات بين الحرف والحركة ، وبين الحروف وأصوات المد . المصدر السابق ، ص ٨٣-٨٩ .
- (٣) المصدر نفسه ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

وهذا الذي ذكره « فليش » لا يمكن التسليم المطلق به ، فهو يحتوي على جوانب صحيحة وأخرى محلّ نظرٍ منا ، فأما معرفتهم بكليات العناصر المكونة للمقطع العربي فذلك أمر لا يمكن إنكاره ، وتتفق بشأنه مع الدكتور « فليش » ، أما القول بعدم إدراك القدماء للأساس المقطعي المكون للكلمات ... ، فذلك مما لانقره عليه ؛ لأن النظام المقطعي للعربية مكون من صامت وصائت ، ويتضح ذلك - مثلاً - في النظام الإيقاعي العروضي ، فهو يتكون من حركةٍ وسكون ، وهذا يعني أن الحركات حظيت بنصيبٍ لا بأس به من عناية القدامى ، وما بحث العلماء لموقع الحركة من الحرف إلا دليل على أهمية الحركة عندهم من جهة ، وأنها - من جهةٍ أخرى - تمثل فونياً مهماً في العربية ، وبخاصة ما يتصل بالأبنية وتعددتها (١) .

وأما ما قرره الدكتور أحمد مختار من إهمال العلماء العرب لدراسة المقاطع وأشكالها وأجزائها إهمالاً تاماً (٢) ، فتلك دعوى لاتنهض بها حجة ، ولا يقوم عليها دليل ، بل إن الواقع ينقض الرأي من أساسه ، ويثبت عكسه . صحيحٌ أنهم لم يعرفوا المقطع باعتباره مصطلحاً دالاً على مفهوم معين ، كما هو الحال بالنسبة للمعاصرين ، ولكنهم عرفوه فكرةً ومضموناً ومكونات ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال الدراسات العروضية ، كالوزن العروضي ، والأسباب ، والأوتاد ، والزحافات ، والعلل ، إضافةً إلى كراهيتهم اجتماع ثلاث حركات ، أو ما يعرف بـ « توالي الأمثال » و « توالي المقاطع » ، والقول باستحالة اجتماع أربع حركات ، ودراستهم لبعض الظواهر اللغوية كالوقوف ... الخ ، كل ذلك يؤكد المعرفة العامة للمقطع ، وإن لم تتخذ طابع الدراسة العلمية المستقلة (٣) .

(١) للمزيد حول معالجة هذه القضية ينظر : المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي ، د.عبدالممنع عبدالله ، ص ٨٦-١٠٤ .

(٢) البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٠٧ . وممن ذهب إلى هذا الرأي قبلاً الدكتور إسحق الحسيني ، حيث أنكر معرفة القدامى للمقطع ، وأنهم لم يفتنوا إليه أو يعبروه اهتماماً . ينظر : المقطعية في اللغة العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥١/١٥ .

(٣) أثبت الدكتور عبدالسلام المسدي المعرفة الحسية لفكرة المقطع عند علماء العربية من خلال نصوص لغوية لكلٍ من / ابن سينا ، والرازي ، والفارابي ، وابن رشد . ينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص ٢٥٤-٢٦٤ .

وإذا ما انتقلنا إلى الإجابة عن الشق الأول من السؤال السابق ، فإننا نشير إلى أن «برجشتراسر» كان - فيما أعلم - من أوائل من أنكر تعرض القدماء للنبر - الذي يطلق عليه مصطلح «الضغط»* ، فهو يرى أن العربية من خلال وزن شعرها ، ومن خلالها هي ، لم يوجد أو لا يكاد يوجد فيها نبر (١) ، وكان «رابين» - اللغوي الإنجليزي المعاصر - أخف حدة في الإنكار ، فقد ذكر أن المعلومات التي لديه عن النبر في العربية قليلة ، وأن مآذره الأوروبيون عن ذلك إنما يرجع للهجات المعاصرة (٢) .

وقد انبرى بعض اللغويين المعاصرين في مصر لدفع هذا الاتهام ، وتفنيده بالأدلة القاطعة ، ومنهم الدكتور عبدالصبور شاهين ، والدكتور رمضان عبدالنواب (٣) ، وفي مقابل هذا نجد فريقاً آخر يؤيد مقولة الإنكار المتقدمة ، ويتقدم هؤلاء الدكتور تمام ، والدكتور بشر ، والدكتور أيوب ، والدكتور السعيد بدوي (٤) .

(*) يلاحظ أن الدكتور أيوب استخدم - أيضاً - مصطلح الضغط وقوة الأداء للدلالة على النبر .
أصوات اللغة ، ص ١٥٠ .

(١) التطور النحوي ، ص ٤٦ .

(٢) اللهجات العربية الغربية القديمة ، رابين ، ترجمة / د. عبدالرحمن أيوب ، ص ١٨٦-١٨٨ .

(٣) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٢١٠-٢١٣ ، المدخل إلى علم اللغة ، ص ١٠٣ - ١٠٦ . ومن فنده من غير المصريين الدكتور خليل العطية في : في البحث الصوتي عند العرب ، ص ٦٤ فابعدها ، والدكتور عبدالكريم مجاهد في : الدلالة اللغوية عند العرب ، ص ١٧٣ - ١٧٧ .

(٤) ينظر على الترتيب : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٧ - ١٩٨ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٥ ، محاضرات في اللغة ، ص ١٤٥ ، مستويات العربية المعاصرة ، ص ١٢٣ . ويوافق هؤلاء « هنري فليش » ، و « جان كاتينو » ، والدكتور أنيس فريجة ، والدكتور داود عبده ، والأستاذ محمد الأنطاكي . ينظر : العربية الفصحى ، ص ٤٩ ، ١٨٢ ، دروس في علم أصوات العربية ، ص ١٩٤ - ١٩٥ ، اللهجات وأسلوب دراستها ، ص ٩٢ ، دراسات في علم أصوات العربية ، ص ١٠٧ ، الوجيز في فقه اللغة ، ص ٢٦٤ . وقد أورد هؤلاء المنكرون أسباباً أدت إلى عدم عناية العرب بالنبر . ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٠٧ ، دروس في علم أصوات العربية ، ص ١٩٥ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٤٠ .

أما الدكتور أنيس فله رأيان يبدو أن كأنهما متناقضان ، أحدهما ينفي فيه تعرض القدماء للنبر ، مستدلاً على ذلك بعدم وجود دليل يقود إلى معرفة موضع النبر في العربية ، والآخر ينفي فيه عناية القدماء بالبحث في مواضع النبر العربي ، مثبتاً في الوقت نفسه وجود إشارات منهم في ثنايا مؤلفاتهم (١) .

ويقف « بروكمان » في مقدمة من يثبت وجود النبر في العربية ، سواء كان نبر كلمة ، أو نبر جملة (٢) ، وممن أثبتته عملياً الدكتور عبدالصبور شاهين ، وذلك من خلال دراسته للهمز في العربية ، وملخص رأيه في هذه القضية أن القدماء أحسوا بحقيقة أن النبر من الوظائف الأساسية في النطق ، وليس الهمز سوى دليل على وظيفة صوتية هي النبر قبل أن يكون صوتاً لغوياً ، فهم عرفوا النبر تصوراً أو مفهوماً اصطلاحياً عاماً ، دون أن يدركوا -يقيناً- نظامه وتأثيره على اللغة المنطوقة ، وقد فسر الدكتور عبدالصبور كثيراً من صور مشكلات الهمز ، كالنبر الهمزي* ، وطول الحركات ، وتخفيف الهمزة ، وتضعيف الأصوات ، والإبدال بين الهمزة وأصوات العلة ، في ضوء ظاهرة النبر (٣) .

والواقع أن الدكتور عبدالصبور كان من أكثر المتحمسين لدفع تلك التهمة ، وتعد دراسته عن النبر في العربية بالرغم من أنها - كما يذكر - لم تكن عن النبر في اللغة الفصحى القديمة ، وإنما هي مخصصة للهمز ، من أوفى الدراسات التي اطلعت عليها ، أثبت من خلالها وجود ظاهرة النبر في العربية ، وأن القدماء أحسوا إليها ، دون إلقاء الضوء الكاشف عليها . ويوافقه الرأي الدكتور محمد حماسة (٤) ، أما الدكتور رمضان عبدالتواب فإنه يشاطر

(١) ينظر : الأصوات ، ص ١١٩-١٢٠ ، في اللهجات العربية ، ص ١٣٣ .

(٢) فقه اللغات السامية ، ص ٤٥ - ٤٧ .

(*) النبر الهمزي (Accent glottal) هو توتر حنجري عند النطق بصوت اللين يسمع كأنه همز ، كما في نطق (الضالين) بهمز صوت اللين (الألف) ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها الجمع ، المجلد التاسع ، ١٩٦٧م ، ص ١٠٤ .

(٣) ينظر في هذا : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٢٥ - ٢٩ ، ٨٦ - ٩٣ ، ١٠٩ - ١١٢ ، ١٢٢ - ١٣١ ، ١٤٧ - ١٦١ ، ٢٠٨ - ٢١٣ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص

١٧٢-١٧٣ ، علم الأصوات ، المبرج ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) النحو والدلالة ، ص ١٢٣ - ١٢٥ .

«برجشتراسر» الرأي في عدم وجود نصوصٍ عربيةٍ قديمةٍ ، يُستطاع من خلالها معرفة حالة النبر ، لكنه يشك في أن العربية لم تكن تنبر ، ويؤكد من خلال اقتباساتٍ نصوصيةٍ لابن جني أن بعض القدماء قد لاحظ أثر النبر في تطويل بعض حركات الكلمة ، مما يعني إدراكهم لحقيقة النبر ، دون أن يتناولوه حسب مفهوم المحدثين له (١) .

وبعد ... فتلك حصيلة رأي اللغويين المعاصرين في النبر ، وقد اتضح لنا مفهومه ، ووظيفته ، وأنواعه ، وقواعده ، وآراؤهم حول وجوده في العربية ، ودراسة الأقدمين له . والرأي الذي نختاره في هذه القضية هو موافقة من ذهب إلى إثباته في العربية ، وثبوت تناول القدماء له وإن لم يصرّحوا به ، ودليلنا على ذلك مايلي :

(أ) ما ذكره ابن جني في باب مطل الحركات ، ويقصد به إشباع الأصوات الصائتة إشباعاً ينشأ عنه تحول الفتحة إلى ألف ، والكسرة إلى ياء ، والضمّة إلى واو ، كما في استخدام الشاعر لكلمة (بمنزاح) يريد بمنزح ، و (بينا) يريد بين ، و (الصياريف) بدلا من الصيارف ، و (أنظور) بدلا من أنظر (٢) ، وما ذكره أيضاً من قوله : « وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل ، وهم يريدون ليل طويل ، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم مايقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك ، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان والله رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ ب (الله) هذه الكلمة ، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها ، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك ... » (٣) .

(ب) ما ذكره ابن منظور (٧١١ هـ) من أن النبر بالكلام والحرف هو الهمز ، والهمز مثل الغمز والضغط ، ومنه الهمز في الكلام لأنه يضغط (٤) .

(١) المدخل إلى علم اللغة ، ص ١٠٣ - ١٠٦ ، التطور النحوي ، ص ٧٣ (الهامش) .

(٢) الخصائص ، ١٢١/٣ - ١٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ٣٧٠/٢ - ٣٧١ . وينظر : الكتاب ، ٢٠٢/٤ .

(٤) لسان العرب ، ١٨٩/٥ (نبر) ، ٤٢٦/٥ (همز) . ولمزيد من التفاصيل ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٢١ - ٢٣ .

إن ما أسماه سيوييه «الإشباع والتمطيط»، وما أسماه ابن جني «المطل والتطويج والتطريح»*، وما أطلق عليه ابن منظور «همزاً وضغطاً»، ليدل على إحساس علماء العربية القدامى بالنبر، وهذا مما يحسب لهم ضمن مآثرهم في الدراسات الصوتية .
 ونختتم القول في هذه المسألة: إن أستاذنا الدكتور تماماً يعد النبر ظاهرةً صرفيةً، وباباً من أبواب الصرف، ويطلق عليه «النبر الصرفي» - كما سبق -، على أن هناك نبراً آخر أسماه نبراً سياقياً (دالياً)، يمكن دراسته تحت علم التشكيل الصوتي؛ لأنه ظاهرة سياقية وموقعية، ولذلك رأينا الدكتور تمام يذكر النبر مرةً في منهج الصرف، وأخرى في منهج الصوتيات؛ لاعتبار ذوقه في صياغة السياق العربي، وهذا يؤكد ما سبق أن ذكرناه من الارتباط الوثيق بين مستويات اللغة، وبخاصة المستوى الصرفي والصوتي .

(*) يكتب أكثر الباحثين بنص ابن جني المتقدم شاهداً على معرفة علماء العربية للنبر، حتى لقد وصل الأمر بأحدهم أن اعتبر هذا النص شاهداً يتيماً لوجود النبر في العربية وليس ثمّة غيره! .
 ينظر: في البحث الصوتي عند العرب، د. خليل العتية، ص ٦٥، وللمزيد ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، ص ١٦٨ .

التنغيم (Intonation)

التنغيم في اصطلاح اللغويين المعاصرين يعني «ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام» (١) ويعد الدكتور أنيس أول من أشار إليه ، مستخدماً مصطلحاً آخر له هو «موسيقى الكلام» (٢)، وبالرغم من أن حديثه عنه جاء مقتضياً*، فله فضل الريادة في دراسة هذه الظاهرة. أما الدكتور تمام فقد عده قرينةً لفظيةً تعين على بيان المعنى الواحد (٣)، كما عده ظاهرةً نحويةً أو جزءاً من النظام النحوي ، وإن كان ذكره ضمن الظواهر السياقية، معللاً ذلك بصلاحيته للدراسة في الموضوعين (٤) .

وتعتبر دراسة الدكتور تمام الأولى من نوعها من حيث عمقها وشمولها ، ولا ينقص من قيمتها ذلك القول العابر: « ومحاولة الدكتور تمام حسان في هذا الموضوع محاولة ابتدائية محدودة، بالإضافة إلى أنها تعتمد على استقراء ناقص ، بل ضيق جداً »! (٥) ، ويكفيها أن تكون محاولة رائدة ، توالى بعدها الدراسات ، مستهديةً بها ، ومعتمدةً عليها .

وتعد دراسة الدكتور سعد مصلوح دراسةً مميزةً، حيث اعتمدت في مضمونها على الجانب الفيزيقي والتشريحي في التحليل الصوتي للتنغيم، من حيث قياس تردد النغمة عند

(١) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٨ . ويعرفه «ماريوباي» بأنه «عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حديثٍ كلاميٍّ معين» أسس علم اللغة ، ص ٩٣ . وينظر : علم اللغة ، د.السعران ، ص ٩٤ ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، المجلد الرابع ، ص ٢١٠ ، An outline of English. P.275 .

(٢) ينظر: ص ١٢٣ ، وتبعه في إطلاق هذا المصطلح كل من الدكتور بشر ، والدكتور عبدالصبور شاهين . ينظر: دراسات في علم اللغة، ق ٢ ، ص ٢٥ ، علم الأصوات، المبرج، ص ٢٠٩ .

(*) لا بد من الإشارة - وإن كان ذلك خارجاً عن فترة الدراسة - إلى أن هناك مؤلفات تعرضت للنبر والتنغيم وأثرهما في الأداء اللغوي ، وهي ليست من متخصصين ، وإنما اجتهادات خاصة لا تخلو من فائدة . ينظر - على سبيل المثال - : فن القراءة والكلام والإلقاء ، مصطفى الدمياطي ، ص ٧٨ - ٨٦ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٥ . وللمزيد ينظر : النحو الدلالة ، ص ١١٨ فأبعدها .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٠٨ .

(٥) الوجيز في فقه اللغة، ص ٢٥٣ . وينظر: مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة، العدد ١٥، السنة ١٣، ١٩٧٩م، ص ٢٠٣ .

الجنسين ، والمدة الزمنية لانفتاح أو قفل الوترين الصوتيين أثناء التصويت ، مقروناً ذلك كله باستخدام أجهزة القياس الخاصة بذلك (١) .

ويتوزع التنغيم إلى صورٍ* متعددةٍ تبلغ خمساً :

- (أ) تنغيم صاعد . ويعني ارتفاع نغمة الصوت إلى أعلى عن الصوت المجاور له .
- (ب) تنغيم هابط . ويعني انخفاض نغمة الصوت إلى أسفل عن الصوت المجاور له .
- (ج) تنغيم صاعد هابط . ويعني ارتفاع في درجة الصوت يليه نغمة أقل منها انخفاضاً .
- (د) تنغيم هابط صاعد . ويعني انخفاض في درجة الصوت يليه نغمة أكثر منها علواً .
- (هـ) تنغيم مستوي (ثابت) (٢) .

وتستخدم النغمة الصاعدة في الاستفهام بهل أو الهمزة ، مفيدةً أن الجملة لم تتم أو أنها بحاجة إلى جواب ، في حين تستخدم الهابطة في التقرير ، والطلب ، والاستفهام بغير الهمزة وهل ، دالةً على أن الجملة قد تمت ، وتقع هاتان النغمتان على المقطع المنبور ، وهناك نغمة مسطحة لا هي بالصاعدة ولا بالهابطة تكون حينما يقف المتكلم على جملةٍ قبل تمام المعنى (٣) .

ويقوم التنغيم بوظيفةٍ مهمةٍ في اللغة العربية ، واللغات بصفةٍ عامةٍ ، فهو يُستخدم قرينةً لفظيةً تميز بين المعاني النحوية ، ويقوم بتحديد عناصر الجملة المكونة لها ، ويوجّه الإعراب ويفسّر صوره المختلفة ، كما أن له وظيفةً دلاليةً ، يضاف إلى ذلك أنه يخلق مستوى صوابياً موحداً للقراءة والإلقاء بين الناطقين باللغة الواحدة ، ويقوم بمهمة التوزيع

(١) ينظر : دراسة السمع والكلام ، ص ٢٥٢ - ٢٦٤ .

(*) يطلق الدكتور تمام على تلك الصور مصطلح «الموازن التنغيمية» ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٩ ، كما يطلق عليها الدكتور سعد مصلوح مصطلح «أنماط نغمية أو تنغيمية» ، دراسة السمع والكلام ، ص ٢٦١ .

(٢) ينظر : أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٥٣ - ١٥٥ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٩٣ ، علم الصوتيات ، ص ٢٨٠ . ومما يلاحظ في هذا المقام أن الدكتور تماماً يجعلها ستة أنماط (صور) اعتماداً على شكل النغمة المنبورة الأخيرة في المجموعة الكلامية ، وعلى المدى بين أعلى نغمة وأخفضها سعةً وضيقاً ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٨ - ٢٠٠ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، د.تمام ، ص ٢٣٠ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠٣ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٦ ، وللمزيد ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب ، د.عبدالكريم مجاهد ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

التحليلي للنص الواحد ، ويعين على تيسير مهمة تعليم اللغات (١) ، كما يقوم بوظيفة انفعالية، وهي قرينة حالية كما في قولك : أنت ، في جواب إنسان يتوعدك ، فعن طريق التنغيم يحتمل أن يكون معناها سخرية ، أو غضباً ، أو دهشة .

وكلها - كما نرى - وظائف على درجة كبيرة من الأهمية . وتتضح وظيفته النحوية في تفريقه بين أسلوب الاستفهام والإخبار ، كما في نحو قولك : مررت برجل أي رجل (٢) ، فالنغمة هنا تحدد نوع الأسلوب إنشاءً أم خبراً ، كما تسهم في تحول الأسلوب الاستفهامي إلى خبر ، وتحول الإخبار إلى استفهام ، أما وظيفته الدلالية فتتضح - على سبيل المثال - في قولك : أرق وأرق ، فعن طريق التنغيم يتحدد معنى الكلمة : هل تعني عدم النوم أو الرقة وهي النعومة . وليس للتنغيم - كما يقول أستاذنا الدكتور تمام - وظيفة معجمية (٣) .

ونلاحظ مما سبق من أمثلة أن التنغيم يقع على الجملة ، كما يقع على الكلمة المفردة ، مما يعني إمكانية حدوثه على المستويين ، خلافاً لما ذكره الدكتور سعد مصلوح من أن اللغات التنغيمية - ومنها العربية - يعمل التنغيم فيها على مستوى الجملة ، وليس على مستوى الكلمة المفردة (٤) ، وكل ما تقدم يعطي قناعة يقينية ودليلاً مادياً محسوساً على أن التنغيم يمثل فونياً في اللغة العربية ، والأمر المحير حقاً هو تلك الأصوات التي مازالت حتى الآن مقتنعة بأن العربية لا تقيم وزناً فنولوجياً للتنغيم ! (٥)

(١) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٥-٢٧ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٩٥-١٩٦ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠٣ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٦ فما بعدها ، مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام ، بولجرام ، ص ٢٤١ ، الإعراب سمة العربية الفصحى ، ص ٦٤ ، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٦٩ فما بعدها ، النحو والدلالة ، ص ١١٨ - ١١٩ ، البحث الدلالي عند الأصوليين ، د. محمد يوسف حبص ، ص ٣٣-٣٥ .

(٢) المثال مقتبس من خصائص ابن جني ، ٢٦٩/٣ .

(٣) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٨ .

(٤) دراسة السمع والكلام ، ص ٢٥٩ . وللمزيد ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٤٨ . ومن الأمور اللافتة للنظر في هذه المسألة تردد الدكتور سعد مصلوح في اتخاذ موقف محدد بشأنها ، فهو يذكر أن العربية لغة غير تنغيمية ، وفي موضع آخر يصرح - كما تقدم - أنها من ضمن اللغات التنغيمية ! . ينظر : مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام ، ص ٢٤١ ، دراسة السمع والكلام ، ص ٢٥٩ .

(٥) الوجيز في فقه اللغة ، الأنطاكي ، ص ٢٥٢ .

ويلاحظ مما ذكرناه سابقاً من اقتران التنغيم بالنبر أو مصاحبته له أن بينهما علاقةً وارتباطاً إلى حدٍ يجعل الباحث يحار في تحديد وظيفة كل منهما في الكلمة أو الجملة ، مما جعل بعض المعاصرين يعد التنغيم جزءاً من النبر ، ويطلق عليه (النبر الموسيقي) (١) ، بل إن بعضهم أطلق مصطلح التنغيم على النبر تجوزاً (٢) ، وكثيراً ما جمع بينهما في الدراسة تحت مسمى باب واحد هو (النبر والتنغيم) (٣)، مما يدل على تلازمهما ، على أن هذا التلازم وتلك العلاقة والارتباط لا ينفيان وجود فرقٍ بينهما ، ويتضح هذا في أن النبر ما هو إلا ضغط على مقطع في الكلمة أو الجملة ، في حين أن التنغيم تشكيل صوتي للكلمة أو الجملة (٤)، وهناك فرق آخر هو أن «التنغيم يساعد على إظهار حالات التكلم من إخبار أو استفهام أو تعجب ... الخ ، والنبر يساعد على إبراز ما يعتبر المتكلم أنه الجزء الأهم في الكلمة أو الجملة» (٥) .

وهناك مصطلح آخر يمثل فونياً ثانوياً هو النغمة (Tone) ، ويبدو أن هناك تشابهاً بينه وبين مصطلح التنغيم ، فهل هما واحد ، أم أنهما مفترقان ؟

الذي يظهر لي أن بينهما فروقاً، وكلاً منهما يمثل فونياً لوحده ، على الرغم من أن «جون ليونز» يرى صعوبة التفريق بينهما (٦)، كما أن أستاذنا الدكتور تمام يستخدم النغمة والتنغيم مصطلحاً واحداً (٧)، ويكمن الفرق بينهما في أن «النغمة عبارة عن الصور المختلفة من الدرجات المتوالية التي تكون النغمات» (٨) في حين أن التنغيم هو «الصورة العامة التي تتمثل في

(١) علم الأصوات ، الملبرج ، ص ٢٠٩ ، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٣٠ .

(٢) من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٥٥ .

(٣) ينظر - مثلاً - : التطور النحوي ، ص ٧١ ، المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالتواب ، ص

١٠٣ ، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، ص ١٥٧ ، في البحث الصوتي عند العرب ،

ص ٦٢ ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد ١٥ ، السنة ١٩٧٩، ١٣م ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٧ .

(٤) ينظر: من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٥٥ ، *An outline of English*. p. 275 .

(٥) موسيقى الشعر العربي ، د. شكري عياد ، ص ٣٦ . وللمزيد ينظر : أسس علم اللغة ، ماريوباي،

ص ٩٣-٩٤ .

(٦) نقلاً عن : دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٩٦ .

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٣٠٨ .

(٨) أصوات اللغة ، د. أيوب ، ص ١٥٥ .

مجموعة النغمات التي يشملها نوع خاص من أنواع الحدث اللغوي « (١) ، بمعنى أن النغم أو النغمة دراسة وصفية ، في حين أنها تنظيمية مع التنغيم - كما يقول الدكتور عبدالرحمن أيوب- (٢) ، ويتضح الفرق بينها أكثر في أن درجات الصوت المختلفة في النغمة من ارتفاع وانخفاض تقوم بدورها المميز على مستوى الكلمة المفردة ، في حين أنها في التنغيم تقوم بذلك الدور على مستوى الجملة أو العبارة (٣) .

إن هذه التداخلات والفروقات التي ذكرناها والتي لم تذكر* - لتؤكد لنا أن هذه الظواهر الأدائية ليست مقصورة الدرس والبحث على اللغويين وحسب ، بل يشاركهم فيها الموسيقيون - أيضاً - هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هذه العناصر متداخلة فيما بينها تداخلاً قد يصعب في ضوئه الفصل التام بينها .

وقبل أن أختم الحديث عن هذا المبحث أود الإشارة إلى قضيتين : أولاهما أن دراسة اللغويين المعاصرين لقواعد التنغيم اعتمدت على اللهجات العامية المعاصرة ، ولم يكن ذلك ممكناً في العربية الفصحى القديمة لأنها لم تسجل ، وقد صرَّح أستاذنا الدكتور تمام بهذا ، وذكر أنه قارن بين ما توصل إليه من نتائج في لهجة عدن وكلامه هو بالفصحى ، فوجد أن الفروق طفيفة جداً (٤) .

وهناك سؤال يرد في هذا المقام ، وهو / هل هذه النتائج التي توصل إليها ، والقواعد والقوانين التي بنيت على تلك النتائج ، يصح أن تتسم بصفة العمومية ؟ بمعنى أن يكون ذلك نظاماً عاماً يصلح للتطبيق على كل اللهجات ؟

(١) أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ١٥٥ .

(٢) نفسه ، ص ١٥٥ .

(٣) دراسة الصوت اللغوي ، ص ١٩١ .

(*) هناك تداخلات اصطلاحية بين الإيقاع والتنغيم ، والنبر والإيقاع ، والنغمة والحن ، والنبر والتزمين (سرعة الأداء) ، وجميع هذه الفونيمات ترتبط بالكلام المنطوق دون المكتوب ، ومن هنا تأتي الصعوبة والمجازفة في دراستها ، وتقنين قواعدها ، والكشف عن نظامها . للمزيد ينظر: مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠٠ ، علم اللغة ، د.السعران ، ص ٢١١ (الهامش) ، الإيقاع بين الموسيقى واللغة ، د.عبدالله ربيع ، مجلة كلية اللغة العربية بدمهور ، جامعة الأزهر ، العدد الثاني ، ١٩٨٤م ، ص ٧-٣٦ .

(٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٨-٢٢٩ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٩ .

والجواب عن ذلك بالنفي - فيما أحسب - ، فاللهجات العربية من الكثرة بمكان ، الأمر الذي يتبعه بالضرورة تغير مواقع التنغيم من لهجةٍ لأخرى ، ولذا فإن التقعيد العام أمر يكاد يكون مستحيلاً ، كما يقول الدكتور أحمد مختار (١) ، اللهم إلا أن تقوم دراسات تنغيمية لكل قطرٍ على حده ، وبعدها توازن النتائج ، وحينذاك يمكن تقرير القواعد العامة (٢) .
والقضية الأخرى يمكن صياغتها في السؤال التالي : هل عرفت العربية وعلمائها
القدامى هذا العنصر الفونيمي ؟

وجواباً عن ذلك أقول : كما اختلف في مسألة النبر اختلف هنا أيضاً ، فبعض اللغويين المعاصرين ينكرون معرفة العرب لذلك ، ويأتي في مقدمة هؤلاء «برجستراسر» ، حيث يعجب من عدم ذكر النحويين والمقرئين القدماء للنغمة (التنغيم) تصریحاً كان أم تلميحاً . يقول في ذلك : « غير أن أهل الأداء والتجويد خاصةً رمزوا إلى ما يشبه النغمة ، ولا يفيدنا ما قالوه شيئاً ، فلا نص نستند عليه في إجابة مسألة كيف كان حال العربية الفصيحة في هذا الشأن» (٣) ، ويؤكد مرةً أخرى هذا الإنكار بقوله : « وأما النغمة فلا نعلم في خصوصها شيئاً أصلاً » (٤) .

ويشايعه في هذا النفي الدكتور بشر حيث يقول : « ولكنهم لم يلمسوا من قريبٍ أو بعيدٍ تلك الظواهر الأخرى التي تتصف بها الكلمة أو الجملة بوصفها كلاً جاء على نسقٍ معينٍ من التأليف الصوتي ، ومثال هذه الظواهر النبر Stress ، ونظام توزيعه في الجملة ، والتنغيم أو موسيقى الكلام Intonation ، إلى غير ذلك من أنماط التطريز الصوتي التي يعتمد عليها النحو في تحليل بعض مسائله وتفسيرها إلى حدٍ كبير » (٥)
ويؤيد الجميع الأستاذ محمد الأنطاكى بقوله : « إن قواعد التنغيم في العربية القديمة مجهولة تماماً : لأن النحاة لم يثيروا إلى شيءٍ من ذلك في كتبهم » (٦) .

(١) دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣١٥ .

(٢) قام الدكتور سلمان العاني بدراسة التنغيم في ضوء اللهجة العراقية ، وتوصل إلى نتائج أثبتتها في كتابه : التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، ص ١٣٩ فابعدھا .

(٣) التطور النحوي ، ص ٧٢ .

(٤) نفسه ، ص ٧٣ .

(٥) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٥ .

(٦) الوجيز في فقه اللغة ، ص ٢٥٢ .

وفي مقابل هؤلاء المنكرين نجد لغويين آخرين يقفون على النقيض (١) ، وهم على حق ؛ فالنصوص القديمة نثراً وشعراً تحفهم من جميع الجوانب ، مثبتة أن العربية وعلماءها عرفوا هذا العنصر الفونيمي ، وهي من الكثرة بمكان ، سأكتفي ببعضها ، وفيها - فيما أحسب - مايؤيد وجهة نظرنا ، ويؤازر رأينا :

(١) ذكر ابن جني - في معرض استشهاده عن قوة المعاني وضعفها بسبب طول الأصوات وقصرها - « أن رجلاً ضرب ابناً له ، فقالت له أمه : لا تضربه ، ليس هو ابنك ، فرافعها إلى القاضي ، فقال : هذا ابني عندي ، وهذه أمه تذكر أنه ليس مني ، فقالت المرأة : ليس الأمر على ما ذكر ، وإنما أخذ يضرب ابنه فقلت له : لا تضربه ليس هو ابنك ، ومدت فتحة النون جداً ، فقال الرجل : والله ما كان فيه هذا الطويل الطويل...» (٢) .

(٢) روى الجاحظ (٢٥٥ هـ) أن طاوساً رجع « عن مجلس محمد بن يوسف ، وهو يومئذ والي اليمن ، فقال : ما ظننت أن قول سبحان الله معصيةً لله حتى كان اليوم ، سمعت رجلاً أبلغ ابن يوسف عن رجل كلاماً ، فقال رجل من أهل المجلس : سبحان الله! كالمستعظم لذلك الكلام ، فغضب ابن يوسف » (٣) .

(٣) قال الفارابي (٣٣٩هـ) «ومن فصول النغم الفصول التي بها تصير دالةً على انفعالات النفس ، والانفعالات عوارض النفس ، مثل الرحمة ، والقساوة والحزن ، والخوف ، والطرب ، والغضب ، واللذة ، والأذى ، وأشباه هذه ، فإن الانسان له عند كل واحدٍ من هذه الانفعالات نغمة تدل بواحدٍ واحدٍ منها على عارضٍ عارضٍ من عوارض نفسه ، وهذه إذا استعملت خيلت إلى السامع تلك الأشياء التي هي دالة عليها» (٤) .

(١) ينظر : الإعراب سمة العربية الفصحى ، ص ٦٥ - ٦٩ ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ١٠٦ ، البحث الدلالي عند الأصوليين ، د.محمد يوسف حبص ، ص ٥٣ فابعدا .

(٢) المحتسب ، ٢١٠/٢ . وينظر : الخصائص ، ٣٧٠/٣ - ٣٧١ .

(٣) البيان والتبيين ، ٣٩٥/١ . وقد أورد هذه الحادثة الإمام عبدالقاهر الجرجاني في: دلائل الإعجاز ، ص ١٥ ، وفيه « ليغضب ابن يوسف » بدلاً من « فغضب ابن يوسف » .

(٤) الموسيقى الكبير ، ص ١٠٧١ . وللمزيد حول أمثال هذه النصوص القديمة ينظر : ابن جني النحوي ، د.فاضل صالح السامرائي ، ص ١١٧-١١٨ ، الدلالة اللغوية عند العرب ، د.عبدالكريم مجاهد ، ص ١٨٠ - ١٨٢ ، الإعراب سمة العربية الفصحى ، ص ٦٥ - ٦٩ ، المنهج الصوتي للنحو العربي في معاني القرآن ، د.محمد كاظم البكاء ، مجلة المورد ، المجلد السابع عشر ، العدد الرابع ، ١٩٨٨م ، ص ١٠٩ فابعدا .

وأحسب أن هذه النصوص قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للإنكار منكر أن العربية عرفت الجانب التنغيبي في الأداء اللغوي ، وأن علماءها القدامى شعروا بذلك ، وإن كانوا لم يخضعوا ما شعروا به لمزيد من الدراسة والتقنين والتعديد ، وحسبهم أنهم فعلوا ذلك في تلك الفترة المتقدمة من فترات تأريخ اللغة .

وبعد ... فإن علماء العربية القدامى إن كان قد عنوا بدراسة الفونيمات الرئيسية عنايةً بالغة ، فإن دراستهم للفونيمات الثانوية لم تكن في مستوى الدراسة السابقة ، وهم معذورون في هذا ؛ لأن الإحاطة في العلم ممتنعة ، ولذا فإن دراسة اللغويين المعاصرين في مصر لهذه الفونيمات التي قصرت عنها الدراسات العربية القدمى ، تعد إضافةً جديدةً لهذه الدراسات . وهنا يتضح الجانب التجديدي في جوانبه النظرية الذي يسجل لهؤلاء المعاصرين ، ويكفي أن نعلم أن أكثر الأبحاث المعاصرة في المستويات اللغوية بعامة تسير على هدي من ذلك الاتجاه الجديد الذي أوجده رواد الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ، وإليهم - وحدهم - يرجع الفضل ، وتنسب الأسبقية .

المعامل الصوتية

لم تعد الدراسات الصوتية تعتمد في مجال أبحاثها على الملاحظة الذاتية التي كانت وسيلة القدماء الوحيدة في البحث الصوتي ، بل تطورت هذه الوسائل في العصر الحديث تطوراً اقترن بما أحرزته الحضارة الحديثة من تقدمٍ ورفقٍ في جميع مجالات العلم والمعرفة ، وقد تبع هذا أن انتقلت الدراسة الصوتية من الجانب النظري الصرف إلى الجانب العملي التجريبي (الآلي) ، فكان هذا بدايةً لظهور علم الأصوات التجريبي* (المعملي) Laboratory phonetics .

وكانت هذه النقلة قد بدأت عند العالم الغربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما تداخلت جوانب المعرفة الإنسانية ، مما نتج عنه اتصال علماء الفيزياء والصوت والطب والتشريح بعلماء اللغة ، الأمر الذي تبعه اختراع أجهزة الاتصالات ، والأجهزة الإلكترونية الدقيقة ، والمعامل السمعية والصوتية ، وتسخير ذلك كله لأبحاث الصوت اللغوي ، فبدأ العلماء هناك بالاعتماد على هذه الأجهزة ، وإجراء بحوثهم الصوتية في ظل معامل الصوت ، وتقنياته الحديثة (١) .

وتعد هذه القفزة بمثابة عملٍ متمٍ للملاحظة الذاتية ، فهي مرحلة متقدمة تعين على التثبت من صحة هذه الملاحظة ، وتعطيها نتائج علمية دقيقة لا مجال للشك في صحتها .
لقد أصبح استخدام الأجهزة الصوتية الحديثة واجباً علمياً على الباحثين في علم الأصوات ، أما الاقتصار على الملاحظة في دراسة هذا الجانب فأصبح ينظر إليه على أنه خطأ علمي (٢) ، وإذا كان هذا شأن الدراسات الصوتية عند الغرب فما موقف الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر من هذا التقدم الذي أحرزته تلك الدراسات ؟

(*) يرى الدكتور وافي أن هذه التسمية غير صحيحة : « لأننا لسنا بصدد تجارب ، أي تغيير الظروف العادية المحيطة بالظاهرة أو بالشخص الملاحظ ، بل بصدد ملاحظة في ظروف طبيعية عادية، ولكن عن طريق أجهزة ومسجلات آلية ، لا عن طريق الأذن والحواس الإنسانية » علم اللغة ، ص ٤٥ . وللمزيد ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣ .

(١) ينظر : أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ٢٦ - ٣٧ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ٢٢ فابعدھا ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣ . ويذكر الدكتور وافي أن أول من استخدم الأجهزة في دراسة الظواهر الصوتية هو الأستاذ (روسلو Rousselot) وكان ذلك عام ١٨٩٠م ، علم اللغة ، ص ٤٦ ، ٦٢ . ولزيد من التفاصيل ينظر : علم اللسان ، مايبه ، ص ٦٥-٦٦ ، الثورة التكنولوجية واللغة ، د.محمد صالح بن عمر ، ص ١٥-١٧ .

(٢) علم اللغة ، د.وافي ، ص ٣٨-٤١ .

الواقع أنه عندما أتحت فرصة الاتصال العلمي بالدراسات اللغوية الغربية عن طريق إيفاد البعوث العلمية إلى أوروبا - كما تقدم - أمكن التعرف على تلك التطورات التقنية في ميدان الدراسات الصوتية .

ويظهر لي أن أول إشارة في هذا الشأن صدرت عن الدكتور وافي ، وذلك في سياق حديثه عن الأجهزة المستخدمة في دراسة الفوناتيک « علم الأصوات » (١) ، وفي ضوء ذلك فإن ماذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين من أن أول من أشار إلى استخدام التقنية في دراسة اللغة هو الدكتور إبراهيم أنيس (٢) - غير صحيح ، والحجة التي أوردها في هذا المقام - وهي صدور كتاب (الأصوات اللغوية) للدكتور أنيس لأول مرة سنة ١٩٤٤م ، وكتاب الدكتور وافي (علم اللغة) سنة ١٩٤٥م - غير دقيقة تاريخياً - كما سبق - .

ثم تعددت بعد ذلك الإشارات إلى تلك الأجهزة ، على النحو الذي نلمسه عند أستاذنا الدكتور تمام حسان ، والدكتور محمود السعران ، والدكتور عبدالرحمن أيوب ، والدكتور كمال بشر ، والدكتور أحمد مختار عمر (٣) .

وقد تفاوتت تلك الإشارات وصفاً وتقويماً ، فتميز بعضها بالحديث المقتضب ، وبعضها الآخر بالتفصيل ، على أن أوسع دراسة في هذا الجانب هي للدكتور أحمد مختار عمر ، فهي تعد من « أدق المحاولات العربية التي تناولت بالوصف وسائل تسجيل الأصوات وتحليلها ، وأكثرها شمولاً وتفصيلاً ... » (٤) .

أما فكرة المعامل اللغوية ، وتأريخ الدعوة إلى إنشائها في أقسام اللغة العربية بالجامعات المصرية ، فتعود إلى ما بعد عودة المبعوثين إليها ، وإدراكهم الحاجة الماسة لهذه المعامل في دراسة اللغة ، وقبل أن أعرض لهذه الفكرة - تأريخاً ونتائج - ، أود الإشارة السريعة لأنواع المعامل اللغوية ، ومكوناتها ، وأغراضها .

(١) علم اللغة ، د. وافي ، ص ٤٣-٤٦ .

(٢) اللغويون العرب المعاصرون والوسائل التقنية الحديثة في دراسة الأصوات ، د. محمد صالح بن عمر ، مجلة دراسات عربية ، العددان ١-٢ ، السنة ٢٢ ، ١٩٨٥م ، ص ٦١-٦٢ .

(٣) ينظر - على الترتيب - : مناهج البحث في اللغة ، ص ٧٩ - ١٠٩ ، علم اللغة ، ص ١٠٦-١١٦ ، أصوات اللغة ، ص ٢٦ - ٣٥ ، الأصوات ، ص ٢٢ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣-٤٣ ، ولتقييم هذه الإشارات ينظر : مجلة دراسات عربية ، العددان ١ - ٢ ، السنة ٢٢ ، ١٩٨٥م ، ص ٦١ - ٧٢ .

(٤) مجلة دراسات عربية ، العددان ١-٢ ، السنة ٢٢ ، ١٩٨٥م ، ص ٧٢ .

هناك نوعان من المعامل - بشكل عام - ، أحدهما يمكن تسميته « المعامل التعليمية » (التربوية) أو « معامل اللغات ومختبراتها Language Laboratories » ، وهي التي تُستخدم في تدريس اللغة ، أي باعتبارها وسيلة من وسائل تعليم اللغة لغير الناطقين بها - لغة ثانية - ، أو حتى اللغة القومية ، أو تعليم المعوقين (الصم ، والبكم ، والمكفوفين ، والمتخلفين عقلياً) ، أو تعليم الكبار ، والنوع الآخر « المعامل العلمية » ويطلق عليها « معامل اللغويات Linguistic Laboratories » وهي التي تستخدم في الدراسة العملية العلمية للصوت اللغوي ، وهي المعنية في هذا المقام (١) .

ويتكون المعامل الصوتي من ثلاثة أقسام : قسم خاص بالأجهزة الصناعية لأعضاء النطق ، ويشمل المعينات السمعية والبصرية ، كالخجرة ، واللسان ، والتجويف الأنفي والفموي ، وسقف الحنك الصناعي « البلاتوغراف Palatography » ، وقسم خاص بالتسجيل ، ويحتوي على أجهزة للتسجيل من أشرطة ، وميكروفون ، واسطوانات ، والقسم الأخير لتحليل المادة اللغوية بعد تسجيلها ، وبه أجهزة صوتية متعددة ، كجهاز « الكيموغراف Kymograph » ، ويُعدُّ من أقدم الأجهزة التي استخدمت في دراسة الصوت اللغوي ، «وهو عبارة عن تلفون كاتب، يحتوي على مصوت، وجهاز استقبال متواصلين كهربائياً، وعلى غشاء ذي عتلة يقوم بتسجيل ذبذبات الأصوات على ورق ملفوف حول اسطوانة منتظمة الدوران» (٢)، وجهاز «الأوسيلوغراف» Oscillograph «راسم الذبذبات»، «وهو جهاز شبيه بجهاز التلفزيون ، غير أنه يتلقى الإشارات من ميكروفون أمام فم المتكلم، ويحول الجهاز الموجات الصوتية إلى موجات كهربائية تظهر على شاشته» (٣)، وجهاز «السبكتروغراف» Spectrograph ، الذي يقوم بتحليل الصوت على ورق من الشمع ، وبواسطته يتم تحليل الصوت من حيث شدته وزمنه، وجهاز «السوناغراف» Sonaograph ، ويقوم بتسجيل المادة المنطوقة على الأسطوانة المثبتة أسفل اسطوانة التحليل ، ثم يحللها ،

-
- (١) ينظر : مختبر اللغة ، د.علي القاسمي ، ص ٢٩ فابعدها ، معامل اللغات وأثرها في تنمية المهارات اللغوية ، د.صلاح العربي ، د.عبدالعزیز العقيلي ، ص ٣٩ ، تعلم اللغات الحية وتعليمها بين النظرية والتطبيق ، د.صلاح العربي ، ص ٢١٤ ، الثورة التكنولوجية واللغة ، د.محمد صالح بن عمر ، ص ١٥ فابعدها، ٣٦ فابعدها .
- (٢) الثورة التكنولوجية واللغة ، ص ١٦ .
- (٣) أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ٣٤ .

وهناك جهاز الراسم الطيفي ، والتصوير السينائي بأشعة X الدقيقة ، وكلها أجهزة إلكترونية متطورة ، ولكل منها اختصاصاته المنوطة به في عمليات التحليل الصوتي (١) .

وإذا أردنا تتبع تأريخ الدعوة لإنشاء هذا المعامل فيطالعنا - أول مايطالعنا - دعوة الدكتور أنيس إلى ضرورة دراسة اللهجات الحديثة دراسةً علميةً صحيحةً ، وتسجيل نماذج منها تسجيلاً صوتياً لمعرفة ما تتصف به كل لهجة من خصائص (٢) .

وكان من المتحمسين لإنشاء هذه الدراسة الجديدة في الجامعات المصرية عالم أزهريّ التكوين ، ذو ثقافةٍ غربيةٍ ، أوقف نفسه وماله لنشأة هذه الدراسة وتطورها ، وأخذ يشحذ الهمم ، ويدعو القائمين على الجامعات إلى الاستفادة من تقدم الغرب في هذا المجال ، ونقله إلى أقسام اللغة العربية بهذه الجامعات ، ذلك هو الأستاذ بخاطره الشافعي -رحمه الله- المشرف على معمل الصوتيات بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، وقد تمَّ بفضل الله ثم بفضل جهوده وجهود المخلصين معه (٣) إنشاء أول معمل متكامل للصوتيات في مصر سنة ١٩٥٢م، وكان هذا نواةً لقسم الصوتيات* الذي أنشأته الجامعة في العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦م (٤)،

(١) للتعرف على هذه الأجهزة واستخداماتها - على وجه التفصيل - ينظر : مناهج البحث في اللغة، ص ٨٣ فابعدھا، علم اللغة، د.السرعان، ص ١٠٩-١١٩، أصوات اللغة، د.أيوب، ص ٢٦-٣٧، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣-٣٤، علم الصوتيات، ص ٢٨-٣٦، الثورة التكنولوجية واللغة، ص ١٥ فابعدھا.

(٢) في اللهجات العربية، ص ١٠.

(٣) ذكر لي الدكتور فتحي المرشدي - بآداب الاسكندرية - في رسالته المؤرخة في ١٩٩٣/٥/٥م أن الأستاذ محمد خلف الله أحمد - عميد الكلية آنذاك - تجاوب مع طموحات الأستاذ بخاطره الشافعي، وأخذ بتنفيذ الفكرة سنة ١٩٥٢م.

(*) كان الدكتور طه حسين قد اقترح سنة ١٩٣٨م إنشاء معهد للأصوات بكلية الآداب بالجامعة المصرية -آنذاك- يكون هدفه تعلم اللغات الأجنبية ودراسة اللهجات العربية قديمها وحديثها، إلا أن هذا المشروع لم يلق أذناً صاغيةً لاعتباراتٍ مالية. ينظر: مستقبل الثقافة في مصر، ص ٣٤٦.

(٤) علم الصوتيات، ص ٧٧-٧٨. ويذكر الدكتور عبدالله ربيع أن هذا المعمل تحول فيما بعد إلى قسم تابع لكلية الآداب سمي قسم الدراسات الصوتية، يرتبط علمياً بقسم اللغة العربية، ويمنح درجة الليسانس. المصدر السابق، ص ٧٨ (الهامش)، ويذكر الدكتور عبدالله درويش أن معمل الأصوات بالإسكندرية كان لبنةً من لبنات الدكتور إبراهيم أنيس. ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢٠٦/٤٠.

وإن من الوفاء أن يذكر هذا العالم فيُحمد له دأبه وتفانيه ، ويعتَرَف له بالريادة في ميدان علم الأصوات التجريبي (١) .

وفي عام ١٩٤٩م قدّم أعضاء لجنة اللهجات بمجمع اللغة العربية تقريراً لمؤتمر المجمع المنعقد في تلك السنة ، اقترحوا فيه توفير بعض الآلات الحديثة في تسجيل الأصوات ودراستها (٢) ، ثم ما لبثت أن ظهرت دعوات أخرى لإنشاء معامل صوتية تُسَخَّر لخدمة الدرس اللغوي ، وكان من أولها - فيما أعلم - دعوة أستاذنا الدكتور تمام التي أعلنها سنة ١٩٥٥م* وقد بدأت المحاولة الأولى لإنشاء المعمل الصوتي - كما ذكر لي الدكتور تمام - عام ١٩٥٧م ، حينما أهدت مؤسسة (FULLBREGHT) الأمريكية لكلية دار العلوم جهازين للتحليل الإلكتروني للأصوات ، وكانت هذه الهدية عبارة عن منحةٍ اضطر بسببها الدكتور تمام إلى السفر إلى أمريكا لاختيار الأجهزة الصوتية ، والتدريب على كيفية استخدامها ، فتم اختيار «اوسيلوغراف» ، و « سبكتروغراف » ، وكان موجوداً قبل ذلك جهاز «كيموغراف» ، فكوّنت هذه الأجهزة نواةً لمعملٍ لغويٍّ ، إلا أنه - كما يقول الدكتور تمام - لم يُنتَفَع به ، لعدم تكامل الأجهزة المخبرية في هذا المعمل (٣) ، كما لم يُستَغَل الاستغلال الكافي في دراسة اللهجات الحديثة بالبلاد العربية - كما يذكر الدكتور إبراهيم أنيس- (٤) ، ويبدو أن الظروف المادية ، وارتباط المعامل الصوتية بدراسة اللهجات الحديثة ، وربما النظرة الضيقة لمدى الاستفادة العلمية من هذه المعامل - قد حال دون نجاح هذه المحاولة، وفشلها - على حدّ تعبير الدكتور عبدالرحمن أيوب - (٥) .

-
- (١) أخبرني الدكتور عبدالله ربيع منذ سنواتٍ خلت - وهو من تلامذة الأستاذ بخاطره الشافعي - أنه بصدد عملٍ بحثٍ تعريفيٍّ بحياة الأستاذ بخاطره ، وجهوده في ميدان الدراسات الصوتية المعاصرة ، وحتى هذه اللحظة لا أعلم شيئاً عن أمر هذا البحث ! .
- (٢) محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ، ص ٤٢٣ - ٤٢٦ .
- (*) كان ذلك في كتابه : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٤ ، ١٩٢ . وممن نادى بهذه الفكرة الدكتور محمد محمود غالي في عرضه لكتاب الدكتور أيوب (أصوات اللغة) . ينظر : مجلة المجلة، العدد ١١٤ ، ١٩٦٦ م ، ص ١٢٠ .
- (٣) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٤ . ولمعرفة مكونات معمل الأصوات بكلية دار العلوم ينظر: تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، ص ١٠٩ - ١٠١٠ .
- (٤) في اللهجات العربية ، المقدمة (الطبعة الثالثة) .
- (٥) الكلام - إنتاجه وتحليله ، ص ٩ .

ومهما يكن من شيء فقد كان لتلك الدعوات وما تبعها من محاولات صدها في الوطن العربي ، وذلك على النحو الذي نلمسه في معهد العلوم اللسانية والصوتية بجامعة الجزائر ، حيث يضم معملاً كبيراً ومتطوراً للدراسات الصوتية الآلية والمعملية كان قد أنشئ سنة ١٩٦٦م (١) كما عهد معهد الخرطوم الدولي للغة العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى الدكتورة تغريد عنبر مسئولية التخطيط والتنفيذ لإنشاء معمل للصوتيات يمكن وصفه - كما يقول نائب المدير العام للمنظمة - بأنه أضخم معمل صوتيات في العالم العربي (٢) ، وعهدت جامعة الكويت إلى الدكتور عبدالرحمن أيوب تأسيس مختبر الأبحاث اللغوية والصوتية (٣) .

ومع كل ما ذكر من جهود فإزال ينظر لهذا النوع من الدراسات نظرة شك وارتياب ، وأنه من الكليات ، على الرغم من توفر العنصر المادي في كثير من الجامعات العربية ، وقدرتها على إقامة معامل صوتية متطورة ، لكن القضية تكمن في ندرة المتخصصين ، أو وجود بعضهم وعدم الاستفادة من خبرته ، ونظرة القيمين على الدراسات اللغوية بالجامعات العربية ، مما قلل من أهمية قيام بحوث لغوية تعتمد على الأجهزة الصوتية الحديثة ، ومن ثم النظرة السلبية لأصحاب هذا الاتجاه !

ومادنا بصدد الحديث عن تسخير الآلات الحديثة والأجهزة المتطورة لخدمة الدرس الصوتي - وهو جانب تجديدي في البحث اللغوي المعاصر - فن المستحسن الإشارة إلى دعوة لاتقل أهمية عن سابقتها ، وهي استخدام الحاسب الآلي (الكمبيوتر) في الدراسات اللغوية - بصفة عامة - .

(١) ينظر : علم الصوتيات ، ص ٧٨ (الهامش) . ولمعرفة مهام هذا المعمل ومحتوياته ينظر : مجلة دراسات عربية ، العددان ١-٢ ، السنة ٢٢ ، ١٩٨٥م ، ص ٧٤ . ويذكر الدكتور محمد صالح بن عمر أن المستشرق الفرنسي «جان كانتينو» كان قد أسس سنة ١٩٣٧م مختبراً للأصوات بجامعة الجزائر . ينظر : الثورة التكنولوجية واللغة ، ص ٢٠ (الهامش) ، ص ٢١ .

(٢) ينظر : دراسات صوتية ، د. تغريد عنبر ، ص ٤ ، مجلة دراسات عربية ، العددان ١-٢ ، السنة ٢٢ ، ١٩٨٥م ، ص ٧٤ - ٧٥ .

(٣) الكلام - إنتاجه وتحليله ، ص ٩ . ولمزيد من التفاصيل حول الجهود المعاصرة في ميدان علم الأصوات التجريبي ينظر المقال القيم للدكتور محمد صالح بن عمرو « اللغويون العرب المعاصرون والوسائل التقنية الحديثة في دراسة الأصوات » ، مجلة دراسات عربية ، العددان ١-٢ ، السنة ٢٢ ، ١٩٨٥م ، ص ٦٠ - ٧٨ .

ويعود الفضل في هذا إلى الدكتور إبراهيم أنيس ، فقد كانت - كما يذكر - مجرد فكرةٍ تداعب خياله منذ أظهرت التقنية الحديثة هذا الجهاز ، وسمع عن مجالات تطبيقه ، ولكنه لم يجرؤ على مصارحة أحد بها (١) .

وقد نشر في هذا المقام مقالاتٍ عدةً تدعو إلى الاستعانة بالحاسب الآلي في بحوث اللغة (٢) ، ويشاركه الفضل الدكتور محمد كامل حسين (١٩٧٧ م) ، فقد فاتح الدكتور أنيساً بشأن جدوى استخدام الكمبيوتر في البحوث اللغوية ، وكانت هذه المفاتحة بمثابة الضوء الذي انبثق من خلاله طرح الفكرة على المتخصصين في هذا المجال سنة ١٩٧١ م .

وكان للدكتور علي حامي موسى -أستاذ الفيزياء النظرية بجامعة عين شمس والكويت- فضل لا يُنسى على هذا الاتجاه الحديث في علوم اللغة العربية، حيث تحمس للفكرة، وأبدى استعداداً تاماً لتنفيذها، وإخراجها إلى حيز الوجود (٣) ، ونتيجة لذلك صدرت دراسات إحصائية لجذور المعاجم اللغوية (الصحاح، لسان العرب، تاج العروس (٤) ، أمكن

(١) ينظر : تقديم الدكتور أنيس للدراسة الإحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر ، د.علي حامي موسى ، ص ٣ - ٥ .

(٢) منها - على سبيل المثال - : دور الكمبيوتر في البحث اللغوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٧/٢٨ - ١١ ، مسطرة اللغوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٧/٢٩ ، الحاسبات الألكترونية في البحوث اللغوية ، مجلة المجمع العلمي المصري للثقافة العلمية ، العدد ٤٢ ، ١٩٧٣ م ، ص ١٩٧ - ٢٠٣ ، النظامة الألكترونية تحصي جذور مفردات اللغة العربية ، اللسان العربي ، المجلد ١٠ ، الجزء ١ ، ص ٢٠٧ - ٢١١ .

(٣) ينظر : تقديم الدكتور أنيس للدراسة الإحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر ، ص ٣ - ٥ ، ومقدمة الدكتور علي حامي موسى لهذا الكتاب ، ص ٧ - ٨ .

(٤) صدرت هذه الإحصائيات عن جامعة الكويت ، وهي على النحو التالي : الأولى بعنوان (دراسة إحصائية لجذور مفردات اللغة العربية، الجذور الثلاثية) قام بها الدكتور علي حامي موسى عام ١٩٧١م، والثانية بعنوان (دراسة إحصائية لمفردات اللغة العربية، الجذور غير الثلاثية) قام بها الدكتور علي حامي موسى -أيضاً- عام ١٩٧٢م. وقد جمعت هاتان الدراستان في كتابٍ واحدٍ صدر عام ١٩٧٣م بعنوان (دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر)، وطبع ثانياً عام ١٩٧٨م ، وصدر بالعنوان نفسه عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، والثالثة بعنوان (إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر) قام بها الدكتور علي حامي موسى -أيضاً- عام ١٩٧٢م ، والرابعة بعنوان (دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر) قام بها الدكتور علي حامي موسى والدكتور عبدالصبور شاهين عام ١٩٧٣م.==

من خلالها تقديم إحصاءاتٍ دقيقةٍ لجذور المواد اللغوية ، بعيداً عن التخمين والافتراض الجزافي ، والاهتداء بواسطة ذلك إلى معرفة نسج الكلمة العربية صوتياً ومقطعيّاً ، واستخلاص خصائص البنية العربية .

وظل الدكتور أنيس يواظب أسبوعياً على التردد على مركز الحاسب الآلي بمعهد الإحصاء التابع لجامعة القاهرة ، بالرغم من مرضه الذي أصابه أواخر أيام حياته ؛ تشوقاً لمعرفة نتائج الجداول اللغوية التي كانت مودعة في جهاز الحاسب الآلي (١) .

وقد استجاب لهذا التوجّه بعض طلاب الدراسات العليا بالجامعات المصرية ، فمن ذلك ما قامت به إحدى الباحثات من دراسة شعر زهير بن أبي سلمى دراسةً صرفيةً معجميةً دلاليةً ، مستخدمةً الحاسب الآلي في استخراج التراكيب اللغوية لهذا الشاعر (٢) .

لقد أصبح هذا الميدان - أعني الاستعانة بالحاسب الآلي في بحوث اللغة - حقلاً لسانياً مستقلاً يطلق عليه « علم اللسانيات الحاسوبي » « المعلوماتي » ، أو علم اللسانيات الكومبيوترية (٣) ، وهذا النوع من الدراسات مازال يسير ببطءٍ في العالم العربي .

== وللتعريف بهذه الدراسات ينظر : دراسة إحصائية بالحاسب الألكتروني للجذور الواردة في الصحاح واللسان والتاج ، د.محمد صالح بن عمر ، مجلة المعجمية ، تونس ، العدد الأول ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ص ١١٩ - ١٣٢ ، استخدام الحاسب في العربية ، د.علي حلمي موسى ، مجلة الثقافة المصرية ، العدد ٦٩ ، السنة السادسة ، ١٩٧٩ م ، ص ٥٢ - ٦٢ .

(١) من كلمة لأخيه عبدالعظيم أنيس في تأبين الدكتور إبراهيم أنيس ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢١٠/٤٠ .

(٢) ينظر : الحاسب الآلي يدرس شعر زهير بن أبي سلمى ، محاولة رائدة في الدراسات اللغوية ، د.حسين نصار ، مجلة الكاتب ، السنة ١٤ ، العدد ١٦٥ ، ١٩٧٤ م ، ص ٤٥ - ٤٨ . وفي جامعة أم القرى مشروع أشرف عليه منذ سنواتٍ طويلاً الدكتور خليل عساكر - رحمه الله - لفهرسة الشعر العربي باستخدام الحاسب الآلي ، يمكن من خلاله استدعاء أي كلمة من أي بيت شعري ، ليُعرف أول استعمالٍ لها بواسطة معرفة الشاعر الذي استخدمها لأول مرة ، وهذا يفيد في الإعانة على إنشاء معجمٍ تاريخيٍّ للغة العربية ، والأمل معقود على تكملة إنجاز هذا المشروع ، والبدء في إصدار ما تمّ منه .

(٣) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، د.مازن الوعر ، ص ١٩ . وينظر : تعليم أسس اللغة العربية بالاستعانة بالحاسب الألكتروني ، عبدالمجيد بن حماد وزملاؤه ، بحث ضمن (الملتيقي ==

وفي نهاية هذا الفصل نستطيع القول : إن الدراسات الصوتية المعاصرة في مصر قد سارت في اتجاهين : أحدهما نقدي، تمثل في عرض الجهود الصوتية لعلماء العربية القدامى وتقييمها على ضوء الدرس الصوتي الحديث، والآخر اتجاه تجديدي تمثل في الكشف عن بعض الظواهر الصوتية التي لم يُعَنَّ بها القدماء، أو التي جاءت دراساتهم لها دون عمقٍ واستقصاء ، كما تمثل في القيام بدراساتٍ مقارنةٍ بين العربية وغيرها من اللغات السامية على مستويي الفوناتيک والفنولوجيا ، والمظهر الثالث من مظاهر هذا التجديد ظهور الدعوات لاستخدام وسائل التقنية الحديثة في بحوث الأصوات اللغوية ، سواء كانت معامل لغوية أو الحاسب الآلي ، وإجراء ذلك في دراسة بعض ظواهر العربية وقضاياها الصوتية .

وأنتهي القول في هذا الفصل : إن الدراسات الصوتية المعاصرة في مصر أضافت بُعداً علمياً جديداً للدراسات السابقة ، وإذا كانت دراسات الأقدمين للجانب الصوتي تمثل خطوةً أولى في طريق تقدم الدرس اللغوي بصفةٍ عامةٍ ، فإن أبحاث المعاصرين واجتهاداتهم العلمية تعد خطوةً ثانيةً ومكتملةً لما سبقها من دراسات ، وهذا في حد ذاته عمل يحسب للدرس اللغوي المعاصر ، فيثني عليه ، ويشار إليه بالإعجاب والتقدير .

إن هذه الدراسات قديمها وحديثها بمثابة سلسلةٍ مترابطةٍ الحلقات ، وإطارٍ واحدٍ متصل الجوانب ، فدراسة القدماء غلب عليها الطابع النظري ، في حين أن دراسة المعاصرين اتخذت جانباً علمياً تطبيقياً ، مما يعني شدة ارتباط هاتين الدراستين ، وتكاملهما ، وعدم استغناء إحداهما عن الأخرى ، وإن من يروم الفصل بينهما ، أو التقليل من شأن إحداهما ، أو الانتصار لدراسة على حساب الأخرى - كمن يتعامل مع الحقيقة الواحدة من وجهٍ واحدٍ ، وفي هذا من التجني وعدم الإنصاف ما يرفضه العقل ، وتتكبره الواقعية .

== الدولي الثالث في اللسانيات) ، عدد (٦) ، ١٩٨٦ م ، ص ٥٧٥ - ٥٧٧ . وللمزيد حول معرفة أهمية الحاسب الآلي في البحوث اللغوية ينظر: كتاب الدكتور نبيل علي (اللغة العربية والحاسوب، دراسة بحثية، ١٩٨٨م) ولهذا الكتاب عرض تحليلي بقلم / علي صبري فرغلي ، نشره في عالم الفكر ، المجلد العشرون ، العدد الثالث ١٩٨٩م ، ص ٢٥٥ - ٢٧٨ . وينظر : علم اللغة والعقل الألكتروني، أحمد فارس ، مجلة الفيصل ، السنة الثالثة ، العدد ٣٠ ، ١٩٧٩م ، ص ١٣١ فابعدھا ، الحاسب الآلي واللغة العربية ، د.حسن علي الشريف ، مجلة آفاق علمية ، العدد الرابع ، ١٩٨٥م ، ص ٢٠ فابعدھا .

الفصل الثاني
المستوى الصّرفي

المستوى الصرفي

قبل البدء في عرض الدرس اللغوي المعاصر بمصر للمستوى الصرفي ، يجدر بي الإشارة إلى أن الصرف العربي كان من أقل المستويات اللغوية حظاً من العناية والاهتمام ، ومؤلفات القدامى في هذا المستوى من أكبر الأدلة وأوضح الشواهد على صحة ذلك ، فهو يأتي في مؤخرة التأليف النحوية ، ثم إن قضاياها ومسائله ماثورة هنا وهناك (١) . على أن هذا لا يعني بحال التقليل من تلك الجهود التي بذلت في دراسته ، والنتائج التي توصل إليها ، فقد «أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكانٍ آخر في عالم اللغويين قديماً أو حديثاً ، ولا زال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام ، وسيظل كذلك دائماً في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم» (٢) .

أما الدراسات الصرفية المعاصرة بمصر فقد جاء بعضها تقليدياً لا أثر للتجديد فيه ، وبعضها الآخر حاول أن يوسع من النظرة فيه على نحو ما سيتضح عند الموازنة بين تناول القدامى والمعاصرين لمباحث الصرف وقضاياها .

(١) ذكر الدكتور بشر أن الصرف العربي كان من أقل العلوم اللغوية حظاً من التوفيق والنظر الدقيق ! وذكر أسباب ذلك وهي - باختصار - نظرهم للصرف على أنه غاية في ذاته ، وليس وسيلة لغايةٍ أخرى ، وإدخالهم قضايا ومسائل لا صلة لها باللغة - بصفة عامة - ، والصرف على وجه الخصوص . ومنهجهم غير الصائب الذي عولجت به تلك القضايا . ينظر : مناهج البحث اللغوي عند العرب ، بحث منشور ضمن (التراث العربي - دراسات) ، ص ١٧٧ فابعدھا . والواقع أنني لست معه في الحكم ، فحظ الصرف - كما ذكرت - قليل من حيث العناية والاهتمام ، وليس من حيث التوفيق والنظر الدقيق ، وأما الأسباب التي أبدأها فتصلح أن تكون أسباباً تضاف لما ذكرته .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٥ .

مفهوم الصرف بين القدماء والمعاصرين

لايستطيع الباحث أن يُحدّد مفهوماً دقيقاً للصرف عند الأقدمين ؛ وذلك لأن هذا المفهوم لم يستقر على حالٍ واحدٍ عندهم ، بل تطور من لدن سيبويه حتى ابن جني ، يضاف إلى ذلك أن هذا المصطلح اتخذ تسمياتٍ أخرى ، كالتصريف ، والاشتقاق ، كما لو كانت مصطلحاتٍ مترادفة .

ويتتبع استخدامات القدماء لهذه المصطلحات نجد أنهم استخدموا - أولاً - مصطلح التصريف من زمن الخليل (١٧٦ هـ) حتى زمن ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) وابن مالك (٦٧٢ هـ) ، ثم استخدم مصطلح الصرف بعد ذلك .

والواقع أن المتأخرين منهم يجعل الصرف والتصريف مصطلحين مترادفين ، إذا أُطلق أحدهما أُريد به الآخر ، أما المتقدمون فكان كل مصطلح يعني شيئاً غير الآخر ، فكان الصرف أعم والتصريف أخص ، مما يدل على أن التصريف جزء من الصرف .

وكان سيبويه - ويُعدُّ كتابه أول أثر لغويٍّ كاملٍ يصل إلينا - استخدم مصطلح التصريف في أحد عناوين أبواب كتابه (١) ، ولم يكن يعني به أكثر مما تعارف عليه بـ « مسائل التمرين أو التدريب»- كما أشار إلى ذلك الاسترأبادي (٢) ، وهذا ما يطلق عليه في الدرس اللغوي الحديث بـ«الصرف التعليمي» أو «المورفولوجيا التعليمية» ، وهو - كما يقول الدكتور وافي- «يهتم بدراسة القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها وتغير أبنيتها ، لمجرد جمعها وترتيبها وتنسيقها ، حتى يسهل تعلمها وتعليمها ومراعاتها في الحديث والكتابة»(٣).

وكان التصريف في بداية الأمر مختلطاً بالنحو ، بل كان جزءاً (قسماً) من أجزاء النحو ، بلا خلافٍ بين أهل هذه الصناعة - كما يقول الاسترأبادي(٤) ، ولم يتحقق

(١) الكتاب ، ٢٤٢/٤ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ، ٦/١ ، ٧ .

(٣) علم اللغة ، ص ٨ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ، ٦/١ .

الاستقلال المنهجي له إلا على يد أبي عثمان المازني (٢٤٧ هـ) في كتابه (التصريف)* ، فأصبح بهذا قسماً (مقابلاً) للنحو .

وعلى وجه الإجمال ففهوم الصرف في البداية يتمثل في أنه علم يعرف به أحوال الكلم العربية ، إفراداً وإعراباً (تركيباً) ، وحينما استقل أصبح مفهومه ينحصر في أنه علم يعرف به صياغة الأبنية وأحوالها ، وما يعرض لها مما ليس بإعراب ولا بناء (١) .

وظل مصطلح التصريف هو السائد في أسماء المؤلفات الصرفية حتى أيامنا هذه ، وذلك على النحو الذي نطالعه في القائمة التي وضعها أحد المعاصرين لتلك المؤلفات (٢) ، وإن كنا نجد مصطلح الصرف في بعض مؤلفات الفترة المعاصرة ، وفي مقررات مناهج التعليم .

واستمر مفهوم التصريف (الصرف) مقتصرأ على مسائل التمرين وعلى التغيير الذي يلحق بالكلمة دون أن يدل على معنى طارئٍ فيها ، حتى القرن الرابع الهجري ، حيث اتخذ التصريف على يد ابن جني بُعداً آخر ، فلم يعد مفهومه منحصرأ فيما تقدم ، بل شمل التغيير الذي يراد به المعاني المفادة - على حدِّ تعبير ابن جني (٣) ، وذلك مايتفق والدراسات اللغوية الحديثة .

ومن القضايا المهمة التي طرحها ابن جني صلة التصريف بالاشتقاق ، فقد ذكر أن بينهما نسباً قريباً واتصالاً شديداً ، مما قد يؤدي إلى تداخل مصطلحيهما والخلط بينهما ،

(*) من الأمور اللافتة للنظر أن أبا عثمان المازني لم يقم بتحديد مفهوم التصريف ! - هذا من جهة- ، ومن جهة أخرى فإن الحكم باستقلالية علم الصرف على يد المازني إنما هو بوصفه الكتاب الوحيد الذي وصلنا واطلعنا عليه ، متضمناً الفصل بين علمي النحو والصرف ، وإلا فهناك مؤلفات صرفية مستقلة سبقت تصريف المازني لكنها في حكم المفقود . ينظر : مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرن الثالث والرابع من الهجرة ، د.حسن هندأوي ، ص ٦٤ فأبعدها .

(١) ينظر : تعليق محققي شرح شافية ابن الحاجب ٦/١ (الهامش) ، المغني في تصريف الأفعال ، محمد عبدالحالق عظيمة ، ص ٣٠ .

(٢) التعريف بالتصريف ، د.علي أبو المكارم ، ص ٣٠ - ٣٣ .

(٣) التصريف الملوكي ، ابن جني ، ص ٦ . ولتفاصيل أكثر ينظر المبحث القيم الذي عقده الدكتور عبدالكريم مجاهد عن «الدلالة الصرفية» في كتابه : الدلالة اللغوية عند العرب ، ص ١٨٣-١٩٤ .

فالتصريف - عنده - وسيطة بين النحو واللغة ، وهو أقرب إلى النحو منه إلى الاشتقاق ، أما الاشتقاق فهو أقعد في اللغة من التصريف (١) .

ثم تحدّد مفهوم التصريف منذ القرن السابع الهجري على النحو الذي نجده عند ابن الحاجب ، وابن عصفور (٦٦٩ هـ) ، وابن مالك ، والاسترابادي (٦٨٨ هـ) ، ثم أبي حيان النحوي (٧٤٥ هـ) ، وابن هشام (٧٦١ هـ) ، والذي انحصر في التغيير الذي يجيء لغرض معنوي أو لفظي (٢) .

أما في العصر الحاضر - وبالتحديد في فترته الأولى - فقد سارت مؤلفات التصريف وأفكاره على النهج الذي اتبعه الأقدمون ، كما هو ملموس عند الشيخ أحمد الحملاوي (١٩٣٢هـ)، والأساتذة محمد الطنطاوي ، ومحمد محي الدين عبدالحمد ، وأحمد مصطفى المراغي ، وتفرق مؤلفات هؤلاء عما سبقها في طريقة عرض الأبواب الصرفية وترتيبها ، حيث تتسم بطابع المرونة والتيسير .

وفي الفترة الأخرى من فترات هذا العصر نجد أن المفهوم لعلم الصرف طرأ عليه جدة في تناول ، وتوسع في النظرة ، وهذا ماسيكون موضوع الحديث في الصفحات التالية . يُعدُّ الصرف عند اللغويين المعاصرين بمصر من أصحاب المنهج اللغوي الحديث أحد مستويات البحث اللغوي ، يتصل بالكلمة أو أحد أجزاءها ، ويؤدي إلى خدمة العبارة والجملة ، واختلاف المعاني النحوية (٣) . وكما يلاحظ فإن هذا المفهوم يحتوي على ثلاثة جوانب: أولها قصر الدرس الصرفي على الكلمة* ، وثانيها ما يؤديه من خدمة للعبارة والجملة ، والجانب الأخير شموله لتغيرات المعاني النحوية .

(١) النصف ، ٣/١ - ٤ . ولمزيد من الإيضاح ينظر : مناهج الصرفيين ومذاهبهم ، ص ٤٨-٥١ ،

دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٩١-٩٣ ، المورفولوجيا بين النحو والتصريف ، د.عبدالمنعم

الكاروري ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الثاني ، العدد الأول، ١٩٨٣م، ص ٨٩-٩١ .

(٢) ينظر : في تصريف الأسماء ، د.عبدالرحمن شاهين ، ص ٢٣-٣٠ .

(٣) ينظر - على سبيل المثال - : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٨٥ ، المدخل إلى علم اللغة ،

د.رمضان عبدالنواب ، ص ١٠ .

(*) تعددت مفاهيم اللغويين في القديم والحديث لتحديد ماهية الكلمة . لمعرفة ذلك ينظر : دلالة

الألفاظ ، ص ٣٤ فابعداها ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٥٨-٢٦٦ ، دور الكلمة في اللغة ،

أولمان، ترجمة/د.بشر، ص ٤٣ فابعداها، الكلمة-دراسة لغوية ومعجمية ، د.حلمي خليل،

ص ١٣-٣٥ .

فأما قصره على الكلمة -أو بتعبير أدق- بنية الكلمة فذلك مما يتفق القدماء معهم ، فهي موضوع علم الصرف باعتبارها وحدةً مستقلةً في ذاتها، أي حال أفرادها، بل إنها تعدّ النواة التي تدور حولها الدراسات الصرفية. على أنه ينبغي الإشارة إلى أن كلاً من النحو والصرف يتخذ من الكلمة مادةً للدراسة، ولكن الفرق يكمن بينهما في أن النحو يدرس علاقاتها في السياق، وما ينتج عن ذلك التركيب من ظواهر في نطاق الجمل، فالنحو لايهتم بالكلمة المفردة إلا بوصفها عنصراً من جملة، أما الصرف فيدرسها في صورتها دون أن يكون له أدنى اعتبار بالعلاقات التي تجمعها مع غيرها في التركيب ، أما الكلمة ذاتها فهي مفهوم معجمي .

وإذا أردنا الدقة أكثر في تحديد مواطن التقاء القدماء بالمعاصرين في الجانب الأول من جوانب المفهوم الصرفي لدى المعاصرين قلنا : إنهم متفقون على المادة الكلية لعلم الصرف ، ويختلفون في جزئيات هذه المادة ، فالقدماء يقسمون الكلمة إلى ثلاثة أقسام هي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ويتناول الصرف عندهم الأسماء المعربة ، والأفعال المتصرفة ، دون الحروف والأفعال الجامدة ، والأسماء المبنية والأعجمية ، وأسماء الأصوات . وعلة ذلك -فيما يذكر ابن جني - أن الحروف مجهولة الأصل ولا يعرف لها اشتقاق ، ومثلها الأسماء المبنية وأسماء الأصوات ، والأفعال الجامدة والأسماء الأعجمية ، فهي تلاحق بالحروف في العلة المتقدمة (١) ، وبتعبير آخر إن هذه الأنواع تأخذ شكلاً ثابتاً لا تغير فيه ولا تنوع . أما المعاصرون فلهم تقسيم آخر للكلمة سأذكره في ثنايا هذه الدراسة .

وأما ما يؤديه من خدمة العبارة والجملة فهذا يعني أن الصرف لا يعدو أن يكون مدخلاً لدراسة النحو وتحليل قضاياه ، وقد كان هذا التصور من جملة مواطن الاختلاف بين القدماء والمعاصرين .

وأما شمول الصرف للتغيرات الدالة على معانٍ وظيفيةٍ فذلك - كما يقول الدكتور بشر- هو الجدير بتسميته صرفاً (٢) ، وهذا يعني أن أيّ تغيير في بنية الكلمة لا يؤدي إلى تغير في المعنى ليس من الصرف في شيء ، وذلك يقودنا إلى مناقشة مباحث الصرف (أبوابه ومسائله) عند القدماء والمعاصرين .

(١) النصف ، ٧/٩-٩ .

(٢) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٩٧ .

فالقدمات جعلوها فيما يأتي : أبنية الأسماء والأفعال ، الإعلال والإبدال ، الزوائد (أحرف الزيادة) ، الحذف ، التغيير بالحركة والسكون ، الإدغام ، وبوجه عام هي كل تغيير يطرأ على بنية الكلمة ، سواء أكان زيادةً، أم حذفاً، أم إعلالاً، أم إبدالاً، أم إدغاماً (١) .

أما المعاصرون فالأمر يحتاج لتفصيلٍ ومزيد إيضاح . فاستاذنا الدكتور تمام يرى أن النظام الصرفي يقوم على دعائم أساسية ثلاث هي :

(أ) مباني* التقسيم - وتشمل الأقسام السبعة للكلمة (الاسم ، الصفة ، الفعل ، الضمير ، الخالفة ، الظرف ، الأداة) (٢) .

(ب) مباني التصريف - وتشمل الشخص ، والعدد ، والنوع ، والتعيين .

(ج) طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية - وهي وجوه الارتباط بين المباني -، وطائفة أخرى من القيم الخلافية - وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني - .

فأما المباني التقسيمية - وتعد حجر الزاوية في النظام الصرفي ، بل إنها وحدها صاحبة الصيغ الصرفية - فيعني بها مجموعة المعاني الصرفية التي بموجبها ينقسم الكلام إلى أقسام ، فالاسم مبني ومعناه أو وظيفته الصرفية العامة هي الدلالة على المسمى ، أو بعبارة أخرى الاسمية ، والصفة مبني والوصفية معنى ، والفعل مبني والفعلية معنى ... الخ .

وتقتصر المباني الصرفية على الاسم والصفة والفعل دون البقية ؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه المباني عناصر ذات صيغ اشتقاقية ، كما أنها مجال للتوليد ، بعكس الضمير والخالفة والظرف والأداة ، فهي مباني لا صيغ لها ، ولا ترجع لأصول اشتقاقية ، ولا توليد فيها، ولكنها تدخل ضمن نطاق الصرف ؛ لأنها تدل على معاني وظيفية** صرفية عامة . وهنا

(١) ينظر : التصريف الملوكي ، ٦-٧ .

(*) المبني : هو العنوان العام للجزء التحليلي الصرفي . وقد يمتد ليشمل مباني الجملة . ينظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د.فاضل مصطفى الساقى ، ص ٢٦٩ .

(٢) هذا التقسيم للكلمة لم يكن موضع اتفاق بين اللغويين المعاصرين ، بل الخلف قائم بينهم فيما يتصل بالتقسيم ذاته ومسمياته - أيضاً - . ينظر : من أسرار اللغة ، ص ٢٨٢-٢٩٤ ، علم اللغة ، د.السعران ، ص ٣٧ ، ٣٨ ، ٢٥٨ ، إصلاح النحو العربي ، يعقوب عبد النبي ، مجلة الأدب ، السنة العاشرة ، العدد السابع ، ١٩٦٥م ، ص ٤٠٩ ، قضية النحو والنحاة ، د.حسن عون ، مجلة المجلة ، العدد ١٥٨ ، السنة الرابعة عشرة ، ١٩٧٠م ، ص ٩-١١ .

(**) الوظيفة : هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو ==

يمكن موضع الاختلاف بين القدامى والدكتور تمام ، فالأقدمون يستبعدون من الصرف - كما تقدم - كل ما لم يعلم اشتقاقه كالحروف (الأدوات) ، والضماير ، في حين أنها عند أستاذنا تندرج تحت مظلة الصرف .

وتتحقق المباني التصريفية - أو كما يسميها « المطابقات » - عن طريق استخدام الملحقات المورفيمية ، سواء كانت سوابق (صدور) ، أو دواخل (أحشاء) ، أو لواحق (أعجاز) ، أو بتعبير عام اللواحق والزوائد . وتمثل هذه الملحقات في الضماير بأنواعها (متكلم، مخاطب ، غيبة) ، وحروف المضارعة (أنيت) ، ومورفيم الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير ، والتوكيد ، والنسب ، وتعد هذه الملحقات وسائل شكلية (مباني) تعبر عن وظائف (معاني) صرفية .

وأما الدعامة الثالثة للنظام الصرفي فتضم مجموعة من العلاقات التي تربط إيجابياً بين مباني التقسيم ومعانيه ، ومباني التصريف ومعانيه ، كما تضم مجموعة أخرى من القيم الخلافية والمقابلات بين المبنى والمبنى ، والمعنى والمعنى ، كالتجرد مقابل الزيادة ، والتذكير مقابل التأنيث ، والاسم مقابل الفعل ، وتعتبر هذه المقابلات مركز النظام الصرفي ، وتربط سلبياً بين مجموعة المباني ، أو مجموعة المعاني (١) .

ولعلنا نستنتج من جملة ماتقدم أن النظام الصرفي يتكون من مورفياتٍ ثلاثٍ ، يعتمد أولها على الجذر مقروناً بالصيغة ، وثانيهما لا يعتمد على ذلك ولكنه متصل بجانبٍ وظيفي (معنى صرفي عام) ، وثالثها لا وجود وظيفياً له ولكن الصيغ الصرفية تدل عليه عن طريق العلاقات الإيجابية أو المقابلات والقيم الخلافية (٢) .

ويدخل ضمن مباحث الصرف عند الدكتور تمام ظاهرتان لغويتان هما/ الاشتقاق والنبر، فالاشتقاق نظر إليه الصرفيون - كما يذكر الدكتور تمام- من زاوية المعنى الوظيفي ومن زاوية التجرد والزيادة ، مما أدى إلى افتراض أصلٍ وفرعٍ تقوم عليهما هذه الظاهرة ، وذلك

== المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي . وتنقسم الوظائف اللغوية إلى قسمين هما - وظائف صرفية ، ووظائف نحوية . ينظر : أقسام الكلام العربي ، ص ٢٠٣ - ٢١٣ . لمعرفة المعاني الوظيفية لهذه المباني ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٠٨ - ١٣٢ .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٥-٣٦ ، ٨٢-٨٥ ، ١٣٣-١٦٢ .

(٢) ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ٢٣٠-٢٣٥ .

مما لا يتفق والدراسات اللغوية الحديثة . ووجه القول في مسألة الاشتقاق - في رأي الدكتور تمام - أنه يقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات، واشتراكها في شيء معين (١) . وهناك نقطة جديدة بالتنويه وهي تلك الإشارة الحافظة من الدكتور تمام إلى الفرق بين الاشتقاق والتصريف ، حيث صرّح بأن الاشتقاق يدور حول الأصول ، في حين أن التصريف يدور حول الأصول والزوائد معاً (٢) ، مما يعني أن التصريف أعم من الاشتقاق .

وأما النبر - وقد سبق تحديد مفهومه ووظيفته - فيقصد به في النظام الصرفي نبر الكلمة المفردة ، أو بتعبير أدق نبر الصيغة المفردة ، ووظيفته الصرفية هي تقديم القيم الخلافية التي تفرّق مع الكمية بين المعاني الصرفية (٣) .

أما الدكتور بشر فيرى أن مادة هذا العلم هي الوحدات الصرفية Morphemes ، سواء كانت كلمة قائمة بذاتها أو جزءاً من كلمة ، كأن تكون في بدايتها أو وسطها أو نهايتها ، وتؤدي إلى تغيرات في المعاني النحوية (٤) ، وهذا يعني أن حقيقة هذا المستوى تتضح في الوحدة الصرفية التي تشتمل على الصورة اللفظية لها (الشكل أو المبنى) ومعناها الصرفي (الوظيفية) . ذلك هو المفهوم الإجمالي لمباحث الصرف عند الدكتور بشر ، وإذا أردنا تفصيل ما أجمل قلنا : إن أبواب الصرف عنده تتمثل في الآتي : المشتقات ، تقسيم الكلمة إلى إسم وفعلٍ ... الخ ، النظر إليها من حيث النوع والعدد والشخص ... ، تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة ، والنظر إليه من حيث التعدي واللزوم ، والتصريف والجمود ، والبناء للمعلوم والمجهول - أو ما يُعرف بـ « المغايرة بين الصيغ » - ، والتصغير ، والنسب ، والاشتقاق . وجميع هذه المباحث تندرج ضمن تصريف الأسماء والأفعال - بصفة عامة - .

وفي هذا المقام اعترض الدكتور بشر على أبواب ومسائل متفرقة عالجهما القدماء على أنها من الصرف وليست - في رأيه - من الصرف في شيء ، أو أنها منه ولكنّها لا يتفق والدرس اللغوي الحديث ، فمن ذلك : أوزان صيغ الأفعال ، أبنية صيغ جمع التكسير ،

-
- (١) مناهج البحث في اللغة ، ص ٢١١-٢١٧ . وينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٦٦-١٧٠ .
 (٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١١٩ (الهامش) . وقد أُلح إلى هذا قبلاً السيوطي نقلاً عن بعض شراح التسهيل . المزهري ، ٣٥١/١ .
 (٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٧٠-١٧٥ .
 (٤) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٨٤-٨٥ .

صيغة (افتعل) وفروعها ، فعل الأمر من الثلاثي الأجوف ، الإعلال بالحذف والقلب ، باب الفعلين الأجوف والناقص ، همزة التأنيث وأصلها المنقلبة عنه (١) .
وتعليقه لما تقدم أن أوزان الفعل الثلاثي الستة « ليست ذات قيم صرفيةٍ تُخدم الجملة أو العبارة ، ولكنها ذات قيم لفظيةٍ تفيد معرفتها معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح » (٢) ، بالإضافة إلى خضوعها للسمع واختلاف اللهجات ، وذلك يعني أن هذه الأوزان تفيد المعجم أكثر من إفادتها النحو .

ويجيب الدكتور بشر عن اعتراضٍ قد يرد في هذا المقام، وهو أن هناك تغييراً داخلياً يطرأ على صوائت هذه الأوزان بقوله : إن ذلك التغيير لا يتبعه تغييرٌ وظيفي في التركيب ، وإنما الذي يتغير هو القيمة النطقية لتلك الأوزان ، وهذا أقرب ما يكون اتصالاً بالمعجم ومتن اللغة منه إلى الصرف (٣) .

ومثل هذا يقال عن صيغ جموع التكسير وأبنيته ، إذ لا يترتب على استعمالها معانٍ نحوية معينة ، ويرى أن جمع التكسير - من حيث هو جمع - حريٌّ بأن يُلْحَقَ بالمباحث الصرفية ، على أن يُدْرَسَ ضمن أنواع الجموع المعروفة (جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم) في مقابل الأفراد والتثنية ، ومراعاة قواعد المطابقة في العدد والنوع (٤) .

أما صيغة (افتعل) وفروعها فكان الأولى - في رأي الدكتور بشر - أن تعالج في ضوء مبدأ « تعدد الأنظمة » Polysystemic Principle ، الذي يقوم على النظر إلى هذه الصيغة بحالتها الراهنة ، واصفاً ما بها من ظواهر دون إخضاعها لوزن معين ، وبذا نأمن اللجوء إلى افتراض أصلٍ لهذه الصيغة ، كما يقوم على أسسٍ صوتيةٍ تتطلبها خصائص هذه الصيغة .

أما فعل الأمر من الثلاثي الأجوف نحو (قُلْ) فالأجدي عنده أن يعالج على أساسٍ صوتيٍ صرفيٍ Morphophonemic Analysis ، بعيداً عن افتراض أصلٍ لا واقع لغوياً له ، وأما باب الفعلين الأجوف والناقص فالأولى أن تتم دراسته إما عن طريق المنهج الوصفي أو المنهج التاريخي .

(١) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٨٣-١٢٠ .

(٢) نفسه ، ص ١٠٢ .

(٣) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٠٢-١٠٤ .

(٤) نفسه ، ص ١٠٤-١٠٧ .

أما همزة التأنيث المنقلبة عن أصل نحو (صحراء) فينبغي - فيما يراه الدكتور بشر - أن تُطرح جميع المسائل التي من هذا النوع على كافة المستويات اللغوية : لاعتمادها على عمليات ذهنية عقيمة ، أساسها فكرة الأصول والزوائد ، أو أن تعالج - بشيء من التسامح - عن طريق المنهج التاريخي ، وأما الإعلال بالحذف فليس له مكان في المورفولوجيا المعاصرة؛ لأن قضية الحذف - بصورة عامة - لا يعترف بها الدرس اللغوي الحديث على كافة مستوياته (١) .

وهكذا نلاحظ مما تقدم أن الدكتور بشراً يستبعد من الصرف كل تغيير في البنية لا يؤدي إلى تغيير في الدلالة ، فكل ماله علاقة بالقيم الصرفية (المعاني الصرفية) هو من الصرف ، وماليس كذلك فليس كذلك ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فالصرف عنده ينبغي أن يُوَجَّه لخدمة النحو وليس المعجم . والواقع أن هذه الأفكار نابعة من معطيات المنهج الوصفي في دراسة اللغة ، ذلك المنهج الذي يدعو - فيما يدعو إليه - إلى أن يكون الموضوع الأول والأخير للتحليل اللغوي - بكافة فروعها - هو المعنى ، يضاف إلى ذلك ضرورة النظر إلى مستوي الصرف والنحو نظرة اتصال وتكامل ، وفي الوقت نفسه نجد الدكتور بشراً يستعين بالمنهج التاريخي في تفسير بعض الحقائق اللغوية .

تلك هي نظرة الدكتور بشر في مفهوم الصرف ، وموضوعاته ، وطرق معالجة قضاياها، ولنا وقفة عند بعض هذه الآراء ، فأبواب الصرف السبعة التي جعلها إطاراً لعلم الصرف مما يتفق مع القدماء بشأنه - بوجه عام - ، وإن كانت هناك مباحث ذكرها الأقدمون في علم النحو كتقسيم الكلمة ، ومبحث المطابقات . فتقسيم الكلمة بمبحث ذكره القدماء في مقدمات مؤلفاتهم النحوية ، وحيث إن تلك التآليف كانت في بدء أمرها تختلط فيها مباحث النحو بالصرف ، وكان يُبدأ فيها بالنحو أولاً ثمَّ الصرف آخرأ ، كان لابد من ذكر ذلك التقسيم في مبتدأ تلك المؤلفات ، وقد يقول قائل : إن هذا مقبول فيما لو بقيت تلك التآليف على ماهي عليه من خلط بين مباحث النحو والصرف ، لكن ذلك لم يستمر بل حدث في فترة من فترات التأريخ اللغوي فصل بين هذين المستويين واستقلالية كل مستوى بمباحثه الخاصة ، وظل تقسيم الكلمة بعيداً عن مباحث الصرف !!

(١) ينظر في هذا كله : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٠٧ - ١١٩ ، دراسات في علم اللغة، ق١،

وللإجابة عن ذلك أقول : إن هذا المبحث من أساسيات الدراسات النحوية والصرفية، فهو مدخل شكلي في الدرس النحوي عند القدماء، وذو وظيفة صرفية عامة عند المعاصرين ، ثم إن القدماء لم يروا في تقسيم الكلمة تغيراتٍ في البنية ولذا درسوها كأنها من النحو ، وشيء ثالث أنه معلوم بالضرورة أن الصرف يتصل بالأسماء والأفعال - بصفة عامة - ومن فضول القول أن يذكر التقسيم في مباحث الصرف .

وأما مبحث المطابقات فهو من ضمن المباحث التي يلتقي في دراستها كل من النحو والصرف ، فالنحو يدرسها من خلال منظور الكلمة في علاقتها بما يسبقها أو يلحقها ، ويدرسها الصرف من خلال منظور الكلمة في ذاتها ، وهذا يدل على الارتباط التام بين هذين المستويين ، وصعوبة الفصل التام بينهما في بعض المباحث ، ولعل ذلك مادعا للدكتور محمود السعران إلى اعتبار المورفولوجيا قسماً من أقسام النحو ، ودراسة الفصائل النحوية* Grammatical Categories - أو مايسمياها الدكتور تمام مباني التصريف أو المطابقات - ضمن قضايا فرعي النحو : المورفولوجيا والنظم (التراكيب) (١) ، وشيء آخر أن الدكتور بشراً نفسه ذكر أن البحث في قوانين المطابقات من اهتمامات علم التراكيب (النحو) (٢)، وكان قد ذكر - كما مر بنا - أن ذلك من اهتمامات علم الصرف ، يضاف إلى ماتقدم أن «فندريس» يعد الفصائل النحوية وتصنيفها عملاً من أعمال الصرف العام (٣) ، كما أن الدكتور عبده الراجحي لا يمانع من بقاء هذا المبحث ضمن الدرس النحوي (٤) ، وكل هذا يعني - فيما أرى - إمكانية دراسة مبحث المطابقات على المستويين اللغويين الصرفي والنحوي .

أما ما اقترحه الدكتور بشر من استبعاد أوزان الصيغ الفعلية من مباحث الصرف ، وخاصةً الفعل الثلاثي فإنني لأتفق معه في ذلك ؛ فالتغيرات الداخلية التي تحدث في بعض

(*) الفصائل النحوية/ هي تلك المعاني التي تؤديها مباني التصريف . ينظر : علم اللغة ، د.السعران، ص ٢٥٢ ، اللغة ، فندريس ، ص ١٢٥ .

(١) علم اللغة ، ص ٢٣٤ فابعدها .

(٢) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٢٩ ، دراسات في علم اللغة، ق ٢ ، ص ١٤٥ .

(٣) اللغة ، ص ١٢٦ .

(٤) فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

هذه الصيغ تؤدّي معانياً وظيفيةً كالتعددية واللزوم، والاسمية والعلمية... الخ (١)، رغم وجود خلافٍ بين العلماء حول هل المعاني هذه مستفادة من الأوزان ذاتها أو من الأفعال الممثّلة لها؟، ومن جهةٍ ثانيةٍ فإن بقاء هذه الأوزان في الصرف يُعدُّ مدخلاً طبيعياً لباب المجرد والمزيد، بحكم أنه الأصل في الأفعال، ثم إن التغيرات الداخلية التي تطرأ على الأوزان إنما تتصل بضبط الصيغة، وضبط الصيغة وإن كان قضيةً معجميةً فهو ذو صلةٍ وثقى بعلم الصرف.

وأما صيغ جموع التكسير فلا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من النحويين والصرفيين - فيما يذكر بعض المعاصرين - (٢) لم يتعرضوا كليةً لجمع التكسير في مؤلفاتهم، معللين ذلك بأن هذا الجمع يعود أمره للسمع وخاصةً الثلاثي منه، ومن ثمَّ كان الأولى أن يُذكر في كتب اللغة (متن اللغة)، وهذا يؤيد ما ذهب إليه الدكتور بشر، ويدل على أسبقية القدماء في التنبُّه لمثل هذا الأمر، والذي أراه أن جموع التكسير من حيث البنية أقرب إلى اللغة لارتباطها بالسمع، أما من حيث الدلالة فهي تفيد معنىً صرفياً هو الجمع، وأما من حيث السياق فهي نظام فرعي من الجموع يعامل معاملة المفرد والمثنى.

أما القول بأن هذه الصيغ - بصفةٍ عامةٍ - لا تدل على معاني صرفيةٍ، فذلك مما لا أتفق معه فيه، فهي تدل على قيم صرفيةٍ كالقلّة، والكثرة، والمبالغة، وهذه - فيما أحسب -

(١) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية، ص ١٤٧، مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، د. مصطفى النحاس، ص ٨٦، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة، اشتقاقاً ودلالة، د. ناصر حسين علي، ص ١٢٢ فابعدها، أوزان الفعل ومعانيها، طه شلاش، ص ٤١ فابعدها.

(٢) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء، أحمد كحيل، ص ١٣٧. وقد ذكر الدكتور محمد أبو الفتوح شريف أن جميع أبنية جموع التكسير سماعية لاجمال للقياس الدقيق فيها. ينظر: من قضايا جموع التكسير، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٢٤-٨٥/٤٦. ومما ينبغي التنبيه إليه أن المجمع اللغوي بمصر أخذ بالقياس في جموع التكسير، وأصدر مجموعة قراراتٍ في ذلك. ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (٣)، مجموعة القرارات العلمية، ص ٤٤-٥٤، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٣٤-٢٣/٥٢، كما أن الدكتور أنيس حاول أن يجعل أبواب الثلاثي الصحيح قياسية. من أسرار اللغة، ص ٤٦ فابعدها.

معاني صرفية مهمة (١) .

وأما وصفه بعض أصول الكلمات والصيغ بأنها أصول افتراضية متوهمة ، فذلك مما لا نقره عليه ، فقد أثبت الدرس المقارن - كما سيأتي - أن لهذه الصيغ أصولاً تاريخية عرفت بها بعض اللغات السامية ، ولذا فإن اللجوء إلى التأصيل - بوجه عام - لا خطأ فيه ؛ لأن الأصل يمثل علاقة بين طائفة من الفروع التي تختلف صورتها بحيث لا تخضع للاطراد إلا بواسطة التأصيل .

وأما ما ذكره من وجوب مراعاة الجانب الصوتي في معالجة مسائل الصرف فذلك مما نؤيده وندعو إليه ، فكثير من تلك المسائل تعتمد على هذا الجانب اعتماداً كبيراً .

ونختتم هذا البحث برأي الدكتور أحمد كشك ، الذي يدعو إلى التوسع في مجال الدرس الصرفي لكي يشمل عموم أي تغيير يلحق ببنية الكلمة بحيث تُدرس كل صيغة تسنى لها الوجود في منظمة اللغة (٢) ، وهذا يعني إمكانية أن تكون الحروف والأفعال الجامدة والأسماء المبنية مباحث صرفية .

وجهة الدكتور كشك أن الحروف بإمكانها التصرف والاشتقاق منها ، وكذلك الأفعال التي حكم بجمودها ، وأما الأسماء المبنية فإنها تصغر ، وتثنى وتجمع ، وتذكر وتؤنث ، وكل ذلك تغييرات في البنية تسوغ البحث في المجال الصرفي (٣) .

والواقع أن هذه الجزئيات الدقيقة لم تكن خافية على القدماء والمعاصرين ، ولكنهم نظروا إليها على أنها من باب الشاذ أو النادر الذي لا يعول عليه ، ولذا أخرجوها من مباحث الصرف (٤) .

وأراني متفقاً مع ما ذهب إليه الدكتور كشك ، فتوسيع الدائرة في مباحث علم الصرف توسعاً قائماً على النظرة الدقيقة لكليات الصيغ الصرفية وجزئياتها التي يتبها لها الوجود في

(١) ينظر : معاني الأبنية في العربية ، د.فاضل السامرائي ، ص ١٤٨ - ١٧١ ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ١٤٧ ، الدلالة اللغوية عند العرب ، ص ١٩٣ .

(٢) قضايا صرفية ، د.أحمد كشك ، حوليات كلية دار العلوم ، العدد التاسع ، العام الجامعي ١٩٧٩/٧٨م ، ص ٥٣ - ٥٨ .

(٣) نفسه ، ص ٥٤-٥٨ . وللمزيد ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٧٨-١٧٩ .

(٤) ينظر : المنصف ، ١/٧-٩ ، دروس التصريف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ص ٦ ، المغني في تصريف الأفعال ، ص ٣١ ، التبيان في تصريف الأسماء ، ص ١٠ (الهامش) .

النظام اللغوي ، ويخدم بنية الكلمة شكلاً ووظيفةً ، ويؤدي وظائف تركيبية تؤثر على شكل الجملة في التركيب النحوي ، كل ذلك يَعدُّ جزءاً مهماً من مادة اللغة ، ويدخل ضمن نظامها الصرفي .

وهكذا يتضح لنا أن الاختلاف بين القدماء والمعاصرين في دراسة المستوى الصرفي إنما هو اختلاف حول مفهوم الصرف ، والتصوير العام له ، ومباحثه ، فعلم الصرف العربي لايشمل شرائح الحدث اللغوي ذات المعنى ، وإنما يَغطِّي قطاعاً معيناً من هذه الشرائح التي تضم عدداً من الأصوات لا يقل بالفعل أو التقدير عن ثلاثة صوامت ، والتي تكون أساساً لصيغ ثانوية أخرى تشتق منها ، أو تكون هي ذاتها صيغاً فرعيةً لصيغة الأساس ، ولذا فإن هذه النظرة للصرف قد حصرت نفسها فيما يمكن تسميته بمجال الاشتقاق والتوليد ، وهما بعض مجالات البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة (١) .

(١) ينظر : محاضرات في علم اللغة ، د.محمد سالم الجرح ، ألقاها على طلبة الدراسات العليا العربية (السنة المنهجية) بجامعة أم القرى ، عام ١٤٠٤هـ ، ص ٢ .

مآخذ اللغويين المعاصرين

على الدراسات الصرفية القديمة

بتتبع مؤلفات هؤلاء اللغويين ومقالاتهم تبين أن هذه المآخذ تتمثل في الآتي:

أولاً - عدم إدراك الصرفيين القدماء للعلاقة العضوية بين الصرف والنحو . وقد نتج عن هذا عزل هذين المستويين أحدهما عن الآخر ، بحيث لم يعد الصرف في خدمة النحو باعتباره مقدمةً ضروريةً للمستوى النحوي ، والسبب الذي أوردهم هذا المسلك هو نظرهم للصرف على أنه غاية في ذاته ، وليس وسيلةً لخدمة النحو (١) . وهذا صحيح ، فاللغويون القدامى - وإن جاءت دراساتهم للنحو والصرف مختلطةً ببعضها - لم يكن ذلك يعني تنبّههم لحقيقة الارتباط المنهجي بين هذين المستويين ، والدرس اللغوي الحديث بكافة مستوياته كل متكامل ، يُفضي بعضه إلى بعض ، والفصل بين النحو والصرف لا يتأقن إلا في نطاقٍ علميٍّ منهجيٍّ ضيق - كما ذكر ذلك اللغويون المعاصرون - (٢) .

ثانياً - الربط بين النظام الصوتي والكتابة العربية . وقد أدى هذا إلى التداخل بين ماهو خاص بالنطق وماهو متصل بالكتابة ، وعدم التمييز بين المكتوب والمنطوق ، أو بتعبير « فندريس » بين اللغة المكتوبة واللغة المتكلمة (٣) .

ولا أريد في هذه العجالة التطرق لمشاكل الكتابة العربية ، فالحديث عنها متشعب ويضرب بنا في أعماق التاريخ ، وإنما أود الإشارة إلى أن القدماء أحسوا بما يعثور الكتابة

(١) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٢٨ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٣-٢٤ ، ٣٠-

٣٤ ، ٨٤-٨٧ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٩ .

(٢) هناك حالتان يفصل فيهما بين النحو والصرف هما - عند البحث العلمي والدراسة على مستوى

التخصص ، وعند التعريف بالعلم وتحديد ميادينه ومباحثه . ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ،

ص ٣٧-٣٨ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٣٢ .

(٣) اللغة ، ص ٤٠٤ . وينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ١٠ ، المدخل إلى دراسة النحو

العربي على ضوء اللغات السامية ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ١٣٦-١٤٠ ، التصريف العربي من

خلال علم الأصوات الحديث ، د.الطيب البكوش ، ص ٢٠-٢٥ ، اللهجات وأسلوب دراستها ،

د.أنيس فريجة ، ص ٦٨ .

العربية من نقص ، وحاولوا عبر التأريخ الطويل سد هذا الخلل ، وتواصلت المحاولات حتى عصرنا الحاضر الذي ظهرت فيه دعوات لتيسير الكتابة وإصلاح الخط العربي ، وقدمت اقتراحات عديدة بهذا الشأن ، وقامت مجادلات ومناقشات بين المؤيدين لهذا التيسير والمعارضين له ، وبخاصة تلك الدعوة التي ظهرت لاستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية (١) .

إن مشكلة الكتابة - بصفة عامة - لا تقتصر على العربية وحدها ، بل تشاركها - كما يذكر « فندريس » - أكثر لغات العالم (٢) ، فما من لغة بشرية إلا وهي تعاني من هذا الشيء إن قليلاً أو كثيراً .

وتنطوي مشكلة الكتابة العربية على احتفائها بالصوامت وإثبات الرموز الصوتية لها دون الصوائت ، وهذا الجانب لا يخص العربية فحسب ، بل يشمل اللغات السامية الأخرى (٣) ، فالشخص حينما يتكلم ينطق بأصوات تعجز الكتابة العادية (الإملائية) عن تسجيلها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذا النوع من الكتابة عاجز - أيضاً - عن تسجيل عناصر أدائية لغوية لها تأثير دلالي على الحدث اللغوي ، كالنبر والتنغيم ، ولذلك اضطر الباحثون المعاصرون للتعامل مع هذه المشكلة إلى استخدام رموز صوتية للكتابة العربية مثلة للصوامت والصوائت معاً ، وانقسموا إزاء ذلك طوائف ثلاثاً : الأولى دعت إلى استخدام الحروف اللاتينية ، مع إضافة بعض حروف الأبجدية العربية محل الأصوات التي لا توجد في اللاتينية . وتزعم هذه الطائفة عبدالعزيز فهمي ، وأيده فيه كل من سلامة موسى ،

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر : تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر ، د. نفوسة زكريا سعيد ، ص ٢٠٧-٢٢٣ ، التقرير النهائي عن تجربة تيسير الكتابة العربية وملحقاته ، إعداد / الدكتور عبدالعزيز القوصي وآخرين ، ص ١٩-٢٧ ، حاضر اللغة العربية في الشام ، سعيد الأفغاني ، ص ١٧٥-١٩٠ .

(٢) اللغة ، ص ٤٠٥ . وينظر : علم اللغة ، د. السعران ، ص ١٢٣-١٢٤ ، اللغة بين القومية والعالمية ، د. إبراهيم أنيس ، ص ٣٢٠-٣٢٣ .

(٣) ينظر : علم اللغة ، د. وافي ، ص ٢٧٥ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٦٠ ، ٦٤ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٣٤ فابعدا .

وعثمان صبري (١) ، ولم يلق هذا المشروع الخطير أذناً صاغيةً ، بل جوبه بالنقد والاعتراض الشديدين ، وكان مصيره - بحمد من الله - عدم النجاح (٢) .
 أما الطائفة الثانية فقد اعتمدت في تحليلها اللغوي على الرموز الصوتية الاستشراقية الخالصة ، بحجة أنها رموز صوتية دولية تطبقها كل اللغات الحية ، ومن هؤلاء الدكتور عبدالصبور شاهين (٣) ، إلا أن هناك فئة اعتمدت على الرموز الصوتية الدولية التي وضعتها الجمعية الدولية للصوتيات بفرنسا، وهؤلاء يمثلون الكثرة ، ومن سار على هذا النهج كل من الدكتور عبدالرحمن أيوب، والدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتورة تغريد عنبر ، والدكتور أحمد كشك (٤) ، وهي رموز تعتمد على اللغة اللاتينية .

(١) ينظر على الترتيب : البلاغة العصرية واللغة العربية، ص ١٣٧-١٤١، نحو أجدية جديدة، ص ٢٨٩ فابعدھا . وقد سار على هذا النهج الدكتور أنيس فريجة، وسعيد عقل . ومما تجدر الإشارة إليه - وهذا للحقيقة والتأريخ - أن أستاذنا الدكتور تمام حسان كان قد تحمّس لمشروع عبدالعزیز فهمي ، ونشر ذلك في كتابه : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٤٨ - ١٥١ . وحينما ناقشته في الأمر أخبرني أن ذلك كان من هفوات الصبا ، وقد أصبح الآن في ذمة التأريخ ، وذكر لي أنه سيرا على ذلك في طبعه قادمة لهذا الكتاب - إن شاء الله - .

(٢) قدم عبدالعزیز فهمي اقتراحاً للمجمع عام ١٩٤١م ، ينص فيه على وضع طريقة لرسم الكتابة العربية ، وفي عام ١٩٤٣م اقترح استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية ، ثم اقترح عام ١٩٤٤م اتخاذ الحروف اللاتينية لرسم الكتابة العربية ، وطبع اقتراحه هذا بالمطبعة الأميرية ، ونفدت نسخته ، ثم طبع في كتاب أسماء : الحروف اللاتينية لكتابة العربية ، وصدر في اغسطس ١٩٤٤م . ومن رد عليه الشيخ أحمد محمد شاكر في كتابه : الشرع واللغة ، الذي أصدره عام ١٩٤٤م ، والعقاد في : أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، ص ٣٧-٤٢ ، وعباس حسن في : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٢٦٦-٢٧٦ .

(٣) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ١٤ ، ٣٧ . وقد استخدم « برجستراسر » الرموز اللاتينية مضيفاً إليها رموزاً استخدمها المستشرقون لأداء الحروف السامية خاصة . التطور النحوي ، ص ٢٠-٢٢ ، أما « هنري فليش » فقد استخدم الرموز الفرنسية . العربية الفصحى ، ص ٣٣ .

(٤) ينظر على الترتيب : محاضرات في اللغة ، ص ١١٥-١٢١ ، دراسة الصوت اللغوي، ص ٥٣-٧٣ ، دراسات صوتية ، ص ٥٩-٦٣ ، ٣١٥-٣١٧ ، من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٢٨-٢٩ .

وأما الطائفة الثالثة فقد دعت إلى قيام العلماء المختصين في الدراسات الصوتية واللغوية - بوجه عام - بإيجاد رموز صوتية مستقلة، تصلح للتطبيق على اللغة العربية وعلى سواها من اللغات، وتفي بالغرض الذي من أجله أوجدت، ومن هؤلاء المرحوم الدكتور علي وافي، والمرحوم الدكتور السعران، والدكتور بشر (١).

ولابد من التنبيه إلى أن الأبجدية تتخذ نظامين رئيسين لها: أحدهما حروف الهجاء (الأبجدية الحرفية) وهو مايسميه «سوسير» النظام الإيديوغرافي، والآخر أصوات الهجاء (الأبجدية الصوتية) وهو مايسميه «سوسير» النظام الصوتي (٢)، ولكلي منهما رموز خاصة بها، وما اقترح عبدالعزيز فهمي ومن شايعه إلا من قبيل رموز حروف الهجاء (الكتابة العادية)، أما بقية المقترحات فهي خاصة بالرموز الصوتية، وهي من اختصاص اللغويين، وتستخدم لأغراض الوصف والتحليل.

ونظراً لأهمية المشكلة فقد كان من ضمن توصيات أعضاء الملتقى الرابع الذي نظمه مركز الأبحاث والدراسات الاقتصادية بالجامعة التونسية سنة ١٩٨١م، أن تُوجَّه الاهتمامات لمشكلة كتابة الرموز الصوتية بالأحرف العربية (٣).

والأمر المحير حقاً أنني لم أجد - فيما اطلعت عليه - أحداً من اللغويين المعاصرين في مصر قام بوضع أبجدية صوتية خاصة بالعربية، عدا محاولة الدكتور عبدالرحمن أيوب التي قدمها سنة ١٩٦٢م بعنوان «رموز عربية للكتابة الصوتية» (٤)، والتي وصفها الدكتور سعد

(١) ينظر على الترتيب: علم اللغة، ص ٤١، علم اللغة، ص ١٣١، الأصوات، ص ١٨٠-١٨٣، دراسات في علم اللغة، ق ١، ص ٨٤.

(٢) دروس في الألسنية العامة، ص ٥١، ٥٢. وهناك كتابة صوتية أخرى تعتمد على الرموز الصوتية الدولية، مع إضافة رموز أخرى مساعدة، وهذه متصلة باللهجات ودراستها، وقد كان ذلك لأن نظام الرموز الصوتية الدولية لا يستطيع مهما بلغ من الدقة أن يصور الخصائص اللهجية - كما يقول «فندريس» - اللغة، ص ٤٠٧. وللمزيد ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص ٧٣ (الهامش).

(٣) اللسانيات في خدمة اللغة العربية، عدد رقم (٥) ١٩٨٣م، ص ٤٠٥.

(٤) ألقى هذه المحاضرة بقاعة البحث العلمي بكلية دار العلوم، ونشرها في كتابه: محاضرات في اللغة، ص ١١٥-١٢١.

مصلوح بأنها أكثر نضجاً بالوفاء بالشروط الواجب توافرها في الأبجدية الصوتية الأكاديمية (١) .

وقد أسهم بعض اللغويين المعاصرين في وضع رموز صوتية عربية محضية ، جاءت على هيئة اجتهادات خاصة ، ومقترحات مقدمة للتدريس والنقاش ، وبلغت - فيما عثرت عليه - ثلاث محاولات ، صدر أولها عن الدكتور رضوان القضماني (سوريا) ، والثانية عن الدكتور إبراهيم السويل (السعودية) ، والأخيرة عن الدكتور حسام النعيمي (العراق) (٢) ، ولم تجد هذه المحاولات حتى هذه اللحظة من يقيها ، ويكشف عن جدوى استخدامها في التحليل اللغوي ! ، والأمل معقود على القيمين على الدراسات اللغوية المعاصرة - وهم بحمد الله كثير وذوو كفاءة وبصيرة - في أن يرفعوا عن العربية إصراراً كبيراً ؛ حفاظاً على هويتنا ، فالأبجدية العربية - بشهادة كثيرين - من أوفى النظم الكتابية ، وإن كان ينقصها بعض أشياء - شأن كل اللغات في هذا الجانب - فليس ذلك بكافٍ لأن نهجرها إلى رموز غريبة تثقل كاهلها أكثر مما تخفف عنها ، وتعسر على أبنائها أكثر مما تيسر .

وبالعودة إلى ذلك المأخذ المتقدم أقول : إن المنهج اللغوي الحديث يعد اللغة منطوقة قبل أن تكون مكتوبة ، ومن ثم فإن قواعد اللغة تصاغ حسب ما يسمع من أصوات اللغة لا حسب ما يفترض وجوده فيها (٣) ، ولذا كانت الكتابة الصوتية Phonetic Transcription - أو ما يسميها الدكتور وافي « الكتابة السمعية » (٤) - برموزها المقترحة هي الحل الأنجع لتسجيل جميع العناصر النطقية تسجيلاً كتابياً دقيقاً ، وتمثيل الأصوات المنطوقة تمثيلاً صادقاً ، مما ينعكس أثره على التحليل اللغوي ، والصرفي بوجه خاص .

(١) دراسة السمع والكلام ، ص ١٩٦ .

(٢) ينظر : اللغة العربية والكتابة الصوتية ، د.رضوان القضماني ، مجلة الموقف الأدبي ، العدد ١٤٠ ، ١٩٨٢م ، ص ٢٣-٣٧ ، نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة : اقتراح لعلماء الصوتيات العرب ، د.عبدالعزیز إبراهيم السويل ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، المجلد الثالث عشر ، العدد الأول ، ١٩٨٦م ، ص ٢٢٧-٢٦٤ ، الكتابة الصوتية ، د.حسام النعيمي ، مجلة المورد ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول ، ١٩٨٧م ، ص ٥-٢٧ .

(٣) تطور الدراسات اللغوية ، د.محمد محمود غالي ، مجلة المجلة ، السنة ٩ ، العدد ١٠٥ ، ١٩٦٥م ، ص ٣٧ . وينظر : اللهجات وأسلوب دراستها ، ص ٦٨ .

(٤) علم اللغة ، ص ٤١ .

ثالثاً - عدم الربط بين الصرف وعلم الأصوات . وهذا المأخذ قال به كثير من اللغويين المعاصرين (١) ، وقد أصبح في حكم البدهاة القول بأهمية علم الأصوات للمستوى الصرفي ، بل إنه لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات - كما يقول « فيرث » - (٢) . وفي ضوء هذا الارتباط الوثيق بين هذين المستويين فإن أي دراسة صرفية تهمل هذه الحقيقة يحكم عليها بالنقص المخل ، والنتائج غير الدقيقة ، ونظرةً عجلى على مسائل الإعلال والإبدال والإدغام والإمالة تقفنا على إدراك تلك الحقيقة ، وإذا كان القدماء قد فطنوا لأهمية علم الأصوات من حيث هو علم قائم بذاته - وهذا أمر لا مرأ فيه - فإنهم لم يوظفوه لخدمة الصرف .

أما المعاصرون سواء كانوا من مصر أو من بقية أقطار الوطن العربي فقد أدرك كثير منهم أهمية هذا الجانب ، وقامت دعوات لمعالجة قضايا الصرف من خلال المنظور الصوتي (٣) ، ليس هذا فحسب بل جاءت مؤلفاتهم وأبحاثهم على هدي من ذلك الإدراك . رابعاً - البعد عن الواقع اللغوي . ويتضح هذا - كما يراه أصحاب هذا المأخذ - من خلال التعليقات الصرفية القائمة على الافتراضات والتوهّمات (٤) ، والسبب في ذلك إيمانهم بفكرة الأصل ، وهي فكرة أخذت حيزاً كبيراً من الدرس اللغوي بكافة مستوياته . والواقع أن هذا المأخذ بالرغم من صحته في بعض الجوانب فإن القدماء حينما أصّلوا الأصول إنما كان ذلك بحثاً عن اطراد النظام اللغوي ، فلولا التأصيل لكانت اللغة فوضى وحشداً من الوقائع المفردة التي لا ترقى إلى مرتبة الظواهر .

(١) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٤ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٩ ، إصلاح النحو العربي ، يعقوب عبدالنبي ، مجلة الأدب ، السنة العاشرة ، العدد الخامس ، ١٩٦٥م ، ص ٢٧٨ ، ٢٨٣ .

(٢) نقلاً عن : الأصوات ، د.بشر ، ص ١٨٥ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٧-٣٨ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٤٣ ، ق ٢ ، ص ٢٤ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٤٧ ، علم الصوتيات ، ص ٤٦ .

(٤) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٨٣ ، ١٠٧ فابعدها ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ١٥٤-١٥٥ ، أصول علوم اللغة ، د.محمد كامل حسين ، مؤتمر مجمع اللغة العربية ، الدورة السادسة والعشرون ، ١٩٥٩-١٩٦٠م (مجموعة البحوث والمحاضرات) ، ص ١٦٩ .

خامساً - صناعة التصريف . والمقصود بها التزيُّد والتطويل عند التحليل الصرفي للمراحل اللغوية التي مرت بها الكلمة أو الصيغة حتى وصلت إلى ماهي عليه (١) .
 تلك هي أهم المآخذ التي أوردها اللغويون المعاصرون في مصر على الدراسات الصرفية القديمة ، وهناك مآخذ أخرى أوردها الدكتور محمد كامل حسين (٢) ، لكنها - في رأبي - لا ترقى لدرجة الإثبات والمناقشة في هذا المقام .
 إن ماتقدم من مآخذ وهنات لا يتسنى للباحث المنصف سوى تقبل كثير منها ، وإن كان لا يعدم تبريراً يدفع تهمة القصور الموجه للدرس الصرفي العربي ، المتمثل في المناخ السائد الذي كان مهيناً على الدراسات العربية - بصفة عامة - ، ذلك المناخ الذي أُلجأ علماء العربية إلى التأثر به والسير على نهجه .

(١) إصلاح النحو العربي ، يعقوب عبدالنبي ، مجلة الأدب ، السنة العاشرة ، العدد الثالث ، ١٩٦٥م ، ص ١٦٠-١٦١ .

(٢) تمثل هذه المآخذ في : ردم كل كلمة إلى أصل ثلاثي (فعل) ، والتقسيم الضيق لتصريف الأفعال ، والعناية بتعليل بناء الكلمة أكثر من عنايتهم بالمعاني التي يدل عليها البناء . النحو المعقول ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣٥/٢٧ .

قضايا صرفية

تنوّعت قضايا الصرف عند اللغويين المعاصرين بتنوّع مباحثه ومسائله ، ومن هنا تأتي الصعوبة في تتبع هذه القضايا ومحاولة حصرها ، وعليه فسأكتفي في هذا المقام بإلقاء الضوء على قضيتين صرفيتين أحسب أنهما يمثّلان أهمية في دراسة المستوى الصرفي ، وهما الوزن الصرفي والوزن المقطعي ، والجذور اللغوية .

الوزن* الصرفي والوزن المقطعي

وضع الصرفيون القدامى معياراً لهيئة الكلمة حال كونها ثابتة أو متغيرة ، وأسماوا ذلك «الميزان الصرفي» أو « التمثيل الصوتي » ، وعُدَّ ذلك أساساً من أساسيات دراسة علم الصرف .

وهناك مصطلحات ثلاث ترد في هذا المقام هي - الميزان ، الصيغة ، البنية ، وقد استخدمها بعض القدامى والمعاصرين على أنها مترادفة (١) . ويفرق بعض المعاصرين بين هذه المصطلحات ، فالميزان مبني صوتي يخضع للتغيرات الطارئة على هيئة الكلمة ، أما الصيغة فبني صرفي يمثّل الكلمة في صورتها الصحيحة التي هي عليها ، وهذا يعني أن الميزان (الوزن) يتأثر بعوامل التغيير ، على حين أن الصيغة تبقى بعيدة عن التأثير ، فمثلاً الفعل (وَعَدَ) صيغته (فَعَلَ) ، ووزنه (فَعَلَ) - أيضاً - ، هذا في الماضي ، أما في المضارع فصيغته (يَفْعِلُ) ، ووزنه (يَعِلُّ) ، وفي الأمر صيغته (إِفْعِلْ) ووزنه (عِلْ) ، على النحو الذي يَصوِّره الشكل التالي :

(*) الوزن مصدر ، والميزان اسم بمعنى واحد . قال تعالى : ﴿ والوزن يومئذ الحق فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ﴾ الأعراف ، آية ٨ ، وقال : ﴿ وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ﴾ الرحمن ، آية ٩ . وقد يوضع أحدهما مكان الآخر . اللسان ، ٣٣٨/١٧ (وزن) .

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، ٢/١ ، العربية الفصحى ، هنري فليش ، ص ٥٧ ، من صيغ العربية وأوزانها « أفعل » ، عبدالحليم عبدالباسط المرصفي ، ص ١٦ .

الفعْل	صيغته	وزنه
وَعَدَ (ماضي)	فَعَلَ	فَعَلَ
يَعِدُ (مضارع)	يَفْعَلُ	يَعِلُ
عِدْ (أمر)	اِفْعَلْ	عِلْ

أما البنية فهي مجموع الصوامت والصوائت التي تتكون منها الكلمة . ولعله يلاحظ توافق مفهوم الصيغة مع البنية ، إلا أن البنية أخص ، والصيغة أعم ، وبينهما - كما يقول المناطقة - عموم وخصوص وجهي ، بمعنى أنهما يتفقان في بعض الأوجه ، وينفرد كل منهما بميزة لا تتوافر في الآخر (١) .

وبصفة عامة اختار القدماء ميزاناً يزنون به الكلمات العربية ، مكوناً من ثلاثة أحرف هي الفاء والعين واللام ، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن - لم كان الأمر كذلك ؟ والجواب عنه يتمثل في مسارين : الأول - أن الصرفيين نظروا في الأبنية التي تندرج ضمن مباحث هذا العلم فوجدوها لا تنقل عن ثلاثة أحرف في الأغلب الأعم (٢) ، وهذه النظرة تقودنا إلى مناقشة قضية مهمة في الدرس اللغوي وهي فكرة الجذور اللغوية ، وسوف أعود إليها بعد تمة ما نحن بصدده ، وأما المسار الآخر فقد تعددت فيه آراء القدماء ، فمن قائل : إن الذي يطرد فيه التغيير ويكثر إنما هو الفعل والأسماء المتصلة به ، وقائل : كي يأخذوا من كل مخرج حرفاً ، فالفاء للشفة ، والعين للحلق ، واللام للفسم ، وثالث يذكر أن « فعل » يصدق على أفعال الجوارح وأفعال القلوب بخلاف غيرها ، ورابع يقول : لا اشتراكه بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ... الخ (٣) .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٤٤-١٤٥ ، مدخل إلى دراسة الصرف العربي ، ص ٢١-٣٠ ، من صيغ العربية وأوزانها « أفعل » ، ص ١١-١٨ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٤٦ .

(٢) همع الهوامع ، للسيوطي ، ٢٣٢/٦ .

(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، ١٢/١-١٣ ، من صيغ العربية وأوزانها « أفعل » ، ==

وبالعودة إلى قضيتنا الأولى وهي الوزن الصرفي والوزن المقطعي أقول : إن الميزان الصرفي - كما يتبين من تلك الأوزان التي وضعها القدماء للصيغ - إما أن يكون مطابقاً للواقع اللغوي ، كما في وزن (كتب) (فَعَلَ) ، أو غير مطابقٍ له ، كما في وزن (قال) (فَعَلَ) - أيضاً - ، أما الميزان المقطعي - أو كما يسميه الدكتور عبدالصبور شاهين «الوزن الإيقاعي» (١) ، ويسميه الدكتور أحمد كشك «الوزن الصرفي الصوتي» (٢) - الذي يعتمد فيه أساساً على المقطع الصوتي ، أو النظام المقطعي بوجه عام ، فإنه لا يأتي إلا متفقاً مع الواقع الاستعمالي للغة .

وقد أولى بعض اللغويين المعاصرين بمصر الميزان المقطعي عناية خاصة في الدرس الصرفي ؛ إيماناً منهم بالعلاقة الوثيقة بين الصرف والنظام المقطعي .
ويتضح الفرق بين الوزنين : الصرفي والمقطعي في أن الأول يأخذ بعين الاعتبار أصوات الكلمة وما يقابلها في الوزن ، ونوع حركاتها ومقابلها في الوزن ، فمثلاً (كَتَبَ) على وزن (فَعَلَ) ، الكاف في مقابل الفاء ، والتاء في مقابل العين ، والباء في مقابل اللام ، وضمة الكاف مقابل ضمة الفاء ، وكسرة التاء مقابل كسرة العين ، وفتحة الباء مقابل فتحة اللام ، أما الوزن المقطعي فإنه لا يَعمَلُ على تلك المقابلات ، وإنما يَعمَلُ على نوع المقطع ، فالكلمة السابقة (كَتَبَ) توزن مقطعيّاً على النحو التالي (ك / ت = ب / -) أي / ص ح + ص ح + ص ح) فالكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة ، ولعلك تلاحظ أن الوزن المقطعي روعي فيه مقابلة المقطع القصير المفتوح بآخر مثله ، بمعنى أنه يراعى فيه حجم (كمية) الحركة لا نوعها .

== ص ١٤-١٥ ، الصيغ الثلاثية ، ص ١٣٢-١٣٣ . وقد ذكر « فليش » أن اللغويين الأوربيين (المستشرقين) يختارون - غالباً - الأصل (ق ت ل) ؛ تحاشياً لصعوبة النطق بالعين ، وتفادياً لاحتمال التشابه في التسجيل بين صورتَي العين والهمزة ! ، العربية الفصحى ، ص ٥٧ ، كما ذكر الدكتور محمد عبدالصمد زعيمة أن بعضهم يستبدل بالميزان العربي ميزاناً آخر هو (ق ب ر) ؛ «لكي يتمكنوا من تمثيل بنية الكلمة بما تتضمن من سكونٍ وتشديدٍ ؛ لأن العين حلقية ، وهي لاتقبل السكون والتشديد في بعض اللغات السامية» . دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٥١ .

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٤٩ .

(٢) من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٤٠ .

ومن الفروق بينهما - أيضاً - أن الوزن الصرفي من عمل الصرفيين ، أي أنه خاضع لنظرتهم في مباحث الصرف ، فهو مقصور على وزن الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة ، دون الأسماء المبنية والحروف والأفعال الجامدة ، حيث لاعلاقة له بها ، بعكس الوزن المقطعي فهو يزن كل بنية ترد في اللغة سواء أكانت مندرجة ضمن موضوعات الصرف ومسائله أم لم تكن . ويضاف إلى ماتقدم أن الوزن الصرفي يمثل أصل الكلمة فيه أهمية بالغة ، على حين أن الوزن المقطعي يتعامل مع البنية السطحية للكلمة ، أي ماهو موجود فيها بالفعل لا ماهو مفترض كما من خلفها . وآخر هذه الفروق أن الوزن الصرفي خاص بالعربية ويقتصر عليها وحدها ، أما الوزن المقطعي فهو وزن عام يشمل العربية وغيرها من اللغات (١) .

والواقع أن بعض القدماء قد أشار إليه إشاراتٍ خاطفة ، وذلك على النحو الذي نتبينه فيما ذكره عبدالقاهر الجرجاني من أن وزن (قال) هو (فال) (٢) ، وما ذكره الاسترأبادي من أن وزن (اضطرب) هو (افطعل) ، و (فحَصَّطُ) (فَعَلَّطُ) ، و(هَرَّاق) (هَفَّعَلُ) (٣) ، فهذه الأوزان إنما هي أوزان مقطعية وليست صرفية .

ونخلص من هذا إلى أن الوزن المقطعي المقترح يلغي فكرة البحث عن أصل الكلمة ، ويزن ماهو أمامه على الصورة التي تبدو بها ، ومن ناحية أخرى فإنه يتخلص من نظام الكتابة الذي يعتمد على تسجيل المسموع دون المنطوق ، ويجعل التحليل اللغوي قائماً على المنطوق لا على المكتوب ، وذلك ما يبيح له توافقاً مع واقع الاستعمال ، واتفاقاً مع الصورة الحقيقية لسلوك اللغة ، وكل ذلك يحقق له عنصر الدقة ، والكشف الفعلي عن نظام البنية الصرفي ، وتسجيل جميع ما يطرأ عليها من تغييرات .

وغني عن القول : إن هذه النظرة هي مما يدعو إليه المنهج الوصفي الذي يهتم بالعنصر الحي لمادة اللغة سواء أكان ذلك في صورة منطوقٍ أم ما هو كائن بالفعل ، غير أن هناك من اللغويين المعاصرين بمصر من يعترض على هذا الاقتراح ، واصفاً إياه بأنه مجرد محاكاة آلية

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٤٩-٥٠ ، من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٢٥-٤٠ .

(٢) أورد ذلك الاسترأبادي في شرح شافية ابن الحاجب ، ١٨/١ ، وجاء في شرح الإيضاح للجرجاني أن وزن (قلت) هو (فلت) ، نقلاً عن الدكتور ناصر حسين علي في : الصيغ الثلاثية ، ص ١٣٧ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ، ١٨/١ . وينظر : من وظائف الصوت اللغوي ، ص ٢٤ .

للمنطوق لا يمتاز بها أصل من أصل ، ويرى أن الميزان الصرفي الذي يعتمد على المكتوب يُعرف به المحذوف والأصيل والزائد (١) .

الجزور اللغوية

طُرحت قضية الأصول اللغوية وهل هي ثنائية أم ثلاثية في العصر الحاضر لدى اللغويين اللبنانيين من أمثال أحمد فارس الشدياق (١٨٧٨ م) ، وجورجي زيدان (١٩١٤م)، والشيخ أحمد رضا (١٩٥٣ م) ، والشيخ عبدالله العلايلي ، وشاركهم في ذلك اللغويون العراقيون ، كالأب انستاس الكرملي (١٩٤٧ م) ، والأب مرمرجي الدومنيكي (١٩٦٣م) ، وهؤلاء جميعاً يميلون إلى القول بثنائية الألفاظ العربية في أصل وضعها ، وأن ماجاء منها ثلاثياً فيعود إلى أصلٍ ثنائي (٢) .

أما علماء الساميات من الأوربيين فيذهب أكثرهم إلى القول بثلاثية أصول الكلمات العربية ، اعتماداً على مقارنة العربية بشقيقاتها من اللغات السامية الأخرى (٣) .

وباستعراض آراء اللغويين المعاصرين في مصر نجد أن كثيراً منهم يؤيد القول بالأصل الثلاثي ، إما على سبيل الجزم المطلق أو على سبيل الأعم الأغلب (٤) ، بيد أني أود قبل مواصلة هذا العرض الوقوف عند رأيين استرعيا انتباهي في هذه القضية ، أحدهما للأستاذ عبدالله أمين ، والآخر للدكتور السيد يعقوب بكر .

(١) دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة ، د.سعد مصلوح ، ص ٢٢١ .

(٢) ينظر : اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، د.رياض قاسم ، ٧٨/٢ فابعدها ، الصيغ الثلاثية ، ص ٦١ فابعدها ، الصيغ الرباعية والحماسية اشتقاقاً ودلالة ، د.مزيد إسماعيل نعيم ، ص ١٥ فابعدها .

(٣) ينظر : فقه اللغات السامية ، ص ٩٣ ، تأريخ اللغات السامية ، د.ولفسون ، ص ١٤ ، العربية الفصحى ، ص ٥٣ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية ، د.أحمد عبدالمجيد هريدي ، ص ٢٤ ، ٢٧ فابعدها .

(٤) ينظر : فقه اللغة ، د.وافي ، ص ١٨ ، الآداب السامية ، ص ٧ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢١-٢٠ ، دلالة الألفاظ ، ص ٢٩-٣٠ ، الساميون ولغاتهم ، د.حسن ظاظا ، ص ٢٠-٢١ ، دراسات في اللغة العربية ، د.خليل نامي ، ص ٥٣-٥٩ ، فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ٢٦٤-٢٦٦ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٤٦ ، علم اللغة العربية ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ٢٠٥ - ٢٠٨ .

فأما الأستاذ عبدالله أمين فيرى - بعد أن ذكر رأي الكرمللي والدومنيكي اللذين يؤيدان الثنائية تأييداً مطلقاً - كما تقدم - أن أصل اللغة العربية في نشأتها الأولى ثنائية ، وحينما ارتقت وتطورت وضعت أسماءً ثلاثيةً ورباعيةً ، واشتقت بعد ذلك من هذه الأسماء الثلاثية والرباعية اللغة كلها (١) ، وذلك يعني أنه مع من يؤيد الأصل الثنائي ، أو بعبارة أوضح هو يؤمن بمبدأ الثنائية التاريخية التي يُقصد بها تطور الكلمات العربية من الأصل الثنائي إلى الثلاثي والرباعي - وهذا مذهب كل من الكرمللي والدومنيكي - ، فإن صح فهمي هذا فكيف ينتقد رأي هذين العالمين - كما بدا لي من خلال عرضه لآرائهما - ثم هو يوافقهما - كما يتبين من خلال النص السابق - ؟ ! .

وشيء آخر أنه ختم رأيه المتقدم بقوله : « ... إذ لا يمكنني أن أسلم بأن رجلاً اسمه «رج» ، وقرداً أصله «قر» ، وفيللاً أصله «في» كما يقولون » (٢) ، وهذا يدل على عدم قناعته بالأصل الثنائي ، وإذا كان ذلك كذلك فكيف يناقض نفسه فيما ذهب إليه من أن أصل العربية في نشأتها أسماءً ثنائية ؟ ! .

وأما الدكتور السيد يعقوب بكر فيرى أن الجذور في اللغات السامية ثلاثية في الغالب، ولكن كثيراً منها نشأ في الأصل من جذورٍ ثنائية (٣) ، وهذا الرأي قد يوهم بالتناقض بين صدره وعجزه ، حيث يدل صدره على أن الجذر الثلاثي هو الغالب ، في حين أن عجزه يدل على أن الكثير من هذه الجذور نشأ أصلاً من جذورٍ ثنائي ، مما يعني أصلية الجذر الثنائي . والسبب الذي يوقع في هذا الوهم كلمة (كثيراً) ، ولو أنه قال بما قال به « ولفنسون » : « إن أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصلي ذي ثلاثة أحرف ، لبعضها أصل ذو حرفين ... » (٤) ، أو كما يقول الدكتور محمود فهمي مجازي : « إن الأصل الثلاثي كامن وراء أكثر كلمات اللغات السامية ، وفي نفس الوقت ظهر عن طريق المقارنة أن مجموعة من الكلمات يمكن أن ترد إلى أصولٍ ثنائية » (٥) ، لو قال بمثل هذا لاستقام له رأيه ، وانتفى هذا الوهم .

(١) الاشتقاق ، ص ١٥٥-١٥٩ .

(٢) نفسه ، ص ١٥٩ .

(٣) دراسات في فقه اللغة العربية ، ص ٢٨ .

(٤) تأريخ اللغات السامية ، ص ١٤ .

(٥) علم اللغة العربية ، ص ٢٠٥ .

وفي مقابل هذه الآراء التي تذهب إلى القول بثلاثية الجذر اللغوي نجد هناك قلة من اللغويين المعاصرين في مصر تميل إلى القول بالثنائية ، ويتقدمهم الأستاذ حامد عبدالقادر ، وأستاذنا المرحوم الدكتور محمد سالم الجرح ، والدكتور أمين فاخر . وقد اعتمد الأستاذ حامد عبدالقادر والدكتور الجرح على الدراسة التاريخية المقارنة ، وأكّدا في ضوءها أن الجذور الثلاثية والرباعية ثانوية التشكيل والتكوين ، وأنها يرجعان لجذور ثنائية ، وضربا أمثلة لذلك توَصَّلا من خلالها إلى إثبات أصالة فكرة الجذر الثنائي في اللغات السامية ، وأن ظاهرة تثليث الجذور كانت مرحلة لاحقة وطارئة على هذا الجذر (١) .

أما الدكتور أمين فاخر فقد أثبت من خلال دراسته لبعض المعاجم العربية نظرية الربط بين الثنائي المضعف والثلاثي ، وتوصَّلا إلى أن الثنائي المضعف الذي يدل على معنى عام أصل للثلاثي الذي يرتبط به في المعنى ، مع تنوع فيه أو تخصيص بسبب الحرف الثالث ، ومعنى آخر إن الثنائي في جزء كبير من المعجم اللغوي العربي أصل لما سواه من الألفاظ (٢) .

وهناك من الباحثين المعاصرين من يرى أنه ينبغي في دراسة فكرة الجذور اللغوية أن تقوم على مراعاة الظواهر التالية : ظاهرة النحت ، التطور الصوتي ، القلب الصوتي ، اختلاف أقوال العلماء القدماء ، تعدد اللهجات وتنوعها ، تطور الجوانب الدلالية ، ومالحق بعض الصيغ من تصحيفٍ وتحريف (٣) ، وهذه الأسس - رغم أهميتها - تجعل الدرس مستحيلاً ، لكثرتها من جهة ، وصعوبة البحث في بعضها من جهة أخرى .

والرأي الذي أميل إليه في هذا الصدد هو أنه وجدت في مرحلة تاريخية أصول ثنائية وثلاثية ، ثم سادت الأصول الثلاثية في فترة من فترات تطور اللغات السامية ، وأصبحت هي الممثل الأصلي للألفاظ العربية - وهذا هو ما ذكره « موسكاتي » ، وأيده فيه الدكتور

(١) ينظر : ثنائية الأصول اللغوية ، حامد عبدالقادر ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١١/١١٣ - ١٣٣ ، الجذور الفعلية في اللغات السامية ، د. محمد سالم الجرح ، حوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ١٩٧٤ - ١٩٧٥ م ، ص ١-٢٢ .

(٢) ينظر : ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية ، د. أمين فاخر ، ص ٣-١٤ ، ٢٩٧-٣٠١ .

(٣) دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٥٦ - ١٥٩ .

خليل نامي - (١) ، ويؤيد ذلك تلك الإحصاءات العلمية الدقيقة التي قام بها كل من الدكتور علي حلمي موسى والدكتور عبدالصبور شاهين لجذور مفردات اللغة العربية في أشهر المعاجم العربية ، كالصاحح ، واللسان ، والتاج ، وقد أثبتا بواسطتها أن الجذر الثلاثي يمثل نسبة كبيرة بين بقية جذور اللغة .

وبهذا نصل إلى ختام دراستنا عن البحث اللغوي المعاصر بمصر للمستوى الصرفي ، وإذا أردنا تحديد اتجاهاته أمكن القول : إن هناك اتجاهًا تقليدياً التزم بالإطار العام الذي وضعه القدماء لمباحث الصرف دون محاولة النظر الجديد فيه ، وفي مقابل هذا ظهر اتجاه تجديدي على يد بعض أصحاب المنهج اللغوي الحديث رواداً وتلامذة ، وتمثل هذا في المفهوم الواسع للوحدة الصرفية ، وشمولها لكل الأنماط والأنواع من الكلمات وأجزائها ، وإدخالها ضمن نطاق النظام الصرفي .

واتضح هذا الاتجاه من خلال مبادئ المنهج الوصفي ، كما برز منهجان آخران هما المنهج التاريخي والمقارن ، عولج بهما بعض مباحث الصرف وقضاياها .

(١) ينظر : الحضارات السامية القديمة ، ص ٢٤٠-٢٤١ ، دراسات في اللغة العربية، ص ٥٨-٥٩ .

الفصل الثالث

المستوى التحوي

المستوى النحوي

قبل أن نعرض ملامح اتجاهات الدراسات النحوية المعاصرة في مصر ، يجدر الإشارة إلى أن المستوى النحوي استأثر في القديم والحديث بالنصيب الأوفر من الدراسة .

ويعود السبب في هذا إلى أن النظام النحوي يُعدُّ - كما يقول الدكتور كمال بشر- : «قمة الدراسات اللغوية ، وهو تجسيد لقواعد اللغة في عمومها ، من قواعد صوتية ، و صرفية ، ونحوية » (١) ، فالنحو كُتِبَ الأنظمة اللغوية كلها ، وواسطة العقد بينها .

وقد تبين من خلال مؤلفات لغويي مصر المعاصرين ومقالاتهم ، أن هذه الدراسات اتسمت بطابع النقد للنحو العربي ، وحاولت أن تصوفه صياغةً جديدةً حسب الاجتهاد الشخصي ، أو في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة .

ويمكن التماس هذا في الجوانب الأربعة التالية :

أولاً - الجانب المنهجي : وأعني به طبيعة التفكير الذي تناول القدماء به ظواهر النحو وقضاياها ، أي الفكر النحوي - بتعبير أدق .

ثانياً - الجانب التّقيدي : وأقصد به القواعد النحوية التي استخلصها العلماء القدامى من ظواهر لغويةٍ اختيرت من مادة اللغة المجموعة . ويتصل بهذا المصطلح الفني الذي استخدم للدلالة على الظاهرة النحوية .

ثالثاً - الجانب التّربوي (التّعليمي) : والمراد به طريقة تعليم النحو في المدارس والجامعات .

رابعاً - الجانب التّأليفي : ويتصل بإصلاح الكتاب النحوي عن طريق التأليف فيه .

وسأتناول في المباحث التالية هذه الجوانب بالدراسة التحليلية الناقدة .

(١) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٣٣ . وينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ٢٨٥ .

الجانب المنهجي

حظي هذا الجانب بنصيب أكبر من الدراسة النقدية ، وليس في هذا غرابة أو بأس ؛ فالمنهج هو المرتكز الأساسي لأي عمل علمي ، ولذا فإن تناوله بالنقد والتقويم يعدّ مقدّمةً أولى ، وبدائيةً طبيعيةً لتصحيح مسار الفكر أياً كان نوعه .

وباستعراض آثار فترة هذه الدراسة ، نجد أن جلّها يتفق على نقد منهج النحاة العرب الأقدمين ، فالنحو - كما يرى أحد اللغويين المعاصرين - من أسوأ مستويات العربية كلها، من حيث منهجية البحث (١) .

ولعل من أهم المآخذ التي سجلها اللغويون المعاصرون في مصر على المنهج النحوي القديم ما يأتي :

- أولاً - تأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة .
- ثانياً - المعيارية الطاغية عليه .
- ثالثاً - الخلط بين مستويات الأداء اللغوي .
- رابعاً - التحديد الزماني والمكاني للبيئة اللغوية .
- خامساً - اعتمادهم في التقعيد النحوي على لغة الشعر .
- سادساً - الاقتصار على اللغة العربية في معالجة قضايا النحو ، وعدم الاستعانة بالدراسات المقارنة للغات السامية الأخرى .
- سابعاً - التداخل المنهجي .

وقبل أن أبدأ بتفصيل هذه النقاط ، ينبغي الإشارة إلى أن نقد منهج النحاة الأوائل لم يكن المعاصرون أوّل من أشاره ، بل عرض له القدماء ، وأولوه شيئاً غير قليلٍ من عنايتهم (٢) ، وإن كان لم يتّسم بهذا الطابع الشمولي الذي هو عليه عند المعاصرين .

(١) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٥٤ .

(٢) لبيان ذلك ينظر : دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء ، د. أحمد مختار عمر ، مجلة الأزهر ، الجزء السادس ، السنة التاسعة والثلاثون ، ١٩٦٧ م ، ص ٥١٥ - ٥١٩ ، في إصلاح النحو العربي ، عبدالوارث مبروك سعيد ، ص ٤٦ - ٥٠ .

أوة - تاثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة*

من القضايا التي أثارها اللغويون المعاصرون ، والتي تُعدُّ مدخلاً للقول : إن النحو العربي تأثر بعلوم المنطق والفلسفة ، قضية نشأة النحو ، وقد انحصر حديثهم عن هذه القضية في جانبين : أحدهما - أولية وضع النحو ، والآخر - تأثر النحو بالمنطق والفلسفة . فأما الجانب الأول فمنهم من تناوله تناولاً دقيقاً ، مستعرضاً الروايات التاريخية القديمة ، محاولاً التوفيق بينها ، والخروج برأيٍ محدد ، ومنهم من فعل ذلك - أيضاً - ، لكنه تردّد في اتخاذ موقفٍ يتضح من خلاله رأيه فيه ، ومنهم من حسم القضية من بدايتها ، دون مناقشةٍ أو مداخلةٍ مع تلك الروايات .

إن هذه القضية قديمة قدم النحو ذاته ، فقد عرض لها العلماء الأولون ، وذكرت أسماء عديدة لوأضع النحو الأول ، فن قائل : إنه عمر بن الخطاب (٢٣ هـ) رضي الله عنه ، وقائل : إنه علي بن أبي طالب (٤٠ هـ) رضي الله عنه ، وثالث يقول : إنه أبو الأسود الدؤلي (٦٩ هـ) ، ورابع يذكر أنه نصر بن عاصم (٨٩ هـ) ، وخامس يذكر أنه عبدالرحمن بن هرمز الأعرج (١١٧ هـ) ، على أن كثيراً منهم يميل إلى أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع العربية (النحو) (١) .

(*) شغلت هذه القضية الباحثين المعاصرين في أرجاء الوطن العربي ، وأفرد لها بعضهم مؤلفاتٍ مستقلةً مثل الدكتور عبدالفتاح الدجني (النزعة المنطقية في النحو العربي) ، والدكتور طه عبدالرحمن (المنطق والنحو الصوري) ، والدكتور عبدالكريم محمد الأسعد (النحو والمنطق) ، كما أفرد لها مقالات خاصة ، فن ذلك : النحو العربي ومنطق أرسطو ، د.عبدالرحمن الحاج صالح ، مجلة كلية الآداب بجامعة الجزائر ، ١٩٦٤م ، ص ٦٧ - ٨٦ ، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ، عبدالقادر المهيري ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد العاشر ، ١٩٧٣م ، ص ٢١ - ٣٦ ، النحو العربي وتأثره بالفلسفة ، د.محمد الأمين طه ، مجلة المرصد ، العدد ٤ ، السنة الثالثة ، ١٩٧٠م ، ص ١٠٥ - ١٣٤ ، النحو العربي ومنطق أرسطو ، محمد عابد الجابري ، وقائع ندوة البحث اللساني والسميائي ، كلية الآداب بجامعة محمد الخامس ، الرباط ، ١٩٨٤م ، ص ٢٣٥ - ٢٥٧ ، كما شغلت هذه القضية المستشرقين . ينظر : نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ، جيرار تروبو ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد الأول ، المجلد الأول ، ١٩٧٨م ، ص ١٢٥ - ١٣٨ .

(١) ينظر - على سبيل المثال - : زهة الألباء في طبقات الأدباء ، ابن الأنباري ، ص ٤ - ١٣ . وقد تتبع الدكتور علي أبو المكارم تلك الأقوال تبعاً تأريخياً من لدن ابن سلام الجمحي (١٣١ هـ) ، حتى السيوطي (٩١١ هـ) . تأريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، ص ٢٣ - ٣١ .

أما المعاصرون في مصر ، فلعل من أوائل من تحدث عن هذه القضية - فيما أعلم - الشيخ محمد الطنطاوي (١٩٥٥ م) ، الذي وضع مؤلفاً في ذلك أسماه (نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة) (١) ، وهم - بوجه عام - يكادون يجمعون على ما أجمع عليه كثير من القدماء (٢) ، ولم يخرج عن هذا الإجماع - فيما اطلعت عليه - سوى الأستاذ إبراهيم مصطفى ، والدكتور عبدالمجيد عابدين ، والدكتور شوقي ضيف ، حيث يرون أنه عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي (١١٧ هـ) (٣) .

(١) صدر هذا الكتاب لأول مرة سنة ١٩٣٨م ، دار الصاوي للطبع والنشر والتأليف ، وصدر في طبعته الثانية سنة ١٩٤٣م ، مطبعة وادي الملوك ، وطبع ثالثة سنة ١٩٤٩م ، ثم صدر في طبعة خاصة سنة ١٣٧٨ هـ ، عن المملكة الليبية - آنذاك - بمؤازرة ملك ليبيا (السنوسي) ، بتعليق عبدالعظيم الشناوي ، ومحمد عبدالرحمن الكردي . وطبع بعد ذلك طبعة كتب عليها الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م ، بتعليق الشناوي والكردي - أيضاً - ، ثم طبع رابعة سنة ١٩٥٤م ، وصدر في طبعته الخامسة عن دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣م . وللتعريف بهذا الكتاب ينظر : مجلة الرسالة ، العدد ٣٥٢ ، السنة الثامنة ، ١٩٤٠م ، ص ٦٠٠ ، بقلم الأستاذ محمود مصطفى .

(٢) ينظر في ذلك : نشأة النحو ، محمد الطنطاوي ، ص ١٤-٢١ (الطبعة الثانية) ، نشأة النحو العربي ، د.تمام حسان ، مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٩٦٠م ، ص ٤٧-٥٦ ، في تأريخ النحو ، د.عبدالمجيد سند الجندي ، حولية كلية البنات بجامعة عين شمس ، العدد الثالث ، ١٩٦١م ، ص ٢٧ فابعدها ، التيار القياسي في المدرسة البصرية ، د.أحمد مكي الأنصاري ، حوليات كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢٤ ، الجزء ٢ ، ١٩٦٢م ، ص ١ - ١٢ ، تأريخ النحو العربي ، د.علي أبوالمكارم ، ص ٢٣-٧٩ ، من الذي ابتكر النحو ، د.محمد هاشم عبدالدائم ، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الملك عبدالعزيز ، السنة الثانية ، العدد الثاني ، ١٣٩٦ هـ - ١٣٩٧ هـ ، ص ٢٤٥ - ٢٦٢ .

(٣) ينظر : أول من وضع النحو ، إبراهيم مصطفى ، مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد العاشر ، الجزء الأول ، ١٩٤٨م ، ص ٦٩ - ٧٤ (وقد رد عليه الأستاذ عبدالوهاب حموده في مقال له بعنوان « حول بحث أول من وضع النحو » ، المجلة نفسها ، المجلد الثالث عشر ، الجزء الأول ، ١٩٥١م ، ص ١٣٣ - ١٤١) ، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٢١ - ٢٢ (الهامش) ، المدارس النحوية ، د.شوقي ضيف ، ص ١١ - ٢٢ . ومما يلاحظ أن الدكتور عابدين وقع في خطأ علمي حينما ذكر بأن ابن أبي إسحق أقدم من أبي الأسود ، اعتماداً على أن وفاة ابن أبي إسحق سنة ١٧ هـ (هكذا) وأبي الأسود سنة ٦٩ هـ ، ويبدو أنه لم يدقق النظر في تأريخ وفاة ابن أبي إسحق ! .

ولا أريد أن أقف طويلاً عند هذه المسألة ، فقد أُشِبت بحثاً ومناقشةً ، مما يجعل الحوض فيها تكراراً لـمَسْوُغٍ له ، على أن هذا لا يمنع من تأكيد القول : إن أبا الأسود الدؤلي هو الواضع الأول للنحو العربي ، أو بعبارةٍ أوضح - الرائد الأول الذي وضع اللبنة الأولى في بناء هذا النحو ؛ ودليلنا على ذلك الشواهد التاريخية المستفيضة التي تكاد تبلغ حدَّ التواتر في رواية قصة نشأة النحو العربي ، يضاف إلى ذلك المكونات الشخصية لأبي الأسود الدؤلي .

وأما الجانب الآخر - وهو المهم في هذه الدراسة - فقد اختلفت فيه وجهات نظر اللغويين المعاصرين ، وكانوا فيه أخيفاً ، ففريق يرى أن النحو عربي الوضع والنشأة والتدرج ، في جميع مراحلها التي مر بها ، ولم يتأثر بأي فكرٍ آخر ، سواء كان يونانياً ، أو سريانياً ، أو هندياً ، أو غير ذلك . وفريق ثان يرى أنه لم يتأثر ابتداءً - أي في أصل الوضع - ، ولكنه تأثر جزئياً في فترةٍ لاحقةٍ بالفلسفة اليونانية ، وبالنحو السرياني والهندي ، أما الفريق الثالث فيرى أنه منذ نشأته الأولى وهو متأثر كليةً بمؤثرات وافدة .

ولابد من الإشارة إلى أن هذين الفريقين الأخيرين يتراوحان في تحديد وجهة تلك التأثيرات الخارجية ، فبعضهم يقصرها على المنطق والفلسفة اليونانية ، وبعضهم يقصرها على النحو السرياني وحده ، أو النحو الهندي منفرداً ، أو النحو اليوناني منفرداً - أيضاً - ، وآخرون يقرنون المنطق اليوناني بالنحو السرياني في هذا التأثير .

هذه - بصفةٍ عامةٍ - اتجاهات الباحثين المعاصرين في دراسة هذه القضية ، وسوف نستعرضها بالتفصيل ؛ لنرى كيفية تناوُلهم لها ، ومدى اهتمامهم بها ؛ إذ إنها تشكّل مدخلاً لتحليل الفكر النحوي عند العرب - من جهة - ، كما أنها تمثل - من جهةٍ أخرى - نقطة البدء في طريق إصلاح النحو - منهجاً وتالياً - .

ونبدأ برأي الشيخ محمد الطنطاوي ، الذي يذهب إلى أنه عربي في جميع مراحلها ، ولم يقتبس أو يتأثر بلغةٍ أخرى ، ويرفض أن يكون النحو العربي منقولاً عن لغة اليونان ؛ معللاً ذلك بأن القول بهذا يحطّ من شأن العرب ، فضلاً عن كونه افتراضاً لا دليل عليه . كما يرفض قول من يقول : إن النحو ابتدأ عربياً محضاً ، ثم تأثر في فترةٍ لاحقةٍ بعلوم اليونان والسريان ؛ ويرى أن هذا من باب التناقض ، إذ كيف يصح أن يكون علماء العربية اهتموا إلى اختراعه وابتكاره ، ثم تأثروا بعد ذلك بغيرهم تنظيمياً وتبويماً ! (١)

(١) نشأة النحو ، ص ١٢ - ١٤ .

أما الأستاذ أحمد أمين فيرى أن تأثير اليونان والسريان في بداية وضع النحو كان ضعيفاً ، وإذا كان هناك من أثرٍ فهو أثر غير مباشر ، فلما اتصلت الفلسفة اليونانية بالحضارة العربية عن طريق الفلاسفة والمتكلمين ، بدأت مرحلة جديدة من مراحل تأثير المنطق في قواعد النحو وعلله (١) .

ويرى الدكتور علي عبدالواحد وافي أنه لا وجود لتأثير النحو الإغريقي (اليوناني) على النحو العربي ، بل لم تكن هناك صلة من أي نوع كانت بين علماء قواعد العربية وعلماء قواعد الإغريق ، وذلك للاختلاف الجذري في طبيعة القواعد والمناهج بين اللغتين (٢) .
أما الأستاذ عبدالحميد حسن فلا نكاد نعثر له على رأي واضح في هذه المسألة، بل إننا لنجد في آرائه تناقضاً وحيرة !

وبيان ذلك أنه عقد في كتابه (القواعد النحوية) * مبحثاً للمؤثرات غير العربية في وضع النحو ، فذكر - أولاً - أن العرب لم يكن لهم في بداية حياتهم اشتغال بالفلسفة والمنطق ، كما لم يكن لهم منهج علمي أو نظام منطقي ، فلما جاء الإسلام نقلهم إلى حياة ثقافية لا عهد لهم بها ، ثم اتصلوا في فترة لاحقة بثقافات أمم أخرى ، كالفرس ، والسريان ، واليونان ، وكان للعناصر غير العربية التي دخلت في دين الله حظ وافر في نقل معارف تلك الأمم وثقافتها إلى العربية ، مما كان له أثره العلمي والفكري على اللغة العربية .

ويضيف أن البيئة العراقية (البصرة والكوفة) ضمت فئات و فرقا متعددة ، من شيعة، ومعتزلة، وفلاسفة، فكان الجو العقلي الذي نشأت فيه البحوث النحوية يدعو إلى التفكير العقلي والفلسفي ، وتساءل بعد هذا - هل في تلك البحوث مظاهر غير عربية ؟
ثم عقد موازنة بين قواعد بعض اللغات - كالسريانية ، والعبرية ، والفارسية- وقواعد اللغة العربية ، وتوصل إلى نفي أن يكون للفارسية تأثير على العربية : لعدم التشابه بينهما في الخصائص والقواعد النحوية ، وعقّب على هذا بأنه يبدو أن هناك تشابهاً كبيراً بين العربية وتلك اللغات من حيث الاصطلاحات والتفريعات ، ثم تساءل ثانية - هل هناك محاكاة من قبل واضعي علم النحو لما في هذه اللغات ؟

(١) ضحى الإسلام ، ٢/٢٩٣ (الطبعة الأولى) .

(٢) فقه اللغة ، ص ٢١٣ (الطبعة الثامنة) .

(*) طبع هذا الكتاب لأول مرة سنة ١٩٤٦م بمطبعة العلوم بمصر ، ثم طبع ثانية سنة ١٩٥٢م ، مكتبة الأنجلو المصرية . وللتعريف به ينظر : مجلة الكاتب المصري ، المجلد ٥ ، العدد ٢٠ ، ١٩٤٧م ، ص ٧٨٦ - ٧٨٧ ، بقلم محمد سعيد العريان .

ويجيب عن ذلك بأن البحث التاريخي لا يؤيد فكرة التأثير ، بل إنه يدل على العكس تماماً ، وهو أن نحاة بعض هذه اللغات استرشدت بقواعد النحو العربي .

وانتقل بعد ذلك إلى إثبات وجود تشابه فيما يتعلق ببعض أصول النحو - كتقسيم الكلمة - بين العربية واليونانية ، ولكنه يرى أن هذا لا يدل على تأثر العربية بها ؛ لاختلاف منهجها ، ثم يقرر أنه لا وجود لتأثير منهج آخر على النحو العربي ، وإن كان لا يستبعد - بعد هذا النفي - أن يكون لوعي الثقافات الأجنبية أثر على النحو !

ويصل بعد ما تقدم إلى القول : إن علم النحو بجميع مظاهره الكلية والجزئية نشأ من اللغة العربية نفسها ، ومن طبيعتها ومقوماتها ، وهو نتاج عقول عربية اصطبغت بالنظام العلمي ، والفلسفي ، والمنطقي ، وأن ما به من فلسفة في التعاريف ، والتعليلات ، والعوامل ، عائد إلى المؤثرات العامة التي فرضت نفسها على الثقافة العربية (١) .

ولعلنا نلمس من هذا العرض أن الأستاذ عبد الحميد حسن متردد في هذه القضية ، فمرة نشعر أنه يرفض القول بوجود تأثير ، ومرة أخرى نشعر أنه يثبت ذلك ، وبخاصة اللغات التي تمت إلى العربية بصلة نسب ، حيث لا ضير عليها من تأثرها بها !

أما الدكتور إبراهيم مدكور فيذهب إلى أن المنطق الأرسطي أثر في النحو العربي من جانبين : أحدهما - موضوعي ، والآخر - منهجي .

فالتأثير الموضوعي يتضح في ذلك التشابه بينهما في تقسيم الكلمة ، ونظرية الإسناد ، ويلمس التأثير المنهجي في استخدام القياس وأركانه التي - وإن كانت تشابه أصول القياس الفقهي - فهي تلتقي مع القياس المنطقي في كثير من القضايا ، وأكبر مثال على هذا - فيما يذكر الدكتور مدكور - مبدأ العلية ، التي نتج عنها نظرية العامل ، وهي فكرة متأثرة بأصل «أرسطو» .

وبصفة عامة أسهم منطق «أرسطو» في تكوين دعامة النحو العربي ، ورسم منهجه ، ووسع أبوابه ، وزاد مادته غزارة وتشعباً ، مما كان له أكبر الأثر في إثقال كاهل النحو بالفلسفة المفرطة ، والشكليات المتزيد فيها (٢) .

(١) ينظر : القواعد النحوية ، ص ٢٤٣ - ٢٥٢ .

(٢) في اللغة والأدب ، ص ٤١ - ٥٣ . وكان الدكتور مدكور قد أورد هذه الآراء في بحث له بعنوان « منطق أرسطو والنحو العربي » ألقاه في مؤتمر المستشرقين الحادي والعشرين بباريس ، ثم في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٤٨م ، ونشر في مجلة الأزهر ، الجزء التاسع ، المجلد الثالث والعشرون ، ١٩٥٢م ، ص ٤٠ - ٤٣ ، الجزء العاشر ، ص ٤١ - ٤٥ ، ثم نشر في مجلة المجمع ، ٣٣٨/٧ - ٣٤٦ . ويوافق هذا الرأي الشيخ أمين الحولي ، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، ص ٧٢ فابعدها .

ويرى الدكتور حسن عون وجود تأثير من النحو السرياني على النحو العربي، وبخاصة الجانب الشكلي منه ؛ بدليل نشأة أبي الأسود في العراق المكتظة بالثقافة السريانية ، وعلماء السريان ، إضافة إلى تشابه الظروف بين العربية والسريانية في انتشار اللحن فيها (١) . وهذا الرأي الذي سجله في باكورة حياته ، نراه - فيما يظهر لنا - يعيد عنه في أحد مؤلفاته ، حيث يذهب فيه إلى أن النهضة اللغوية المبكرة هي من صنيع العرب وحدهم ، ومن إبداع نشاطهم العقلي الخالص (٢) .

أما الدكتور السيد أحمد خليل فقد عالج هذه القضية في ضوء الدراسة التاريخية المقارنة بين العربية وحضارات قديمة ثلاث ، هي / اليونانية ، والهندية ، والمصرية القديمة . وبعد أن استعرض نشأة الدراسات اللغوية في هذه الحضارات ومقارنتها (موازنتها) بالعربية ، وبخاصة النحو ، توصل إلى القول : إن النحو العربي لم يتأثر بالنحو اليوناني ؛ لأن التراث اليوناني لم ينفذ إلى أعماق النحو في تلك الفترة ، وإن وجد شيء من ذلك فهو مجرد مشابهة لا تصل إلى مرحلة التأثر أو التأثير ، والتأثر حقيقة - فيما يراه - إنما كان من النحو الهندي ؛ نظراً لقدم الحضارة الهندية ، وتأثر الدراسات اللغوية بها - ومن بينها اليونانية - ، وتشابه دوافع نشأة النحو عند كل من الهنود والعرب (٣) .

وعلى عكس هذا نجد الدكتور عبدالله درويش يؤكد النشأة العربية الخالصة للنحو العربي ، وقيامه على يد العلماء العرب أو المستعربين من الموالي ، ولكنه في الوقت نفسه يثبت تأثره الجزئي بما كان معروفاً لدى النحويين من فلسفة اليونان ، كاستعارتهم للمصطلحات الفلسفية ، ومدلولاتها ، والتعليل لقضايا النحو (٤) .

ويذهب أستاذنا الدكتور تمام إلى أن النحو العربي نشأ مهتدياً بتجربة السريان ، ثم تأثر في فترة لاحقة (إبان حركة الترجمة في العصر العباسي) بالمنطق اليوناني . وقد أوضح الدكتور تمام أن المنطق يتفرع إلى نوعين : أحدهما الطبيعي (المادي) ، وفيه يتطابق العقل مع الواقع ، وهذا لا يخلو منه تفكير أو ثقافة ، والآخر الصوري (منطوق أرسطو) ، وفيه يتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة ، وأشكال محددة ، وهذا النوع

(١) اللغة والنحو ، ص ٢٤٨ - ٢٥٢ .

(٢) دراسات في اللغة والنحو العربي ، ص ٧٤ .

(٣) ينظر : مصر في تاريخ النحو ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الثالث عشر ، ١٩٥٩م ، ص ٥١ - ٧٢ .

(٤) تطور النحو العربي ، مجلة الأزهر ، الجزء الرابع والخامس ، المجلد الحادي والثلاثون ، ١٩٥٩م ، ص ٤٥٨ .

من المنطق خلا منه النحو العربي إبان نشأته ، ولم يعرفه إلا بعد تطوره بعد القرن الثاني الهجري ، كما هو ملموس في الحدود والتعريفات ، واستخدام مصطلحات المنطق في عرض المسائل وتقسيماتها ، والإشارات إلى الأقيسة المنطقية ، والعلل الغائية ، وتأثرهم بالمقولات العشر (الجوهر، والكيف، والزمان، والمكان، والإضافة، والوضع، والملك، والفاعلية، والقابلية) (١) .

ويؤكد الدكتور محمود السعران تأثر النحو العربي في مراحله الأولى بمنطق «أرسطو» ، ولكن دون مبالغة في تغليب هذا المنطق على الدرس النحوي (٢) ، على أن الدكتور شوقي ضيف يرى أنه لا يمكن إثبات وجود علاقة بين النحو العربي والنحو السرياني أو اليوناني أو الهندي ، مستدلاً على ذلك بأن النحو العربي يدور حول نظرية العامل ، الذي لا يوجد في أيِّ نحوٍ أجنبي ، لكنه يستدرك على هذا بأن ذلك لا يمنع من احتمال أن يكون اطلاع النحاة العرب - وخاصة البصريين - على الثقافات الأجنبية ، وبالذات الفلسفة اليونانية ، قد دتَّ ملكاتهم وعقولهم ، وجعلها مستعدة لاستنباط قواعد النحو ، وعلله ، وأقيسته (٣) . ويرى الدكتور عبدالرحمن السيد أنه نشأ نشأةً عربيةً خالصةً ، ثم تأثر بعد ذلك بالمنطق والفلسفة اليونانية ، ولكن هذا التأثير لم يكن تأثير بناءٍ وتكوينٍ ، وإنما كان تأثير تهييبٍ وتنظيم (٤) .

ويذهب الدكتور عبدالرحمن أيوب إلى القول : إن المرحلة الأولى من تأريخ التفكير اللغوي عند العرب نشأت بعيدةً عن المؤثرات الأجنبية ، بالرغم من أنها اتسمت بالجدل اللغوي ، والتماس العلل اللغوية لتأييد بعض القراءات القرآنية ، أما مرحلة سيبويه وكتابه فهي مرحلة يبدو فيها الأثر الهندي واضحاً ، فدراسة سيبويه تعتمد على الأشكال التركيبية للعبارة ، دون التعريفات المنطقية ، وأما المرحلة الثالثة وهي مرحلة المتأخرين - فهي تعكس صورةً واضحةً للتأثير الإغريقي ، إذ تعتمد على التبويب المنطقي القائم أساساً على

(١) ينظر تفاصيل ذلك في : نشأة النحو العربي ، مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٩٦٠م ، ص ٤٧ - ٥٦ ، النحو والمنطق ، مجلة الأزهر ، الجزء السابع ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٩٦٠م ، ص ٧٠٤ - ٧٠٩ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٢ - ٣٣ ، الأصول ، ص ٤٧ - ٥٨ .

(٢) علم اللغة ، ص ٣٥٥ .

(٣) المدارس النحوية ، ص ٢٠ .

(٤) مدرسة البصرة النحوية ، ص ٩٤ - ١٠٧ .

عنصر الدلالة ، وعلى التعريفات المنطقية ، كما ترجم كثير من القضايا الفلسفية إلى أحكام لغوية ، كالقول بالعامل ، والتأويل ، والتعليل (١) ، ويدعو الدكتور أيوب في هذا الصدد إلى العناية بدراسة التفكير اللغوي الهندي ؛ حيث قد يوجد فيه حلول لكثير من القضايا التي لا نجد لها منطناً أو فلسفة ! (٢) .

ولنا وقفة معه في استشهاده على التأثير الهندي في كتاب سيبويه بالقصة التي أوردها البيروني في كتابه (بيان ما للهند من مقولة) ، وهي تدور على أن أحد ملوك الهند كان يداعب إحدى محظياته ، فطلب منها ألا ترشّه بالماء ، ولكنه أخطأ في نطقه ، فاعتقدت أنه يريد بعض الحلوى ، فأحضرتها له ، فلما أخبرها بخطئها غضبت منه ، فما كان منه إلا أن امتنع عن الطعام ، وجاءه أحد الحكماء وعلم بما جرى ، فوعده أن يبتكر له علماً يضبط قواعد اللغة بشرط أن يقلع الملك عن صومه ، فذهب إلى أحد القديسين ، وطلب منه ذلك ، فعلمه القواعد الأولية في علم النحو (٣) ، وقد علق الدكتور أيوب على ذلك قائلاً : « هذه القصة صورة تطابق قصة أبي الأسود ، ونشأة النحو العربي ، مع اختلاف دعت إليه طبيعة الحياة العربية » (٤) .

إن هذه القصة-فما أرى- لا تصلح أن تكون دليلاً على تأثر سيبويه بالهنود ، إذ لا علاقة لسبويه بهذا من قريب أو بعيد ! ، وإنما تعطي انطباعاً عن تشابه ظروف نشأة النحو عند الهنود والعرب ليس إلا ، كما أن ما ذكره من أن الخليل بن أحمد من الممكن أن يكون سمع أن للهند موازين للشعر - كما ذكر ذلك البيروني - ، وعده شاهداً آخر لتأثير الفكر الهندي في سبويه ، لا يستقيم له ؛ فهذا في علم العروض ، وليس في علم النحو !

ويطول بنا الحديث لو استعرضنا مجموع آراء اللغويين المعاصرين في مصر بشأن هذه القضية (٥) ، ولكننا سنكتفي بما تقدم ؛ اعتماداً على أن بقية الآراء لا تخرج عما سبق ذكره ،

(١) التفكير اللغوي عند العرب ، مصادره ومراحلها ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١١٧/٢٤ -

١٣٥ . وللمزيد ينظر : اللغة والتطور ، ص ١٥ ، ١٦ ، أصوات اللغة ، ص ١٤ .

(٢) التفكير اللغوي عند العرب ، مجلة المجمع ، ١٣٥/٢٤ .

(٣) نفسه ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٤) نفسه ، ص ١٣٥ .

(٥) لمزيد من الآراء ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٤٢ - ٣٥١ ، البحث اللغوي عند

الهنود ، ص ١٣٧-١٦١ ، تقويم الفكر النحوي ، د.علي أبو المكارم ، ص ٦٥-١٠٥، ١٤٣-١٤٥،

فقه اللغة في الكتب العربية ، د.عبد الرحيمي ، ص ١٧٣ - ١٨٤ ، النحو العربي والدرس

الحديث ، د.عبد الرحيمي ، ص ٦١-١٠٥ ، أصول النحو العربي ، د.محمد عيد ، ص ٧-٢١ .

نصل إلى القول : إن هناك شبه إجماع من هؤلاء اللغويين على وجود تأثيرٍ من نوع ما على النحو العربي ، بقطع النظر عن كونه حدث ابتداءً أو في مرحلة تالية لنشأته ، وعلى الرغم من عدم وجود أدلة قوية تثبت أو تنفي هذا التأثير ، وشواهد تاريخية موثوقٍ بها تجعل الباحث يطمئن إليها ، ويصدر أحكامه على هدي منها ، فإن هذا لا يمنع من الخوض في هذه القضية ، ومناقشة تلك الأدلة والشواهد ، لعل فيها ما يُسَلِّم إلى اليقين ، أو على أقل تقدير ما يبرِّح أنه الصواب ، ولهذا كله فإن الحديث عن هذه المسألة له أهميته في ذاته ، وما يتوقف عليه من نتائج ، وما ينبني عليه من أحكام .

والذي ارتضيه في هذا المقام هو أن الفكر النحوي أصيل في ابتدائه ، صادر عن عقلية عربية محضة ، فلما اتصلت هذه العقلية بثقافات أمم أخرى ، كان من الطبيعي ألا يبقى منعزلاً عنها ، بعيداً عن التأثير بها ، فحدث أن تسرب شيء من معطيات تلك الثقافات - وبخاصة الفلسفة اليونانية - إلى النحو العربي ، ثم مالبت أن شملت كثيراً من جوانب هذا النحو في فترته المتأخرة . على أن هذا لا يمنع - في نهاية هذا البحث - من تقرير الحقيقتين التاليتين:

أولاً - أن التأثير والتأثير أمر مقرر سلفاً بين اللغات والآداب والفنون المختلفة ، وعليه فليس هناك ما يُقلل من قيمة لغة من اللغات إن هي أخذت من اللغات الأخرى ، كما لا يزيد من قيمتها إن هي أعطت غيرها من اللغات .

ثانياً - أن هناك أفكاراً تعتبر في مقياس العلم من قبيل الحق المشاع بين الثقافات الأممية ، فالاتفاق والتطابق لا يسوّغ إثبات أصالة تلك الثقافة ، كما لا يسوّغ تبعيتها لغيرها ؛ لأن الحقيقة - كما يقول أحد اللغويين السويديين - واحدة.

ثانياً - المعيارية الطاغية على النحو العربي

علينا في البداية أن نحدد مفهوم المعيار والمعيارية في الفكر والعلم ، فالمعجم الفلسفي يذكر أن المعيار Norme هو « نموذج أو مقياس مادي أو معنوي لما ينبغي أن يكون عليه الشيء ، فهو في الأخلاق نموذج السلوك الحسن ، وقاعدة العمل السديد ، ... ، وفي علم الجمال مقياس الحكم على الإنتاج الفني ، وفي المنطق قاعدة الاستنتاج الصحيح » (١) ، وأما المعيارية Prescription فصطلح ينظر إلى اللغة على أنها ما ينبغي أن يكون ، وليس ما هو كائن بالفعل .

(١) المعجم الفلسفي ، ص ١٨٨ ، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٧٩ م .

ومن المعروف أن اللسانيات المعاصرة تطرح الاتجاه المعياري من اللغة ، «فهي تمسك عن إصدار الأحكام ، وعن التقييم ، سواء ما كان منه في ذلك تنويهاً أو تهجيناً ؛ لأنها لا تستند إلى تصنيفات الخطأ والصواب ، ولا إلى مقولة الحسن والقبيح » (١) ، وفي ضوء هذا المفهوم تناول اللغويون المعاصرون في مصر هذه القضية .

وبدأة ذي بدء يفرّق هؤلاء اللغويون بين ما يعرف بـ«النحو التعليمي» ، و«النحو العلمي» ، تفريقاً يحتمه طبيعة اختلاف منهجيهما ، فالأول (التعليمي) يضع القاعدة، ويفرض مراعاتها عند التطبيق ، والآخر (العلمي) يستقرى الشواهد ، ويستنتج منها القاعدة ، « فالأول قياسي ، والثاني استقرائي ، والأول معياري ، والثاني وصفي ، والأول قاعدة ترأعى ، والثاني بحث يُسجّل وصف اللغة أثناء عملها في مرحلة من مراحل وجودها» (٢) .

وبالنظر في كتب النحو القديم نجد أنها طبقت في فترة متأخرة المنهجين السابقين ، وإن كان المنهج المعياري قد تغلب على ماسواه (٣) .

وتتضح هذه المعيارية - بوجه عام - في طريقة تناول ، وفي طريقة التعبير، وإن شئنا التفصيل قلنا : إنها تتمثل - كما يرى أستاذنا الدكتور تمام - في ثلاث صور استعمالية ، هي / القياس والتعليل ، والمستوى الصوابي ، وعملية اكتساب اللغة (٤) .

(١) الفكر العربي والألسنية ، د.عبدالسلام المسدي ، بحث ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد رقم (٤) ، ص ١٣ .

(٢) منهج النحاة العرب ، د.تمام حسان ، حوليات كلية دار العلوم ، ١٩٦٩-١٩٧٠م ، ص ٣٥ ، وينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٣) ذكر الدكتور بشر أن المنهج المعياري هو ما سار عليه رجال النحو العربي من أول يوم حتى هذه اللحظة ، وهو الاتجاه السائد في النحو العربي ، أما المنهج الوصفي فقد وجد منه شيء عند مناقشة بعض القضايا النحوية المهمة ، لكنه جاء بصورة عفوية لانسج بالقول : إن المنهج المتبع في دراسة النحو منهج وصفي . ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٥٥ - ٥٧ ، وقارن بما ذكره الدكتور عبده الراجحي من أن طريقة تناول القدماء للظواهر اللغوية لا تبعد في جوهرها عن كثير من مبادئ المنهج الوصفي . النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٥٣ - ٦٠ ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ١٥٠ . وللمزيد ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٢٤ فابعدها ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٨٨ - ١٩٢ .

(٤) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٢٩ - ١٠٠ .

(أ) القياس والتعليل (The Analogy and XPlenation)

هذان المبدآن مرتبط أحدهما بالآخر ، بل إن النحويين جعلوا العلة ركناً أساسياً من أركان القياس ، ودعامة من دعائمه .

والقياس من حيث هو مبدأ لا اعتراض عليه ، فهو باب من أبواب اكتساب اللغة ، وتسمية ألفاظها ، واتساع مادتها ، وإنما ينصب الاعتراض على الخطأ في مجال استعماله ، والإسراف في الأخذ به ، والإغراق في التعامل معه .

وقد اهتم النحاة الأوائل به اهتماماً كبيراً ، على نحو ما نجده عند ابن أبي إسحق ، وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي (١٥٤ هـ) ، وأبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ) ، وتلميذه ابن جني (٣٩٢ هـ) ، واستمر يلقي تلك العناية حتى عهد ابن مضاء القرطبي (٥٩٢ هـ) ، الذي رفض القياس العقلي وأنكره ، وطالب بإلغائه واستبعاده من الدرس النحوي .

ولم يكن القياس قصراً على النحويين فحسب ، بل شاركهم في الاحتفاء به علماء الأصول ، والمنطق ، وصلته بالعقل والتفكير أوضح من أن تُقرَّر ، فهو يُعدُّ في رأي غالبية العلماء منطوقاً عقلياً .

ويذكر بعض اللغويين المعاصرين أن ابن أبي إسحق وعيسى الثقفي تأثرا بالمنطق في أقيستهما (١) ، ويُعمِّم الدكتور تمام هذه المسألة ، فيذكر أن الأقيسة النحوية ما هي إلا تأثيرات إغريقية وافدة على الدراسات اللغوية العربية (٢) .

والقياس عند المعاصرين نوعان : لغوي ، ومنطقي .

فأما القياس اللغوي ، ويسمى بالصوغ القياسي Analogic Craation ، أو القياس الطبيعي ، أو الاستعمالي ، أو النحوي ، فهو العملية الذهنية التي يقوم بها الفرد تجاه صوغ كلمة أو جملة ، واستعمالها في بيئته اللغوية ، وهو بهذه الصفة أمر من عمل المتكلم لا الباحث ، والقياس هنا ما هو إلا قياس أنماط .

وأما القياس المنطقي ، ويسمى بالقياس المصنوع ، أو الشكلي ، أو العقلي ، أو الحكمي ، فهو حمل شيءٍ على شيءٍ ، لنوع من المشابهة ، أو إلحاق أمرٍ بأمرٍ آخر ، لما بينهما من شبهٍ وعلة ، والقياس هنا قياس أحكام ، أي إنه جزء من التنظير وليس من الاستعمال .

(١) أصول النحو العربي ، ص ٨٠ ، ٨١ .

(٢) مناهج البحث في اللغة ، ص ٣٣ .

ويفرّق بعض اللغويين بينهما في أن النوع الأول يحدث دون قصدٍ أو تعمّد ، في حين أن التعمد واضح في النوع الآخر ، إضافةً إلى أن الأول يتحرّك في حين يستعمله العرف الاجتماعي* ، أما النوع الآخر فالقواعد التي صنعها الدارسون هي التي تتحرّك في مستعمل اللغة ، وثالث هذه الفروق أن المقيس عليه في النوع الأول هو ما اختزنه المرء في حافظته من محصول لغوي ، على حين أنه في النوع الآخر هو النصوص المروية ، ورابعها أن الانتقال في النوع الأول يكون من الجزء إلى الكل ، أما في النوع الآخر فهو من الكل إلى الجزء (١) .

وقد وجّه اللغويون المعاصرون للقياس النحوي جملة ماخذ هي :

أولاً - الاضطراب الشديد الممثل في وجود أقيسةٍ لا تؤيدها النصوص المروية ، أو تعارض هذه الأقيسة وتناقضها ، الأمر الذي يفضي إلى ما يسمى بالجدل النحوي ، الذي هو آفة هذا النحو ، كما يتمثل في إخضاع اللغة للمقاييس الموضوعية .

ثانياً - اختراع تراكيب لم تسمع عن العرب ، ورفض بعض ماسم عنهم ، وتخطئتهم في كلامهم ، وفرض ذلك كله على المتكلمين .

ثالثاً - أنه لا يقوم على مبدأ التطور اللغوي ، بل لا يعترف به مطلقاً .

رابعاً - أنه كان ميداناً لاختراعٍ على غريبة ، بعيدة عن الواقع اللغوي ، كما كان مجالاً لكثرة التأويلات ، والتخريجات ، وأحكام الشذوذ ، والقلة ... الخ ، وكان مسرحاً للأعيب الذهنية ، وخلق صيغ خياليةٍ مفترضة (٢) .

وهذا كله يعني أن قياس النحاة قائم على أساس معياري ، من حيث وجود نماذج لغويةٍ محتفظٍ بها ، وعند القياس يوضع في الحسبان وجوب مراعاة تلك النماذج ، وعدم

(*) العرف الاجتماعي هو اتفاق جماعةٍ على طريقةٍ معينةٍ في استخدام اللغة ، قد لا يعيها الفرد ولكنه يطابقها .

(١) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٢٩ - ٤٢ ، أصول النحو العربي ، ص ١٠٧-١١٢ ، طرق تنمية الألفاظ في اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ص ٣٧ ، ٣٨ ، أصول التفكير النحوي ، د. علي أبوالمكارم ، ص ٩ فابعداها ، من أسرار اللغة ، ص ٣٠ .

(٢) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٢٩ - ٤٢ ، من أسرار اللغة ، ص ١٩ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، د. عبدالمجيد عابدين ، ص ٨٢ - ٨٩ ، أصول النحو العربي ، ص ٨٢-١٢٦ ، أصول التفكير النحوي ، ص ١٢٣ - ١٢٤ ، الضرورة الشعرية ، د. محمد حماسة عبداللطيف ، ص ١٠٤ ، ١١٠ ، ١٢٠ .

الخروج عليها ، فهو بهذا يعتبر الطريقة المعيارية للصياغة ، سواء في حقل المفردات أو في حقل الجمل ، أصلاً ينبغي الاحتكام إليه ، وإرجاع جميع الأمثلة له ، وافقته أو لم توافقه ، وبعبارةٍ أخرى يعتمد القياس على فكرة السلطة الحاكمة ، فهو الذي يضع اللغة ، ويحدد زمانها ، ومكانها ، ومستواها ، ويتخذ القاعدة أساساً مفروضاً على المتكلم .

وفي ضوء ماتقدم يؤكد أستاذنا الدكتور تمام على عدم صلاحية القياس النحوي لأن يكون منهجاً للبحث اللغوي (١) ، ويوافقه الرأي الدكتور بشر ، والدكتور محمد عيد (٢) .

وقد يظن ظان أن هذه دعوة لرفض القياس كليةً ! ، وليس الأمر كذلك ، فاللغويون المعاصرون يفرّقون بين نشاطين لغويين هما - اللغة والكلام* ، والقياس من خواص الكلام لا اللغة ، فهو بهذا من عمل المتكلم لا الباحث في اللغة - كما تقدم-، فهم يعترفون به لا من حيث هو فكرة منهجية ، وإنما نشاط لغوي يلاحظ ويوصف فقط (٣) .

ويضع اللغويون المعاصرون في هذا الصدد تصوراً عاماً لمعالجة تلك المعيارية ، يقوم على اتباع المنهج الوصفي Descriptive ، الذي يدعو إلى تسجيل الواقع اللغوي كما هو عليه ، والتعامل مع الظواهر اللغوية على الحالة الراهنة التي هي عليها ، والوقوف عند ذلك ، دون تجاوزه إلى التقييم ، وإصدار الأحكام (٤) .

ومن طرق المنهج الوصفي في دراسة اللغة ما يعرف بالاستقراء « الذي حل محل القياس في البحث العلمي منذ قرون » (٥) ، وأصبح وسيلةً علميةً صالحةً لدراسة اللغة . أما التعليل فقد نظر إليه كثير من اللغويين المعاصرين على أنه أثر من آثار المنطق على النحو .

-
- (١) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٤٢، منهج النحاة العرب، حوليات كلية دار العلوم، ص ٦١ .
 (٢) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٥٦ ، أصول النحو العربي ، ص ١١٣ - ١١٩ .
 (*) يعود الفضل في هذا التفريق إلى «سوسير» . و خلاصة القول فيه : إن اللغة نظام من عمل الجماعة، أما الكلام فهو أداء نشاطي يقوم به الفرد . ينظر : دروس في الألسنية العامة ، ص ٢٩ ، اللغة بين الفرد والمجتمع ، جبرسن ، ترجمة د. عبدالرحمن أيوب ، ص ١٥ - ٣٣ ، قضايا لغوية ، د. كمال بشر ، ص ٤١ - ٥٢ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٣٨ - ٦٤ .
 (٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٣٤ ، أصول النحو العربي ، ص ١١٠ - ١١٢ .
 (٤) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٣٤ - ٤٢ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٥٦ .
 (٥) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٥٨ . وقد ذكر الدكتور تمام أن المنهج الوصفي في دراسة اللغة يقوم على الملاحظة ، والاستقراء ، والتقسيم ، والتعديد ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، وينظر : أصول النحو العربي ، ص ١١٣ - ١١٦ .

والحق أن فكرة التعليل - كما يذكر الدكتور حسن عون - كانت في بداية أمرها فطريةً ساذجةً ، ثم ما لبثت بعد اتصال العرب بالثقافات الأجنبية الوافدة أن تطورت لتصبح فكرةً معقدةً ، قائمةً على المنطق ، والحدس ، والتخمين ، والرياضة العقلية ، وبذا تحول النحو من الفطرة إلى الفطنة (١) .

وقد عدّها الدكتور عون من أهم مظاهر التطور في الدرس النحوي على الإطلاق ، معللاً ذلك بأنها استحوذت على عقلية النحاة ، وتغلغلت في كليات المسائل النحوية وجزئياتها ، واستنفذت الكثير من طاقاتهم ، وأصبحت تعكس الصورة العامة للحياة الثقافية السائدة آنذاك .

ويعزو السبب في نموها المطرد إلى أمرين : أولهما - اليأس الذي خيم على عقول العلماء بعد سيويه وكتابه ، المتمثل في قناعتهم بعدم قدرتهم على المجيء بجديد في الدرس النحوي ، والأمر الآخر - محاولة العلماء محاكاة الصبغة المنطقية والفلسفية التي اتسع نطاقها في تلك الفترة ، فكان من أثر ذلك إحلال الدراسة التعليلية محل الدراسة الموضوعية الوصفية ، وتحول مباحث النحو إلى قضايا تجريدية ، الأمر الذي كاد أن يصل إلى درجة اختفاء المادة اللغوية تحت خضم هذه التعليلات (٢) .

وقد أجمعت آراء اللغويين المعاصرين في مصر على انتقاد فكرة التعليل ، مع اختلافهم بطبيعة الحال في تناول هذه الفكرة ، والمنهج المتبع في نقدها .

فهذا الأستاذ عبد الحميد حسن يذكر أن العلل التعليلية* التي يتوصّل بها إلى فهم كلام العرب وخصائصه ، أمر محمود في الدرس النحوي ، حيث يعدّ هذا النوع من العلل طبيعياً مسائراً للفطرة ، أما العلل الجدلية النظرية - أو كما يسميها «الصناعية» - فهي مرفوضة ؛ لأنها لم تكن في أذهان العرب حينما وضعت اللغة ، ولقيامها على الظن والتخمين . ويدعو في هذا الصدد إلى تمحيص هذه العلل على أسس من علم الأصوات ، ومن طرائق العرب في نطقها ، وصلة العربية بغيرها من اللغات السامية (٣) .

(١) تطور الدرس النحوي ، ص ٧١ . وينظر : أصول النحو العربي ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٢) تطور الدرس النحوي ، ص ٧٢ . وينظر : أصول النحو العربي ، ص ١٤٣ - ١٤٥ ، أصول التفكير النحوي ، ص ١٦١ فابعدا ، حول الدراسات النحوية ، علي النجدي ناصف ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥/٤٠ - ١١ .

(*) هذا اصطلاح استخدمه الزجاجي لنوع من العلل ، في مقابل عللٍ أخرى هي - العلل القياسية ، والعلل الجدلية . ينظر : الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٣) القواعد النحوية ، ص ٢٢٣-٢٣٤ . ويتفق معه في الدعوة إلى البحث عن هذه العلل في ==

وقريباً من هذا ما ذكره الدكتور عبدالمجيد عابدين ، فقد انتقد هذه العلل النحوية ، ووصفها بأنها واهية ، لا تعدو أن تكون مجرد اجتهادٍ قاصرٍ لا يثبت أمام البحث ، ولعل القدماء - كما يقول - «كانوا يتخذون من هذه العلل مجالاً لإظهار براعتهم في النظر النحوي، ومهارتهم في التخريج والتفسير» (١) ، ويرى أن المنهج العلمي الصحيح هو النظر في هذه العلل - بجميع أنواعها - في ضوء الدراسة التقارنية والتطورية ، التي تتيح لمستخدمها التذوق اللغوي ، وتوخي الحقيقة ، وفهم العادات الجارية عند الساميين في التعبير ، والوصول إلى نتائج أقرب ما تكون إلى الصواب (٢) .

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن العلل التعليمية (الأولى) ضرورة للناشئة في تعلم النحو ، أما العلل الأخرى (الثواني والثالث) فهي من باب التزيد غير المجدي ، يستفيد منها العقل دون اللغة والنحو ، ولذلك ينبغي - كما يقول - إخراج هذه العلل المعقدة من النحو ، ليتلقفها الباحثون والمتخصصون ، ودراستها ضمن مآسأء فلسفة العلل النحوية (٣) .

أما الدكتور عبدالرحمن أيوب فينظر إلى فكرة التعليل النحوي في ضوء مبادئ المدرسة التحليلية الشكلية School of formal analysis* ، فهو يقبل العلل التي تربط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى في الوجود والعدم ، ويرفض منها ما أقيم على أساسٍ منطقي ، ويكتفي بتقرير الواقع لا غير (٤) .

وفصل القول فيها أستاذنا الدكتور تمام ، فتناولها بالنظر إلى كونها حقيقةً معيارية ، لوقوعها جواباً للسؤال لماذا ؟ ، ووصفها بالضعف والانتحال ؛ لما فيها من عنصر الصنعة ، وحملها مسئولية خلق نظرية العامل .

== ضوء الدراسات السامية الشيخ محمد علي النجار . ينظر : ابن مضاء القرطبي ، مجلة الأزهر ، المجلد التاسع عشر ، ١٣٦٧هـ ، ص ٩٠٠ .

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٩٠ .

(٢) نفسه ، ص ٩٢ .

(٣) ينظر : مقدمته لكتاب الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، ص / د - هـ ، مقدمته لكتاب الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، ص ٣٣ - ٣٧ .

(*) ذكر الدكتور أيوب بعض مبادئ هذه المدرسة اللغوية ، وهي أن يكون شكل الكلمة لامعناها أساساً لتقسيمها ، ويشمل التقسيم التحليلي الشكلي للكلمة دراسة مقاطعها ، وأجزائها ، وموضعها بين سواها من الكلمات . دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١١ (الهامش) . ولزيد من التفاصيل ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١١٧ - ١٣١ ، ١٦٩ - ١٨٠ .

(٤) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ٢٩ - ٣٣ .

وقد ذكر الدكتور تمام أن العلة في منطق أرسطو أربع : مادية ، وفاعلية ، وصورية ، وغائية (١) ، فأما العلتان الأوليان فلا يدخلان في موضوع العلم : لعدم الحاجة لهما ، وأما الآخرين فهما مناط العلم ، فالعلة الصورية تقع جواباً للسؤال كيف ؟ ، ولذا فإنها تدخل ضمن المنهج الوصفي البنيوي ، حيث تصف الكيفيات التي يتم بها السلوك اللغوي ، فهي بهذا معترف بها علمياً ، ومن هذا القبيل جواب من سأل : لم رفع الفاعل ؟ ، كذا نطقت به العرب . والعلة الغائية تقع جواباً للسؤال لماذا ؟ ، ولذا فإنها ألصق بالمنهج المعياري ؛ حيث تقوم على أمورٍ غيبية ، وعلى الحدس والتخمين ، فهي بهذا لا تتناسب والبحث العلمي ، ومن ثمّ فلا يعترف بها ، ومن أمثلة ذلك علل النحاة في رفع المرفوعات ، ونصب المنصوبات ، وبناء المبنيات ، وإعراب المعربات ، أو بصورة أوضح ما ذكره من علل أولى (تعليمية) ، وثواني (قياسية) ، وثالث (جدلية) .

ويذكر الدكتور تمام أن موقف الباحث من هذه العلل - وموقف اللغويين الوصفيين بعامّة - الاعتراف بالعلة الصورية في البحث اللغوي ، ورفض العلة الغائية ، أما المعلم فإنه يستخدم - ضرورةً - العلة الغائية ، طريقتاً لإنجاح عملية التعليم ، ويرى أستاذنا أن قبول نقاد النحو - كما يسميهم - للعلل الأولى ، يضعهم في طائفة المعلمين ، ويخرجهم من طائفة الباحثين ، وأما رفضهم لما عداها من علل فهم على صوابٍ في ذلك (٢) .

ويتضح لنا أن هذه الآراء - أعني رأيي الدكتور أيوب والدكتور تمام - تتفق والمنهج الوصفي التقريري الذي يصف السلوك اللغوي ، دون أن يلتبس له تعليلاً أو تفسيراً ، على أي أحسب أن الاكتفاء بالقول في تحليل ظواهر اللغة : إن العرب نطقت به كذا ، أو إنه العرف اللغوي ، يُعدّ موقفاً سلبياً تجاه اللغة وظواهرها ؛ «لأن التعليل أو التفسير من المهام الأصلية لعالم اللغة ، بل أصبح جزءاً من مهمة النظرية اللغوية المعاصرة» (٣) ، والأنسب - فيما أراه - أن نلجأ إلى الوصف والتفسير ، بشرط أن يكون هذا التفسير ضمن إطار اللغة ، وليس خارجاً أو بعيداً عنها .

(١) العلة المادية هي مادة الشيء ، والفاعلية صانعه ، والصورية شكله وتركيبه ، والغائية الغرض منه . الأصول ، د. تمام حسان ، ص ١٨٩ ، وينظر : أصول النحو العربي ، ص ١٦٦ .

(٢) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٤٢ - ٥٣ ، الأصول ، ص ١٨٧ - ١٩٩ . ويوافقه في هذه النظرة الدكتور محمد عيد في : أصول النحو العربي ، ص ١٣١ - ١٧٨ .

(٣) العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٨٦ .

ونختتم هذه الآراء (١) بما ذكره الشيخ أمين الخولي من أن كتب النحو أثقلت بالعلل الكثيرة المتنوعة ، التي أدت إلى نشأة الجدل النحوي ، والبعد عن طبيعة العربية ، ودعا إلى التخلي التام عن التعليل النحوي ، أيأ كان نوعه ، وعدّ ذلك من باب الواجب الذي يقتضي الأداء ، وطريقاً لتصحيح المنهج النحوي . ليس هذا فحسب ، بل إنه دعا - في معرض دعوته إلى الاجتهاد في النحو - إلى تقديم التفسير اللغوي الصحيح لظواهر النحو ، بدل تلك التعليقات النظرية ، والتفسيرات المخترعة ، والاستعانة في ذلك بالتعليقات النفسية أو الاجتماعية ، أو العملية لتلك الظواهر (٢) .

والواقع أن رأيه - في مجمله - لا اعتراض عليه ، وإن كان بحاجة إلى تقييد ، وبخاصة دعوته إلى نبذ علل النحو جميعها ، والاستعانة بالعلل النفسية أو الاجتماعية ، ويمثل هذا القيد في الإبقاء على ما يفيد اللغة من تلك العلل ، وهي التي تصف الأشياء وتفسرها ضمن حدود اللغة ، والاستعانة بالتعليل النفسي أو الاجتماعي بما يتناسب وطبيعة اللغة .

وهكذا نرى أن هناك اتجاهين معاصرين في النظر إلى العلل النحوية ، أحدهما وصفي - وهو السائد - يدعو إلى الاكتفاء بالعلل الوصفية التي تتفق مع اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية ، توصف بذكر خواصها ، وأطراح ماعداها من علل ، والاتجاه الآخر تاريخي مقارن ، يدعو إلى دراسة هذه العلل في ضوء النظرة المقارنة باللغات السامية الأخرى .

وهناك اتجاه ثالث يدعو إلى إلغاء العلل جميعها من النحو ، وقد سبق أن بينت رأبي في هذه القضية أثناء عرضي لآراء المعاصرين ، وأضيف إلى ذلك أنه من المعروف أن «تشومسكي (A. N. Chomsky) يرى من خلال نظريته التوليدية أن نموذج نظام اللغة ينبغي أن يشتمل على كفاءتين : الكفاءة الوصفية ، أي دقة الوصف ، والكفاءة التفسيرية ، أي القدرة على الإيضاح ، ولعل فكرة التعليل تدخل في الكفاءة التفسيرية ، فتجد لها مكاناً في المنهج التوليدي ، بعد أن أباه المنهج الوصفي .

(١) لمزيد من ذلك ينظر : العلل النحوية ، د.علي العماري ، مجلة الرسالة ، العدد ١٠٢٥ ، السنة الحادية والعشرون ، ١٩٥٣م ، ص ٣٠٣ - ٣٠٦ ، إصلاح النحو العربي ، يعقوب عبدالنبي ، مجلة الأدب ، العدد الرابع ، السنة العاشرة ، ١٩٦٥م ، ص ٢٠٦ فابعدها ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، ص ١٣٣ - ١٨٦ (الطبعة الأولى) ، أصول التفكير النحوي ، ص ١٦١ - ٢٣٦ ، مدرسة البصرة ، ص ٢٦١ - ٢٨٤ ، اللغة العربية المعاصرة ، د.محمد كامل حسين ، ص ٥٣ .

(٢) مناهج تجديد ، ص ٧٤ ، ٨٢ - ٨٥ .

وقبل أن انتقل إلى المبحث التالي ، هناك ملاحظات ثلاث ينبغي ذكرها في هذا المقام ، أولها - أن النقد الذي وُجِّه من قبل الباحثين المعاصرين لعلل النحاة كان صدىً لصيحاتٍ نقديةٍ مبكرةٍ في الفكر اللغوي القديم ، وهذا ما نلمسه عند ابن حزم (٤٥٦ هـ) (١) ، وابن سنان الخفاجي (٤٦٦ هـ) ، وابن مضاء القرطبي ، وابن الأثير «اللغوي» (٦٣٧ هـ) ، وثانيها - أن ابن مضاء لم يطالب بإلغاء العلل النحوية كليةً - كما ظن ذلك الدكتور إبراهيم مدكور - (٢) ، بل دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثالث ، والإبقاء على العلل الأول ، والذي دعا إلى أطرافها جميعاً هو ابن حزم (٣) ، وثالثها - أن ما ذكره الدكتور أحمد مختار عمر من أن الخليل وسيبويه مسئولان عن التعليقات الكثيرة اللافتة للنظر ، التي فتحت الباب لمن تبعهم من النحاة (٤) ، قول لا نقره عليه ؛ فبدأ العلة موجود مذ وجد النحو ، وتعليقات هذين العالمين لم تتجاوز ما يتفق مع الفطرة ، وطبيعة اللغة ، بمعنى أنها كانت مستمدةً من روح اللغة ، والمسئولية تقع بحقي على أولئك الذين انحرفوا بها عن مسارها الطبيعي ، وأخضعوها لقوانين المنطق .

(١) ينظر : العلل النحوية ، د.علي العماري ، مجلة الرسالة ، العدد ١٠٢٥ ، ص ٣٠٣-٣٠٤ .

(٢) في اللغة والأدب ، ص ٥٣ .

(٣) ينظر : نظرات في اللغة عند ابن حزم ، سعيد الأفغاني ، ص ٣١-٣٢ .

(٤) البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٣٧ .

(ب) المستوى الصوابي (Standard of Correctness)

المستوى الصوابي معيار لغوي يرضى عن الصواب ، ويرفض الخطأ في الاستعمال (١). وترتبط هذه الفكرة بالقياس ، وبأخذ النحاة العرب عن قبائل مختلفة ، دون النظر إلى اختلاف لهجاتهم .

ويذكر أستاذنا الدكتور تمام أن مبدأ الصواب والخطأ لا يقتصر على الجانب اللغوي فحسب ، بل يشمل جميع نواحي النشاط الاجتماعي ، ويضيف بأن السلوك اللغوي يراعى فيه عنصران لها أهميتهما : عنصر الوضوح ، وبه يتحقق المعنى الوظيفي للغة ، وعنصر المطابقة ، وبه يتحقق المعنى الاجتماعي ، وبمراعاة هذين العنصرين يتوصل إلى مراعاة المستوى الصوابي .

ويكمن الفرق بين نظرتي القديما والمعاصرين لهذا المبدأ في أن علماء العربية نظروا إليه بوصفه فكرة يستعين بها الباحث في تحديد الخطأ والصواب اللغويين ، في حين أن المعاصرين ينظرون إليه باعتباره مقياساً اجتماعياً يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد ، ويحكم إليه عند الاستعمال ، وهذا يعني أنه كان لدى القديما فردي الطابع ، أما عند المعاصرين فهو اجتماعي ، ولذلك يعقب الدكتور تمام على هذا بأن للفرد أن يبدع في اللغة إبداعاً لا يخرج عن العرف الاجتماعي ، أو الدور الاجتماعي الذي يقوم به من حيث هو فرد ، مما يعني أنه بإمكانه أن يكون مؤثراً أو متأثراً بالنسبة للمستوى الصوابي بحسب دوره في المجتمع .

ويصل الدكتور تمام إلى تقرير الحقيقتين التاليتين :

أولاً - أن الفيصل في مبدأ الصواب والخطأ هو السماع ، أو المجتمع الذي يملك اللغة .
ثانياً - أن هذا المبدأ نسبي بالنظر إلى التطور التاريخي للمستويات اللغوية ، فما كان صواباً في الماضي يصبح خطأً في الحاضر ، وخطأ اليوم يصبح صواب الغد ، وهكذا (٢) .
وأما الدكتور بشر فيرى أن فكرة الصواب والخطأ في اللغة أمر محير ؛ لعدم وجود مقاييس ثابتة تصلح للحكم في كل أونة وحين ، ويذكر أن هذه القضية دونها مشكلتان ،

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٦٧ . وهناك تعريفات أخرى للمستوى الصوابي ، ينظر في ذلك : اللغة بين الفرد والمجتمع ، جسبرسن ، ص ١٢٤، ١٣٣، ١٥٦، المستوى اللغوي ، د. محمد عيد ، ص ١١ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٥٤ - ٦٧ ، حوليات كلية دار العلوم، ١٩٦٩-١٩٧٠ م ، ص ٦٠ - ٦٢ . ويوافقه الرأي الدكتور محمد عيد في : المستوى اللغوي ، ص ١١ - ٣٤ .

أولاهما - اختلاف المستويات اللغوية باختلاف البيئة ، والأخرى - اختلاف المعايير التي يمكن أن تتخذ أساساً للتفريق بين الصواب والخطأ .

ويربط الدكتور بشر بين المعايير النموذجية (القواعد) التي يجب الأخذ بها ، والعمل بمقتضاها ، وفكرة المستوى الصوابي عند القدماء ، موضحاً أن ذلك كان المنهج الغالب على علماء العربية في الحكم على الصواب والخطأ من الكلام ، ويصف هذه النظرة بالمعيارية والجمود ؛ لأنها جعلتهم ينظرون إلى ما خالف قواعدهم على أنه خطأ محض ، أو ضرب من اللحن غير المقبول ، الأمر الذي أدى إلى إهمال الواقع الاستعمالي ، وإهمال الظواهر اللغوية التي لحقت باللغة ، وتسربت إلى مادتها الأساسية بعامل التجديد ، أو الابتكار ، أو التطوير . وكان من نتائج ذلك - كما يذكر الدكتور بشر - قيام حركة التنقية اللغوية (التصويب اللغوي) ، وما تبعها من التفسير ، والتعليل ، والتأويل ، والافتراض لما خرج عن تلك القواعد أو خالفها .

وعلاج ذلك - في رأيه - اتباع المنهج الوصفي ، المتمثل في قيام فكرة الصواب والخطأ على أساس من الاستعمال الحي في البيئة المعينة ، فكل كلام في بيئته صحيح ، وإن كان الدكتور بشر يعترف بأن الوصفيين الحقيقيين لا يورطون أنفسهم في عمل كهذا ؛ لأنه ليس من شأنهم تقويم الكلام أو تصنيفه ، ولكن لا ضير عليهم إن هم أقحموا أنفسهم في ذلك .

وقد حصر الدكتور بشر معايير الصواب والخطأ في سبعة مستويات* ، ليس من بينها - كما يذكر - معيار واحد يُطمأن إليه ، ويصلح أن يكون فيصلاً في هذه المسألة ، ويقرر أخيراً أن المستوى الصوابي يمكن وضع إطار عام له في ضوء الملاحظات التالية :

- (أ) الاستعمال المتعارف عليه ، والقبول من أصحاب البيئة .
 (ب) الاعتماد على البيئة المعينة ، إذ ليس هناك صواب مطلق ، أو خطأ مطلق ، وإنما الصواب والخطأ يدوران وجوداً وعدماً على المستوى المعين في البيئة المعينة .
 (ج) تغير اللغة من فترة زمنية لفترة زمنية أخرى ، وهذه ظاهرة طبيعية في اللغة ، وتلتزم بقبول بعض ملامح هذا التغير إن وجد له مسوغ (١) .

(*) هذه السبعة المستويات هي : جهات الاختصاص اللغوي ، المناطق الجغرافية المتميزة ، المستوى الأدبي ، والارستقراطي ، والديمقراطي ، والمنطقي ، والذوقي . وقد اقتبسها الدكتور بشر من اللغوي الدانيمركي الأصل (اوتوجسبرسن) في كتابه « اللغة بين الفرد والمجتمع » ص ١٠٨ ، ترجمة د. عبدالرحمن أيوب .

(١) ينظر : معايير الصواب والخطأ في اللغة ، مجلة الفن الإذاعي ، العدد ٥٨ ، السنة السابعة عشرة ، ١٩٧٣م ، العدد ٥٩ ، ص ٣ - ٨ .

وهكذا يتضح لنا مدى ارتباط المستوى الصوابي بالجانب الاجتماعي من جهة، وبالتطور التاريخي من جهة أخرى، وهو ما سبق أن ذكره الدكتور تمام حسان . وباستعراض كثيرٍ من آراء اللغويين المعاصرين في هذه المسألة، نجد أنها تجمع على أن الاحتكام إلى العرف الاجتماعي يعطينا من كثيرٍ من التناقض والاضطراب، ويصلح أن يكون أساساً سليماً لقياس المستوى الصوابي (١).

ونخرج من ذلك كله أن المعيارية في المستوى الصوابي تكمن في أنه أصبح فكرةً دراسيةً يراعيها الباحث، بدل أن يكون فكرةً اجتماعيةً يراعيها المتكلم، مما أدى إلى اغفال الجانب الاجتماعي لتحليل اللغوي، وإغفال هذا الجانب « يحرم الدراسة من أقوى خصائص هذا الموضوع المدروس، ويجعل الوصف في هذا المنهج الوصفي يتناول وجهاً شكلياً من المسألة، ويهمل وجهها الآخر الذي يمثل جوهرها وروحها » (٢).

(ج) اكتساب اللغة (Language Acquisition)

تم عملية الاكتساب اللغوي عن طريق التطبع لا الطبع، وفرق كبير بين الحالتين، فالأولى تعني التطور والتغير، وتعني الأخرى الثبات والاستقرار.

وتقضي بنا هذه العملية إلى مناقشة قضيةٍ أخرى ترتبط بالكسب اللغوي ارتباطاً وثيقاً، وهي السليقة اللغوية، والسؤال هنا هو/ هل تقوم هذه الفكرة على مبدأ الطبع أم على مبدأ الاكتساب؟

إذا عدنا إلى القدماء نجد كثيراً منهم يعتقد أنها طبع، وجبلة، وخليقة (٣)، مما يعني

(١) ينظر - على سبيل المثال - : محاضرات في علم اللغة، د.أحمد مختار عمر، ص ١٢٤-١٣٠، الضرورة الشعرية، ص ٥٢١-٥٢٨، في علم اللغة العام، د.عبدالصبور شاهين، ص ١٦٥-١٧٤، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د.عبدالعزيز مطر، ص ٥١ - ٦٤.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٤.

(٣) ينظر - على سبيل المثال - : الخصائص، ٣٨٣، ٧٧/١، شرح شافية ابن الحاجب، ٢٨/٢، اللسان، ١٢٧/١٢ (سلق). ولا بد من الإشارة إلى أن بعض القدماء - كإبن خلدون (٨٠٨هـ) - ذهب إلى أن السليقة اللغوية، أو كما أسماها (الملكة اللسانية)، تتحقق بتكرار الأفعال، أي بالاكتساب، المقدمة، ١٢٧٩/٤، كما أن ابن فارس (٣٩٥هـ) أشار إلى أن اللغة تؤخذ اعتياداً، حيث يكتسبها الطفل من أبويه وغيرها على مر الأوقات، الصاحب، ص ٤٨، وهذا يعني أنها تؤخذ بالتعلم والاكتساب، لكنه تراجع في نصٍ آخر له عن هذا المذهب الصحيح، حينما وصف قريباً بالفصاحة: لأنهم - في رأيه - تحيروا من لغات القبائل أحسنها وأصفهاها، وضموه إلى سلاتتهم التي طبعوا عليها!، الصاحب، ص ٣٣، ٣٤، وكأنه هنا يقول: إن ==

في نظر هؤلاء أن الفرد صاحب السليقة لا يخطيء في اللغة ، وأنه منزه عن الخطأ فيها !
وذلك - فيما يراه أستاذنا الدكتور تمام - اعتقاد خاطئ : لأن النحاة العرب لم يفتنوا إلى
مراعاة العنصر الاجتماعي في اللغة (١) .

والسليقة في رأي الدكتور تمام ما هي إلا اكتساب لغة المجتمع الذي ينشأ فيه الفرد ،
والتعود عليها حتى يصبح العمل شبه آلي ، ويعدها موضوعاً من دراسة اللغة ، أو من
صلب منهج اللغة (٢) .

ويؤكد الدكتور إبراهيم أنيس على أن اكتساب اللغة لا دخل للوراثة أو الجنس فيه ،
بل هو مرهون بالمران والتقليد ، وبحسب ما تشكله البيئة ، وهذه الحقيقة هي ما يكاد يجمع
عليه اللغويون المعاصرون في مصر (٣) ، إلا أن الدكتور أنيساً يرى أن صاحب السليقة
لا يكاد يخطئ في كلامه ، أو ينحرف عن طرق أدائها الصحيحة (٤) ، ويوافق في هذا
بعض اللغويين المعاصرين (٥) ، وهذا - في رأينا - غير صحيح ، والمسئول عن ذلك هو فهم
القدماء الخاطيء للسليقة اللغوية ، ونستدل في هذا المقام بقول سيبويه : « واعلم أن ناساً
من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان » (٦) ، وبما جاء

== اللغة تؤخذ بالاكتساب والطبع في آن واحد . وقد وافقه الدكتور نايف خرما في ذلك ، فاللغة
-فما يراه- لا هي طبع كامل ولا تطبع كامل ، بل هي حصيلة الاثنين معاً . أضواء على
الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ١٥٦ ، وهذا خلاف ما عليه كثير من اللغويين وعلماء النفس .

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٨٢ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٨٣ ، وينظر : مقالات في اللغة والأدب ، ص ٣٢٥ ، حوليات كلية دار
العلوم ، ١٩٦٩-١٩٧٠م ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٣) ينظر : اللغة والمجتمع ، د. محمود السمران ، ص ٣٤ ، ٦٥ - ٦٨ ، (الطبعة الأولى) ، محاضرات
في اللغة ، د. عبدالرحمن أيوب ، ص ٢٠-٢٣ ، ٣٤ ، محاضرات في علم اللغة ، د. أحمد مختار عمر ،
ص ٨٠ ، ٨١ ، قضايا لغوية ، ص ٢١ - ٢٤ ، اللغة وعلوم المجتمع ، د. عبده الراجحي ، ص ١٤ -
١٦ ، مدخل إلى اللغة ، د. محمد حسن عبدالعزيز ، ص ٣٥ - ٥٦ . وللمزيد ينظر : اللغة ،
فندريس ، ص ٢٩٧ فابعدها ، اللهجات وأسلوب دراستها ، د. أنيس فريجة ، ص ٣٧ .

(٤) محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، ص ١٤،١٣ ، اللغة بين القومية والعالمية ، ص ٢٩
فابعدها .

(٥) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٤١ ، ٧٦ . وللمزيد حول هذه المسألة ينظر :
تعقيبات أعضاء الجمع اللغوي بالقاهرة على محاضرة الأستاذ عباس حسن (بعض الشواهد في
النحو) ، البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين ، ١٩٦٨-١٩٦٩م ، ص ٦١ - ٦٥ .

(٦) الكتاب ، ١٥٥/٢ .

في حاشية الصبان تعليقا عليه « قوله : واعلم ... اعترض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب ؟ ! ، وأجيب بأنه لا مانع من ذلك ؛ لما سبق من أن الحق قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته ، والنطق بالخطأ ... » (١) ، وبما حكاه الصبان عن الروداني واستحسنه « أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره ، فلا يشك في أنه لا يعجز عن ذلك ... » (٢) .

وقد وقف كثير من اللغويين المعاصرين من هذه المسألة التي اعتقدها القدماء ، وشايعهم فيها بعض المعاصرين ، موقفاً رافضاً (٣) ، وهذا ما نؤيده ، حيث لو كانت السليقة طبعاً ما تطرق للحن إلى الفصحاء من الأعراب ؛ لأن الطبع لا يتغير .
ونعود للدكتور أنيس لنراه يذكر أن فكرة القداسة التي خلعتها القدماء على السليقة هي المسئولة عن اضطراب قواعدهم ، وتعدد الوجوه فيها ، واختلاف الأقوال في المسألة الواحدة (٤) ، وهذا صحيح ، ونضيف إليه أن فهمهم للسليقة كان من نتائج قصر الاحتجاج اللغوي على فترة معينة ، ومكان معين ، وقبائل معينة ، مما أدى إلى عدم دقة منهج بحثهم النحوي .

ونختتم هذه القضية برأي الدكتور محمد كامل حسين ، الذي يعد فهم القدماء للسليقة اللغوية من المسلمات البالية التي عفى عليها الدهر ، ولا يجوز الإبقاء عليها ، ويرى أن السليقة ليست شيئاً سوى التعود ، وهي تعني عنده قدرة المتعلم على معرفة الصواب فيما يكتب ويقرأ ، دون حاجة إلى التفكير في القواعد الموضوعية لذلك (٥) .
ويبدو أن هذا المفهوم يقرب مما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من أن هناك نوعاً من المتكلمين باللغة يشعرون بخصائصها أثناء الكلام ، ونوعاً آخر لا يكادون يشعرون بتلك الخصائص ، والفرق بينهما فرق في الكمية ، أو درجة الإتقان للغة (٦) .

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ٢٧٨/١ .

(٢) نفسه ، ٢٤٨/١ .

(٣) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٦٨ - ٧٦ ، الضرورة الشعرية ، ص ١٥٦ فابعدھا ، تقويم الفكر النحوي ، ص ١٥٩ - ١٦٠ ، اللغة العربية المعاصرة ، ص ٥٩ .

(٤) من أسرار اللغة ، ص ٣٤ - ٣٩ . وينظر : تقويم الفكر النحوي ، ص ١٥٩ - ١٩٠ ، الرواية والاستشهاد باللغة ، د. محمد عيد ، ص ٢٣٧ - ٢٣٩ ، فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبدالنواب ، ٧٨ فابعدھا ، الضرورة الشعرية ، ص ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٥) اللغة العربية المعاصرة ، ص ٥٨ - ٦٠ ، وينظر : البحوث والمحاضرات للدورة الرابعة والثلاثين ، ١٩٦٧ - ١٩٦٨ م ، ص ٤١٧ .

(٦) من أسرار اللغة ، ص ٣٥ .

على أن للدكتور محمد كامل حسين رأياً خاصاً في مقومات السليقة ومعوقاتهما ، ينطلق فيه من دعوته التي نادى بها ، وهي ما أسماه بـ«الفصحى المخففة» ، التي تعني تلك « اللغة الشائعة بين المتعلمين ، وهي وسط بين العامية المنقحة والفصحى العالية » (١) ، فهو يدعو في هذا الصدد إلى ما أطلق عليه « تسليق الفصحى العالية » ، بمعنى أن تكون قواعد العربية سهلةً مرنةً مطرودةً ، بحيث يكتب الكاتب أو يقرأ القارئ وهما على صواب ، من غير نظرٍ إلى قواعد ، أو تفكيرٍ فيها - كما سبق - ، ف « الغاية من تطوير الفصحى ليس تجديدها ، ولا تسهيلها ، بل يجب أن تكون الغاية تسليقها ... » (٢) .

والحق أن هذه الدعوة تحمل بذور نقضها ، وعدم صلاحيتها للتطبيق ، ولا أبالغ إذا وصفتها بأنها دعوة ذات أبعادٍ سلبيةٍ على اللغة العربية .

وإن تعجب فعجب أولئك الذين تعرضوا لهذه الدعوة ، مكتفين بالإشادة بحرية رأي صاحبها ، وثورته العارمة على التآليف النحوية ، من غير مناقشةٍ دقيقةٍ للقضايا التي طرحها ، والدعوات التي نادى بها (٣) .

ونصل إلى القول في مسألة اكتساب اللغة : إن المعيارية لا تتضح فيها أو في السليقة اللغوية في حد ذاتها ، وإنما فيما نتج عنها من ربط الفصاحة والنقاء اللغوي ببيئةٍ محددةٍ ، وزمانٍ وجنسٍ معينين ، أو بمعنى آخر النظر إلى اللغة على أنها كائن ثابت (جامد) ، غير قابل للتغير والتطور ، وذلك ما أثبتت الدرس اللغوي الحديث خطأه ، وعدم صوابه .

(١) اللغة العربية المعاصرة ، ص ٨٨ .

(٢) نفسه ، ص ٦٦ .

(٣) ينظر : صيغة الفصحى المخففة كما يراها الدكتور محمد كامل حسين ، محمد شوقي أمين ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٦٢-٥٩/٣٩ . ولا بد من الإشارة إلى أن الأستاذ عبدالوارث مبروك سعيد تنبه لحقيقة هذه الدعوة ، ووصفها بأنها خطيرة وهدامة . في إصلاح النحو العربي ، ص ١٧١ . وللمزيد ينظر : أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي ، محمد صلاح الدين الشريف ، بحث ضمن (اللسانيات واللغة العربية) ، عدد رقم (٤) ، ص ٤٦ .

ثالثاً - الخلط بين مستويات الأداء اللغوي

لاحظ اللغويون المعاصرون في مصر أن النحويين القدامى خلطوا بين مستويات الأداء اللغوي، مما انعكس - بالضرورة - على مستويات التحليل اللغوي، ومن ثمَّ على القاعدة النحوية، فالمادة اللغوية التي جمعها الرواة وتلقفها عنهم النحاة، تكونت من لهجاتٍ شتى لقبائل متعددة، الأمر الذي أدى إلى عدم التفريق بين ما هو مستوى لهجي، وما هو منتم إلى اللغة الفصحى، مما جعل « اعتبار الفصحى هي لهجات القبائل على تعددها وطول الزمن بها » (١)، وتبع ذلك كله أن أوقف النحويون أنفسهم على دراسة ذلك الموروث، وأعملوا فيه فكرهم، وخصوه بعظيم جهدهم، واستنبطوا من خلاله قواعد العربية.

وكان لزاماً - في ظل هذا المنهج - أن تتعدد الأوجه في المسألة الواحدة، وتختلف التوجيهات لكل وجه، وأن ينشطر عن القاعدة الواحدة (العامة) عدة قواعد فرعية، وتكثر الاستدراكات، والاستثناءات، والاحترازات.

ويرى هؤلاء أنه لو فصل بين المستوى اللغوي لهجة والمستوى اللغوي للفصحى، ووضع لكل مستوى قاعدة خاصة به، لكان ذلك أجدى وأنفع للدرس النحوي.

وقد يظن ظان أن الفصل بين هذين المستويين اللغويين يجعل دراسة أحدهما غير ذات أهمية - بحثاً وتقعيداً -، وليس الأمر كذلك « فكلا المستويين جدير بالبحث والنظر، باعتباره نشاطاً للناطقين باللغة من جهة، ولما تفيده الدراسة في كلا المستويين من الآخر من جهةٍ أخرى » (٢).

ومن الثابت عقلاً ومنطقاً أن الخطأ في الوسيلة يقود إلى خطأ في الغاية، وهذا ما حدث لمستويات التحليل اللغوي، فهي - أولاً - اختلطت فيما بينها اختلاطاً كبيراً، فالظواهر الصوتية، والصرفية والنحوية، والمعجمية، والدلالية، جمعت جنباً إلى جنب، وأقحم بعضها في البعض الآخر، وأصبح من المتعسر الفصل بين هذه المستويات في ظل الدرس اللغوي القديم (٣)، ثم إنها - ثانياً - وفي ضوء ذلك الخلط منيت بالازدواجية في التشكيل والتصنيف.

(١) المستوى اللغوي، ص ٦١. وينظر: من أسرار اللغة، ص ٢٨-٣٠، أصول التفكير النحوي، ص ١٩ فما بعدها، المدخل لدراسة النحو العربي، ص ٤٩ - ٥٣، في اللهجات العربية، د. أنيس، ص ١٠٢، الفصحى ولهجاتها، د. البركاوي، ص ١١٣، ١١٤.

(٢) المستوى اللغوي، ص ٩١.

(٣) للمزيد ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص ٥٢، ٥٣، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، د. علي أبو المكارم، ص ٢٣.

ويضرب بعض اللغويين المعاصرين أمثلةً لذلك ، ففي مجال الأصوات نجد أن الخصائص الصوتية للهجة اعتبرت ظواهر لغوية تنتمي حيناً إلى اللغة الفصحى ، وحيناً آخر للهجات العربية ، كما في الإبدال ، والإمالة ، والكشكشة ... الخ ، مما أدى إلى عدم إدراك فوارق رئيسية بين اللغة واللهجة ، ثم بين اللهجات بعضها مع بعض ، وفي مجال الصيغ الصرفية نلمس ذلك في تصريف الأفعال ، والمشتقات ، وجموع التكسير ، والنسب ... الخ ، أما المجال التركيبي (النحوي) فأمثلته أكثر من أن تحصى ، وحسبك ظاهرة التصرف الإعرابي ، وظاهرة التطابق في الجنس من حيث التذكير والتأنيث ، أو العدد من حيث الإفراد والتثنية والجمع ، وفي الترتيب بين الصيغ داخل الجملة العربية ، وأما المجال المعجمي والدلالي فأوضح أمثلته ظاهرتا الترادف والمشارك اللفظي (ويضاف إليهما التضاد) ، وما نتج عن ذلك من نتائج على المعاجم العربية (١) .

وبالرغم من صحة هذه المآخذ - في مجملها العام - لا يمكن الموافقة عليها دون مناقشة ، فالدرس اللغوي القديم حدث منه في فترة من فترات تأريخه فصل بين مستوياته ، فألفت كتب خاصة بالنحو ، وأخرى بالصوت ، وثالثة بالصرف ، ورابعة بالمعجم ، وقد ألمح إلى هذا الدكتور عبده الراجحي بقوله : « والحق أن اختلاط مستويات الدرس ظاهرة واضحة في النحو العربي ، ولم يكن ذلك أمراً غريباً في المراحل الباكرة التي نهتم بها في هذا البحث ، ولكنها استمرت في الأعمال المتأخرة رغم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات ... » (٢) .

ويشدد بعض اللغويين المعاصرين على سلبية هذا الخلط ، وما أدى إليه من تبديد جهود البحث اللغوي ، واستنفاد لطاقاته ، حيث « قد خلف أعمق الأثر في البحوث اللغوية بعامة ، والنحوية بشكلٍ خاص » (٣) .

ويرى هؤلاء أن السبيل الأمثل لتأسيس القواعد النحوية - واللغوية بصفة عامة - أن تختار لغة أدبية مشتركة* ، تحظى بالاطراد ، وتوحد الخصائص ، لكي يتأتى

(١) ينظر : تقويم الفكر النحوي ، ص ١٥٧-١٩٠ ، الفصحى ولهجاتها ، ص ١٣٩-١٩٠ .

(٢) النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٥٢ .

(٣) تقويم الفكر النحوي ، ص ١٩٠ . وينظر : المستوى اللغوي ، ص ٩٢ فابعداها .

(* اللغة المشتركة (Lingua franca) إصطلاح محدث يراد به تلك اللغة التي أتاحت لها الفرصة وهيأتها الظروف لتسود منطقة من المناطق، وتصبح محل إعجاب الناس ، وتقليدهم لها في المناطق الأخرى، وتتبلور بعد امتزاجها بعناصر لهجية وافدة في صورة لغة مثالية موحدة، يقبلها ويتعامل بها الجميع. ينظر: محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة، ص ١-٦، اللغة، فندريس، ص ٣٢٦-٣٤٧، في علم اللغة العام، د. عبدالصبور شاهين، ص ١٠٣-١١٢، ١٤٩-١٥٧ .

إخضاعها للنظر العلمي ، والدرس الاستقرائي ، وبذا يتحقق لتلك القواعد عنصر الثبات والاستقرار (١) .

وربما يعترض معترض على هذا قائلاً : إن اختيار العلماء الأوائل للغة قريش يمثل اختياراً للغة مشتركة ، ومن ثم فإن ما بني عليها من قواعد صحيح ، وذو منهج سليم لا اعتراض عليه !

وللرد على هذا نقول : إن هذه قضية غير مسلم بها ، ولا زالت مطروحة للنقاش منذ ابن فارس (٣٩٥ هـ) حتى اليوم ، ولم يصدر بشأنها رأي قاطع ، مبني على حقائق ثابتة ، وأدلة مقنعة .

والواقع أن هذه المسألة الشائكة تقودنا إلى مسائل فرعية أكثر تعقيداً ، من أبرزها : هل لغة قريش هي اللغة العربية الفصحى ؟ وهل أنزل القرآن بلغة قريش؟ وهل اللغة المشتركة تكونت من لهجات متعددة ، واستطاعت لهجة قريش أن تسود غيرها من اللهجات ، وتفرض نفسها لغة مشتركة للشعراء والخطباء ؟

وفي الحقيقة أنني لن أتمكن في هذا الحيز من مناقشة المسألتين الأوليين ؛ لأن القول فيهما متشعب يخرج بنا عن الإطار الذي وضعناه لهذه الدراسة ، وسأكتفي بمناقشة المسألة الثالثة ، لعلاقتها بما نحن بصددده .

فأما القدماء - كابن فارس ، والفارابي (٣٣٩ هـ) - فقد أكدوا أن اللغة المشتركة هي لغة قريش (٢) ، وأما المعاصرون فالخلف بينهم كبير ، فبعضهم يرفض أن تكون لغة قريش هي اللغة المشتركة النموذجية ، ويرى أن هناك لهجات متعددة منسوبة إلى أصحابها في شبه جزيرة العرب ، وكان إلى جانب هذه اللهجات « لغة عربية مشتركة تكونت على مر الزمن بطريقة لا سبيل لنا الآن إلى تمييزها ... » (٣) ، ويرى بعضهم أن لهجة مكة (لغة قريش) كانت هي الأساس التي أقامت عليه اللغة المشتركة كثيراً من صفاتها ، إلى جانب

(١) ينظر : في اللهجات العربية ، ص ٣٤ ، المدخل لدراسة النحو العربي ، ص ٥٠ فابعدها ، اللغة العربية المعاصرة ، ص ٤١ .

(٢) ينظر : الصاحبى ، ص ٣٣ ، ٣٤ ، الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، ص ٥٦ . وقد ذكر فيه نص الفارابي نقلاً عن كتابه « الألفاظ والحروف » .

(٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د.عبد الرأحمي ، ص ٤٨ ، ٤٩ . وينظر له أيضاً : فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ١١٣ - ١٢٥ .

اللهجات الأخرى الوافدة ، ثم استقلت مع مرور الزمن ، وأصبحت اللغة الأدبية التي حظيت بإعجاب العرب جميعاً ، ونزل القرآن بها ! (١) .

ويرفض أستاذنا الدكتور تمام هذه الدعوى ، ويرى أنها مجرد افتراض يتعارض مع الحقائق المسلمة ، وعد ذلك من باب الحكم على مجهول ، والرجم بالغيب (٢) .

ويؤكد الدكتور علي وافي - بأدلة ذكرها - أن لغة قريش هي التي تغلبت بعد صراع طويل مع اللهجات العربية الأخرى ، لتصبح لغة الآداب عند جميع قبائل العرب ، فضلاً عن كونها لغة القرآن ! (٣)

وتثبت الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء) أن لغة قريش هي اللغة المشتركة، إلا أن ما حدث بينها وبين لغات القبائل المجاورة ليس من باب الصراع اللغوي ، أو الابتلاع والالتهام - كما يرى الدكتور وافي - ، وإنما على سبيل الاصطفاء والاختيار (٤) .

كما يثبت الدكتور محمود فهمي حجازي وجود لغة مشتركة تمثل مستوى لغوياً التفت حوله القبائل المختلفة ، ولكنه توقف عن الخوض في تبيين مصادر هذه اللغة، ويرى صعوبة القول بأن هناك صلة بين اللهجات العربية القديمة وهذه اللغة المشتركة (٥) .

أما الدكتور عبدالرحمن أيوب فيرى عدم إمكانية تحديد الموطن الأصلي للعربية الفصحى ، كما أنه ليس ثمة أمل لمعرفة الأصل الأول لهذه اللغة وزمان نشأتها ، وأن جميع ما قيل في ذلك قائم على الحدس والتخمين (٦) .

ويرى الدكتور أحمد علم الدين الجندي أن اللغة الفصحى استمدت كثيراً من مقوماتها من اللهجات العربية بعامة ، ثم نمت مع الزمن ، وتبلورت مسائلها ، واستقل كيانها بعيداً

(١) محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، ص ٨ ، ٩ . وقد قال بهذا قبلاً بروكلمان في: فقه اللغات السامية ، ص ٣٠ ، وواقفه الدكتور عبدالمجيد عابدين في : المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٣٩ ، ٤٠ ، والدكتور عبدالصبور شاهين في: في علم اللغة العام ، ص ١٥٦ ، والدكتور رمضان عبدالنواب في : المدخل إلى علم اللغة ، ص ١٦٥ - ١٦٩ .

(٢) الأصول ، ص ٧٨-٨٣ ، ١١١ ، مقالات في اللغة والأدب ، ص ٤٣٤ ، ٤٤٤ .

(٣) ينظر : فقه اللغة ، ص ١٠٨ - ١٢٧ . ويواقفه الأستاذ عبدالحميد حسن ، والدكتور أحمد مختار عمر . ينظر : القواعد النحوية ، ص ١٢٩ ، محاضرات في علم اللغة ، ص ١٩٠ - ١٩٤ .

(٤) لغتنا والحياة ، ص ٤٨ - ٥٢ .

(٥) اللغة العربية عبر القرون ، ص ٤٣ ، علم اللغة العربية ، ص ٢٣٤ - ٢٣٧ .

(٦) العربية ولهجاتها ، ص ٣٩ - ٤١ ، محاضرات في اللغة ، ص ٦٠ فابعدها .

عن كل اللهجات (١) ، لكننا لا نجد له تحديداً - كما فعل الآخرون - لمكانة لهجة قريش من هذه الفصحى ، وكأنه بهذا لا يقر بمقولة سيادة هذه اللهجة على بقية اللهجات العربية في إطار العربية الفصحى (اللغة المشتركة) .

ونختتم هذه المسألة برأي الأستاذ يعقوب عبدالنبي ، الذي يثبت أن لهجة قريش هي اللغة المشتركة لجميع قبائل العرب التي نزل القرآن بها ! ، لكننا نانس له رأياً غريباً في تحديد موطن قبيلة قريش ، ف « ليست هي التي كانت تسكن مكة وماحولها ، فإن عدد هؤلاء قبل الإسلام ماكان يتجاوز بضعة آلاف ، وإنما أعني بقريش تلك القبائل التي كان لها قبل الإسلام سلطان ديني وسياسي واقتصادي تفرضه على أوسع رقعة في قلب الجزيرة العربية » ! (٢) .

وبعد عرض هذه الآراء ، نجد الجميع يتفق على أن هناك لغةً مشتركةً قبل نزول القرآن، وأنها كانت من الرقي والثالية والفصاحة ماجعلها مؤهلةً لجميع القبائل العربية -على تعدد لهجاتهم، وتباين صفاتهم- لأن تكون لغة تخاطبٍ وتفاهمٍ وتواصلٍ بينهم ، لكننا نجدهم مختلفين في تحديد مصدرها، وطريقة تكونها، فكثير منهم يجعل لهجة قريش هي اللغة المشتركة نفسها ، في حين يرى آخرون أن لهجة قريش هي المسيطرة على اللغة الفصحى (المشتركة) مع وجود لهجات القبائل الأخرى ، وقليل منهم توقف عن الخوض في هذه المسألة .

والرأي عندي أنه من الصعوبة بمكان - خاصةً في ظل التاريخ المجهول لعربية ما قبل الإسلام - أن نتمكن من معرفة تحديد هوية هذه اللغة المشتركة ، والخوض في هذه القضية شبيه بما عليه الحال بالنسبة لنشأة اللغة ، وهل هي توقيف أم اصطلاح ؟ ، وأزعم أن هناك لغةً مشتركةً ، اجتمعت القبائل العربية عليها ، واتخذتها وسيلةً للتواصل والتفاهم ، ولكن ليس بأيدينا دليل مادي أو تاريخي مقنع ، يجعلنا نستطيع الحكم على ماهية تلك اللغة « فغموض المعلومات ونقص الأدلة ... سيؤدي إلى كثير من الفروض والحدس ، دون الوصول إلى نتائج مقنعة » (٣) .

(١) لهجة القرآن بين الفصحى ولهجات القبائل ، حوليات كلية دار العلوم ، ١٩٦٩-١٩٧٠م، ص ١٦٨ . وقد تضمن هذا المقال حديثاً موسعاً ، وتقيباً دقيقاً للروايات التاريخية التي تحدثت عن علاقة لهجة قريش - بصفة خاصة - واللهجات العربية - بصفة عامة - بالقرآن الكريم ، وعلاقة الفصحى بلهجات القبائل .

(٢) إصلاح النحو العربي ، مجلة الأدب ، العدد الثاني ، السنة العاشرة ، ١٩٦٥م ، ص ٧٩ .

(٣) المستوى اللغوي ، ص ٣٩ .

صحيح أن اللغويين المحدثين حددوا ظروف وعوامل نشأة هذه اللغة المشتركة، التي من بينها وجود لغةٍ مثالية، تَتَّخَذُ من جانب أفرادٍ مختلفي التكلم لغةً مشتركة، بعد أن يتحقق لها عنصر الغلبة على ماسواها من اللهجات المجاورة - كما قال بهذا «فندريس» - (١)، وهذا مادعا الدكتور رمضان عبدالنواب (٢) وغيره من اللغويين المعاصرين إلى مسامرة «فندريس» وموافقته، وتحديد مصدر هذه اللغة، ولكن تكملة نص «فندريس» يشير إلى أهمية البدء العملي قبل التحديد الفعلي لهذه اللغة (٣)، ثم إنه ليس بالضرورة أن يكون ما حدث للغات الإغريقية والفرنسية واللاتينية قد جرى على العربية، فلكل لغةٍ ظروفٌ تختلف عن غيرها من اللغات.

رابعاً - التحديد الزماني والمكاني للبيئة اللغوية

هذا المأخذ متفرع عن المأخذ السابق، فجامعو اللغة ومن بعدهم النحويون، وضعوا حدوداً مكانيةً لتلك اللغة المروية المقبولة، فلم يأخذوا إلا عن بعض قبائل العرب، وهم - فيما يذكر الفارابي - تميم، وقيس، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين (٤)، وأهمل ما عداهم من القبائل.

وكانت فلسفتهم في ذلك بعد هذه القبائل عن مواطن الأمم المتاخمة لحدودهم، من فارس، وروم، وحبشة، وعدم اختلاط اللغة العربية وتأثرها بلغات هذه الأمم، أو بمعنى آخر تحقق عنصر الفصاحة لتلك اللغة المروية.

كما صاحب هذا التحديد المكاني تحديد آخر للزمان المستشهد به من لغة العرب، حيث حُدِّدَت فترة الاستشهاد بأواخر العصر الأموي ١٣٢هـ، ووضعت فترتان لذلك - أولاهما: منتصف القرن الثاني الهجري لأهل الحاضرة، وأخرهما: نهاية القرن الرابع الهجري لأهل البادية.

وقد وقف اللغويون المعاصرون في مصر من هاتين المسألتين موقفاً يكاد يكون متشابهاً، فالأستاذ عباس حسن انتقد صنيع النحاة العرب هذا، وذكر أن مدوني اللغة ومعهم النحويون أوجدوا لنا في ظل تحديدهم المكاني للبيئة اللغوية قواعد

(١) اللغة، ص ٣٢٨. وينظر: محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة، ص ١ - ٦.

(٢) فصول في فقه العربية، ص ٦٩.

(٣) اللغة، ص ٣٢٨.

(٤) المزهر، ٢١١/١، نقلاً عن «الألفاظ والحروف» للفارابي.

مضطربة ، متضاربة ، وقاصرة ، الأمر الذي أدى إلى خلق مصطلحاتٍ مبهمَةٍ غامضةٍ من مثل - القلة ، والكثرة ، والشذوذ ، والندرة ... الخ ، وقبل هذا وذاك فعملهم ذلك مما يتنافى وطبيعة اللغة ، وقانونها التطوري ، ويصف ما حدث بتقصير اللغويين والنحويين ، وقصور النحو المبني على ذلك .

أما التحديد الزماني لمادة اللغة فهو - في رأيه - مشكلة أخرى أوقعوا أنفسهم فيها دون مسوّغٍ مقبول ، أو مبرّرٍ مقنع ، ويرى في هذا الصدد أن الكلام العربي الأصيل ، وصحة اللسان وسلامته ، يفتقران لمقياسٍ صحيحٍ يرجع إليه عند الحكم عليه بذلك ، وبذا تظل مادة اللغة عرضةً للأحكام المتناقضة (١) .

أما أستاذنا الدكتور تمام فيذكر أن الانتقاء المكاني لقبائل بعينها ، إنما كان مبنياً على معيار الفصاحة ، ولقد كان الأولى في ضوء المنهج اللغوي الحديث ألا يجري الاستقراء على أشكالٍ لغويةٍ مختلفةٍ ، بل يلتزم باختيار لهجةٍ واحدةٍ بعينها ، دون خلطٍ بغيرها ، ولكنه يستدرك قائلاً : إن الحكم على صنيع النحاة العرب في ضوء هذا المنهج الحديث من الصعوبة بمكان ، خاصةً إذا نظرنا إلى الظروف المحيطة بهم في ذلك الوقت ، وإلى الدوافع التي أدت إلى نشأة النحو العربي .

وبعد أن ناقش قضيتي الرواية والمشافهة اللتين أخذ منهما النحاة اللغة الفصحى ، وأقاموا عليها قواعدهم ، يصل إلى القول بإمكانية أن تكون « اللغة التي درسها النحاة كانت إلى حدٍ كبيرٍ لغةً واحدةً ، لا تفسدها الفروق اللهجية إلا إلى حدٍ محدودٍ ... ، أما الشذوذ فأمر شائع في اللغات جميعاً » (٢) .

أما الانتقاء الزماني ، فيذكر بصده أن اللغة الفصحى شهدت خلال القرون المستشهد بها تغيرات في جميع مستوياتها ، ولو درست هذه اللغة الفصحى خلال طورٍ واحدٍ من أطوارها لكان موافقاً لما يدعو إليه أصحاب الاتجاه الوصفي في دراسة اللغة .

ويتساءل بعد ذلك عن الموقف التقييمي الذي ينبغي أن يتخذ حيال صنيع النحاة في هذه القضية ؟ ويجيب بأنه موقف المعتذرين لهم ، نظراً لقدم زمانهم ، وأولية عملهم ، إضافةً إلى اعتمادهم على المادة المكتوبة دون المنطوقة (٣) .

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٥٨ - ٩٩ .

(٢) الأصول ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) ينظر : الأصول ، ص ١١٠ - ١١٨ ، وقارن ذلك بما ورد في مقاله (منهج النحاة العرب)

حوليات كلية دار العلوم ، ص ٣٥ فابعدا .

أما الدكتور كال بشر فيرى أن ذلك يَعدُّ تصوراً غير دقيق ، حيث أدى إلى إهمال عامل الزمن في دراسة اللغة ، ونتج عن ذلك أمران خطيران : أولهما - عدم إدراكهم لواقع امتداد العربية عبر التاريخ الطويل ، ومقارنتها بأخواتها الساميات ، والآخر - إغلاق باب البحث العالمي في وجه التطور الذي لحق بالعربية في جميع مستوياتها . هذا بالنسبة للتحديد الزماني ، أما التحديد المكاني فهو - كما يرى الدكتور بشر - وإن كان مبدئياً جيداً يتفق مع الدرس اللغوي الحديث، إلا أنه قد توسَّع فيه توسعاً أدى إلى الخلط الذي كان من أهم أسباب اضطراب بعض القواعد اللغوية ، والنحوية بوجه خاص (١) . وهذا صحيح ، فطول المدة الزمنية تعرض الظواهر اللغوية للتغير والتبدل ، كما تجعلها عرضةً لتعدد الأشكال .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن التحديد الزماني أفاد اللغة من حيث المحافظة على صفائها ، ونقائها ، وسلامتها ، ولكنه أضربها من حيث الوقوف عندما وضعوه من حدودٍ زمنية ، وعدم تجاوزها ، والقضاء على عامل التطور الذي لا سبيل إلى إنكاره ، أو مواجهته ، أو التقليل من شأنه (٢) ، وكان - رحمه الله - يصف هذين التحديدين بدكتاتورية الزمان والمكان (٣) .

أما الدكتور محمد عيد فقد تناول ذلك بشيءٍ من الاستفاضة والمناقشة ، وخلصه رأيه أنها لم تكن فكرةً صحيحةً من وجهة النظر اللغوية الحديثة ، ويعلل ذلك بأن التحديد الزماني يجعل لغة المدة المحددة هي اللغة المثالية ، والنموذج الأوضح ، وما عداها (يشمل هذا ما قبل فترة الاستشهاد اللغوي وما بعدها) لا يمثل شيئاً ذا قيمة ! ، علاوةً على أن ذلك يلغي فكرة التطور اللغوي .

أما التحديد المكاني فإنه يصادر المستوى الاجتماعي للغة ، وهو من العناصر المهمة الواجب مراعاته في الدرس المعاصر عند الحديث عن المستوى الصوابي للغة (٤) . والواقع أن اللغويين القدامى كان لهم من الظروف التي نشأ فيها النحو ما جعلهم يضطرون لسلوك هذا المسلك ، على الرغم من كونه في أساسه - بشهادة اللغويين

(١) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٦٣ ، ويوافقه الرأي الدكتور عبدالمجيد عابدين . ينظر :

المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٩٢-٩٦ .

(٢) طرق تنمية الألفاظ في اللغة ، ص ١١-١٣ .

(٣) من أسرار اللغة ، ص ٣٦ .

(٤) الرواية والاستشهاد باللغة ، ص ٢٦٢-٢٨٤ .

المعاصرين (١) - مسلماً صحيحاً ، ومتفقاً مع المنهج الذي يدعون إليه ، ولذلك فإنه من الإنصاف - وقد أشار إلى هذا بعض اللغويين المعاصرين - كما تقدم - أن نذكر صنيعهم مقروناً بالمناخ السائد آنذاك ، وعندها سيتبين لنا أنهم معذورون فيما فعلوا .

كما أن من الإنصاف - أيضاً - وقد توافر للمعاصرين مناخ علمي جديد - أن تقر تلك الهنات التي أخذت على الدرس اللغوي القديم ، إقراراً لا يقف عند دائرة النقد فحسب ، بل يتجاوزه إلى سد النقص ، وإصلاح الخلل ، لتتواصل الأعمال بالغة حد الكمال ، أو ما يقرب إلى الكمال .

وقد ظهر في هذا المجال دعوات لإعادة الاستقراء من جديد ، ويتم هذا - كما يرى الشيخ أمين الخولي - عن طريق استكمال الجمع اللغوي بالمهجرة إلى الجزيرة العربية ، ومشاهدة أهلها ، وتتبع لهجاتها ، وأساليبها ، وكلماتها ، وإجراء حفريات للكشف عما بداخل الأرض من نقوش قد تضيف جديداً ، ويستكمل بها الجمع الناقص للثروة اللغوية (٢) .

وكان هذه الدعوة وجدت صداها في الجامعات المصرية - وخاصة جامعتي القاهرة والإسكندرية - ولكن بمنهج مختلف عما ذكره الشيخ الخولي ، حيث قام بعض الأساتذة بتوزيع عدد من الشعراء والكتاب في العصور المختلفة على طلبة الدراسات العليا ، لدراسة لغتهم دراسة تتناول الألفاظ ، والأسلوب ، والتراكيب ، والدلالات ، وبذا يتم استقراء جديد للمادة اللغوية ، وما يتبعه من تصور مختلف عما هو عليه الحال في الجمع اللغوي السابق ، الأمر الذي يؤدي إلى كتابة نحو تاريخي للغة العربية - كما يقول الدكتور محمود فهمي حجازي - (٣) ، والعمل جار حتى الآن في هذا الاتجاه ، ولا نستطيع الحكم عليه قبل اكتماله ، ومعرفة نتائجه .

وأما مادعا إليه الشيخ الخولي فأحسب أن دونه عقبات علمية تحول دون فاعليته ، وبخاصة عنصر المشاهدة ، حيث إن الحضارة قد غزت كثيراً من مناطق الجزيرة العربية ، مما تبعه تأثير كبير على اللغة .

-
- (١) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٦٢ ، ٦٣ ، الضرورة الشعرية ، ص ٢٠٥ ، النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٥٠ ، ٥١ ، علم اللغة نشأته وتطوره ، د. محمود جاد الرب ، ص ٣٦ .
- (٢) مناهج تجديد ... ، ص ٨٤ - ٨٥ .
- (٣) اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة ، بحث ضمن (اللسانيات واللغة العربية) ، عدد (٤) ، ص ٣٩ .

وأما القيام بالحفريات المعرفية فأراني متفقاً معه إلى حدٍ كبير ، فهناك مناطق أثرية مجهولة لما تكتشف بعد ، وأزعم أن في الكشف عنها فائدةً إيجابيةً للغة العربية ، وللحضارة العربية بصفةٍ عامة .

ولابد من الإشارة - أخيراً - إلى أن المأخذ السابق - أعني التحديد الزماني والمكاني للبيئة اللغوية - نكاد نلمس له صوتاً قديماً لم يحظ بعناية العلماء الخالفين من بعده ، يمثله قول ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) : « ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمنٍ دون زمن ، ولا حَصَّ به قوماً دون قوم ، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر ، وجعل كل قديم حديثاً في عصره ... » (١) .

خامساً - اعتمادهم في التعميد على لغة الشعر

حينما وضع علماء العربية قواعدها ، واستنبطوا أحكامها ، اعتمدوا في المادة اللغوية على ما ورد عن العرب من أشعار ، وفي ضوءها قَعَّدت العربية (النحو) ، وأصبح الشعر مصدراً رئيساً ، وأصلاً من أصول الاستدلال (٢) .

وقد عَدَّ اللغويون المعاصرون ذلك مأخذاً على الدرس النحوي القديم ، واعتبروه مصدراً ضعيفاً لا يُعْتَد به ، ولا يُعَوَّل عليه .

وتعليلهم لذلك أن للشعر لغةً خاصةً به ، ونظاماً يتفرد به عن بقية مستويات الكلام - كالنص القرآني ، والحديث النبوي ، وأقوال العرب وأمثالهم - ، فهو مقيد بوزنٍ وقافية ، يجيزان لصاحبه من الضرورات والترخص في القرائن مالا يجوز لغيره ، علاوةً على ما في روايته من شكٍ في صحتها ، ونظيرٍ في أمرها .

وقد ترك ذلك الاعتماد - فيما يذكر اللغويون المعاصرون - أثراً سلبيةً على التعميد النحوي ، فكان من نتائجه تحكُّم النصوص المنتقاة في تأسيس قواعد العربية وبنائها ، مما أدى - بالضرورة - إلى التقدير والتأويل ، وتعدد الآراء في المسألة الواحدة ، والتعسف في تفسير الأحكام ، إضافةً إلى فرض قواعد خاصةً بالشعر على النثر ، وإهمال دراسة لغة الشعر

(١) الشعر والشعراء ، ١/٦٣ (طبعة عام ١٩٦٦م) .

(٢) من الطبيعي أن يكون هناك أسباب دعتهم لذلك ، وقد ذكرها الدكتور محمد حماسة عبداللطيف في : الضرورة الشعرية ، ص ٥٥٩-٥٦٢ . وينظر : من أسرار اللغة ، ص ٣٤٢ .

ذاتها (١) ، ويرى هؤلاء أنه لو اعتمد على لغة النثر لكان أجدى وأنفع ، ويخصّص بعضهم هذه اللغة بأنها لغة القرآن الكريم ، أو اللغة المصحفية كما يسميها بعضهم (٢) .

وينبغي التنبيه إلى أنهم لا يستبعدون بشكل تام الشعر من الاستشهاد اللغوي ، بل يرون فصله عن النثر - بكافة صورته وأشكاله - ، وتخصيصه بالدراسة والتفعيد ، وبذا يتحقق عدم الخلط بين مستويين لغويين متباينين ، مما ينعكس أثره على القواعد التي تصاغ بناءً على هذين المستويين .

سادساً - الإقتصار على اللغة العربية في معالجة قضايا النحو ، دون الاستعانة بالدراسات المقارنة للغات السامية

من الملاحظ على الدرس النحوي القديم أنه اقتصر في معالجة موضوعاته وقضاياها على اللغة العربية ، بعيداً عن إطار أخواتها من اللغات السامية ، ويعجب المرء حقاً حينما يعلم أن هذه اللغات لم تكن مجهولة لدى بعض علماء العربية ، كالخليل بن أحمد الفراهيدي ، وأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) ، والزجاجي (٣٣٧ هـ) ، وابن حزم الأندلسي ، والإمام السهيلي (٥٨٣ هـ) ، وأبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ... الخ .

وقد أشار إلى هذا المأخذ بعض اللغويين المعاصرين ، سواء من أصحاب الاتجاه المقارن ، أو من أصحاب الاتجاه التقليدي ، فهذا الأستاذ عبدالحميد حسن يدعو إلى تنشيط دراسة اللغات السامية ؛ لما في ذلك من الاستعانة بها على تدقيق كثيرٍ من الظواهر النحوية واللغوية ، والآراء التي دونها النحاة (٣) .

ويتهم الدكتور عبدالمجيد عابدين القدماء بأنهم أغفلوا أو تغافلوا اللغات السامية التي تكون مع العربية أسرةً واحدةً ، ولو أنهم فطنوا إلى ضرورة الوصل بينها وبين بقية أخواتها لاهتدوا إلى كثيرٍ من المسائل التي عرضوا لها (٤) .

(١) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٤٨-٥٠ ، الأصول ، ص ٨٤-٨٨ ، القواعد النحوية ، ص ٢٠٨-٢١٤ ، المستوى اللغوي ، ص ١٠٣ فابعدها ، من أسرار اللغة ، ص ٣٤٢ فابعدها ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٩ ، اللغة العربية المعاصرة ، ص ٢٥ فابعدها .

(٢) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٧٨ ، من أسرار اللغة ، ص ٣٤٢ ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ١٠٨ ، المستوى اللغوي ، ص ١٥٦ ، الضرورة الشعرية ، ص ٥٨٤ .

(٣) القواعد النحوية ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٤) المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٢١ ، ص ٧٥ .

وَيُنحَوِّى الدكتور عابدين باللائمة - أيضاً - على المحدثين ، فعلى الرغم من المحاولات الجادة لتجديد النحو العربي في العصر الحاضر ، ظلت محاولاتهم ناقصة ؛ لنقصان أدواتها ، ومن بينها الثقافة السامية (١) .

وهذا الدكتور السيد يعقوب بكر يجعل ربط العربية بغيرها من اللغات السامية أمراً مفروضاً على الباحث النحوي ، الذي ينشد التعمق والتحصيل ، وتوضيح الخفي من أسرار النحو العربي (٢) .

والواقع أن هذا المأخذ لم يكن مقصوراً صدوره عن اللغويين المعاصرين في مصر ، بل أشار إليه المستشرقون ، وبعض لغويي الوطن العربي (٣) .

على أنه بالرغم من اتفاقنا مع هؤلاء في أن جانباً مهماً قد فات على القدماء الأخذ به في دراسة العربية ، وهو مقارنتها بغيرها من اللغات السامية ، فإننا نرى أن هناك مبدءاً مهماً في منهج دراسة اللغة ، وهو توجيه الدراسة إلى مرحلةٍ يعينها من مراحل اللغة المدروسة ، مع الابتعاد عن تناول المراحل الأخرى للغة نفسها ، فإذا كان الأمر كذلك فأولى بنا أن نبتعد عن استعمال المنهج المقارن في إطار المنهج الوصفي ، حيث لا يصح أن نصف بنية اللغة العربية بواسطة المنهج المقارن ، فإنشاء نحوٍ مستقلٍ للفصحى لا يتأتى بواسطة النحو المقارن ؛ لأن في ذلك خلطاً للمناهج اللغوية ، وليس في هذا تهوين للدراسة المقارنة - كما قد يُظن - ؛ إذ لم يعد هناك ثمة شك في أن هذه الدراسة أصبحت ضرورةً لا غنى عنها ، وقد لانضيف جديداً إذا قلنا : إن علم اللغة المقارن أخذ مكانه ضمن طرق البحث اللغوي الحديث ومناهجه ، وصار علماً مستقلاً يُعَوَّل عليه كثيراً في تحقيق القضايا اللغوية التي لم يتوصل فيها إلى نتائج حاسمة .

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٣-٨ .

(٢) دراسات في فقه اللغة العربية ، ص / ط - م (المقدمة) . ولتفاصيل أكثر ينظر : دراسات في اللغة العربية ، د. خليل نامي ، ص ١١ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، د. حسن ظاظا ، ص ١٦٦ - ١٦٩ ، اللغة العربية عبر القرون ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٣٥-٣٦ ، أبو زكريا الفراء ، د. أحمد مكي الأنصاري ، ص ٤١٠ ، فصول في فقه العربية ، ص ٣٢-٣٤ ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ٥٣ ، مدرسة البصرة ، ص ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٣) ينظر : التطور النحوي ، برجشتراسر ، ص ٥٢ ، تأريخ اللغات السامية ، د. ولفنسون ، ص ٢١٧ ، المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، د. إسماعيل عمارة ، ص ٢٤ ، الدراسات اللغوية عند العرب ، محمد حسين آل ياسين ، ص ٤٨٨ فابعدها .

وكل هذا صحيح لا مجال للاختلاف عليه ، وإنما الذي نود توضيحه هو أن المقارنة بين اللغات ليست من وسائل صناعة نحو لإحداها، بل يكون البدء بها بعد كتابة هذا النحو (١).

سابعاً - التداخل المنهجي

من المآخذ التي أخذت على منهج النحاة أنهم استعانوا في دراسة قضايا النحو بعلوم متعددة ، كالمنطق ، والفلسفة ، وأصول الفقه ، وعلم الكلام ، دون اعتبار لاتصالها باللغة ، وارتباطها بها ، فجاءت دراستهم خليطاً من مناهج متعددة لعلوم مختلفة ، كان لها الأثر السلبي على النحو وقواعده .

ويعد الدكتور علي أبو المكارم هذا المآخذ خطأً من أبرز وأهم الأخطاء المنهجية للفكر النحوي (٢) .

وقد يقول قائل : إن ذلك حدث عفواً ولم يكن قصداً ، لكن الدكتور أبو المكارم لا يقر بهذا ، ويقرر بأنه موقف منهجي واضح ، فهمه القدماء ، وطبقوه على التراث النحوي ، وكان من نتائج ذلك افتقاد وحدة المنهج « تلك الوحدة التي تعد ضرورة لتحقيق الاتساق بين نتائج أي بحث علمي » (٣) ، علاوة على « اضطراب في تشكيل مادة هذا العلم ، وتناقض في نتائجه معاً » (٤) .

وينبغي أن أشير إلى أن هذا المآخذ لا يعني - بحال - عدم استفادة النحو المطلقة من تلك العلوم ، أو الفصل التام بينهما ، فذلك أمر لا سبيل إلى القول به ، فالعلوم تتداخل وتتعاون فيما بينها ، فهناك قدر مشترك يجمع بين العلوم ، وخاصة ما كان منها متقارباً في

(١) ينظر في هذه المسألة ما ذكره الدكتور حسن عون من وجوب النظر بكثير من الحيطة والحذر حينما يقارن النحو بغيره في اللغات الأخرى . دراسات في اللغة والنحو العربي ، ص ٨٧ ، وما ذكره الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف من أن الألسنية التاريخية لاتصلح لنقد تراث لغوي ذهب في منهجه مذهباً أقرب إلى الدراسة الوصفية الآنية منه إلى الدراسة التاريخية . أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي ، ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد (٤) ، ص ٥١ .

(٢) تقويم الفكر النحوي ، ص ٢١٣، ٢١٤ . وينظر: النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٥-٢٠ .

(٣) تقويم الفكر النحوي ، ص ٢١٣ .

(٤) نفسه ، ص ٢١٧ . وقد أورد الدكتور علي أبو المكارم أمثلة عديدة لتداخل المنهج النحوي مع مناهج المنطق والفلسفة وأصول الفقه وعلم الكلام ، سواء في الأصول العامة للنحو أو في القواعد الجزئية . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٢٢٥-٢٤٢ .

الأصول العامة ، والقضايا الرئيسية ، كما هو الحال بالنسبة لعلم النفس اللغوي ، أو علم الاجتماع اللغوي .

وقد تنبه لهذا الدكتور أبوالمكارم أثناء حديثه عن التداخل المنهجي ، فهو ينتقد تصورهم غير العلمي للعلاقة بين العلوم ، ويعترف بإمكانية استفادة البحوث اللغوية من الأفكار التي تتصل بالفلسفة وعلم النفس ، وغيرها من العلوم (١) .

ومن يؤيد القول بهذا المآخذ الدكتور عبدالمجيد عابدين حيث عدَّ مزج الدراسات اللغوية بالدينية من ضمن أخطاء الدراسة النحوية القديمة (٢) ، وهو يعترف بوجود شبه بين الفقه واللغة « ولكن الفرق فيما وراء ذلك شاسع بين » (٣) ، كما أن أوجه الشبه بينهما من الخطأ أن نعدها « مما يبرر توثيق الصلة بين العلمين ، أو دراسة النحو على ضوء الفقه » (٤) .

وهذا الدكتور محمد كامل حسين ينتقد صنيعهم ذلك ، ويرى أنه حدث لمجرد التشبه بأصحاب هذه العلوم ، وعليه فإنهم « لم يكونوا على صواب في تشبههم بالفقهاء والمحدثين ، ولكنهم خضعوا للأساليب العلمية السائدة في عصرهم برغم ما في هذه العلوم من اختلاف في موضوعاتها » (٥) .

وموقفنا من ذلك موقف المعتذر لهم ، فالمناح السائد في فترة نشأة الدرس اللغوي كان مناخاً إسلامياً ، تضافرت فيه العلوم الإسلامية المختلفة ، ورسمت له منهجاً مميزاً ، وذلك ماجعل النحو - وهو أحد هذه العلوم - يمتزج بتلك العلوم ، ويتأثر بها .

وبعد...فهذه هي أبرز المآخذ التي لاحظها اللغويون المعاصرون في مصر على منهج النحاة الأقدمين، وكما يلاحظ فقد كان مركز الثقل ومحور تلك المآخذ هو المعيارية التي اتسم بها التفكير اللغوي القديم، ونتج عنها ظهور الدعوة إلى الأخذ بالبنوية الوصفية التي هي جوهر الدراسات اللسانية الحديثة، من جهة، والاستعانة بالألسنية المقارنة التي هي - أيضاً -

(١) تقويم الفكر النحوي ، ص ٢١٩ .

(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ١٠٣-١٠٨ .

(٣،٤) نفسه ، ص ١٠٥ .

(٥) اللغة العربية المعاصرة ، ص ٤٥ . وللمزيد ينظر : مدرسة البصرة ، ص ٣٥١،٨٨-٣٦٦ ، آراء

حول إعادة وصف العربية ألسنياً ، د.هادي نهر ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة

العربية) ، عدد رقم (٤) ، ص ١٢٧ .

من مناهج البحث اللغوي الحديث ، من جهةٍ أخرى ، ولذا فإنه يمكننا النظر إلى الخلاف بين القدماء والمعاصرين على أنه خلاف في الاتجاهات والفلسفات ، وليس خلاف صوابٍ وخطأ .

وفي ضوء ما تقدم فإن المعاصرين حينما نقدوا الفكر النحوي إنما ينتقدون المنهج وليس قيمة العمل ، ومن أجل هذا لم يُخَفِّ هؤلاء اللغويون - وهم في غمرة تقدمهم للتراث النحوي - أن يبدوا إعجابهم بالكثير من مواطن الدراسة النحوية ، وما قدمه أصحابها من جهدٍ بَنَاءٍ في إرساء دعائم نحوٍ « له من التأريخ ما لا نعرفه عن نحوٍ آخر في لغة من اللغات » (١) .

(١) النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٥ . وينظر : الأصول ، ص ٥ .

الجانب التقعيدي

يتعلق هذا الجانب بالقاعدة النحوية* ، وما يندرج تحتها من تحديد للمصطلح النحوي .

ويقسم بعض المعاصرين القواعد النحوية إلى قسمين رئيسين ، أولهما - القواعد النحوية المدرسية ، والآخر - القواعد النحوية العلمية (١) ، والذي يهمننا هنا هو ما يتصل بالجانب العلمي .

وقد اتسمت هذه القواعد بطابع التناقض والاضطراب ، وبالبحث في أسباب ذلك نجد أن بعضها يتصل بالمادة اللغوية التي اتخذها النحويون أساساً للدراسة ، وأسباباً أخرى تتعلق بمنهجهم الذي اتبع في النظر لعلاقة الظواهر اللغوية بالقواعد النحوية ، علاوة على الثقافة الذاتية للباحث النحوي (٢) .

فأما بالنسبة للمادة اللغوية فقد تمت معالجتها في مبحثٍ متقدم ، وأما علاقة الظواهر بالقواعد فيبدو أن هناك انفصاماً بينهما ، الأمر الذي أدى إلى اختلافهما وعدم اطرادهما ، وسبب ذلك يعود - فيما يراه الدكتور أبو المكارم - إلى أن الانتقال من الظاهرة إلى القاعدة كان انتقالاً من الكل إلى الجزء ، مما يعني إصدار الأحكام أولاً ، ثم إخضاع الظواهر لها (٣) ، وكان الأصح أن يحدث العكس ، وذلك ما دعا الدكتور إبراهيم أنيس - كما سبق - إلى القول بأن الأصلح في تقعيد القواعد، بل في كل الدراسات العلمية الحديثة ، أن يكون الانتقال من الجزئيات إلى الكليات (٤) .

(*) للقاعدة النحوية مفهوم ذكره الدكتور محمد حماسة في: الضرورة الشعرية ، ص ١٣ ، وهناك فرق بين القاعدة والتقعيد ، فالتقعيد : عملية ذهنية يقوم بها الباحث ، أما القاعدة : فهي القانون الذي يوصل إليه بعد تمة مراحلها الأربع (الاستقراء ، التقسيم ، الاصطلاح ، التقعيد) . ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٥٢ فابعدھا ، الضرورة الشعرية ، ص ٨٤ .

(١) القواعد النحوية ، ص ٤ .

(٢) ينظر: تقويم الفكر النحوي ، ص ١٩١ فابعدھا ، الرواية والاستشهاد باللغة ، ص ١٨٨ فابعدھا ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٥٨-٥٩ .

(٣) تقويم الفكر النحوي ، ص ١٩٢ فابعدھا .

(٤) من أسرار اللغة ، ص ٣٠ .

وقد قدّم الدكتور أبو المكارم أمثلةً لذلك ، أثبت من خلالها أن قواعد النحو جاءت - في كثيرٍ منها - عن طريق استقرار بعض جزئيات الظواهر اللغوية ، كما أشار إلى أن تناول الجزئي هذا كما شمل الظاهرة اللغوية ، شمل القواعد النحوية -أيضاً- ، مما يعني أن الظاهرة والقاعدة يفتقدان لعنصر العموم ، مما جعل التناقض والتضارب أثراً من آثار تناول الجزئي لهما ، سواء في أحكام النحو ذاتها ، أو في أحكام النحو وظواهره (١) . والواقع أن هذه المسألة تفضي بنا إلى قضيةٍ كبرى في الدرس اللغوي ، وهي، الاستقرار، وأحسب أن الخوض فيها يخرجنا عما نحن بصدد الحديث عنه (٢) .

وبصفةٍ عامةٍ تكاد تجمع أغلب الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر على نقد القواعد النحوية التي وضعها النحاة العرب ، ولكنها مع إجماعها على ذلك نجد أصحابها يختلفون فيما بينهم في مناحي النقد التقعيدي ، وفي التصور العام لكيفية وضع هذه القواعد . فن المآخذ التي وجهها أصحاب هذه الدراسات - بالإضافة إلى ما سبق ذكره من التناقض والاضطراب - عدم قبولها للتطور ، بمعنى أن أحكامها نهائية صارمة ، وعدم اعتادها على الاستقرار وحده ، بل أكل بالمنطق والقياس ، وكثرة الآراء والخلاف داخلها (٣) ، أما علاج ذلك ، فبعضهم يرى عدم المساس بالقواعد نفسها ، والتوجه نحو الاستزادة في دراسة هذه القواعد ، والتعمق في فهم خصائص هذه اللغة ، وفقه صيغها وتراكيبها ، وتعليم الناشئة القواعد التي ينبغي أخذها ، لتصحيح لغتهم ، وتقويم ألسنتهم (٤) ، ويرى بعضهم أن الطريقة العلمية الحديثة لوضع القاعدة هي تأسيسها على استقرار ماورد من النصوص اللغوية ، واتخاذ ماكثر شيوعه ، وزادت نسبة وروده ، مقياساً لبناء تلك القواعد ، كما يرى أن توحد كلام الناس في لغةٍ نموذجيةٍ مشتركةٍ ، واقتصار العلماء في التقعيد على هذا المصدر ، هو الطريق الأنسب لصنع القواعد النحوية (٥) .

(١) تقويم الفكر النحوي ، ص ١٩١ - ٢١١ .

(٢) لتفاصيل ذلك ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٥٢-١٧٤ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٧٢-٨١ ، الرواية والاستشهاد باللغة ، ص ٢٧٨-٢٨١ .

(٣) ينظر : مناهج تجديد ... ، ص ٥٧-٦٠ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٦٣ ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ٥١ ، الرواية والاستشهاد باللغة ، ص ١٨٨-١٩٣ .

(٤) تيسير قواعد اللغة العربية ، إبراهيم مصطفى ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، الجزء الأول ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٩٥٧م ، ص ١٢٤-١٢٥ .

(٥) من أسرار اللغة ، ص ٢٠، ٢١، ٣٧، ٣٩ ، طرق تنمية الألفاظ في اللغة ، ص ١٧-٢٠ ، أبو زكريا الفراء ، ص ٤٠٩-٤١٠ .

ويرى فريق ثالث محاولة اطراد القواعد ما أمكن ، والإقلال من التفريعات ، وتعدد الأوجه ، واختيار الأيسر والأقرب للفهم (١) .

ويضع أستاذنا الدكتور تمام منهجاً عاماً لوضع القاعدة النحوية ، يقوم على مبدأ أن القاعدة ليست قانوناً يفرضه الباحث على المتكلمين باللغة ، وإنما هي تعبير عن شيء لاحظته الباحث ، ووصفه بعبارة موجزة (٢) ، وهذا يعني اتصاف القاعدة بالطابع الوصفي الذي لا أثر للمعيارية فيه .

ويحدد الدكتور تمام مقوّمات ذلك المنهج ، وهي / اطراد السلوك العملي في التركيب اللغوي ، واتصاف القاعدة بالعموم دون الشمول ، والاختصار ، وكثرة شواهدا (٣) .

وإذا كان لنا من تعليقٍ حول هذه الآراء ، فإننا نرى أن القول باطراد القواعد أمر غير ممكن ، بل إنه ليس حلاً ناجعاً لاضطراب القاعدة النحوية ، فمحاولة الاطراد هذه « هي المسئولة عن كل ما أصاب النحو من هذه الأمور الذهنية العقيمة التي تختلف باختلاف الاتجاهات والمذاهب » (٤) ، وأما ما ذكر خلاف ذلك من مبادئ لوضع القواعد النحوية فأحسب أنها تصلح لتكون أساساً متيناً يبنى عليه ، وتصوراً منهجياً يمكن من خلاله تلافي نواحي النقص في هيكل التقعيد والقاعدة .

أما المصطلح النحوي - وهو خطوة سابقة للتقعيد - فيشمل مصطلحات الاستقراء ، ومصطلحات النحو ذاته .

فمصطلحات الاستقراء من مثل (القلة ، الكثرة ، المطرد ، الغالب ، الشائع ... الخ) يغلب عليها العمومية ، والغموض ، وعدم الدقة (٥) ، وأما مصطلحات النحو ذاته فتلك مشكلة كبرى لم تقتصر على الدرس النحوي وحسب ، بل شمل بقية مستويات الدرس

(١) مناهج تجديد ، ص ٥٧ - ٦٠ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٦٢-١٦٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٣-١٦٤ .

(٤) الضرورة الشعرية ، ص ١١٠ . ويعني بالأمور الذهنية - اللجوء إلى التقدير ، والتأويل ، والحذف ، والتشبيه ، والحمل على المعنى .

(٥) اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٣٩ - ٥٩ ، أصول التفكير النحوي ، ص ٢٦٨-٢٧٠ ، الضرورة الشعرية ، ص ١٠٢ ، الرواية والاستشهاد باللغة ، ص ١٩٠-١٩٢ ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٢٨ .

اللغوي ، ونظرة متأنية إلى مصطلح المفرد ، والمشتق ، والجملة ، وشبه الجملة ... تؤكد صحة مذهبنا إليه .

ولا أريد التوسع في هذه القضية في هذا المقام ، حيث هناك مبحث خاص بالمصطلح اللغوي - بصفة عامة - (١) ، وإنما سأكتفي بالقول : إن اللغويين المعاصرين في مصر يرون وجوب تميز المصطلح النحوي بالدقة ، والوضوح ، وتحديد الدلالة .

وإذا كان بعض اللغويين المعاصرين قد دعا إلى النظر في مصطلحات النحو ، وتغيير بعضها أو الاستغناء عنه (٢) ، بل إن ذلك حدث فعلاً في بعض محاولات إصلاح النحو المعاصر - كما سنلمس في المبحث التالي - ، فإنه لم يكتب له النجاح ؛ لأن تغيير المصطلحات يشترط له الإجماع - كما قرره العلماء في القديم والحديث (٣) .

(١) ينظر : ص ٢٨٤ .

(٢) ينظر : القواعد النحوية ، ص ٥٤ - ٥٧ .

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٢١٨ .

الجانب التربوي (التعليمي)

يتصل هذا الجانب بتيسير طرق تعليم النحو في المدارس بمستوياتها المختلفة ، وتطبيق الأساليب الحديثة في تدريس هذه المادة .

وقد أسهم في ذلك رجال التربية والتعليم ، والمتخصصون في الدراسات اللغوية ، على نحو ما نجده في كتابي (مشكلة اللغة العربية) (١) ، و (لغة العرب وكيف نهض بها) (٢) ، وفي بعض الأبحاث التي ألقى في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية (٣) ، ومؤتمر اتحاد المعلمين العرب (٤) ، وكذلك فيما أفرده بعض اللغويين من فصولٍ داخل مؤلفاتهم لمعالجة هذا الجانب (٥) ومقالاتٍ منشورةٍ في المجلات العلمية (٦) ، إضافةً إلى المؤلفات التي عنيت بطرق تدريس اللغة العربية ، وقضاياها التربوية . على أنه ليس من شأن هذا البحث التعرض لهذا الجانب ؛ لصلته بالمنهج وطرق التدريس ، وبالتربية ونظمها الفنية - من جهة - ، ولأن النحو الوصفي « لا يشغل نفسه بأمور التربية ، ولا بأن يسن القواعد

(١) مؤلفه الشيخ محمد عرفة ، وصدر سنة ١٩٤٥م ، وهو عبارة عن مقالاتٍ عشر ، نشرها في مجلة الرسالة ، سنة ١٩٤٣م ، ابتداءً من العدد ٥٢٨ ، السنة الحادية عشرة ، بعنوان « اللغة العربية ، لماذا أخفقنا في تعليمها . كيف نعلمها » .

(٢) مؤلفه الأستاذ محمد عطية الأبراشي ، وصدر سنة ١٩٤٧م ، وهو عبارة عن محاضراتٍ ألقاها بمعهد الدراسات العليا .

(٣) طبعت هذه الأبحاث في كتابٍ بعنوان (الاتجاهات الحديثة في النحو) ، وصدر سنة ١٩٥٨م .

(٤) ينظر - على سبيل المثال - : تطوير النحو العربي في المجال التربوي ، عبدالعليم إبراهيم ، بحث ألقى في المؤتمر التاسع لاتحاد المعلمين العرب بالخرطوم ، ونشر ضمن (تطوير تعليم اللغة العربية) ، ص ١٢٥ - ١٤٠ .

(٥) ينظر : القواعد النحوية ، ص ٤ - ٦٢ ، اللغة العربية المعاصرة ، ص ٨٢ فابعدها .

(٦) ينظر : الأخطاء في تدريس النحو العربي ، يعقوب عبدالنبي ، مجلة الأدب ، العدد الثالث ، السنة السادسة ، ١٩٦١م ، ص ١٤٢ - ١٥١ ، العدد الرابع ، ص ٢٠٢ - ٢١٠ ، العدد الخامس ، ص ٢٧٣ - ٢٧٨ ، رأي في تعليم العربية ، يعقوب عبدالنبي ، مجلة البيان ، العدد التاسع والسبعون ، السنة السابعة ، ١٩٧٢م ، ص ١٢ - ١٩ ، العدد الثمانون ، ص ٧ - ١٤ ، العدد الحادي والثمانون ، ص ١٠ - ١٦ ، العدد الثاني والثمانون ، ص ٦ - ١٢ .

لمعلم اللغة « (١) ، ومكانه - فيما أرى - الدراسات التربوية والنفسية ، ومناهج وطرق
تدريس العربية .

ويرتبط هذا الجانب بجانب التأليف النحوي ، فتيسير النحو كما يكون في الناحية
المنهجية العلمية يكون في الناحية التربوية - أيضاً - ، وذلك بتأليف كتب النحو التعليمية
الميسرة ، وهذا موضوع حديثنا في المبحث التالي .

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٢٤ .

الجانب التأليفي

يعد هذا الجانب العنصر الأهم في الدراسة النحوية المعاصرة بمصر؛ وذلك لارتباطه بفكرة التجديد أو التيسير التي دعا إليها اللغويون المعاصرون، من ناحية، ولصلته بمبدأ إصلاح النحو - عموماً - في جانبه التطبيقي - من ناحية أخرى .

وقد وجه هؤلاء اللغويون للكتاب النحوي القديم جملة مآخذ، أبرزها :

أولاً - عدم التجميع، وسوء التوزيع . فأبواب النحو وقواعد كل باب لا تجد فيها ما يجمعها جمعاً لا تزيد فيه ولا نقص، بل هي مفرقة على أبواب متعددة، مما يجعل الحاجة ماسة لإعادة تنسيق هذه الأبواب، وتنظيمها تنظيماً جديداً .

ثانياً - التطويل . وهذا ناشيء عن التكرار، والاستطراد، والحشو، ومعالجة قضايا فرعية لا تمت للنحو بصلة، ويتمثل هذا - بشكل أوضح - في كتب الشروح، والحواشي، والتقاريرات .

ثالثاً - اللغة التي صيغ بها النحو معقدة، ملتوية الطريق، فهي إما طويلة مملة، أو قصيرة مخلة، مما أدى إلى نشأة الشروح، والحواشي، والتقاريرات (١) . وإزاء هذه المآخذ ظهرت الدعوات يطالب - بعضها - بإخراج كتب نحوية جديدة، بلغة عصرية، وطريقة سهلة محببة، وبعضها غالي فاقترح اقتراحاً - لانقره ولا نتفق معه - وهو أن يلقي في البحر بثلاثي ما في النحو، زاعماً أن ذلك يزيد اللغة قوةً وحيويةً ونجاحاً! (٢)، بل تجاوز بعضها حدود هذا الاقتراح المتطرف إلى الأمانة بأن يأتي اليوم الذي يلغى فيه علم النحو، وتحرق كتبه! (٣) .

وعلى الرغم من اقتناعي بأن صاحبي هاتين الدعوتين الأخيرتين لا يقصدان حقيقة معنيهما، وإنما يريدان تشذيب النحو وتخليصه مما علق به من شوائب، فقد كان حرياً بهما أن يتصفا بالاعتدال والواقعية عند تناول هذه القضية، والتعبير عنها .

(١) ينظر في هذا : اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص ٢٠٧ - ٢١٩، في إصلاح النحو العربي، عبدالوارث مبروك سعيد، ص ٢٣ - ٢٨ .

(٢) أصول علم اللغة، د. محمد كامل حسين، مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر مجمع اللغة العربية، الدورة السادسة والعشرون، ١٩٥٩-١٩٦٠م، ص ١٧٣ .

(٣) الاتجاهات الحديثة في النحو، ص ٧٢ .

وظهرت دعوة رابعة لإصلاح النحو - منهجاً وتأليفاً - ، واتخذت هذه الدعوة تسمياتٍ عديدةً ، كالإحياء ، والإصلاح* ، والتطوير ، واليسير ، والتجديد ، والتحرير ، والتهذيب ... الخ ، وكلها تعني إعادة تصنيف النحو العربي ليوافق ظروف العصر ، ويحقق مطالب اليسر والسهولة .

وإزاء هذه الدعوات كان من الطبيعي أن نجد مقابلهما من ينفي عن النحو الحاجة إلى وضع جديد ، فهو بحالته الراهنة « أبرك ثمرةً ، وأجدى نفعاً من القلقلة التي لا نعرف لها حداً تنتهي إليه » (١) .

وبعد ، فهذا هو الإطار النظري لإصلاح الكتاب النحوي ، وسأتبعه - بالتحليل والتقييم - الجانب التطبيقي المتمثل في تأليف الكتب المستقلة ، أو النظريات الخاصة التي رأى أصحابها أنها الطريقة المثلى لتلافي السلبيات المتقدمة .

ولابد من الاعتراف بأنني لن أتمكن من عرض تلك المؤلفات جميعها ، فهي من الكثرة بمكان ، وبخاصة أن الفترة المحددة للدراسة من أخصب فترات البحث اللغوي ، ولكنني سأحاول أن أنتقي بعضها مما أحسب أنه يُمثّل اتجاهات عامّة في الفكر النحوي المعاصر .

(*) يرفض الدكتور حسن عون هذا المصطلح ، بحجة أن النحو ليس فاسداً ، ويرى أن الأنسب استخدام كلمة « وضع النحو العربي » . دراسات في اللغة والنحو العربي ، ص ٨٨ .

(١) من قضايا اللغة والنحو ، على النجدي ناصف ، ص ١٢٥ ، وينظر رأي الأستاذ - آنذاك - علي العماري في هذه الدعوات ، مجلة الأزهر ، الجزء الرابع والخامس ، المجلد الحادي والثلاثون ، ١٩٥٩ م ، ص ٤٣٤ .

المحاولات الإصلاحية المعاصرة في النحو العربي

بدأ التفكير في تيسير النحو العربي وتبسيط قواعده منذ فترة مبكرة من تأريخ نشأة هذا العلم ، وقد ظهر هذا جلياً فيما عرف بكتب النحو التعليمي (المختصرات النحوية) ، على النحو الذي نلمسه في (مقدمة في النحو) المنسوبة لخلف الأحمر (١٨٠ هـ) ، و (الموجز في النحو) لابن السراج (٣١٦هـ) ، و(التفاحة في النحو) لأبي جعفر النحاس (٣٣٧ هـ) ، و (الجمل في النحو) للزجاجي ، وغير ذلك من المختصرات التي حملت عناوينها طابع التيسير على الناشئة ، وأسهم فيها أعلام الدراسات النحوية (١) ، وهي -بوجه عام- تهدف إلى تقديم ما يحتاج إليه المتعلمون من المباحث النحوية ، وعرضه بأسلوب سهل مختصر ، لاتعقيد فيه ولا تطويل .

وظلت فكرة تيسير النحو تراود أذهان المشتغلين بهذا العلم حتى القرن السادس الهجري ، الذي ظهرت فيه دعوة ابن مضاء القرطبي لإصلاح النحو العربي ، والمتمثلة في كتابه (الرد على النحاة) ، وهي دعوة أقرب إلى الإصلاح منها إلى التيسير* ، أحدثت هزة قوية في النحو العربي ، لا في العصر الذي أطلقت فيه ، فقد كانت صرخة في واد ، وإنما في عصرنا الحاضر ، حيث أغرت المعاصرين - بعد أن تم نشر الكتاب على يد الدكتور شوقي ضيف سنة ١٩٤٧م - بارتياح طريق الإصلاح النحوي .

أما في العصر الحاضر فتعود حركة التيسير في النحو العربي إلى نهاية القرن التاسع عشر ، حيث يذكر دارسو هذه المحاولات أنها بدأت بمحاولة علي مبارك في كتابه (التمرين) ، تلتها سنة ١٨٦٨م محاولة رفاعة الطهطاوي في كتابه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) . وقد وصفت هذه المحاولة بأنها من أوائل الكتب في التأليف النحوي الحديث (٢) ؛ نظراً

(١) لمزيد من التفاصيل حول المؤلفات النحوية القديمة التي تندرج ضمن كتب النحو التعليمي ينظر: النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري ، د.علي أبوالمكارم ، مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، العدد الثاني ، ١٤٠٤ هـ ، ص ٢٤٥-٢٧٠ ، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ، د.شوقي ضيف ، ص ١٣-١٧ .

(*) مصطلح الإصلاح فكرة بحثية ، بمعنى تقويم منهج البحث النحوي ، أما مصطلح التيسير ففكرة تعليمية ، بمعنى تيسير المادة النحوية بالنسبة لمتعلميها .

(٢) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ، ص ٣١ .

لاستخدامها - لأول مرة - الجداول الإيضاحية ، فأيقظت بذلك العقول ، وفتحت الطريق لما بعدها من محاولات ، وتبعتها محاولة الشيخ أحمد محمد المرصفي في كتابه (تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية) ، ثم محاولة الشيخ حسين المرصفي المسماة (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية) ، وقد صدرت سنتي ١٢٨٩هـ ، ١٢٩٢هـ ، وهي - كما يقول أحد المعاصرين - « أول كتاب في علوم اللغة العربية يؤلف على نحو تجديدي » (١) .

وفي عام ١٣٠٥هـ - ١٨٨٧م أصدر حفني ناصف وزملاؤه من خريجي دار العلوم كتاب (الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية) ، وأتبعوه سنة ١٨٩١م بكتاب آخر هو (الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الثانوية) ، ثم جاءت في عام ١٩٢٧م - تقريباً - محاولة الأستاذين علي الجارم ومصطفى أمين ، ممثلة في سلسلة (النحو الواضح) ، وقد نالت هذه السلسلة شهرة واسعة ، وحققت نجاحاً كبيراً على المستوى التعليمي ، ومازالت تحتفظ بهذه الشهرة وذلك النجاح لدى المؤسسات العلمية ، بسبب ما اتصفت به من عناية بالأمثلة وتحليلها ، ثم استنتاج القاعدة من خلالها ، والاهتمام بالتمرينات التطبيقية .

وفي عام ١٩٢٩م أصدر مرسي مصطفى الحميدي كتابه (النحو الحديث) ، كما أصدر زكي المهندس وآخرون كتاب (النحو المصور) سنة ١٩٣١م ، وتميز هذان الكتابان باستخدام الصور الإيضاحية - لأول مرة - في تأريخ التأليف النحوية (٢) .

وبوجه عام اتسمت هذه الأعمال جميعها بمحاولة تيسير المادة النحوية على طلاب المدارس بمستوياتها المختلفة - أسلوباً ، وعرضاً ، ووضع قاعدة - ، دون أن تصل إلى جوهر النحو ، وقضاياه الداخلية ، بمعنى أنها عنيت بالشكل دون المضمون .

وفي عام ١٩٣٦م شاركت وزارة المعارف المصرية في هذه المحاولات التجديدية ، فكوّنت لجنة من بعض الأسماء المشهورة ، كالدكتور طه حسين ، والدكتور محمد مهدي علام ، والدكتور علي عبدالواحد وافي ، والأستاذ أحمد الاسكندري ؛ للتخطيط والمراجعة ، ولجنة أخرى للتنفيذ والتأليف ، مكونة من الأساتذة إبراهيم مصطفى ، ومحمد عطية الأبراشي ،

(١) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ، ص ١٤٤ .

(٢) تناول بعض المعاصرين هذه المحاولات بالدرس التاريخي التحليلي التقييمي . ينظر في ذلك : معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ، ص ١٢٢ فابعداً ، أصول النحو العربي ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، في إصلاح النحو العربي ، ص ٥٩ - ٧٤ ، تيسير النحو التعليمي ، ص ٢٦ - ٢٧ .

ومحمود السيد عبداللطيف ، وعبدالمجيد الشافعي ، ومحمد أحمد برانق ، وأصدرت هاتان اللجنتان كتاب (تكوين الجملة) للمرحلة الابتدائية ، وسلسلة كتب بعنوان (قواعد اللغة العربية) للمرحلتين الابتدائية والثانوية ، صدرت سنة ١٩٣٨م ، لكن هاتين المحاولتين لم تنالا - بالرغم من شهرة أعضائها - ما كان مؤملاً لها من نجاح في ميدان إصلاح النحو العربي (١) .

ثم أصدر الأستاذ إبراهيم مصطفى - وهو أحد دعاة التجديد اللغوي - كتابه (إحياء النحو) سنة ١٩٣٧م ، فكان - كما يقول الدكتور عبدالرحمن أيوب - : «أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحاة التقليدية» (٢) ، وقد أحدث هذا الكتاب ضجة علمية واسعة النطاق ، وكان بمثابة القاعدة التي بُنيت عليها بقية المحاولات الإصلاحية ، والضوء الذي أنار الطريق لدعاة هذه المحاولات .

وتقوم فكرته الجوهرية على إلغاء نظرية العامل ، والنظر إلى علامات الإعراب على أنها دوال على المعاني ، وليست عوامل تحدث الرفع ، والنصب ، والجر ، والحزم ، والغناء التأويل وما به من تقدير وإضمار ، وبناء النحو بناءً جديداً يقوم على الاعتراف بحركتين من حركات الإعراب ، هما الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، وإطراح حركة الفتحة . وهو بهذا يجعل أبواب النحو منحصرةً فيما يندرج تحت باب الضمة ، كالمبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، واسم كان ... الخ ، وما يندرج ضمن باب الكسرة ، كالإضافة ، وحروف الجر ، مع إدماج التوابع ذات المعاني المشتركة في بعضها ، لتصبح نوعين هما ، النعت والبدل ، بدلاً من خمسة توابع - كما هي عند النحاة - ، وما عدا ذلك من منصوبات ، كالمفاعيل ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء - فلا وجود لها في هذا النحو الجديد ! (٣)

لقد كان هذا الكتاب وما حمله من آراء ونظريات ، ميداناً لدراساتٍ وأبحاثٍ عديدة ، اتسم بعضها بالرد العنيف ، والنقض الكلي لجميع ماورد فيه من أفكار ، كما هو الحال في كتاب الشيخ محمد عرفة (النحو والنحاة بين الجامعة والأزهر) . ويظهر من خلال العنوان أن النقد - في مجمله - لا يتعدى أن يكون تنافساً بين مؤسستين علميتين ، هما الجامعة والأزهر ، أكثر من كونه اختلافاً علمياً في وجهات النظر ! ، كما كان بعض تلك الردود علمياً خالصاً (٤) ، ومهما يكن من شيء فإن الكتاب - برغم ما قيل فيه من أن صاحبه

(١) في إصلاح النحو العربي ، ص ٧٤ .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص / ج (الهامش) .

(٣) إحياء النحو . وينظر : تيسير النحو التعليمي ، ص ٢٧ - ٣١ .

(٤) ينظر في ذلك : النحو الجديد ، عبدالمتعال الصعيدي ، ص ٥ - ٨١ ، في إصلاح النحو ==

اطلع على مخطوطة (الرد على النحاة) ، لابن مضاء ، واستفاد منها في منهجه ، وعليه فليس ثمة جديد فيه - يظل «فتحاً جديداً لفهم مشكلات النحو ، والعمل على حل بعض قضاياها» (١).

وتوالى محاولات الإصلاح في النحو العربي ، فقامت وزارة المعارف المصرية سنة ١٩٣٨م بتشكيل لجنة مكونة من الدكتور طه حسين ، والأساتذة أحمد أمين ، وإبراهيم مصطفى ، وعلي الجارم ، ومحمد أبو بكر إبراهيم ، وعبدالمجيد الشافعي ، مهمتها البحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة ، وتقديم اقتراحاتها في هذا الشأن .

وقد وضعت اللجنة لها أسساً تسير على ضوئها ، وهي / عدم المساس من قريب أو بعيد بأي أصل من أصول اللغة ، والعمل على تيسير القواعد والأصول بحيث تصبح قريبة من العقل الحديث ، وعدم العدول عن القديم لمجرد كونه قديماً ، وألا يتم التغيير فيما اتفق عليه النحاة إلا حينما يقتضي الأمر ذلك ، وتحليص النحو مما يعسر على المعلمين والمتعلمين ، كالتعليل الفلسفي ، والقواعد والمصطلحات المسرف فيها ... (٢) .

وقدمت اللجنة تقريرها الذي ينص على الاقتراحات التالية (في ميدان النحو) :

أولاً - وجوب الاستغناء عن الإعرابين التقديرى في المفرد ، والمخلى في الجمل .

ثانياً - إلغاء التمييز بين العلامات الأصلية والفرعية للإعراب ، وعدم نيابة إحداها عن الأخرى ، وعد كل منهما في موضعه أصلاً .

ثالثاً - أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب وفي البناء ، وأن يكتب باللقاب البناء .

رابعاً - تتألف الجملة من جزئين أساسيين ، ومن تكملة ؛ وتسمية هذين الجزئين بالموضوع والحمول - وهما من مصطلحات المناطق - .

خامساً - لا يلزم أحد جزئي الجملة صورة واحدة في الترتيب ، أما المطابقة بينهما فتلزم في النوع ، أما في العدد فإن كان المحمول متأخراً لحقته علامة العدد ، وإن كان متقدماً لم تلحقه .

== العربي ، ص ٩٩ - ١١٢ ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ٦٢ - ٦٨ ، كتاب «إحياء النحو» للأستاذ إبراهيم مصطفى ، د.عبدالله درويش « بحث ألقى بمناسبة العيد المئوي لكلية دار العلوم » ١٩٩١م (لم ينشر) .

(١) كتاب «إحياء النحو» للأستاذ إبراهيم مصطفى ، د.عبدالله درويش ، ص ٣٦ .

(٢) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، ١٨٥/٦ .

سادساً - عدم تقدير المتعلق العام للجار والمجرور والظرف ، أما المتعلق الخاص لهما فهو المحمول .

سابعاً - إلغاء الضمائر المستترة جوازاً أو وجوباً .

ثامناً - اختصار الأبواب النحوية ، وذلك بجعلها أبواباً ثلاثة ، هي / باب الموضوع ، ويشمل المبتدأ ، والفاعل ، ونائبه، واسم كان ، واسم إن ، وباب المحمول ، ويشمل خبر المبتدأ، وخبر كان ، وخبر إن ، وباب التكملة ، ويشمل المفاعيل ، والحال ، والتمييز .

تاسعاً - الاكتفاء بتعليم الناشئة في الأشياء التي لا يظهر فيها موضوع ومحمول على أنها أساليب - كصيغ التعجب ، والتحذير ، والإغراء - ، وتوجّه العناية فيها إلى طرق الاستعمال ، لا بتحليل الصيغ ، وفلسفة تخرجها (١) .

وقد عرّضت هذه الاقتراحات على المجمع اللغوي بالقاهرة ، وأسند إلى لجنة الأصول دراستها ، وناقشها في مؤتمره لسنة ١٩٤٥م ، وأصدر فيها قراراتٍ اتفقت - بصفة عامة - مع هذه الاقتراحات ، مع إضافة بعض التعديلات (٢) .

وقد انتقدت هذه الاقتراحات انتقاداً كبيراً من الهيئات العلمية ، كالأزهر ، ولجنة دار العلوم ، ومن كثيرٍ من اللغويين المعاصرين (٣) ، وكان المجمع قد أرسل إلى الجامع اللغوية في بغداد ودمشق بقرارته تلك ، وردّ هذان الجمعان عليها ردّاً يحمل في طياته عدم الرضى والقبول لهذه القرارات (٤) .

وبرغم ذلك كله بُدئ بتنفيذها على المدارس بعد ثورة ١٩٥٢م ، فعدّلت مناهج اللغة العربية في المدارس بمستوياتها المتعددة ، وألّفت كتب على ضوء هذه المناهج المعدلة، وألّقيت المحاضرات التي تشرح للمعلمين هذه الاتجاهات الحديثة في تيسير النحو ، واستمر

(١) المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية ، دمشق ١٩٦٥م ، ص ١٧٢ - ١٨٠ .

(٢) ينظر : محاضر الجلسات في الدورة الحادية عشرة ، ١٩٧١م ، ص ٢٤٢ فابعدها ، تيسير النحو التعليمي ، ص ٣٩-٤٨ .

(٣) ينظر : مناهج تجديد ... ، ص ٣١ - ٤٠ ، النحو الجديد ، ص ٩٦ - ١٣٩ ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٥ - ٦ ، من قضايا اللغة والنحو ، علي النجدي ناصف ، ص ١١٥ فابعدها ، رأى الأزهر في الاتجاهات الحديثة إلى تدريس النحو ، أحمد محمد غنيم ، مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦١م ، ص ٦٣ - ٧٢ ، الجزء الثاني ، ص ١٨٦ - ١٩١ ، في إصلاح النحو العربي ، ص ١١٣ - ١١٨ ، تيسير النحو التعليمي ، ص ٣٢ - ٤٨ .

(٤) تيسير النحو التعليمي ، ص ٤٦ - ٤٨ .

العمل بها نحواً من ثلاث سنين ، ولكنها لم تصادف نجاحاً كبيراً ، إذ سرعات ما اطرحت ، وعدل عنها إلى ماكان الحال عليه قبل تطبيقها (١) .

وكما نلاحظ فإن هذه المحاولة لم تخرج في إطارها العام عن محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفي في إحياء النحو ، ولولا الظروف التي أحاطت بها من التأييد الرسمي ، والوجاهة الاجتماعية ، لما أخذت طريقها إلى التنفيذ العملي ، ولبقيت كغيرها من المحاولات السابقة في ذمة التاريخ .

وبعد صدور هذه المحاولة ذات الطابع الرسمي والجماعي ، قام الأستاذ عبدالمعتال الصعيدي - وهو أحد دعاة الإصلاح والتجديد الأزهريين - سنة ١٩٣٨م بنشر مقالاتٍ سيّ لنقد المحاولة السابقة* ، متخذاً من ذلك تصوراً عاماً لتيسير قواعد الإعراب ، وتجديد النحو - بصفة عامة - .

وقد بنى تيسيره هذا على استبعاد كل ما له صبغة فلسفية من النحو ، وحذف بعض الأبواب التي تتصف بالفضول والتكلف - كالاشتغال - ، وإدماج الإعرابين التقديري والمحلي ، والاستغناء بذلك عن الإعراب المحلي وعن البناء كله ، وأشفع ذلك بنماذج تطبيقية لبيان اطراد الإعراب الجديد ، وما به من اختصار وتيسير (٢) .

ثم أصدر عام ١٩٤٧م كتابه (النحو الجديد) ، تعرض فيه للمحاولات الإصلاحية السابقة ، ومحاولته المتقدمة ، وختمه بما أسماه « قواعد النحو الجديد » ، وهي عبارة عن إعراب الأبواب النحوية من مرفوعات ، ومنصوبات ، ومجرورات (٣) .

فأما محاولته الأولى فقد أغفل ذكرها ماتلاها من محاولات ، بل لم تنل من المعاصرين لها عنايةً تذكر ، وتعمد إهمالها وعدم التعرض لها بالنقد والتقييم ! ، على الرغم من تميزها عن غيرها بعدم إعطائها العامل تلك الأهمية التي أعطته المحاولات السابقة ، وأنها - كما يقول أحد المعاصرين - : « اتجهت في إصلاحها لمنهج النحاة وفهمهم لظواهر اللغة ، وليس لقواعد اللغة ذاتها » (٤) .

(١) النحو الجديد ، ص ١٠٧-١٠٨ ، تيسير النحو التعليمي ، ص ٤٥ ، أصول النحو العربي ، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(*) نشرت هذه المقالات في مجلة الرسالة تحت اسم (أزهري). ينظر: النحو الجديد ، ص ١١٢-١١٣ .

(٢) النحو الجديد ، ص ١١١ - ١٩٩ .

(٣) نفسه ، ص ٢٣٧-٢٦٥ .

(٤) في إصلاح النحو العربي ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

وأما محاولته الأخرى فقد أولت الإعراب عنايتها الخاصة ، وكأن النحو إعراباً كله ! ،
ولذا فإنها أقرب ما تكون إلى « مجموعة قواعد مبوبة أشبه بكتاب مدرسي » (١) منها إلى أن
تكون تجديداً للنحو العربي .

وأستطيع القول على وجه الإجمال : إن هذه المحاولة لم تضيف جديداً ذا أهمية لما
سواها من محاولات ، وكل ما هناك أنها تدور بشكلٍ أو بآخر في الإطار الفكري العام لما
سبقها من محاولات .

وتلا ذلك محاولة للأستاذ يعقوب عبدالنبي ، اتخذت جانباً نظرياً أسماه (إصلاح النحو)
سنة ١٩٤١م ، وآخر تطبيقياً أطلق عليه (النحو الجديد) سنة ١٩٤٢م ، وقدمها إلى المجمع
اللغوي بمصر (٢) ، ولكنها لم تتل من عناية المجمع ما هي به قينة ، ففقدت بهذا ما كان يراد
لها من ذبوع وتطبيق .

والواقع أن هذه المحاولة من خلال ما أتيج لي الاطلاع عليه (٣) تتصف بالعمق في
معالجة أبواب النحو ومسائله ، وقد أقامها صاحبها على الأسس التالية :
أولاً - أن يتم إصلاح النحو من داخل النحو نفسه ، فلا ابتداء ولا اختراع يخالف
الأصول العامة .

ثانياً - القضاء على الأقوال والمذاهب المختلفة ، ووجوه الإعراب المتعددة .
ثالثاً - جمع الأبواب المتشابهة في مكان واحد ، وإلغاء الأبواب التي يظهر فساد
التبويب لها ، أو إلحاقها بغيرها .

رابعاً - المحافظة على قواعد العربية ، وعدم محاولة تغييرها (٤) .

(١) في إصلاح النحو العربي ، ص ١٧٠ .

(٢) هذه المحاولة - فيما يذكر عبدالوارث سعيد - مخطوطة محفوظة بمجمع اللغة العربية بالقاهرة . في
إصلاح النحو العربي ، ص ١٦٤ ، وحينما ذهبت إلى المجمع ، واستفسرت منهم عنها ، أفادوني بعد
البحث في مكتبة المجمع وفهارسها أنه لا وجود لها ! ، ويعود الفضل للأستاذ عبدالوارث سعيد
في الكشف عن هذه المحاولة ، وتحليل مضمونها . ينظر : المصدر السابق ، ص ١٢٣-١٣٢ .

(٣) نشر ذلك في مجلة الأدب بعنوان « إصلاح النحو العربي » ، العدد الثاني ، السنة العاشرة ،
١٩٦٥م ، ص ٧٢-٨١ ، العدد الثالث ، ص ١٤٩-١٦١ ، العدد الرابع ، ص ٢٠٥ - ٢١٧ ، العدد
الخامس ، ص ٢٧٥-٢٨٣ ، العدد السادس ، ص ٣٤٨ - ٣٦٠ ، العدد السابع ، ص ٣٩٨ -
٤٠٩ ، العدد الثامن ، ص ٤٥٦ - ٤٦٧ ، العدد التاسع ، ص ٥٢١ - ٥٣١ .

(٤) إصلاح النحو العربي ، مجلة الأدب ، العدد الثاني ، السنة العاشرة ، ١٩٦٥م ، ص ٧٩-٨١ .

وهكذا نرى أنها لا تختلف في مبادئها العامة عن محاولة وزارة المعارف السابقة ، وبرغم ذلك فقد وصفها بعض الباحثين بأنها أنضج محاولات إصلاح النحو الشاملة ، « وأقربها منهجاً ومضموناً إلى مستوى المحاولات التجديدية القائمة على المنهج اللغوي الحديث » (١) . وفي عام ١٩٤٣م ألقى الشيخ أمين الخولي محاضرةً بعنوان (هذا النحو) (٢) ، دعا فيها إلى تيسير النحو تيسيراً ينطلق من مبدأ إصلاح الفقه في العصر الحاضر ، حتى لو أدى ذلك إلى المساس بالأصول اللغوية العامة ، تلك الأصول التي كانت المحاولات السابقة قد حذرت من الاقتراب منها ، أو الخروج عليها .

وقد دعا الشيخ الخولي - ضمن مادعا إليه - إلى أن يبتعد بالنحو عن الاستثناءات ، واضطرابات الإعراب ، عن طريق اطراد القاعدة ، واختيار الإعراب الأسهل ، أو الأقرب إلى الفهم ، أو الأكثر شيوعاً في الحياة الحاضرة .

والحق أن هذه المحاولة أقرب إلى الجانب التنظيري منه إلى الجانب التطبيقي ، ثم إنها لا تبعد كثيراً عن المحاولات السابقة ، من حيث إنها محاولة جزئية تناولت الجانب الشكلي للنحو ، دون أن تسهم في إيجاد حل جذري لما في النحو العربي من مشكلات منهجية قائمة . كما يلاحظ عليها التشابه مع محاولة ابن مضاء القرطبي في كونها ينطلقان من مبدأ واحد هو محاولة تطبيق مذهب من مذاهب التشريع الإسلامي على التشريع اللغوي ، وأعني بذلك اتخاذها منهج الإصلاح الفقهي قاعدةً للإصلاح النحوي .

وآخر هذه الملاحظات خطورة ماتدعو إليه من هدم الأصول العامة للغة ! ، من أجل هذا كله وصفت هذه المحاولة بالانحراف عن الغاية المقصودة من التيسير ، ومجانبة التوفيق والصواب ، والبعد عن المنهج اللغوي السليم (٣) .

وفي عام ١٩٤٧م نشر الدكتور شوقي ضيف - لأول مرة - كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي ، وكان بعث هذا الكتاب بعثاً لحركة علمية في مجال إصلاح النحو ، أو بمعنى أصح كان بعثه دعماً لهذه الحركة الإصلاحية ، التي كانت قد بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة .

(١) في إصلاح النحو العربي ، ص ١٢٣ .

(٢) نشرت في مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد السابع ، ١٩٤٤م ، ص ٢٩-٦٨ ، ثم أوردتها ضمن كتابه (مناهج تجديد ...) ، ص ١٧-٦٥ .

(٣) النحو الجديد ، ص ٢١٩-٢٢٠ ، في إصلاح النحو العربي ، ص ١٣٣-١٤٠ .

وقد ضمنَ الدكتور شوقي ضيف مقدمته لهذا الكتاب حديثاً عن أسس تجديد النحو العربي ، وهي / إعادة تنسيق أبواب النحو وتنظيمها تنظيمياً جديداً ، بحيث تجمع الأبواب المتجانسة في مكان واحد ، وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي ، والاستغناء عن الإعراب الذي لا يفيد في صحة النطق (١) .

ثم قدم سنة ١٩٧٧م لمجمع اللغة العربية بالقاهرة مشروعاً لتيسير النحو* ، تضمن تلك الأسس السابقة ، مضيفاً إليها أساساً رابعاً هو وضع ضوابط دقيقة لأبواب المفعول المطلق ، والمفعول معه ، والحال . وقد درسها المجمع ، وأقر جزءاً منها سنة ١٩٧٩م ، مع بعض التعديلات (٢) ، ثم ألقى في مؤتمر المجمع سنة ١٩٨١م محاضرةً عن تيسير النحو ، كانت خلاصةً لتجربته السابقة ، مع إضافة أساسين آخرين هما / حذف الزوائد من أبواب النحو التي لا حاجة لها ، وإدخال إضافات ضرورية لأبواب أخرى (٣) .

وأخر جهود الدكتور شوقي ضيف في هذا الميدان كتابه الذي أصدره سنة ١٩٨٢م بعنوان (تجديد النحو) ، وكان بمثابة انتقال من الجوانب النظرية السابقة إلى الجانب التطبيقي ، وقد قسم كتابه هذا ستة أقسام ، منها قسمان للصرف ، والأربعة الأخرى للنحو ، بحث فيها المرفوعات ، والمنصوبات ، وما أسماه بالتكملات ، وإضافات لأبواب مهمة (٤) .
والواقع أن هذه المحاولة أقيمت دعائمها على هدي من أفكار ابن مضاء ، بل لا نغالي إذا قلنا : إن نشره لكتاب (الرد على النحاة) أتاح له فرصة التفكير في محاولته هذه -تنظيراً

(١) مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على النحاة ، ص ٤٧-٧٦.

(*) يستخدم الدكتور شوقي ضيف مصطلحي التيسير والتجديد بمعنيين مختلفين ، فالتجديد عنده صياغة جديدة للنحو ، أما التيسير فغاية هذا التجديد . تيسير النحو التعليمي ، ص ٧٤ .

(٢) نشر هذا المشروع في كتاب « في أصول اللغة » الجزء الثالث ، ص ١٩٧-٢٢٥ ، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(٣) تيسير النحو التعليمي ، ص ٤٩ .

(٤) تجديد النحو ، ص ٥ - ٨ . ولا بد من الإشارة إلى أن الدكتور شوقي ضيف قد ألف كتاباً بعنوان (تيسير النحو التعليمي ...) بغرض ترسيخ آرائه في التيسير الذي يدعو إليه ، وتوضيح منهجه الذي اتبعه فيه ، وليس محاولة أخرى في هذا الميدان - كما قد يظن - . ينظر : تيسير النحو التعليمي ، ص ٦ .

وتطبيقاً- ، وليس هذا استنتاجاً منا ، بل إنه صرح به في أكثر من موضع (١) ، على الرغم من وضوح التأثير وضوحاً لا يحتاج معه إلى استنتاج أو تصريح .
ولم تسلم هذه المحاولة من نقد المعاصرين ، فقد تناولها كثير منهم بالدراسة النقدية ، وتكاد تجمع آراؤهم على أنها ليست سوى محاكاة لآراء سابقة ، وهي أقرب ماتكون إلى الطابع التقليدي للنحو العربي منها إلى الطابع التجديدي ، كما أنها لا تخدم النحو ، ولا تحقق له مايراد من تيسير (٢) .

ورغم اقتناعي بهذه الآراء النقدية فإن جهد الدكتور شوقي ضيف في هذا الميدان يظل محتفظاً بقيمته التاريخية التي لا يمكن مصادرتها ، أو الخط من شأنها .
وصدر بعد ذلك محاولات عديدة ، كتيسير النحو ، وتحرير النحو العربي (٣) ، لمجموعة من المؤلفين - أغلبهم ممن اشترك في المحاولات السابقة ، وبخاصة محاولة وزارة المعارف - ، لكنها لم تكن سوى ترسيخ للأسس التي قامت عليها محاولات متقدمة .
ثم صدر للأستاذ محمد أحمد برانق كتاب (النحو المنهجي) * ، وفيه حمل على نظرية

-
- (١) ينظر : مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على النحاة ، ص ٧٦ ، تجديد النحو ، ص ٣ .
(٢) ينظر : النحو الجديد ، ص ٢٣٢ - ٢٣٥ ، ابن مضاء القرطبي ، محمد علي النجار ، مجلة الأزهر ، المجلد التاسع عشر ، ١٣٦٧ هـ ، ص ٨٩٩ - ٩٠٥ ، في إصلاح النحو العربي ، ص ١٤٦-١٤١ ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ٨٠-٨٢ .
(٣) صدر كتاب تيسير النحو سنة ١٩٤٨م ، وهو كتاب مدرسي يقوم على التيسير التربوي وليس الإصلاح المنهجي ، وصدر كتاب تحرير النحو العربي سنة ١٩٥٨م ، ويعد ترجمة تطبيقية لمشروع وزارة المعارف ليس إلا . وما تجدر الإشارة إليه أن كتاب الأستاذ عباس حسن (النحو الوافي) الذي صدر في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٣م ، ماهو إلا صياغة شمولية معاصرة للنحو العربي ، وليس كتاباً في إصلاح النحو . ينظر : مناهج تجديد في النحو العربي ، يعقوب عبدالنبي ، مجلة الأدب ، العدد الثاني ، السنة الحادية عشرة ، ١٩٦٨م ، ص ٧٠ - ٧١ . (وقد وصفه صاحب هذه المقالة بأنه يعد في ميدان إصلاح النحو العربي وتجديده أسوأ كتاب ظهر في تاريخ النحو العربي كله بعد كتاب هع الهوامع للسيوطي ! ، ولست معه في ذلك : فالكتاب - كما أراد له صاحبه - عرض عصري للمباحث النحوية ، يصلح لطلبة الجامعات والأساتذة المتخصصين ، وليس محاولة إصلاحية بالمفهوم المنهجي لها) . وللمزيد ينظر : في إصلاح النحو العربي ، ص ٧٩ .
(*) لأعلم على وجه التحديد متى صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى ، حيث اطلعت على هذه الطبعة ولم أجد تاريخاً لها ، أما الطبعة الثانية منه فقد صدرت سنة ١٩٥٩م .

العامل ، ذاكراً أنها سبب اضطرار النحاة للتقدير، والإضمار، والحذف ، وتعليق الجار والمجرور، وتوزيع الباب الواحد إلى أبواب متفرقة .

ودعا في هذا الصدد - رَجْمًا لأول مرة - إلى ما يسمى بالنحو الوظيفي Functional grammar ، الذي يقوم على وظيفة الكلمة في الجملة ، وجمع المعاني الواحدة في باب واحد ، أو بمعنى آخر ، النحو الذي يُتعد فيه عن الأقيسة والعلل والتقديرات ، ويُكتفى فيه بما تمس الحاجة إليه (١) .

ومفهوم النحو المنهجي عنده - كما اتضح لي - لا يختلف عن المفهوم السابق ، فهو نحو يسعى لتحقيق صحة النطق ، والكتابة ، والقراءة ، وعلى هذا فالنحو المنهجي والوظيفي معناهما متحد ، وغايتها واحدة .

وفي هذه المحاولة أخذ الأستاذ برانق بمصطلحي المسند إليه والمسند ، عوضاً عن مصطلحي الموضوع والمحمول اللذين رضيت بهما لجنة وزارة المعارف - كما سبق - ، ورفضهما مجمع اللغة بالقاهرة ، وأدرج ضمن هذا المصطلح أبواب المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، ونائب الفاعل ، وعدّ الضمائر المتصلة بالأفعال - سواء كانت للخطاب أو المتكلم أو الغائب - حروفاً، ورفض فكرة استئثارها ، كما رفض علامات الإعراب الفرعية ، ونيابة حركةٍ عن حركة ، كنيابة الفتحة عن الكسرة في جمع المؤنث السالم ، وألف المثني وواو جمع المذكر السالم عن الضمة ، ونيابة الياء فيهما عن الفتحة والكسرة ، ويرى في هذا المقام أن هذه العلامات أصل في موضعه ، فالرفع علامته الضمة ، وألف المثني ، وواو جمع المذكر السالم ، وواو الأسماء الخمسة ، والنصب علامته الفتحة ، والياء في المثني وجمع المذكر السالم ، والألف في الأسماء الخمسة ، والجر علامته الكسرة ، والياء في المثني وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة .

ومن آرائه - أيضاً - رفض تعلق الجار والمجرور والظرف بشيءٍ ظاهرٍ أو مقدرٍ ، وعدم التعرض لإعراب المقصور مطلقاً ، والمنقوص في حالتي الرفع والجر ، والتركيز على معاني بعض الأساليب - كالتعجب ، والمدح والذم ، والإغراء والتحذير ، والاختصاص - ، دون تحليلها نحويًا (إعرابياً) ، وضم الأبواب أو الأساليب ذات المعنى الواحد - كأسلوب النفي بأدواته المتعددة ، والتوكيد ، والتعجب - (٢) . وبوجهٍ عامٍ كان هدفه من الدعوة لهذا النوع من النحو هو التيسير على التلاميذ .

(١) النحو المنهجي ، ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢) لتفاصيل ذلك ينظر : المصدر نفسه ، ص ٥٧ - ١٢٨ .

وهكذا نرى كثيراً من النقاط التي ذكرها مقتبسةً مما أورده ابن مضاء ، والأستاذ إبراهيم مصطفى ، ومشروع وزارة المعارف ، ولقد كان صريحاً حينما أعلن بتواضع جم - على خلاف بعض أصحاب المحاولات السابقة - أن ما ذكره من ألوان التيسير «ليس رأياً لمحدث ، وإنما هو مذاهب قديمة ، عُرضت عرضاً جديداً ، وأحييت بعد أن كانت مهملة» (١) .

ويدخل ضمن محاولات إصلاح النحو العربي ما صنعه الأستاذ عبدالعليم إبراهيم في كتابه الذي أصدره سنة ١٩٦٩م ، وأسماه (النحو الوظيفي) .

ومفهوم النحو الوظيفي عنده هو « مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو، وهي ضبط الكلمات ، ونظام تأليف الجمل ، ليسم اللسان من الخطأ في النطق ، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة » (٢) ، وهو مفهوم - كما نرى - لا يختلف عما ذكره الأستاذ برانق في النحو المنهجي .

وقد قسّم كتابه - بصفة عامة - إلى ثلاثة أقسام : قسم للمعربات - أسماء وأفعالاً وجملاً - وقسم للمبنيات - أسماء وأفعالاً وحروفاً - ، وقسم للأدوات ذوات المعاني الوظيفية المتعددة ، وختمه بذكر تعدد الأوجه الإعرابية في بعض التراكيب ، وتقديم تدريبات عامة على التحليل النحوي .

وصفوة القول في هذه المحاولة : إنها اهتمت على نحو خاص بالجانب التربوي في النحو العربي ، دون أن يكون للجانب المنهجي فيها نصيب ، وقد كان هذا متوقعاً من صاحبها ؛ لأنه من رجال التربية والتعليم ، ولذا فهي لا تعدو أن تكون من مؤلفات النحو التعليمي الميسر ليس غير .

وممن أسهم في هذا الميدان الدكتور (الطيب) محمد كامل حسين ، وذلك في كتابه (النحو المعقول)* الذي أصدره سنة ١٩٧٢م . وقد أطلق على محاولته الإصلاحية هذه مرة «النحو المعقول» ، وأخرى « النحو الحديث » ، وثالثة « النحو الجديد » .

(١) النحو المنهجي ، ص ١٢٧ . وللتعرف على موقف بعض المعاصرين من هذه المحاولة ينظر : النحو الجديد ، علي العمري ، مجلة الأزهر ، الجزء الرابع والخامس ، المجلد الحادي والثلاثون ، ١٩٥٩م ، ص ٤٣٤-٤٣٨ ، الجزء السادس ، ص ٥٥٤-٥٦٠ ، النحو بين التجديد والتقليد ، عبدالحال عزيمة ، مجلة الأزهر ، الجزء السابع ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٩٦٠م ، ص ٧٢٣-٧٢٩ ، الجزء الثامن ، ص ٨٦٧-٨٧٤ ، في إصلاح النحو العربي ، ص ١١٩ - ١٢٢ .

(٢) النحو الوظيفي ، ص / هـ - و (المقدمة) .

(*) لم أتمكن من العثور على هذا الكتاب ، إلا أنه قد نشر سنة ١٩٧١م بحثاً بعنوان « النحو ==

وفي هذه المحاولة عرض للإعراب وعلاماته ، وما أسماه « المتحدث عنه » قاصداً به المسند إليه أو الموضوع ، والاستثناء ، وكان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، والمنادى ، والممنوع من التنوين (الصرف) ، وما أسماه « التكملة » وهي المنصوبات ، ونصب الفعل وجزمه ، والشرط ، كما عرض لأبواب صرفية ، كالتصغير ، والنسب ، ... الخ ، وهو بهذا يجعل مفهوم النحو شاملاً للصرف ، وختم ذلك بعدة مقترحات تتصل بأبواب الفعل الواحد ، والمصادر ، واسمي الزمان والمكان ، وجمع التكسير ، والعدد (١) .

وهو في هذه المحاولة يذهب إلى إلغاء الحذف والتقدير من النحو ، والاستغناء عن بعض أبوابه - كالاستثناء ، وخبر كان - ، واختصار القواعد النحوية بحيث تكون أقل عدداً ، وأيسر على المتكلمين ، وتيسير الإعراب .

ومجمل القول فيها : أنها اتَّصفت بالزعة الوظيفية للنحو ، حيث صرَّح بأن الغاية من دعوته هذه هي تجنب اللحن ، وصحة الكلام ، كما اتَّصفت بالاهتمام بالمعنى والمتكلم في تحديد المعنى النحوي ، ولذا فإنها لا تبعد كثيراً عما سبقها من محاولات (٢) .

وهكذا يتضح لنا من خلال هذه المحاولات جميعها أنها جعلت من مبدأ صعوبة النحو العربي في المجال التعليمي نقطة بدء ، فجاءت دراسات أصحابها النظرية والتطبيقية بمثابة حلول ناجعة لهذه الصعوبة . وقد استطاع بعضها أن يتلافى كثيراً من ذلك ، وبخاصة ما اتصل بالأسلوب ، وأمثلة الاستشهاد ، وخفاء الفكرة ، والتزيد ، ولكنها - بوجه عام - لم تحدث تغييراً في جوهر النحو ومضمونه ، وإنما كانت تنتهي إلى تغيير في المصطلح ، أو

== المعقول » في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢٤/٢٧ - ٥٩ ، كما أصدر سنة ١٩٧٦م كتابه (اللغة العربية المعاصرة) أورد في نهايته ما أسماه النحو الحديث ، وهو - كما يقول عبدالوارث سعيد - يكاد يكون كتاب النحو المعقول ، في إصلاح النحو العربي ، ص ١٧١ ، ولذا سيكون حديثي عن هذه المحاولة من خلال المقال ، والكتاب المذكور . ولا بد من الإشارة إلى أن الدكتور محمد كامل حسين دعا في كتابه : اللغة العربية المعاصرة ، ص ٨٨ ، إلى ما أسماه « الفصحى الخفيفة » - كما سبق - ، ودراسة خصائصها ، ووضع قواعد تنظيمها ، وكأنه بهذا يدعو إلى استقرار جديد يقوم على جمع المادة اللغوية من خلال الاستعمال اللغوي المعاصر ، والتفعيد له ! وقد تقدم القول بخطورة هذه الدعوة . لمزيد من التفاصيل حولها ينظر : العربية وعلم اللغة النبوي ، ص ٨٥-٨٨ .

- (١) ينظر : النحو المعقول ، مجلة المجمع ، ٢٧/٢٧ - ٥٩ ، اللغة العربية المعاصرة ، ص ٩٤ فابعدها .
 (٢) لمزيد من التفاصيل ينظر : اللسانيات واللغة العربية ، عدد رقم (٤) ص ٤٦ ، في إصلاح النحو العربي ، ص ١٥٢-١٥٨ .

في الصياغة ، أو تحوير في بعض الأقسام ، كما أنها اصطبغت بالفكر اللغوي القديم ، ولم تستطع أن تنفك من إساره ، وظلت بعيدة عن المناهج اللغوية الحديثة ، بالرغم أن بعضها يلمس فيه شيء من معطيات هذه المناهج ، جاء عَرَضاً وليس مقصوداً .

والشيء الملاحظ على محاولات إصلاح النحو العربي المعاصرة في مصر أن أصحابها يربطون بين الإصلاح النحوي والثورة المصرية (٢٣ يوليو ١٩٥٢ م) ، فهي - في رأيهم - ذللت الصعاب ، وهيأت السبل لتنفيذه (١) ، وهناك بعض المعاصرين من يربط ذلك بثورة سنة ١٩١٩م (٢) ، وهذا - إن صح - دليل على أنه كان للجانب السياسي أثره على الجانب النحوي ، واللغوي بصفة عامة ، على أنه لا ينبغي إغفال جوانب أخرى - كالجانب الاجتماعي ، والثقافي - في هذا التأثير .

والملاحظة الأخرى أن هذه المحاولات كان لها صدى إيجابي في الوطن العربي ، وبخاصة سوريا ، ولبنان ، والعراق ، حيث ظهرت محاولات مماثلة ، قام بها - فيما وقفت عليه - كل من الأستاذ يوسف السودا في (الأحرفية) سنة ١٩٥٥م ، والشيخ يوسف كركوش في (رأي في الإعراب) سنة ١٩٥٨م ، والأستاذ أحمد عبدالستار الجوارى في (نحو التيسير) سنة ١٩٦٢م ، و (نحو الفعل) سنة ١٩٧٤م ، والدكتور مهدي الخزومي في كتابيه (النحو العربي ، نقد وتوجيه) سنة ١٩٦٤م ، و (في النحو العربي ، قواعد تطبيق) سنة ١٩٦٦م ، والدكتور فؤاد حنا ترزي في (في سبيل تيسير العربية وتحديثها) سنة ١٩٧٣م ، والمحامي محمد الكسار في (المفتاح لتعريب النحو) سنة ١٩٧٦م . مما يعني أن تأثيراً قد أحدثته الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر في جانبها النحوي على مثيلاتها من الدراسات في البلدان العربية .

هذا هو الشق الأول من تناولنا لتيسير النحو في دراسات اللغويين المعاصرين في مصر ، ولما هبَّت رياح الاتجاهات الحديثة في دراسة اللغة على العالم العربي - ومصر على وجه الخصوص - ، أخذت الدراسات النحوية المعاصرة تسير وجهةً أخرى ، فلم يعد من شأنها

-
- (١) تحرير النحو العربي ، ص ٦ . وينظر : تعليق الشيخ عظمة على ذلك ، وكذلك رد الأستاذ محمد أحمد غنيم ، مجلة الأزهر ، الجزء الثالث والرابع ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٣٨٠ هـ ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ ، الجزء الثاني ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦١م ، ص ١٩١ .
- (٢) من قضايا اللغة والنحو ، علي النجدي ناصف ، ص ١١٩ . وينظر : أثر الانقلاب السياسي والاجتماعي في اللغة العربية منذ سنة ١٩١٩م ، عبدالرزاق إبراهيم حميدة ، صحيفة دار العلوم ، السنة الثالثة ، العدد الثاني ، ١٩٣٦م ، ص ٥٩ - ٧٠ .

معالجة الصعوبات التي يحفل بها النحو العربي ، وإنما كان هدفها - في المقام الأول - بحث هذا النحو على ضوء النظريات اللغوية الحديثة ، وبذا انتقل الدرس النحوي المعاصر من سيطرة الفكر اللغوي القديم إلى تأثير الفكر اللغوي الحديث ، ومن كونه وسيلةً لغاية إلى غاية في ذاته .

وقد قام بهذه النقلة المنهجية بعض جيل الرواد الذين اتصلوا بالدراسات اللغوية الحديثة، وحفلت أبحاث هؤلاء بالجانب التنظيري ، وشيء من الجانب التطبيقي ، كما في دراسة الدكتور أنيس عن الجملة العربية (١) ، وكتاب الدكتور عبدالرحمن أيوب (دراسات نقدية في النحو العربي) ، ونظرية القرائن النحوية لأستاذنا الدكتور تمام حسان .

وهناك محاولتان تطبيقيتان لبعض المناهج اللغوية الحديثة قام بإحداها الدكتور محمد عيد ، والأخرى قام بها الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى .

ولاشك أن هذه الأبحاث أسهمت بطريق غير مباشر في إصلاح النحو العربي ، وعلاج بعض مابه من صعوبات ، وإن لم يكن ذلك هدفاً من أهدافها - كما سبق - .

وسنقتصر في هذا المقام على آراء كل من الدكتور أيوب ، والدكتور تمام ، والمحاولتين المذكورتين .

فأما كتاب الدكتور أيوب المتقدم فقد استعرض فيه بعض أبواب النحو التي تندرج تحت مصطلحي الكمة والكلام ، وآراء النحاة القدماء الذين أطلق عليهم « التقليديين » ، والتعقيب عليها بالنقد الذي يعتمد على أفكار المنهج الوصفي .

وتقوم دراسته هذه على استبعاد التعليقات الفلسفية والمنطقية من النحو العربي ، والاكتفاء بوصف الظاهرة اللغوية بناءً على أن الكمة مجموعة من الأصوات المملوطة بالفعل لا المملوطة في الذهن ، والاعتماد على الشكل في وصف النظام النحوي ، مع استبعاد عنصر المعنى (الدلالة) عند تصنيف الوحدات اللغوية وتوزيعها ، وتبعاً لذلك جاءت دراسته الناقدة للأبواب النحوية التي سار في ترتيبها وفقاً للنسق النحوي القديم .

وقد لقيت هذه الدراسة نقداً مريراً من بعض أصحاب الاتجاه المحافظ (٢) ، بل إن أحد

(١) ينظر : من أسرار اللغة ، ص ٢٧٥ فابعدها .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : النحو بين التجديد والتقليد ، عبدالحالق عظمة ، مجلة الأزهر ، الجزء التاسع ، المجلد الثاني والثلاثون ، ١٩٦١م ، ص ١٠٠٤-١٠١٥ .

أتباع المنهج الوصفي قلل من شأنها ، واصفاً إياها بأنها لم يقدر لها الفائدة المرجوة ، ولم يتقبلها الدارسون والمتعلمون ، بسبب كونها دراسةً في المنهج والنظريات ، وليست في وصف المسائل والأبواب (١) ، والواقع أن الدكتور أيوب أعنى نفسه مغبة هذا النقد حينما ذكر في مقدمة كتابه أنه مجرد مجادل ، وليس باحثاً محللاً (٢) .

والأمر الملاحظ على هذه الدراسة إخراجها المعنى من التحليل النحوي ، في الوقت الذي نجد فيه كثيراً من أصحاب المنهج الوصفي ، والمقارن ، يصرون على إدخال المعنى ضمن النظام النحوي ، ولعل هذا يعكس - كما يقول بعض الباحثين - الاتجاهات المختلفة للمدارس الألسنية الوصفية ، حيث إن لها قضايا لم تحل بعد ، وأهمها قضية المعنى (٣) . ومهما يكن من شيء فإن هذه الدراسة استفاد منها الفكر النحوي ، واللغوي بصفة عامة ، وأوقفنا على منهج لغوي حديث يمكن من خلاله دراسة التفكير النحوي العربي القديم ، والوصول إلى نتائج عملية قد تصلح أن تكون بديلاً عنه ، أو تيسيراً فيه ، أو إصلاحاً له .

صحيح أن هذه الدراسة - كما يذكر بعض المعاصرين - « لم تصل إلى نتائج تطبيقية ، بل اكتفت بالنقد ، وأبقت على أبواب النحو التقليدية كما هي ، ولم تقترح بديلاً » (٤) ، ولكنها مع هذا تظل كما أراد لها صاحبها أن تكون « تمهيداً ضرورياً لثورة عقلية لا بد من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي » (٥) ، إلا أن الشيء الذي لا نعرف له سبباً هو توقف هذه الدراسة دون إتمام بقيتها ، حيث إن الكتاب يمثل الجزء الأول منها !

وأما أستاذنا الدكتور تمام فقد قدم - لأول مرة - نظرية متكاملة ، جعل منها - كما يقول بعض المعاصرين - هندسةً جديدة لفهم النحو العربي (٦) .

(١) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي ، د. محمد عيد ، ص ٢٣ « بحث ألقى بمناسبة العيد المثوي لدار العلوم » ، ١٩٩١م (لم ينشر) .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص / و (المقدمة) .

(٣) اللسانيات واللغة العربية ، عدد (٤) ، ص ٥٣ .

(٤) العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ١٨٠ . وينظر: اللسانيات واللغة العربية ، عدد (٤) ، ص ٥٣ .

(٥) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص / و (المقدمة) .

(٦) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي ، د. محمد عيد ، ص ٢٢ .

وتعرف هذه النظرية بـ«نظرية القرائن النحوية The signs theory»، تلك النظرية التي حفلت بها مؤلفات الدكتور تمام، واحتقن بها في مقالاته ومحاضراته، وفصلها تلامذته في رسائل الماجستير والدكتوراة، حيث اتخذوا من كل قرينة موضوعاتٍ مستقلةً، مكوّنين بذلك مدرسةً نحويةً عرفت باسم «مدرسة القرائن النحوية» (١).

وقبل بسط القول في مقومات هذه النظرية، أرى أن يذكر مفهوم النحو عند الدكتور تمام، المتمثل في أنه نظام ينبنى على طائفةٍ من المعاني النحوية العامة - كما في الجمل أو الأساليب -، ومجموعة من المعاني النحوية الخاصة - كالفاعلية، والمفعولية -، ومجموعة من العلاقات السياقية التي تربط بين هذه المعاني الخاصة ربطاً إيجابياً، وهذه بمثابة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة، كما ينبنى هذا النظام على قرائن لفظية مستمدة من جانبي الأصوات والصرف، والقيم الخلافية أو المقابلات بين هذه المعاني.

وهذا المفهوم للنحو - كما نرى - يعدُّ الأصوات والصرف وسيلةً من وسائل دراسة التراكيب (النحو)، فالأصوات تسهم في بناء النظام النحوي عن طريق قرينة الإعراب، وكذلك يسهم الصرف عن طريق قرينة البنية والربط.

وبوجه عام يقوم النظام النحوي عند الدكتور تمام على فكرة التعليق، تلك الفكرة التي يدين بها الدكتور تمام لعبدالقاهر الجرجاني (٤٧١ هـ)، والتي بواسطة القرائن المختلفة لها يتم تحديد معاني الأبواب في السياق، وتفسّر العلاقات بينها على صورة أكل في التحليل اللغوي للمعاني الوظيفية النحوية (٢).

وهذا يعني أن النحو ليس مقصوراً على ظواهر الإعراب والبناء، وإنما هو نظام شامل يتناول بالإضافة إلى هذا دراسة العلاقات بين المعاني النحوية، بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية.

أما نظرية القرائن النحوية فهي تقوم على أن هناك قرائن معنوية - كالإسناد، والتخصيص، والمخالفة، والنسبة، والتبعية -، وقرائن لفظية - كالعلامة الإعرابية، والرتبة، ومبنى الصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة -، تؤدي وظيفة توضيح المعنى الوظيفي النحوي، دونما حاجةٍ لعوامل نحوية تقصر عن أداء هذه

(١) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي، د. محمد عيد، ص ٢٣.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٨ - ١٩٠، إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، د. تمام

حسان، اللسانيات واللغة العربية، عدد رقم (٤)، ص ١٦٠ - ١٦١.

الوظيفة (١)، وبهذا تصبح قرينة الإعراب - وهي قرينة لفظية أعطاها القدماء حجماً أكبر مما تستحقه - من جملة قرائن أخرى تتضافر لكشف العلاقات، وتحديد المعنى النحوي، وليست وحدها التي تفسر العلاقات النحوية، مما يعني أن الدكتور تماماً لا ينكر هذه القرينة أو يرفضها كليةً، بل ينظر إليها نظرةً شاملةً في إطار مجموعة قرائن تساعد على وضوح المعنى في النظام النحوي، وهكذا فإنه حينما يقلل من القيمة الشكلية لقرينة الإعراب إنما يؤكد منهجه في أن المعنى هو الموضوع الأول والأخير لكل دراسة لغوية - كما تقدم - .

إن هذه المحاولة الرائدة ما هي إلا إعادة لتصنيف النحو العربي، ولذا فإنه ينظر إليها على أنها ذات صلةٍ بالمحاولات الإصلاحية لهذا النحو؛ إذ إنها تحمل في مضمونها - لا في غايتها - طابع التيسير، فهي - من جهةٍ - تلغي التفسيرات المنطقية والتعليقات الفلسفية للظواهر النحوية، كما تنفي - من جهةٍ أخرى - القول بالحذف والإضمار، والأصل والفرع، والحكم بالشذوذ والقلة، والضعف والقوة، وتعدد الأوجه الإعرابية (٢)، وقد أمكن بواسطة هذه النظرية تفسير هذه الظواهر تحت مبدأ الترخص .

وليس هذا هو كل ما تحقّقه النظرية، فعلاوةً على ما ذكر فإنها تغني عن نظرية العامل النحوي (٣) الذي شغل القدماء أنفسهم به، وأقاموا البناء النحوي على هدي منه، وفي هذا رفع لإصيرٍ كبيرٍ عانى منه النحو العربي عبر تاريخه الطويل .

وقد تفاوتت وجهات النظر في تقييم هذه المحاولة، فن قائلٍ: إنها نظرية «هزت الدراسات النحوية التقليدية هزاً عنيفاً، وفُسّرت بها بعض القراءات التي خرجت عن سنن العربية في الإعراب» (٤)، وآخر يذكر إنها لم تُضف إلى النحو القديم جديداً يذكر،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٨ - ٢٤٠ .

(٢) نفسه، ص ٢٣١ - ٢٣٣ . وينظر: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، د. تمام « مصدر سابق»، ص ١٦٦-١٦٩ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣١ . وتجدر الإشارة إلى أن آراء المعاصرين قد تفاوتت بشأن العامل، ما بين مؤيدٍ له، داعٍ إلى إبقائه، ومنكرٍ له داعٍ إلى إلغائه، ومتردِّدٍ بين هذا وذاك. لمزيد من التفاصيل ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبداللطيف، ص ١٩٠-١٩١، كما أن النحو التحويلي Transformational grammar أعاد للعامل شيئاً من بريقه، بحيث لم يبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي . ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٧-١٤٩ .

(٤) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي، د. محمد عيد، ص ٢٣ .

باستثناء بعض المصطلحات (١)، وثالث يصفها بأنها أجراً محاولة عُرِفَت في العصر الحديث (٢).

والحق أن فكرة تضافر القرائن النحوية، وتحديد المعنى النحوي على أساسها، فكرة محكمة الوضع، متكاملة الجوانب، ذات أبعاد إيجابية في قضية من أخطر قضايا اللغة العربية، ولا يقللن من شأنها أن صاحبها لم يَقم بتطبيقها عملياً وتعليمياً في النحو والتأليف في جميع أبوابه - كما ذكر بعض المعاصرين - (٣) فذلك - فيما أرى - مهمة من يريد إكمال البناء، فأستاذنا الدكتور تمام كان حينما أعلنها يعيش مرحلة التنظير.

وعلى الرغم من قناعاتي بأهمية الجانب التطبيقي لهذه النظرية، وغيرها من النظريات اللغوية، فإنني أجد في محاولة الدكتور صلاح الدين مصطفى - التي سأعرض لها فيما بعد - ما يبعث شيئاً من الطمأنينة على سلامة النظرية، وصلاحيتها للتطبيق. هذا شيء، وشيء آخر أنه إن كان بعض القدماء قد ألمح إلى بعض دعائم هذه النظرية، فإن التمايز بين نظرية الدكتور تمام، والإرهاصات التي نجدها عند ابن جني، وعبدالقاهر الجرجاني، وابن خلدون عن فكرة القرائن، يكمن - في أوضح صورته - في أن تلك النظرية إعادة وضع للنحو من جديد في إطار متكامل، في حين أن هذه الإرهاصات لم تكن بهدف تحقيق هذه الغاية، وإنما كانت لأغراض أخرى (٤)، ولقد كان الدكتور تمام أميناً حينما اعترف بسبق عبدالقاهر الجرجاني لتفسير العلاقات السياقية بين المعاني النحوية - كما سبق -، كما كان

(١) النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، محمد صلاح الدين الشريف، حوليات الجامعة التونسية، العدد السابع عشر، ١٩٧٩م، ص ٢١٨. وقد ناقض صاحب هذه الدراسة نفسه حينما ذكر أن اتجاه الدكتور تمام في دراسة النظام النحوي جعله ينظم النحو تنظيماً جديداً. المصدر نفسه، ص ٢١٧، وكان قد ذكر في موضع آخر أنه جدد بعض التجديد، ص ٢١٤.

(٢) علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثاني، ١٤٠٤هـ، ص ٣٢١. ولمزيد من الآراء حول القيمة العالمية لهذه النظرية ينظر: في إصلاح النحو العربي، ص ١٧٥-١٨٤، ١٩٩، العربية وعلم اللغة البيوي، ص ٢٣٥ - ٢٣٧، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة، ص ٢٨٤، في التحليل اللغوي، د. خليل عماره، ص ١٨-١٩، ٨٢-٨٧.

(٣) علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق، د. أحمد علم الدين الجندي، ص ٣٢٠. وينظر: العلامة الإعرابية، ص ١٩٩، العربية وعلم اللغة البيوي، ص ٢١٧.

(٤) لتفاصيل ذلك ينظر: العلامة الإعرابية، ص ١١٢-١١٤، ٢٨٤-٢٨٩.

ذكياً بالتقاطه هذه الفكرة من ثنايا التراث ، وصياغتها في قالبٍ جديدٍ ، بمفهومٍ أوسع ، ومنهجٍ لغويٍّ حديثٍ .

ونختتم تناولنا للشق الثاني - والأخير - من المحاولات المعاصرة لتيسير النحو بعرض المحاولتين اللتين قام بهما اثنان من تلامذة جيل الرواد أصحاب المنهج الوصفي .

فأما المحاولة الأولى فكان صاحبها - كما تقدم - الدكتور محمد عيد ، وذلك في كتابه الذي أسماه (النحو المصقّي) * . وعنوان الكتاب يبدو - وإن لم يصرح مؤلفه بذلك - أنه مأخوذ من تلك الدعوة التي أطلقها الأستاذ عباس حسن لوضع النحو الموحد المصقّي (١) .

وتقوم دعائم هذا الكتاب - كما يذكر الدكتور عيد - على الإفادة من المنهج اللغوي الحديث نظرياً وتطبيقياً ، وقراءة التراث النحوي القديم ، وإلغاء ما يتفق منه ونحو الصنعة ، والإبقاء على ما يتفق ونحو اللغة .

والترزم في عرض الأفكار النحوية بالبدء بذكر النصوص والأمثلة ، ثم استخلاص القاعدة النحوية ، مع استخدام الأسلوب الواضح المعاصر الذي لا غموض فيه ولا تزيد ، والتعقيب على كل قسم من أقسام الكتاب بالتدريبات العملية .

هذا ما يتعلق بمنهج الكتاب ، أما محتوياته فقد وزّعها على خمسة أقسام بصفةٍ عامةٍ ، يمكن صياغتها في مبحثين رئيسيين هما / الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، وأورد تحت كل مبحث الأبواب النحوية الخاصة به .

وقد صرح صاحب هذه المحاولة بأن كتابه هذا ثمرة وحيدة ناشجة متكاملة في التطبيق العملي للمنهج الوصفي ! (٢) .

ولم تسلم هذه المحاولة من النقد ، فقد ذكر بعض المعاصرين بشأنها أنها لا تحمل سمات التجديد الذي كان يتطلع إليه حين قراءة مقدمتها ؛ بسبب عدم وجود صدقٍ فيها للنظريات اللغوية الحديثة ، وعدم وجود أثرٍ يذكر لأهم آراء ابن مضاء ، إضافةً إلى إغفاله الإشارة إلى الأفكار التجديدية للأستاذ إبراهيم مصطفى ، وأساتذته في دار العلوم (٣) .

وأراني متفقاً مع صاحب هذا النقد في التقييم لا في التعليل له ؛ فهي لا تعدو أن تكون عرضاً جديداً لمذاهب قديمة ، وتطبيقاً لدعواتٍ سابقةٍ في القديم والحديث .

(*) صدر سنة ١٩٧١م ، وطبع بعد ذلك طبعات عديدة .

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ١٨٥ .

(٢) ينظر : مقدمة الكتاب ، ص / أ - د ، ومقالته « تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي » ، ص ٣٤ - ٣٩ .

(٣) في إصلاح النحو العربي ، ص ٨٠ .

وأما ما ذكر من عدم إشارته للمحاولات التجديدية السابقة فأحسب أن ذلك لا يخفى على قارئ الكتاب المتخصص ؛ إذ من السهولة أن يجد بعض أصداء للنظريات الحديثة ، والأفكار التجديدية المعاصرة ، الأمر الذي يجعل ذلك من باب تحصيل الحاصل .

والواقع أن الدكتور عيّد حاول في هذا الكتاب ما وسعه أن يعرض المادة النحوية بما فيها من نصوص وشروح لها ، وقواعد مستنبطة منها ، عرضاً مبسطاً ، تجاوز فيه كثيراً من التعليقات المنطقية، والتقديرية والتأويلات الظنية ، لكنها لم تستطع في كثير من مباحثها أن تخرج عن الإطار العام لتلك المحاولات التي تحدثنا عنها في الشق الأول من هذه الدراسة .

فعلى سبيل المثال حينما تحدث عن الخبر شبه الجملة وتعلقه بمتعلق ، عقب على رأي النحاة القدماء الذين قدّروا له فعلاً أو شبه فعل يتناسب مع سياق الجملة بقوله : « والحق أن هذا عناء مجهد ، والأحسن - فيما اعتقد - أن يكون كل من الجار والمجرور والظرف شبه جملة خبر (كذا)* ، دون بحثٍ عن محذوف مقدر» (١)، وهذا ما كان ابن مضاء قد اعترض عليه ، ودعا إلى التخلص منه ، وهو - أيضاً - ما ورد في محاولة وزارة المعارف ، وبعض المحاولات الإصلاحية الأخرى .

ولعل النتيجة التي ذكر أنه توصل إليها ، وهي صلاحية تطبيق المنهج الوصفي على الدراسات اللغوية العربية (٢) ، لعلها من القضايا المهمة التي ستسد نقصاً في الجانب التطبيقي للدرس اللغوي المعاصر في مصر .

على أن هناك شيئاً لا نحمده للمؤلف ، وهو اعتزازه بمحاولته ، وحكمه عليها بالنجاح أيّ نجاح ! (٣) ، وأحسب أن ذلك من حق المتلقي ، باحثاً كان أو دارساً ، وليس من حق صاحب المحاولة ؛ لأنه بهذا يضع نفسه موضع الخصم والحكم ، ومثل ذلك لا يصح في منطق التقويم والتقييم !

(*) الصحيح بالنصب « خبراً » .

(١) النحو المصنف ، ص ٢١٢ .

(٢) تأثير الدرس اللغوي الحديث في النحو العربي ، ص ٣٩ .

(٣) نفسه ، ص ٣٩ .

وأما المحاولة الأخرى - والأخيرة - فهي - كما سبق - للدكتور محمد صلاح الدين مصطفى ، وذلك في كتابه (النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم) * .

وقد ذكر في مقدمة هذا الكتاب أنه بمثابة صدى للمنهج الوصفي ، وتطبيق لمبادئه على المستوى النحوي للغة العربية ، وبخاصة وحدة الزمان والمكان والنص ، المتمثلة في الاستشهاد بالنص القرآني ، والاكتفاء بوصف هذا النص كما هو ، دون فرض قواعد مسبقة عليه .
أما منهجه في ترتيب أبواب كتابه فقد جاء بحسب الترتيب التقليدي للمؤلفات النحوية ، معتمداً في دراسة هذه الأبواب على الصورة اللفظية لا المعنوية ، والموازنة بين المنهجين المعياري والوصفي أثناء عرض المسائل النحوية (١) ، وهذا يعني أننا أمام نموذج تطبيقي لنظريات المنهج الوصفي .

وجاء كتابه في جزئين ، خصص الأول منها للكلمة من حيث تقسيمها ، إعرابها وبنائها، تعريفها وتنكيرها ، وخصص الآخر للجملة (التركيب) وبخاصة الجملة الاسمية (٢) .
هذا هو الإطار المنهجي العام للكتاب ، والذي نود الوقوف عنده هو نتائج هذه المحاولة، والقيمة العلمية لها .

فأما النتائج التي توصل إليها في الجزء الأول من الكتاب فلعل من أهمها أن النظريات اللغوية التي يدعو إليها المنهج الوصفي لم تنجح تماماً عند تطبيقها على موضوعات النحو (٣) .
أما نتائج الجزء الثاني فمن أهمها أن دراسة المعنى النحوي للأبواب من خلال نظرية تضافر القرائن ، يعطي النحو طابع الجدة والتميز والواقعية ، كما أن بعض الأبواب النحوية من الصعوبة بمكان ، قد لا يتضح معها تماماً دور القرائن في إيضاح المعنى ، وإن كان بعضها الآخر واضحاً فيها ذلك جداً (٤) .

وبعد ، فإن هذه المحاولة لا تخلو من ملاحظات ، فهي - أولاً - ليست المحاولة الأولى التي تواجه مشكلة التطبيق للمنهج الوصفي - كما ادعى صاحبها - (٥) ، بل إنها مسبقة

(*) لم يذكر تاريخ هذا الكتاب ، أما سنة الإيداع فهي ١٩٧٩ م .

(١) ينظر : النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، ص ٥-٢٥ .

(٢) ذكر المؤلف أن هناك جزءاً ثالثاً خصص للجملة الفعلية. ينظر: الجزء الثاني من هذا الكتاب ، ص ٤٧٩،٥ ، ولا أعلم هل صدر هذا الجزء فعلاً أم لا ، على الرغم من بحثي الدائب عنه ! .

(٣) النحو الوصفي ، ٤٤٥/١ .

(٤) نفسه ، ١٠/١ ، ٤٧٨/٢ .

(٥) نفسه ، ٨/١ ، ٢٥ .

بعملي آخر هو (النحو المصنّف) للدكتور محمد عيد ، ولعل الصحيح أن الجزء الثاني من الكتاب هو المحاولة الأولى - فيما أعلم - لتطبيق نظرية القرائن النحوية ، ثم إنها في كثير من مناحيها تصل إلى النتيجة التي سبق أن وصلت إليها المحاولات السابقة عليها ، وثالث هذه الملاحظات أنها خليط من أفكار الدكتور تمام حسان ، ومن المحاولات السابقة في تيسير النحو ، وهذا ملموس في نظرتة للعامل ، وأنه قرينة تتضافر مع قرائن أخرى لايضاح المعنى النحوي ، ورفضه فكرة الاستتار ، والإعراب المقدر في الأسماء المعتلة والمضاف لياء المتكلم ، وإدخاله في المبنيات .

والشيء الذي يؤخذ عليه في هذه الناحية إغفاله الإشارة لمدى الاستفادة من آراء الدكتور تمام ! على الرغم من اعترافه بفضل الأستاذ إبراهيم مصطفى في ارتياد طريق الكتابة النحوية الوصفية ، وقد لا أكون مغالياً حينما أذهب إلى أن ما في كتابه من نظريات لغوية حديثة إنما يعود الفضل فيها لأستاذه الدكتور تمام .

وأما النتيجة التي توصل إليها في الجزء الأول من الكتاب ، فإنها تخالف ماكان الدكتور محمد عيد قد توصل إليه في النحو المصنّف - كما سبق - هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فيبدو أن أدوات منهجه التطبيقي لم تستكمل مقوماتها ، فقصرت عن الوصول إلى أهدافها .

وأما ما ورد من نتيجة في الجزء الثاني ، فبالرغم من أنها لم تحسم صلاحية نظرية تضافر القرائن للتطبيق من عدمه ، فإنه يلمس من خلال استعراض هذا الجزء أنه في حاجة لدراسة متأنية شاملة ، لكي يتم الوصول إلى نتائج أحسب أنها ستكون في جانب هذه النظرية .

ورغم هذا وذاك فإن هذه المحاولة التطبيقية لمبادئ المنهج الوصفي في المستوى النحوي قد دفعت بالدرس اللغوي المعاصر في مصر خطوة إلى الأمام ، وكشفت عن مدى حاجة هذا الدرس لمحاولات تطبيقية أخرى ، لا في النحو فحسب ، وإنما في بقية مستويات اللغة .

وهكذا نصل إلى ختام هذا المبحث ، والفصل - بوجه عام - ، ليتضح لنا أن الدراسات النحوية المعاصرة في مصر سارت في اتجاهات عديدة ، تمثلت في النقد الذي وُجّه للدرس النحوي القديم ، سواء ماكان صادراً عن أصحاب المذهب التقليدي ، أو أصحاب المذهب التجديدي .

وقد نتج عن هذا الاتجاه بروز المنهجين الوصفي والمقارن في دراسة النحو ، وإن كان قد حظي المنهج الوصفي بالجانب الأكبر من العناية في هذه الدراسة ، بمستوياته النظرية والتطبيقية .

وهناك منهج ثالث غير معلن ، وهو المنهج التحويلي ، لكنه في حقيقة الأمر لم يكن يمثل اتجاهاً له أنصاره ومريدوه ، بل كان مجرد اتجاهٍ يستأنس به في مجال الوصل بينه وبين التفكير اللغوي القديم ، أو في مجال الموازنة بينه وبين المنهج الوصفي .

فأما النقد الذي أبداه أصحاب المذهبين فقد اتَّسم في بعض جوانبه بالمبالغة في نقد النحو العربي ، منهجاً ، وتقعيداً ، وتعليماً ، وتأليفاً ، ووقف عند حدوده ، دون تحويله إلى واقع عملي ، فكان نقداً لأجل النقد وحسب ، وهناك من شفعه بالتقويم ، فجاء إسهامه على هيئة مؤلفاتٍ مستقلة ، أو محاولاتٍ جزئية ، أو نظرياتٍ خاصة .

وقد تفاوتت الخلفية الفكرية لأصحاب هذه الإسهامات ، فبعضهم اقتصر على ثقافةٍ تقليديةٍ واجتهادٍ شخصي ، وآخرون اعتمدوا على منهجٍ لغويٍّ حديثٍ ، وفلسفةٍ علميةٍ محددة ، مما انعكس أثره على مستوى تلك الإسهامات ، فاتَّصف بعضها بالاهتمام بالشكل دون المضمون ، وبعضها كان اجتراراً لأعمالٍ سابقة ، وبعضها تميز بعمق النظر ، وشمولية التناول . وقد غاب عن كثير من هذه الإسهامات الجانب التطبيقي ، حتى ما وجد منه جاء ناقصاً ، فلم يتبين من خلاله على وجه اليقين مدى سلامة الجانب النظري من عدمه .

وإذا كانت تلك المحاولات الإصلاحية لم تستطع تقديم نموذجٍ آخرٍ مختلفٍ للنحو العربي ، فقد أكدت أنها مازالت تُتمثل في أذهان المعاصرين مطلباً حضارياً ، وضرورة ثقافيةً ، وليس مهماً أن تصيب أو تخطئ ، ولكن حسبها شرف المحاولة .

كما تبين أن الدراسة النحوية المعاصرة استطاعت أن توجد لها صدئاً لا في مصر وحدها ، بل في بقية أقطار الوطن العربي ، مما يؤكد القول بريادة الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ، وتأثيرها على ماعداها من دراساتٍ مماثلة .

الفصلُ الرابعُ
المستوى المعجبي

المستوى المعجمي

بدأ البحث المعجمي في العصر الحديث على يد اللبنانيين ، وذلك أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وإن كان بعض الباحثين يذكر أن تأريخ البدء فيه هو القرن الثامن عشر على يد جرمانوس فرحات (١٧٣٢م) ومعجمه (باب الإعراب عن لغة الإعراب) الذي طبع لأول مرة سنة ١٨٤٩م (١) .

وقد جاءت هذه الحركة المعجمية على هيئة إحياء للمعاجم العربية القديمة ، وتصحيح لها ، واستدراك عليها ، كما جاءت في صورة صناعة معجمية قائمة بذاتها .

ومن رواد هذه الحركة المعلم بطرس البستاني (١٨٨٣م) صاحب محيط المحيط ، وقطر المحيط (٢) ، وأحمد فارس الشدياق (١٨٨٧م) صاحب المبادرة الأولى للدعوة إلى تجديد الأسس المعجمية ، والاهتمام بالمعجم وقضاياها ، وسعيد الشرتوني (١٩١٢م) صاحب أقرب الموارد (٣) ، وعبدالله البستاني (١٩٣٠م) صاحب معجم البستان (٤) ... الخ .

ولعل الظروف السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية هي التي أسهمت في تبوئهم تلك المكانة في الدراسات المعجمية العربية (٥) ، وإذا كان بعض اللغويين المعاصرين في مصر يقلل من أهمية البحث المعجمي في لبنان (٦) فإن ذلك لا يغير من حقيقة أوليته ، وريادته ، وتأثيره .

كما شارك المستشرقون بجهد كبير في الحركة المعجمية العربية - دراسة وصناعة - على نحو ما يلمس عند « لين Lane » (١٨٧٦م) ومعجمه مد القاموس (٧) ، و«دوزي»

(١) حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام ، د.نشأة ظبيان ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٢) صدر محيط المحيط عام ١٨٧٠م ، وصدر قطر المحيط عام ١٨٧١م .

(٣) صدر عام ١٨٨٩ - ١٨٩٣م .

(٤) صدر عام ١٩٢٧ - ١٩٣٠م .

(٥) لمزيد من التفاصيل حول معرفة البواعث التي ساعدت اللبنانيين على ذلك ينظر : المعجم العربي في لبنان ، د.حكمت كشلي ، ص ٣٣-٤٤ .

(٦) ينظر : فقه اللغة ، د.وافي ، ص ٢٩٤ ، في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكور ، ص ١١١، ١١٣ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٣٨ .

(٧) طبع في ليدن ابتداءً من سنة ١٨٦٣م حتى ١٨٩٣م ، وصل فيه إلى حرف القاف ، وتوفى قبل أن يتمه . ثم قامت جمعية المستشرقين الألمان على يد « كريمر » و « جينيه » و « شيبتر » =

(١٨٨٣م) وتكلمته للمعاجم العربية (١)، و«فيشر» (١٩٤٩م) ومعجمه التاريخي... الخ (٢). أما الدراسة المعجمية في مصر فقد بدأت منذ القرن التاسع عشر، وكانت الأعمال المعجمية المبكرة التي قام بها كل من إلياس بقطر (١٨٢١م) في قاموس بقطر (٣)، والدكتور محمود رشدي البقلي (١٨٧٦م) في القاموس الطبي (٤) ... الخ، والدعوات التي أطلقتها رفاة الطهطاوي، والشيخ محمد عبده، ومحمد توفيق البكري وغيرهم لصناعة المعجمات اللغوية التي تلبى حاجات العصر - كان ذلك كله بمثابة إرهاباتٍ للحركة المعجمية في مصر.

وسرعان ما بدأ هذا البحث يأخذ حظه من العناية والاهتمام، وذلك بتأسيس مجمع اللغة العربية الملكي (مجمع اللغة العربية حالياً) سنة ١٩٣٢م، الذي وجه اهتمامه إلى المعجم اللغوي - كما نص على ذلك مرسوم إنشائه - كما تقدم.

ولابد من الإشارة إلى أنه كان للدراسات المعجمية القديمة، وأعمال اللبنايين والمستشرقين، مضافاً إليها حركة النقل والترجمة للعلوم والمعارف الغربية بعد اتصال المصريين بها، أثره الواضح في دراسة المصريين لهذا الجانب اللغوي، ولعلي لا أتجاوز الحقيقة حينما أقرر أن هذه الأعمال تمثل روافد العمل المعجمي في مصر المعاصرة.

== بإكمله، بعد تغيير منهجه، وبدأوا بحرف الكاف، وسموا معجمهم (معجم العربية الفصحى)، وصدر منه حرف الكاف، ونصف من حرف اللام، وذلك عامي ١٩٧٠م، ١٩٨٣م، وطبع طبعةً حديثةً في مكتبة لبنان - بيروت - سنة ١٩٦٨م. ينظر: معجم فيشر - مقدمته ونموذج منه -، ص ٢٣-٢٤، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٥٣/٢٥٠ فابعدها.

(١) طبع هذا الكتاب بالفرنسية سنة ١٨٨١م، ثم صدر في مجلدين كبيرين عن مكتبة لبنان-بيروت، سنة ١٩٦٨م، ثم قام الدكتور محمد سليم النعمي بترجمته إلى العربية، وصدر منه حتى الآن ستة أجزاء، وصل فيه إلى آخر حرف الصاد.

(٢) لتفاصيل ذلك ينظر: المعجم العربي، د.حسين نصار، ٩٤/١-٩٦، المستشرقون، ٤٠/٢، ٥٥، ٥٨، ٤٦٦، ٤٥٤/٣-٤٦٢، المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين، د.عبدالله درويش، ص ١٣٦ فابعدها، البحث اللغوي عند العرب، ص ٢٧٣ - ٢٧٨.

(٣) صدر سنة ١٨٨٢م، بباريس، ويقع في مجلدين، وهو ثنائي اللغة «عربي - فرنسي»، الأعلام، ٩/٢.

(٤) صدر سنة ١٨٦٨م، بباريس، ويقع في مجلدٍ واحدٍ، وهو ثنائي اللغة - أيضاً - «فرنسي - عربي» الأعلام، ١٦٩/٧.

ويمكن تلمس وجهة البحث المعجمي في مصر من خلال :

(أ) الدراسات التاريخية التأصيلية للمعاجم العربية ، وما يتبع ذلك بالضرورة من أعمال نقدية لها . وهذا الجانب وثيق الصلة بعلم اللغة النظري ، ويسمى في الدراسات الحديثة علم المعجمات (Lexicology) * .

(ب) صناعة المعاجم المتنوعة الأغراض ، سواء ما كان منها جديداً ، أو ترتيباً واختصاراً لمعاجم قديمة ، ويتصل هذا الجانب بعلم اللغة التطبيقي ، ويطلق عليه في الدراسات الحديثة علم صناعة المعجمات (Lexicography) (١) .

وهناك بطبيعة الحال إحياء التراث المعجمي القديم ، غير أن ذلك لا يدخل ضمن نطاق دراستنا للبحث المعجمي في مصر ؛ لأنه - فيما أرى - لا يمثل اتجاهاً ذا أهمية في مجال هذه الدراسة ، كما لا يتصل بها تلك الأعمال التي قامت بهتذيب المعاجم القديمة ، أو ترتيبها وفق نظام خاص ، وذلك يعني أنني سأقتصر في تناول المستوى المعجمي للدراسات اللغوية المعاصرة في مصر على ما يتصل بالتجديد والإنشاء ، دون التهذيب والإحياء .

(*) يترجم بعض اللغويين المعاصرين هذه الكلمة إلى « علم المفردات » أو « علم الألفاظ » أو « علم متن اللغة » . ينظر : علم اللغة وصناعة المعاجم ، د. علي القاسمي ، ص ٩ ، معجم المصطلحات اللغوية ، د. رمزي بعلبكي ، ص ٢٨٣ ، علم اللغة ، د. وافي ، ص ٧ . وقد ترجم مجمع اللغة العربية بالقاهرة المصطلحين إلى « المعجمات » . ينظر : مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، المجلد الرابع ، ص ٩٤ ، وناقش هذا الدكتور الحمزاوي ، ورأى أن يطلق على المصطلح الأول « المعجمية » وعلى المصطلح الآخر « المعجمات » ! . ينظر : المعجم العربي في القرن العشرين ، د. محمد رشاد الحمزاوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣٠/٢٦٠-٢٦١ .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩-٢٠ ، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات ، د. محمود فهمي تجازي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٤٠/٨٦ ، الكلمة ، د. حمسي خليل ، ص ١٣٢-١٣٣ ، علم اللغة وصناعة المعاجم ، د. علي القاسمي ، ص ٩ ، التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، د. كمال بشر ، ص ٢٠ ، ٦٣ ، علوم اللغة الحديثة ، ماذا نعرف عنها ، د. محمود إسماعيل الصيني ، مجلة الفيصل ، العدد ١٨ ، ١٣٩٨ هـ ، ص ٧٦-٨٠ .

الدراسات التاريخية التاصيلية

للمعاجم القديمة*

يعد كتاب الدكتور حسين نصار (المعجم العربي) - فيما أعلم - أول مؤلف يُؤرِّخ للحركة المعجمية العربية ، تأريخاً شاملاً لها في القديم والحديث ، وفق منهج علمي محدد (١) ، وهو ليس كتاب تأريخ لهذه الحركة وحسب ، بل إنه دراسة نقدية لها - أيضاً - ، ونظراً لأهميته فقد كان مجالاً لدراسات لغوية معاصرة ، معرفةً به ، وناقدةً له (٢) .

ثم توالى بعد ذلك هذه الدراسات ، فجاء بعضها مجرد سردٍ تاريخي دون تتبع مواطن الخلل والقصور في تلك المعاجم ، وبعضها قرن بالدراسة الناقدة ، والدعوة لصنع معجم عصري (٣) ، أما بقية الدراسات التاريخية الناقدة للمعاجم العربية القديمة فقلما يخلو منها

(*) يخطيء بعض المعاصرين جمع معجم على معاجم ، ويرى أن القياس جمعه على معاجم ، كسند ومسانيد ، ومنكر ومناكير ، أو جمعه على معجمات . ينظر : المباحث اللغوية في العراق ، د.مصطفى جواد ، ص ٦٠ ، ٧٢ (الهامش) ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد ١١ ، ١٩٨٥م ، ص ١٥٢-١٥٣ . وقد ناقش الدكتور ناصر الدين الأسد هذه المسألة ، وأجاز جمعه على معاجم جمعاً غير قياسي . ينظر : معاجم ومعجمات ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٧٦/٢٥ - ٨٨ .

(١) صدر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥٦م ، وطبع ثانية عام ١٩٦٨م ، ثم صور بعد ذلك عدة مرات . وكان في أصله رسالة دكتوراه قدمت عام ١٩٥٣م لكلية الآداب بجامعة القاهرة .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٣٧ ، الجزء الأول ، ١٩٦٢م ، ص ١٢٥-١٣١ ، بقلم عبدالله كنون ، المجلة نفسها ، المجلد ٤٤ ، الجزء الرابع ، ١٩٦٩م ، ص ٩١٣-٩٢٤ ، بقلم سعيد الأفغاني ، من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً ، د.محمد رشاد الحمزاوي ، ص ٤٣ ، ٤٨ .

(٣) من أوائل المؤلفات المعجمية المعاصرة كتاب الدكتور عبدالله درويش (المعاجم العربية ، مع اعتناء خاص بمعجم العين) ، وقد صدر سنة ١٩٥٦م - كما جاء في آخر الكتاب - وهو يمثل جزءاً من رسالة الدكتوراة التي قدمها لجامعة لندن سنة ١٩٥٥م بعنوان (الخليل بن أحمد وتطور علم المعاجم العربية) . ينظر : الدراسات العربية والإسلامية ، مورييس صليبا ، ص ١٨ ، من قضايا المعجم العربي ، د.الحمزاوي ، ص ٤٣ ، وفي عام ١٩٦٦م أصدر الدكتور محمد أحمد أبوالفرج كتاب (المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث) ، ويعد محاولة رائدة لتناول قضايا المعجمية العربية في ضوء الفكر اللغوي الغربي الحديث ، ثم جمع الدكتور السيد يعقوب بكر مقالاته التي كان قد نشرها في مجلتي آداب القاهرة ، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة خلال ==

كتاب لغوي معاصر (١) ، وقد أخذت جانباً كبيراً من أبحاث اللغويين المعاصرين في مصر ومقالاتهم (٢) .

== الأعوام ١٩٥٥-١٩٧٠م، وأصدر جزءاً منها في كتابه (دراسات في فقه اللغة) ١٩٦٩م ، والجزء الآخر في (دراسات مقارنة في المعجم العربي) ١٩٧٠م ، وهي أبحاث ذات اتجاه متميز ، حيث تناولت بعض المواد المشتركة بين العربية وغيرها من اللغات السامية ، والألفاظ المعربة ذات الأصول السامية وغير السامية ، وتعد هاتان الدراستان خطوة من خطوات التأليف في المعجم الاشتقاقي (التأسيلي) الذي تفتقده المعجمة العربية ، وفي عام ١٩٧٨م أصدر الدكتور داود حلمي السيد كتاباً رائداً بعنوان (المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر) ، وهذا الكتاب - كما يقول الدكتور أحمد مختار عمر - : «أول كتاب يصدر باللغة العربية عن معاجم اللغة الإنجليزية» . في البحث اللغوي عند العرب ، ص ٢٨٦ . والمؤلف لا يقدم كتابه للمتخصصين في الإنجليزية وحسب ، بل للمهتمين بالدراسات المعجمية على وجه العموم ، والمعجميين العرب بصفة خاصة «لعلهم يجدون في تجربة المعجميين الإنجليز والأمريكيين ما يفيدون منه في معجمة اللغة العربية على أسس معجمية حديثة » ، المعجم الإنجليزي ، ص ٧ . ولهذا الكتاب دراسة نقدية للدكتور أحمد مختار عمر في البحث اللغوي عند العرب ، ص ٢٨٦-٣٠٠ «الطبعة الرابعة» ، أما بقية المؤلفات التي صدرت خلال فترة الدراسة فهي لا تتجاوز أن تكون كتباً تعليمية ، أو فهرسة للمعاجم العربية ، أو دراسة لأحد المعاجم القديمة . وهي على حسب تأريخ صدورها : المعاجم العربية ، د.إبراهيم نجا ، ١٩٦٢م ، المعاجم العربية ، د.عبدالسميع محمد أحمد ، ١٩٦٩م ، المعاجم ، د.عبدالله العزازي ، ١٩٦٩م ، المعجمات العربية ، بيلوغرافية شاملة مشروحه ، وجدي رزق غالي ، ١٩٧١م ، دراسات في القاموس المحيط ، د.محمد مصطفى رضوان ، ١٩٧٣م ، المعجم العربي دراسة ونقداً ، د.شعبان عبدالعظيم ، ١٩٨٢م ، المعاجم العربية ، مدارسها ومناهجها ، د.عبدالحמיד أبوسكين ، ١٩٨٢م ، دراسات في المعاجم العربية ، د.أمين فاخر ، ١٩٨٤م ، معجمات العربية ، مادتها ومناهجها ، د.عيد محمد الطيب ، ١٩٨٥م ، المعجم العربي بين النظرية والتطبيق ، د.عبدالله ربيع ، ١٤٠٥هـ ، معاجم على الموضوعات ، د.حسين نصار ، ١٩٨٥م .

(١) ينظر - على سبيل المثال - : فقه اللغة ، د.وافي ، ص ٢٧٩ - ٢٩٤ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٥٨ - ٢٧٣ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣١١ - ٣٣٤ ، دلالة الألفاظ ، ص ٢٢١ - ٢٤٦ ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٥١ - ٣٢٨ ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٠٣ - ٢٥٦ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١١٧ - ١٥٧ ، مدخل إلى علم اللغة ، د.محمود فهمي مجازي ، ص ٧٦-٨٠ ، في علم اللغة العام ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ١٨٩ - ٢٢٢ ، الكلمة ، د.حلمي خليل ، ص ١٢٩ - ١٥٧ .

(٢) لمعرفة تفاصيل ذلك ينظر : الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ، د.عفيف عبدالرحمن ، ص ٢٩٦ فابعدها .

ولما كان العرض التاريخي للمعاجم القديمة - نشأة وانتاء في المعجم والمدرسة - لا يخفى على أحد ، وذكره هنا تكرر لاداعي له ، وتزيد لافائدة منه ، فإني سأتجاوزه إلى ذكر المآخذ التي لاحظها اللغويون المعاصرون في مصر على تلك المعاجم العربية .

وقبل أن أتعرض لذلك أود الإشارة إلى أمر ملاحظ على الدراسات المعجمية وفن صناعة المعاجم ، وهو أنه لم يقتصر على اللغويين وحدهم ، بل شاركهم فيه مختصون في فنون ومعارف مختلفة ، وما كان ذلك ليكون لولا أن المعجم ميدان عام يسهم في صنعه وتكوينه فئات ذوات اتجاهات معرفية متعددة ، « فالأمر أعسر من أن تتحملة طاقة الإنسان معرفة وعمراً » (١) ، وإن كان أهل اللغة هم حجر الأساس في العمل المعجمي ، أو على أقل تقدير يعد وجودهم ضرورة ملحة لاكتمال عناصر نجاح هذا العمل .

عيوب المعاجم القديمة

في نظر اللغويين المعاصرين في مصر

تسير الحركة اللغوية وفق نظامٍ طبعيٍ لا حيدة عنه ولا مفر ، ويصح هذا القول أكثر ما يصح على معاجم اللغة ، فهي لارتباطها الوثيق بالألفاظ ومدلولاتها ، وما يطرأ عليها عبر أزمنة التاريخ من تطور ، تظل في حاجة ضرورية للتهديب والتشذيب ، سواء كان ذلك في صورة إضافة إليها ، أو نقصٍ منها ، أو اختصارٍ فيها .

ولو استعرضنا بشكلٍ سريعٍ المعاجم العربية بدءاً من عين الخليل* لوجدنا أنه ما من معجمٍ جاء بعد هذا المعجم إلا استدرك على ما سبقه - في الأغلب الأعم - ، وهذا مما تقتضيه حياة اللغة من جهة ، وما يفرضه واقع المعجم اللغوي من جهة أخرى .

وفي ضوء هذا نشأ في اللغة ما يمكن تسميته بظاهرة الاستدراك على معاجم اللغة ، فهذا كتاب العين - على سبيل المثال - أقيمت حوله دراسات من الكثرة بمكان ، بعضها مكمل

(١) نظرة في معجم العلابي ، د. أنيس فريجة ، مجلة الأبحاث ، المجلد ٧ ، ١٩٥٤م ، ص ٢٠٩ .

(*) يرى الدكتور حسن ظاظا أن التاريخ الحقيقي لصناعة المعاجم العربية يبدأ بجمهرة ابن دريد ، أما عين الخليل فيمثل مرحلة ما قبل تأريخ المعجم العربي ! . كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٣٠ ، ولست معه في ذلك ، فعين الخليل يمثل مرحلة مهمة في تأريخ المعجم العربي وليس قبله .

لنقص به ، وبعضها منتقد له ، وبعضها مختصر له ، ورابع مدافع عن صاحبه ، وقد بلغت هذه الدراسات - في إحصاء الدكتور حسين نصار - خمسة عشر مؤلفاً (١) .

ومثل هذا يقال عن القاموس المحيط للفيروزبادي (٨١٧ هـ) ، بل لقد فاق العين والصحاح للجوهري من حيث الدراسات التي دارت حوله - شرحاً ، وتهذيباً ، واستدراكاً ، ونقداً ، وحواشي ، واختصاراً ، وترتيباً ، وترجمةً - ، وبلغت هذه الدراسات درجة « اختلط كثير منها على القدماء أنفسهم ، فجعلوا الحاشية شرحاً ، والشرح نقداً أو استدراكاً ، وخلطوا في عناوين كثيرة منها ؛ بسبب مراعاته من سجع قرب بينها جميعاً » (٢) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب اللغويين المجددين في العصر الحاضر اتخذوا من هذا المعجم منطلقاً للتجديد ، كالشدياق في (سر الليال في القلب والإيدال) ، والمعلم بطرس البستاني في (محيط المحيط) ... الخ .

واستمرت هذه الحركة النقدية تتواصل عبر التاريخ الممتد لمئات السنين حتى وصلت عصرنا الحاضر ، فكان النقد الذي وجه للمعاجم العربية أساساً لظهور الدعوة للتجديد في المعجم اللغوي .

والذي أود الخلوص إليه هو أن المعاصرين لم يكونوا بدعاً في هذا الشأن ، فالقدماء والمحدثون والمعاصرون قاموا بهذا العمل النقدي ، يقول الدكتور «جونسون» - صاحب المعجم المشهور-: « يتوق كل من يؤلف كتاباً إلى المدح ، أما من يصنف قاموساً فحسبه أن ينجو من اللوم » (٣) ، وإذا كان الدكتور الحمزاوي يصف ذلك النقد وما ينبني عليه في العادة من تصور لوضع المعجم الجديد بملخص من الوعظ والإرشاد، ويعتبر الدعوة إلى التجديد دعوة تقليدية (٤) ، فإن ذلك - فيما أرى - يعد ظاهرة علمية تبني أكثر مما تهدم، وتصلح أكثر مما تفسد، أما وصف الدعوة للتجديد بالتقليدية ؛ لأنها - على حد تعليله - لم تقم على نظرية لسانية معاصرة يكون أساسها ضبط عناصر المعجم (٥) ، فهذا مخالف

(١) المعجم العربي ، ٢٩٧/١ .

(٢) المصدر السابق ، ٦٠٠/٢ - ٦٠١ . ولمعرفة هذه الدراسات ينظر : المصدر السابق ، ٦٠٠/٢ - ٦٣٨ .

دراسات في القاموس المحيط ، د. محمد مصطفى رضوان ، ص ١٦١ - ١٦٤ .

(٣) نقلاً عن الدكتور رمزي بعلبكي في كتابه : معجم المصطلحات اللغوية ، ص ٢٠ .

(٤) ينظر : من قضايا المعجم العربي ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٥) نفسه ، ص ٥٥ .

للحقيقة ، فأكثر هذه الدعوات ظهر متأثراً بالنظريات المعجمية الحديثة ، بل كان ذلك أحد روافد تجديد البحث المعجمي المعاصر - كما تقدم - .

ويتبع تلك الدراسات السابقة أمكننا الخروج منها بجملة مآخذ ، عُدَّت بمثابة عيوبٍ في المعاجم العربية القديمة ، وإن كان أستاذنا الدكتور تمام يحب أن يسميها «نقاط ضعف» (١) .

والواقع أن هناك اتفاقاً كبيراً بين المعنيين بالمعجم العربي على هذه المآخذ ، وإن اختلفوا في أسلوب الكشف عنها ، فكان - كما يقول الدكتور عدنان الخطيب - : « لكل منهم أسلوبه ونهجه ، لهذا كانت عيوب المعاجم عند اللغويين غيرها عند النحاة أو علماء الصرف أو الاشتقاق ، وكذلك العيوب التي يراها علماء اللغات غير العيوب التي يراها علماء آخرون يهتمون بنواحٍ تاريخية ، أو جغرافية ، أو طبية ، أو نباتية ، أو غير ذلك من النواحي التي اشتملت عليها معاجمنا القديمة » (٢) .

وفي ضوء ذلك أمكن تسجيل تلك المآخذ في النقاط التالية :

أولاً - التصحيف . ويعزو بعض اللغويين المعاصرين في مصر سبب ذلك إلى الكتابة العربية ، وذلك لتشابه صور مجموعات الحروف العربية (٣) ويعد هذا المآخذ من أخطر آفات المعاجم العربية القديمة .

والواقع أن هذه القضية لا تخص المعجم وحده ، ولا القديم منه ، بل تضرب في كافة فروع المعرفة وعلى مدى أعصر التاريخ ، فالتصحيف ليس من عيوب المعجم العربي فحسب ، بل هو عام عمومية المعارف الإنسانية في أي زمانٍ وفي أي مكان .
ويرجع بعضهم كثرة التصحيف في المعاجم العربية إلى كثرة تعاور النساخ للمادة اللغوية على مر العصور (٤) ، وهنا مكن الخطورة ، فالخطأ ينتقل من معجم لآخر دون تدقيقٍ أو تمحيص .

(١) مقالات في اللغة والأدب ، ص ٤٦٨ .

(٢) المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، ص ٦٣-٦٤ .

(٣) ينظر : المعجم العربي ، د.حسين نصار ، ٧٤٧/٢ - ٧٤٩ .

(٤) فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٤٥٥ . ولأستاذنا الدكتور محمود الطناحي دراسة قيمة عن التصحيف والتحريف ، عد فيها أسباباً عشرة للتصحيف . ينظر : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ، ص ٢٨٥-٣١٦ .

وأياً كان السبب فإن هذه القضية لم تكن بعيدة عن أنظار القدماء ، فقد تنبهوا لها ، وأشاروا إلى كثير مما ورد منها في المعجمات ، على النحو الذي ذكره السيوطي في (الأشباه والنظائر) (١) ، وإذا كان القدماء قد عانوا من هذه الآفة - بالرغم من حيطتهم من الوقوع فيها- فمن باب أولى ألا يسلم منها المعاصرون .

وقد ذكر بعض الباحثين شيئاً من ذلك وقع فيه صاحب محيط المحيط ، وتبعه بعض أصحاب المعاجم الذين أخذوا عنه دون تدقيق (٢) .

ثانياً - عدم وجود منهج واضح لدى المعجميين القدماء ، مما أدى إلى تضخم المعاجم بالغريب ، والنادر ، واللهجات المتعددة ، فأصبحت بذلك أقرب ماتكون إلى الموسوعات ودوائر المعارف منها إلى المعاجم .

ثالثاً - القصور . ويتضح في جمع المادة المعجمية ، حيث اقتصر المعجميون في ذلك على بعض القبائل مما اعتد بفصاحة لسانه وصحة لغته ، وعلى زمنٍ محددٍ عُدَّ بمثابة نقاءٍ لغوي ، وأهمل ماعدا ذلك ، وبذا وقف المعنى المعجمي عند مرحلةٍ محددةٍ ، مقيدةٍ بزمانٍ ومكانٍ معينين ، وسبب ذلك هو نظرهم للغة نظرة ناقدةٍ لاجامعة ، وللمعجم على أنه وسيلة لحفظ اللغة وليس للاستعمال ، وقد أدى ذلك إلى القطيعة مع المادة الحية والواقع اللغوي ، مما أفقد المعاجم وظيفتها الرئيسية وهي تمثيل الثقافة القائمة بما فيها من معانٍ مستحدثةٍ ، ومصطلحاتٍ جديدة .

رابعاً - الاضطراب . ويتمثل في توزيع أبواب المعاجم وفصولها وموادها ، حيث اتبعت طرق خاطئة في ترتيب تلك الأبواب والفصول والمواد ، وكما حدث الاضطراب فيما تقدم فقد أصابت العدوى مابداخل المادة المعجمية ، فاختلطت المعاني الحقيقية بالمجازية ، والأفعال بالأسماء ... الخ ، ولذا فإن الرجوع إليها فيه عناء ومشقة .

خامساً- عدم الدقة في شرح المفردات اللغوية ، وغموض العبارة المستخدمة في ذلك الشرح ، وترك الاستشهاد - أحياناً - على المعنى المعجمي .

(١) ينظر : ٩٥/١ ، ٩٧ ، ٣٥٣/٢ - ٣٩٤ .

(٢) المعجم العربي ، د.رياض قاسم ، ص ٢٦٦ . وهذا التصحيف حدث في مادة (فني) . حيث فسرها البستاني بقوله : « الفناة : البقرة ج فنوات » ، محيط المحيط ، ص ٧٠٣ ، وليس في معاجم اللغة لفظ بهذا المعنى ، وصحة العبارة - كما ذكرها أصحاب المعاجم في مادة (فني) - الفناة : البقرة ، والجمع فنوات . ينظر : الصحاح ٢٤٥٨/٦ .

سادساً- اعتماد المتأخرين على معاجم المتقدمين ، مادةً معجميةً ، ونظاماً لغوياً ، مما جعل بعض المعاجم تكراراً لغيرها ، دون إضافة جديدٍ للمعجم المؤلف .

سابعاً - افتقارها للبحث المقارن بين العربية وشقيقاتها من اللغات السامية الأخرى .

ثامناً - عدم مسيرتها في المنهج لفن المعجمات الحديثة ، كتوضيح المعنى عن طريق الصورة - مثلاً - ، فالمعجم القديم يقتصر في تحديد المعنى المعجمي على الكلمات نفسها ، فالكلمة - أو الوحدة المعجمية - تُفسَّرُ بأخرى دون استعانةٍ بما يسمى بـ «المعنى الإشاري» ، وهو المعنى الذي يوضح عن طريق الإشارة إليه بالصورة في المعجم .

يضاف إلى ماتقدم افتقادها للتنوع المعجمي ، لجمعها أحادية اللغة (١) .

تلك أهم المآخذ* التي وقفت عليها في دراسة اللغويين المعاصرين في مصر لهذا الجانب ، وهكذا يتضح لنا أنها تسير في اتجاهين : أحدهما يتعلق بالتصور العام لأهداف المعجميين القدماء ، وبمقومات تصورهم للمعجم ، والآخر يتصل بالجانب التطبيقي وما يندرج تحته من قضايا الجمع ، وقضايا الوضع (٢) .

(١) ينظر : المعجم العربي ، د.حسين نصار ، ٧٤٧/٢-٧٥٩ ، دلالة الألفاظ ، ص ٢٤٣ فابعدھا ، في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكور ، ص ١٠٩-١١٠ ، فصول في فقه العربية، ص ٢٥٤-٢٥٦ . البحث اللغوي عند العرب ، ص ٢٦٠-٢٦٦ ، الأصول ، ص ٢٧٥ فابعدھا ، مقالات في اللغة والأدب ، ص ٤٦٨ ، مشروع المعجم العربي الواسع ، د.محمد شرف ، محاضر الجلسات في الدورة الرابعة عشرة ، ١٩٧٢م ، ص ٣٤-٣٥ . وللمزيد ينظر : المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، د.عدنان الخطيب ، ص ٦٣-٨٨ ، المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، مصطفى الشهابي ، ص ٢٨-٣٥ ، المعجم العربي ، د.رياض قاسم ، ص ٢٦٠-٢٩١ ، المعجم العربي في لبنان ، د.حكمت كشلي ، ص ٩٣-٩٨ ، حول المعجم العربي ، محب الدين الخطيب ، مجلة الزهراء ، ج ٣-٤ ، المجلد ٢ ، ١٣٤٤هـ ، ص ١٥٧-١٥٩ ، معجم فيشر ، ص ٦-٢٢ ، مغازم المعاجم العربية ، الأب أنستاس الكرملی ، مجلة المقتطف ، العدد ٥١ ، ١٩١٧م ، ص ٢٢٩-٢٣٦ .

(*) هناك مآخذ أخرى ذكرها الدكتور محمد كامل حسين في بحثه « حاجتنا إلى معجم مصفى » ، بحوث ومحاضرات الدورة ٣٤ ، ١٩٦٧-١٩٦٨م ، ص ٤١٧-٤٢٥ وقبله أورد الأستاذ مصطفى السقا مجموعة من المآخذ والعيوب . ينظر : المعجمات العربية ، صحيفة المعلمين ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، ١٩٢٣م ، ص ١٣٠-١٣٥ .

(٢) تقويم المعجم العربي القديم ، رفيق بن حمودة ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ٣٢ ، ١٩٩١م ، ص ٢٨٤ .

وهناك مأخذ آخر لا يتصل بالبحث المعجمي القديم ، وإنما يتصل بالمعجم ذاته - من حيث هو معجم - ويتمثل في تعدد المعنى المعجمي ، واحتماله ، واللبس فيه نتيجة لانعزال الكلمة ، إضافة إلى عدم ثباته (١) ، والواقع أن المعنى في المعجم إنما هو جزء من المعنى الشامل الذي يتحقق بتضافر عناصر أخرى لغوية واجتماعية .

إن ماتقدم من مأخذ صحيح في جملته ، عدا ما ذكر من عدم مسيرتها للمنهج الحديث ، فهو وإن كان صحيحاً إلا أن تقييم المعاجم القديمة على ضوء مناهج الغربيين المعاصرة في صنع المعاجم ، والموازنة بين هذه الأعمال بقصد إظهار العيوب ، فيه كثير من عدم عدالة الأحكام ، وسلامة النتائج ، والإنصاف يقتضى أن يحكم عليها في ضوء عصرها ، وظروفه التاريخية ، أما إن كان هذا المأخذ يرمي إلى الاستفادة من تلك المناهج ، والحض على محاولة تطبيقها في صناعة المعاجم الحديثة ، فذلك أمر لا اعتراض عليه مطلقاً ، على أن يوضع في الاعتبار خصوصية المعجمية العربية ، أو اللغة العربية بصفة عامة .

وفي ضوء هذه المأخذ انطلقت الدعوات ، متبينة فكرة المعجم الذي تحتاج إليه العربية المعاصرة ، على نحو ما سيتضح في المباحث القادمة .

صناعة المعاجم اللغوية المعاصرة .

المعاجم - كما هو معروف - ليست ذات طبيعة واحدة ، فهي تختلف باختلاف وظيفتها ، والهدف الذي تسعى لتحقيقه ، فهناك المعاجم العامة ، والمعاجم المتخصصة .

فأما المعاجم العامة فهي التي لا تقتصر على مستوى معرفي واحد ، بل تحتوي على مفردات اللغة لجميع ألوان المعرفة ، أما المتخصصة فهي التي تقتصر على تقديم الألفاظ الخاصة بفن من الفنون ، أو علم من العلوم ، كعاجم الطب ، والهندسة ، والموسيقى... الخ (٢) .

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٢٣ ، المعاجم اللغوية ، د.محمد أحمد أبوالفرج ، ص

٩٤ ، علم اللغة ، د.السعران ، ص ٢٨٨ فابعدھا ، الكلمة ، د.حلمي خليل ، ص ١٤٧-١٥٧ .

(٢) ينظر : كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٤٦-١٤٨ ، مجلة المجمع ، ٩٠/٤٠ ، ١٠٥ .

تصنيف المعاجم العامة*

تفرعت هذه المعاجم في الفن المعجمي الحديث إلى فروع عديدة هي :

(أ) **المعاجم التأصيلية** . وتسمى بالمعاجم التأصيلية أو الاشتقاقية ، وهي التي تبحث في أصول المفردات اللغوية (Etymological Dictionaries) ، وتبعاً لذلك فإنها تعنى عناية خاصة بأصل كل كلمة من كلمات المعجم ، وهل هي موروثه أم دخيلة ، وتحديد المصدر الذي جاءت منه الكلمة - إن كانت قد دخلت على مفردات اللغة الأصلية - .

ويدخل في نطاق هذا النوع من المعاجم ذكر المعاني الحقيقية للمفردات اللغوية المجازية التي تشعبت عن المعنى الأصلي ، وذكر المشتقات التي فرعها العرب من الكلمات المعربة . والمعجم الاشتقاقي أحد جوانب المنهج المقارن في علم اللغة الحديث ، ويعد (المعجم الكبير) الذي أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة منه بعض الأجزاء المعجم الوحيد في اللغة العربية الذي ينتمي لهذا النوع من المعاجم (١) ، كما يعد كتاب الدكتور السيد يعقوب بكر (دراسات مقارنة في المعجم العربي) من المعاجم الاشتقاقية ، حيث أقام مادته المعجمية على المقارنات السامية ، ومعظمها مما أسهم به في المعجم الكبير .

(ب) **المعاجم التاريخية أو التطورية** (Historical dictionaries) . ويهتم هذا النوع من المعاجم بتسجيل تأريخ حياة كل كلمة من كلمات اللغة من أقدم نصٍ جاءت فيه ، وتتبع تطورها الدلالي على مر التاريخ ، وهو ما يعرف في الدراسات الغربية بالإيتيمولوجيا (Etymoloegya) .

ويكمن الفرق بين المعجم الاشتقاقي والمعجم التاريخي في أن أولهما يهتم بأصل اللفظ ، في حين يهتم الآخر بأصل المعنى (٢) ، إضافةً إلى أن المعجم الاشتقاقي يبحث في التطور

(*) معنى التصنيف هنا : دراسة أنواع المعجمات ، وما يتعلق بها من قضايا ومصطلحات . ينظر :

علم اللغة وصناعة المعجم ، ص ٢٩ .

(١) ينظر : مجلة المجمع ، ١٠٢/٤٠ .

(٢) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٢٥ ، وينظر : مجلة المجمع ، ٩٧/٤٠ - ٩٨ .

الدلالي للألفاظ المشتركة في لغات الأسرة الواحدة ، في حين أن المعجم التاريخي يبحث في التطور الدلالي لألفاظ اللغة الواحدة (١) ، وهذا يعني أن هناك نوعاً من التداخل بينهما من الناحية النظرية ، فكلاهما يندرج تحت مايسمى بالمعاجم التطورية (Diachronic dictionaries) ، أما من الناحية العملية فهناك فروق واضحة بين هذين النوعين (٢) .

وليس في اللغة العربية حتى اليوم شيء من هذا النوع من المعاجم ! ، سوى تلك المحاولة الفردية التي قام بها الشيخ عبدالله العلايلي في معجمه (المرجع) * ، ولكنه توقف عنه ولم يتمه ، ومحاولة « فيشر » التي لم تتم أيضاً ! ، وكذلك مايقوم به طلبة الدراسات العليا في الجامعات المصرية من دراسة معجمية للدواوين الشعرية ، التي تم تصنيف معظمها ، وهي في انتظار الخطوة التالية لعمل معجم لغوي شامل لكل عصر على حدة .

ويعد معجم «أكسفورد» التاريخي الشهير المعروف باسم (New English Dictionary On Historical Principles) ، ومعجم «جريم» التاريخي للغة الألمانية ، الذي ظهر ابتداءً من ١٨٥٢م حتى ١٩٦٠م ، يعدان من خير الأمثلة على المعاجم التاريخية (٣) .

(ج) المعاجم الموسوعية (Encyclopaedic Dictionaries) . وتهتم بتسجيل المعارف البشرية العامة ، فهي قاموس عام لكل فن ومطلب - كما يقول البستاني - كما هو الحال في دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي(٤) ، والموسوعة العربية الميسرة - بإشراف لجنة من العلماء (٥) ، وهناك نوع آخر منها يهتم بفرع محدد من فروع المعرفة ،

(١) تجديد البحث اللغوي في مصر ، عادل خلف «رسالة ماجستير غير منشورة» ، ص ٢٧١-٢٧٢ .

(٢) ينظر : العرب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي ، د.حلمي خليل ، بحث منشور ضمن (وقائع ندوة المعجم العربي التاريخي ، قضاياها ووسائل إنجازها) ، مجلة المعجمية ، تونس ، العددان ٥-٦ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، ص ٣٠٠ - ٣٠٧ .

(*) صدر الجزء الأول منه فقط سنة ١٩٦٣م عن دار المعجم العربي ، بيروت . وللمزيد ينظر : المعجم العربي ، د.رياض القاسم ، ص ١٠٢-١٠٤ ، العربية والمعجمات ، د.فائز ترحيني ، مجلة الباحث ، السنة العاشرة، العدد الثاني ٥٠ ، ١٩٨٨م ، ص ١٣٨-١٤١ ، حوار بين الألمان والعرب ، ص ١٧١-١٧٦ .

(٣) ينظر : مجلة المجمع ، ٩٨-٩٧/٤٠ ، وللمزيد ينظر : علم اللغة وصناعة المعجم ، ص ٥٤-٥٦ .

(٤) صدر الجزء الأول منها عام ١٩١٠م ، واكتمل صدورها عام ١٩١٨م في عشرة مجلدات .

(٥) صدرت لأول مرة عام ١٩٦٥م في مجلد واحد كبير ، بإشراف محمد شفيق غربال .

كدائرة المعارف الإسلامية التي أصدرها كبار المستشرقين (١) ، وتسمى بالمعجمية أو الانسكلوبيديية عند الغرب (Encyclopedia) ، وهذا النوع من المعاجم يمد الإنسان بالمعنى اللغوي للألفاظ المدرجة في هذه الدوائر المعرفية ، وبالمعلومات المختصرة الدقيقة لما يرتبط بهذه الألفاظ من دراسات وبحوث (٢) .

(د) **المعاجم السياقية** . وتعنى بجمع السياقات المتعددة لاستخدام الوحدة المعجمية (الكلمة) الواحدة ، وهي نوعان : عامة ، وتحتوي على أكثر العلاقات السياقية استخداماً مع كل كلمة شائعة من كلمات اللغة ، وخاصة بحيث يشتمل المعجم السياقي على مادة لغوية متخصصة ، ويطلق على هذا النوع من المعاجم (معجم الأساليب) ، ويعتبر من أهم المعاجم العامة الحديثة .

(هـ) **معاجم النطق** (Pronouncing Dictionary) . وتهتم بإيضاح النطق الصحيح للألفاظ أو الكلمات ، ولهذا فهو يتخذ من الجانب المعياري أساساً للوصول إلى غايته ، ويحدد هذا النوع من المعاجم طريقة النطق التي يعجز النظام الإملائي عن تحقيقها ، «وفي لغات العالم الحية معاجم خاصة لنطق الكلمات، كالمعجم الذي وضعه «دانيال جونز» لنطق كلمات اللغة الإنجليزية، وأطلق عليه اسم: English Pronouncing Dictionary» (٣) . وقد عاجلت المعاجم العربية هذه الناحية بوصف حركات الكلمة ، فتحاً ، أو كسراً ، أو ضمّاً ، ومدّها ، وإعجام حروفها أو إهمالها ، وقياس الكلمة على كلمة أخرى أشهر منها في الاستعمال (٤) .

(و) **معاجم المراحل** (Period Dictionary) . ويطلق عليها معاجم الفترات أو التزامنية، ويهدف هذا النوع من المعاجم إلى حصر الألفاظ المستخدمة في فترة تاريخية معينة، مع بيان دلالتها وأصولها ، وهذا النوع من المعاجم يحمل في طياته بذور التأريخية ، أي أنه المقدمة الأولى لصناعة المعاجم التأريخية .

(١) ترجمت إلى العربية بدءاً من سنة ١٩٣٣م ، وصدر منها أربعة عشر مجلداً ، ولم يكتمل صدورها بعد .

(٢) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٤٦-١٤٧ ، وينظر : علم اللغة وصناعة المعجم، ص ٥٦-٦٠ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٢٦ . وللمزيد ينظر: مجلة الجمع ، ٩٤/٤٠ ، ١٠٤ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٢٦ .

(ز) **المعاجم المفهرسة** (Concordances) . وتعنى بالكشف عن قوائم الألفاظ المتصلة بمجموعة من النصوص ذات الحجم الكبير ، كالنص القرآني ، أو الحديث الشريف ، أو الشعر الجاهلي ... الخ ، وهذا النوع من المعاجم لا يهتم بدلالة المفردات الواردة في تلك النصوص ، بل يقتصر على تعيين موضع ورود الكلمة من ذلك النص مع ذكر الصفحة والسطر ، ومن أمثلة هذا النوع (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) لمحمد فؤاد عبدالباقي .

(ح) **المعجمات الإملائية** (Orthographic Dictionary) . وتهدف إلى ضبط الكتابة الإملائية بطريقة مقننة يجمع عليها من قبل أفراد الجماعة اللغوية الواحدة ، وهذا النوع من المعاجم نشأ حلاً لعدم تطابق الأنظمة الإملائية مع النطق ، خاصة أن بعض اللغات تعاني من هذه المشكلة ، كالإنجليزية ، والألمانية ، والعربية - أيضاً - .

(ط) **معاجم قوائم الألفاظ** (Glossaries) . وتعنى بجمع الألفاظ ذات الأهمية الواردة في نص من النصوص ، مع بيان دلالاتها ، ووضعها في قائمة كاملة أو مسرد ، مرتب ترتيباً ألفبائياً - غالباً - ، ولهذا النوع من المعاجم أهمية خاصة في مجال تعليم اللغات الأجنبية (١) .

(ي) **المعاجم المعيارية** (Normative Dictionary) . ويهتم بتحديد صوابية الاستعمال اللغوي للكلمة ، فهو يتجاوز حدود الوصف الموضوعي لمفردات اللغة إلى إصدار أحكام عليها من حيث الخطأ أو الصواب ، ويمثل هذا النوع من المعاجم مؤلفات لحن العامة في القديم ، وكتب التصويب اللغوي في العصر الحاضر .

(ك) **المعاجم المصورة** . وهي التي تعتمد في عرض موادها اللغوية على الصورة ، وهذه المعجمات إما أن تكون قائمة على الصور ، بحيث تكون الصورة وحدها معبرة عن دلالة الكلمة ، وإما أن تكون الصورة وسيلة إيضاح ، وعملاً متمماً للمعنى في تفسير

(١) من أمثلة هذا النوع من المعاجم كتاب الدكتور داود عبده (المفردات الشائعة في اللغة العربية)، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٩٧٩م ، قائمة مكة للمفردات الشائعة ، مطبوعات جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية . وللمزيد ينظر : مجلة المجمع ، ٩٨/٤٠ - ٩٩ .

بعض الألفاظ ، ومن أمثلة هذا النوع معجم (لاروس Larousse) ، ومعاجم مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١) .

(ل) المعاجم الزوجية أو الثنائية اللغة (Bilingual Dictionary) . وتسمى بمعاجم الترجمة ، وهي التي تضم ألفاظ لغة أجنبية وما يقابلها في اللغة القومية ، وهناك معاجم تتصل بهذا النوع تعرف باسم المعاجم المتعددة (Multi-Lingual Dictionary) تحتوي على ثلاث لغات أو أكثر ، وهذه المعاجم إما أن تكون منتمية لعائلة لغة واحدة كالعربية والعبرية ، أو عوائل متفرقة كالعربية والإنجليزية ، فإن كانت من أسرة لغوية واحدة فهي تندرج تحت مباحث المنهج المقارن ، وإن كانت من لغتين متباينتين فمن مباحث المنهج التقابلي، «وهذا النوع من المعاجم ما يزال من أهم الأنواع وألزمها لمقتضيات الحضارة» (٢) .
ويذكر الدكتور حسن ظاظا أن المعاجم الأولى التي عرفها الإنسان كانت معاجم من هذا النوع ، بل إن السبب الأول والأهم للتفكير في التأليف المعجمي هو البحث عن معنى لفظ في لغة أجنبية (٣) .

ويلحق بهذا النوع المعاجم المزدوجة (Bidirectional Dictionary) ، وهي معاجم تتكون من قسمين (شقين) : يشمل الأول منها اللغة الأصلية ومقابلها من اللغة الأجنبية ، والآخر يشمل اللغة الأجنبية وما يقابلها من اللغة الأصلية ، نحو (عربي - انجليزي ، وانجليزي - عربي) ، ولكل نوع من هذه المعاجم طريقة ترتيب في المداخل تختلف من معجم لآخر (٤) ، وقد حفل عصرنا الحاضر بالتأليف في جميع هذه الأنواع ، استجابة لظروف العصر ومتطلباته (٥) .

-
- (١) للمزيد حول معرفة نماذج هذا النوع من المعاجم ينظر : كلام العرب من قضايا اللغة، ص ١٥٠-١٥٣ ، مجلة المجمع ، ١٠٣/٤٠ .
(٢) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٢٢ .
(٣) المصدر السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .
(٤) ينظر : مجلة المجمع ، ١٠٥/٤٠ .
(٥) اعتدت في هذا العرض على : المصدر السابق ، ص ٩٨-١٠٧ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٠-١٦ ، علم اللغة وصناعة المعجم ، ص ٢٩ - ٦٠ ، مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد ، عبدالله العلايلي ، ص ١١١ - ١١٤ ، في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكور ، ص ١٠٣-١٠٧ ، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، ص ٣٠٣-٣١٢ ، نحو معجم جديد ، د.حسين نصار ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٥٤ ، الجزء ٤ ، ١٩٧٩م ، ص ٨-١٣ .

... تلك هي أهم التصنيفات المعجمية في العصر الحديث* ، وهي تصور لنا أهداف صناعة المعاجم ، فلكل معجم هدف يسعى للوصول إليه ، ومع هذا التعدد في نوعية المعاجم المعاصرة يجب - كما يقول اللغوي الأمريكي «برجن افانز Bergen Evans» - ألا ينسينا ذلك أن المعجم كتاب يُعنى بمفردات اللغة أولاً وآخرأ (١) .
ولنا أن نسأل بعد ماتقدم : ماموقف الدراسة المعجمية في مصر من ذلك التقدم المعجمي ؟

وإذا كنت قد أجبت عن هذا السؤال أثناء العرض المتقدم - بشيء من الإيجاز - فسأفصل الإجابة في الصفحات القادمة ، مبتدئاً بتحديد مفهوم المعجم عند اللغويين المعاصرين في مصر ، ومثلياً بذكر معايير التصنيف المعجمي ، وبعدها أذكر الطروحات التي قدمها أولئك اللغويون بشأن المعجم المطلوب ، محتماً ذلك بعرض تلك المحاولات المعاصرة لوضع معجم حديث ، وتقييمها في ضوء المنهج الحديث لفن المعجمات .

مفهوم المعجم عند اللغويين المعاصرين

تحدث كثير من اللغويين المعاصرين في مصر عن مفهوم المعجم (٢) ، وهو - وإن اختلف وتعدد في الصياغة اللفظية - لا يخرج عن مدلول واحدٍ ، مع تفاوتٍ في توسيع هذا المفهوم وتضييقه .

(*) هناك معاجم أخرى ، كالمعاجم التي أفردت لبعض الظواهر اللغوية كالأضداد ، والترادف ، والإبدال ، والمعرب ، والدخيل ، ومعاجم التراكيب والتعابير والاصطلاحية ، والأعلام ، ومعاجم المعاني ، واللهجات ، والأفعال المتعدية :

(١) المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، ص ١٤ .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٥١ ، في علم اللغة العام ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ١٨٩ (الهامش) ، المعاجم اللغوية ، د.محمد أحمد أبو الفرج ، ص ٩٥-٢٢ ، النشاط المعجمي العربي أصيل أم أثيل ، د.محمد سالم الجرح ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ١٦٦/٢٨-١٦٩ ، المعجم الوسيط ، ٥٨٦/٢ . وللمزيد ينظر : المعجم الإنجليزي ، ص ١٠-١٦ ، علم اللغة وصناعة المعجم ، ص ٩-١٠ ، من قضايا المعجم العربي ، د.الحمزاي ، ص ١٥١-١٥٦ ، المعجم التاريخي ، مفهومه - وظيفته - محتواه ، د.علي توفيق الحمد ، مجلة المعجمية ، العددان ٦٥ ، ص ٩٥-٩٩ .

وبالرغم من اقتناعي بأن محاولة التعريف بالشيء تعريفاً دقيقاً إنما هي محاولة مستحيلة، فإن التعريف الأقرب للشمول - فيما أرى - هو ما ذكره الدكتور محمود فهمي حجازي من أنه « الكتاب المرجعي الذي يضم كلمات اللغة مرتبةً ترتيباً هجائياً أو معنوياً ، ويعطي مع كل كلمة هجاءها ، ودلالاتها ، وقد يضيف إلى ذلك نطقها ، واستخدامها ، ومرادفاتها ، واشتقاقاتها ، وتأريخها ، وبعض الصور الإيضاحية لها ، أو أحد هذه الجوانب على الأقل» (١) ، وكما نرى اشتغال هذا التعريف على ماهية المعجم ، ووظيفته ، وأنواعه ، وهو يقترب كثيراً مما ورد في معجم « وبستر الثالث (Webster) تحت مادة (Dictionary) (٢) . وهذا يعني أن المعجم في مفهومه الحديث لا يقتصر على مادة اللغة ، بل يتجاوز ذلك إلى تقديم ألوان من المعرفة ، وضروب من العلوم والفنون ، ويصدق عليه ما قيل في تعريفه من أنه الكون مرتباً ترتيباً هجائياً (٣) .

معايير تصنيف المعاجم

ذكر كثير من اللغويين المعاصرين في مصر أن التصنيف المعجمي لا بد أن يخضع لمعايير واعتبارات عديدة ، أهمها :

أولاً - **الهدف** . فكل من يتصدى لتصنيف المعجمي - فرداً كان أم جماعة - عليه أن يضع لمعجمه هدفاً واضحاً مدروساً ، يرتبط بطبيعة من يوجه إليهم هذا العمل ، وتوقعاتهم منه ، والالتزام بما ألزم به نفسه في مقدمة عمله ، وهذا يحقق للمعجم وضوح الرؤية ، وثقة القارئ ، وعدم الخلط بين الوظائف المعجمية .

ثانياً - **المحتوي اللغوي** . ويقصد به ما تحتويه المادة اللغوية* داخل المعجم المصنف ، فليس كل المفردات اللغوية صالحةً لأن توضع في المعجم ، كما أن استقصاء المعاني

(١) مجلة المجمع ، ٨٨/٤٠ ، وللمزيد ينظر : المعجم العربي ، د.رياض قاسم ، ص ١٩ ، المعجم الإنجليزي ، ص ١٣-١٦ .

(٢) المعجم الإنجليزي ، ص ١٣ .

(٣) في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكور ، ص ١٠٦ .

(*) تتفق أكثر الدراسات على أن مفهوم كلمة (المادة) هو الجذر أو الأصل الذي يبني عليه الكلام ، أو المدخل المعجمي بتعبير المعاصرين . ينظر : دراسات في القاموس المحيط ، ص ٨٣-٩٤ ، =

جميعها للكلمة أمر غير مستحب، والذي يحدد ذلك كله هو الهدف من تأليف المعجم، فعلى واضع المعجم تمحيص هذه المادة، والتمييز بين ما هو صالح منها للوضع والإثبات وما ليس كذلك، يستوي في هذا ما يعرف بالمعجم الشامل، وبقية الأنواع المعجمية الأخرى.

ثالثاً - **الترتيب**. وهذا المعيار أثار كثيراً من الإشكال منذ البدايات الأولى لرحلة المعاجم العربية، فكان البدء غايةً في الصعوبة، على نحو ما يلمس في (العين) للخليل، و(الجمهرة) لابن دريد، ومدرستها في التقلبات الصوتية أو الهجائية، ثم تدرج في السهولة مرحلة أخرى على يد البندنجي في (التقفية)، والجوهري في (الصحاح)، المنتيين لمدرسة القافية، ووصل أخيراً إلى مرحلته النهائية المتمثلة في المدرسة الهجائية العادية (١)، على النحو الذي سار عليه الزمخشري في (أساس البلاغة).

ولو أمعنا النظر في هذا التدرج لوجدنا أنه أمر طبعي بالنسبة لنشأة العلوم، فالبدايات غالباً ما تكون غير مكتملة النضج، ثم لا تلبث أن تتحول عبر التأريخ إلى حالة مكتملة مستقرة، أقرب ما تكون إلى موضع الأنس والرضى من قبل مؤلفي المعاجم ومستعملها - كما يقول محب الدين الخطيب - (٢).

== المادة المعجمية، د. أمين فاخر، مجلة الأزهر، الجزء ٧٨، السنة ٥٣، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ١١٧٨ فابعداها، من قضايا المعجم العربي، د. الحمزاوي، ص ٧١. إلا أن الدكتور علي القاسمي يرى أن المادة هي الشروح والمعلومات الملحقة بالألفاظ أو المداخل! المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى، بحث منشور ضمن (صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية)، ص ٢٥٠. ولست معه في ذلك، ففهومه عن المادة هو مفهوم المحتوى، أما المادة فهي ماسبق أن ذكرناه. للمزيد ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢٦٥/٥٣.

(١) يخطئ كثير من الباحثين في استخدام مصطلح الترتيب الأبجدي، ويعنون به «أ.ب.ت.ث.الـ». ينظر: المعاجم العربية، د. عبدالسميع أحمد، ص ١٠٧، كلام العرب من قضايا اللغة، ص ١٢٧ فابعداها، فصول في فقه العربية، ص ٢٠٣، المعاجم العربية، د. عبدالله درويش، ص ١٢١، وهذا ليس صحيحاً، فهذا الترتيب إنما هو «أبجد، هوز... الخ»، أما الترتيب الآخر «أ، ب، ت» فيطلق عليه الترتيب الألفبائي أو الهجائي. للمزيد ينظر: ترتيب مداخل المعجم، د. علي القاسمي، بحث منشور ضمن (صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية)، ص ٣٥ - ٣٨.

(٢) حول المعجم العربي، الزهراء، ج ٣-٤، المجلد ٢، ١٣٤٤هـ، ص ١٥٧.

وفي هذا الصدد دعا أغلب اللغويين المعاصرين إلى ترتيب المعجم وفق الهجائية العادية (الألقباء)، عدا أستاذنا الدكتور تمام، حيث يرى أن «أولى طرق ترتيب المعاجم هي طريقة الترتيب على أساس المخارج» (١)، معللاً ذلك «بأن هذه الطريقة تعطي إلى جانب المعلومات المعجمية عنصراً من عناصر الدراسة الأصواتية التي لا يمكن أن يستغني المعجم عنها» (٢).

وأراني غير متفقٍ معه في ذلك، فقد أثبتت هذه الطريقة - من خلال الممارسة العملية للبحث في المعاجم التي سارت على هذا المنهج - عدم جدواها؛ لصعوبتها من ناحية، والوقت الطويل الذي يضيع، والجهد الكبير الذي يبذل للعثور على الكلمة المرادة من ناحية أخرى.

وتبرز دعوة أخرى تتمثل في أن ترتب المداخل أو المواد المعجمية باعتبار حروفها مجتمعة، أي على حسب صورتها الكتابية، لا باعتبار اشتقاقها أو أصل بنائها (٣)، وأحسب أن في هذه الدعوة تأثيراً بالمعاجم الغربية، وعدم مراعاة خصوصية اللغة العربية وطبيعتها في أنها لغة اشتقاقية (٤).

والحجة التي قدمها أصحاب هذا الاتجاه، وهي صعوبة الوقوف على الجذر اللغوي والبناء الأصلي للكلمة، أزم أنه مبالغ فيها.

وأعود لأقول: إن ترتيب المادة اللغوية نفسها، وتنسيق مابداخلها وتبويبه، أمر غاية في الأهمية إذا أريد للمعجم العربي المعاصر أن يكون متميزاً، وافياً بالغرض المنشود.

وترتيب المداخل المعجمية* يخضع في المقام الأول للهدف من تصنيف المعجم، فلكل

(٢١) مناهج البحث في اللغة، ص ٢٧٣.

(٣) ينظر: الأصول، ص ٢٧٥ - ٢٧٧، في اللغة والأدب، د.إبراهيم مدكور، ص ١٠٥، المعجم العربي، د.حسين نصار، ٧٥٤/٢ - ٧٥٥.

(٤) للمزيد حول هذه القضية ينظر: المعاجم العربية، د.عبدالله درويش، ص ١٥٨ - ١٥٩، حول المعجم العربي، محب الدين الخطيب، مجلة الزهراء، ج ٣-٤، المجلد ٢، ١٣٤٤هـ، ص ١٦٢-١٦٣، في الترتيب المعجمي، د.إبراهيم أنيس، مجلة المجمع، ١٠-٧/٢٥، تقويم المعجم العربي، رفيق بن حمودة، حوليات الجامعة التونسية، العدد ٣٢، ١٩٩١م، ص ٢٩٢. ومما تجدر الإشارة إليه أن العلايلي جمع في معجمه (المعجم) بين الترتيبين.

د.فايز ترحيني، مجلة الباحث، السنة العاشرة، العدد الثاني ٥٠، ١٩٨٨م، ص ١٣٤، ١٣٩، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، د.رياض قاسم، ١٤٥/٢ - ١٤٦.

(*) يعني هذا المصطلح - كما يقول الدكتور علي القاسمي - «الطريقة أو المنهج الذي ==

معجم منهجية خاصة ، ونمط محدد في ترتيب مداخله ، تختلف من معجم لآخر تبعاً لتنوع أهداف كل نوع .

رابعاً - **الشرح والتعريف** . ونعني به الطريقة التي يسلكها المعجم في عرض معلوماته اللغوية ، أو ما يعرف بطرق تفسير المعنى .

وقد ذكر الدكتور محمد أحمد أبو الفرج طرقاً خمساً لتفسير المعنى المعجمي ، وهي / التفسير بالمغايرة ، وهو تفسير الكلمة بما يناقضها في المعنى ، كأن يقال : العلم وضده الجهل... الخ ، والتفسير بالترجمة ، ويكون بكلمةٍ أخرى أو بأكثر من كلمة من اللغة نفسها ، أو بكلمةٍ واحدةٍ من لغةٍ أخرى ، والتفسير بالمصاحبة ، وهو أن تذكر الكلمة وما يصاحبها من المعاني التي لا تقتصر عنها ، كالجوع - مثلاً - يرد في القرآن الكريم مصحوباً بالعقاب... الخ ، والتفسير بالسياق ، لغوياً كان أو اجتماعياً أو سببياً ، وآخر هذه الطرق التفسير بالصورة (١) ، كما ذكر أستاذنا الدكتور تمام المقومات اللازمة للشرح ، وهي عنايته بالصور المتعددة للكلمة في عصر واحد ، أو في عصور مختلفة ، وتقسيم المادة بحسب تعدد المداخل الفرعية فيها ، مع الاستشهاد على كل مدخل ، وعرض المعاني المختلفة للكلمة الواحدة ، مع الإشارة إلى فروع العلم التي تستخدم فيها الكلمة استخداماً اصطلاحياً ، والبعد عن اللبس في المعنى المعجمي بتحديد ضائم الكلمة (٢) .

وبصفةٍ عامةٍ يلزم في الشرح والتعريف المعجمي الوضوح ، والدقة ، وعدم التزيد ، وتقديم المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية للمادة اللغوية ، وتنسيق إيراد المعاني وفقاً لشيوع استعمالها .

خامساً - **العناية بالمواد اللغوية الجديدة ، والمصطلحات الطارئة على**

العلوم والفنون المختلفة ، وما يتبع ذلك من وسائل لغوية لاستقبال هذا الوافد ، وتمييز

== يتبعه المعجمي في تنظيم الثروة اللفظية المختارة من مورفيمات ، وكلمات ، وتعابير اصطلاحية وسياقية ، وعرضها في المعجم بحيث يستطيع القارئ أو مستعمل المعجم المطلع على تلك المنهجية العثور على بغيته بسهولة وسرعة « ، ترتيب مداخل المعجم ، بحث منشور ضمن (صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية) ، ص ٢٠ .

(١) المعاجم اللغوية ، ص ١٠٢-١٢٦ . وللمزيد ينظر : المعجم العربي ، د. رياض قاسم ، ص ٢٤٧-٢٥٦ ، تقويم المعجم العربي القديم ، رفيق بن حمودة ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ٣٢ ، ١٩٩١ م ، ص ٣٠٩-٣١٥ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٢٨ - ٣٣١ .

المادة المعجمية ، كالتعريب ، والتوليد ، والنحت ... الخ ، وإضافة ذلك كله إلى المعجم ، مع متابعة ما يتحدث من مواد ومصطلحات ، ومراعاة ذلك في كل طبعة جديدة .

سادساً - **ضبط المادة اللغوية** . ويكون بالعبارة - أي بالحركات المعروفة - ، أو بالإشارة ، وتحديد طريقة نطق الكلمة عنصر مهم لإنجاح مهمة المعجم .

سابعاً - **طريقة الإيضاح** . فالمعجم الحديث لا يكتفي بشرح الكلمة وبيان معناها فحسب ، بل يستعين على هذا بوسائل إيضاحية لتقريب هذا المعنى ، ومن ذلك الاستشهاد بنص لغوي - نثراً أو شعراً - ، أو الاعتماد على الصورة فيما يمكن تصويره ، واللوحات الهندسية والجغرافية .

ثامناً - **طريقة إخراج المعجم** . يمثل هذا المعيار عنصراً تكليلاً ذا أهمية بالغة في تصنيف المعجم ، وأعني به الطباعة ، وما يتصل بها من ورق ، وحبر ، وصف ، وتصحيح ، فعلى واضع المعجم اتقان الإخراج بجودة الطباعة وحسن المظهر (١) .

إن ماتقدم من معايير تعني - باختصار - أن أي عمل معجمي يقوم على أسس ثلاثة هي المادة المعجمية - جمعاً وشمولاً - والشرح - توضيحاً وتوثيقاً - ، والتنسيق - ترتيباً وتنظيماً - ، وهكذا نرى أن هذه المعايير التي وضعها المعاصرون لصناعة المعاجم إنما تمثل تلافياً لعيوب المعاجم القديمة التي سبق ذكرها .

وفي ضوء ماتقدم برزت على الساحة اللغوية أصوات تنادي بضرورة إعادة النظر في المعاجم اللغوية ، ومحاولة تطويرها وتحديثها لكي تسير العصر ، وتبعاً لذلك ظهرت الدعوة لصناعة المعجم الاشتقاقي ، والمعجم التاريخي ، والمعجم الخاصة بكبار الأدباء ، والمعجم

(١) اعتمد في عرض هذه المعايير - مع التصرف اليسير - على المصادر التالية : المعاجم العربية ، د. عبدالله درويش ، ص ١٥٧-١٦٠ ، قضايا لغوية ، د. بشر ، ص ١٢ ، المعاجم اللغوية ، د. محمد أحمد أبو الفرج ، ص ٢٠-٢٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٢٥-٣٣٤ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٣٨-١٤١ ، البحث اللغوي عند العرب ، ص ١٥٣-١٥٥ ، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات ، مجلة المجمع ، ٤٠/٨٩-٩١ ، ٩٦ ، مجلة مجمع دمشق ، المجلد ٤٥ ، الجزء ٤ ، ١٩٧٩م ، ص ١٣ - ١٥ ، الدورة التدريبية في صناعة المعجم العربي للناطقين باللغات الأخرى ، اللسان العربي ، المجلد ١٨ ، الجزء الأول ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ص ١٩٨ - ٢٠٢ .

المرحلي ، والمعجم الشامل ، والمعجم الناطق ، ومعجم الجيب (١) ... الخ ، ومازالت الدعوات تتواصل ، والاقتراحات تطرح ، حتى أذن الله بظهور مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى حيز الوجود سنة ١٩٣٢م ، فأخذ على عاتقه مسئولية الاضطلاع بهذه المهمة .

وقبل أن أعرض جهود المجمع في هذا الجانب ، لابد من الإشارة إلى أن تلك الدعوات التجديدية لم تخل من ظهور دعوات أخرى مقابلة لها ، تميل إلى الاتجاه المحافظ ، زاعمة أن ليس بالإمكان أحسن مما كان ! ، « فلا يمكن لأحد من المحدثين أن يضع معجماً في العربية أفضل مما وضعه المتقدمون من علمائنا العرب القدامى » (٢) ، وليس هذا بمستغرب ، فشأن كل اتجاه جديد في أي زمان ومكان أن يواجه برد فعل مضاد ، والبقاء للأصلح دوماً .

-
- (١) ينظر : تعقيب الأستاذ إبراهيم اللبان على بحث الدكتور محمد كامل حسين (حاجتنا الى معجم مصفى) بحوث ومحاضرات الدورة ٣٤ ، ص ٤٢٩ ، مجلة مجمع دمشق ، المجلد ٤٥ ، الجزء ٤ ، ١٩٧٩م ، ص ٨-١٥ ، مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٧٨ - ٨٠ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٣٣ ، مشروع المعجم العربي الواسع ، د. محمد شرف ، محاضر الجلسات في الدورة الرابعة عشرة ، ص ٣٤-٤٢ ، المعجمات العربية ، مصطفى السقا ، صحيفة المعلمين ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، يونيه ١٩٢٣م ، ص ٢٧٥-٢٧٩ .
- (٢) المادة المعجمية ، د. أمين فاخر ، مجلة الأزهر ، الجزء ٧٨ ، السنة ١٩٨١،٥٣م ، ص ١١٨٥ .

المعاجم الجمعية

كان العهد بالمعاجم اللغوية في القديم وعلى مر التاريخ الذي عبرته أنها عمل فردي -إعداداً، وجمعاً، وتبويباً، وترتيباً- ، واستمر الحال حتى الثلث الأول من القرن العشرين ، وحينئذ بدأ المعجم يسير وجهةً أخرى ، إذ قام على أمره هيئة علمية مكونة من أفراد عديدين ، هي مجمع اللغة العربية بالقاهرة* ، بل لقد كانت صناعة المعاجم أحد الأهداف الأساسية التي قام المجمع عليها - كما تقدم - .

ومنذ الدورة الأولى للمجمع رأى أن من واجبه صنع ثلاثة معاجم مختلفة : بسيط (كبير) ، ووسيط ، ووجيز ، وتولت لجنة المعجم التي اقترحت إنشاءها المستشرق الأسكتلندي «هـ.أ.جب» (١٩٧١م) مهمة وضع المعجم التاريخي للغة العربية ، الذي لما ير النور بعد ! وكوّنت اللجان لتلك المعاجم المذكورة ، ووضعت اللجنة منهجاً عاماً لتأليف المعاجم، وقدمت تصورهما لما ينبغي أن يكون عليه المعجم في العصر الحاضر .

ولم يولد هذا المنهج بين يومٍ وليلة ، بل لم يستقم بين عشية وضحاها ، وإنما كان نتيجة تجارب سنين عديدة ، استكمل خلالها خطته بوضع طائفة من المبادئ والتقنيات - إن صح التعبير - في صناعة المعجمات .

وتقوم هذه المبادئ على التوسع في المادة اللغوية للمعاجم ، وعدم الاقتصار على ماورد في المعجمات وحدها ، بل لابد من تتبعها في مظان أخرى ، ككتب الأدب ، والعلم ، ولغة الحياة المعاصرة ، يضاف إلى ذلك إزالة حواجز الزمان والمكان في الاستشهاد اللغوي ، وضم الألفاظ الحديثة جنباً إلى جنب مع ألفاظ الجاهلية وصدر الإسلام ، وآخر هذه المبادئ فتح باب القياس ، والاشتقاق ، والتصريف فيما كان مقصوراً على السماع (١) .

(*) لايعني هذا-بجانب-تفرد مجمع اللغة بصنع المعاجم ، فهناك هيئات رسمية أخرى شاركت في هذا الميدان ، فعلى سبيل المثال : إدارة التدريب المهني في مصر التي أصدرت (معجم المصطلحات الفنية) الإنجليزي - عربي ، سنة ١٩٦٢م ، وقد احتوى على ٣٥ ألف مصطلح في علوم مختلفة ، ووزارة الشؤون الاجتماعية التي أصدرت سنة ١٩٦٠م (قاموس المصطلحات الاجتماعية) ، ووزارة الزراعة بمصر التي أصدرت سنة ١٩٦٠م (دائرة المعارف الزراعية)... الخ، ينظر: الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ، د.عفيف عبدالرحمن ، ص١٣٧، ١٧٤ .

(١) ينظر : مجمع اللغة في ثلاثين عاماً(١) ، ماضيه وحاضره ، د.إبراهيم مذكور ، ص ٦٢-٦٤ .

وبجانب هذا الاهتمام بالمعجم اللغوي ، يبرز جانب آخر أعطاه المجمع كثيراً من عنايته، وهو المعجم الاصطلاحي ، فكوّن له اللجان المتعددة التي تولت مهمة معالجة المصطلحات المتعلقة بكل علم ، كالمهندسة ، والفلسفة ، والتأريخ ، والجغرافيا ، والكيمياء ، والصيدلة ، والطب ... الخ ، وسأتناول المعاجم اللغوية بالدراسة التفصيلية ، مرتبةً حسب صدورها .

المعجم الكبير

على الرغم من أنه كان من أغراض المجمع - فيما نصّت عليه الفقرة الثانية من دستوره - قيامه بوضع معجمٍ تاريخيٍّ للغة العربية ، فقد اضطرّ لظروفٍ خاصةٍ أن يستعيض عنه بصنع معجمٍ كبيرٍ يسائر الزمن ، ويتمشى مع فن التأليف المعجمي الحديث (١) . وكان المستشرق الألماني « فيشر » (١٨٦٥ - ١٩٤٩ م) قد فكر - كما يقول - في تأليف معجم كبير للغة العربية الفصحى يفي بالحاجات العلمية للعصر الحاضر ، منذ السنوات الأولى للقرن العشرين (٢) ، ففي سنة ١٩٠٧م طرح هذه الفكرة في « بازل » على مؤتمر المستشرقين الألمان ، وأعاد طرحها سنة ١٩٠٨م في مؤتمر المستشرقين الأممي المنعقد في « كوبنهاجن » ، ووافقت اللجنة المختصة بالإجماع على هذا المشروع ، وكرر ذلك في دورة انعقاد هذا المؤتمر سنة ١٩١٢م بـ« أثينا » ، وبدأ سنة ١٩١٤م بتنفيذ هذا المشروع بمساعدة بعض تلامذته وبعض المستشرقين الألمان ، وصادفه عقبات كثيرة كان من أهمها التمويل المادي ، حتى كاد أن يتوقف عن مواصلة العمل ، إلى أن قررت الحكومة المصرية سنة ١٩٣٦م بناءً على اقتراح مجمع فؤاد الأول (مجمع اللغة العربية حالياً) السماح له بتكملة هذا العمل في القاهرة ، وتكفلت له بكل مايلزم من مساعدات مادية وعلمية .

وقدم سنة ١٩٣٨م الجزء الأول من معجمه للطبع في المطبعة الأميرية ، إلا أنه تبين أن هناك أخطاء في المادة المعجمية وفي الضبط ، وسرعان ماقرر المجمع وقف عملية الطبع حتى يجتمع مؤتمر المجمع ، وتقرير مايراه مناسباً .

(١) تقديم الدكتور مذكور للمعجم الكبير ، ه .

(٢) معجم فيشر ، ص ٣٢ . وقد أيدته في هذه الفكرة بعض المعاصرين في مصر ، حيث ظهرت الدعوات تطالب بتحقيق هذه الأمنية ، وتنفيذ تلك الفكرة ، إلى درجة جعلت الأستاذ إساعيل مظهر يصف من أشار بوضع المادة الثانية من مواد إنشاء المجمع اللغوي بأنه عرف داء اللغة العربية ووصف لها الدواء . معاجم اللغة العربية بين المعجم اللغوي التاريخي والمعجم الكبير، المقتطف ، الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة ، ١٩٤٨م - ١٣٦٧هـ ، ص ١٦٦ . وللمزيد ينظر : معجم اللسان الضادي ، إبراهيم إبراهيم يوسف ، المقتطف ، الجزء الأول من المجلد الثامن والتسعين ، ١٣٥٩هـ - ١٩٤١م ، ص ٣٤-٣٨ ، القواعد الأساسية في تأليف معجم لغوي تاريخي ، إساعيل مظهر ، المقتطف ، الجزء الرابع من المجلد السابع بعد المائة ، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م ، ص ٣٠٩ - ٣٢٣ .

واستمر يواصل الجهد في الجمع والتنسيق إلى أن وقعت الحرب العالمية الثانية ، فتوقف العمل ، ثم مال بث بعد أن وضعت الحرب أوزارها سنة ١٩٤٥م أن أقعده المرض عن مواصلة العمل حتى توفي سنة ١٩٤٩م ، تاركاً جذازاتٍ متفرقةً في ألمانيا ومصر ، وكوّن الجمع لجنةً من الأساتذة : العقاد ، وإبراهيم مصطفى ، وأحمد العوامري ، لفحص هذه الجذازات ، وانتهت إلى تقرير استحالة مواصلة العمل في هذا المعجم ، وأن الوسيلة التي يمكن بها حفظ هذا الأثر والانتفاع به تكمن في ترتيب هذه الجذازات الموجودة في مصر ، ومحاولة الحصول على المتبقى منها في ألمانيا ، ثم تنسخ وتدونّ في كتاب للرجوع إليه ، ونشر المقدمة والجزء الذي روجع في مجلة الجمع ، ووافق مجلس الجمع على ذلك (١) ، ولم ينشر من هذا العمل الذي استغرق أربعين عاماً سوى مقدمة المعجم ، ونموذج منه ، وكان ذلك سنة ١٩٥٠م (٢) .

وبعد هذا صرف الجمع النظر عن القيام بهذه المهمة ، واتجه وجهةً أخرى تقوم على الجانب التأصيلي الاشتقائي بدلاً من الجانب التاريخي للألفاظ اللغوية ، وبالرغم من أن هذا العدول قد أثار حفيظة أولئك المتحمسين لهذا النوع من المعاجم (٣) ، فإن الجمع قد مضى

(١) ينظر : معجم فيشر ، ص ٣٢-٣٨ . وقد فصل الدكتور شوقي ضيف تلك المراحل التاريخية لهذا المعجم في : مجمع اللغة في خمسين عاماً ، ص ١٥١-١٥٥ . وللمزيد ينظر : مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية ، د.عبدالمعنى الجمعي ، ص ٤٤-٤٨ .

(٢) صدر عن مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، وطبع بمطبعة الرسالة بعنوان (معجم فيشر - مقدمته ونموذج منه) ، ويقع في ست وتسعين صفحةً من القطع المتوسط منها ثمان وثلاثون صفحةً لمقدمة المعجم ، والبقية للمعجم اللغوي التاريخي بدءاً بحرف الهمزة حتى مادة (أبد) ، ثم صدر سنة ١٩٦٧م بعنوان (المعجم اللغوي التاريخي) عن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، بتصدير الدكتور إبراهيم مذكور ، ويقع في ثلاث وخمسين صفحةً من القطع الكبير ، ثم صدر سنة ١٩٨٣م مصوراً عن طبعة مجمع فؤاد الأول ١٩٥٠م ، وهو في حجم اليد - أي من القطع الصغير - وتولى المركز العربي للبحث والنشر إصدار هذه الطبعة المصورة ، وكان قد نشر سنة ١٩٤٩م تقريراً خاصاً بطريقة تأليف هذا المعجم ، وطبع بمطبعة المقتطف والمقطم ، وقد ألحق على هيئة كتاب بالجلد الرابع عشر بعد المائة من مجلة المقتطف .

(٣) من هؤلاء الأستاذ إسماعيل مظهر (١٩٦٢م) ، حيث وقف موقفاً حاسماً من ذلك ، ووصفه بأنه هروب من مواجهة الصعوبة . ينظر : معاجم اللغة العربية بين المعجم اللغوي التاريخي والمعجم الكبير ، مجلة المقتطف ، الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة ، ١٩٤٨م ، ص ١٦٦-١٦٨ .

قدماً في تحقيق هذا الهدف البديل ، « واكتفى بأن يسميه المعجم الكبير ؛ تفادياً مما يقتضيه المعجم التاريخي من أعمالٍ تمهيديةٍ لم تستكمل بعد » (١) .

وكان الجمع منذ سنة ١٩٤٦م وهو يعد العدة لإخراج معجمه الكبير ، ولم يتمكن من ذلك إلا سنة ١٩٥٦م ، وبالتحديد في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٥هـ ، الموافق ٥ فبراير ١٩٥٦م ، حيث نشر جزءاً منه « عدّه مجرد تجربة دعا المتخصصين في اللغة من عربٍ ومستعربين إلى قراءتها ، وتسجيل ما يمكن أن يلاحظوه عليها... » (٢) ، ثم أعيد طبع هذا النموذج في حلةٍ جديدةٍ سنة ١٩٧٠م ، بعد أن تلقى اقتراحاتٍ من المعنيين بالدرس اللغوي ، أفاد منها في هذه الطبعة ، ويمثل ما صدر الجزء الأول من المعجم الكبير ، استكمل به مواد حرف الهمزة (٣) .

وبعد أحد عشر عاماً ، أي في سنة ١٩٨١م ، صدر الجزء الثاني منه ، مستكلاً به مواد حرف الباء (٤) ، وحتى الآن لم يصدر الجزء الثالث وما بعده ، وإن كان رئيس الجمع قد ذكر أن الجمع انتهى من الجزء الثالث الذي يشتمل على حرفي الجيم والحاء (٥) .

وقبل أن أبدأ بعرض منهج هذا المعجم وخصائصه ، لابد من الإشارة إلى أن السنوات الطوال التي امتدت منذ البدء بتنفيذ فكرة المعجم الكبير حتى صدور بعض أجزائه لاثير قلقاً ، ولا تفقد أملاً ، « لأن هذا النوع من التأليف - وإن استعجله الناس - طويل النفس ، لا يقاس بمقياس الزمن ، ولا يحسب للوقت فيه حساب » (٦) ، ولنا في المعاجم

(١) مجمع اللغة في ثلاثين عاماً (١)، ماضيه وحاضره ، ص ٦٨ .

(٢) تقديم الدكتور مذكور للمعجم الكبير ، هـ . وقد طبع هذا الجزء بالمطبعة الأميرية ، وبلغ عدد صفحاته - عدا المقدمة والفهارس - ثمانياً وعشرين وأربعمئة صفحة ، شملت مواد من حرف الهمزة حتى مادة (أخى) .

(٣) طبع هذا الجزء بمطبعة دار الكتب ، ويقع في سبعمئة صفحةٍ من القطع الكبير ، منها ست وعشرون للتصويبات ، وفهرس بأسماء الشعراء المستشهد بشعرهم .

(٤) طبع هذا الجزء بالهيئة المصرية العامة للكتاب ، ويقع في ثمانٍ وستين وسبعمئة صفحة ، منها أربع وعشرون صفحةً للتصويبات ، وفهرس أسماء الشعراء المستشهد بشعرهم .

(٥) الأهرام ، ١٩٩١/٢/٧م .

(٦) تقديم الدكتور إبراهيم مذكور للمعجم الكبير ، هـ ، وينظر : في اللغة والأدب ، د. إبراهيم مذكور ، ص ١٠٧ .

الأوربية أكبر مثلٍ على هذا ، فمعجم « اكسفورد » استغرق العمل في إعداده وإخراجه ما يقرب من خمسٍ وسبعين عاماً ، حيث بدأ العمل فيه سنة ١٨٥٨م ، وانتهى منه سنة ١٩٣٣م* ، وتُعَدُّ قصته - كما يقول الدكتور داود حامي السيد - أسطورةً في دنيا المعاجم (١) ، وأخرجت الأكاديمية الفرنسية معجمها بعد مائة سنة تقريباً (٢) ، ولم يخرج معجم جريم التاريخي للغة الألمانية إلا بعد ثمانٍ ومائة سنة (من ١٨٥٢ - ١٩٦٠م) (٣) .

والمشكلة الكبرى التي تواجه هذا النوع من المعاجم تتمثل في نمو الألفاظ وتطورها ، والمصطلحات الحديثة التي تغزو عالم اليوم بسرعةٍ مذهلةٍ ، وعدم استطاعته ملاحقتها وتسجيلها في حينه ، وقد عالج معجم « اكسفورد » هذه المشكلة بعمل ملحوقٍ له ، احتوى على الكلمات والمعاني الجديدة التي دخلت اللغة الإنجليزية خلال سنوات إعداده ، ولما أعيد طبع المعجم سنة ١٩٦١م صدر له ملحوق يتضمن ما طرأ على اللغة الإنجليزية من ألفاظٍ ومعانيٍ جديدةٍ بين سنتي ١٩٣٣م و ١٩٦١م (٤) .

منهجه وخطة العمل فيه

رسم الجمع لنفسه في هذا المعجم منهجاً محدداً ، واختار محرّرين مدربين لجمع المادة اللغوية من مظانها المختلفة ، واستعان بالخبراء المتخصصين في كافة فروع المعرفة لمراجعة تلك المادة المجموعة ، ثم تعرض على لجنة المعجم ، وبعده يعرض ماتم بشأنه على أعضاء المؤتمر السنوي للمجمع ، ليقروا ما يرونه في صورته النهائية .

- ويقوم منهجه - بصفةٍ إجماليةٍ - على مراعاة جوانبٍ أساسيةٍ ثلاثٍ هي :
- (أ) الجانب المنهجي ، وهدفه دقة الترتيب ، ووضوح التبويب .
- (ب) الجانب اللغوي ، ويشتمل على القديم والحديث جنباً إلى جنب .

(*) نشر هذا المعجم سنة ١٩٢٨م ، وصدر له ملحوق سنة ١٩٣٣م .

(١) المعجم الإنجليزي ، ص ٢٨ .

(٢) في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكور ، ص ١٠٧ .

(٣) ينظر : الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات ، مجلة الجمع ، ٩٨/٤٠ .

(٤) المعجم الإنجليزي ، ص ٨٤ ، ١٠٧ . وينظر : القواعد الأساسية في تأليف معجم لغوي تاريخي ، إسماعيل مظهر ، مجلة المقتطف ، الجزء الرابع من المجلد السابع بعد المائة ، ١٩٤٥م ، ص ٣٠٩ .

(ج) الجانب الموسوعي ، ويغطّي كافة مجالات العلوم والمعارف ، ومصطلحات وأعلاماً (١).

وإذا أردنا تفصيل ذلك فإن خطة العمل فيه تتمثل في الآتي :
 أولاً - الالتزام بالترتيب الحرفي ، أي الهجائية العادية ، وفق الحرف الأول فالثاني فالثالث ، وعلى حسب أصول الوحدة المعجمية (الكلمة) .
 ثانياً - تصدير كل حرفٍ بمقدمةٍ تعريفيةٍ شاملةٍ عنه ، صوتياً ، وصرفياً ، ونحويّاً ، ودلالياً .

ثالثاً - الاهتمام بذكر الصلة بين الكلمات العربية ونظائرها في اللغات السامية ، وكتابة الكلمات السامية بحروفٍ لاتينيةٍ ، متلوّةٍ بالنطق العربي التقريبي .
 رابعاً - ذكر المعاني الكلية للمادة المعجمية - كما هو الحال في معجم مقاييس اللغة لابن فارس - ، مرتبةً حسب تدرجها من الأصلي إلى الفرعي ، ومن الحسي إلى المعنوي ، ومن الحقيقي إلى المجازي .

خامساً - تقديم الأفعال على الأسماء ، والثلاثي على الرباعي ، والمجرد على المزيد ، واللازم على المتعدي ، والمبني للمعلوم على المبني للمجهول .
 سادساً - إرجاع الكلمات الأجنبية - معربةً كانت أم دخيلة - إلى مصادرها الأصلية ، فإن كانت فارسيةً ذكر أصلها في هذه اللغة ، وكذا إن كانت آراميةً ، أو يونانيةً ... الخ .
 سابعاً - أخذ المادة اللغوية من مصادر متعددة ، وبخاصة المعجمات ، مع تكملة هذه المادة عند الاحتياج لذلك ، والتوسع في الاشتقاق من الجامد ، والتعريب ، وعدم الوقوف بها عند حدودٍ زمنيةٍ معينة .

ثامناً - الاستشهاد على المواد اللغوية ما أمكن ؛ زيادةً في الإيضاح ، وتأييداً للاستعمال ، ومظان ذلك هو القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وأقوال العرب - نثراً وشعراً ، قديماً وحديثاً - ، على أن يسير ذلك الاستشهاد وفق قواعد خاصة ، وبخاصة مع الحديث وأقوال العرب .

تاسعاً - الاهتمام بضبط المادة المعجمية ضبطاً حركياً .
 عاشراً - الاهتمام بالجانب الموسوعي المتمثل في المصطلحات ، والأعلام - سواء أكانت أعلام أشخاص ، أم بلداناً ، أم مواضعاً - .

(١) تقديم الدكتور مذكور لهذا المعجم ، ز .

حادي عشر - الاستعانة بالصور والرسوم والخرائط التوضيحية ، لاسيما ما اتصل فيها بالحيوانات والنباتات غير المعروفة ؛ زيادةً في إيضاح دلالة الكلمة ، وسداً لنقص في شرح المادة المعجمية ، ومن المعروف أن استعمال الصور في المعجم بدأ به الفرنسيون ، وخاصة اللغوي الفرنسي «فوربير» في القرن الماضي ، ثم اقتبسته المعاجم الأوربية الأخرى (١) ، ويُعدُّ معجم (المنجد) للأب لويس المعلوف أول معجمٍ عربيٍّ يستخدم الصور في توضيح مادته المعجمية .

ثاني عشر - وضع رموزٍ خاصةٍ* لاستخدام المعجم (٢) .

تقييم المعجم

يقول الإغريق : « إن الكتب المفصلة الموسوعية نقمة على أصحابها » (٣) ، ويجري هذا القول على الأعمال المعجمية ، سواء كانت من صنع أفرادٍ أو جماعةٍ لغوية ، وتمثل هذه النقمة فيما يُوجَّه لتلك الأعمال من نقدٍ وتقويمٍ ، وهي نقمة إيجابية دون شك ، تعود بكبير نفع على العمل المنقود أو المقوم .

(١) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٥٠ .

(*) هذه الرموز هي :

(*) نجم مشع يسبق رأس المادة المعجمية .

(١) لبيان ضبط عين الفعل المضارع .

(٢) دائرة صغيرة مفرغة تسبق المادة الفرعية تميزاً لها عن المادة الأصلية .

(ج) لبيان الجمع .

(و -) خط أفقي صغير مسبق بحرف و ، للدلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد .

([]) قوسان يحصران بينهما تفسيراً لما تقدمهما من لفظ غامض في كلام أو شعر .

(-) خط أفقي صغير للإشارة إلى أن المقصود بالتفسير هو ما يليها .

(٢) اعتمدت في ذكر هذه الخطة على مقدمة المعجم الكبير ، ه - ر ، مجمع اللغة العربية في ثلاثين

عاماً (١)؛ ماضيه وحاضره ، ص ٦٨-٧٠ .

(٣) نقلاً عن إبراهيم إبراهيم يوسف في مقاله «معجم اللسان الضادي ، أمنية تتحقق» ، المقتطف ،

الجزء الأول من المجلد الثامن والتسعين ، ١٩٤١م - ١٣٥٩هـ ، ص ٣٨ .

ومع أن المعجم الكبير استفرغ فيه الجهد ، وحاول أن يتجاوز صور النقص فيما سبقه من معاجم ، متبعاً المنهج الحديث في صناعة المعجمات ، فإنه لم يسلم من النقد ، وممن أبدى ملاحظات عليه من اللغويين المصريين الدكتور عبدالله درويش ، وقد أخذ عليه عدم ذكره المبادئ الرئيسة التي سار عليها في تسجيل المفردات ، إضافة إلى أنه لم يكن دقيقاً في تفسيره لكلمة المراجع الذي يستفاد من تطبيقه حين الاقتباس ، وثالث هذه المآخذ أنه لم يذكر مرجع الشاهد الشعري ومكانه من الديوان ، والتزيد في إيراد الشواهد الشعرية ، علاوة على إيراده كثيراً من تلك الشواهد دون نسبة لقائلها ، وآخر هذه المآخذ استطراده في شرح المفردات ، واستخدامه لتعبيراتٍ لاختلف كثيراً عما هو في المعاجم القديمة (١) .

وقد اعتمد الدكتور درويش في ملاحظاته تلك على القسم الأول الذي أخرجه المجمع سنة ١٩٥٦م ، ومن المعلوم أن المجمع تلافى في صورته النهائية التي صدرت سنة ١٩٧٠م كثيراً من المآخذ التي أبداها العلماء على ذلك القسم .

ومن هؤلاء اللغويين الدكتور حسين نصار ، فقد أخذ عليه إدخاله أسماء الأعلام والأماكن فيه ، ويرى في هذا الصدد ألا يفعل ذلك إلا إذا كان لتلك الأعلام والأماكن ارتباط بالتراث الثقافي العربي ، وماعدا ذلك فله معجمه الخاص به (٢) .

وقد أثار هذه النقطة أحمد لطفي السيد (١٩٦٣م) ، ورد عليه العقاد (١٩٦٤م) والدكتور طه حسين (١٩٧٣م) منتصرين لإيراد الأعلام الجغرافية والتاريخية التي تذكر في نصوص الأدب ، والتي لها صلة بالفهم اللغوي دلالةً واشتقاقاً .

واعترض الأستاذ إسماعيل مظهر على ذلك ، بحجة عدم وجود فائدة من ذكر ذلك في المعجم ، وأن لذلك موضعه الخاص وهو موسوعات الأعلام (٣) .

والواقع أن هذا المآخذ - كما يذكر الدكتور إبراهيم مدكور - مسألة خلافية بين العلماء، فالأكاديمية الفرنسية حرّمت على نفسها أن تذكر في معجمها أسماء الأعلام والأماكن ، ويبرر الدكتور مدكور ماعمله المعجم الكبير بأنه « حل وسط لا بأس به ، فهو ليس بمعجم أعلام ، ولكنه لا يهمل من الأعلام ما لا بد منه » (٤) .

(١) المعاجم العربية ، ص ١٤٧ - ١٥٦ .

(٢) المعجم العربي ، ٧٣٩/٢ .

(٣) ينظر : معاجم اللغة العربية بين المعجم اللغوي التاريخي والمعجم الكبير ، المقتطف ، الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة ، ١٩٤٨م ، ص ١٦٣-١٦٤ .

(٤) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١) ، ماضيه وحاضره ، ص ٧٠ . وينظر : المعاجم العربية ، د.عبدالسميع محمد أحمد ، ص ٢٠١-٢٠٢ .

ومن المآخذ - أيضاً - اقتصاره على إيراد المفردات السامية ونظائرها في اللغة العربية دون تأصيلها ، واستشهاده بأبيات لا يُعرف قائلها (١) .

فأما الملاحظة الأولى فقد عَدَّ الدكتور طه حسين ذكر الأصول السامية للكلمات أمراً ضرورياً ، ودعا كل من الأستاذين أحمد أمين والعقاد إلى التحري والتثبت من هذه القضية قبل الإقدام على تسجيلها في المعجم (٢) ، في حين أن الأستاذ إسماعيل مظهر اعتبر هذه المهمة متعذرةً ومستحيلة (٣) .

وأما الملاحظة الأخرى فقد كانت خطة المعجم تنص على تقديم ما أثر نسبته إلى قائلٍ على غير المنسوب ، وقد اضطر - أحياناً - إلى الاستشهاد بأبياتٍ مجهولة النسبة ، ولكنها مذكورة في كتب التراث ، فكان يذكر أن ذلك البيت المجهول القائل ورد في اللسان ، أو في المقاييس ، أو في حماسة أبي تمام ... الخ .

وهناك مأخذ آخر لَوْحظ على المعجم الكبير ، وهو كتابة الكلمات السامية بلغة أجنبية (٤) .

ومهما يكن الأمر فإن الجمع بمعجمه الكبير أسدى للعربية خدمةً جليلاً ، واستطاع أن يسهم في الحركة المعجمية العربية إسهاماً حقيقياً كثيراً من حاجات هذا العصر ، وإن الأمل ليحدونا في أن يكتف الجمع من جهوده لكي يتسنى لهذا المعجم أن يرى النور كاملاً ، وأن يستدرك ما قد يفوته خلال سني إعداده من مواد ومصطلحات .

(١) المعجم العربي ، ٧٤٠/٢ .

(٢) محاضر الجلسات في الدورة الرابعة عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص ٥٠٤ .

(٣) معاجم اللغة العربية ، المقتطف ، الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة ، ١٩٤٨م ، ص ١٦٥-١٦٦ .

(٤) المعاجم العربية ، د.عبدالسميع محمد أحمد ، ص ٢٠٤ . وللمزيد حول هذه المآخذ ينظر : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د.الحمزاوي ، ص ٥٢٧ - ٥٣٦ ، أخطاء في معجم الخالدين ، حسن الجافي ، مجلة الهلال ، العدد السادس ، السنة الثمانون ، ١٩٧٢ م ، ص ١١٦ - ١١٩ ، نظرة في المعجم الكبير ، حمد الجاسر ، مجلة العرب ، الجزء الأول ، السنة السادسة ، ١٣٩١ هـ ، ص ١-٧ ، الجزء الثاني ، ص ٨١ - ٨٦ ، الجزء الثالث ، ص ١٧٥ - ١٧٧ ، ملاحظات حول المعجم الكبير ، حمد الجاسر ، مجلة العرب ، الجزء السابع ، السنة السادسة ، ١٣٩٢ هـ ، ص ٥٢٧-٥٥٧ ، الجزء الثاني ، السنة السابعة ، ١٣٩٢ هـ ، ص ١٤٣-١٤٧ ، الجزء الرابع ، ص ٣١٠-٣١٤ .

المعجم الوسيط

تعود قصة هذا المعجم لسنة ١٩٣٦م ، حيث طلبت وزارة المعارف العمومية -آنذاك- من المجمع أن يصنع معجماً ذا مواصفاتٍ خاصةٍ ، وذلك بأن يكون على « نمطٍ حديثٍ ، محكم الترتيب ، واضح الأسلوب ، سهل التناول ، شتملاً على صورٍ لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير ، وعلى مصطلحات العلوم والفنون » (١) ؛ لكي يسدَّ حاجة الطالب ، والكاتب ، والدارس المثقف .

وانتظم العمل فيه سنة ١٩٤٠م ، وأوكل المجمع - بادئ ذي بدء - مهمة إعداده ومراجعته وتهذيبه إلى لجنة مكونة من عددٍ من الأعضاء* الذين سرعان ما تغير بعضهم ، وحل آخرون مكانهم لتتألف في النهاية من الأساتذة : إبراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات ، وحامد عبدالقادر ، ومحمد علي النجار ، وقضى هؤلاء ثلاث سنين عدداً في مراجعته ، وتنقيحه ، وتنسيقه ، حتى صدر الجزء الأول منه في طبعته الأولى سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م ، وبعدها بعامٍ واحدٍ صدر الجزء الثاني منه ، ويقع هذان الجزءان في نحو ألف ومائتي صفحة ، يشتملان على نحو ثلاثين ألف مادة ، ومليون كلمة ، وستائة صورة (٢) .

ونفدت نسخ هذه الطبعة ، ففكر المجمع في إعادة طبعه ، وكوّنت لجنة من الدكتور إبراهيم أنيس ، والدكتور عبدالحليم منتصر ، والأستاذ عطية الصوالحي ، والأستاذ محمد خلف الله أحمد ؛ لمعاودة النظر فيه ، وإعداده لطبعةٍ ثانية .

وقامت هذه اللجنة بتوجيه الدعوة لرجال اللغة والأدب والدارسين والنقاد ، لايداء ملاحظاتهم على المعجم في طبعته الأولى ، ووضع المقترحات والحلول بخصوصها . وعملت تلك اللجنة على مراجعة مواده ، وتنقيحها ، فأضافت إليه ، وعدلت منه ، وتلافت مافاتاه من نقصٍ في المصطلحات العلمية ، والألفاظ الحضارية ، والشواهد

(١) من تصدير الدكتور إبراهيم مذكور لهذا المعجم ، ص ٩ .

(*) تكونت هذه اللجنة من ستة أعضاء هم : الدكتور منصور فهمي ، والأساتذة أحمد العوامري ، وأحمد أمين ، وإبراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات ، والشيخ محمد الخضر حسين . ينظر: مجلة المجمع ، ٦٠/٨ .

(٢) تصدير الدكتور إبراهيم مذكور لهذا المعجم ، ص ١٠ .

القرآنية(١)، ولما اكتمل لها ذلك أصدرته في طبعة ثانية سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، في جزئين يقعان في سبع وستين وألف صفحة من القطع الكبير .
ونفذت هذه الطبعة - أيضاً - ، مما اضطر المجمع لتصويرها سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، ثم صدر في طبعته الثالثة سنة ١٩٨٥م .

منهج

وُضع لهذا المعجم هدف محدد ، كما وُضع المجمع له خطةً ومنهجاً يحققان ذلك الهدف ، فكان هدفه متمثلاً في تلك الاعتبارات السابقة التي حددتها وزارة المعارف في طلبها الذي قدمته للمجمع ، أما المنهج الذي اختطه المجمع في صنع هذا المعجم فيقوم على الآتي :

أولاً - عدم التقيد بما التزمه المعجميون القدماء من وضع حدودٍ زمانيةٍ ومكانيةٍ للمادة المعجمية ، والتوسع في ذلك بحيث تشمل جميع مظاهر التطور الحضاري للعصر الحديث بمصطلحاته العلمية والفنية ، وماتدعو إليه الضرورة من الألفاظ المولدة أو المعربة أو المحدثّة أو الدخيلة التي أقرها المجمع ، وإطلاق باب القياس ليشمل ماقيس من قبل وما لم يقس .

ثانياً - إهمال كثير من الألفاظ الحوشية والغريبة التي لم يعد للاستعمال المعاصر حاجة إليها .

ثالثاً - تزويده بالشواهد القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال العربية ، والتراكيب البلاغية المأثورة عن فصحاء الكتاب والشعراء .

رابعاً - إغفال التعريف بأعلام الأشخاص والأماكن إلا بقدر ماتدعو الضرورة إليه ، دون أن يكون هذا من أهداف المعجم ، وإن كان ذلك مما نصّ عليه طلب وزارة المعارف ، ولكن المجمع صرف النظر عنه .

خامساً - ترتيب مواد المعجم على حسب حروف الهجاء العادية (الألفباء) ، وتقسيمه إلى أبواب بعدد حروف الهجاء ، مع إعادة المادة إلى حروفها الأصلية إن كانت منقلبةً أو مزيدةً ، وترتيب مواد أبوابه حسب الحرف الثاني من حروفه الأصلية ، وتقديم

(١) مقدمة الطبعة الثانية لهذا المعجم ، ص ٥ - ٦ .

الأفعال على الأسماء ، والمجرد على المزيد ، واللازم على المتعدي ، والمعنى الحسي على المعنى العقلي ، والحقيقي على المجازي .

سادساً - الضبط الدقيق للمواد المعجمية ضبطاً يقوم على الإشارة لا على العبارة ، مع وضوح التعريف ، وشرح الألفاظ .

سابعاً - الاستعانة بالرسوم والصور التوضيحية للنبات والحيوان والآلات ، جريباً على المتبع في فن المعجمات الحديثة .

ثامناً - استخدام رموز معينة للدلالة على بعض الاستعمالات اللغوية في المعجم .

تاسعاً - الاقتصار في ذكر أبواب الفعل ، فإن كانت أبوابه متحدة المعاني اكتفى بذكر باب واحد ، أما إذا اختلف المعنى فتذكر الأبواب كلها ، واختير من المصادر والجموع أشهرها وأكثرها استعمالاً - إن اتحد المعنى - ، وإن اختلف فتثبت الصيغ والجموع كلها ، وبالنسبة لأسماء الفاعلين والمفعولين فتذكر مع الفعل عند الضرورة ، إما لحفائه ، أو لتفريع بعض المعاني عليه ، وأما المؤنثات فإن كان بزيادة تاء على مذكره فقد أهمل لوضوحه ، وإن كان بغير تاء فاكثف بما قد يخفى على كثير (١) .

تقييمه

حينما صدر هذا المعجم ، وطلب من رجال اللغة والأدب النظر فيه ، وإبداء الرأي بشأنه ، استجاب لذلك ثلة من هؤلاء ، وقدموا بعض الاستدراكات والاقتراحات النافعة ، وكان جلُّها - كما يذكر أعضاء لجنة إخراج الطبعة الثانية منه - موجهاً إلى محتوى المعجم

(١) ينظر في هذا كله : تصدير الدكتور مذكور لهذا المعجم في طبعته الأولى ، ص ٧-١٠ ، ومقدمة لجنة إخراج المعجم في طبعته الأولى - أيضاً - ، ص ١١-١٦ . وتلك الرموز هي : (ج) لبيان الجمع ، (ُ) لبيان ضبط عين المضارع ، (و -) للدلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد ، (مو) للمولد الذي استعمله القدماء بعد عصر الرواية ، (مع) للمعرب ، وهو اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب بالنقص ، أو الزيادة ، أو القلب ، (د) للدخيل ، وهو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير ، (ح) للفظ الذي أقره الجمع ، (محدثه) للفظ الذي استخدمه المحدثون في العصر الحديث ، وشاع في لغة الحياة العامة .

وعبارته ، دون منهاجه وخطته ، مما يعني أن المعجم صادف رضئى وقبولاً لدى الدارسين ، والباحثين ، والنقاد اللغويين (١) .

وتمثلت تلك الملاحظات النقدية في مادة المعجم - كآ ، وضبطاً ، وتعبيراً - ، وفي الكشف عن معاني بعض الألفاظ ، وفي إثبات بعض الصيغ أو إهمالها (٢) ، يضاف إلى ذلك كله أنه لم يحقق الهدف الذي من أجله وضع ، وهو مساعدة الطلاب ، حيث يفوق مستوى هذه الفئة من الدارسين ، نظراً لغزارة مادته (٣) .

ومن الملاحظات الشكلية التي أرى أنها جديرة بالذكر هنا هي طباعة المعجم ، فحروفه صغيرة جداً على عكس ما عليه الحال في المعجم الكبير ! ، أضف إلى ذلك عدم استخدام الألوان في الرسوم التوضيحية .

وخلاصة القول في هذا المعجم : أنه وإن اعتبره بعض المعاصرين بعيداً كل البعد عن المعجم المنشود (٤) ، وأنه لا يفيد القارئ المعاصر في شيء ، ولا يصلح أن يكون إلا مرجعاً لمن يريد معرفة معنى كلمة ترد في نصٍ قديم... (٥) ، لئن اعتبر كذلك في نظر هؤلاء ، فإنه يبقى بشهادة كثيرٍ منهم أقرب معاجمنا إلى الكمال في الجمع والترتيب والتيسير (٦) ، وأفضل محاولة

(١) مقدمة الطبعة الثانية ، ص ٥ .

(٢) نفسه ، وينظر : المعاجم العربية ، د.عبدالسميع محمد أحمد ، ص ٢٣٧ - ٢٣٩ ، ثغرات في المعجم الوسيط ، حسن الجافي ، مجلة الهلال ، العدد السابع ، السنة الثمانون ، ١٩٧٢م ، ص ٨٦-٩١ .

(٣) المعجم العربي ، د.حسين نصار ، ٧٤١/٢-٧٤٢ . ومما تجدر الإشارة إليه أن الدكتور عدنان الخطيب أسهم إسهاماً كبيراً في نقد هذا المعجم ، وذلك بمقالاتٍ نشرها تباعاً في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ابتداءً من المجلد ٣٨ حتى المجلد ٤٢ ، وأصدرها سنة ١٩٦٥م في كتابٍ مستقلٍ بعنوان (المعجم العربي ، نظرات في المعجم الوسيط) ، وكان هذا الكتاب مما عنيت بدراسته لجنة إخراج الطبعة الثانية من المعجم الوسيط . ينظر : مقدمة الطبعة الثانية لهذا المعجم ، ص ٦ . وللمزيد حول نقد هذا المعجم ينظر : المعجم العربي الجديد ، المقدمة ، هادي العلوي ، ص ١٢٧-١٢٩ ، اللسان العربي ، المجلد ٢ ، الجزء ١ ، ص ١٠١ - ١٠٤ ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٢٦٧ - ٢٦٩ ، المجلد ٥ ، الجزء ٢ ، ص ٣٣٨ ، المجلد ٦ ، الجزء ١ ، ص ٥٢٣-٥٢٤ ، المجلد ٧ ، الجزء ٢ ، ص ٤٠-٤٢ .

(٤) المعجم العربي ، د.عبدالقادر الفاسي الفهري ، ص ١٩ .

(٥) المعجم العربي الجديد ، هادي العلوي ، ص ١٢٩ .

(٦) المعجم العربي ، د.حسين نصار ، ٧٤١/٢ .

معجمية في هذا العصر (١)، وأساساً متيناً يمكن البناء عليه ؛ لما يمتاز به من وضوح الشكل ،
 ووحدة الخطة ، ودقة التعبير (٢) .

-
- (١) المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، د.عدنان الخطيب ، ص ٦٤ .
 (٢) علم المعاجم العربي اليوم ، د.جوتس شريجلة ، بحث منشور ضمن (حوار بين الألمان والعرب)
 ص ١٧٣ . وللمزيد حول الإشادة بهذا المعجم ينظر : مشاكل الترتيب المنهجية في المعجم العربي
 الحديث ، تطبيق على المعجم الوسيط ، د.إبراهيم بن مراد ، مجلة المعجمية، العدد الثالث ، ١٩٨٧م،
 ص ١٤-١٥ .

المعجم الوجيز

كثرت الدعوات وبخاصة من رجال التربية والتعليم لصنع معجم مدرسي صغير، يفي بحاجة المراحل الدراسية الأولى (التعليم العام)، وخاطبت وزارة المعارف - أيضاً - مجمع اللغة العربية بهذا الخصوص، ورحّب المجمع بهذه الدعوة، واضطلع بهذه المهمة، وأوكل أمر هذا المعجم إلى لجنة مكونة من: الدكتور إبراهيم أنيس، والأستاذ محمد خلف الله أحمد، والأستاذ علي النجدي ناصف (١٩٨٢م)، والدكتور أحمد محمد الحوفي (١٩٨٣م)، وتولت لجنة أخرى مكونة من الدكتور أحمد عمار (١٩٨٣م)، والأساتذة محمد خلف الله أحمد، وعلي النجدي ناصف، ومحمد شوقي أمين (١٩٩٢م)، تولت مهمة التنسيق والمراجعة (١). وقضت فيه نحواً من خمس سنوات حتى صدر في طبعته الأولى سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، وجاء في مجلد واحد تبلغ صفحاته سبعاً وثمانين وستائة صفحة من القطع الصغير، واحتوى على خمسة آلاف مادة، وأكثر من ستائة صورة.

منهجه

يهدف هذا المعجم - كما يقول الأستاذ مصطفى حجازي - إلى تلبية حاجات الطلبة في مراحل التعليم العام، بحيث يسهل عليهم اصطحابه، ويخف حمله، ويجدون فيه حاجتهم في أقصر وقت، وأخصر طريق (٢).

وقد رسم كل من المعجم الوسيط والكبير له منهجه، وأقتاد منها في تحديد ذلك المنهج، وأقام بناءه العام على ما كان المعجم الوسيط قد اختطه لنفسه، كما اعتمد في مادته المعجمية على المعجم الوسيط - أيضاً -، مع الاختصار والتبسيط والانتقاء، بحسب الغاية التي من أجلها وضع هذا المعجم.

تقييمه

خرج هذا المعجم في فترة متأخرة عن الدراسات المعجمية في مصر، ولذلك لا نجد له

(١) ينظر: تصدير الدكتور مذكور لهذا المعجم.

(٢) ينظر: مقدمة هذا المعجم، ص ١٠.

ذكراً في هذه الدراسات ، وأحسب أن ما وجه للمعجم الوسيط من ملاحظاتٍ يصح أن يجري بشكلٍ أو بآخر على هذا المعجم ، ولا يزال الأمل معقوداً على المجمع بصنع معجمٍ صغيرٍ للجيب ، يفي بحاجة القراء السريعة لإدراك معاني الكلمات بكل يسرٍ وسهولة (١) ، وإن كنت أرى أن هذا النوع من المعاجم يحتاج إلى صبرٍ ، وأناةٍ ، ودقةٍ ، وخاصةً فيما يتصل بالمادة المعجمية التي تختار للوضع والإثبات ؛ وذلك لأن معاجم الجيب يستفيد منها مستويات ثقافية متعددة ، من أبناء اللغة ذاتها ، أو من الناطقين بغيرها .

(١) دعا إلى ذلك كل من الدكتور حسين نصار ، والدكتور عبدالسميع محمد أحمد . ينظر: المعجم العربي ، ٧٧١/٢ ، المعاجم العربية ، ص ٢٤٠ .

معجم ألفاظ القرآن الكريم

لم تقف مساهمة المجمع المعجمية عند حد المعاجم اللغوية العامة ، بل تجاوزته إلى المعاجم المتخصصة ، ويعود التفكير في صناعة هذا المعجم إلى سنة ١٩٤١م ، ففي الجلسة الثانية من الدورة السابعة للمجمع قدّم الدكتور محمد حسين هيكل (١٩٥٦م) -عضو المجمع- اقتراحاً لوضع معجم خاص بالقرآن الكريم .

وقد أثار هذا الاقتراح كثيراً من النقاش ، وأبديت تحفظات بشأنه ، وتردد الأعضاء الجمعيون في قبول الفكرة ، وهل هو من اختصاص المجمع أم الهيئات الدينية كالأزهر مثلاً؟ وهل سيكون على نمط مفردات الراغب الأصفهاني أم يؤخذ فيه بالمنهج الحديث على غرار ما صنع بألفاظ الكتاب المقدس ؟

وأسهم الدكتور منصور فهمي (١٩٥٩م) في دفع تلك الفكرة إلى التنفيذ ، كما أسهم الأستاذ أحمد أمين في وضع تصورٍ عامٍ لهذا المعجم المنتظر .

وبعد مناقشاتٍ مستفيضةٍ بين المحافظين والمجددين ووفق على وضع معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم ، وكوّنت لجنة رئيسية للبدء في تنفيذه ، مكونة من الأستاذ علي عبدالرازق (١٩٦٦ م) ، والدكتور محمد حسين هيكل ، والأستاذ عبدالوهاب خلاف (١٩٥٦م) ، والشيخ إبراهيم حمروش (١٩٦٠م) والشيخ محمود شلتوت (١٩٦٣م) ، والشيخ محمد الخضر حسين (١٩٥٨م) والأستاذ إبراهيم مصطفى ، والشيخ عبدالقادر المغربي (١٩٥٦م) عند حضوره (١) ، مع تكوين لجنة فرعيةٍ مهمتها عرض كل جزءٍ أتمته من المعجم على اللجنة الرئيسية التي تقوم بمناقشته وعرضه على مؤتمر المجمع .

ومضت الأعوام تباعاً ، ومؤتمرات المجمع تعقد سنوياً ، وجلساته تناقش هذا الموضوع ، وتتنظر في النماذج المعروضة من مواد هذا المعجم ، إلى أن عقدت الدورة التاسعة عشر سنة ١٩٥٢م - ١٩٥٣م ، حيث وافق المؤتمر في جلسته الرابعة على اقتراح الدكتور إبراهيم مذكور بالبدء في طبع المعجم .

وصدر الجزء الأول منه سنة ١٩٥٣م ، أي بعد ثلاث عشرة سنة من تقديم الفكرة والإعداد لها ، وقد ضم الكلمات المبدوءة بالهمزة، والباء، والتاء، والثاء ، ثم صدر الجزء الثاني

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٦١-٦٠/٨ .

سنة ١٩٥٩م ، وضم الجيم ، والحاء ، والحاء ، والدال ، والذال ، والجزء الثالث سنة ١٩٦١م ، واحتوى على حروف الراء ، والزاي ، والسين ، ورأى المجمع بعد ذلك أن يبادر بالإسراع في إخراج بقية الأجزاء ، فأوكل مهمة الإشراف على الجزء الرابع منه إلى الشيخ أمين الخولي ، وأصدره سنة ١٩٦٨م ، وقف فيه عند حرف الفاء ، وتولى الجزء الخامس الأستاذ حامد عبدالقادر (١٩٦٦م) وأصدره سنة ١٩٦٩م وقف فيه عند حرف اللام ، وكان الجزء السادس المتم للمعجم من نصيب الشيخ محمد علي النجار (١٩٦٥م) الذي أخرج سنة ١٩٧٠م ، وهذا يعني أن ثلاثين عاماً استغرقها العمل في هذا المعجم حتى خرج إلى النور كاملاً ، وأعيد طبع هذا المعجم طبعة خاصة سنة ١٩٧٠م ، وصدر في مجلدين (جزئين) عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ثم أخرجته دار الشروق في مجلد واحد سنة ١٩٨٢م ، نظراً للحاجة المتزايدة إليه (١) ، وهاتان الطبعتان لا يعترف بهما المجمع ؛ لأنه - كما يقول الدكتور مذكور - : « ليس في ذلك ما يتفق وتقاليد المجمع التي تقضي بإعادة النظر في المؤلف قبل تقديمه لطبعة ثانية » (٢) .

وصدر في طبعته الثانية بعد أن كونت لجنة لمراجعة الطبعة الأولى وتنقيحها ، وإعادة النظر في تنسيق صياغتها ، وذلك سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م ، وإن كان الأستاذ عبدالسلام هارون يعدها الطبعة الرابعة له (٣) ، ويقع في مجلدين ، بلغ عدد صفحاتها ثمانياً وعشرين ومائتين وألف .

منهجه

وضعت اللجنة المكونة لهذا المعجم قواعد عامة توضح المنهج الذي سار عليه العمل فيه، وتمثل في الآتي :

أولاً - تفسير المعنى اللغوي للكلمة كما جاءت في النصوص العربية وكتب اللغة القديمة، ويرجع إلى ما قد يكون للكلمة من أصل في اللغات السامية أو غيرها .
ثانياً - تبين المواضع التي وردت فيها الكلمة من القرآن الكريم ومعانيها كما فهمها القدماء من المفسرين واللغويين ، مع بيان ما قد يكون بين هذين الفريقين من خلاف ، والإشارة إلى المصادر من كتب التفسير وكتب اللغة .

- (١) ينظر: تصدير الدكتور مذكور للطبعة الثانية من هذا المعجم ، ا-ب ، وتصدير الأستاذ عبدالسلام هارون لهذا المعجم ، و-ف ، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، د. شوقي ضيف ، ص ١٤٨-١٥١ .
(٢) تصدير الدكتور مذكور للطبعة الثانية من هذا المعجم ، ا
(٣) ينظر : معجم ألفاظ القرآن الكريم : ، ١/م ، ف (الطبعة الثانية) .

ثالثاً - تبين المعاني التي يمكن أن يكون قد استكشفها المتأخرون من المفسرين واللغويين والعلماء ، وينصُّ على مواضعها في كتبهم وفي آثارهم المختلفة .
رابعاً - تشمل الكلمات اللغوية الأسماء الجغرافية، والتأريخية، والمصطلحات على اختلافها .

خامساً - اللجوء إلى تفسير الآيات متى مادعت الضرورة لذلك .
سادساً - الدقة العلمية في عبارة المعجم ، بحيث يفهمها أوساط المثقفين (١) ، وقد اعترض الشيخ محمد مصطفى المراغي (١٩٤٥م) على بعض هذه البنود ، كما لم يؤخذ بأجزاء من هذه المواد (٢) .

أما الخطة التي اتبعها فهي تقوم على القواعد التالية :
أولاً - إذا وردت الكلمة في القرآن جميعه بمعنى واحد فتشرح شرحاً لغوياً أولاً ، فإذا كانت فعلاً مجرداً ذكر بابه ، ومصدره ، ومشتقاته الواردة في القرآن ، وإن كانت فعلاً مزيداً ذكر معناه ، ثم ذكرت مشتقاته القرآنية ، وإذا كانت اسماً اكتفي بمعناه ، وإن كانت مصدرراً ذكر معناه وفعله ، وتبين المواضع التي ذكرت فيها الكلمة في القرآن الكريم ، وأنها في كل موضع بنفس المعنى .

ثانياً - إذا وردت الكلمة في القرآن بمعانٍ لغويةٍ مختلفةٍ فنص على هذه المعاني جميعها، ويوضح نوع الفعل والمصدر ، وكذلك المشتقات الواردة من المادة ، ويقدم في ترتيب معاني المادة أكثرها دوراناً في القرآن ، مع النص على مواضع ورودها ، ويذكر مثالان من الآيات مع اسم السورة ورقم الآية، ثم يكتفي بعد ذلك بما جاء من هذا المعنى بذكر السورة ورقم الآية ، وتذكر المعاني الأخرى مقرونةً بعدد الآيات التي جاءت فيها الكلمة بهذا المعنى ، ويكتفي بمثال، ثم تذكر السورة وأرقام الآيات الأخرى .

ثالثاً - إذا كان للكلمة معنى لغوي واحد ، ولكنها استخدمت في القرآن بمعانٍ مختلفةٍ بسبب المجاز ، نُصَّ على المعنى اللغوي ، وقيل : إنها قد تستخدم أو ترد بمعنى كذا ، ثم تذكر الآيات وأرقامها على النحو السابق .

(١) ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٢٠١/٥ ، ٨٣/٦-٨٤ ، ٢٠٢ ، محاضر الجلسات في الدورات السابعة والثامنة والتاسعة ، ١٩٧٠م ، ص ٢٧-٣٠ ، ٤٩-٥٠ ، ٦٩-٧٣ .

(٢) ينظر: معجم ألفاظ القرآن الكريم، ١/ي-ك، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، د. شوقي ضيف، ص ١٤٨-١٤٩، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١)، ماضية وحاضر، ص ٧٠-٧١ .

وروعي في هذا المعجم ذكر عدد مرات ورود اللفظ في القرآن ، ومكانه من المعجم على يمين الصفحة تحت كل لفظ من ألفاظ المادة ، ووضعت بين قوسين معقوفين صغيرين (١) .
وحيثما أعيدت طباعة المعجم للمرة الثانية أضيف إلى تلك القواعد ثلاث آخر هي:
أولاً - العناية بالسياق اللغوي عند تحرير معاني الألفاظ .

ثانياً - ذكر الأعلام القرآنية سواء كانت لأشخاص أو لأماكن ، مع التعريف الموجز ، والانتفاع بالسياق القرآني ومضامينه في هذا التعريف .

ثالثاً - تفسير حروف المعاني ، كحروف الجر ، والاستفهام ، والشرط ، والنداء ، ومعانيها في السياق القرآني ، مع الاكتفاء بمثال واحد لكل معنى من معانيها (٢) .

وقد رتب مواد هذا المعجم حسب الترتيب المجائي العادي ، واتبع هذا الترتيب - أيضاً - مع الأفعال ، والأسماء ، والضائر ، والواحق (٣) .

تقييمه

حظي هذا المعجم ساعة ميلاده بكثيرٍ من المداولات والاستفسارات ، وحيثما عرض منهج العمل فيه على أعضاء المجمع - وكان منهجاً يسعى إلى وضع معجم عصري وعلمي للقرآن الكريم (٤) - قوبل باعتراض على بعض بنوده ، ولم يؤخذ ببعضها عند الإعداد والتنفيذ ، فمن ذلك أنه لم يطبق مبدأ الرجوع إلى أصل الكلمة في اللغات السامية إن كانت دخيلة أو معربة ، كما لم تحقّق الأعلام التاريخية والجغرافية الواردة في القرآن (٥) ، وبهذا وقف المعجم عند حدود الدلالة اللغوية للكلمة القرآنية ، و « ترك قدراً منها يتوق القارئ والباحث إلى أن يعرف جليته ، ويقف على أحدث الآراء فيه » (٦) .

(١) اعتمدت في عرض هذه الخطة على : مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د. شوقي ضيف ، ص ١٤٩-١٥١ .

(٢) معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ١ / م - ن .

(٣) نفسه ، ١ / ج - هـ .

(٤) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د. الحمزاوي ، ص ٥٢٣ .

(٥) ينظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١) ، ماضيه وحاضره ، ص ٧١ ، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د. شوقي ضيف ، ص ١٤٨-١٤٩ .

(٦) مجمع اللغة في ثلاثين عاماً (١) ، ماضيه وحاضره ، ص ٧١ .

على أنني لا أوافق الدكتور الحمزاوي فيما ذهب إليه من أن هذا المعجم ما هو إلا مجرد سردٍ لألفاظ القرآن (١) ، فلم يكن من هدف هذا المعجم سرد تلك الألفاظ - كما هو الحال في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن لمحمد فؤاد عبدالباقي - ، وإنما تقديم المعنى اللغوي لها ، وشرحها شرحاً وافياً ، وربط كل مدلول بالآيات التي تتصل به (٢) ، وهو - فيما أرى - توجه مهم في مجال البحث الدلالي والمعجمي .

ومن الملاحظات على هذا المعجم أن عنوانه - فيما أرى - غير دقيق ، فالذهن ينصرف - من خلال هذا العنوان - إلى أنه معجم خاص بسرد ألفاظ القرآن الكريم ، ومواضع ورودها فيه - كمعجم محمد فؤاد عبدالباقي السابق - ، أو الدليل الكامل لآيات القرآن* ، وليس خاصاً لمعاني هذه الألفاظ ! ، ولو غُيِّرَ إلى « معجم ألفاظ القرآن الكريم ومعانيها » لكان أدل على المضمون ، وأصدق على واقعه وحقيقته ، ولعل هذا هو مادفع الدكتور الحمزاوي إلى القول بأنه مجرد سردٍ لألفاظ القرآن الكريم .

ويضاف إلى هذه الملاحظات أن المنهج لم يكن موحداً في أجزائه جميعها ، ففي الجزء الذي اختص به الشيخ أمين الخولي نجد أنه اهتم « ببيان المعنى الحسي للفظ القرآني أولاً ، ثم يبين ما تفرع عليه من الدلالات المعنوية ، وهو نسق اختص به هذا الجزء دون بقية أجزاء المعجم » (٣) ، والأولى أن يتَّخذ منهجاً موحداً في المعجم كله ، فإما أن يسير فيه وفق مسارت عليه بقية الأجزاء ، وإما أن يعمَّم ذلك النهج على الأجزاء جميعها .

وإذا تجاوزنا هذه الملاحظات إلى التقييم النهائي لهذه المعاجم الجمعية، فإنه يمكن القول: إنها تظل شاهداً حياً على التوجهات الصادقة للمجمع، ووفائه بكثير من التزاماته ومسئوليته التي اضطلع بها منذ إنشائه ، ولئن حدث شيء من الخروج عما رسم له - نقصاً أو زيادةً - ، وخيب بعض الطموحات الكبيرة والآمال العريضة التي واكبت المراحل التاريخية للمعاجم

(١) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص ٥٢٧ .

(٢) جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٥٢٧٣ ، الخميس ١٩٩٣/٥/٦م ، ص ٢٣ (لقاء مع الدكتور إبراهيم بيومي مذكور) رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(*) أخرجه الدكتور حسين محمد فهمي الشافعي ، وصدر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٧٢م .

(٣) مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د. شوقي ضيف ، ص ١٥١ ، وينظر : معجم ألفاظ القرآن ،

المجمعية ، فإن ذلك - فيما أرى - أمر جبري لا مناص عنه ، وليس من العسير تفادي ذلك كله ، ومعالجة أوجه القصور ، وبخاصة أن تقاليد المجمع تنص على معاودة النظر في المعاجم التي تُعدُّ للطبع مرةً أخرى ، كما أن أعضاء هذه المعاجم يرحبون بكل نقدٍ بناءٍ ، واستدراكٍ مفيدٍ ، واقتراحٍ إيجابي ، وذلك مما يسهم مساهمةً فاعلةً في صناعة المعاجم على أسسٍ علميةٍ دقيقةٍ شكلاً ومضموناً .

المعاجم العلمية

وجه المجمع عنايته - أيضاً - للغة العلم والتكنولوجيا ، فجمع كثيراً من مصطلحات هذه العلوم ، وأخذ يصدرها تباعاً في مجموعاتٍ سنويةٍ بلغت أربعاً وعشرين مجموعة (١) ، ثم ما لبث أن اتجه إلى إخراج معجماتٍ علميةٍ مستقلة ، فأصدر سنة ١٩٦٥م المعجم الجيولوجي ، ومعجم العلوم الاجتماعية سنة ١٩٦٦م ، والمعجم الجغرافي ، ومعجم الفيزيكا النووية والألكترونيات سنة ١٩٧٤م ، والمعجم الفلسفي سنة ١٩٧٩م (٢) . ويذكر الأستاذ إبراهيم التريزي أن هناك معاجم علمية قيد الطبع ، وهي المعجم الطبي ، ومعجم الهيدرولوجيا (علم المياه) ، ومعجم علوم الأحياء والزراعة ، ومعجم الصيدلة ، ومعجم علم النفس (٣) .

وكان لهذه المعاجم التي صدرت منهجها الخاص في إيراد المصطلح ، وترتيب وروده ، وتعريفه ، ومقابله في اللغة الإنجليزية ، أو الفرنسية ، أو كليهما معاً (٤) .

والى جانب هذه المعاجم العلمية المتخصصة ، اعتنى المجمع بألفاظ الحضارة* الحديثة، ومصطلحات الفنون ، كالرسم ، والموسيقى ، والألوان ، والتصوير ، والنحت ، والخزف ، والفنون التشكيلية ، والفنون المسرحية ، والسينما ، وأخذ ينشرها في أعداد مجلته الأولى ، إلى أن كونت لجنّتان مهمتهما العناية بألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون ، فأصدرت سنة ١٩٨١م معجماً لألفاظ الحضارة الحديثة ومصطلحات الفنون (٥) ، وكل ما تقدم يعد اتجاهاً جديداً في التفكير المعجمي العربي المعاصر .

(١) مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د. شوقي ضيف ، ص ١٦٤ .

(٢) نفسه ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، وينظر : التراث الجمعي في خمسين عاماً ، إبراهيم التريزي ، ص ٢٩-٣٠ .

(٣) التراث الجمعي ، ص ٣٠ .

(٤) لمعرفة ذلك بالتفصيل ينظر : مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، ص ١٦٥-١٦٦ .

(*) ألفاظ الحضارة : ضرب من المصطلح ، وباب من أبواب تنية متن اللغة وتطوره ، فلا أصحاب المهن والحرف لغتهم الخاصة بهم ، وللحقول مفردات تختلف عن مفردات المصنع والتاجر... الخ. ينظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١) ماضيه وحاضره ، ص ٥٨ .

(٥) ينظر : مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د. شوقي ضيف ، ص ١٦٦ - ١٦٨ .

المعاجم الفردية

قام بوضع هذه المعاجم فرد واحد ، أو مجموعة أفراد ، دون انتقاء إلى مؤسسة حكومية أو جهة رسمية .

ومن خلال تتبعي لها وقفت على معاجم متنوعة يصعب حصرها ؛ لأنها من الكثرة بمكان (١) ، وهي تضرب في كافة فروع المعارف الإنسانية من طب ، وهندسة ، وعلوم اجتماعية ، وألفاظ عامية ، وأخطاء لغوية شائعة ، وألفاظ للقرآن الكريم ، ومصطلحات أدبية ، وتجارية ، ومكتبية ، وعسكرية ، وقانونية ، وسياسية ، ودبلوماسية ، وأسماء النباتات ، وعلم الحيوان ، والمصطلحات الدرامية والمسرحية ، والتعابير الاصطلاحية ، والثدييات ، وألفاظ الحضارة ، والعادات والتقاليد والتعابير المصرية ... الخ (٢) ، ويلحق بهذا دوائر المعارف والموسوعات .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك بعض هذه المعاجم الفردية أرسلها أصحابها أو ورثتهم لمجمع اللغة العربية بغرض دراستها ، والنظر فيها ، وتقرير ما يراه بشأنها ، فمن ذلك معجم «معالم اللغة» للمرحوم الأستاذ نجيب خلف ، ومعجم محمد النجاري ، ومعجم جرجس حجار ، ومعجم فؤاد فوجي (٣) ، ويبرز من الأسماء في العمل المعجمي الفردي الدكتور محمد شرف (١٩٤٩م) ومعجمه الخاص بالمصطلحات الطبية ، وفيه يقول الدكتور محمد مهدي علام : «ولو لم يكن له إلا قاموسه الطبي لكفى لتخليد حياته العلمية» (٤) ، والدكتور رمسيس جرجس (١٩٥٩م) الذي خلف تسعة من المعاجم في فنونٍ مختلفة لا تزال مخطوطة حتى الآن ! .

وأدعو في هذا المقام إلى قيام دراسة شاملة متكاملة لبحث اتجاهات العمل المعجمي الفردي ، ومناهجه ، وموازنته بمثيله من الأعمال المعجمية التي صدرت في أقطار عربية أخرى ، والمعاجم الأجنبية .

(١) لمعرفة ذلك ببيلوغرافياً ينظر : الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ، د.عفيف عبدالرحمن ، ص ١٣٧ - ١٧٥ .

(٢) ينظر : في اللغة والأدب ، د.مدكور ، ص ١١٩ ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥١/٧ .

٦٧/٨ - ٦٩ ، المجمعون في خمسين عاماً ، د.محمد مهدي علام ، ص ٢٨٥ .

(٣) المجمعون في خمسين عاماً ، ص ٢٨٥ .

(٤) نفسه ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

ولنا أن نقول بعد هذه الدراسة : إن التفكير المعجمي في مصر خلال فترة الدراسة سار في اتجاهاتٍ متعددةٍ ، هي على وجه التحديد :

أولاً- بعث التراث المعجمي العربي القديم عن طريق نشره بعد تحقيقه تحقيقاً علمياً.

ثانياً- قيام دراساتٍ تاريخيةٍ تأصيليةٍ نقديةٍ للمعاجم العربية في القديم والحديث .

ثالثاً - إعادة ترتيب بعض المعاجم اللغوية القديمة وفق الطريقة الحديثة ، واختصار بعضها الآخر .

رابعاً - تولى مؤسسة رسمية مهمة صناعة المعاجم اللغوية العامة والخاصة وفق مبادئ الفن المعجمي الحديث ، مع مشاركة بعض المؤسسات الحكومية الأخرى في هذه الصناعة المعجمية .

خامساً - التأثر الواضح بالمناهج المعجمية المطبقة في المعاجم الغربية ، حيث تبدو آثار الإطلاع على معاجم اللغات الأجنبية سمة بارزة في التفكير المعجمي - علماً وصناعة - ، يضاف إلى ذلك أعمال المستشرقين ، والمعجميين اللبنانيين .

سادساً - قيام بعض أقسام اللغة العربية بالجامعات المصرية بتوجيه الرسائل الجامعية نحو دراسة دواوين الشعراء ومؤلفات الكتاب في العصور الأدبية المختلفة دراسةً دلاليةً ، معجميةً ، تركيبيةً . وهو توجهٌ يمثل مشروعاً كبيراً لعمل المعجم التاريخي للغة العربية الذي لم يتمكن الجمع من تنفيذه حتى الآن .

وبالرغم من تلك المحاولات الجادة - الفردي منها والجمعي - للنهوض بالعمل المعجمي لكي يسير فن المعجمات الحديثة ، فإننا نجد أنفسنا - موازنةً بين معاجمنا - القديم منها والحديث - بما تقدم ذكره من أنواع المعجمات - متخلفين أشواطاً كبيرةً في هذا الميدان ، « فصناعة المعاجم عندنا في أزمة ، وهي بعيدة كل البعد عن مساهمة التقدم الفكري والحضاري في العالم العربي الحديث ، وفي العالم الكبير الذي يعيش المدنية المذهلة التي انبثقت عنها هذا النصف الأخير من القرن العشرين » (١) .

ويكفي أن نلقي نظرةً على ما عُرِفَ في أمريكا بحرب المعاجم الهادفة إلى تطوير صناعة المعجم لنعرف موقعنا من هذا التقدم المعجمي الهائل !

(١) كلام العرب من قضايا اللغة ، د. حسن ظاظا ، ص ١٥٣ ، وينظر: مستويات العربية المعاصرة،

المصطلحات اللغوية

من القضايا التي تفرض نفسها على الباحثين ، قضية المصطلحات في كافة جوانب المعرفة الإنسانية ، وحيث إن الموضوع متشابك ومعقد لدرجة كبيرة ، على الرغم من كثرة ما قيل عنه وكتب فيه ، فسأقتصر على الجانب اللغوي ، حيث هو موضوع دراستنا .

وحقيقة الأمر أننا نطالع في مؤلفات اللغويين المعاصرين كما هائلاً من هذه المصطلحات ، تختلف فيما بينها أكثر مما تتفق ، وشيء مثل ذلك لا يعود بالنفع على الدرس اللغوي بقدر ما يجعله عرضةً للبلبلة والازدواجية ، وقد مر بنا سابقاً اختلاف لغوي مصر المعاصرين في المصطلحات الصوتية الوافدة ، هل تترجم أم تعرّب ؟ ، فن ترجمها خضعت ترجمته لاعتبارات عديدة ، ثقافية ، واجتماعية ، وتعليمية ، مما نتج عنه تعدد استخدامات المصطلح الواحد ، ومن عرّبها ألقى على الأذن العربية ألفاظاً غريبةً ، قد تنفر منها ولا تستسيغها ، ويصعب على اللسان النطق بها ، وفي كلتا الحالتين بقيت المشكلة قائمةً إلى درجة أصبحت تشكل أزمةً في محيط الدرس اللغوي ، تنتظر من يحلها ، أو يسهم في حلها على أقل تقدير .

وقبل أن ألقى الضوء على هذه المسألة ، يجدر بي أن أمهّد لها بتحديد مفهوم **المصطلح** ، ومكوناته ، وشروط صياغته ، ووسائل وضعه ، وبعدها سأتحسّس واقع المصطلح اللغوي في العالم العربي - بصفة عامة - .

أولاً - مفهومه

ذكر الزبيدي أن المصطلح (Term) أو الاصطلاح هو « اتفاق طائفةٍ مخصوصةٍ على أمرٍ مخصوص » (١) ، أو بتعبير بعض المعاصرين « لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية » (٢) ، أو بمفهوم أدق « وحدة لغوية ، أو عبارة لها دلالة لغوية أصلية ، ثم أصبحت هذه الوحدة أو العبارة تحمل تسمية اصطلاحية خاصةً محددةً في ميدانٍ معينٍ ، لعلاقةٍ ما تربط بين الدلالة اللغوية الأصلية والتسمية الاصطلاحية

(١) تاج العروس ٥٥١/٦ (صلح) ، وينظر : المعجم الوسيط ٥٢٢/١ (صلح) .

(٢) المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، مصطفى الشهابي ، ص ٣ .

الجديدة» (١)، ومن خلال هذه التعريفات يتضح لنا أن المصطلح يتكون من جانبين : أحدهما خاص بواضعي المصطلح ، والآخر خاص بالمصطلح نفسه .

فبالنسبة لصانعي المصطلح (واضعيه) فلا بد لهم من اتفاق ، وهذا يعني أن هناك قضية مسبقاً مطروحة للنقاش وتبادل الرأي ، أو كما يصفها الدكتور مصطفى جواد بأنها متنازع عليها من حيث تسميتها بكذا أو بكذا (٢) . والاتفاق يكون من مجموعة متخصصة، وليس من فردٍ أو مجموعة غير متخصصة ، كما يكون الاتفاق على شيء محدد ، وهذا يعني وجود ميدانٍ أو مجالٍ للنشاط الذي سيستخدم فيه المصطلح .

وقد اعترض الدكتور عبدالصبور شاهين على كلمة (اتفاق) بقوله : إنه ليس من الضرورة أن يحصل اتفاق ، فهناك مصطلحات لا دخل للاتفاق فيها ، ويرى بأن الاتفاق والمواضعة إنما هو من قبيل المفهوم اللغوي للمصطلح ، وليس من قبيل المفهوم الاصطلاحي (٣) .

وفي رأبي أنه لا مشاحة فيما تقدم من حدود ، فالتعريفات السابقة إنما أخذت في اعتبارها أمراً بالغ الأهمية ، وهو أن صنع المصطلح ليس أمراً فردياً ، وإنما عمل جماعي ، على حين أن تعريفات المعجم الإنجليزي التي أوردها الدكتور عبدالصبور ، وتعريفه الذي ارتضاه* تتجاوز هذا الشرط الاصطلاحي ، وتكتفي بالنظر إليه على أنه لفظ ذو معنى محدد ، أو مجموعة ألفاظٍ تستخدم للدلالة على مفهوم محدد .

(١) أزمة المصطلح في النقد القصصي ، د.عبدالرحيم محمد عبدالرحيم ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٦٣/٦٣ . وللمزيد ينظر : علم المصطلح ، د.محمود فهمي حجازي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٥٩-٤٩/٥٩ ، العربية لغة العلوم والتقنية ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ١١٧ - ١١٨ ، دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي ، د.حلمي هليل ، مقال منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، المصطلح اللساني ، د.عبدالقادر الفاسي الفهري ، بحث منشور ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) عدد (٦) ١٩٨٦م ، ص ٥٥٤ ، في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكور ، ص ٩٤ .

(٢) المباحث اللغوية في العراق ، ص ١١٢ .

(٣) العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ١١٧-١١٨ .

(*) أورد الدكتور عبدالصبور تعريفين من المعجم الإنجليزي (ويستر) للمصطلح هما : ==

وأما الجانب المتعلق بالمصطلح نفسه فيلزم المصطلح توافر عنصرين هما : الشكل، والمفهوم ، فالشكل هو « اللفظ أو الألفاظ اللغوية التي تحمل المفهوم » (١) ، أي أنه قد يكون مكوناً من كلمة واحدة أو أكثر من ذلك ، أما المفهوم فهو « الصورة الذهنية التي يشير إليها المصطلح ، سواء أكانت صورة لمدلول عقلي أم حسي » (٢) .

ثانياً - شروط صياغته (مواصفات المصطلح العلمي)

كنت قد ألمت إليها فيما سبق ، وأضيف هنا أن أي مصطلح يطلق في أي ميدان ، لا تكون له أهمية أو مردود إيجابي إن لم تتوفر فيه صفات خاصة (٣) ، وذلك يتحقق فيما يلي :
 (أ) الدقة في اختيار المصطلح . وهذا يتطلب أن يدل المصطلح على مدلول واحد ، ويعرف ذلك عند علماء المصطلح بـ «الملاءمة أو التوحد» ، ويكون هذا بالبعد عن المصطلحات المزدوجة ذوات المشترك اللفظي ، أو الترادف ، أو ما يعرف بتعدد الدلالة . وتقودنا هذه المواصفة إلى الإشارة إلى أن هناك استخداماً لفتتين من الألفاظ الاصطلاحية ، إحداهما : اللفظ الاصطلاحي الواحد الذي يؤدي عدة معان اصطلاحية في علوم مختلفة ، كمصطلح (الخبر)* فهو يدل على ما يقابل المبتدأ عند النحاة ، وعلى ما يقابل الإنشاء عند البلاغيين والمناطقة والمتكلمين ، وعلى الحديث المنقول عن الرسول (ص) عند المحدثين ،

== (أ) لفظ أو تعبير ذو معنى محدد في بعض الاستعمالات ، أو معنى خاص بعلم ، أو فن أو مهنة ، أو موضوع .

(ب) مجموعة الألفاظ الفنية أو الخاصة المستعملة في عمل أو فن أو علم أو موضوعات خاصة. أما

تعريفه هو ف «اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة» ، العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ١١٨ .

(٢،١) أزمة المصطلح في النقد القصصي ، مجلة المجمع ، ١٦٣/٦٣ .

(٣) العربية لغة العلوم والتقنية، ص ٢٢٥ . ويطلق اللغويون في المغرب العربي على هذا مصطلح

(التنبيط) أو (المعيرة) أو (المعايير) أو التقييس . ينظر : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات

وتوحيدها وتنظيمها ، د. محمد رشاد الحمزاوي ، ص ٥٧ ، ٦٠ (الهامش) ، المصطلح اللساني ،

عبدالقادر الفاسي الفهري ، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، عدد (٦) ، ص ٥٥٢ .

(*) ينظر في هذا بحث الأستاذ محمد القاضي «الخبر، مفهومه، ومنزلته في المعجم» المنشور في مجلة

المعجمية، العددان الخامس والسادس، ص ٤٩٧-٥٠٩. وقد اعتمدت في مفهوم الخبر عند

الصحفيين على ما ورد في كتاب الدكتور محمد حسن عبدالعزيز: لغة الصحافة المعاصرة،

ص ١٧ .

وعلى الوصف والتقرير حول واقعة جديدة تهم القراء عند الصحفيين ، وكذلك مصطلح (مجرى) ، فهو يدل عند علماء القافية على حركة الروي ، وعند علماء الأصوات على ممر الهواء ، ومصطلح (الحال) فهو في الطبيعة غيره في علم النفس وفي النحو وفي البلاغة ، وكذلك مصطلح الاستئناف (١). وهذا مقبول ، حيث لا ينشأ عنه محذور ، والأخرى : اللفظ الاصطلاحي الواحد الذي يؤدي معانياً اصطلاحية متعددة ضمن العلم الواحد ، كـمصطلح (مفرد) ، فهو يدل على ما يقابل المثني والجمع ، وعلى ما يقابل الجملة وشبه الجملة ، ويدل - أيضاً - على ما يقابل المضاف والشبيه بالمضاف ، وهذا التعدد - كما يقول الدكتور عبدالصبور شاهين - غير مقبول في نظام المصطلح الحديث (٢) .

(ب) قلة حروفه ، وسهولة النطق به ، وعدم تعقد شكله . ويتحقق هذا باختصار ألفاظه ، وتجنب الطول والغرابة في كلماته ، وسهولة تصريفه والاشتقاق منه ، أو بمعنى آخر تركيبه الصرفي الواضح (٣) .

(ج) وجود مناسبة بين الداليتين اللغويتين : العرفية العامة ، والعرفية الخاصة . وهذا يعني أن المصطلح لا يوضع ارتجالاً (٤) . وفي الحقيقة أن هذه المواصفة ربما تكون ضرورية - كما يقول الدكتور عبدالصبور شاهين - في المصطلحات العربية النشأة ، ولكنها ليست كذلك عند الترجمة عن اللغات الأجنبية إلا في نقل المعاني الاشتقاقية (٥) .

(د) انسجامه مع طرق صياغة الكلمات في اللغة التي يستخدم فيها . ويتم هذا بالتوافق بينه وبين أنماط التراكيب ، والصيغ ، والأصوات العربية (٦) .

(١) ينظر : المعجم الوسيط ، ٢٠٩/١ ، (حال) ، المعجم الكبير ، ٥٥٦/١ ، (أنف) .

(٢) العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ١٢٢ .

(٣) ينظر : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٤) اعترض الدكتور عبدالصبور شاهين على هذه المواصفة ، ويرى أنها عائق دون مجال الإثراء الاصطلاحي المشروع ، العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ٣٣٣ .

(٥) العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ٣٣٠ (الهامش) .

(٦) ينظر في شروط وضع المصطلح : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٥٩ فما بعدها ، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها ، ص ١٦-٢٤ ، مجلة المجمع ، ٤٩/٥٩ ، فما بعدها ، المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، مصطفى الشهابي ، ص ٤ . وينظر مناقشة الدكتور عبدالصبور شاهين للشروط التي وضعها الدكتور محمد كامل حسين لصياغة المصطلح . العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ٢٢٧-٢٣٥ .

هذه المواصفات في صنع المصطلح تمثل الجزء الأكبر من التوصيات التي صدرت عن ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات الجديدة، التي عقدت بالرباط عام ١٩٨٠م، بإشراف مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي (١).

والواقع أن فكرة المصطلح وما يندرج تحته من منهجيات ومواصفات إنما هي - كما يذكر الدكتور حلمي خليل - جزء من مشكلة العلاقة بين اللغة والفكر (٢).

ثالثاً - وسائل وضعه

لقد تعددت آراء الباحثين في وسائل وضع المصطلح الفني للظاهرة المحددة، وهي في مجملها لا تخرج عن طرائق نمو الثروة اللغوية، كالقياس، والاشتقاق، والتعريب، والنحت، والتوليد، إلا أنها تتفاضل فيما بينها في الترتيب الاستخدامي، ويمكن حصر هذه الوسائل - بصفة عامة - في ثلاث هي: التوليد، والتعريب، والترجمة.

وتبدأ المرحلة الأولى من مراحل وضع المصطلح بالعرض على التراث القديم، فإن أمكن العثور على مصطلح مناسبٍ معبرٍ عن الحقيقة العلمية الجديدة التي يبحث عن مصطلح لها، فذلك أولى من بقية الوسائل الاصطلاحية المتاحة، وإن لم يكن فتأتي المرحلة الثانية التالية لها وهي التوليد، الذي يعني عند المعاصرين إعطاء اللفظ العربي الأصل مدلولاً جديداً لم يعرفه العرب الفصحاء بهذا المعنى (٣).

والتوليد عند المحدثين مصطلح عام ينطوي تحته طرق وضع اصطلاحية أخرى، هي الاشتقاق، والمجاز، ونقل الدلالة، والنحت (٤).

(١) ينظر: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها، ص ١٢٢، العربية لغة العلوم والتقنية، ص ٣٣٠.

(٢) المولد، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام، ص ٥٨.

(٣) ينظر: كلام العرب من قضايا اللغة، ص ٧٩، المولد، دراسة في نمو وتطور العربية بعد الإسلام، ص ٢١٩. ويلاحظ أن الدكتور عبدالصبور شاهين يفرق بين مصطلحي التوليد والمولد، فالأول هو استخدام لفظ لم يرد عن العرب الأوائل خلال عصور الاحتجاج، والآخر هو اللفظ الذي استخدمه الناس قديماً بعد عصر الرواية. العربية لغة العلوم والتقنية، ص ٣٤٥-٣٥١.

(٤) ينظر: المولد، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام، ص ٢١٩، ٢٢٥، العربية لغة العلوم والتقنية، ص ٣٣١، المصطلح اللساني، د.عبدالقادر الفاسي الفهري، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، عدد (٦)، ص ٥٦٢-٥٦٣.

وبلي هذه المرحلة تعريب المصطلح الأجنبي ، ويُعدُّ التعريب وسيلةً مهمةً من وسائل وضع المصطلح الفني .

ومصطلح التعريب نفسه (المعرَّب) مما وقع الخلط فيه قديماً وحديثاً ، حيث نجده يطلق على الدخيل ، كما هو الحال عند شهاب الدين الحفاجي ، وعبدالقادر المغربي . والقول في هذا : إن المعرَّب هو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية ، وعُيِّرَ بنقصٍ ، أو زيادةٍ ، أو قلبٍ ، سواء وافق أبنية العربية أم لم يوافقها ، أما الدخيل فهو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية بلفظه دون تغيير (١) وإن كان بعض المحدثين يميل إلى الاستغناء عن مصطلح الدخيل ، والاكتفاء بمصطلح المعرَّب (٢) .

ويُعدُّ التعريب خطوةً أولى لنقل المصطلح ، ثم يستبدل بعد ذلك بألفاظٍ عربيةٍ خالصة ، وأخيراً تأتي مرحلة الترجمة ، وهي نوعان :

(أ) ترجمة لفظية : ويقصد بها صياغة المصطلح العربي بما يكون عليه الحال في اللفظة الأجنبية ، ويطلق عليها الدكتور الحمزاوي (الترجمة المباشرة) (٣) ، فثلاً كلمة (Geology) تترجم إلى «علم الأرض» ، وهي مكونة من كلمتين هما (Geo) وتعني أرض ، و (Logy) وتعني علم ، ومن عيوب هذا النوع من الترجمة « أن الإطلاق الاصطلاحي غالباً ما ينبني على تجاهل الإطلاق اللغوي العام » (٤) ، إضافةً إلى عدم تناسب طرق التركيب المزجي بين اللغتين العربية والإنجليزية .

(١) اعتمدت في هذا على ما ورد في المعجم الوسيط ، ١٦/١ . وللمزيد ينظر : المولد ، دراسة في نحو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، ص ٢٣٥ ، العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ٣٠٩ ، ٣١٢ - ٣١٩ ، التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر ، د.عبدالمنعم الكاروري ، ص ٧٨-٨٣ . وفي اشتراط مجي المعرب على أوزان العرب وصيغها خلاف بين العلماء . ينظر : الكتاب ٣٠٣/٤ ، المخصص ١٠١/١٣ ، جواز التعريب على غير أوزان العرب ، محمد شوقي أمين ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٩/١١ فما بعدها .

(٢) ينظر : في أصول اللغة ، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣٧٨/٣-٣٨١ ، التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر ، ص ٦٩ - ٧٧ ، ٨٣-٨٤ .

(٣) المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها ، ص ٥٣ .

(٤) نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية ، د.تمام حسان ، مجلة اللسان العربي ، المجلد الحادي عشر ، الجزء الأول ، ١٩٧٤م ، ص ٢٩٤ .

(ب) ترجمة معنوية : وتعني ترجمة الكلمات الأجنبية بمعانيها ، ويطلق عليها (الترجمة الجانبية) (١) ، كما في الكلمة السابقة ، حيث تترجم إلى «علم طبقات الأرض» (٢) .
وتتراوح القضية في وضع المصطلح الفني بين التعريب والترجمة ، ويجري هذا بطبيعة الحال على المصطلحات اللغوية ، ولقد نالت هذه المسألة قسطاً وافراً من اهتمام اللغويين المعاصرين ، وغيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى ، وحفلت المجلات العلمية - وخاصة مجلتي مجمع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق - بالعديد من المقالات والمناقشات حول هاتين الوسيلتين ، وتعددت الآراء بشأنها ما بين متشددٍ محافظٍ ، ومرنٍ في استقبال الوافد ، وثالثٍ متوسطٍ بين الفريقين (٣) ، وعلينا أن نقرر بدايةً أن هذين الطريقتين يتكاملان في وضع المصطلح ، ولا يتعارضان أو يتداخلان ، فإن انتفى أحدهما حل الآخر مكانه ، وهذا يدعونا للقول بلزوم التحديد الدقيق للمصطلحات التي يجب أن تُعرَّب أو التي تُترجم ، وألا يُجمع بينهما ؛ لما في ذلك من تعدد المفاهيم (٤) .

-
- (١) المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها ، ص ٥٤ .
(٢) ينظر : المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة ، ضاحي عبد الباقي ، ص ٤٦-٤٧ .
(٣) للمزيد ينظر : التعريب في القديم والحديث ، د.محمد حسن عبدالعزيز ، ص ٢١٢-٢١٣ ، المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة ، د.محمد حامي هليل ، اللسان العربي ، العدد الحادي والعشرون ، ١٩٨٢-١٩٨٣م ، ص ٩٧ فما بعدها .
(٤) ينظر : دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي ، د.محمد حامي هليل ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ص ٣٠٨ ، ٣٢٤ .

واقع المصطلح اللغوي في العالم العربي

المصطلحية* ، أو المصطلح ، أو المصطلحات (Terminology) علم له جذوره في تراث هذه الأمة ، على النحو الذي نلمسه في مؤلفات الخوارزمي (٣٨٧ هـ) ، والذهبي (٧٤٨ هـ) ، والجرجاني (٨١٦ هـ) ، وأبو البقاء الكفوي (١٠٩٤ هـ) ، والتهانوي (١١٥٨ هـ) (١) ، فهو علم ليس بالجديد أو الطارئ ، بل لا يعدو أن يكون نوعاً من المعاجم المتخصصة ، ولذا فهو وثيق الصلة بالدراسة المعجمية ، وينظر إليه في العصر الحاضر على أنه فرع من علم صناعة المعجمات ، يرتبط مباشرة بعلم اللغة التطبيقي ، وإن كان بعض العلماء يلحقه بعلم الدلالة (٢).

ولئن توقف التأليف في هذا الفن فترةً من فترات تأريخ اللغة ، فإنه يعود الآن ليستكمل مسيرته ، ساداً بذلك فراغاً هائلاً في الدراسات اللغوية العربية . وهذا العلم (المصطلحية) يسير في اتجاهين : أحدهما نظري ، يهتم بدراسة قضية المصطلح في القديم والحديث ، والآخر عملي ، تترجم فيه النظريات الاصطلاحية إلى واقع تطبيقي ، وذلك بالتأليف في المعاجم الاصطلاحية المتخصصة في جميع فروع العلم والمعرفة الإنسانية (٣) .

فأما الاتجاه الأول فلا نستطيع تحديد البدايات الأولى لعلاج قضية المصطلح في العصر الحديث ، وإن كنا لا نعدم من يؤرخ للمراحل الأولى في تأريخ هذه القضية باتصال الثقافة

(*) هذه اللفظة اقتبستها من الدكتور الفهري في مقاله (المصطلح اللساني) ، مجلة اللسان العربي ، المجلد ٢٣ ، ص ٥٥٣ .

(١) مؤلفاتهم هي بحسب الترتيب : مفاتيح العلوم ، بيان زغل العلم ، التعريفات ، الكليات ، كشاف اصطلاحات الفنون . وقد أحصى الدكتور ضاحي عبدالباقي المؤلفات المصطلحية القديمة فبلغت خمسة عشر مؤلفاً . المصطلحات العالمية قبل النهضة الحديثة ، ص ١٠٨-١١٦ . وللمزيد ينظر : المعجمات العربية المتخصصة، د. إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٦/٣٤-٢١ .

(٢) للمزيد حول هذه المسألة ينظر : علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة ، عثمان بن طالب ، بحث منشور ضمن كتاب (تأسيس القضية الاصطلاحية) ص ٧٢ ، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة ، د. علي القاسمي ، اللسان العربي ، العدد ٣٠ ، ١٩٨٨ م ، ص ٨١ - ٨٦ ، مجلة المجمع ، ٥٣/٥٩ ، ٦٢-٦٣ ، ٦٩ .

(٣) ينظر : اللسان العربي ، العدد ٣٠ ، ١٩٨٨ م ، ص ٨٤ ، مجلة المجمع ، ٦٣/٥٩ فابعدھا .

العربية بالثقافة الغربية عن طريق البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي إلى فرنسا ثم عادت إلى مصر ، وعلى رأسها رفاة الطهطاوي (١٨٧٣ م) (١) .

والواقع أن التحديد التاريخي الدقيق لتلك البدايات لا يعيننا في شيء ، فمن الثابت أنها بدأت في فترة مبكرة جداً من هذا القرن .

وقد شارك في معالجة هذه القضية كل من الأب انتاس الكرملي (١٩٤٧ م) ، الذي يعده الدكتور مصطفى جواد « أول من تكلم عن المصطلحات العلمية في العراق أيام النهضة الحديثة ، وذلك بإنشائه مجلة (لغة العرب) التي كانت تعنى بالأدب واللغة والتأريخ والمصطلحات سنة ١٩١١ م » (٢) ، كما أسهم أحمد فارس الشدياق (١٨٨٧ م) ، وإبراهيم اليازجي (١٩٠٦ م) ، وأحمد تيمور (١٩٣٠ م) ، وساطع الحصري (١٩٦٨ م) في تلك الجهود .

ويأتي بعد هؤلاء الأمير مصطفى الشهابي (١٩٦٨ م) ، الذي يُعَدُّ عمله في (المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث) * من الأعمال الرائدة في هذا الميدان ، وهو عبارة عن محاضرات ألقاها سنة ١٩٥٥ م على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية بمعهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية ، ولم يكتب الشهابي بالتأليف في الجانب النظري لعلم المصطلح ، بل قرنه بالجانب التطبيقي المتمثل في مصطلحات علم النبات ، والحيوان ، والمعادن ، ومعجم الألفاظ الزراعية .

ولا ننسى - ونحن في هذا المقام - الإشارة إلى مقام به حسن فهمي من وضع كتاب (المرجع في تعريب المصطلحات العلمية والفنية والهندسية) عام ١٩٥٨ م ، وقد تميز هذا الكتاب بأنه « عملي تطبيقي ، يعالج فيه قضية المصطلح العلمي بأمثلة من الموضوعات التقنية والهندسية » (٣) ، وما قام به إسماعيل مظهر في كتابه (تجديد العربية) الصادر عام ١٩٤٧ م ،

(١) قضية المصطلح اللغوي الحديث ، د. محمود فهمي حجازي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٢٢/٥٧ .

(٢) المباحث اللغوية في العراق ، ص ٥٣ ، وفي هذا الكتاب تتبع الدكتور مصطفى جواد جهود العراقيين في وضع المصطلح العلمي تتبعاً تاريخياً دقيقاً .

(*) صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عام ١٩٥٥ م بالقاهرة ، ثم صدر في طبعته الثانية عام ١٩٦٥ م عن المجمع العربي بدمشق ، وصورت هذه الطبعة عام ١٩٨٨ م عن مجمع اللغة العربية بدمشق - أيضاً - .

(٣) اللسانيات التطبيقية في العالم العربي ، د. محمود إسماعيل صيني ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ص ٢٤٧ .

حيث عالج فيه طرائق النمو اللغوي من تعريب، ونحت، وقياس (اقتياس)، والطريقة المثلثى لوضع المصطلحات العلمية والأسماء الاصطلاحية.

ولست هنا بصدد حصر تطور الإسهام في وضع المصطلح الفني دراسة وتأليفاً، وإنما هو مجرد عرضٍ تاريخيٍّ سريعٍ لتلك الجهود الرائدة (١).

وظلت تلك الجهود الفردية تتواصل - عميقةً حيناً، وسطحيةً حيناً آخر - حتى أنشئت الجامعات اللغوية في كل من دمشق، والقاهرة، وبغداد، وكان أولها إنشاءً هو الجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩١٩م، ويعود الفضل في إنشائه للمرحوم محمد كرد علي «١٩٥٣م»، وكان من أغراضه «النظر في إصلاح اللغة، ووضع ألفاظٍ لمستحدثات العصر، وتنقيح الكتب، وإحياء المهمل مما خلفه الأسلاف منها، والتنشيط على التأليف والتعريب» (٢)، أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد أنشئ - كما تقدم - سنة ١٩٣٢م، وكان من أهدافه المحافظة على سلامة العربية، وجعلها مواكبةً لحاجات العصر، وافيةً بمطالب العلوم والفنون، وأما الجمع العلمي العراقي فكانت نشأته سنة ١٩٤٧م، ونصت بعض مواده على العناية بسلامة اللغة العربية، والعمل على جعلها وافيةً بمطالب العلوم والفنون وشئون الحياة الحاضرة.

أما الاتجاه الآخر، وهو الجانب التطبيقي في وضع المصطلح العلمي، فقد بدأ - أيضاً - في فترةٍ مبكرةٍ على النحو الذي نجده في إنشاء محمد علي لمدرسة الطب سنة ١٨٢٦م، التي تعرف الآن بـ «كلية طب القصر العيني»، وتعتبر هذه المدرسة «أكبر مظهرٍ من مظاهر النهضة العلمية في الماضي، وأهم معهدٍ لنقل العلوم الطبية، وعلوم الكيمياء، والطبيعة، والمواليد الحديثة، إلى اللغة العربية، وفيها نشأ أعظم نقلة هذه العلوم، وأجل المؤلفين والنقلة والمصححين إجمالاً» (٣).

(١) للمزيد ينظر: المولد، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في العصر الحديث، ص ٦١ فما بعدها، المصطلحات العلمية، مصطفى الشهابي، ص ٢٧ فما بعدها، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، د.رياض قاسم، ١٥٣/١-١٨٣، حصاد الفكر العربي الحديث في اللغة العربية، مجموعة من الباحثين، ص ١٩٢ - ٢٠٥.

(٢) الجمع العلمي العربي، د.عدنان الخطيب، ص ١٩ فما بعدها.

(٣) المصطلحات العلمية، مصطفى الشهابي، ص ٣٨.

ومن الذين أسهموا في نقل المصطلحات العلمية إلى العربية تبرز أسماء : محمد علي البقلي ، في الأمراض الباطنية ، ومحمد ندى ، في الزراعة ، والنبات ، والحيوان ، والكيمياء ، ورفاعة الطهطاوي ، ومحمد عمر التونسي ، والدكتور محمد شرف ، والدكتور أحمد عيسى ، ومحمود تيمور .

أما في الشام فقد تولت المهمة زمناً ليس بالقصير الكلية الأمريكية ببيروت ، ثم كلية الطب بجامعة دمشق (الجامعة السورية سابقاً) التي تأسست سنة ١٩١٩م ، ومن الذين أسهموا في وضع المعاجم المتخصصة الدكتور أمين المعلوف في علم الحيوان والفلك ، والأمير مصطفى الشهابي في معجم الألفاظ الزراعية ، ويعقوب صروف ، والدكتور بشر فارس في فن التصوير ، والدكتور مأمون الحموي في المصطلحات الدبلوماسية ، والدكتور عدنان الخطيب في المصطلح القانوني ، والدكتور جميل صليبا في المصطلحات الفلسفية ، والدكتور حسني سبيح ، والدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي ، والدكتور مرشد خاطر ، والدكتور محمد جميل الخاني ، وغيرهم ، كما شارك في صنع المعجمات المتخصصة أساتذة كلية الطب بالجامعة السورية ، التي كانت تسمى (المعهد الطبي العربي) .

وأما في العراق فيبرز اسم الأب أنستاس الكرمللي ، وعز الدين التنوخي - السوري الأصل - ، والدكتور مصطفى جواد ، والأستاذ عبدالمسيح وزير ، الذي وضع معجماً في المصطلحات العسكرية ، والدكتور جواد علي ، والدكتور داود الحلبي ، كما أسهم المجمع العراقي بجهودٍ وافرةٍ في وضع المعاجم العلمية (١) .

إن هذه الجهود الفردية الرائدة لم تكن صرخةً في واد ، بل كانت أساساً متيناً انطلقت منه المجمع اللغوية لتأدية واجبها المنوط بها ، فقامت هذه المجمع بمحاولة تحقيق أغراضها في هذا الجانب ، واضطلع مجمع اللغة العربية بالقاهرة بالعبء الأكبر من هذه المهمة ، ونشر عديداً من المصطلحات في كافة فروع المعرفة .

(١) حول هذه الجهود ينظر : دراسات وبحوث في العروبة وآدابها ، محمد خلف الله أحمد ، ص ١٥١-١٧٠ ، المصطلحات العلمية ، مصطفى الشهابي ، ص ٣٧ فما بعدها ، حاصر اللغة العربية في الشام ، سعيد الأفغاني ، ص ١٣٠-١٤٦ ، المباحث اللغوية في العراق ، د. مصطفى جواد ، ص ٥٣ ، ٧٣ ، جهود المجمع العلمي العراقي في وضع المصطلحات ، د. أحمد مطلوب ، بحث منشور ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) ، عدد (٦) ، ص ٥١٩ - ٥٣٦ .

هذا بالنسبة للمشرق العربي ، أما المغرب العربي فقد عني بهذه القضية التي شغلته كثيراً ، نظراً لشدة وطأة الاستعمار الفرنسي على أقطاره ، ويظهر لي أن جهود المؤسسات الحكومية هي البارزة في هذا الميدان ، ويأتي في مقدمتها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي بالرباط* ، الذي أنشئ عام ١٩٦١م بتوصية من مؤتمر التعريب الذي انعقد هناك عام ١٩٦١م ، والمهمة الأساسية لهذا المكتب هي استكمال المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة في العالم العربي وتوحيدها (١) .

وقد أصدر المكتب مجموعة من المعاجم العلمية المتخصصة في أكثر فروع العلوم (٢) ، واقرن هذا العمل بإصدار مجلة دورية للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب أطلق عليها (اللسان العربي) ، وصدر أول أعدادها عام ١٩٦٤م ، كانون الثاني / يناير .

ويشارك هذا المكتب في هذه الجهود مؤسسة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها ، وهي «معهد الدراسات للأبحاث والتعريب» بالرباط ، الذي أنشئ عام ١٩٦٠م ، حيث يقوم بالإسهام في تطوير الآلة الكاتبة العربية ، ويسعى لوضع أسس منهجية عامة وإعلامية لمعالجة المصطلحات .

والمؤسسة الثالثة هي « بيت الحكمة » بتونس ، التي أنشئت سنة ١٩٨٣م ، وهي تعنى بقضايا الترجمة والتحقيق والدراسات المصطلحية ، ويضاف إلى ذلك كله بعض المراكز

(*) تشرف على هذا المكتب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية . ويرى الدكتور عبدالصبور شاهين أن مما يؤخذ على هذا المكتب وضعه الجغرافي الذي يجد من فاعليته ، ويجعله ذا طابع أشبه بالمحلي . العربية لغة العلوم والتقنية ، ص ٣٠ ، وليس الأمر كما ذكر ، بل إن وجوده في هذه المنطقة بالذات يعد ضرورة ملحة أملتها الظروف السيئة التي مرت بها أقطار المغرب العربي ، وإن كان هناك من قصور في فاعلية أداء هذا المكتب فهو راجع - في المقام الأول - إلى ذلك الانقسام شبه الكلي بين بلدان المشرق العربي ومغربه الذي مازال مفروضاً على شعوب شطري الوطن العربي ، بسبب اعتبارات يطول شرحها في هذا المقام .

(١) مجلة اللسان ، العدد الثاني ، ١٩٦٥م ، ص ١٤٠-١٤١ . وللمزيد ينظر : التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ، د.الصيادي ، ص ١٨١-٢٤٦ .

(٢) ينظر : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها ، د.الجزاوي ، ص ١٤ (الهامش) . وللمزيد حول هذا ينظر : مؤسسات التعريب في الوطن العربي ، عبدالعزيز بنعبدالله ، مقال منشور في كتاب : التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي ، ص ١١٣-١٢٩ ، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ، د.الصيادي ، ص ١٣٨-١٧٩ .

والمعاهد التابعة للجامعات في أقطار المغرب العربي (١)، وهناك ثلة من العلماء والباحثين المغاربة عنيت بهذه القضية، ومن بينهم الدكتور عبدالسلام المسدي، والدكتور محمد رشاد الحمزاوي، والدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري، والأستاذ عبدالعزيز بنعبدالله، والدكتور إبراهيم مراد، وغيرهم.

والواقع أن المؤسسات التي تهتم بقضية المصطلح منتشرة بكثرة في أرجاء الوطن العربي، وليس المهم كثرتها، وإنما الأهم من ذلك مدى إسهامها الإيجابي الفعال والمؤثر في تخطي هذه المشكلة، ومسايرة التقدم الحضاري الذي يسير بخطى سريعة في عالمنا المعاصر، وهذا ما ينتظر ويؤمل من تلك الجامع اللغوية، والمؤسسات الثقافية.

وأعود بعد هذه الوقفة العجلى - التي أحسب أنها أملت بالجوانب العامة دون أن تدخل في التفاصيل - لأقول: إن واقع المصطلح اللغوي في العالم العربي المعاصر لا يختلف في مجمله عما هو عليه حال المصطلح العلمي، فقد بدأت فكرته فردية الطابع، ثم ما لبث أن أسهمت الهيئات العلمية الرسمية (الحكومية) في تكوينه وإظهاره لحيز الوجود.

وأستطيع أن أميز اتجاهين ظهرا لي أثناء استعراض هذا النوع من المصطلحات، أحدهما تكفل بوضع المصطلحات اللغوية القديمة، وخاصة مصطلحات النحو والصرف، والبلاغة والنقد، وهذه لن أتعرض لها نظراً لتعددتها من جهة، وكونها أحادية اللغة، ولأنها - من جهة ثالثة - تكون موضوعاً مستقلاً يستوجب دراسة خاصة جزئية أو إجمالية - كما يقول الدكتور الحمزاوي - (٢)، والآخر يختص بالمصطلحات اللغوية الحديثة، وهذه هي التي تعيننا في هذا الحيز من الدراسة المصطلحية، والتي سأتناولها بالدراسة التحليلية النقدية، وسوف اضطر في هذا المقام للخروج عن إطار الفترة الزمنية والمكانية المحددة لدراستي وذلك للأسباب الآتية.

أولاً - أن معظم هذه المصطلحات صدر في فترة تاريخية لاحقة لفترة الدراسة. ثانياً - أن هذه القضية لا تمصر وحدها، بل هي مسألة مشتركة عامة، تشمل العالم العربي كله، مشرقه ومغربيه.

إن التتبع التاريخي لواقع المصطلح اللغوي يجعلنا نقرر - ونحن مطمئنون - أن الدكتور محمود السعران يعد أول اللغويين المعاصرين الذين وضعوا معجماً

(١) لمعرفة ذلك ينظر: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها، ص ١٢-١٦.

(٢) المصطلحات اللغوية الحديثة، ص ٨ (الطبعة الأولى).

للمصطلحات اللغوية ، وذلك عام ١٩٥٨م ، وعمله هذا - وإن لم يفرد له كتاباً مستقلاً ، بل ألحقه بكتابه (اللغة والمجتمع) ، وكان عبارة عن صفحات لا تتجاوز الثمان (١١٦-١٢٣)* - يظل حقيقةً تاريخيةً إيجابيةً تشهد له بالسبق ، وتعترف له بأفضلية التقدم ، على الرغم من وجود مؤلفات لغويةٍ حديثةٍ سابقةٍ لهذا الكتاب بسنواتٍ عديدة ، منها ما كان مؤلفاً ، ومنها ما كان مترجماً ! (١) ، على أن هذا لا يعني خلوَّ هذه الكتب من وجود ترجماتٍ للمصطلحات اللغوية الإنجليزية الواردة في ثناياها ، ولكننا لا نجد ثباتاً جامعاً - كما فعل الدكتور السعران - ، يكون على هيئة معجمٍ أو مسردٍ لتلك الاصطلاحات** .

ولعلي لأعدو الحقيقة إذا قلت : إنني لم أجد أحداً من الرواد الأوائل أعطى هذه القضية من العناية بمثل ما أعطاها الدكتور السعران ، ولست أجد عذراً أو مبرراً لذلك ، اللهم إلا أن تكون هذه المصطلحات لم تستقر بعد في تلك الفترة من تأريخ الدراسات اللغوية المعاصرة ، أو أن لهم نظرةً محددةً في قضية المصطلحات ، تحول دون تحقيق هذا العمل المعجمي الاصطلاحي !

وأردف الدكتور السعران هذا العمل الرائد بعملٍ آخر أكثر اتقاناً وشموليةً ، وكان هذا ملحقاً بكتابه الذي يمثّل حقبةً تاريخيةً مهمةً من حقب الدرس اللغوي المعاصر ، وهو (علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي) .

ويقع هذا المعجم في أربع وثلاثين صفحةً (٣٨١-٤١٤) ، ولا أكون مبالغاً حينما أذهب إلى أن هذين المعجمين الرائدتين يُكوّنان معاً مؤلفاً مستقلاً نافعاً في مصطلحات علم اللغة الحديث .

ولم يكن الدكتور السعران ينطلق في عمله هذا من فراغ ، بل كان يحس - رحمه الله - بمدى المشكلة التي تجابه الباحث العربي ، المتمثلة في وضع مصطلحات علم اللغة الحديث

(*) هذا في الطبعة الأولى ، أما الطبعة الثانية التي صدرت عام ١٩٦٣م ، فهي مكونة من عشر صفحات « ١٨٤ - ١٩٣ » .

(١) ينطبق ذلك على : علم اللغة وفقه اللغة للدكتور على عبدالواحد وافي ، والأصوات اللغوية واللهجات العربية ودلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ، واللغة بين المعيارية والوصفية ومناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ؛ ومنهج البحث في الأدب واللغة ، لماييه ، ترجمة الدكتور محمد مندور ، واللغة ، لفندريس ، ترجمة الدواخلي والقصاص .

(**) كان هذا المآخذ مما لاحظته الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف على كتاب أستاذنا الدكتور تمام . ينظر : حوليات الجامعة التونسية ، العدد السابع عشر ، ١٩٧٩م ، ص ١٩٨ .

باللغة العربية ، وقد عدَّ ذلك الصعوبة الأولى التي تقف في طريق تقدم الدرس اللغوي الحديث في العالم العربي ، والتي ينبغي تذليلها (١) .

وتأتي بعد ذلك محاولة مجمع اللغة العربية بالقاهرة وضع مصطلحاتٍ خاصةٍ بعلمي اللغة والأصوات التي أصدرها سنة ١٩٦٣م ، وأستطيع القول : إنها جاءت متزامنةً مع العمل الثاني للدكتور السعران ، حيث قد أقرَّها المجمع في مؤتمره سنة ١٩٦١ ، ١٩٦٢م ، وهي الفترة التي صدر فيها كتاب الدكتور السعران (علم اللغة) ، ويذكر الدكتور الحمزاوي أن محاولة مجمع اللغة كانت بإيعازٍ من الدكتور إبراهيم أنيس (٢) ، وهي تختلف عن سابقتها في أنها موضوعة أصلاً للمصطلح اللغوي ، علاوةً على أنها ليست عملاً فردياً ، بل عمل جماعي .

والمرحلة الثالثة من مراحل وضع المصطلح اللغوي جاءت في سنةٍ واحدةٍ موزعةً على عملين اثنين : الأول منها صدر على هيئة دليلٍ إلحاقِي قام به الدكتور عبدالصبور شاهين بعد فراغه من ترجمته لكتاب المستشرق « هنري فليش » المؤلف بالفرنسية وهو (العربية الفصحى) وذلك عام ١٩٦٦م ، ويقع هذا الدليل في صفحات سبع (٢١٩-٢٢٥) بالعربية والفرنسية ، والعمل الآخر تكفل به الدكتور صالح القرماذي (١٩٨٢م) - وهو من الباحثين اللغويين في تونس - وذلك بوضعه معجماً للألفاظ الاصطلاحية الواردة في الكتاب الذي ترجمه (دروس في علم أصوات العربية) لـ«جان كانتينو» ، وذلك عام ١٩٦٦م - أيضاً- ، ويقع هذا المعجم في إحدى عشرة صفحة (٢٠٦ - ٢١٧) بالعربية والفرنسية .

ويلي ذلك ما وضعه الدكتور بدر الدين القاسم - وهو من الباحثين اللغويين السوريين- من مفرداتٍ علميةٍ للكتاب الذي ترجمه عن الفرنسية (تأريخ علم اللغة) لـ«جورج مونين» ، وذلك عام ١٩٧٢م ، وتقع في ست صفحات (٢٢٩ - ٢٣٤) بالعربية والفرنسية ، وبعدها قام الدكتور أحمد مختار عمر بوضع قائمةٍ اصطلاحيةٍ للكتاب الذي ترجمه عن الإنجليزية (أسس علم اللغة) لـ«ماريوبايا» ، الذي صدر عام ١٩٧٣م ، وتقع في خمس عشرة صفحة (٢٨٩-٣٠٣) وهي بالإنجليزية والعربية .

(١) علم اللغة ، ص ٢-٣ ، ٢٥-٣٦ .

(٢) مشاكل وضع المصطلحات اللغوية ، د.محمد رشاد الحمزاوي ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد (٤) ، ص ٢٦٠ ، وينظر : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص ٢٣٢ (الهامش) .

وفي عام ١٩٧٥م وضع الدكتور علي القاسمي - وهو باحث لغوي عراقي - كشافاً باللغتين العربية والإنجليزية للمصطلحات اللغوية التي تضمنها كتابه (علم اللغة وصناعة المعجم) ، ويقع في خمس عشرة صفحة (٢٥٣ - ٢٦٧) ، وفي هذا العام - أيضاً - وضع الدكتور محمود فهمي حجازي ثبناً بالمصطلحات الأساسية في علم اللغة ، باللغتين العربية والإنجليزية ، وذلك في كتابه (مدخل الى علم اللغة) ، وجاء هذا الثبنت في إحدى عشرة صفحة (١٧٦ - ١٨٦) .

وفي عام ١٩٧٦م أصدر الدكتور أحمد مختار عمر كتابه (دراسة الصوت اللغوي) ، وهو عبارة عن ترجمةٍ لأمّهات الكتب الإنجليزية في هذا الفن ، وقد ألحق به معجماً للمصطلحات الإنجليزية وما يقابلها بالعربية ، وجاء في إحدى وعشرين صفحة (٣٥٦ - ٣٧٦) ، وأقف هنا لأقول : إن عمل الدكتور مختار هذا لم يكن إضافياً أو تكليلاً ، بل كان أساسياً ، وذا أهميةٍ خاصةٍ عنده ، بدليل قوله في مقدمة كتابه : « واهتمت في ثنايا الدراسة بذكر المصطلحين العربي والإنجليزي ، وكثيراً ما كنت أذكر أكثر من مصطلح للشيء الواحد حين تتعدد المصطلحات ، ورأيت من الأفضل أن أفرد هذه المصطلحات في قائمةٍ خاصةٍ آخر الكتاب ، مع ذكر موضع أو مواضع ورودها » (١) ، وفي هذا العام - أيضاً - ترجم الأستاذ انطون مقدسي لـ «رومان جاكسون» مبحثين هما: العلاقة بين علم اللغة والعلوم الأخرى ، وخصائص علم اللغة المعاصر وأهدافه (٢) ، وأردفهما بكشفٍ بالمصطلحات العلمية المستعملة في هذين المبحثين ، وجاء هذا الكشف في تسع صفحات ، وهو بالإنجليزي والعربي (٤٨١ - ٤٨٩) .

ونصل بعد هذا التتبع التاريخي إلى مرحلةٍ بارزةٍ ورائدةٍ - أيضاً - من مراحل وضع المصطلح اللغوي ، وتمثل في قيام الدكتور محمد رشاد الحمزاوي - وهو أحد اللغويين في تونس - بوضع معجمٍ مخصصٍ للمصطلحات اللغوية أسماه (المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية) وذلك عام ١٩٧٧م ، وجاء هذا المعجم - لأول مرة - على هيئة مؤلفٍ مستقلٍ خاصٍ بالمصطلح اللغوي الحديث ، ونظراً لأهميته فسوف أخصّص له دراسةً مستقلةً في موضعٍ آخر من هذا المبحث.

(١) المقدمة ، و

(٢) نشرت هذه الترجمة ضمن (الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية) القسم الأول ، المجلد الثاني (اليونسكو) ، مطبعة جامعة دمشق ، وزارة التعليم العالي ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ، ص ٢٧١-٣٦٠ .

وفي العام نفسه يصدر الدكتور عبدالسلام المسدي - وهو باحث لغوي تونسي مشهور - كتابه (الأسلوبية والأسلوب) ، ملحقاً به كشفاً بالمصطلحات اللغوية (عربي - فرنسي) ، مقروناً بشرح المفهوم الاصطلاحي ، وألحق به كذلك ثبناً بالألفاظ الأجنبية (الفرنسية) وما يقابلها بالعربية ، وكان هذا العمل شعوراً مبدئياً من الباحث بأهمية وضع المصطلح اللغوي مقروناً بمفهومه (١) ، ويقع الكشف في ثلاث وثمانين صفحة (١٢٥-٢٠٧) ، أما الثبت فيقع في ست وعشرين صفحة (٢٠٨-٢٣٣) ، وفي العام نفسه قام الأستاذ عبدالرسول شاني - من العراق - بوضع معجم علوم اللغة (الإنجليزي - عربي) (٢) .

وفي عام ١٩٧٨م أصدر الدكتور على محمود مزيد كتابه (علم اللغة العام في الفكر الغربي) ، وألحق به كشفاً للكلمات والمصطلحات اللغوية ، مرتبة حسب ورودها في الكتاب ، وجاء ذلك في ثماني صفحات (١٧٥-١٨٢) - إنجليزي - عربي ، وفي العام نفسه - أصدر الدكتور داود حلمي السيد - رئيس قسم اللغة الإنجليزية بجامعة الكويت - كتابه المعجمي (المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر) ، وألحق به معجماً للمصطلحات ، مفسرة في ضوء صلتها بالعمل المعجمي (إنجليزي - عربي) ، وجاء ذلك في خمس وعشرين صفحة (٣١٥ - ٣٣٩) .

وأخيراً - وفي عام واحد هو ١٩٧٩م - صدرت ثلاثة أعمال ، قام بالأول منها مجدي وهبه وكامل المهندس ، وكان على هيئة مؤلف مستقلٍ أسماه (معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب) عربي - إنجليزي ، وكان هذا عام ١٩٧٩م ، ولم يكن هذا المعجم خاصاً باللغة وحدها ، بل كان خليطاً لعلوم اللغة كلها ، من بلاغة ، وعروض ، ونقد ، وأدب ، ونحو ، وصرف ، وصوت ، ودلالة ... ، أما العمل الثاني فقد نشرته مجلة الفكر العربي (٣) ، وكان على هيئة معجم أساسي لمصطلحات علم اللغة ، وجاء في ست صفحات (٢٧٩ - ٢٨٤) ، (عربي - فرنسي) ويبدو - من خلال المقدمة المختصرة التي وضعت له - أنه عمل جماعي ، وليس فردياً .

(١) ينظر : ص ١٠ من الكتاب المذكور .

(٢) نشره في مجلة اللسان العربي ، المجلد ١٥ ، الجزء ٢ ، ص ١١٥ - ١٣٨ . وينظر نقد الدكتور

عبدالسلام المسدي له في كتابه : قاموس اللسانيات ، ص ٨١ .

(٣) العددان ٩/٨ ، ١٩٧٩م ، وهو عدد خاص بالألسنية .

والعمل الأخير قام به الدكتور حلمي خليل ، بعد فراغه من ترجمة كتاب «دافيد كريستل» (التعريف بعلم اللغة) ، وكان عبارة عن معجم للمصطلحات الواردة في الكتاب (انجليزي - عربي) ، وجاء في عشر صفحات (٢٠٧ - ٢١٦) .

وفي عام ١٩٨٠م قام مترجمو كتاب « جون ليونز » (علم الدلالة) (١) ، أو بمعنى أدق الفصلين التاسع والعاشر من كتاب «ليونز» (مقدمة في علم اللغة النظري) بعمل معجمين اصطلاحيين (انجليزي - عربي) و (عربي - انجليزي) ، جاء في ست عشرة صفحة (١٢٩-١٤٤) (٢) .

وبعد هذه الفترة - أي في مطلع التسعينات - بدأ المصطلح اللغوي يثبت قدمه، ويستكمل رحلته ، حيث نجد أن أغلب الكتب المؤلفة أو المترجمة تنهت لهذه القضية ، فعمد مؤلفوها ومترجموها إلى إلحاق المعاجم الاصطلاحية بأعمالهم ، وقلما تجد عملاً من هذا النوع غير مزيل بقائمة أو كشف أو ثبت بالمصطلحات اللغوية .

وقد تميزت هذه الفترة بصدور معاجم لغوية مستقلة ، ليست ملحقة بكتاب مؤلف أو مترجم ، وما كان ذلك ليكون لولا إيمان المتخصصين في الدرس اللغوي بأهمية ذلك ، ومدى حاجة القارئ العربي لهذا النوع من المعاجم ، وقد أحصيتها فوجدتها تبلغ - على حد علمي - أحد عشر معجماً ، هي على حسب تأريخ صدورها :

(أ) معجم علم اللغة النظري ، د.محمد علي الخولي ، ١٩٨٢م (انجليزي - عربي) (٣) .

(ب) معجم علم الأصوات ، د.محمد علي الخولي ، ١٩٨٢م (أحادي اللغة) .

(ج) معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، نخبة من اللغويين العرب ، ١٩٨٣م ، (عربي - انجليزي ، وانجليزي - عربي) .

(د) معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، د.عليه عزت عياد ، ١٩٨٤م (ألماني - انجليزي - عربي) .

(هـ) قاموس اللسانيات ، د.عبدالسلام المسدي ، ١٩٨٤م ، (عربي - فرنسي ، وفرنسي - عربي) (٤) .

(١) هم - مجيد عبدالحليم الماشطة ، حلمي حسين فالح ، كاظم حسين باقر ، وقد صدر هذا الكتاب عن كلية الآداب - جامعة البصرة .

(٢) للمزيد حول التعرف على رحلة المصطلح اللغوي عبر التأريخ المعاصر ينظر: قاموس اللسانيات ، د.عبدالسلام المسدي ، ص ٧٣-٨٦ .

(٤،٣) هناك دراسة نقدية لهذين المعجمين قام بهما الدكتور محمد رشاد الحمزاوي في كتابه : المعجم العربي ، إشكالات ومقاربات ، ص ٣٧١ - ٣٧٩ ، ٣٨٧ - ٣٩١ . وينظر تعريف ونقد الأستاذ الأزهر الزناد لمعجم الدكتور عبدالسلام المسدي (قاموس اللسانيات) في حوليات الجامعة التونسية ، العدد الرابع والعشرون ، ١٩٨٥م ، ص ٤٠١-٤٢٠ .

- (و) معجم اللسانية، د. بسام بركة، ١٩٨٤م (تأريخ التصدير «المقدمة») (فرنسي-عربي) .
- (ز) معجم علم اللغة التطبيقي ، د. محمد علي الخولي ، ١٩٨٦م (انجليزي - عربي) .
- (ح) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، د. اميل يعقوب ، د. بسام بركة ، مي شيخاني ، ١٩٨٧م . (عربي - انجليزي - فرنسي) .
- (ط) المعجم المفصل في اللغة والأدب ، د. اميل يعقوب ود. ميشال عاصي (جزاءن) أحادي اللغة ، ١٩٨٧ م .
- (ي) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٩م (انجليزي - فرنسي - عربي) .
- (ك) معجم المصطلحات اللغوية ، د. رمزي منير بعلبكي ، ١٩٩٠م (انجليزي - عربي) .
وبالإضافة إلى هذا نشرت مجلة « اللسان العربي » معاجم ثلاثة : قام بالأول منها الدكتور محمد حمي هليل ، وخصصه للغويات التطبيقية ، وهو ثنائي اللغة (انجليزي - عربي) (١) ، ويتميز هذا المعجم بإيراد المصطلح اللغوي ؛ مشفوعاً بشرح مفهومه شرحاً شاملاً ودقيقاً ، والمعجم الثاني أصدره الدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري - وهو باحث مغربي - ، بعنوان (المصطلح اللساني) وهو ثلاثي اللغة (انجليزي - فرنسي - عربي) (٢) ، والمعجم الثالث صنعه الدكتور التهامي الراجي الهاشمي - وهو باحث مغربي - ، وأسماه (معجم الدلائلية) ، وكان ثنائي اللغة (فرنسي - عربي) ، وهذا المعجم خاص بأحد مستويات اللغة ، اكتفى فيه واضعه بإيراد المصطلح وما يقابله في العربية خلواً من إعطاء القاريء تعريفاً بهذا المصطلح ، وإن كان أحياناً يلجأ - في الهامش - إلى توضيح المقصود بالمصطلح ، أو سبب اختياره لهذا المصطلح دون غيره (٣) .
- وهناك معجم آخر أصدره الدكتور خليل إبراهيم حماش عام ١٩٨٢م - وهو باحث عراقي - بعنوان (معجم المصطلحات اللغوية والصوتية) انجليزي - عربي - ، إلا أنني لم

(١) نشر في العدد ٢٢ ، ص ٣٥ - ٥٦ .

(٢) نشر في العدد ٢٦ ، ١٩٨٦م ، ص ١٩٥-٢٤٧ ، والعدد ٢٧ ، ١٩٨٦م ، ص ٢٥٩-٢٨٨ ، والعدد ٢٨ ، ١٩٨٧م ، ص ٢١٧-٢٣٤ . وللمزيد حول معرفة الطريقة التي اتبعها في تأليف معجمه ينظر: المقدمة التعريفية التي نشرها في مجلة اللسان العربي، العدد ٢٣، ص ١٣٩ - ١٤٧ .

(٣) نشر هذا المعجم في العدد ٢٤ ، ص ١٤٧-١٧١ ، والعدد ٢٥ ، ص ٢٢٧ - ٢٥٢ .

أتمكن من الاطلاع عليه ، ولذلك سأقف عند مجرد ذكره ، دون الخوض فيما وراء ذلك (١) .
وبعد هذا التطواف التاريخي في إسهام اللغويين المعاصرين في وضع المصطلح اللغوي ، أنتقل
إلى تقييم تلك الجهود والإسهامات ، الفردي منها والجمعي ، متخذاً من تحليل هذه الأعمال وتقييمها
مسلكاً لبناء كيانٍ كليٍّ ، أزعّم أنه سيكون بمثابة تصورٍ عامٍ لوضع خطةٍ مستقبليةٍ للمصطلح
اللغوي ، فأقول :

حينما عاد أفراد البعثات اللغوية إلى بلادهم - سواء كانوا في مشرق الوطن العربي أو
مغربه - بدأوا بالتفكير في نقل العلوم التي تلقوها هناك في منابعها الأصلية إلى اللغة العربية ،
وواجهوا - أول ماواجهوا - مشكلة المصطلح تقف عقبةً كأداء في طريقهم ، وأدركوا بدايةً مدى
المعاناة التي سيصادفها واضع المصطلح عندما ينقل إلى العربية كتاباً كاملاً أو تصوراً جديداً ، بما
فيه من تفصيلاتٍ جزئيةٍ ، ومصطلحاتٍ صوتيةٍ ، وصرفيةٍ ، ونحويةٍ ، ودلاليةٍ ، فاحتاروا أيَّ
طريق يسلكون؟! الترجمة بنوعها أم التعريب؟! ، وتبع تلك الحيرة اختلاف المؤلفين والمترجمين
في اختيار المصطلح الأنسب ، وتحديد المعنى المراد « وهذا طبيعي ومنتوق في المصطلحات الدالة
على معانٍ واحدة ، حتى إن المطلع المبتدئ ليقع في البلبلة والحيرة والاختلاط » (٢) .

وبتصفح أعمال اللغويين الرواد في مصر ، أو في بقية أقطار الوطن العربي ، يبدو لنا مايشبه
الازدواجية في صنع المصطلح اللغوي ، ليس في كل قطرٍ على حده ، بل بين أبناء القطر الواحد ،
وحتى في أعمال المؤلف نفسه ، ولعل من أسباب تلك الازدواجية أن تلك المصطلحات لم تستقر
آنذاك في لغاتها ، أو في المدارس اللغوية المتعددة التي ينتمي إليها جيل الرواد ، ويمكن إضافة
سبب آخر ، يتمثل في أن الدراسة الوصفية للغة - التي يمثلها رواد الدراسات المعاصرة في مصر -
تتسم - كما يقول «ماريوباي» - بكثرة مصطلحاتها ، وتعددتها بشكل ملحوظ (٣) ، مما انعكس
أثره على درس اللغوي في مصر - مصطلحاً وترجمة - ، وبأني في مقدمة تلك الأعمال كتاباً (علم

(١) هناك دراسة نقدية له قام بها الدكتور محمد رشاد الحمزاوي ، ونشرها في : مجلة المعجمية ، تونس ، العدد
الثاني ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص ١٦٧-١٧١ .

(٢) علم اللغة ، د.السرعان ، ص ٢٦ . وينظر : مقدمة الدكتور عبدالصبور شاهين لكتاب : العربية
الفصحى : هنري فليش ، ص ١٤-١٥ .

(٣) أسس علم اللغة ، ص ٢٥٦ .

اللغة) و (فقه اللغة) للدكتور على عبدالواحد وافي ، ومن أمثلة ذلك مصطلحا الأصوات الصامتة (Consonants) والأصوات الصائتة (Vowel) ، فنجد الدكتور وافي يترجم المصطلح الأول إلى « الأصوات الساكنة » أو « الحروف غير المتحركة » ، أو « الحروف الساكنة » أو « الأصوات » فقط ، ويترجم المصطلح الآخر إلى « حروف المد » و « أصوات المد » و « حروف اللين » (١) ، أما الدكتور أنيس فيترجم المصطلح الأول إلى « الصوت الساكن » ، والآخر إلى « صوت اللين » ، وفي موضع آخر أطلق على المصطلح الأول مصطلح « الحرف » ، وعلى المصطلح الآخر « حركة » (٢) ، وأما الدكتور تمام حسان - وهو بشهادة أحد اللغويين المعاصرين - « يعتبر من الأوليين الذين عانوا قضية المصطلح اللغوي ، والذين يعود لهم الفضل في مجابهة هذا المارد ، وترويضه ، ودججه في العربية بنيةً ومفهوماً » (٣) ، فقد ترجم المصطلح الأول بـ «الصحاح» ، والآخر بـ «العلل» (٤) ، إلى غير ذلك من التسميات الاصطلاحية (٥) .

فإذا ما ولينا وجهنا شطر المغرب العربي فس نجد مصطلحات ذات صيغ ومشتقاتٍ غير مألوفة ، فمصطلح «فونيم» يطلق عليه «صوتم» و «صوتيم» و «مستصوت» و «لافظ» و «صوت مجرد» ، ومصطلح «مورفيم» يطلق عليه «صيغم» و «صرفيم» و «وحدة صرفية» و «صرفية مجردة» ، وهذه مجرد أمثلة ، وإلا فالاختلاف جِدُّ كبير بين مصطلحات أهل المشرق العربي ومصطلحات أهل المغرب العربي ، ولعلنا نلاحظ هنا كيف أن المصطلح الواحد تباينت طرق نقله إلى العربية ، ما بين ترجمة كلية نحو «وحدة صرفية» ، وترجمة جزئية نحو «صيغم» ، و «صرفيم» ، وتعريب نحو «مورفيم» مع إحساس الجميع الداخلي بأن الحل الأمثل لهذه المشكلة ما زال بعيداً !

(١) علم اللغة ، ص ١١٠ ، ١٢١ ، ٢٧٩ .

(٢) الأصوات ، ص ٢٧ ، من أسرار اللغة ، ص ١٧١ ، ١٧٢ .

(٣) مشاكل وضع المصطلحات اللغوية ، د. الحمزاوي ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد (٤) ، ص ٢٦١ ، وينظر ما ذكره الدكتور عبدالسلام المسدي بشأن تعامل الدكتور تمام مع المصطلح الوافد . قاموس اللسانيات ، ص ٧٥ .

(٤) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٤١ .

(٥) للمزيد ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ١١٣ ، المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالنواب ، ص ٤٢ . وقد ناقش بعض اللغويين المعاصرين هذه التعددية في المصطلح . للمزيد ينظر : علم اللغة ، د. السعمران ، ص ٢٦ فما بعدها (الهامش) ، الأصوات ، د. بشر ، ص ٧٣ (الهامش) ، قضية المصطلح اللغوي الحديث ، مجلة المجمع ، ١٢٢/٥٧ - ١٤٠ ، الوجيز في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي ، ص ١٥٩ (الهامش) .

وسأتناول الآن بعض تلك الأعمال بالدراسة التحليلية :

أولاً - أعمال الدكتور السعران

سبقت الإشارة إلى عملي الدكتور السعران في صنع المعجم الاصطلاحي للغة ، اللذين ألحقهما بكتابه (اللغة والمجتمع) ، و (علم اللغة) ، ويتضح من تصفح مقدمة هذين الكتابين ، ومن المعجمين نفسيهما أنه يسلك طريقين من طرق وضع المصطلح ، وهما - على الترتيب - الترجمة ، والتعريب .

وتمثل الخطوة الأولى في اختيار اللفظة العربية المقابلة الملائمة للمصطلح الإنجليزي ، والبعد عن المصطلح العربي القديم ، فإن لم يتوافر هذا فقد اكتفى بالتعريب الكلي * للمصطلح الإنجليزي ، ففي مصطلح (مورفيم) أثر الدكتور السعران الإبقاء عليها كما هي - أي تعريبها - ، مع اعترافه بعجمتها - من جهة - ، وتركيبها اللغوي المرن الذي يُفضّل ترجمة كل من الدكتور محمد مندور ، و ترجمة الدواخلي والقصاص (١) - من جهةٍ أخرى - .

ولقد تبين لي أن الترجمة أخذت من الدكتور السعران حيزاً كبيراً عند وضع المصطلح اللغوي ، ونجده أحياناً يجمع ما بين الترجمة والتعريب كما في نحو (Biology) ، البيولوجيا « علم الحياة - علم الأحياء » ، ونحو (Aphasia) ، الأفازيا « الحبسة - القعلة » (٢) .

(*) التعريب قد يكون كلياً كما في مورفيم Morpheme وانتقالها إلى مورفيم - أيضاً - . وقد يكون جزئياً كما في (Meta linguistic) وتحويلها إلى «ميتا لغوي» و (Metavariabale) وانتقالها إلى «ميتا متغير» . وهذه الطريقة استخدمها الدكتور عبدالقادر الفاسي الفهري في معجمه . ينظر : مجلة اللسان العربي ، العدد ٢٣ ، ص ١٤٥ .

(١) ترجمها الدكتور مندور بـ « عامل الصيغة » . علم اللسان ، ماويه ، ضمن (منهج البحث في الأدب واللغة) ، ص ٦٨ ، وترجمها الدواخلي والقصاص بـ « دوال النسبة » . اللغة ، فندريس ، ص ١٠٥ . ومما يلاحظ أن الدكتور السعران ارتضى في موضع سابقٍ هاتين الترجمتين ، اللغة والمجتمع ، ص ١٢٠ ، واستدرك ذلك في الطبعة الثانية لكتابه اللغة والمجتمع ، فجمع بين التعريب والترجمة الآتفة الذكر . ينظر : ص ١٩٠ .

(٢) علم اللغة ، ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

ويلمس من حديثه عن المصطلح ومن وضعه لمعجمه الاصطلاحي ، أنه يركز على أهمية أن يكون المصطلح محدداً ومرناً ، ويرى أن التعاطف العابر مع اللغة العربية عند صنع المصطلح لا يخدم اللغة ولا المصطلح ، وثالث هذه المواصفات البعد عن الترجمة الجزئية للمصطلح الغربي(١).

تلك هي أهم ملاحظته على الدكتور السعران ، وبطبيعة الحال فنحن لا نوافقه في جميع مآرثه ، فهناك قضايا نشاطه الرأي فيها ، وهي - بصفة عامة - مواصفاته لوضع المصطلح ، وقضايا أخرى تختلف معه فيها ، ولعل من أبرزها الجمع بين الترجمة والتعريب ، فإن ذلك - كما يقول الدكتور حامي هليل - «يترك أثراً لدى القارئ بأنه بصدد مفهومين لامفهوماً واحداً»(٢)، ويبقى بعد هذا كله الاعتراف بأن عمل الدكتور السعران عمل رائد بكافة المقاييس .

ثانياً - مصطلحات في علمي الأصوات واللغة

وضع هذه المصطلحات مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٦٣م ، مما يعني أن هيئة علمية ومؤسسة ثقافية لها اعتبارها في العالم العربي أسهمت بالإشراف على صنع هذا المعجم اللغوي ، وهذه المصطلحات* ركزت على الجانب الصوتي بشكل كبير ، وتميزت بإيراد المصطلح مقروناً بشرح مفهومه .

وبعد ذلك كلف المجمع لجنة اللهجات بوضع معجم لغوي حديث بأربع لغات (فرنسي-إنجليزي - ألماني - عربي) وصدر هذا المعجم في مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع (٣) ، وقد أثارت هذه المصطلحات كثيراً من النقاش بين أعضاء المجمع قبل أن

(١) علم اللغة ، ص ٢-٣ ، ٢١٢ (الهامش) .

(٢) دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ٣٠٨ .

(*) نشرت هذه المصطلحات في مجلة المجمع ، الجزء السادس عشر ، ١٩٦٣م ، ص ٢١٠ - ٢١٦ ، والجزء الثامن عشر ، ص ٢٥٢ - ٢٥٦ .

(٣) صدر في المجلدات التالية : الثالث (١٩٦٢م) ص ١٣٧-١٤٣ ، والرابع (١٩٦٢م) ص ٩١-٩٦ ، =

تُحظى بالموافقة (١) ، ومما يؤخذ على هذه المصطلحات ما يأتي :
 أولاً- أنها لا تفي بالغرض المنشود ، حيث لم تكن شاملةً لجميع المستويات اللغوية .
 ثانياً- أنها وقفت عند مرحلة زمنية مبكرة جداً ، ولم تتابع استكمال رحلة المصطلح اللغوي .
 ثالثاً- أنها اكتفت بإصدار هذه المصطلحات في مطبوعات الجمع ، دون أن تُعمَّم على المؤسسات العلمية في أرجاء الوطن العربي ، مع العلم أن ذلك كان من ضمن القرارات التي أصدرها الجمع .

ثالثاً - المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية

قام بوضعها الدكتور محمد رشاد الحمزاوي ، وتعتبر هذه الأولى من نوعها في إطار وضع المصطلح اللغوي على هيئة مؤلفٍ مستقلٍ ، وبجهودٍ فرديٍ محض - كما سبق - .
 وقد نشر هذا الكتاب - أولاً - في حولية الجامعة التونسية - كلية الآداب ، العدد ١٤ ، (عدد خاص) سنة ١٩٧٧م ، ثم نشرت هذه المصطلحات خاليةً من تعريفاتها في مجلة اللسان العربي ، المجلد ١٨ ، الجزء الثاني ، سنة ١٩٨٠م ، ص ٨٧ - ١٣٥ ، وطبع الكتاب مرةً ثانيةً في الدار التونسية للنشر (تونس) ، والمؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر) سنة ١٩٨٧م (٢) .

== والسادس (١٩٦٥م) ص ٥١-٦٠ ، والسابع (١٩٦٥م) ص ٨٥-١٠٠ ، والثامن (١٩٦٦م) ص ٣٥-٤٧ ، والتاسع (١٩٦٧م) ص ١٠١-١١٥ ، والعاشر (١٩٦٨م) ص ١٢٧-١٤١ .
 (١) خصصت الجلسة الثانية من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين المنعقد عام ١٩٧١م للنظر في بعض المصطلحات ومنها المصطلحات اللغوية، وتولى الرد على الملاحظات التي أبدتها بعض أعضاء الجمع كل من الأستاذ عبدالحميد الدواخلي والأستاذ بخاطره الشافعي -رحمهما الله- الخبيران بلجنة اللهجات .
 ينظر : القسم الأول من محاضر جلسات مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين المنعقد في الفترة ١٥ فبراير ١٩٧١م-أول مارس ١٩٧١م ، ص ٢٣٥-٢٤٥. وقد كتب الدكتور خليل عساكر - رحمه الله - مذكرةً ببيان البواعث والأهداف التي حرصت من أجلها لجنة اللهجات بالجمع على دراسة المصطلحات اللغوية الأوربية ، وتقديمها للدارس العربي ، ونشرت في الدورة ٣٩، الجلسة ٢٩ للمجلس ، محاضر الجلسات ، ص ٥٣٧ .

(٢) لهذا الكتاب عرض نقدي في مجلة اللسان ، المجلد ١٨ ، الجزء الأول ، ص ١٤٩-١٥٢ ، بقلم الدكتور علي القاسمي ، اللسانيات واللغة العربية ، العدد (٤) ، ص ٢٥٣ - ٢٥٨ ، بقلم الدكتور أحمد مختار عمر ، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص ٢٩٠-٢٩١ ، بقلم الدكتور محمد حملي هليل . وللمزيد ينظر ، قاموس اللسانيات ، د.عبدالسلام المسدي ، ص ٨٠-٨١ .

وهذا العمل - كما يذكر المؤلف - خُطِّط له أن يكون في خمسة أقسام ، يمكن بلورتها على مرحلتين : الأولى : المدخل العام ، والمعجم العربي - الإنجليزي - الفرنسي للمصطلح اللغوي ، والأخرى : المعجم الأجنبي (فرنسي - إنجليزي - عربي) ، والدراسة التحليلية النقدية للمصطلحات المستقرة ، ثم وضع المعجم المختار (١) .

فأما المرحلة الأولى - بقسميها - فقد ظهرت في هذا الكتاب ، وأما الأخرى - بأقسامها الثلاثة - فقد ظهرت في الطبعة الثانية للكتاب .

- وصف المعجم :

رَكَّز الدكتور الحمزاوي في هذا المعجم على المصطلحات اللغوية الحديثة ، ولم يتعرض للمصطلحات اللغوية القديمة ، وكذلك الدراسات اللغوية التي ظهرت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، لعلِّه ذكرها وهي / أن المصطلحات القديمة تحتاج لدراسة خاصة ليس مجالها هذا المعجم ، أما الدراسات الأخرى فلأنها لم تعتمد على مناهج لغوية حديثة (٢) ، وبصفة عامة فقد أخرج من معجمه المصطلحات ذوات الطابع التقليدي ، والمؤلفات التي لم تسهم في تطوير الدراسات اللغوية الحديثة ، وضمَّ معجمه هذا مصطلحات لغوية من مدارس مختلفة ، كالمدرسة الفرنسية ، والإنجليزية ، والأمريكية ، وكان اعتماده في صنع هذا المعجم على أحد عشر مرجعاً - كما يذكر - ، ما بين مؤلفات خاصة ، ومعاجم متخصصة ، ومقالات منشورة .

وقد أودع كتابه نوعين من المصطلحات : أحدهما ما لم يسبق استعماله من قبل في العربية ، والآخر استعمال قديمة استخدمها المعاصرون بمفهوم لغوي حديث ، وإن كان النوع الأول حاز قصب السبق .

وكان يورد المصطلح بالعربية ، مرتباً ترتيباً هجائياً بحسب أصله الاشتقاقي ، وتاريخياً - كما يذكر - (٣) ، مع ما يقابله باللغتين الفرنسية - أولاً - ، ثم الإنجليزية ، ويعقَّب على ذلك بالتعريف به ، وذكر المرجع الذي اعتمد عليه (٤) .

(١) ينظر : المصطلحات اللغوية الحديثة ، ص ١٥-١٦ .

(٢) نفسه ، ص ٨-١٠ .

(٣) نفسه ، ص ١٤ . وسأناقش معه هذه المسألة في ص ٣١٠ .

(٤) ينظر تفاصيل ذلك في : المصدر نفسه ، ص ٧ - ١٦ .

ـ ملاحظتنا عليه :

المحاولات الأولى عرضة للنقص والمآخذ أكثر من غيرها من الأعمال ، ونحن في هذا المضمار حينما ننتقد أو نلاحظ بعض الملاحظات ، فهو موجه في المقام الأول والأخير إلى منهج العمل لالقيته ، وبناءً عليه فإن ملاحظتنا تنحصر في الآتي :

أولاً - الخلط بين التعريف بالمصطلح وشرحه ، وهذه سمة بارزة نلمسها في كثير من المصطلحات ، مما كان هذا على حساب المصطلح الذي هو المقصود بهذا العمل ، فعلى سبيل المثال مصطلح (قانون جريم) نلاحظ من خلال قراءته أنه يشرح مصطلح (القوانين الصوتية) ، وليس تعريفاً بقانون جريم ، ومثل ذلك يقال عن مصطلح (قانون صوتي) ، و (المعنى السياقي) ، و (الاقتصاد في الجهد العضلي) (١) .

ثانياً - التزيّد في مصطلحاته ، كمصطلح التماثل والمائلة (٢) ، جعلها مصطلحين على الرغم أنهما مصطلح واحد ، ومفهومها واحد - أيضاً - .

ثالثاً - التزيّد في شروحاته للمصطلح ، فن ذلك مصطلح (انفجار احتكاكي) ، يقول فيه « وانفصال الأعضاء في نطق الصوامت الانفجارية يتفاوت بسرعة وبطء ، فإذا كان انفصالهما بطيئاً بحيث لا يحدث انفجار واضح ، بل يسمع عند اطلاق الوقف صامت احتكاكي ، سمي الصوت الذي يتكون بهذه الكيفية « انفجارياً احتكاكياً » (٣) .

والسبب في ذلك اعتماده على النقل الحرفي من المراجع ، وكان الأولى - فيما أرى - أن يقوم هو بنفسه باختيار العبارات التي تشرح المصطلح بدقة ودون تزيّد ، ومن ثمّ الإحالة إلى المرجع .

رابعاً - الاكتفاء في بعض المصطلحات بذكر الأمثلة المجردة دون التعريف بالمصطلح نفسه ، فن ذلك مصطلح (اللغات التركيبية) ، اكتفى بالقول بأن مثالها لغة الإسكيمو ، على الرغم من تعريفه للغات التحليلية ، والاندماجية ، والاشتقاقية ! (٤) .

وهناك ملاحظات خاصة تتمثل في الآتي :

(١) ينظر : ص ١٣٣ ، ١٥٠ ، ١٥٦ .

(٢) ص ١٦٩-١٧٠ .

(٣) ص ١٣٨ .

(٤) ص ١٦٤-١٦٥ .

أولاً-استيعاده من المصادر التي اعتمد عليها (علم اللغة) ، للدكتور وافي ، وترجمة الدواخلي والقصاص لكتاب «فندريس» (اللغة) ، ودلالة الألفاظ ، للدكتور أنيس ، والتطور اللغوي للدكتور أيوب ، وهذه الكتب - كما نعلم - تمثل مرحلة تاريخية مهمة ، ماكان ينبغي أن تهمل .

ثانياً - الترتيب الزمني (التاريخي) لمصادره لم يكن دقيقاً ، فكتاب الدكتور أنيس (الأصوات) يأتي في المرتبة الرابعة - على حسب ترتيبه - ، حيث إنه اعتمد على الطبعة الثانية التي صدرت - كما يقول - عام ١٩٦٠م ! ، وله الحق في هذا لو كان الكتاب صدر فعلاً في السنة المذكورة ، لكن الثابت أنه صدر عام ١٩٥٠م ، ولذلك فإن الترتيب الحقيقي أن يكون كتاب الدكتور أنيس في المرتبة الأولى ، وشيء آخر أن كتاب أستاذنا الدكتور تمام (مناهج البحث في اللغة) صدر لأول مرة -وهي الطبعة التي اعتمد عليها الدكتور الحمزاوي- عام ١٩٥٥م ، وليس عام ١٩٦٠م - كما ذكر هو- ! ، والشئ بالشئ يذكر فقد ذكر أنه اعتمد في عرض مصطلحاته على حسب الترتيب التاريخي ، ولم يتبين لي ما مقصوده بذلك !؟ ، فإن كان يعني حسب ورودها التاريخي في المراجع التي اعتمد عليها فقد خانته التوفيق في تنفيذ ما ألزم نفسه به ، فثلاً مصطلح (التماثل) ذكر مرجعه في ذلك مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٦٢م ، ومعلوم أن هذا المصطلح استخدمه لأول مرة الدكتور أنيس في كتابه (الأصوات) ، وذلك قبل هذا العام المذكور بسنوات عديدة ! ، وعلى وجه الإجمال فلو أنه أعنى نفسه من هذا القيد لكان أسلم له وأفضل ، إذ ليس له أهمية تذكر في وضع المصطلح .

ثالثاً - الإحالات في بعض الأحيان خاطئة ، كما في صفحة ١٥٦ ، حيث أحال إلى (اللغة والمجتمع) للدكتور السعران ، والصحيح أنه (علم اللغة) له أيضاً !

رابعاً - التنسيق الطباعي ليس على المستوى المطلوب ، فالمصطلح مع ترجمته وتعريفه متداخلة في بعضها .

خامساً - ذكر أن الإحصاء بلغ (١٢٠١) مصطلح* ، والصحيح أنه (١٢٠٢) مصطلح ! أما القضايا العلمية وأعني بها دقة المصطلح وترجمته ، فقد أشار إلى بعضها الدكتور أحمد مختار عمر (١) ، وتحتاج - بصفة عامة - إلى مراجعة أهل الاختصاص .

(*) ذكر في الطبعة الثانية من الكتاب ص ١٦ ، أن الإحصاء بلغ ١٢٠٠ مصطلح ! .

(١) المصطلحات الألسنية في اللغة العربية ، د.أحمد مختار عمر ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد (٤) ، ص ٢٥٣-٢٥٨ .

ونصل إلى القول : إن المصطلح اللغوي لحقه الضيم في كثير من صفحات هذا الكتاب، فقد انصرف الجهد إلى الشرح والتفسير وضرب الأمثلة ، وترك تحديد المفهوم الاصطلاحي الدقيق بعيداً عن الاعتبار .

ومهما يكن من شيء فيكفي هذا العمل أن صاحبه أقدم عليه في وقتٍ تهيّبه فيه الآخرون . لقد كان عملاً جريئاً وشجاعاً بكل ما تعنيه هاتين الكلمتين من معنى ، أضف إليهما صفة الأسبقية والريادة ، وكل هذا يجعلنا ننظر لهذا العمل بعين الرضى والتقدير .

رابعاً - المعاجم الاصطلاحية بعد سنة ١٩٨٠م

نظراً لكثرتها فسوف اكتفي بتحليل ثلاثةٍ منها حسب أهميتها ، وترتيبها الزمني ، وهي / معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، معجم المصطلحات اللغوية .

(١) معجم مصطلحات علم اللغة الحديث

وضعه نخبة من اللغويين العرب تأليفاً ومراجعة ، وتبنى هذا المشروع معهد اللغة العربية بجامعة الرياض - سابقاً - (الملك سعود حالياً) ، وقد استغرق العمل فيه نحواً من أربع سنوات (١) .

وميزة هذا العمل أنه جهد جماعي ، يمثل أعضاؤه مدارس لغوية متعددة ، منها القديم (التقليدي) ، والحديث ، وأقطاراً عربية مختلفة ، وإن كان قد غاب عنه لغويو المغرب العربي ، وهذه نقطة كانت جديرة بالاعتبار .

- وصف المعجم

يهدف هذا العمل إلى الإسهام في توحيد المصطلح اللساني على مستوى الوطن العربي* ، علاوةً على تقديم المساعدة للقارئ العربي في متابعة ما يكتب باللغة الإنجليزية في ميدان الدراسات

(١) ذكر المؤلفون أن العمل في هذا المعجم بدئ فيه عام ١٩٧٥م ، وتوقف في بعض مراحله بسبب انشغال المعهد بمناسبةٍ عالمية ، ولم يمثل للصدور إلا عام ١٩٨٣م .

(*) هذا الهدف انتفى حينما تنوحي إسهام المدرسة المغربية - إن صححت التسمية - في الدرس اللغوي المعاصر . ولم يعد خافياً على أحد أن العلماء هناك يمثلون مدرسةً لغويةً خاصةً ، تقوم بدورٍ فاعلي في الدرس اللغوي المعاصر ، لا ينبغي تجاهله ، أو التقليل من شأنه .

اللغوية الحديثة (١) ، وثالث هذه الأهداف تطوير الدراسات اللغوية الحديثة في العالم العربي ، عن طريق التعريب أو التأليف فيما يُستجدُّ من تطور في هذه الدراسات .

وقد اعتمد هذا المعجم - بشكلٍ عامٍ - على اثني عشر مصدراً ، منها بعض المؤلفات والمعاجم الإنجليزية (بلغت أربعة كتب) ، إضافةً إلى المعاجم العربية الخاصة ، والعامية ، والكشافات الاصطلاحية في مؤلفات بعض اللغويين المعاصرين (بلغت ثمانية كتب) .

وكانت خطتهم في وضع المصطلح تتمثل في الآتي :

أولاً - إعطاء الأولوية للمصطلح العربي القديم أو الحديث - إن وجد - ، وإلا فيعرب المصطلح الإنجليزي ، مع الشرح الموجز له .

ثانياً - صياغة مصطلحات جديدة عند الضرورة .

ثالثاً - استبعاد المصطلحات المهجورة وأسما اللغات .

رابعاً - الاقتصار على مقابل واحد لكل معنى من معاني المصطلح الإنجليزي (٢) .

وهذا يعني أن عملهم انحصر في ثلاثة وسائل هي : الاستنباط ، والتعريب ، والترجمة .

ووزع الكتاب إلى قسمين : القسم الأول (انجليزي-عربي) ، والقسم الآخر (عربي-انجليزي) ،

ورتب مواد الاصطلاحية ترتيباً هجائياً في كلا القسمين ، مع عدم الأخذ في الاعتبار بأل

التعريف ، ودون مراعاة الأصل الاشتقاقي - كما فعل الدكتور الحمزاوي - ، والفصل بين القسمين

بقائمة بيبليوغرافية مختارة بالمؤلفات في حقل الدراسات اللغوية ، المؤلف منها والمترجم .

— ملاحظتنا عليه

على الرغم من كونه صادراً عن إطار جماعي ، فقد كان يتوقع منه أن يكون أكثر فاعليةً

وشموليةً وبعداً عن نواحي النقص ، إلا أن ذلك لم يتحقق ، وأولى هذه الملاحظات اكتفاؤه بذكر

المصطلح مجرداً من تعريفه ، وعمل كهذا في معجم للمصطلحات اللغوية الحديثة يُعدُّ ناقصاً ،

فالذي يبحث عن المصطلح ومقابله المجرّد يجد بغيته في هذا المعجم ، أما الذي ينشد ماوراء ذلك

- أعني تعريف المصطلح واستخداماته في اللغة - فلن يظفر منه بشيء ، « والتعريف هو أهم

(١) المقدمة ، ح .

(٢) المقدمة ، ك - ل .

مانحتاج إليه وما يجب أن يركز عليه العمل المصطلحي» (١)، كما أنهم عوّلوا في عملهم هذا على مصادر قليلة، وكان الأجدد - خاصةً أنه عمل جماعي - أن يُتوسّع في الإفادة من المصادر والمراجع المتخصصة، وهي كثيرة دون شك.

وثالث هذه الملاحظات أنهم جمعوا - أحياناً - بين الترجمة والتعريب، كما هو في نحو (Phonology)، حيث ذكروا الكلمة العربية «فونولوجيا» وأمامها المصطلح الإنجليزي، وبعدها وضعت بين قوسين ترجمة هذا المصطلح وهو «دراسة النظام الصوتي»، وكذلك في (Phonometrics)، ذكروا «الفونومتريه» وأمامها المصطلح الإنجليزي، وبعدها عبارة «الدراسة الصوتية الإحصائية» (٢).

وأخيراً يمكن القول: إن هذا المعجم يعد عملاً تعليمياً في المقام الأول وليس معجماً علمياً (٣)، وبالرغم من كونه كذلك يظل يمثل بُعداً ثقافياً، وخطوةً أخرى على الطريق الطويل في صنع المعجم الاصطلاحي للغويات المعاصرة.

(٢) معجم المصطلحات اللغوية والأدبية

أعدت هذا المعجم الدكتورة عليه عزت عياد، الأستاذة بكلية الآداب - جامعة القاهرة، وصدر عام ١٩٨٤ م.

ويتميز هذا المعجم عن بقية المعاجم الأخرى بأنه بلغات ثلاث (ألماني - إنجليزي - عربي)، ونظراً لأنه معجم ثلاثي اللغة فقد وزع إلى ثلاثة أقسام*: القسم الأول كان معجماً عاماً يُعَدُّ - كما تقول المؤلفة - «الجسم الرئيسي للمعجم» (٤)، حيث يحتوي على المصطلح الألماني وما يقابله

(١) دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي، د. محمد حلمي هليل، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية)، ص ٣٠٢. ولمعرفة مفهوم التعريف وأهميته ينظر: المصدر السابق، ص ٣٠٢.

(٢) ص ٦٨، ٦٩.

(٣) هناك دراسات نقدية لهذا المعجم، ينظر: اللسان العربي، العدد ٢٤، ص ١٣٧-١٤٠، بقلم الدكتور مجيد الماشطة، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ص ٢٩٨ - ٢٩٩، ٣٠٢ - ٣١٦، بقلم الدكتور محمد حلمي هليل، المعجم العربي، د. الحزواوي، ص ٣٩٣ - ٣٩٨.

(*) هذا التوزيع لم تصرح به المؤلفة، وإن كانت قد أشارت إليه. ينظر: ص ١٠.

(٤) ص ١٠.

من مصطلح الإنجليزي ثم عربي (ص ١٣ - ١٥٧) ، أما القسمان الآخران فهما على هيئة كشافين: أحدهما الإنجليزي - ألماني (ص ١٥٨-١٨٣) ، والآخر عربي - ألماني (ص ١٨٤ - ٢١٦) ، وقد سارت في هذه الأقسام على حسب الترتيب الهجائي لكل لغة .

— وصف المعجم

يهدف هذا العمل إلى مساعدة الباحثين والدارسين في مجالي اللغة والأدب في ترجمة النصوص الأدبية واللغوية من اللغة الألمانية إلى اللغتين العربية والإنجليزية ، وقد استأثر القسم الأول - كما سبق - بالعناية الكبيرة ، المتمثلة في إيراد المصطلح الألماني مقروناً بما يقابله من مصطلح إنجليزي وعربي ، متبوعاً بالشرح التاريخي والوظيفي للمصطلح ، مع إيراد الأمثلة من إحدى هذه اللغات ، وكان القسمان الآخران مجرد كشافين لذكر المصطلح مع ما يقابله في الإنجليزية أو العربية ، واعتمدت في عملها هذا على مراجع أجنبية وعربية بلغت خمسة وثلاثين مرجعاً ، منها خمسة وعشرون مرجعاً أجنبياً ، وعشرة مراجع عربية - كما هو مسجل في قائمة مراجعها (ص ٢١٧ - ٢١٩) ، إلا أن جلّ اعتادها كان - كما تذكر - على معجمي الدكتور مجدي وهبه في المصطلحات اللغوية والأدبية (١) ، وكان الطريق الذي سلكته في وضع معجمها هو الترجمة ، وعندما لا تجد سبيلاً لذلك كانت تلجأ إلى النحت والتعريب* .

— ملاحظتنا عليه

نظراً لأن المعجم متعدد اللغات ، إضافةً إلى كونه في مجالين مختلفين من مجالات المعرفة ، فإن ذلك من دواعي عدم الشمولية والدقة ، وتتضح عدم الدقة - على سبيل المثال - في تناولها لمصطلح (Phonetics) حيث تترجمه إلى «علم الأصوات» و«الصوتيات» ، وتعرفه تعريفين متناقضين: أحدهما ينطبق على هذا المصطلح ، والآخر ينطبق على مصطلح (Phonology) (٢) .

ومما يلاحظ على هذا التعريف - أعني قولها : « وهو العلم الذي يعنى كل العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحوه وصرفه ، فهو علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمة

(١) ص ١٠-١١ . مع العلم أنها لم تثبت هذين المعجمين في قائمة مراجعها !

(*) لم تذكر سوى النحت ، أما التعريب فهو - وإن لم تذكره - موجود في بعض المصطلحات كما في نحو (Allomorph) الأومورف ، و (Allophon) الأوفون ، ص ١٨ .

(٢) ينظر : ص ١٠٩ ، ١١٠ .

وتركيب الجمل في لغةٍ من اللغات « (١) أنه مقتبس من كتاب (الأصوات اللغوية) للدكتور إبراهيم أنيس - كما ذكرت هي - ، ولو أمعنت النظر فيما قاله الدكتور أنيس لوجدت التعريف خاصاً بالتكنولوجي وليس للفوناتيكي !

كذلك ترجمتها للتكنولوجي بـ«علم الأصوات اللغوية» (٢) غير صحيح ، إلا أن يكون ذلك في اللغة الألمانية !

ونجد في تعريفها للسياق نقصاً مخلأً، فقد عرفته بأنه «تلك الأجزاء التي تسبق النص أو تليه مباشرة ، ويتحدد من خلالها المعنى المقصود» (٣) ، وهذا التعريف يجري على سياق النص (اللغوي) أو ما يعرف بسياق المقال ، دون سياق الموقف (الاجتماعي)، أو ما يعرف بسياق المقام . ومن الملاحظات الشكلية ، وضعها المقدمة (مقدمة المعجم) في يسار الكتاب ، وترقيم صفحاتها من اليسار إلى اليمين ، وكذلك كشف المصطلحات العربي - الإنجليزي ، ولا أرى مبرراً مقبولاً لذلك .

على أن ما تقدم من ملاحظات لا يعني خلو المعجم من مميزات ، فمن مميزاته الاختصار في المصطلح ، وفي تعريف المصطلح ، وعدم الخلط بين المفهوم الاصطلاحي وتفسيره .

(٣) معجم المصطلحات اللغوية

وضع هذا المعجم الدكتور رمزي منير بعلبكي ، وصدر عام ١٩٩٠م ، وهو ثنائي اللغة (الإنجليزي-عربي) ، ويتميز بالجمع بين ذكر المصطلح وشرح مفهومه ، علاوةً على شموله لمستويات اللغة بشكل كلي ، والميزة الأخرى لهذا المعجم وفرة مصادره ومراجعته ، العربي منها والأجنبي ، وقد رُتبت مصادره الأجنبية ترتيباً علمياً دقيقاً ، وذلك بوضعه المصادر التي تنتمي لفرع من فروع اللسانيات في قائمةٍ مخصوصةٍ لها ، فهناك قائمة المصادر المتعلقة بعلم اللغة العام ، وأخرى للمتصلة بعلم اللغة التطبيقي ، وعلم الأصوات ... الخ .

— وصف المعجم

يهدف هذا المعجم إلى التمييز بين المصطلحات ، بأن يكون للمصطلح الأجنبي الواحد مقابل عربي واحد - أيضاً - ، كما يهدف إلى توحيد المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية ، بأن يكون للكلمة الأجنبية الواحدة حيثما دخلت في المصطلح الأجنبي المقابل العربي نفسه .

(١) ص ١١٠ .

(٢) ص ٢٠١ .

(٣) ص ٨٣ .

ويتكون معجمه من ستة عشر مسرداً عربياً ، منها مسردان خصص الأول منها للمصطلحات العربية المستخدمة في هذا المعجم ، مرتبةً ترتيباً هجائياً ، مع ما يقابلها من مصطلح إنجليزي (ص ٥٤٧ - ٦٥٧) ، وجعل الآخر للمصطلحات اللغوية الواردة في المصادر العربية ، مع رقم الصفحات التي وردت فيها من المعجم (ص ٦٥٨ - ٧١٢) .

أما المسارد الأخرى فكان الثالث منها لمصطلحات علم اللغة العام (ص ٧١٣ - ٧٢٢) ، والرابع لمصطلحات علم اللغة التطبيقي (ص ٧٢٣ - ٧٢٤) ، والخامس لمصطلحات علم الصوت (ص ٧٢٥ - ٧٣٦) ، والسادس لعلم النحو (ص ٧٣٧ - ٧٥٨) ، والسابع لعلم اللغة الاجتماعي (ص ٧٥٩ - ٧٦٢) ، والثامن لعلم اللغة النفسي (ص ٧٦٣ - ٧٦٤) ، والتاسع لعلم اللغة العيادي (ص ٧٦٥ - ٧٦٦) ، والعاشر لمصطلحات الخطاطه (ص ٧٦٧ - ٧٦٩) ، والحادي عشر لعلم الدلالة (ص ٧٧٠ - ٧٧٣) ، والثاني عشر لعلم السيمياء (ص ٧٧٤) ، والثالث عشر لمصطلحات الأسلوبية (البلاغة) (ص ٧٧٥ - ٧٧٦) ، والرابع عشر لمصطلحات الشعر وعلم العروض (ص ٧٧٧ - ٧٧٨) ، والخامس عشر لعلم وظائف الأعضاء (ص ٧٧٩) ، وكان المسرد السادس عشر والأخير للمصطلحات العامة التي لا يقتصر استخدامها على علم اللغة ، أو التي ليست من صميم علم اللغة الحديث (ص ٧٨٠ - ٧٨٦) .

وقد اكتفى في هذه المسارد (٣ - ١٦) بذكر المصطلح دون مقابله الإنجليزي ، ودون ذكر رقم الصفحة التي ورد فيها المصطلح من هذا المعجم ، أما المعجم نفسه الذي يحوي المصطلح الإنجليزي ومقابله العربي ، مقرّوناً بالمستوى اللغوي الذي ينتمي إليه* فقد استغرق منه أكثر الصفحات (ص ٢٣ - ٥٤٤) ، ولم يذيل كل مادة اصطلاحية بذكر المرجع أو المصدر الذي اعتمد عليه - كما فعل الدكتور الحمزاوي - ، معللاً ذلك بخشية الإطالة ، ولكي لا يظن أن ذلك المصطلح مأخوذ من ذلك المرجع وحده ، دون غيره من المراجع التي هي في بابه (١) .

(*) يلاحظ أنه فعل ذلك هروباً من قضية الترادف في استخدام المصطلحات . فثلاً مصطلح (مماثلة) ذكر أنه ينتمي إلى علم الأصوات ، كما ينتمي إلى علم اللغة الاجتماعي . ينظر : معجم المصطلحات اللغوية، ص ٥٩ ، وقد أكد ذلك بإيراد هذا المصطلح في مسرد هذين العلمين ، ص ٧٣٤ ، ٧٦٢ . ومثل هذا يقال في مصطلح (الفاعل الحقيقي) ، ص ٣٥ .

(١) ينظر : ص ٢٠ .

أما الطريقة التي سلكها في وضع المصطلح أو ما يعرف بـ (مبادئ النقل المصطلحي) أو (تقنين المبادئ المصطلحية) فتتمثل في تفضيل المصطلح العربي القديم على ما سواه ، شرط انطباقه على المفهوم المراد تعيينه ، دون محاولة فرضه على المفاهيم التي لا تتفق معه ، أو على ماشاع من مصطلحات أجنبية ، وهذا يعني أنه سلك مبدأ التعريب في بعض المواضع التي اضطر إليها . ومن الوسائل التي اتبعها - أيضاً - النحت ، ويرى في هذا الصدد أن النحت - وإن كان يخترل عدد كلمات المصطلح - مجافٍ لطبيعة اللغة العربية الاشتقاقية ، والذوق العام والخاص على حد سواء ، وبالإضافة إلى هذين المبدأين اتبع الترجمة - بطبيعة الحال - في وضع المصطلح (١) .

ملاحظاتنا عليه

لاشك أن هذا المعجم سيحتل - فيما أحسب - مكانته بين بقية المعاجم الاصطلاحية ، وذلك لأنه صدر في فترة متأخرة ، وابتعد - قدر ما أتيج له - عن السليبات التي وقعت فيها المعاجم السابقة .

ومن الملاحظات على هذا العمل ، أن بعض الأمثلة التي أوردها مأخوذة من اللغة الإنجليزية ، في حين أنه كان بإمكانه أن يقتبسها من العربية . هذا شيء ، وشيء آخر أن بعض مفاهيمه عن المصطلحات لم تكن صحيحة ! ، فن ذلك تفريقه بين الفاعل النحوي وغيره ، فقد ضرب للفاعل النحوي مثالا هو / جاء الرجل ، وللفاعل غير النحوي بالجملة الإنجليزية الآتية / The car was repaired by him (٢) ، وذلك غير صحيح فيما يتعلق بمثال الفاعل النحوي ، فالمثال الذي أورده إنما هو للفاعل الحقيقي ، وليس للفاعل النحوي الذي يتمثل في إسناد الفعل لغير ما هو له ، نحو قولك « تحرك الشجر » و« تمزقت الورقة » ، في حين أن الفاعل الحقيقي هو الذي يسند فيه الفعل لما هو له ، نحو - جاء الرجل .

ومن الملاحظات الشكلية ما سبق أن ذكرته على معجم الدكتور عياد ، وهو أن المؤلف كتب مقدمة عمله - وهي مقدمة لها أهميتها في علم المصطلح - مرتبةً من اليسار إلى اليمين ، كما هو الشأن في مسارده العربية ، ولست أدري لم كان الأمر كذلك؟! ، ومن الملاحظات - أيضاً - عدم إفراده مسرداً خاصاً بمصطلحات علم المعجم (٣) .

(١) ينظر : ص ١٢ - ١٤ .

(٢) ينظر : ص ٣٥ .

(٣) للدكتور عبدالفتاح الزين عرض نقدي لهذا الكتاب نشره في مجلة الأبحاث ، السنة ٣٨ ،

١٩٩١م ، ص ١١٠-١١٦ .

ومهما يكن من أمر فالمعجم جهد خليق بالإشادة والإفادة ، ولذلك أرى أن يُعرض على أحد المجامع العلمية أو المؤسسات الثقافية التي تُعنى بقضية المصطلح اللغوي ؛ للنظر فيه ، وتقييمه ، وتقرير مدى صلاحيته للتطبيق في الدراسات اللغوية المعاصرة .

والآن ، وبعد أن استعرضنا الجهود التي بذلت لوضع المصطلح - بصفة عامة - ، تبين أنه ما من عملٍ صدر فردياً كان أم جماعياً إلا كان عرضةً للنقص ، هذا النقص يمكن إجماله في النقاط التالية :

أولاً - التعدد والازدواجية في وضع المصطلحات اللغوية . هذا التعدد كان سببه التأثير الشخصي لكل لغوي بالمدرسة اللغوية التي ينتمي إليها ، ففي مصر نجد المدرسة الإنجليزية والألمانية ، وفي المغرب العربي نجد المدرسة الفرنسية ، وفي سوريا كذلك ... وهكذا .

ثانياً - عدم مواكبة التطور اللغوي الذي يقع يومياً في محيط الدراسات اللغوية المعاصرة في العالم الغربي ، كما هو الحال بالنسبة لنظرية «تشومسكي» اللغوية ، التي لا نكاد نجد لمصطلحاتها ذكراً في هذه المعاجم الاصطلاحية ، مما يجعل معاجمنا تعيش في ذمة التاريخ .

ثالثاً - الفردية في صنع المصطلحات اللغوية ، ومن المتعارف عليه أن هذا العمل مهمة جمعية بالدرجة الأولى ، لا يتأتى للفرد مهما أوتي من ثقافةٍ وطاقَةٍ أن يقوم به منفرداً .

رابعاً - الارتجال في وضع المصطلحات ، وعدم وجود منهجية علمية صارمة تخطط للعمل من البداية ، وتسير على ضوئها .

خامساً - اللجوء إلى التعريب في حين وجود إمكانية للترجمة .

سادساً - الجمع بين الترجمة والتعريب .

سابعاً - استخدام المصطلحات المترادفة ، أو ذوات الاشتراك اللفظي .

ثامناً - على الرغم من الكثرة النسبية لمعاجم المصطلحات اللغوية ، فإن معظمها يبدأ من حيث ابتداء الآخرين ، وكان الأولى أن يبدأوا من حيث انتهى الآخرون ، حتى لا تكون مجرد أعمالٍ مكررةٍ ، أو دورانٍ في حلقةٍ مفرغة ، ولكي تمثل سلسلةً متصلةً تؤدي في النهاية إلى صنع العمل الشامل المتكامل للمصطلح اللغوي .

أما تلافي ذلك النقص فإني أراه يتحقق في اتباع الخطوات الآتية :

أولاً - توحيد المصطلح اللغوي ، ودقته في الدلالة على مفهومه . وهذا المبدأ يكاد يجمع عليه كل من تعرض لمشكلة المصطلح في القديم والحديث (١) ، كما أنه مما قرره مجمع اللغة العربية

(١) ينظر - على سبيل المثال - : توحيد المصطلحات ، محمد رضا الشيباني ، مجلة مجمع اللغة العربية ==

في وضع المصطلحات ؛ لأن فيه اطمئناناً لدلالة المصطلح على موضعه .

ثانياً - أن يقوم بوضع المصطلحات جيل الرواد في العالم العربي - مشرقه ومغربيه - ، ويشاركهم العمل النابهون من المتخصصين في الدراسات اللغوية ، ويتم ذلك تحت مظلة هيئة لغوية متخصصة كأن تكون جمعية لغوية* ، على غرار ما هو موجود في البلدان المتحضرة .

ثالثاً - أن تضم قائمة المشاركين في وضع المصطلح اللغوي فئات ثقافية متعددة ، واتجاهات لغوية متباينة ، وذلك بأن يكونوا متخصصين في الدرس اللغوي القديم ، والدرس اللغوي الحديث ، وأن يكونوا على صلة وثقى بالدراسات اللغوية المعاصرة في كل من أوروبا وأمريكا .

رابعاً - تعدد طرق وضع المصطلح ، وعدم الاكتفاء بطريق واحد ، على ألا يجمع بين طريقين في موضع واحد ، وأن تراعى الأولوية عند اختيار المبدأ الاصطلاحي .

خامساً - ألا يكتفى عند وضع المصطلح ببيان مقابله من اللغات الأخرى ، بل لابد من إلحاقه بتعريف واضح المعالم ، دقيق الصياغة لمفهوم المصطلح .

سادساً - أن يراعى عند طبع هذه المعاجم الاصطلاحية للمرة الثانية وما بعدها متابعة ما يجد من جديد في عالم المصطلحات ، بحيث تبقى مصطلحاتنا مسايرة لركب التطور والتقدم الذي يطرأ عليها في العالم المجاور لنا .

وأقترح أن يوضع معجم لغوي شامل لكل مستوى على حده ، وخاصة مستوي الأصوات والدلالة ؛ نظراً لأنها من أشد العلوم اللغوية اتصالاً بالدراسات اللغوية الحديثة.

ومع كل ما تقدم فيني أشعر بأن الحاجة مازالت قائمة لدراسة المصطلح اللغوي في بحث منفرد ، يخصص لقضية المصطلحات في الدراسات اللغوية المعاصرة .

== بالقاهرة، ١٣١/٨-١٣٥ ، في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكور ، ص ٩٩ ، توحيد المصطلحات العلمية، مصطفى الشهابي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١١/١٥٧-١٦٤ .

(*) ذكر لي الدكتور تمام أنه أنشأ أول جمعية لغوية في العالم العربي أواخر عام ١٩٧٢م ، واضطلع بمسئولية رئاستها لمدة عام ، ثم خلفه فيها - بعد انتدابه للتدريس في المغرب - الدكتور حسين نصار . وكانت هذه الجمعية مكونة من أساتذة الجامعات المصرية في اللغات المختلفة ، وتنحصر مهمتها في تنمية الدراسات اللغوية في العالم العربي ، وكان من ضمن مشروعاتها إصدار مجلة لغوية ، إلا أنها لم تر النور ، وتوقفت الجمعية بعد ذلك ! ، والنية متجهة لإعادة إنشائها . وكان مترجماً كتاب اللغة «لفندريس» قد دعيا منذ عام ١٩٥٠م لإنشاء الجمعية اللغوية ، وإصدار مجلة لغوية على نهج المجلات اللغوية في أوروبا وأمريكا، تكون مهمتها عرض الآراء والنظريات الجديدة والمشكلات المختلفة في الدراسات اللغوية . ينظر : مقدمة الترجمة ، ه .

الفصل الخامس
المستوى الدلالي

المستوى الدلالي

علم الدلالة أو مستوى الدلالة أحد أهم مستويات اللغة - وكل منها له أهميته - . ونظراً لذلك لم يقتصر تناوله على علماء اللغة وحسب ، بل شاركهم في الاعتناء به طوائف عديدة ، كعلماء الأصول ، والفلاسفة ، والأدباء ، والفنّانيين ، والاقتصاديين ، والأنثروبولوجيين ، والدراسات الطبيعية (١) .

وقد كان هذا العلم عند القدماء مبثوثاً في مؤلفاتهم ، ولم يفرد أحد بمؤلفٍ مستقلٍ ، كما هو الحال بالنسبة لعلم الصوت ، والصرف ، والنحو ، والمعجم ، عدا ما نجده عند أبي حاتم الرازي (٣٢٢ هـ) وكتابه (الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية) ، الذي يُعدُّ « أول كتاب في العربية يعالج دلالة اللفظ وتطورها ، ويسوق النصوص والشواهد الصحيحة التي تؤيد مايقول ، ويرتبها بعض الأحيان ترتيباً تاريخياً يتبين منه القارئ أصل الدلالة وكيف تطورت ... » (٢) .

أما في العصر الحديث فكان لهذا العلم نصيب من الاستقلالية على النحو الذي سنتبينه في هذا الفصل ، ولعل بحث العقاد (١٩٦٤م) عن السمية أول ما يبطالنا في هذا المقام ، وقد اتخذ المجمع قراراً باستخدام مصطلح السمية في مقابل (Semantics) ، فهو بهذا يُعدُّ أول من قدّم بحثاً في أعمال الغربيين عن هذا العلم (٣) .

(١) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٧٤ ، علم اللغة ، د.السعران ، ص ٢٨٥-٢٨٦ .

(٢) من تصدير الدكتور إبراهيم أنيس لهذا الكتاب ، ص ١٢ . وقد نشر هذا الكتاب محققاً في ثلاثة أجزاء ، حقق الأول والثاني / الدكتور حسين بن فيض الله الهمداني سنة ١٩٥٧م ، بالقاهرة ، وحقق الثالث / الدكتور عبدالله السامرائي ، ملحقاً بكتابه: الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلامية سنة ١٩٧٢م ، ببغداد . ولمعرفة أهمية هذا الكتاب ينظر : نحو وعي لغوي ، د.مازن مبارك ، ص ١١٢ فابعدھا ، البحث عن دلالة اللفظ ، د.مصطفى مندور ، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، العدد ٨ ، ١٩٦٣م ، ص ١٦٠ (الهامش) .

(٣) ألقى هذا البحث في الجلسة الثالثة لمؤتمر جمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثامنة عشرة سنة ١٩٥٢م ، ونشر في مجلة المجمع ١٤/٩-١٨ ، ١٩٥٧م ، وكان قد أقر هذا المصطلح في جلسة المجمع يوم ١٩٥٢/٥/٢٦م ، ونشر القرار في مجلة المجمع ٤٤٧/٨ ، ١٩٥٣م . وللمزيد ينظر : العقاد والدراسات اللغوية ، د.كمال بشر ، مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، السنة السادسة والثلاثون ، ١٩٦٤م ، ص ٧٧ ، العقاد وعلم السمية ، د.البدراوي زهران ، بحث منشور ضمن (عباس العقاد وذكراه المثوية) ، ص ٥٨ - ٦٢ .

ويأتي في مقدمة المؤلفات المعاصرة التي أفردت علم الدلالة بمؤلف خاص كتاب الدكتور إبراهيم أنيس (دلالة الألفاظ) ، بل إنه ليعد أولها دون منازع ، وقد صدر سنة ١٩٥٨م .

وإذا كان بعض الباحثين المعاصرين يرى بأنه غاب عن هذا الكتاب تصور منهجي واضح في عرض المادة ، وتنظيمها ، ومضمونها (١) ، فإن عذره في ذلك أن الكتاب محاولة أولى لتقريب هذا العلم إلى ذهن القارئ العربي ، فشعور مؤلفه أنه يسلك طريقاً جديداً في التفكير اللغوي العربي حال دون « أن يخوض في تفاصيل دقيقة قد تحول دون تقديم الإطار العام لهذا الفكر الجديد » (٢) .

ثم تعددت بعد ذلك الجهود الدلالية في الدرس اللغوي المعاصر ، وجاءت على هيئة مؤلفات مستقلة ، ومباحث ضمن مؤلفات أصحاب هذا الدرس ، ومقالات منشورة في المجالات العلمية ، وترجمات لأعمال غربية مخصصة لهذا الجانب (٣) .

(١) عن البحث الدلالي العربي ، د.محمد غالم ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ١١٧ .

(٢) العربية وعلم اللغة البنيوي ، د.حلمي خليل ، ص ١٦٢ . وينظر عرض وتقييم الدكتور كمال بشر لهذا الكتاب في : قضايا لغوية ، ص ١٦٢-١٧٣ .

(٣) بتتبع هذه الجهود - حسب تأريخ صدورها - وجدتها على النحو التالي : في عام ١٩٥٩م نشر الدكتور تمام حسان مقالاً بعنوان « تشقيق المعنى » خصصه لدراسة أنواع المعنى (نشر في مجلة الأزهر ، الجزء السادس ، المجلد الحادي والثلاثون ، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م ، ص ٥٧١-٥٧٨ ، وأعاد نشره سنة ١٩٨٥م في كتابه «مقالات في اللغة والأدب» ، ص ٣٢٩-٣٣٩) ، ثم نشر الدكتور كمال بشر مقالات خمساً أواخر سنة ١٩٦١م وبداية سنة ١٩٦٢م ، وكانت بعنوان «دراسات في علم المعنى» ، وهي عبارة عن دراسة تأريحية لنشأة علم المعنى اللغوي في الغرب ، والاتجاهات التي سلكها هذا العلم هناك ، وعلاقته بغيره من مستويات اللغة . (نشرت في مجلة الأزهر ، الجزء الرابع ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦١م ، ص ٤٨٢-٤٨٧ ، الجزء الخامس ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦١م ، ص ٦١٣ - ٦١٨ ، الجزء الحادي عشر ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦٢م ، ص ١٣٧٧-١٣٨٥ ، الجزء الأول ، السنة الرابعة والثلاثون ، ١٩٦٢م ، ص ٨٧-٩٤ ، الجزء الثاني ، السنة الرابعة والثلاثون ، ١٩٦٢م ، ص ٢٢٢-٢٢٥) . وفي عام ١٩٦٣م أصدر الدكتور مراد كامل كتابه: دلالة الألفاظ وتطورها ، وهو عبارة عن محاضرات ألقاها على طلبته =

== قسم الدراسات الأدبية واللغوية بمعهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة ، التابع لجامعة الدول العربية. والواقع أن هذا الكتاب في صفحات كثيرة منه مأخوذ من كتاب العربية لـ «يوهان فك» الذي ترجمه الدكتور عبدالحليم النجار ! . ينظر : تجديد البحث اللغوي في مصر في العصر الحديث ، محمد عادل خلف ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ٨٩-٩٠ . وفي العام نفسه كتب الدكتور مصطفى مندور مقالاً بعنوان «البحث عن دلالة اللفظ» ، تحدث فيه عن علاقة الألفاظ بمعانيها ، ورأي القدماء والفلاسفة والمحدثين من الغربيين بشأنها ، والمناهج التي اتبعت في معالجة هذه القضية (نشر في حوليات كلية آداب عين شمس ، العدد الثامن ، ١٩٦٣م ، ص ٩١-١٦٣) . وفي عام ١٩٦٤م أصدر الدكتور عبدالرحمن أيوب كتابه: التطور اللغوي ، ويبحث بصفة خاصة في موضوع وثيق الصلة بعلم الدلالة وهو / التطور اللغوي ، مفهومه ، وأسبابه ، ومذاهبه (صدر هذا الكتاب مرة ثانية سنة ١٩٦٨م بعنوان « اللغة والتطور » ، وهو الكتاب السابق مع تعديلات طييفة) . وفي عام ١٩٧١م أصدر معهد البحوث والدراسات العربية كتاباً للأستاذ عبدالحميد حسن عن : الألفاظ اللغوية ، خصائصها وأنواعها ، تحدث فيه عن الصلة بين الألفاظ والمعاني ، والصلة بين الفصحى والعامية ، وعن التعريب والدخيل ، وبعض الظواهر اللغوية ، كالأضداد ، والمشارك ، والترادف . وفي عام ١٩٨٠م أصدر الدكتور حلمي خليل كتابه (الكلمة - دراسة لغوية ومعجمية) ، وخصص جزءاً كبيراً منه لدلالة الكلمة ، وما يتصل بها من مفهوم ، وعلاقات دلالية . وفي عام ١٩٨١م أصدر الدكتور السيد أحمد عبدالغفار كتابه : التصور اللغوي عند الأصوليين وتضمن دراسة المعنى عند الأصوليين . وفي العام نفسه أصدر الدكتور محمد حسن جيل كتاباً بعنوان : المعنى اللغوي - دراسة نظرية وتطبيقية ، وخصصه لدراسة المعنى اللغوي على مستوى الكلمة المفردة ، وما يتعلق به من مشكلات وقضايا . ثم أصدر الدكتور أحمد مختار عمر سنة ١٩٨٢م كتابين ، أحدهما بعنوان : علم الدلالة ، وهو كتاب شامل لكافة القضايا المتعلقة بهذا العلم عند علماء الغرب ، وعلماء العربية في القديم والحديث ، مع تركيزه على المعاني المعجمية باعتبارها وحدة أساسية لكل من النحو والدلالة ، والكتاب الآخر بعنوان : اللغة واللون ، وهو محاولة لتطبيق نظرية الحقول الدلالية . (هناك تحليل لمباحث «علم الدلالة» ، وتقييم له - بصفة عامة - قام بها الدكتور محمد غالم . ينظر : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص ١١٧-١٢٨) . وفي عام ١٩٨٣م خصص الدكتور محمد حماسة عبداللطيف للدلالة النحوية كتاباً أسماه: النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، وكان الدكتور أحمد مختار عمر قد ==

== وعد بدراسة تفصيلية لهذا الجانب - جانب المعاني النحوية - ، ينظر: علم الدلالة ، ص ٧ ، وحتى كتابة هذا البحث لا أعلم من أمرها شيئاً ! . ثم أصدر الدكتور الطاهر حموده كتابه: دراسة المعنى عند الأصوليين ، وقد قصره على أبحاث المعنى عند الأصوليين . وفي عام ١٩٨٥م أصدر الدكتور عزمي إسلام -أحد المتخصصين في الفلسفة - كتابه أو رسالته -على الأصح -: مفهوم المعنى - دراسة تحليلية ، وهي دراسة قائمة أساساً على تحليل فكرة المعنى من وجهة نظر منطوية (فلسفية) .

هذا بالنسبة للتأليف المستقل في هذا العلم - كتباً ومقالات - ، ويبقى بعد ذلك جانبان من جوانب إسهام اللغويين المعاصرين في مصر في الدرس الدلالي ، أحدهما يمثل في تلك المباحث الدلالية التي وردت ضمن أعمال جيل الرواد ، والآخر يمثل في ترجمة المؤلفات الدلالية الغربية . فأما الجانب الأول فيأتي في مقدمة هؤلاء الدكتور علي عبدالواحد وافي ، حيث خصص فصلين من كتابه (علم اللغة) لتطور اللغة وارتقائها ، والدلالة وتطورها ، كما خصص الدكتور تمام حسان في كتابيه (مناهج البحث في اللغة) ، و (اللغة العربية معناها ومبناها) فصلاً عن الدلالة ، كما تحدث في كتابه (الأصول) عن المعنى في ضوء معطيات البلاغة العربية ، وقام الدكتور السعمران بتخصيص باب كامل لدراسة علم الدلالة في كتابه (علم اللغة) ، وخصص الدكتور كمال بشر لإحدى مشكلات المعنى اللغوي وهي المعنى المتعدد مبحثاً في كتابه (قضايا لغوية) ، كما كتب مبحثين عن مظاهر التطور في اللغة العربية ، وعن المعنى اللغوي في كتابه (دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني) .

أما المترجمات فليس منها خلال فترة الدراسة سوى كتاب واحد - فيما أعلم - وهو (دور الكلمة في اللغة) للغوي الإنجليزي « ستيفن أولمان » ، قام بترجمته الدكتور كمال بشر ، وأصدره سنة ١٩٦٢م ، ثم طبع ثانية سنة ١٩٦٩م ، وثالثة سنة ١٩٧٢م ، ورابعة سنة ١٩٧٥م ، وطبع للمرة العاشرة سنة ١٩٨٦م . وهناك كتاب آخر - خارج فترة الدراسة - هو (علم الدلالة ، إطار جديد) للغوي الإنجليزي « بالمر » ، ترجمه الدكتور صبري إبراهيم السيد سنة ١٩٨٦م .

الدلالة عند اللغويين المعاصرين

علم الدلالة عند المعاصرين (Semantics) هو علم المعنى (١) ، أما مفهوم المعنى ذاته فهو مما تشعبت فيه آراء العلماء على مختلف انتماءاتهم العلمية (٢) ، وميدان هذا العلم هو الكلمة المفردة ، والعبارة ، والجملة (التركيب) .

وقد أشار الدكتور أنيس إلى أن الدلالة ليست نوعاً واحداً ، بل هي أنواع عديدة ، فهناك دلالة الصوت التي تُستمد من طبيعة الأصوات ، ولعل من أبرز مظاهر هذه الدلالة ظاهرتي النبر والتنغيم ، وهناك دلالة بنية الكلمة المفردة (الدلالة الصرفية) ، ودلالة التركيب في الجملة (الدلالة النحوية) التي تحدث بواسطة العلاقات النحوية بين الكلمات ، ودلالة الكلمة المفردة (الدلالة المعجمية أو الاجتماعية) ، وهذا النوع من الدلالة ينظر إليه الدكتور أنيس على أنه موطن عناية الدرس الدلالي ، وهو الهدف الأساسي في كل كلام (٣) .

ونلاحظ هنا أن الدكتور أنيساً لا يفرق بين الدلالة الاجتماعية والمعجمية ، بل يجعلها دلالة واحدة ، بحيث إذا أطلقت الدلالة المعجمية قصد بها الدلالة الاجتماعية ، وهذه حقيقة لاتلمس من كلامه وحسب ، بل صرح بها تصريحاً (٤) ، ولم يكتف بهذا نظرياً ، وإنما ترجمها إلى واقع ، حيث جمع في كتابه (دلالة الألفاظ) بين مباحث علم الدلالة ومباحث المعجم . إن هذه النظرة لا يمكن تحطتها ؛ لأنها تمثل رؤية لغويةً لعددٍ من اللغويين الذين يرون أن مباحث المعجم تمثل جانباً من جوانب علم الدلالة ، فكلاهما يبحث في المعنى على وجه من الوجوه ، إلا أن هذا على خلاف ما عليه بعض اللغويين المعاصرين ، وهو ماسيتيين بعد قليل .

(١) ينظر : دراسات في علم المعنى ، د.بشر ، الجزء الرابع ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦١م ، ص ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، الجزء الخامس ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦١م ، ص ٦١٣ ، علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١١ .

(٢) لمعرفة ذلك ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٥٤ ، دور الكلمة في اللغة ، ص ٦٥ (المهامش) ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٤ - ٢٩ .

(٣) دلالة الألفاظ ، ص ٤٠-٤٧ . وينظر : طرق تنمية الألفاظ في اللغة ، ص ٤٥ .

(٤) دلالة الألفاظ ، ص ٤٦-٤٧ .

أما العقاد فيفرق بين النوعين ، ويجعل لكل نوع دراسةً دلاليةً خاصة (١) ، ونجد الدكتور تماماً - وهو ممن أعطى المعنى عنايةً متميزة ، حيث جعله الموضوع الأخصّ لكتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ، واعتبر كل دراسة لغوية لا بد أن تتجه إلى المعنى ، فهو موضوعها الأول والأخير ، والهدف المركزي الذي تُصوّب إليه سهام الدراسة من كل جانب (٢) - نجده يفرّع المعنى الدلالي أو يشقّقه - على حد تعبيره - إلى ثلاثة جوانب : المعنى الوظيفي ، المعنى المعجمي ، المعنى الاجتماعي . فالمعنى الوظيفي يندرج تحته المعنى الصوتي ، والصرفي ، والنحوي ، أي أنه بعبارة أخرى معنى الأجزاء التحليلية للحدث اللغوي ، وبحث المعنى المعجمي في دلالة الكلمة المفردة ، أما المعنى الاجتماعي فهو من قبيل تحليل ملابسات الموقف المحيط بأطراف الحدث اللغوي ، ومجاله الكلمة المفردة ، أو الجملة الطويلة المكونة من كلمات عديدة (٣) .

وهذا يعني أن الدلالة تكون صوتية ، و صرفية ، ونحوية ، ومعجمية ، واجتماعية ، أي أن كل مستوى لغوي يصح أن يطلق عليه علم معنى ، ويمكن الفرق بين هذه الجوانب في أن المعنى المعجمي والوظيفي متعدد ومحتمل ، في حين أن المعنى الاجتماعي لا يتعدد (٤) . ويتكون المعنى الدلالي عند الدكتور تمام من عنصرين : أحدهما المعنى المقالي ، والآخر المعنى المقامي . فالمعنى المقالي يتكون من المعنى الوظيفي والمعجمي ، ويشمل القرائن المقالية ، أما المعنى المقامي فيتكون من الظروف المحيطة بأداء المقال ، وهي التي تحتوي على القرائن الحالية ، ويتكامل هذان العنصران بحيث لا يغني أحدهما عن الآخر ، وإن كان عنصر المقام يمثل أساساً قوياً ومرتكزاً مهماً في بناء الوجه الاجتماعي للمعنى (٥) .

(١) السمية ، مجلة المجمع ، ١٤/٩ فابعدھا . وينظر : مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، السنة السادسة والثلاثون ، ص ٧٧ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١١٦ . وينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩ .

(٣) ينظر : تشقيق المعنى ، مجلة الأزهر ، الجزء السادس ، المجلد الحادي والثلاثون ، ١٩٥٩م ، ص ٥٧١ فابعدھا ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١١٦-١٢٦ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٨ .

(٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣١٦ ، ٣٢٣ ، ٣٣١ . وللمزيد ينظر : الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ، د.حلمي خليل ، ص ١٤٧ .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٣٩ .

ويتمثل مفهوم المقام عنده في أنه « مجموع الأشخاص المشاركين في المقال إيجاباً وسلباً، ثم العلاقات الاجتماعية والظروف المختلفة في نطاق الزمان والمكان » (١)، ويزيد الأمر وضوحاً بقوله: « فهو يضم المتكلم، والسامع أو السامعين، والظروف، والعلاقات الاجتماعية، والأحداث الواردة Relevant في الماضي والحاضر، ثم التراث والفلكلور، والعادات والتقاليد، والمعتقدات والخزعات » (٢).

وواضح من كل ماتقدم أن أستاذنا أقام تصوره الدلالي على دراسات البلاغيين وبخاصة علماء البيان والمعاني (٣)، وفكرتهم عن المقام والمقال، وعلى دراسات الأصوليين (أصول الفقه)، وعلى دراسات أستاذه اللغوي الإنجليزي « فيرث » عن الماجريات* (سياق الحال) Context of situation، مع تطوير بعض المفاهيم، وإعطائها قالباً يختلف جزئياً أو كلياً عما هو عليه في تلك الدراسات.

أما الدكتور بشر - وهو ممن أولى علم المعنى اللغوي اهتماماً واضحاً، يتمثل في دراساته العديدة عن المعنى، وترجمته الدقيقة المقرونة بالتعليقات العلمية لكتاب « أولمان » (دور الكلمة في اللغة) - فيفرق بين دراسة المعنى على مستوى الدلالة، ودراسته على مستوى المعجم، فالمعجم يدرس المعنى على مستوى الكلمة المفردة، في حين أن علم المعنى (السيمانتيك) موضوعه البحث عن المعنى على مستوى الكلمة، والعبارة، والجملة، وهو يرى أنه من الممكن قبول اعتبار المعجم داخلياً في دائرة علم المعنى، بالنظر إلى أن كلاً منها يقوم بدراسة المعنى بطريقة من الطرق، ويظهر الفرق بينهما أن علم المعنى يراعي ظروف الموقف الكلامي وملابساته، أو ما يعرف بالمرسح اللغوي (سياق الحال)، في حين أن المعجم

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٥١.

(٢) نفسه، ص ٣٥٢. وينظر: مقالات في اللغة والأدب، ص ٣٢٧، الأصول، ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٣) علم البيان - كما يذكر الدكتور تمام - يتناول المعنى المعجمي، ويتناول علم المعاني المعنى الوظيفي. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠.

(*) الماجريات: من اصطلاح أهل المنطق، ويعني كل الملابس المادية والاجتماعية المحيطة بنطق المنطوق، ويدخل فيها المتكلم والسامعون. ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٢٢، مقالات في اللغة والأدب، ص ٣٣٧.

يهملها ولا يلقى لها بالاً (١) . وهذا يعني أن المعجم يهتم بالمعاني الكلية للكلمات ، أما علم المعنى فيهتم بالمعاني الجزئية الدقيقة التي تستنتج من المواقف الحية للحدث اللغوي .
ويصرح الدكتور بشر برأيه الذي يرتضيه في مشكلة المعنى ، وهو رأي أستاذه «فيرث» (٢) الذي يقوم على مراعاة الأسس التالية :

أولاً - استبعاد كل ما ليس له صلة بالتفكير اللغوي ، والاقتصار في معالجة قضايا اللغة - ومنها المعنى - على الحقائق التي تتبع من اللغة ذاتها .
ثانياً - اعتماد تحليل المعنى على فكرة المقام (سياق الحال) ، ومراعاة الجانب الاجتماعي في دراسة المعنى .

ثالثاً - تحديد البيئة الكلامية المراد دراسة المعنى من خلالها ، مع تعيين مستواها ، ونوعها ، وعدم الخلط بين البيئات أو المستويات .

رابعاً - عدم تحليل الحدث اللغوي للمعنى دفعةً واحدةً ، بل لابد من تحليله على مراحل جزئية ، بحسب الوظيفة المخصصة له في الدراسات اللغوية ، وحصيلة هذه المراحل مجتمعة هي المعنى اللغوي العام للكلام (٣) .

والواقع أن نظرية «فيرث» في الدلالة بمفهومها العام تندرج ضمن مباحث ما يسمى بـ«علم اللغة الاجتماعي» ، خاصةً إذا علمنا أنه تأثر فيها بعالم الأنثروبولوجيا الشهير «مالينوفسكي» (٤) .

ومن الأمور اللافتة للنظر في دراسة الدكتور بشر للمعنى أنه يرى أن الأصح والأمثل في دراسة المعنى أن يبحث عن حقائقه من اللغة نفسها ، دون الاستعانة في تفسير ظواهره ومظاهره بعلوم أخرى كعلم النفس - كما يذهب إلى ذلك «أولمان» - ، والمنطق (٥) . وقد

(١) ينظر : دراسات في علم المعنى ، مجلة الأزهر ، الجزء الحادي عشر ، المجلد الثالث والثلاثون ، ١٩٦٢م ، ص ١٣٧٨ ، ١٣٨٤ ، الجزء الثاني ، السنة الرابعة والثلاثون ، ١٩٦٢م ، ص ٢٢٥ .

(٢) مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، السنة الرابعة والثلاثون ، ١٩٦٢م ، ص ٩٤ .

(٣) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٧٢-١٧٨ . وللمزيد ينظر : علم اللغة ، د.السرعان ، ص ٣٣٧ - ٣٤١ .

(٤) للمزيد ينظر : اللغة العربية في إطارها الاجتماعي ، مصطفى لطفي ، ص ٣٢ فابعدها .

(٥) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٦٨-١٧١ ، مقدمة ترجمته لكتاب أولمان « دور الكلمة في اللغة » ، ص ٦-٧ ، ٦٥-٦٦ (الهامش) ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ١٦-١٩ .

سبق أن أشرت إلى رفض « فيرث » لهذا المذهب ، وهو ما يؤكده الدكتور بشر في هذا المقام، ويتفق معهم في هذا الدكتور تمام ، إذ يعترف بأن الجانب النفسي أمر لا يتصل بالمعنى إلا من حيث هو جزء من « مقام » ما (١) .

بقي أن أشير إلى مسألة تنبّه لها الدكتور بشر وهي أن المسرح اللغوي يكون أكثر ما يكون في المنطوق من الكلام ، وينعدم وجوده في الكلام المكتوب ، وهذا يعني أن هناك نقصاً كبيراً في عملية تحليل المعنى ، مما يجعل تعويض هذا النقص أمراً ملحاً ، وذلك يتطلب إيجاد مسرح للكلام المكتوب ، وفقاً للظروف الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي صاحبت النص المكتوب ، وسادت المجتمع الذي عاش فيه صاحب النص (٢) . ويتفق معه في هذا الدكتور تمام حيث يرى أن النصوص المكتوبة ذات المقام المنقضي يمكن إعادة بناء مسرحها اللغوي بالوصف التاريخي (٣) ، ولعل ذلك ينطبق على ما يطبقه المفسرون من اعتمادهم في تفسير القرآن على ما يعرف بأسباب النزول .

أما الدكتور السعران فهو - أيضاً - ممن يفرق بين الدلالة في المعجم والدلالة في علم المعنى ، وإن كان أقم المعنى المعجمي في ثنايا الباب الذي أفرده لعلم الدلالة ، وهو يعترف بقصور المعنى المعجمي عن بلوغ المعنى المتكامل ، وأن ذلك لا يكون إلا بإدخال عناصر اجتماعية غير لغوية في تحديد المعنى (٤) . وحينما تحدث عن المذهب السلوكي* في دراسة المعنى ذكر أنه لا يتجاهل بعض العناصر الاجتماعية غير اللغوية في تحليل المعنى ، كشخصية كل من المتكلم أو السامع ، وبعض الظروف المحيطة بالكلام ، وإن كان أصحاب هذا المذهب يستخدمون مصطلحات خاصة بهم (٥) .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٤٢ . وللمزيد ينظر : مدخل إلى علم اللغة ، د. محمد حسن عبدالعزيز ، ص ٢٣٨-٢٤٠ .

(٢) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٣٣ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٦٥-٦٦ ، ١٢٩-١٣٠ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٧٢ .

(٤) علم اللغة ، ص ٢٨٨-٢٩٦ .

(*) المذهب السلوكي ، أو النظرية السلوكية (النفسية) هي التي تقول : إن المعاني هي المنبهات التي تثير استجابات لفظية أو عضوية ، وتعرف باسم « نظرية المنبه-الاستجابة » . ينظر : في فلسفة اللغة ، د. محمود فهمي زيدان ، ص ٩٧ ، مفهوم المعنى ، د. عزمي إسلام ، ص ٣٥ فابعدا .

(٥) علم اللغة ، ص ٣٣١-٣٣٦ .

والواقع أن هذا صحيح ، ف «بلومفيلد» - وهو ممن يؤيد النظرية السلوكية - صرح بأن معنى الصورة (الصيغة) اللغوية إنما هو الموقف الذي ينطق فيه المتكلم بها ، والاستجابة التي تحدثها تلك الصورة اللغوية في السامع ، وهذا الموقف وتلك الاستجابة هما المعنى اللغوي للصورة (١) .

إن ماتقدم يعطي انطباعاً مبدئياً بأن الدكتور السعران لا يرفض هذا المذهب جملةً وتفصيلاً ، بل يأخذ منه ما يتفق وكونه لغوياً ، ويدع ما يخرج عن نطاق اللغة . وعلى الرغم أننا نلمس في حديث الدكتور السعران ميلاً إلى تأييد نظرية أستاذه «فيرث» في الدلالة ، فسرعان ما يتبدى لنا أنه ينهج منهجاً مخالفاً لتلك النظرية ، يتضح هذا في رؤيته أن للمعنى مضمونين : أحدهما منطقي ، والآخر نفسي . فالمضمون المنطقي عنده هو - في الأغلب - المعنى المعجمي الذي يشترك في فهمه أكثر المتكلمين ، أما المضمون النفسي فيشمل التجارب الفردية الخاصة التي هي بطبيعة الحال تختلف من شخص لآخر ، والتكوين النفسي لجمهور المتكلمين (٢) .

والدكتور السعران في هذا يتفق مع أصحاب الاتجاه العقلي* الذين يرون أن الدلالات اللغوية تكمن في العقل والذهن ، أو بمعنى آخر إن دلالة الصيغة اللغوية هي « الحدث العقلي الخاص الذي يحدث في كل متكلم و سامع ، عند نطق أو سماع هذه الصيغة » (٣) ، وهذا يعني أن المعنى اللغوي عرفي اعتباطي ، غير ضروري ولا حتمي ، ومن ثم تختلف اللغات في تسمية الشيء الواحد ، أما المعنى المنطقي فهو عقلي مضبوط ، غير عرفي ولا اعتباطي ، وهو واحد في كل اللغات .

وليس الدكتور السعران وحده الذي يسلك هذا المسلك ، بل يوافقه الدكتور محمد أحمد أبو الفرج (١٩٦٧ م) ، إذ يرى أن هناك صلةً بين الكلمة المنطوقة وصورتها في الذهن ، وعد

(١) مفهوم المعنى ، ص ٣٨ . وينظر : علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، ص ٦١ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٦٥ .

(٢) علم اللغة ، ص ٣٠٢-٣٠٤ .

(*) كان بلومفيلد في حياته العلمية المبكرة يميل إلى الاتجاه العقلي ، ثم مالبت أن تحول عنه ، واستبدل به النظرية السلوكية . ينظر : علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، ص ٦١ .

(٣) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٦٥ .

ذلك من ضمن مباحث علم دراسة المعنى (الدلالة) (١) ، وهذه الرؤية تتعارض مع رأي «فيرث» الذي يرفض - كما يذكر الدكتور بشر - أن يكون للمعنى مخزون في الذهن أو العقل (٢) .

وأني دراسة الدكتور السعران عن المعنى بالقول : إنها كانت في المقام الأول عرضاً تأريخياً تحليلياً لمشكلة المعنى في الدراسات الغربية ، ولم يكن له رأي واضح ومحدد من تلك القضايا التي أثارها خلال دراسته للمعنى ، الأمر الذي جعلني ألتمس رأيه من خلال ذلك العرض ، وقد يلتبس له العذر في هذا ، فكتابه (علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي) «يهدف أولاً وأخيراً إلى تقديم وجهات نظرٍ عامةٍ ، واتجاهاتٍ رئيسيةٍ في التحليل اللغوي ، لا إلى تناول مسائل جزئيةٍ قد يهتم بها دارس دون آخر ، وقد تفيد لغةً دون أخرى » (٣) .

أما الدكتور محمد أحمد أبوالفرج فإنه يفرِّع المعنى إلى ثلاثة فروع هي : المعنى اللغوي ، والمعنى السياقي ، والمعنى الاجتماعي ، واضعاً لكل معنى مفهوماً خاصاً به .

فالمعنى اللغوي عنده يشمل المعنى الصوتي ، والمعنى الصرفي ، والمعنى التركيبي (النحوي) ، أما المعنى السياقي فهو الذي يوضحه سياق الحال (الموقف) ، كصفات المشتركين في الحدث اللغوي ، والأشياء التي يكون لها تأثير ، وأثر الكلام في السامع ، ويعني بالمعنى الاجتماعي المعنى الذي يفهمه الفرد ، ويشارك معه في ذلك بقية أفراد المجتمع (٤) .

ويظهر لي أنه يقصد بالمعنى اللغوي المعنى الوظيفي ، ويقصد بالمعنى السياقي المعنى الاجتماعي ، كما يقصد بالمعنى الاجتماعي المعنى المعجمي . وهذا المفهوم الأخير سأتوقف عنده قليلاً ، حيث ذكر بعد إيراد المعنى الاجتماعي أن المعنى المعجمي يقوم بتوضيح المعنى الاجتماعي ! ، ومعلوم لدينا أن المعنى المعجمي لا يقوم بهذه الوظيفة ؛ لأن المعاني في المعجم فارغة تماماً من المحتوى الاجتماعي لها - كما يقول الدكتور تمام حسان - (٥) .

(١) مقدمة لدراسة فقه اللغة ، ص ١٢٤ .

(٢) دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٣٣-٣٤ .

(٣) نفسه ، ص ٣٥-٣٦ .

(٤) ينظر : المعاجم اللغوية ، ص ١٢-١٨ .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٣٧ .

ونستنتج من التقسيم السابق أمرين : أولهما اتفاق الدكتور أبو الفرج مع من سبقه في تشقيق المعنى إلى ثلاثة فروع ، واختلافه عنهم في مصطلحات هذه الفروع ومفاهيمها ، والآخر أنه لا يفرق بين المعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي ، بل هما شيء واحد ، - كما هو الحال عند الدكتور أنيس - ، والدليل على هذا - بالإضافة إلى ما تقدم - أنه أورد رأي الدكتور أنيس في أنواع الدلالات ، وأثبت ما قاله من عدم التفرقة بين الدالتين المعجمية والاجتماعية ، مكتفياً به ، دون تعليق منه ، مما يعني اقتناعه بما ذهب إليه الدكتور أنيس .

أما الدكتور أحمد مختار عمر - وهو ممن عني بالمستوى الدلالي أيضاً* - فله من هذه القضية - أعني التفريق بين الدلالة في المعجم وفي علم المعنى - موقف متميز عن سبقه ، فهو يعد علم الدلالة وعلم المعجم علمين قائمين بذاتهما ، ويمثلان فرعين من فروع علم تأريخ المفردات (١) . وتتضح الصورة أكثر في نظريته المتمثلة في أن التحليل الدلالي يسير في اتجاهين فقط ، أحدهما يكشف عن المعاني المعجمية ، والآخر يكشف عن المعاني النحوية (٢) ، وهذا يعني أن المعنى يتفرع إلى معنى معجمي ، ومعنى وظيفي - باعتبار أن المعنى النحوي جزء من المعنى الوظيفي - ، وهو في هذا يتفق مع « أولمان » في توزيعه مباحث علم المعنى اللغوي على فرعين اثنين من فروع علم اللغة ، هما علم المعنى المعجمي وعلم المعنى النحوي (٣) .

أما المعنى الاجتماعي فلا نكاد نلمس له أهمية عند الدكتور أحمد مختار ، كما هو الحال بالنسبة للدكتور تمام حسان ، والدكتور كمال بشر ، والدكتور محمود السعمران !

(*) تتمثل هذه العناية في مشاركته عام ١٩٧٦م في تحقيق كتاب كراع التمل (المنجد) - وهو من كتب المشترك اللفظي - ، ومقالاته عن الحقول الدلالية ، والاتجاهات الحديثة في دراسة المعنى ، وبعض الظواهر الدلالية ، وأخيراً كتابيه (علم الدلالة) ، و (اللغة واللون) .

(١) محاضرات في علم اللغة ، ص ٣١-٣٢ .

(٢) علم الدلالة ، ص ٦-٧ .

(٣) ينظر : مجلة الأزهر ، الجزء الأول ، السنة الرابعة والثلاثون ، ١٩٦٢م ، ص ٩٠-٩٤ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٥٣ .

والأمر المحيّر أن الدكتور أحمد مختار عمر أخرج في كتابه (البحث اللغوي عند العرب) علم الدلالة من المستويات اللغوية ، واكتفى بمستوى المعجم ، وهو باكتفائه هذا يشير - كما تقدم - إلى أن الدلالة المعجمية تعد وحدة أساسية لكل من النحو والسيانتيك (١) .

وهذا على عكس ما عليه الدكتور محمود فهمي حجازي ، فقد عالج مستوى المعجم ضمن المستوى الدلالي (٢) ، وهو بهذا يدرس المعنى على مستوى اللفظة المفردة ، أي ما يعرف بالمعنى المعجمي .

وهكذا يتبين لنا مما تقدم أن اللغويين المعاصرين في مصر ينظرون إلى الدلالة من خلال مستويات اللغة ، فلكل مستوى لغوي دلالة الخاصة به ، التي تتأزر جميعها في تكوين المعنى اللغوي العام ، فالمعنى في نظر هؤلاء هو المحصلة النهائية للتحليل التدريجي لمستويات الحدث اللغوي ، وهذا الاتجاه هو ما سار عليه أغلبية اللغويين المعاصرين ، وهناك آخرون ضيقوا قليلاً من دراسة المعنى ، فجعلوه قاصراً على مستوى الكلمة المفردة ، وعلى مستوى التراكيب، والاتجاه الثالث زاد من تضيق دائرة هذه الدراسة ، فجعلها محصورة في دلالة الكلمة المفردة المثبتة في المعجم .

(١) علم الدلالة ، ص ٥٣ .

(٢) مدخل إلى علم اللغة ، ص ٧٤-٨٠ .

نظريات تحليل المعنى

ذكر اللغويون المعاصرون في مصر - نقلاً عن الأوربيين - أن هناك نظريات عديدة للمعنى اللغوي طرحت منذ نشأة هذا العلم هناك ، ولعل من أهم تلك النظريات : نظرية الحقول الدلالية ، ونظرية السياق (١) .

نظرية الحقول الدلالية (Semantic Fields)

الحقل الدلالي - كما حده « أولمان » - « قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة » (٢) ، أو كما يقول « جون ليونز » : « مجموعة جزئية لمفردات اللغة » (٣) .

ويعود الفضل في اكتشاف هذه النظرية للمدرسة الألمانية ، وعلى وجه الخصوص للعلامة الألماني « Trier » ، الذي يعد مؤسسها ومطبقها العملي على بعض مجالات اللغة الألمانية .

وتعد هذه النظرية من أقدم النظريات الدلالية في تحليل المعنى ، حيث تبلورت فكرتها في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن (٤) ، ويطلق عليها مصطلحات عديدة كـ (المجالات الدلالية) ، و (الحقول المعجمية) ، و (الحقول اللغوية) (٥) ، وهذا التعدد سببه - فيما أحسب - يعود لاختلاف المؤلفات الأجنبية في استخدام المصطلح .

إن كثرة المصطلحات الدلالية ، إضافة إلى غموضها ، وعدم الاتفاق على تحديد مدلولها، كانت - كما يذكر الدكتور بشر - من ضمن الأسباب التي أدت إلى اختلاف الدارسين في تحديد مفهوم المعنى وما يتصل به من مصطلحات ، وكانت نتيجة هذا صعوبة الخوض في

(١) هناك نظريات أخرى قام الدكتور أحمد مختار عمر بعرضها في :علم الدلالة ، ص ٥١-١٤١ .

(٣،٢) نقلاً عن: علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ص ٧٩. وينظر: الكلمة ، د. حمي خليل ، ص ١٩١ .

(٤) علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، ص ٨٢ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧٩ (الهامش) ، أصول تراثية في علم اللغة ، د. كريم حسام الدين، ص

٢٩٣ (الهامش) ، الكلمة ، د. حمي خليل ، ص ١٩١ .

مشكلة المعنى ، وإهمال دراسته ، واستبعاد بعض اللغويين له من ميدان الدراسات اللغوية (١).

وبالعودة إلى شرح ملاحظ هذه النظرية نجد أن فكرتها تقوم على « ترابط المفاهيم التي تدل على المفردات بعلاقات عضوية ، بحيث يتكون من مجموع هذه المفاهيم نظام متماسك العناصر ، متكامل الأجزاء والوحدات » (٢) ، وهذا يعني أن المعنى يتحدد من خلال الخصائص التي تتضح بتربط الألفاظ المجموعة داخل الحقل الدلالي المعين .

وقد بدأت هذه النظرية بحقلي القرابات والألوان ، ثم مالبت أن شملت كافة أنواع المعرفة والمهارات والفهم (٣) ، وتطورت بعد ذلك إلى الاستفادة منها في تصنيف المعاجم على أساس ، الموضوعات ، أو المعاني أو المفاهيم (٤) .

وتسير هذه النظرية وفقاً لمبادئ المنهج الوصفي في دراسة المعنى ، وإن كان الدكتور أنيس لا يرى مانعاً من جمع الألفاظ التي تنتمي إلى مجال واحد ، ثم تدرس في ضوء نمو دلالتها ، أو انكاشها على مرور الأيام (٥) ، وهذا يعني أن تدرس بواسطة استخدام المنهج التاريخي ، وليس في ذلك - فيما أرى - تعارض بين المنهجين ؛ لأن المنهج التاريخي يمكن أن يعتمد على المنهج الوصفي ، وذلك بأن توصف الظاهرة المدروسة في فترة محددة ، ثم يقوم الباحث بتتبع ما طرأ على تلك الظاهرة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة من تغيير وتبدل . أما العكس - أعني اعتماد الدراسة الوصفية على الدراسة التاريخية - فغير مقبول في الدراسات اللغوية الحديثة (٦) .

(١) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٥٤ - ١٥٦ .

(٢) الأصول ، د. تمام ، ص ٣٢١ . وينظر: مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٧٤ .

(٣) علم الدلالة، جون ليونز ، ص ٤٩ ، علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر ، ص ٨٢-٨٣ ، ص ٨٦-٩٦ ،

الأصول ، ص ٣٢١ . وللمزيد ينظر: اللغة وعلم اللغة ، جون ليونز ، ١٨١/٢ (تعليق المترجم).

(٤) ينظر: علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، ص ٨٣ فابعدا ، ص ١٠٧ ، أصول تراثية في علم اللغة ،

ص ٢٩٥-٢٩٨ ، الكلمة ، د. حلمي خليل ، ص ١٩٤ فابعدا .

(٥) دلالة الألفاظ ، ص ٤ .

(٦) ينظر: دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١١٩ .

وقد أشار كثير من اللغويين المعاصرين في مصر إلى سبق علماء العربية القدماء لتطبيق هذه النظرية في مؤلفاتهم اللغوية ، والمعجمية على وجه الخصوص ، على النحو الذي يلمس في تلك الرسائل الصغيرة التي أفردت لحقل دلالي واحد ، كما هو الحال في المطر ، والسحاب ، والإبل ، والغنم ، والخيل ، والحشرات ، والوحوش ، والنبات ، والنخل ، واللبن ، واللبأ... الخ ، كما تتمثل في تلك المعاجم الموضوعية التي اشتملت على حقول دلالية متعددة ، مثل الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام ، والمخصص لابن سيده ، وفقه اللغة للثعالبي ، والألفاظ الكتابية للهمداني ... الخ (١) ، وأضاف أستاذنا الدكتور تمام إلى هذا ما يعرف بالاشتقاق الأكبر* ، وتقليبات المادة الواحدة ، على نحو ما في العين للخليل بن أحمد ، والجمهرة لابن دريد ، والتهذيب للأزهري ... الخ ، وإن كان يعترف بعدم مطابقة طابع الحقل المعجمي بالمعنى الحديث للاشتقاق الأكبر مطابقةً تامةً (٢) .

وبالرغم من هذه الأسبقية واعتراف اللغويين المعاصرين بها ، فلم تسلم من ذكر بعض الملاحظات (المأخذ) عليها ، في ضوء الموازنة بينها وبين المحاولات الغربية الحديثة ، والمتمثلة في عدم اتباع منهج معين في جمع الكلمات ، وافتقاد المنطقية في تصنيف الموضوعات وتبويبها ، وعدم ذكر العلاقات بين الكلمات داخل الموضوع الواحد وأوجه الخلاف والشبه بينها ، وقصورها في حصر المفردات (٣) .

والواقع أن تقييم تلك الأعمال بعيداً عن المناخ السائد في تلك الفترة ، والظروف التي واكبت نشأة هذا النوع من التأليف ، فيه الكثير من التجني ، وعدم الإنصاف في الحكم . صحيح أن هذه المأخذ تنطبق بشيء من التجوز على أعمال اللغويين القدماء في الحقول الدلالية ، ولكننا لانعدم عذراً يلتمس لهم ، فحصر المفردات اللغوية ذات المجال الدلالي الواحد أو المجالات المتعددة ، أمر لا يقوم به فرد ، بل هو من عمل الجماعة ، وأما ذكر العلاقات بين

(١) للمزيد ينظر : المعجم العربي ، د.حسين نصار ، ١٢٣/١-١٣٤ ، ٢٠٦-٢١٣ ، الأصول ، ص ٢٧٣-٢٧٣ ، ٣٢٤ ، علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١٠٨-١٠٩ ، أصول تراثية في علم اللغة ، ص ٢٩٨-٣٠٣ ، الكلمة ، د.حلمي خليل ، ص ١٩٣ .

(*) الاشتقاق الأكبر هو القلب اللغوي عند ابن جني .

(٢) الأصول ، ص ٣٢٢-٣٢٤ ، وينظر : أصول تراثية في علم اللغة ، ص ٢٩٨ (الهامش) .

(٣) علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١٠٩-١١٠ .

الكلمات داخل الموضوع الواحد ، وبيان أوجه الشبه والخلاف بينها ، فذلك موكل بالخالفين بعد الجامعين ، فإن كان من مأخذٍ في هذا الشأن فهو موجه للباحثين في المقام الأول وليس للسابقين .

ومهما يكن من شيءٍ فإن تلك الأعمال سبقت مثيلاتها من الأعمال الأوربية الحديثة بعدة قرون ، وحسبها أنها كذلك ، وإذا كان بعض اللغويين المعاصرين يجعل لهذه الأعمال الأوربية جوانب متميزة (١) فما كان ذلك ليكون لولا مجيئها - كما يعترف هو بذلك - في وقتٍ تقدمت فيه المناهج اللغوية ، وتطورت فيه وسائل التقنية الحديثة ، علاوةً على اتصاف هذه الأعمال بالجهد الجماعي ، وكل ذلك يجعل التكافؤ في الأعمال قديماً وحديثاً حكماً عادلاً ، كما يجعل التمايز فيما بينها أمراً طبيعياً لا يقلل من قيمة عمل ، أو يرفع من شأن آخر .

أما أهمية هذه النظرية فتبدو في كونها تكشف عن العلاقات التي تربط بين الألفاظ الواردة في الحقل الدلالي المحدد ، والمصطلح العام الذي يجمعها ، وما ينتج عن ذلك من بيان لأوجه الشبه والخلاف بينها ، إضافةً إلى أنها تقوم بوظيفة التمييز الدقيق للألفاظ ، واستخداماتها الصحيحة نطقاً وكتابةً (٢) .

وفي الوقت نفسه وجه لهذه النظرية اعتراضات من أهمها : أن الحقل اللغوي ظاهرة خارجة عن الإطار اللغوي ! (٣) .

... تلك نظرية الحقول الدلالية ، مفهوماً وتقويماً ، وبقى أن أشير إلى أن الجانب التطبيقي لها في أعمال اللغويين المعاصرين يبدو بشكل واضح عند الدكتور أحمد مختار عمر ، وذلك في كتابه (اللغة واللون) (٤) الذي يعد - فيما أعلم - أول دراسة في اللغة العربية المعاصرة تجمع بين اللغة واللون في كتاب واحد* ، ويذكرنا هذا الصنيع بما فعله أبو عبدالله

(١) علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١١٠ .

(٢) للمزيد حول قيمة هذه النظرية وأهميتها ينظر : المصدر السابق ، ص ١١٠-١١٣ ، الكلمة ، د.حلمي خليل ، ص ٢٠٦-٢٠٧ .

(٣) مدخل إلى علم اللغة الحديث ، د.عبدالفتاح البركاوي ، ص ١٥٨ .

(٤) صدر هذا الكتاب عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(*) هناك رسالة في الألوان لمحمود شكري الألوسي (١٨٥٤م) نشرها في مجلة المجمع العلمي ==

الحسين بن علي النمري (٣٨٥ هـ) في كتابه الموسوم بـ (الملمع) ، إذ خصصه لألفاظ الألوان في اللغة العربية « ورتبها بطريقته الخاصة التي تجمع بين ذوق الأديب في اختيار الشواهد ، ودقة اللغوي في تبويب أفكاره ، وتنسيقها ، وتقصيصها » (١) .

==
العربي بدمشق ، المجلد الأول ، الجزء الثالث ، ١٩٢١م - ١٣٣٩هـ ، ص ٧٦-٨٣ ، الجزء الرابع ص ١١٠-١١٧ ، كما أن للدكتور عبدالحميد إبراهيم قاموساً للألوان عند العرب ، صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٨٩م ، ولعبدالعزیز بنعبدالله معجماً للألوان ، صدر بالرباط ، سنة ١٣٩٨هـ . وكان قد نشر أولاً في مجلة اللسان العربي ، العدد السادس ، ١٩٦٩م ، ص ٣٨١-٣٩٩ ، ثم نشر ثانية في المجلة نفسها ، المجلد العاشر ، الجزء الثالث ، ١٩٧٣م ، ص ٢٧٦-٣٠٠ ، وللدكتور عبدالكريم خليفه بحث قيم عن الألوان في معجم العربية ، نشره في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٦٠/٦٤-٨٢ . ويذكر الدكتور البركاوي أن المستشرق الألماني « ف . فيشر » قام بدراسة الكلمات الدالة على الألوان في عربية الشعر القديم . ينظر: مدخل إلى علم اللغة الحديث ، ص ١٩٨ .

(١) مقدمة محقق الكتاب ، أ .

نظرية السياق

ارتبطت هذه النظرية الدلالية برائد المدرسة الإنجليزية « فيرث Firth » ، وقد تأثر فيها بعالم الأنثروبولوجيا « مالينوفسكي Malinowski » ، الذي ينسب إليه صياغة مصطلحه الشهير (Context of situation) * ولم تقف هذه النظرية عند الحدود التي رسمها لها « فيرث » ، بل تطورت على يد تلامذته من بعد ، الذين يطلق عليهم « الفيرثيون الجدد » من أمثال « جون ليونز » ، و « هاليداي » ، و « بالمر » ... الخ .

وتقوم فكرة نظرية السياق - بصفة عامة - على أن الكلمة لا يتحدد معناها باعتبارها وحدةً منعزلةً ، بل بعلاقتها مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية الكبرى ، إضافةً إلى اعتباراتٍ تجريديةٍ أخرى تواكب الحدث الكلامي ، وسبق لنا أن بينّا المنهج العلمي الذي تعتمد عليه هذه النظرية (١) ، ونود أن نفصل ما أجملناه هناك .

إن السياق في نظر هؤلاء إما أن يكون لغوياً ، وهو ما يعرف بالسياق اللغوي ، أو السياق الداخلي ، وإما أن يكون مقامياً ، وهو ما يعرف بـ « سياق الحال » ، أو « الموقف » ، أو « المقام » (السياق غير اللغوي) ، أو « السياق الخارجي » .

فـ «السياق اللغوي (Linguistic context)» يشمل مجموعة العناصر المكونة للحدث اللغوي ، من فونيمات ، ومورفيمات ، وتراكيب نحوية ، كما يشمل مجموعة العلاقات التي تربط هذه العناصر بعضها ببعض ، علاوةً على طريقة الأداء التي تصاحب النطق بهذه العناصر ، كالنبر ، والتنغيم ، والوقف ، وتعبير أعم فالسياق اللغوي يشمل مجموعة قرائن التعليق المقالية ، سواء أكانت قرائن معنوية أم لفظية ، وأما سياق الموقف فيشمل مجموعة العناصر المقامية التي

(*) للغويين المعاصرين في مصر ترجمات عديدة لهذا المصطلح . فالدكتور أيوب - على سبيل المثال - يترجمها إلى «ملايسات الحدث اللغوي» . التطور اللغوي ، ص ٨٣ ، ويترجمها الدكتور السعران إلى «سياق الحال» . علم اللغة ، ص ٣٣٨ ، ويوافقه الدكتور محمد أبو الفرج ، مقدمة لدراسة فقه اللغة ، ص ٣٢ ، أما الدكتور بشر فيترجمها مرةً إلى «المقام ، أو سياق الحال» . دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٧٢ ، ومرةً أخرى يترجمها إلى «ماجريات الحال» . المصدر نفسه ، ص ٦٤ ، وهي كلها ذات مفهوم واحد .

(١) ينظر : ص ٣٢٦ فما بعدها .

تتصل بالحدث اللغوي ، كشخصية المتكلم والسامع ، وتكوينها الثقافي والنفسي والاجتماعي ، والظروف المحيطة بهذا الحدث ، وما يتركه الكلام من أثر على المشتركين فيه (١) .

ولابد من الإشارة إلى أن هذا التفريق بين نوعي السياق لا يعني عدم ارتباط أحدهما بالآخر ، بل إنها يتكاملان للوصول إلى المعنى في صورته الشاملة .

وهكذا يبدو لنا مما تقدم عناية نظرية السياق بالجانب الاجتماعي للمعنى ، بل إنه ليعد في رأي أصحاب هذه النظرية شرطاً لاكتمال المعنى الدلالي الأكبر - كما يقول الدكتور تام - (٢) .

وقد تحمس لهذه النظرية كثير من اللغويين المعاصرين في مصر ، وخاصة أولئك الذين تتلمذوا في بريطانيا على صاحب هذه النظرية ، وفي مقدمتهم الدكتور أنيس ، والدكتور تمام ، والدكتور السعران ، والدكتور أيوب ، والدكتور أبو الفرج ، والدكتور بشر . ولم يكن هؤلاء وحدهم الذين أيدوا نظرية السياق ، بل إننا نجد لغوياً أوريباً معاصراً ، أوقف كثيراً من أبحاثه ومؤلفاته على المعنى ومشكلاته ، يعتبرها تمثل حجر الأساس في علم المعنى (٣) ، إلا أنه يلاحظ على جيل الرواد أن حماسهم لها صرفهم عن ذكر نقاط الضعف فيها ، وقد تولى الدكتور أحمد مختار عمر ذلك ، فذكر أنه وجه لها اعتراضات عدة منها : أنها ليست شاملة للتركيب اللغوي ، بل هي خاصة بالسياق ، كما أنها لا تحدد استخدام مصطلح السياق ، إضافة إلى غموض حديث أصحاب هذه النظرية عن الموقف ، وعدم وضوحه ، والمبالغة في إعطاء فكرة السياق ثقلاً كبيراً (٤) ، ليس هذا فحسب ، بل إن اللغوي الإنجليزي «ف.ر. بالمر» - أستاذ علم اللغة بجامعة Reading - يذكر أن بعض

(١) ينظر فيما تقدم : التطور اللغوي ، د. أيوب ، ص ٨١-٨٧ ، قضايا لغوية ، ص ٤٦-٥٢ ، علم

الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، ص ٦٩-٧١ ، علم اللغة ، د. السعران ، ص ٣٣٧-٣٤١ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٤٢ .

(٣) دور الكلمة في اللغة ، ص ٥٩ . وللمزيد ينظر : علم الدلالة ، بالمر ، ترجمة / د. صبري إبراهيم السيد ،

ص ٧٤-٨٠ ، اللغة والمعنى والسياق ، ليونز ، ترجمة / د. عباس صادق الوهاب ، ص ٢١٥ فأبعدها .

(٤) علم الدلالة ، ص ٧٣ . وللمزيد حول نقد هذه النظرية ينظر : علم الدلالة ، بالمر ، ص ٧٨-٨٠ ،

النظام اللغوي بين الشكل والمعنى ، محمود صلاح الدين شريف ، حوليات الجامعة التونسية ،

العدد ١٧ ، ١٩٧٩ م ، ص ٢٢٧-٢٢٨ .

اللغويين استبعد السياق من دراسة علم الدلالة ؛ معللاً ذلك بوجود صعوباتٍ نظريةٍ وعمليةٍ في تناول السياق بشكلٍ مرضٍ (١) .

وإذا كان الدكتور محمد كامل حسين قد عدَّ التفسير بالسياق من أخطر عيوب المعاجم العربية (٢) ، فإنه أنتقد في هذا من بعض المعاصرين ، فهذا الدكتور أنيس يرى أن هذا النوع من التفسير المعجمي من أجلٍّ وأعظم أنواع التفسير في الدلالة على المراد (٣) . وأياً كان الأمر فإن هذه النظرية كباقي النظريات لها ما لها وعليها ما عليها ، لكنها تظل حتى الآن الوسيلة الأنجح في تفسير المعنى .

والسؤال بعد ماتقدم ماموقف الدراسات العربية القديمة من هذه النظرية ؟ والجواب متفق عليه بين اللغويين المعاصرين في مصر ، وهو أن علماء العربية عرفوا هذه النظرية منذ فترة مبكرة جداً ، مفسرين وأصوليين وبلاغيين ، فالمفسرون اشتروا لمن يقوم بتفسير القرآن أن يكون عالماً بالقراءات ، متقناً لفن التصريف والاشتقاق ، والنحو ، وعلوم البلاغة ، ومتن اللغة (المعجم) ، ومعرفة أسباب النزول ... الخ ، وكل هذا يندرج تحت مفهوم السياق ، وأما الأصوليون فهم أكثر الفئات التي أعطت السياق أهمية كبرى في تحديد المعنى ، ووقفت كثيراً في إدراك خصوصيات هذه النظرية في جانبها اللغوي والاجتماعي ، ويتضح هذا في حديثهم عن العام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والقرائن التي تخصص العام وتقيد المطلق ... الخ ، بل إن هناك طائفةً منهم يسمون (الواقفية) توقفوا في دلالة صيغ العموم ؛ « إذ يرون أنها لاتدل على عموم ولا على خصوص أصلاً ، وأن دلالتها على ذلك تابعة للسياق » (٤) ويطلق عليهم أحد اللغويين المعاصرين « غلاة السياقيين » ؛ لاعتمادهم على السياق وحده بقرائنه المتعددة في الكشف عن المعنى (٥) ، وأما البلاغيون فتتضح

(١) علم الدلالة ، ص ٧٠ . وقد قام « بالمرء » بالرد على من يستبعد السياق من الدرس الدلالي ، ومن يقلل من أهمية نظرية السياق . ينظر : المصدر السابق ، ص ٧٠-٧٣ ، ٧٨-٨٠ .

(٢) حاجتنا إلى معجم مصفى ، بحوث ومحاضرات الدورة ٣٤ ، ١٩٦٧-١٩٦٨م ، ص ٤٢٣ .

(٣) نفسه ، ص ٤٢٧ . وقد أيدته في هذا كل من الأستاذ محمد بهجت الأثري والأستاذ عباس حسن . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٤٢٩ ، ٤٣٤ .

(٤) دراسة المعنى عند الأصوليين ، د. الطاهر حموده ، ص ٢٢٨ .

(٥) نفسه ، ص ٢٢٨-٢٣٠ . وللدكتور تمام حسان رؤية متميزة لمنهج تناول الأصوليين للمعنى . ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١-٢٢ .

عنايتهم بالسياق فيما أسموه بالمقام ، وعبارتهم المشهورة (لكل مقام مقال) ، وتفريقهم بين المعنى المقالي والمعنى المقامي ، ونظرية النظم التي قال بها عبدالقاهر الجرجاني ... الخ (١) . على أن هناك ملاحظتين أخذهما بعض اللغويين المعاصرين على الدراسات البلاغية للمعنى ، وهما:

(أ) أن فهم القدماء للمقام أو مقتضى الحال فهم سكوني ، أي أنه حالة ثابتة ، في حين أنه عند الدكتور تمام يشمل الحاضر والماضي زماناً ومكاناً ، أي أنه حالة ديناميكية ، لا تحدهُ أطرٌ ، ولا يخضع لقوالب مجردة (٢) .

(ب) أن نظرتهم لفكرة المقام نظرة معيارية وليست وصفية ، « فأوجبوا أن يأتي الكلام على صفات مخصصة ، ونماذج معينة ، طبقاً لمقامه ومقتضيات حاله » (٣) . ونخلص إلى القول : إن أغلب دراسات المعاصرين لنظرية السياق اتجهت إلى الجانب التنظيري - تعريفاً ، وتاريخياً ، وتقسيماً ، وموازنةً - ، أما الجانب التطبيقي فقد انحصر في إيراد نماذج وأمثلة يمكن وصفها بأنه جيء بها للتوضيح ليس غير ، وأستثنى من هذا الحكم أستاذنا الدكتور تمام ، فقد تجاوز هذا الجانب التنظيري واتجه لبلورة نظريته في السياق إلى واقع ملموس ، وتحقق ذلك من خلال كتابه (البيان في روائع القرآن)* .

(١) لمعرفة جهود هذه الطوائف في نظرية السياق - ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ١٧-٢٨، ٣٤٨-٣٥١، دراسة المعنى عند الأصوليين، د. طاهر حموده، ص ٢٢٠-٢٣٣، الكلمة، د. حامي خليل، ص ٢١٢، البحث الدلالي عند الأصوليين، د. محمد يوسف حبيلص، ص ٤٢-٦٨ .

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٥١-٣٥٢، الأصول، ص ٣٣٣ .

(٣) دراسات في علم اللغة، ق ٢، ص ٦٤. وينظر : الأصول، ص ٣٣٣ .

(*) سيثير هذا الكتاب - فيما أحسب - كثيراً من النقاش من لدن اللغويين والمفسرين ، وذلك لاعتماده على فكرة التناص (تكافل أجزاء النص من حيث وضوح المعنى وتحديد دلالاته) .

التطور اللغوي*

التطور اللغوي ظاهرة عامة تصيب كافة مستويات الدرس اللغوي ، على تفاوت بينها في السرعة والوضوح ، وقد لقيت هذه القضية من اللغويين المعاصرين في مصر عنايةً كبيرةً تمثلت في دراسة مفهوم هذا التطور ، وخواصه ، وأسبابه ، ونتائجه .

وكان المستشرق الألماني « برجشتراسر » قد لفت الأنظار إلى مالق بالعربية من تطور في أصواتها ، وأبنيتها ، وتراكيبها ، ومفرداتها ، وذلك في ضوء المقارنة باللغات السامية الأخرى ، فاتحاً بذلك الباب لمن بعده لدراسة هذا الجانب المهم في تأريخ اللغة العربية (١) .

ومن أبرز اللغويين المعاصرين في مصر المهتمين بالتطور اللغوي - بصفة عامة - الشيخ أمين الخولي (١٩٦٦ م) حيث جعله أحد وسائل تصحيح المنهج اللغوي ، ويبدو ذلك جلياً في محاضراته التي ألقاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية بمعهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة (٢) .

(*) لمفهوم التطور - بصفة عامة - ينظر البحث القيم الذي كتبه الدكتور محفوظ عزام بعنوان « مفهوم التطور في الفكر العربي » ضمن (دراسات عربية وإسلامية) ، الجزء الثاني ، ١٩٨٤م ، ص ٧-٢٥ .

(١) كان ذلك في كتابه: التطور النحوي للغة العربية . ومن المؤلفات الجديرة بالذكر في هذا المقام كتاب المستشرق الألماني « يوهان فك » : العربية ، دراسة في اللغة واللهجات والأساليب ، حيث خصصه لدراسة تطور الأساليب في اللغة العربية واللهجات عبر التأريخ الطويل لهذه اللغة زماناً ومكاناً . وكذلك كتاب « ستكيفتش » : العربية الفصحى الحديثة ، الذي يعد حلقةً أخرى من حلقات تتبع تطور العربية في مجالي الألفاظ والأساليب . وقريباً من هذا الاتجاه ما فعله جورج زيدان في كتابه : اللغة العربية كائن حي ، وعبدالله العلابي في : مقدمة لدرس لغة العرب ، والأب أنستاس الكرملي في : نشوء اللغة العربية ونموها واكتناها ، وغيرهم .

(٢) طبعت هذه المحاضرات عام ١٩٥٨م ، وأعيد طباعتها عام ١٩٦٥ م ، بعنوان : محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية . وقد نحى هذا المنحى كل من الدكتور وافي في كتابه : علم اللغة ، والدكتور إبراهيم أنيس في كتابيه : في اللهجات العربية ، ودلالة الألفاظ ، والدكتور عبدالمجيد عابدين في : المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، والدكتور حسن عون في : اللغة والنحو ، والدكتور كمال بشر في : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، والدكتور عبدالصبور شاهين في : التطور اللغوي ، والدكتور رمضان عبدالنواب في : التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ، والدكتور أيوب في : اللغة والتطور .

أما مفهوم التطور فيكاد يجمع اللغويون المعاصرون في مصر على أن كلمة التطور لاتعني سوى مجرد التغير (Shange) ليس إلا (١). وتغير المعنى - كما يقول « أولمان » - جانب من جوانب التطور اللغوي (٢)، ويكون بانتقاله إلى معنى آخر، أو تعميمه بعد أن كان خاصاً، أو تخصيصه بعد أن كان عاماً، أو نقله من الحقيقة إلى المجاز، ومن المحسوس إلى المعقول... الخ (٣).

ولهذا التطور الدلالي خواص يتصف بها ذكرها اللغويون المعاصرون، ولعل من أهمها أنه بطيء السير، فتغير معنى كلمة من الكلمات لا يحدث فجأةً، بل يتدرج في التغير حتى يصل إلى مرحلة قد لا تمت بصلته في المعنى للمرحلة السابقة، كما أنه يحدث تلقائياً دون أن يكون للإنسان يد فيه، وهو غالباً ما يكون مقيداً بالزمان والمكان، فيقتصر أثره على بيئة محددة، وزمن خاص، وآخر هذه الخواص أن هذا التطور في دلالة الكلمة يرتبط في الغالب بعلاقة بين المدلولين، كأن تكون علاقة المشابهة، أو المجاورة المكانية (٤).

وما من شك في أن هناك أسباباً (عوامل) تكن خلف التغير في المعنى، وهي بصفة عامة أسباب لغوية، واجتماعية، وثقافية، ونفسية، وتاريخية (٥)، أما نتائج هذا التطور

(١) ينظر: اللغة والتطور، ص ٩، دراسات في علم اللغة، ق ٢، ص ١٢٤-١٢٥، دلالة الألفاظ، ص ١١٨، التطور اللغوي، د. رمضان عبدالنواب، ص ٩، طرق تنمية الألفاظ في اللغة، د. أنيس، ص ٧، تطور الدرس النحوي، د. حسن عون، ص ٥.

(٢) دور الكلمة في اللغة، ص ١٥٣.

(٣) لمعرفة طرق تغير المعنى وأشكاله المختلفة ينظر: دلالة الألفاظ، ص ١٤٨-١٦٣، دور الكلمة في اللغة، ص ١٦١-١٦٣، علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ص ٢٤٣-٢٥٠.

(٤) علم اللغة، د. وافي، ص ٢٩٨-٣١٠.

(٥) ينظر تفاصيل ذلك في: دور الكلمة في اللغة، ص ١٥٢-١٦٠، دلالة الألفاظ، ص ١٣٠-١٤٧، علم اللغة، د. وافي، ص ٣٠٣-٣١١، التطور اللغوي، د. أيوب، ص ١٧-٢٧، اللسان والإنسان، ص ١٠١، علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ص ٢٣٧-٢٤٢، اللغة، فندريس، ص ٢٥٦، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. عبدالعزيز مطر، ص ٢٨١-٢٨٨.

فقد ذكر اللغويون المعاصرون في مصر أن التطور في دلالة الألفاظ يؤدي إلى نشأة ظواهر لغوية متعددة ، من أهمها : المشترك اللفظي ، والترادف ، والأضداد (١) .
وسوف استعرض أبرز آراء هؤلاء اللغويين في تفسير حدوث هذه الظواهر .

(١) يضيف بعض الباحثين إلى ذلك ظاهرة الاشتقاق ، والدخيل ، والنحت . ينظر : التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ، عودة خليل أبو عودة ، ص ٥٧-٦٥ . والذي أراه أن هذه الظواهر أقرب ما تكون إلى النمو اللغوي منها إلى التطور اللغوي . ينظر : تاريخ آداب العرب ، للرافعي ، ١٨٤/١ (الطبعة الثانية) .

المشترك اللفظي (Homonymy)

تعني هذه الظاهرة أن يكون للكلمة الواحدة عدة معانٍ على سبيل الحقيقة لا المجاز، أو كما يقول الأصوليون : « اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة » (١) .

والمشترك على خلاف الأصل - كما يقول السيوطي - (٢) ، إذ الأصل ألا يكون للفظ الواحد غير معنى واحد ، وقد وقف القدماء منه موقفاً متبايناً ، فاللغويون يكادون يتفقون على إثبات وجوده ، يقول سيويه (١٨١ هـ) : « اعلم أن من كلامهم اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين » (٣) ، أما ابن درستويه (٣٤٧ هـ) فهو - كما تبين لي - ممن ينكر وقوع المشترك اللفظي في اللغة الواحدة ، يقول في ذلك : « لا يكون فعل وأفعال بمعنى واحد؛ كما لم يكونا* على بناء واحد ، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين ، فأما من لغة واحدة فحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد ، كما يظن كثير من اللغويين والنحويين » (٤) ، ويقول : « ... وليس يجيء من هذا الباب إلى على لغتين متباينتين كما بينا » (٥) ، وقد فسر في موضع آخر هاتين اللغتين بقوله : « إلا أن يجيء أحدهما في لغة قوم والآخر في لغة غيرهم ، كما يجيء في لغة العرب والعجم ، أو في لغة رومية ولغة هندية » (٦) .

ولو كان المقصود باللغتين اللهجتين - كما قد يظن - لأمكننا القول إن ابن درستويه لا ينكر المشترك على عموم إطلاقه ، بل يقيدته بمجيئه في لغتين (لهجتين) ، وعلى هذا فابن درستويه لا يضيق من مفهوم المشترك اللفظي فحسب - كما ذهب إلى ذلك الدكتور أحمد

(١) المزهري ، ٣٦٩/١ ، وينظر : تاج العروس ، ٢٥/١ ، ولزبد من التعريفات ينظر : الاشتراك والترادف ، محمد تقي الحكيم ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ١٢ ، ١٩٦٥م ، ص ٧٦-٧٣ .

(٢) المزهري ، ٣٧٠/١ . وينظر : دلالة الألفاظ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٨ .

(٣) الكتاب ، ٢٤/١ . وينظر : الأضداد ، قطرب ، ص ٦٩-٧٠ ، ما اتفق لفظه واختلف معناه ، المبرد ، ص ٢ .

(*) هكذا ورد في المزهري ، ولعل الصواب (كما لا يكونان) .

(٥ ، ٤) المزهري ، ٣٨٤/١ ، ٣٨٥ .

(٦) نفسه ، ٣٨٦/١ .

مختار - (١) ، ولا ينكر معظم الألفاظ التي عُدَّت من المشترك اللفظي - كما قال بهذا الدكتور أنيس - (٢) ، وإنما لا يقر بوجوده أصلاً .

أما الأصوليون فقد انقسموا طوائف أربعاً ، طائفة تقول بوجود وقوعه في اللغة ، وطائفة ترى أنه مستحيل الوقوع في اللغة ، والطائفة الثالثة ترى أنه ممكن غير واقع ، والطائفة الرابعة - وهم الأكثرية - ترى أنه ممكن واقع (٣) .

... ذلك هو موقف القدماء من هذه الظاهرة - على وجه الإجمال - ، أما موقف اللغويين المعاصرين في مصر فيميل كثير منهم إلى إثبات وجوده في العربية ، دون مغالاة أو إنكار ، فليس هو كما ذكره بعض القدماء من كثرة وروده في هذه اللغة ، وإنما هو ألفاظ قليلة نادرة ، وماعدا ذلك مما ظنه الأقدمون مشتركاً يُحمَل على المجاز .

وقد اشترطوا للمفردات ذات المشترك اللفظي ألا يكون هناك صلة بين المعاني المتعددة لتلك اللفظة ، بل يلزم اختلاف المعنى بينها اختلافاً واضحاً (٤) .

وهناك فريق من اللغويين المعاصرين يذهب مذهباً لا يختلف عن السابق في إطاره العام ، فالأستاذ أحمد أمين ممن دعا إلى التخفيف منه قدر الإمكان (٥) ، وقد أثارت هذه

(١) علم الدلالة ، ص ١٥٦ .

(٢) دلالة الألفاظ ، ص ٢١٠ ، ومن الملاحظ أن الدكتور أنيس وضع ابن درستويه على رأس الفريق الذي ينكر المشترك اللفظي . ينظر : في اللهجات العربية ، ص ١٨٠ ، ولكنه في موضع آخر يذكر ما يناقض الرأي السابق ، فقد عده ممن ينكر معظم ألفاظ المشترك اللفظي ! ينظر : دلالة الألفاظ ، ص ٢١٠ .

(٣) ينظر : دراسة المعنى عند الأصوليين ، د. طاهر حمودة ، ص ٨٥ ، المشترك اللغوي ، د. توفيق شاهين ، ص ١٠٦-١٢٤ ، مجلة المجمع العراقي ، المجلد ١٢ ، ١٩٦٥ م ، ص ٧٦ فابعدها ، ويلاحظ أن هذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى واقع المشترك مع اللغة العربية ، وهناك آراء أخرى فيما يتعلق بواقعه مع القرآن الكريم ، ومع الحديث النبوي الشريف . ينظر : علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، ص ١٤٧ ، دراسة المعنى عند الأصوليين ، ص ٨٤ فابعدها ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ١٢ ، ١٩٦٥ م ، ص ٧٦-٨١ ، البحث اللغوي عند الأصوليين ، د. حبلص ، ص ١٥٦-١٥٩ .

(٤) ينظر : فقه اللغة ، د. وافي ، ص ١٨٩-١٩٢ ، دلالة الألفاظ ، ص ٢١٠ .

(٥) ينظر : بعض الإصلاح في متن اللغة ، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية « سابقاً » (مجمع اللغة العربية بالقاهرة حالياً) ، ٨٩/٦ .

الدعوة موافقة بعض الجمعيين ، ومعارضة آخرين (١) ، أما الشيخ أمين الخولي فقد دعا إلى استبعاده من اللغة ، وبخاصة عند تعليمها للناشئة (٢) .

أما أسباب (عوامل) نشأة هذه الظاهرة فذكر اللغويون المعاصرون في مصر أنه بالإضافة إلى التطور الصوتي - وهو عامل مهم - يوجد عامل التوسع المجازي ، وتفاوت اللهجات ، واقتراض الألفاظ من اللغات المختلفة (٣) .

إن بعض هذه العوامل لم يكن خافياً على القدماء ، فهذا أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) يذكر أن الاشتراك في اللفظ « ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ، ولكنه من لغاتٍ تداخلت ، أو أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ، ثم تستعار للشيء فتكثر وتغلب ، فتصير بمنزلة الأصل » (٤) ، وليس من تفسيرٍ لهذا سوى تغير الدلالة ، أو ما يعبر عنه بالحقيقة والمجاز (التوسع المجازي) ، وتداخل اللغات ، أو ما يعبر عنه المحدثون بتفاوت اللهجات .

وقد أشار بعض اللغويين المعاصرين إلى أن المنهج الأفضل في دراسة ظاهرة المشترك هو المنهج التاريخي ! (٥) . وأحسب أن تطبيق هذا المنهج على هذه الظاهرة سيوسع علينا دائرة الألفاظ المشتركة ، مما سيتبعه فوضى واضطراب لحدود لهما ، ولعل نقطة الخلاف بين القدماء والمعاصرين تكمن في هذه الزاوية ، فالمعاصرون اشتروا لذلك وحدة الزمان والمكان، والنطق ، والقسم الكلامي ، وتباين المعنيين تبايناً تاماً (٦) ، وهذا ما يدعو إليه المنهج الوصفي . وشيء آخر هو أن الدكتور أنيساً ذكر أن من يثبت المشترك من القدماء نظر إليه نظرة

(١) مجلة المجمع ، ٩٧/٦ ، ١٠٣ ، وينظر : المصدر نفسه ، ٩٤/١٨ . وقد وافقه الأستاذ الشيخ محمد

الحضر حسين ، وعارضه كل من الأستاذ الشيخ إبراهيم حمروش ، والدكتور إبراهيم أنيس .

(٢) فن القول ، ص ١٢٦-١٢٨ ، ١٣٤ .

(٣) ينظر : فقه اللغة ، د. وافي ، ص ١٩١-١٩٢ ، في اللهجات العربية ، ص ١٨٣-١٩٢ ، فصول في

فقه العربية ، ص ٢٨٨-٢٩٢ ، الأصول ، ص ٣٢٩-٣٣٠ ، دراسة المعنى عند الأصوليين ، ص

٨٧-٨٩ .

(٤) المخصص ، ٢٥٩/١٣ .

(٥) مقدمة تحقيق الدكتور البدر اوي زهران لكتاب الألفاظ الكتابية، للهمداني ، ص ٦٩ ، ٧١ ، ٨٠ .

(٦) في اللهجات العربية ، ص ١٨١ ، المنجد في اللغة لكراع التمل ، د. أحمد مختار عمر ، مجلة مجمع اللغة

العربية بالقاهرة ، ١٠٨/٢٣ .

وصفية ، أما من ينكره فنظر إليه نظرةً تأريخية (١) مما يعني أن المنهج الوصفي هو الأمثل عند تناول هذه الظاهرة .

ومما يرد في هذا المقام ما ذكره الدكتور أحمد مختار عمر تعليقا على مزج الدكتور أنيس بين المنهجين الوصفي والتأريخي في علاج ظاهرة المشترك حيث يقول « ... وكان الأولى أن يقتصر على أحدهما » (٢) ، مما يدل على أن هذين المنهجين صالحان للتطبيق على دراسة هذه الظاهرة !

وأكرر القول : إن المنهج الوصفي هو الأنسب ، وليس هناك ما يمنع - كما سبق - من اعتماد المنهج التأريخي على المنهج الوصفي في دراسة هذه الظاهرة .
بقي أن أشير إلى أن الأستاذ محمد عبدالجواد يعد «المداخل أو المتداخل» ، و«المشجر» ، و«المسلسل*» من المشترك اللفظي (٣) ، وتبعه في هذا بعض الباحثين المعاصرين (٤) ، واختلف معهم الدكتور محمد عبدالصمد زعيمة ، حيث يرى أن هناك فرقا بين هذه الفنون اللغوية وظاهرة المشترك ، « فالمشجر توضيح للعلاقة المعنوية بين مجموعة من الكلمات ، أما المشترك فهو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين » (٥) .

(١) في اللهجات العربية ، ص ١٨١ .

(٢) علم الدلالة ، ص ١٧٩ .

(*) هذه الفنون الثلاثة من فنون متن اللغة العربية ، وتقوم فكرتها على تداخل الألفاظ وتسلسلها، وشرح معانيها ، فتذكر اللفظة وتفسر بلفظة أخرى ، وتفسر الثانية بثالثة ، والثالثة برابعة... وهكذا. ينظر : مقدمة محقق كتاب : المداخل في اللغة ، للزاهد ، ص ٦ ، تأريخ آداب العرب، للرافعي ، ١٩٥/١ ، أبو الطيب اللغوي ، د. عادل زيدان ، ص ١٧٤ . وممن ألفت في هذه الفنون -حسب الأسبقية- أبو عمر الزاهد (٣٤٥هـ) : المداخل في اللغة، وأبو الطيب اللغوي (٣٥١هـ) : شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة ، ومحمد بن يوسف التميمي (٥٣٨ هـ) : المسلسل في غريب لغة العرب . وقد نشرت هذه الكتب جميعها بتحقيق الأستاذ محمد عبدالجواد .

(٣) ينظر : شجر الدر ، ص ١٥-١٦ ، ٤١ « مقدمة المحقق » ، المداخل في اللغة ، ص ٦-٧ «مقدمة المحقق» ، تأريخ آداب العرب ، للرافعي ، ١٩٥/١ .

(٤) ينظر : المشترك اللغوي، ص ١٢٥-١٢٩ ، أبو الطيب اللغوي، د. عادل زيدان ، ص ١٧٤ ، ١٨٠ .

(٥) دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٩٢ .

والذي أراه من واقع هذه المؤلفات أن «المشجر» وثيق الصلة بظاهرة المشترك ، فقد كان أبو الطيب اللغوي (٣٥١ هـ) يورد في كتابه (شجر الدر) الشجرة ، وبعد أن يذكر جذرها وتسلسلها المعنوي ، يقوم بذكر فروعها المتعددة ، وتسلسلها المعنوي - أيضاً - ، فالشجرة هي اللفظة الأصل ، والفروع هي المعاني المختلفة . أما «المداخل» فهو يختلف عن المشجر ، فلا نكاد نلمس فيه المشترك اللفظي واضحاً كوضوحه مع المشجر ، وإنما يستنتج استنتاجاً ، وتمثل تعليقات المحقق وشروحاته للكلمات الواردة في النص أهمية لمعرفة المشترك في تلك الكلمات ، ومثل ذلك يقال في « المسلسل » .

ويلحق بهذا ما ذكره بعض الباحثين من أن مثلثات قطرب ، وابن السيد البطليوسي ، من قبيل المشترك اللفظي (١) ، وهذا ليس بصحيح ؛ إذ حقيقة المثلثات أنها ألفاظ مركبة من حروف متفقة ، ذات صيغة صرفية واحدة ، ولكنها مختلفة في حركاتها ، مما يتبعه تغير في معانيها بطبيعة الحال . وقد سبق أن ذكرنا اشتراط اللغويين المعاصرين في المشترك اللفظي أن يكون متحد النطق - أي متحد الصيغة - ، ومثل هذا لا يتوفر فيما يعرف بالمثلث اللغوي ، وإذا كان المعاصرون قد اشتروا هذا فهناك من القدماء من اشتراطه - أيضاً - ، فهذا الراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ) يذكر أن مفهوم المشترك أن تكون الألفاظ متساوية في ترتيب الحروف ، وعددها ، وحركاتها ، مع اختلاف المعنى (٢) ، وفي ضوء ماتقدم فإن الأصوب أن يقال : إن المثلثات سبب من أسباب نشوء المشترك ، وليست نوعاً منه ، وهذا السبب يندرج ضمن ما يسمى بـ«العوارض التصريفية» .

(١) ينظر : الأضداد في اللغة ، محمد حسين آل ياسين ، ص ٨٩-٩٠ ، الدراسات اللغوية والنحوية في

مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، د.أحمد نصيف الجنابي ، ص ٤١١ .

(٢) مقدمة جامع التفاسير ، للراغب الأصفهاني ، ص ٣١ .

الترادف (Synonymy)

وهو خلاف المشترك ، حيث يعني دلالة كلمات مختلفة منفردة على المسمى الواحد أو المعنى الواحد دلالةً واحدة (١) ، أو كما يقول « أولمان Ullmann » : « ألفاظ متحدة المعنى ، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق » (٢) .

وقد انقسم اللغويون القدماء حياله إلى طائفتين : طائفة تثبته ، وأخرى تنكره (٣) ، ومن أقدم النصوص التي أثبتت هذه الظاهرة ما ذكره سيويه من أن من كلامهم اختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو ذهب وانطلق (٤) ، وإذا كان هذا النص أصبح من الشهرة بمكان ، بحيث تداوله كثير من اللغويين كالمبرد ، وقطرب ، وابن فارس ، والأنباري ، والسيوطي ، فليس هو المعتمد وحده في قبول القدماء لهذه الظاهرة ، بل إن ذلك القبول ترجم إلى ظهور مؤلفاتٍ مستقلةٍ تثبت ذلك ، كما هو الحال عند الأصمعي وكتابه (ماختلفت ألفاظه واتفقت معانيه) (٥) ، والرماني (٣٨٤ هـ) وكتابه (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى) (٦) .

ولعل كثرة ماروي من مترادفاتٍ في العربية هي التي أدت إلى القول بإنكار وجوده فيها ، ويأتي على رأس هؤلاء ابن الأعرابي (٢٣١ هـ) ، وثعلب (٢٩٣ هـ) ، والأنباري (٣٢٨ هـ) ، وابن درستويه (٣٤٧ هـ) ، وأبو هلال العسكري (بعد ٣٩٥ هـ) (٧) .

-
- (١) ينظر : التعريفات للجرجاني ، ص ٥٦ ، المزهري ، ٤٠٢/١ ، كشف اصطلاحات الفنون ، ٦٦/٣ .
 (٢) دور الكلمة في اللغة ، ص ٩٧ .
 (٣) لمعرفة تفاصيل ذلك ينظر : فصول في فقه العربية ، ص ٢٧٣-٢٧٩ ، الترادف في اللغة ، حاكم مالك لعبيبي ، ص ٣٣-٤٧ ، ٥٤-٦٤ ، ١٩٥-٢٢٠ .
 (٤) الكتاب ، ٢٤/١ .
 (٥) نشر بتحقيق مظفر سلطان بدمشق سنة ١٩٥١ م ، ثم نشره محققاً سنة ١٩٨٦ م ماجد حسن الذهبي بدمشق أيضاً .
 (٦) نشر سنة ١٣٢١ هـ - ١٩٠٣ م بالقاهرة بشرح محمد محمود الرافعي ، وفي الهند سنة ١٣٣٤ هـ - ١٩١٥ م ، ثم حققه الدكتور فتح الله المصري سنة ١٩٨٧ م ، ونشره بالقاهرة .
 (٧) ينظر : الترادف في اللغة ، حاكم مالك لعبيبي ، ص ١٩٦ فابعدها . وتجدر الإشارة إلى أن المعاصرين لم يتفقوا بشأن القائلين بإنكار الترادف من القدماء ، والخلاف يدور حول ==

أما موقف اللغويين المعاصرين في مصر فيمكن عرضه على النحو التالي : يعد حفني ناصف من أوائل الذين تناولوا هذه الدراسة بشيء من الإيجاز ، وهو - على وجه العموم - ممن ينكر وقوع الترادف في اللغة العربية كلية (١) ، أما مصطفى صادق الرافعي (١٩٣٧م) فقد أفرد له مبحثاً في كتابه (تاريخ آداب العرب) ، ويلمس من حديثه عنه أنه أمر واقع في اللغة العربية ، ويعود سببه إلى اختلاف الأوضاع لتعدد القبائل (٢) ، ويأتي بعد ذلك علي الجارم الذي كتب مقالاً ضافياً عن الترادف ، ذكر فيه آراء القدماء ، وطرفاً من آراء علماء اللغات الأخرى ، وتوصل إلى القول : « إننا لاننكر الترادف ، ونرى أنه واقع فعلاً ، وأن وجوده في اللغات من الخير لها ، ولكننا ندعو إلى التأمل والتدقيق ، وعدم الإغراق في التوسيع والتضييق » (٣) ، فالأستاذ الجارم ممن يعترف به ، مع الأخذ في الاعتبار ما بين الكلمات المترادفة من فروقٍ ، أو اختلافٍ في الوضع (٤) .

وعلى هذا النهج سار الأستاذ أحمد أمين ، فقد قدم في مؤتمر الجمع في دورته العاشرة سنة ١٩٤٤م اقتراحاتٍ لإصلاح متن اللغة ، وكان من بينها استبعاد كثيرٍ من المفردات التي لاحاجة إليها (٥) . وأحيل الموضوع للجنة الأصول سنة ١٩٦٣م ، واتخذت قراراً ينص على

== أبي علي الفارسي ، وابن الأعرابي ، وثعلب . فبعضهم يذكر أن هؤلاء ينكرونه ، وآخرون يرون أنهم يشبثونه . ينظر : فصول في فقه العربية ، ص ٢٧٤-٢٧٩ ، الترادف في اللغة ، ص ١٩٨-٢٠٣ ، ٢٢٠-٢٢١ ، فقه اللغة العربية ، د. كاصد الزبيدي ، ص ١٦٨ فابعدھا ، مقدمة محقق كتاب: الألفاظ المترادفة ، للرماني ، ص ١١-٢١ .

(١) ينظر : مميزات لغات العرب ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) تاريخ آداب العرب ، ١٨٩/١-١٩٤ .

(٣) الترادف ، للأستاذ علي الجارم ، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ، ٣٢٠/١ .

(٤) المصدر السابق ، ٣٢٩/١ - ٣٣٠ . ولزبيدي من التفاصيل ينظر : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د. محمد رشاد الحمزاوي ، ص ١٦٤-١٦٩ .

(٥) بعض الإصلاح في متن اللغة ، أحمد أمين ، مجلة مجمع فؤاد الأول ، ٨٧/٦-٨٩ . وينظر موقف

الشيخ محمد الحضر حسين ، والشيخ إبراهيم حمروش من هذه الاقتراحات . المصدر نفسه ، ٩٣/٦ - ١٠٨ ، وكذلك التقرير الذي كتبه الدكتور إبراهيم أنيس بشأنها ، مجلة المجمع ، ٩٣/١٨-٩٥ .

العناية بتبيان الفروق الدلالية بين الكلمات ما أمكن ، بحيث يتحدد المعنى الخاص الدقيق لكل كلمة ، وبذلك تضيق دائرة المترادفات (١) .

ونصل إلى الدكتور علي عبدالواحد وافي ، لنراه يعترف بوجود الترادف في العربية ، ويعده من مميزات ، ويرجع سببه إلى عدة عوامل أهمها : انتقال كثير من المفردات والصيغ إلى لهجة قريش عن طريق احتكاكها باللهجات العربية الأخرى ، إضافة إلى أن جامعي المعجمات العربية - التي حفلت بكثير من الألفاظ المترادفة - أخذوا عن قريش وغيرها من قبائل العرب ، علاوة على عوامل الاقتراض الخارجي ، والتطور اللغوي ، والتوسع المجازي (٢) . ويكاد يجمع اللغويون المعاصرون في مصر على هذه الأسباب (العوامل) (٣) ، ويضيف أستاذنا الدكتور تمام سيباً آخر هو تأريخ الكتابة العربية وما يحدث بسببها من تصحيف وتحريف (٤) .

ويلمس من حديث الدكتور وافي - وإن لم يصرح بهذا كما هو الحال بالنسبة للمشارك والتضاد - أن الترادف قليل الوقوع في العربية ، وأن ماروي من مترادفات كثيرة إنما هو في الواقع غير ذلك (٥) ، وقد اعترض الدكتور وافي على ما ذهب إليه بعض العلماء الأوربيين من أن الترادف التام (Complete Synonyms) - وهو اتفاق الألفاظ في المعنى اتفاقاً كاملاً بحيث يمكن التبادل بينها - لا وجود له في اللغات ، ذاكراً أن هذا غير صحيح إلا فيما يتعلق ببعض لغات المحادثة التي هي في مأمن من الاحتكاك باللغات الأخرى (٦) ، وهذا يعني أن الدكتور وافي يؤيد القول بالترادف التام في العربية .

(١) مجلة المجمع ، ٩٠/١٨ .

(٢) فقه اللغة ، ص ١٧٢-١٧٥ .

(٣) ينظر : في اللهجات العربية ، ص ١٦٩ - ١٧٢ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٠٢-١٠٧ ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٧٩-٢٨٤ ، الأصول ، ص ٣٢٤-٣٢٧ .

(٤) الأصول ، ص ٣٢٧ . و لتفاصيل أكثر عن أسباب نشأة ظاهرة الترادف . ينظر : الترادف ، علي الجارم ، مجلة المجمع ، ٣٢٠/١-٣٢٦ .

(٥) فقه اللغة ، ص ١٧٤ .

(٦) علم اللغة ، ص ٢٦٠ .

بقي أن أذكر مسألتين تعرض لهما الدكتور وافي ، إحداهما أنه أطلق على الترادف مصطلحا آخر هو (المشترك المعنوي) (١) ، وتبعه في هذه التسمية الأستاذ محمد عبدالجواد ، والدكتور توفيق شاهين (٢) ، وهذا خلاف ما عليه أكثر القدماء والمعاصرين (٣) . والمسألة الأخرى أنه لفت الأنظار إلى أن الترادف يكون في الأسماء ، والصيغ ، والأوصاف (٤) ، مما يعني أنه خاص بالألفاظ المفردة دون الجمل والعبارات ، وهذه مسألة على درجة كبيرة من الأهمية ، وما ذهب إليه الدكتور وافي صحيح ، ويتفق مع مفهوم الترادف الذي سبق ذكره ، فحينما قيّد المتقدمون الألفاظ بالانفراد أخرجوا من الترادف ما يعرف بالإتباع نحو: حَسَنٌ بَسَنٌ ، وَشَيْطَانٌ لَيْطَانٌ ، والتوكيد بنوعيه ، والجمل والعبارات نحو: لم الشعت ، ورتق الفتق ، وأصلح الفاسد (٥) .

ويذكر الدكتور بشر أن ما يسمى بالترادف في الجمل والعبارات إنما يمثل رأياً من آراء القدماء في الترادف ، وهو أقرب ما يكون للجمل التفسيرية أو البيانية منه للترادف (٦) ، أو كما يقول أستاذنا الدكتور تمام: إن الترادف على مستوى الجملة إنما هو ناحية منطقية (أسلوبية) لانهوية (٧) .

أما الدكتور أنيس فهو يقر بوجوده في العربية ، ولكن دون مبالغة في ألفاظه ، أو غلو في مفرداته ، ويعدده حقيقة واقعة لا مجال لإنكارها (٨) ، إلا أن الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء) تذكر أن الدكتور أنيساً عدل عن مذهبه هذا ، ووقف في

(١) علم اللغة ، ص ٢٦٠ .

(٢) ينظر - على الترتيب - : مقدمة تحقيق كتاب شجر الدر ، ص ٣٩ ، المشترك اللغوي ، ص ٢١٤ .

(٣) اعترض بعض الباحثين على هذه التسمية ، ووصفت بعدم الدقة : لمخالفتها لمفهوم الترادف من جهة ، وللمشترك المعنوي من جهة ثانية . ينظر : الترادف في اللغة ، ص ٥٢-٥٣ . وللمزيد ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون ، ١٥٤/٤ .

(٤) فقه اللغة ، ص ١٧٢ .

(٥) ينظر : الزهر ، ٤٠٢/١-٤٠٣ ، كشاف اصطلاحات الفنون ، ٦٦/٣ .

(٦) دور الكلمة في اللغة ، ص ١٠٥ (تعليق المترجم) . وللمزيد حول هذه القضية ينظر: الترادف في اللغة ، ص ٤٨-٥٢ .

(٧) كان ذلك من حديث شفوي معه .

(٨) دلالة الألفاظ ، ص ٢٠٧ .

صف المنكرين له (١) ، ونحن لانستطيع إثبات ذلك ، حيث لادليل مادياً يمكن الاستناد إليه في القول بذلك العدول ، خاصة أنني رجعت إلى تلك المناقشات التي دارت حول ما أسمته بأزمة الترادف ، وتقرير الدكتور أنيس بشأنها* ، فلم أجد شيئاً كهذا !

ويعزو الدكتور أنيس السبب في كثرة المترادفات التي ظنها القدماء كذلك إلى تجاهلهم للتطور الدلالي الذي حدث في تلك الكلمات المترادفة ، وخلطهم بين عصور اللغة ، واشترط لحدوث الترادف شروطاً أربعة هي : الاتفاق التام والاتحاد الكامل في المعنى بين الكلمتين المترادفتين ، والاتحاد في البيئة اللغوية ، والاتحاد في العصر ، وألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر (٢) .

إن هذه الشروط التي وضعها اللغويون المعاصرون من علماء اللغات قال ببعضها اللغويون القدماء أمثال الأصفهاني (٣٦٠ هـ) ، والرازي (٦٠٦ هـ) ، وقد أشار الدكتور أنيس إلى هذا ، مسجلاً إعجابه بهما (٣) ، ولعلنا نلمس من خلال تلك الشروط أن الدكتور أنيساً يفرق بين النظرة الوصفية والتأريخية في دراسة الترادف ، ويسير على طريقة اللغويين المحدثين في النظر إلى هذه الظاهرة نظرةً وصفيةً (Synchronic) ، وفي ضوء هذه الشروط يتبين لنا مدى اختلاف رؤية المعاصرين للترادف عما هي عليه عند القدماء ، وماتبوع ذلك من إخراج كثير من الألفاظ التي نظر إليها القدماء على أنها من المترادفات .

بقي أن أشير إلى ما أن ما ذكره الدكتور بشر من أن الدكتور أنيساً « ينظر إلى الترادف بوجه عام - أي في اللغة المشتركة - بقطع النظر عن الفروق الناشئة عن اختلاف اللهجات » (٤) ، لم يتبين لي أنه يذهب هذا المذهب ! ، فهو من خلال شروطه التي وضعها للترادف وبخاصة الاتحاد في البيئة اللغوية ، يتضح أنه يقيم اعتباراً لفروق اللهجات ، ثم إنه لما أورد المثالين على أنها - في نظر القدماء - من المترادفات وهما (المدينة والسكين) ، (و) وثب وقعد) ، عقب عليهما بقوله : « وهما تبدو مبالغة أصحاب الترادف ؛ لأن البيئتين مختلفتان ،

(١) الإعجاز البياني للقرآن ، ص ١٩٨ (الهامش) .

(*) نشر التقرير المذكور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٩٥-٩٣/١٨ .

(٢) في اللهجات العربية ، ص ١٦٦ فأبعدها ، وينظر : دلالة الألفاظ ، ص ٢١٥ .

(٣) في اللهجات العربية ، ص ١٦٦ ، ١٦٣ .

(٤) دور الكلمة في اللغة ، ص ١٠٨ (تعليق المترجم) .

وشرط الترادف - كما يقول الأصفهاني - أن يكون في بيئة واحدة « (١) ، وذلك يدل على اعتباره لما قد يكون بين الكلمات من اختلاف اللهجات .

أما رأي الدكتور بشر فيمثل في أنه رسم - بعد أن عرض مجمل آراء القدماء وبعض المعاصرين - منهجاً عاماً لتناول الظاهرة من جديد ، يقوم على المنهج الوصفي الذي يدرس الظاهرة دراسةً إحصائيةً شاملةً ، ووصف الموجود منها في فترة زمنية معينة بقطع النظر عن السابق واللاحق ، وهذا يتطلب تحديد بيئة الكلام المدروس ، وتحديد صيغته ، ومراعاة الملابس والظروف التي تحيط بالمتكلمين والسامعين ، والموقف الذي يقال فيه ، ووصول إلى القول بانتفاء وجود الترادف التام ، وإثبات وجود أنصاف أو أشباه ترادفٍ فقط (٢) ، وهذا يعني أن الدكتور بشرًا يعترف بوقوع الترادف في العربية ، وفي الوقت نفسه هناك فروق دقيقة بين الألفاظ المترادفة ، وينسب هذا الرأي لـ «أولمان» ، وقد صرح الدكتور بشر بهذا ، ووصفه بأنه رأي سديد مقبول (٣) ، كما ينسب للغوي الإنجليزي « بالمر » (٤) .

ويتفق معه في هذه الرؤية الدكتور محمود فهمي حجازي، حيث يرى - في ظل مبدأ نسبية الدلالة- أن المعنى الحديث للترادف هو ألفاظ ذات دلالات متقاربة، مما يعني أنه ليس هناك اتحاد كامل واتفاق تام في المعنى بين الكلمات المترادفة ، وإنما هو تقارب دلالي لأكثر ولا أقل (٥) ، ويذهب إلى هذا - أيضاً- أستاذنا الدكتور تمام ، فهو يعترف بوجوده في العربية ولكن ليس كما ذكر المثبتون له أو المنكرون ، بل إن الحقيقة لا تتجاوز أن تكون مجرد تراكمٍ للمعاني ، والتقاء جزئيٍ لمعنى الكلمتين المترادفتين ، ثم افتراقٍ بينهما فيما عدا هذا الجزء من المعنى ، ويستأنس الدكتور تمام في هذه النظرة بمؤلفات القدامى في الفروق اللغوية ، التي تقوم على فكرة تراكم المعاني (جزئية المعاني) ، دون مطلق التساوي (اتحاد المعاني) (٦) .

(١) في اللهجات العربية ، ص ١٦٥ .

(٢) ينظر تعليقه على كتاب (دور الكلمة في اللغة) ، ص ٩٩-١٠٣ ، ١١٢ (الهامش) ، قضايا لغوية ، ص ١٤٧-١٦١ ، علماء العربية وظاهرة الترادف ، دبشر ، مجلة الفيصل ، العدد ٤٣ ، السنة الرابعة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م ، ص ٧٤-٧٧ .

(٣) ينظر تعليقه على كتاب (دور الكلمة في اللغة) ، ص ٩٧-٩٨ ، ١٠٩ .

(٤) علم الدلالة ، ص ٩٣ .

(٥) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ٩٧-٩٨ .

(٦) الأصول ، ص ٣٢٧-٣٢٨ .

ويوافق الجميع الدكتور أحمد مختار عمر ، حيث يرى أن الترادف التام الذي يسمح بالتبادل بين اللفظين في جميع السياقات ، دون وجود فروقٍ في المعنى بينهما داخل اللغة الواحدة ، والمستوى اللغوي الواحد ، والفترة الزمنية الواحدة ، وأبناء الجماعة اللغوية الواحدة ، لا وجود له مطلقاً ، أما الترادف غير التام - الذي يعني التطابق في المعنى الأساسي دون سائر المعاني* ، ويكتفي فيه بالتبادل بين اللفظين في بعض السياقات ، وفي لغتين مختلفتين ، وفي أكثر من فترة زمنية ، وبيئة لغوية - فذلك موجود دون شك (١) ، وقريباً من هذا ما يراه الشيخ أمين الخولي (١٩٦٦م) ، إذ ينظر إلى المترادفات على أنها في حقيقتها لاتؤدي معنى واحداً بعينه ، بمعنى التطابق التام في المعنى ، بل هي دوال على معانٍ مختلفة ، ولذلك لا يعد الكلمات المترادفة ثروة لغوية بقدر ماهي كلمات ترف ، وعقبة في طريق تعلم اللغة ، مما يعني أنها لا تمثل مزيةً للعربية ، بل هي ضرر عليها ، وذات وظيفةٍ سلبيةٍ في حياة اللغة (٢) ، وواضح مما تقدم أنه يعالجها من زاوية تعليميةٍ صرفة ، وفرق بين أن تتناول ظاهرةً لغويةً باحثاً ، وأن تتناولها معلماً .

أما الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء) فإنها عاجلت هذه الظاهرة في ضوء القرآن الكريم ، وتوصلت إلى إنكار الترادف في اللغة الواحدة ، وإثباته في اللغتين (اللهجتين) (٣) ، وهذا يعني خُلُوَّ القرآن منه ، لنزوله باللغة المشتركة ، فإنكاره في العربية إنكار بالضرورة لما ورد في القرآن ، وعلى النقيض من هذا ما يراه الدكتور أنيس والدكتور رمضان عبدالنواب من وقوع الترادف في القرآن الكريم (٤) .

(*) المعاني - كما يذكر الدكتور أحمد مختار - إما أن تكون أساسية ، أو إضافية ، أو أسلوبية ، أو نفسية ، أو إيجائية . ينظر : علم الدلالة ، ص ٣٦-٤١ .

(١) علم الدلالة ، ص ٢٢٧ - ٢٣٠ .

(٢) فن القول ، ص ١٢٦-١٢٨ ، ١٣٤ .

(٣) الإعجاز البياني للقرآن ، ص ١٩٣-٢٢٠ . وينظر : كتاب العربية الأكبر ، بحث منشور في مجلة الفكر ، تونس ، السنة العاشرة ، العدد السابع ، ١٩٦٥م ، عدد خاص « المؤتمر الخامس للأدباء العرب » ، ص ٣٣ فابعدھا .

(٤) دلالة الألفاظ ، ص ٢١١ ، فصول في فقه العربية ، ص ٢٧٩-٢٨٠ ، وينظر : دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، ص ٣٤٧ .

وأما الدكتور البدرأوي زهران فيرى أن القضية ينبغي النظر لها من زوايا ثلاث: زاوية اللفظ المفرد ، وزاوية العبارة أو الجملة غير التامة (Phrace) ، وزاوية التركيب ، فالترادف على مستوي اللفظ المفرد والعبارة أمر واقع موجود ، وينعدم وجوده على مستوى التركيب (١) .

والواقع أننا نتفق معه على وقوع الترادف في اللفظ المفرد ، أما وقوعه على مستوى العبارة أو التركيب فسبق أن ذكرنا أنه لا ترادف في هذين المستويين ، فهذا النوع من الترادف منطقي في الأساس ، ومادامت ظاهرة الترادف ظاهرة معجمية فينبغي النظر إليها من خلال المفردات لا التراكيب* .

وهكذا يبدو لنا - في الأغلب الأعم - اختلاف نظرة المعاصرين للترادف عنها عند القدماء ، فقد اتخذوا موقفاً وسطاً ، فلا مبالغة في قبوله ، ولا تشدد في رفضه ، وإنما الأمر خاضع لشروط محددة ، ومقاييس دقيقة ، فما وافقها قُبل واعتُرف بترادفه ، وما خالفها رُفِضَ وأنكر .

(١) ينظر : مقدمة تحقيقه لكتاب (ألفاظ الأشباه والنظائر) للهمداني ، ص ٥٢-٥٤ .

(*) مما يذهب إليه بعض اللغويين الغربيين القول بترادف الجمل كأن تقول : « أريد شراء هذا الكتاب » ، و « بعني هذا المجلد » ، بل يذهبون إلى أن الجملتين قد يكون بينهما علاقة تحصيل الحاصل نحو « تصدق زيد بماله » و « أنفقه في سبيل الله » . وكل هذا في أصله من قبيل المنطق أدخل في حقل اللغة . « من تعليق الدكتور تمام على مسودات هذا البحث » .

التضاد (Antonymy)

هو أن يُطْلَق اللفظ على المعنى وضده (١)، أو كما يقول الدكتور عزة حسن «الألفاظ التي تقع على الشيء وضده في المعنى» (٢). ويُعَدُّ - عند كثير من القدماء والمعاصرين - نوعاً من المشترك اللفظي (٣)، وإن كان هناك بعض الباحثين ممن يَحصر المشترك في الدلالة على معنيين لا رابط بينها يرى أنه ليس كذلك (٤). والذي أراه أن بينها عموماً وخصوصاً وجهياً، فهما يشتركان في الدلالة على معنيين مختلفين، ويفترقان في اشتراط كون المعنيين متضادين (متقابلين)، وكونهما في المتضاد معنيين لا أكثر.

وقد وقف القدماء منه موقفين: أحدهما مثبت له والآخر منكر، فقطرب، وأبو عبيدة والأصمعي، والتَّوْزِي، وأبو حاتم السجستاني، وابن السكيت، وغيرهم، يثبتون التضاد في العربية، ومؤلفاتهم خير شاهدٍ على ذلك، وهم يتفاوتون في توسيع مفهومه وتضييقه، أما المنكرون فيتقدمهم ابن درستويه، وإن كان يعترف بمجيء الشيء النادر منه (٥). وللمستشرقين آراء في هذه القضية، وهي لا تخرج في مجملها عن إنكار ظاهرة الأضداد في اللغة العربية (٦).

(١) فقه اللغة، د. وافي، ص ١٩٣.

(٢) مقدمة تحقيقه لكتاب الأضداد، لأبي الطيب اللغوي، ١٧/١. وللمزيد ينظر: التضاد في ضوء اللغات السامية، د. رجبى كمال، ص ٩.

(٣) ينظر: الأضداد، قطرب، ص ٧، المزهر، ٣٨٧/١، فقه اللغة، د. وافي، ص ١٩٣، دلالة الألفاظ، ص ٢١٠، الألفاظ اللغوية، عبد الحميد حسن، ص ٧٨، دور الكلمة في اللغة، ص ١١٨ (الهامش)، دراسات في علم اللغة المقارن، ص ١٨٨، شجر الدر، ص ٣٩ (مقدمة المحقق)، علم الدلالة، د. أحمد مختار، ص ١٩٤، دراسة المعنى عند الأصوليين، د. طاهر حمودة، ص ٨٥، المشترك اللغوي، د. توفيق شاهين، ص ١٣١-١٣٢، الأضداد، د. منصور فهمي، مجلة الجمع، ٢٣١/٢-٢٣٢.

(٤) ينظر: الوجيز في فقه اللغة، ص ٣٩٤. وللمزيد حول هذه القضية ينظر: الأضداد، محمد حسين آل ياسين، ص ١٠٠-١٠٢.

(٥) لمعرفة ذلك بالتفصيل ينظر: الأضداد، محمد حسين آل ياسين، ص ٢٤٥-٢٦٥، علم الدلالة، د. أحمد مختار، ص ١٩٢-١٩٩.

(٦) لمعرفة ذلك ينظر: الأضداد، محمد حسين آل ياسين، ص ٢٦٥-٢٧٧، نصوص في فقه اللغة، د. يعقوب السيد بكر، ١٠٨/٢-١١٠، المشترك اللغوي، ص ١٤٠-١٤١، الأضداد، مجلة الجمع، ٢٢٩/٢-٢٣٠.

أما اللغويون المعاصرون في مصر فلهم مواقف متباينة ، فالأستاذ أحمد أمين ينكر أن يكون في العربية أضداد ، ويقترح حذف كلمات الأضداد ، والقضاء عليها بتاتا ، أو إعدامها - على حد تعبيره - (١) .

ولم يسلم هذا الرأي الجريء من النقد والاعتراض ، بل إن لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية اتخذت قراراً مضاداً له ، فأثبتت وجود التضاد في العربية ، حيث لا عبء عليها منه ، كما أنها ليست بدعاً من اللغات في ذلك ، وقررت أن الكلمات المتضادة فيها ليست كثيرة ، ويعول على السياق والقرينة في تحديد معناها ، وعلى واضعي المعجم التحري في استعمال هذه الكلمات قبل الحكم بأنها من الأضداد (٢) . وقریباً من هذا الرأي ما ذكره الشيخ أمين الخولي (٣) ، وإن كان - كما سبق - ينظر إليه من زاوية تعليمية .

أما الدكتور وافي فقد اعترف بوجوده في العربية على قلة ، واستبعد كثيراً مما أورده القدماء على أنه من الأضداد ، وأولها على أنها إما أن تكون من باب التفاضل كقولهم السلم للملذوغ ، أو للتهكم كقولهم الخفيف للثقيل ، أو مراعاة الذوق كقولهم البصير للأعمى* ، وإما للاستعمال المجازي ، أو أن يكون للكلمة مدلول عام في أصل الوضع يشترك فيه الضدان ، فتصلح كل منها لذلك المعنى الجامع ، كالقرء ودلالته على الحيض والطمهر، وإما لاختلاف مؤدى المعنى الواحد باختلاف الموقع، نحو كلمة فوق ومجئها بمعنى دون ، وإما لعوارض تصريفية(٤) ، وهذه التأويلات مما تنبه لها الأقدمون ، وصرحوا بها في مؤلفاتهم(٥) .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٨٨/٦-٨٩ . وممن ينكرها عبدالفتاح بدوي ، الذي علق على مادة (الأضداد) في دائرة المعارف الإسلامية ، ٣٠٠/٢ ، وقد ناقشه الدكتور حسين نصار في ذلك . ينظر: الأضداد في اللغة ، مجلة اللسان العربي ، المجلد ٨ ، الجزء الأول ، ص ٩٧ فابعدها .

(٢) مجلة المجمع ، ٩٠/١٨ .

(٣) فن القول ، ص ١٢٦-١٢٨ ، ١٣٤ .

(*) ذكر ابن الأنباري هذه العوامل وأمثلتها على أنها من باب الشبيه بالضد (الأضداد) ، ينظر: الأضداد ، ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، أو كما يطلق عليها ابن سيده (مما هو في طريق الأضداد) ، المخصص ، ٢٦٦/١٣ .

(٤) فقه اللغة ، ص ١٩٤-١٩٧ .

(٥) تتبع الدكتور محمد حسين آل ياسين ذلك تتبعاً دقيقاً ، وأورد لكل عامل مما ذكر نصوصاً تثبت معرفتهم به ، وتنبيههم له . ينظر : الأضداد ، ص ١١٦-٢٤٢ .

وذكر الدكتور وافي أن هناك عوامل كثيرة لنشأة هذه الظاهرة ، وأهمها : اختلاف اللهجات العربية ، كلفظ (السدفة) ودلالاتها على الظلمة عند تميم ، والضوء عند قيس ، إضافة إلى مالق الأصوات من تطور ، وأخيراً رجوع الكلمة إلى أصلين ، نحو كلمة (هجد) ودلالاتها على النوم والسهر (١) .

وقد يقول قائل : إن ماتأوله الدكتور وافي من الكلمات التي ظنها القدماء من المترادف ، يصلح أن يمثّل عوامل أخرى لنشأة الأضداد في العربية تضاف لما ذكر ، والواقع أن تلك العوامل هي لنشأة الأضداد بمفهومه غير الصحيح ، أما العوامل الثلاثة الأخيرة فهي لنشأته بمعناه الصحيح .

أما الدكتور أنيس فيؤكد ماذهب إليه الدكتور وافي من قلة ورود الألفاظ المتضادة في العربية ، ويقرر في ضوء استعراضه لبعض أمثلة الأضداد الواردة في أضداد ابن الأنباري ، ومفهوم التضاد بمعناه العلمي الدقيق ، أنها لا تتجاوز العشرين كلمة في كل اللغة ، وأن مصيره إلى الانقراض من اللغة ، بعامل اشتهار المعنى الواحد من المعنيين مع مرور الزمن (٢) .

ولست أدري إن كان يعني بالعدد المذكور حقيقته أو أنه لمجرد التقليل ! ، ومهما يكن فإنه يبدو تأثيره بالمستشرق « جيز Giese » الذي كتب بحثاً عن الأضداد ، جمع فيه ماورد منها في الشعر الجاهلي ، وانتهى فيه إلى أن عدد الألفاظ المتضادة الحقيقية بلغت عشرين كلمة (٣) وقد أشار إلى هذا الدكتور أنيس (٤) .

ومن الأمور اللافتة للنظر أنه ذكر أن عوامل نشأة المشترك اللفظي هي نفسها عوامل نشأة الأضداد ، مع إضافة عوامل أخرى (٥) ، مما يدل على أنه - كأكثر اللغويين المعاصرين - يعد التضاد فرعاً من المشترك اللفظي ، بل إنه صرح بهذا تصريحاً لا غموض فيه (٦) ، وقد

(١) فقه اللغة ، ص ١٩٧-١٩٨ .

(٢) في اللهجات العربية ، ص ١٩٢-٢٠٣ .

(٣) ينظر : التضاد في ضوء اللغات السامية ، ص ١٩ ، الأضداد ، د. منصور فهمي ، مجلة المجمع ، ٢٣٧/٢ ، ويذكر «فايل» - كاتب مادة الأضداد في دائرة المعارف الإسلامية أن «Giese» وجد في الشعر القديم اثنين وعشرين ضدّاً ، ٢٩٣/٢ .

(٤) دلالة الألفاظ ، ص ٢١١ ، في اللهجات العربية ، ص ٢٠٣ .

(٥) اللهجات العربية ، ص ١٩٦ . وقد اعترض عليه في هذا الدكتور محمد حسين آل ياسين . الأضداد ، ص ١٠٢ . وللمزيد ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب ، د. عبدالكريم مجاهد ، ص ١٢٢ .

(٦) في اللهجات العربية ، ص ١٩٦ .

سبق بيان رأينا في هذا ، إلا أنه ذكر في موضع آخر أن بعض اللغويين أحم الأضداد في المشترك اللفظي ، رغم ما بينها من صلة الضدية (١) . وهذا يعني - فيما أرى - عدولاً منه عن فكرة اعتبار التضاد نوعاً من المشترك !

ويذهب الدكتور محمد كامل حسين مذهب الأستاذ أحمد أمين والشيخ أمين الخولي ، حيث يرى وجوب استبعاده من العربية الحديثة ، وعدم ذكر شيء منه عند تأليف المعاجم المعاصرة ، والاكتفاء بما جاء منها في المعاجم القديمة ، ويرى - أيضاً - أن التضاد مما يخالف طبيعة اللغة وهي الإبانة ، ويقترح الاكتفاء بذكر معنى واحد مشهور ، فإن استحال ذلك فتستبعد الكلمة من المعجم نهائياً (٢) .

أما الدكتور تمام فهو ممن يفرق بين التضاد والمشارك اللفظي ، جاعلاً التضاد مقصوراً على اعتبار اللفظ واقعاً على معنيين متضادين ، في حين أن المشارك مادل على معنيين غير متضادين ، وفي ضوء هذا حكم بالقلة النسبية لأضداد اللغة العربية ، وهو يستبعد من الأضداد - كالدكتور وافي ، والدكتور أنيس - كل ما ثبت أنه يرجع إلى اختلاف القبائل ، أو أسباب اجتماعية ونفسية ، أو ظروف الاستعمال (٣) .

ونختتم هذا العرض برأي الدكتور أحمد مختار عمر الذي يعترف بوجود هذه الظاهرة في العربية ، وأن الموجود منها يتجاوز ذلك العدد الذي ذكره الدكتور أنيس ، وقبله المستشرق «جيز» ، ولكننا لانكاد نعثر له على رأي حول مسألة تضييق مجاله أو توسيعه - كما هو الحال عند الدكتور وافي ، والدكتور أنيس وغيرهما - (٤) ، وإن كان يلمس من قوله « حتى لو

(١) دلالة الألفاظ ، ص ٢١٠ .

(٢) النحو المعقول ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ٥٤/٢٧ . وقد رد عليه الدكتور كاصد الزبيدي رداً مقنعاً . فقه اللغة العربية ، ص ١٦١-١٦٤ .

(٣) الأصول ، ص ٣٢٨-٣٢٩ .

(٤) ينظر : علم الدلالة ، ص ١٩١-٢١٤ . ولزيد من الآراء حول هذه الظاهرة ينظر مقال الدكتور حسين نصار « الأضداد في اللغة » ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، المجلد ٣٦ ، ١٩٦١ م ، ص ٣٨٣-٤٠٢ ، ص ٥٩٧-٦٠٩ . وقد نشر هذا المقال مرة ثانية في : مجلة اللسان العربي ، المجلد ٨ ، الجزء الأول ، ١٩٧١ م ، ص ٩٣-١٢٠ ، المجلد ٩ ، الجزء الأول ، ١٩٧٢ م ، ص ١٠٠-١١٧ ، المجلد ١٠ ، الجزء الأول ، ١٩٧٣ م ، ص ١٣-٣٧ .

اعتدنا في تفسير مفهوم التضاد وأسقطنا بعض الأمثلة التي لاتعد فيه يظل عندنا قدر كبير من ألفاظ الأضداد ... « (١) أنه يتوسع في مفهومه ، ولكني لا أستطيع الجزم بذلك .

والذي يستوقفنا في هذا الصدد توسعه في ذكر أسباب تكون التضاد ، فقد أجملها في ثلاثة أسباب : خارجية ، وداخلية ، وتأريخية ، تتفرع إلى سبعة عشر سبباً (٢) ، وهذا التوسع مرجعه ضم آراء القدماء والمعاصرين في أسباب نشأة الأضداد ، وجمع شتاتها ، وخروجه من ذلك كله بهذا الكم من الأسباب .

بقي أن أشير إلى أن هذه الظواهر الثلاث يمثل السياق فيها أهمية خاصة عند تحديد المعنى المعجمي لألفاظها ، فإذا كان المعنى المعجمي - كما تقدم - متعدداً وعماماً ، فإن الذي يخصّصه هو السياق دون شك . يقول ابن الأنباري : « إن كلام العرب يُصَحِّح بعضه بعضاً... » (٣) .

والآن ، وبعد أن انتهينا من دراسة بعض مظاهر التطور الدلالي ، بقي أن نتعرف على موقف القدماء من قضية هذا النوع من التطور .

لقد ذكر كثير من اللغويين المعاصرين في مصر أن القدماء اعترفوا بالتطور الدلالي من خلال كتب لحن العامة ، ولكن لا على أنه تطور ، بل لحن وخطأ ، كما أن ذلك لم يكن من أهدافهم عند تأليف هذا النوع من المؤلفات (٤) .

والذي أراه أنه من خلال تحديدهم الزماني والمكاني للاستشهاد اللغوي ، وفي ضوء نظرتهم للتطور اللغوي - بكافة مستوياته - الذي سجلته مؤلفات التصويب اللغوي (لحن العامة) على أنه لحن وخطأ... كل ذلك يجعلني أقول: إنهم لم يعيروا هذه القضية عناية

(١) علم الدلالة ، ص ٢٠٤ .

(٢) نفسه ، ص ٢٠٤-٢١٤ . ومما تجدر الإشارة إليه أن الشيخ الطاهر بن عاشور أوصلها إلى أحد عشر سبباً . ينظر : مجلة مجمع اللغة ، ٢٥٥/٤ .

(٣) الأضداد ، ص ٢٢٠ . وقد وصف «أولمان» السياق بأنه صمام الأمان بالنسبة لهذه الظواهر . دور الكلمة في اللغة، ص ١٢٦ ، وينظر: دراسات في فقه اللغة ، د.صبيحي الصالح ، ص ٣٥٨ .

(٤) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٢٨ ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٢٨٠ ، المولد - دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، ص ٧٦ ، لحن العامة والتطور اللغوي ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ٣٠-٣٣ ، ٦٠-٦٥ ، فقه اللغة في الكتب العربية ، د.عبده الراجحي ، ص ١٠٠-١٠٩ .

تذكر . صحيح أن هناك التفاتة من بعضهم لفكرة التطور اللغوي ، متمثلة في إدراكهم لعلاقة اللغة بالفكر « هذا الإدراك وحده يعتبر اللبنة الأولى في التفاتهم إلى بعض جوانب فكرة التطور اللغوي الذي يعثور اللغة فتمو وتغير عبر الزمن » (١) ، كما تمثلت في إدراكهم لعلاقة اللغة بالمجتمع ، والنظر إليها على أنها ظاهرة اجتماعية أو كائن حي ، وصحيح أيضاً أن هناك ظروفاً أحاطت بالعربية حدثت من فكرة القول بالتطور ، ومع ذلك كله فإن هذا لا يمنع من أن نعترف بضيق كثير من ملاحق التطور ومظاهره الدلالية بسبب قيود الزمان والمكان . ولأراني مغالياً إذا قلت : إن تلك الحركة اللغوية التي يمكن تسميتها بحركة تنقية اللغة ماهي إلا دليل واضح على موقفهم من قضية التطور اللغوي بعامة ، التي نشأ بسببها ظاهرة المعيارية في الدرس اللغوي ، ولذلك كان رد الفعل عند اللغويين المعاصرين إزاء هذا الموقف السلبي في حياة اللغة هو الدعوة الملحة لدراسة التطور اللغوي ، والبحث في أسبابه (عوامله) ومظاهره، وجميع ما يتصل به .

وفي نهاية هذا المبحث أستطيع أن أحدد ملاحق الدرس الدلالي عند اللغويين المعاصرين في مصر في النقاط التالية :

أولاً - التفريق بين علم الدلالة الوصفي والتأريخي .

ثانياً - تشقيق المعنى وتفريعه إلى ثلاثة جوانب : المعنى الوظيفي ، والمعنى المعجمي ، والمعنى الاجتماعي .

ثالثاً - التفريق بين المعنى على مستوى المعجم ، والمعنى على مستوى الدلالة ، فالدلالة المعجمية هي دلالة الكلمة داخل المعجم ، أما الدلالة الاجتماعية فهي دلالة الكلمة في الاستعمال .

رابعاً - أن دراسة المعنى وتحليله تقوم على مناهج ونظريات عديدة ، من أهمها نظريتا الحقول الدلالية ، والسياق .

خامساً - تُعدُّ نظرية السياق الوسيلة الناجعة حتى الآن لدراسة المعنى وتفسيره .

سادساً - أن التطور الدلالي حقيقة واقعة في الدرس اللغوي .

سابعاً - يؤدي تطبيق المنهج الوصفي في تناول ظواهر التطور الدلالي إلى تضييق مجالها، واستبعاد كثير مما أورده القدماء على أنه يقع ضمن هذه الظواهر .

(١) المولد - دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، ص ٥٦-٥٧ .

ثامناً - اعتماد المعاصرين في دراسة الظواهر الدلالية على معطيات الدراسات اللغوية الحديثة .

وهكذا يتضح لنا أن الجديد في الدرس الدلالي عند اللغويين المعاصرين في مصر تمثل في وضع مسميات ومصطلحات لمباحث علم الدلالة ، وصياغة العطاءات الثقافية لدراسات القدماء في قالبٍ علميٍّ ، وتبويبٍ منظمٍ ، مع الاستفادة من دراسات الغربيين والمستشرقين في هذا الجانب اللغوي ، وتطبيقه على اللغة العربية . وتلك أمور تعد تمةً لذلك البناء السامق الذي أقامه الأولون ، وتحسب في ميزان الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر .

الباب الثاني

اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر
في جوانب لغوية مختلفة

ويشتمل على الفصول التالية:

الفصل الأول: الجانب الاجتماعي.

الفصل الثاني: الجانب النفسي.

الفصل الثالث: الجانب المقارن.

الفصل الأول
الجانب الاجتماعي

الجانب الاجتماعي

لم يعد هناك أدنى شك في حقيقة الصلة الوثيقة التي تربط بين اللغة والمجتمع ، ولعلي لأبالغ حيناً أذهب إلى أن هذه الحقيقة ليست وليدة اليوم ، بل إنها وُجدت مع وجود اللغة ، وهذا مادعا اللغوي الشهير « سوسير » أن يعد المجتمع هو المؤثر الوحيد على اللغة ، متناسياً عوامل أخرى لها أهميتها في ذلك ، كالعامل النفسي ، والفسولوجي ... الخ .

وقد بلغت هذه الصلة درجة جعلت بعض اللغويين يصنف علم اللغة ضمن العلوم الاجتماعية ، أو أحد فروع علم الاجتماع ، غير أن النظر إلى العلاقة بين اللغة والمجتمع « لم يستو كما ونوعاً ، وتنظيراً ومنهجاً ، ورواداً ، إلا في عصرنا الحاضر ، في ظل علم جديد من علوم اللغة ، أُطلق عليه « علم اللغة الاجتماعي » (١) ، أحد فروع علم اللغة التطبيقي . وجاءت نشأة هذا العلم رداً على المدرسة التوليدية وبعض المدارس الأخرى ، التي استبعدت من أبحاثها علاقة اللغة بالمجتمع (٢) .

وتبدو وظيفة اللغة في المجتمع واضحة وضوحاً لا غموض فيه في الحياة الدينية ، والسياسية ، والثقافية ، والاقتصادية ، حيث إن لكل جانب مما تقدم ألفاظه الخاصة ، يتعارف عليها المجتمع ، ويتقبلها أعضاؤه ، وتصبح من بدهيات شئونهم الاجتماعية ، ليس هذا فحسب ، بل إن كثيراً من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العالم يمكن عزوها إلى اللغة ووظيفتها في المجتمع (٣) .

وقد أسهم اللغويون المعاصرون في مصر - وغيرهم من الباحثين - في دراسة الجانب الاجتماعي للغة ، وكان هذا الإسهام على هيئة مؤلفاتٍ مستقلة ، وأبحاثٍ منفردة ، وكتبٍ أجنبيةٍ مترجمة (٤) ، تمثل جانباً نظرياً وعملياً لصلة اللغة بالمجتمع ، بل إنهم فسّروا كثيراً من ظواهر اللغة في ضوء الظواهر الاجتماعية .

(١) علم اللغة الاجتماعي عند العرب ، د.هادي نهر ، ص ٩ .

(٢) مقدمة الدكتور محمود عياد (المترجم) لكتاب هدى « علم اللغة الاجتماعي » ، ص ١٢ .
وينظر: علم اللغة ، د.وافي ، ص ٦٧ .

(٣) اللغة بين القومية والعالمية ، د.أنيس ، ص ١١٣ .

(٤) أحصيت ذلك - فيما توافر لي - فوجدتها على النحو التالي :
==

ويأتي في مقدمة هؤلاء الدكتور وافي ، حتى يبدو عليه أنه مبالغ في إثبات الصلة بين اللغة والظواهر الاجتماعية ، وإن كان في حقيقة الأمر لا يُقرّر كما فعل «سوسير» وغيره من أن جميع المؤثرات في حياة اللغة تعود إلى عوامل اجتماعية ، بل يرى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بينهما ، وأن العوامل الاجتماعية تُعدُّ من أهم العوامل التي تؤثر في اللغة وظواهرها المختلفة ، وهو لا يغفل عوامل أخرى غير اجتماعية تؤثر في ظواهر اللغة ، ولكنها في نظره عوامل غير مباشرة ، لا يصح إغفالها مهما كان مستوى هذا الأثر .

وكذلك الشيخ أمين الخولي الذي يرى أن المنزلة الاجتماعية للغة ، وأثرها في طرائق دراسة هذه اللغة ، وأساليب تعليمها وتعلمها ، تعد أخطر ما يجب أن نقدره في محاولة إصلاح علوم العربية ، وجعل دراستها مجدية .

== (أ) اللغة والمجتمع ، د. وافي ، صدر لأول مرة سنة ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م ، ثم طبع بعد ذلك مرات عديدة . ولهذا الكتاب دراسة نقدية بعنوان «في كفة الميزان» قام بها الأستاذ محمود شاكر ، ونشرها في مجلة الكاتب ، السنة الأولى ، الجزء الثاني ، المجلد الثاني ، ١٩٤٦م - ١٣٦٥هـ ، ص ٣١٠ - ٣١٤ ، ومباحث هذا الكتاب - كما تقدم - مستلة من كتابه (علم اللغة) ، ص ١٨٠ - ٢٦٤ (الطبعة الأولى) .

(ب) اللغة والمجتمع - رأي ومنهج - د. السعران ، نشر أولاً على هيئة بحث في مجلة كلية الآداب والتربية ، بالجامعة الليبية - بنغازي - المجلد الأول ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م ، ص ٦٧ - ١٨٧ ، ثم صدر في طبعته الأولى على هيئة كتاب مستقل سنة ١٩٥٨م ، وطبع ثانية سنة ١٩٦٣م .

(ج) اللغة بين القومية والعالمية ، د. أنيس ، صدر سنة ١٩٧٠م .

(د) اللغة وعلوم المجتمع ، د. عبده الراجحي ، صدر سنة ١٩٧٧م .

(هـ) اللغة والمجتمع ، ثريا عبدالله ، سنة الإيداع ١٩٧٧م .

(و) اللغة والمجتمع ، د. أحمد ماهر البقري ، صدر سنة ١٩٨٤م .

(ز) اللغة بين الفرد والمجتمع ، أوتوجسبرسن ، ترجمة د. أيوب ، ١٩٥٤م .

(ح) اللغة في المجتمع ، م . م . لويس ، ترجمة د. تمام حسان ، ١٩٥٩م .

(ط) علم اللغة الاجتماعي ، هدسن ، ترجمة د. محمود عبدالغني عياد ، ١٩٨٧م ، وطبع مرة ثانية سنة ١٩٩٠م .

وهناك ثلاثة كتب يمكن إدراجها ضمن هذه القائمة وهي: مستويات العربية المعاصرة في مصر ، للدكتور السعيد بدوي ، صدر عام ١٩٧٣م ، واللغة والحضارة ، للدكتور مصطفى مندور ، صدر سنة ١٩٧٤م ، والمولد - دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، د. حاسي خليل ، صدر سنة ١٩٧٨م .

كما أن أستاذنا الدكتور تمام ومعه بعض تلامذة «فيرث» أعطوا العنصر الاجتماعي أهمية كبرى في دراسة المعنى ، وعدوا المعنى الاجتماعي (الموقف) جزءاً رئيساً لاكتمال المعنى الدلالي - كما تقدم - ، وكثيراً ما يرد علينا في هذا المقام عبارات من مثل : اللغة ظاهرة اجتماعية ، أو مؤسسة اجتماعية ، أو مسلك اجتماعي ، أو نشاط اجتماعي ... ، وكل هذا يؤكد أن الأساس الاجتماعي في دراسة اللغة أساس على جانب كبير من الأهمية ، فاللغة الإنسانية في نشأتها من صنع المجتمع (١) ، ووظيفتها ليست هي توصيل الأفكار أو نقلها ، بل الأصح والأدق أنها وظيفة اجتماعية (٢) ، فهي بهذا تتصف بالديناميكية وعدم الثبات ؛ لأن المجتمع - أي مجتمع - ليس بنية ساكنة أو هامة ، وإنما هو في تطور دائم ، مما ينعكس بالضرورة على اللغة .

ولعل أول مظاهر علاقة اللغة بالمجتمع تبدو في اقتران مفهوم اللغة بالنظر إلى وظيفتها الاجتماعية ، فهي - كما يقول اللغوي الأمريكي «ادجار ستيرتفنت» - : « عبارة عن نظام رموز ملفوظة عرفية ، بوساطتها يتعاون ويتعامل أعضاء المجموعة الاجتماعية المعينة» (٣) ، وهذه النظرة للغة هي ما تكاد تجمع عليه آراء اللغويين المعاصرين في مصر (٤) .

وقبل أن استعرض جهود هؤلاء اللغويين في دراسة الجانب الاجتماعي للغة ، علي أن أفرق بين علمين يعالجان قضية اللغة والمجتمع ، وهما «علم اللغة الاجتماعي Sociolinguistics» ، و«علم الاجتماع اللغوي Sociology of language» .

فعلم اللغة الاجتماعي يدرس اللغة في علاقتها بالمجتمع ، في حين أن علم الاجتماع اللغوي على عكسه ، حيث يدرس المجتمع في علاقته باللغة ، فالفرق بينهما فرق في درجة الاهتمام «أي أن الفرق يظهر عند التركيز على جانب دون آخر : الاهتمام بالجانب اللغوي أو

-
- (١) ينظر : اللغة والمجتمع ، د.السعران ، ص ١٤ ، (الطبعة الأولى) ، مناهج البحث في اللغة، ص ٦٠ .
 (٢) ينظر : اللغة والمجتمع ، د.السعران ، ص ١٠ ، قضايا لغوية ، د.بشر ، ص ١٧ فابعدها ، اللغة بين القومية والعالمية ، د.أنيس ، ص ١١-٣٨ ، ١٠٢ .
 (٣) قضايا لغوية ، ص ١٤ . وهناك تعريفات أخرى للغة تقوم على أساس عقلي ، أو منطقي ، أو فلسفي . ينظر في ذلك : المصدر السابق ، ص ١٤-١٧ ، اللغة والمجتمع ، د.السعران ، ص ٣-١٠ .
 (٤) ينظر - على سبيل المثال - : اللغة والمجتمع ، د.وافي ، ص ٥ ، فن القول ، أمين الخولي ، ص ١١٠ ، ١٤٢ ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٥ فابعدها ، محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ٢٠-٣٩ ، اللغة بين القومية والعالمية ، ص ١١ - ٣٨ ، اللسان والإنسان ، د.حسن ظاظا ، ص ٩٦ فابعدها .

الجانب الاجتماعي ، كما يظهر الفرق كذلك عندما يكون الباحث المعين أقدر من صاحبه ، وأكثر خبرةً منه في التحليل اللغوي أو العكس ، أي التحليل الاجتماعي « (١) ، على أن هذا التفريق لا يعني الفصل المطلق بينهما ، فهناك تداخل كبير بين مباحث هذين العلمين ، وهذا ما جعل بعض اللغويين المعاصرين في مصر لا يفرق بينهما ، بل يذكرهما وكأنهما علم واحد (٢) .

والذي أود إثباته هنا أن موضوع علم اللغة الاجتماعي هو « دراسة الواقع اللغوي في أشكاله المتنوعة ، باعتبارها صادرةً عن معاني اجتماعية وثقافية ، مألوفة أو غير مألوفة ، وذلك من خلال النهر المتدفق للتبادل الاجتماعي اليومي » (٣) .

وفي ضوء هذا المفهوم فإن من القضايا التي يعالجها هذا العلم قضية الازدواج اللغوي أو التعدد اللغوي ، ودراسة اللهجات المحلية (الإقليمية) ، واللهجات الاجتماعية (الطبقيّة) ، وأثر التغيرات الاجتماعية على اللغة ، كالدين ، والحروب ، والسياسة ، والاقتصاد ، ودراسة مستويات الاستخدام اللغوي ، والثقافة الاجتماعية* ، والمحظورات اللغوية ، وأصول

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، د.بشر ، ص ٥٣-٥٤ . وينظر: مقالات في اللغة والأدب ، د.تمام حسان ، ص ٨١-٨٢ .

(٢) ينظر : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ١١٤ ، علم اللغة -أسسه ومناهجه- ، د.عبدالله ربيع وزميله ، ص ٤٤ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : علم اللغة الاجتماعي ، همدسن ، ص ٢٢ ، التفكير اللغوي ، د.بشر ، ص ٥١-٥٨ ، علم اللغة التقابلي ، د.أحمد سليمان ياقوت ، ص ١٠ .

(٣) اللغة وعلوم المجتمع ، ص ١٠ . وينظر : التفكير اللغوي ، ص ٥٢ ، مجموعة المصطلحات التي أقرها المجمع ، المجلد الرابع ، ص ٩٥ ، الإثنوميثودولوجيا ، محمد حافظ دياب ، مجلة فصول ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، ١٩٨٤م ، ص ١٥٨ .

(*) هناك من العلماء من يجعل علم الاجتماع داخلاً في علم الأنثروبولوجيا (الشعوب والأجناس) ، وهناك من يفرق بينهما ، وفي ضوء هذا التفريق نشأ ما أطلق عليه «علم اللغة الأنثروبولوجي» ، ويهتم بدراسة اللغة والثقافة الاجتماعية . ينظر : علم اللغة العام في الفكر الغربي ، د.علي محمود مزيد ، ص ١١٩ فما بعدها ، مدخل إلى علم اللغة ، د.محمد حسن عبدالعزيز ، ص ٩٢ ، اللغة وعلم اللغة ، ليونز ، ترجمة: د.مصطفى التوني ، ١١٨-١١٥/٢ ، أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الأنثولوجية ، د.محمود فهمي حجازي ، عالم الفكر ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، ١٩٧٢ م ، ص ١٥١ فابعداً .

التخاطب بحسب المستويات الاجتماعية (أنماط الأساليب) ، واللغة المشتركة واللغة القومية ، ومواقف التخاطب (سياق الموقف)، والإشارات والحركات الجسمية المصاحبة للغة... الخ (١). وسأتناول في المباحث القادمة كيفية معالجة اللغويين المعاصرين في مصر لبعض هذه القضايا ، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذا الصدد هو / هل عني علماء العربية القدامى بالجانب الاجتماعي في دراسة اللغة ؟

وللإجابة عن ذلك أقول : إنه لا يمكن في هذه العجالة التعرض بشيء من التفصيل لمناقشة هذه المسألة ، وإنما هي وقفة سريعة قد تعطي تصوراً معيناً عما نذهب إليه في هذه القضية ، فقد ذكر الدكتور وافي أن علماء الاجتماع أخذوا على القدامى مأخذ كثيرة ، تعود إلى تقصيرهم في بيان العلاقة بين الظواهر اللغوية والظواهر الاجتماعية ، وتفسيرهم لبعض ظواهر اللغة تفسيراً خاطئاً ، بعيداً عن المجتمع وشئونه (٢) ، وتبعه الدكتور عبدالغفار هلال ، الذي أكد أن أولئك العلماء أغفلوا هذا الجانب المهم في البحث اللغوي ، وبسبب ذلك جاءت تفسيراتهم غير سديدة في بعض الأحيان (٣) .

ويخالف الباحث صاحبي هذا الرأي ، ويرى أنه حكم متعجل ، بعيداً عن القراءة الموسعة في التراث العربي ، وأكفي في هذا المقام بإيراد نماذج ثلاثة ، تؤكد موقفنا من هذه المسألة :

(أ) تحدث الجاحظ (٢٥٥هـ) في بعض مؤلفاته عن وظيفة اللغة في المجتمع ، فذكر أن البيان - وآلته اللغة - جعله الله سبباً فيما بين الناس ، ومعبراً عن حقائق حاجاتهم ، ومعرفاً لمواضع سد الخلة ، ورفع الشبهة ، ومداواة الحيرة (٤) .

(١) للمزيد حول هذه الموضوعات والمباحث ينظر التصنيف الذي قدمه « هاليداي » لخصر مواطن اهتمامات علم اللغة الاجتماعي . ينظر : من النظرية اللسانية إلى تنظير الواقع ، ليلي المسعودي ، بحث منشور ضمن (الملتقى الدولي الثالث للسانيات)، عدد (٦)، ص ٢٣٨-٢٣٩ ، مجلة فصول، المجلد الرابع، العدد الثالث ، ص ١٥٨ ، علم اللغة الاجتماعي عند العرب ، د.هادي نهر ، ص ١٥٣-١٦٢ ، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي ، مصطفى لطفي ، ص ٤٣-٥٣ ، مدخل إلى علم اللغة ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ٢٩ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٩٣-٩٤ ، اللسانيات من خلال النصوص ، د.عبدالسلام المسدي ، ص ١٧١-١٧٣ ، معجم علم اللغة النظري، ص ٢٦١ .

(٢) علم اللغة ، ص ١٢ .

(٣) اللغة بين الفرد والمجتمع ، اللسان العربي ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٤م ، ص ٤٥ .

(٤) الحيوان ، ٤٤/١ .

كما تحدث عن المستويات الاجتماعية ، وما يناسبها من مستويات الكلام ، وعن لغة المتسولين ، والمحتملين ، واللصوص (١) .

(ب) حد ابن جني (٣٩٢هـ) اللغة بقوله: «هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (٢)، فاستخدامه لكلمة « قوم » بدلا من كلمة « فرد » دليل على إدراكه أن اللغة ظاهرة جماعية ، وليست فردية .

(ج) ما ذكره ابن خلدون (٨٠٨هـ) -وهو من علماء الاجتماع- عن تأثير العوامل الاجتماعية على الملكة اللسانية ، وارتباط التعدد اللغوي بتنوع البيئات الاجتماعية (٣) .

إن هذه الأمثلة - وكثير غيرها - (٤) لتعطي دلالة على مراعاة القدماء للجانب الاجتماعي في اللغة ، ولعل فيما تقدم رداً على ما ذكره بعض الباحثين من أن اللغوي الأمريكي « تشارلز فيرجسون Charles Ferguson » يعد أول من أسس علم اللغة

(١) ينظر : البيان والتبيين ، ١/١٤٤ ، البخلاء ، ص ٧١ .

(٢) الخصائص ، ١/٣٣ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ، ٣/٨٨٨ . وللمزيد ينظر : الملكة اللسانية عند ابن خلدون ، د.محمد عيد ، ص ٨٧ فابعداها .

(٤) لتفاصيل أكثر ينظر : البحث القيم الذي أوقفه الدكتور نهاد الموسى لدراسة « الوجهة الاجتماعية في كتاب سيبويه » ، أورد فيه مجموعة من أقوال إمام النحاة ؛ للتدليل على معالجة القدماء للجانب الاجتماعي في دراسة اللغة . حضارة الإسلام ، العدد الأول ، السنة ١٥ ، ١٩٧٤م ، ص ٥٩-٧٤ ، العدد الثاني ، ص ٧٥-٨٥ ، العدد الثالث ، ص ٧٨-٨٥ . كما أن الدكتور بشرا أورد بعض الأفكار التي تنتمي لعلم اللغة الاجتماعي ، لكل من سيبويه ، والجاحظ ، والجرجاني. التفكير اللغوي ، ص ٥٤-٥٧ ، وذكر الدكتور تمام أن لابن جني في الخصائص كثيراً من الملاحظات التي تتصل بعلم اللغة الاجتماعي ، كحديثه عن المعنى وعملية الاتصال ، وملاحظات تتصل بعلم الاجتماع اللغوي ، كحديثه عن اختلاف لهجات القبائل . مقالات في اللغة والأدب ، ص ٨٢ ، كما أثبتت الدكتورة فاطمة محبوب ذلك من خلال حديث الجاحظ عن اللثة بالراء ، وارتباطها بالمستوى الاجتماعي للمتكلم . دراسات في علم اللغة ، ص ٨٤ ، وأثبت الدكتور محمد حافظ دياب ذلك من خلال آراء حازم القرطاجني ، والغزالي ، والجاحظ . مجلة فصول ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، ص ١٥٥-١٥٦ . وأخيراً خصص الدكتور هادي نهر - من العراق - مؤلفاً لدراسة هذه المسألة أسماه (علم اللغة الاجتماعي عند العرب) . ينظر الصفحات: ٩-١١ ، ٦٢-٦٩ ، ٧١-٧٦ ، ١٥٥-١٦٢ ، ١٧٣-١٨٦ ، ١٩٢-٢٠٦ ، ٢٠٩-٢١٦ .

الاجتماعي العربي! (١) ، على أنه في الوقت الذي نعترف لهم بأهمية هذه الإشارات الاجتماعية للغة ، فإننا نعتقد « بأن هذه الدراسات لم تكن تصدر عن فكر ينظّم ويضبط هذه المجالات في بناءٍ عقلائيٍّ متماسكٍ » (٢) .

(١) اللسانيات العربية ، مقدمة وببليوغرافية ، د.محمد حسن باكلا ، ص ٦٩٧ .
 (٢) مجلة فصول ، المجلد الرابع ، ص ١٥٦ . وينظر : المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، ص ٩ ، علم اللغة الاجتماعي عند العرب ، ص ١١ .

الازدواج اللغوي (Diglossia)

يطلق على هذه الظاهرة مصطلح آخر هو التعدد اللغوي ، ويفرق العلماء بين مصطلحين يستخدمان كثيراً على أنها مترادفان ، والأمر خلاف ذلك ، وهما مصطلح الازدواج اللغوي ، والثنائية اللغوية Bilingualism .

فالازدواج اللغوي هو استخدام فرد أو جماعة لمستويين لغويين في بيئة لغوية واحدة، أو هو كما يقول «وليم مارسيه» : «التنافس بين لغة أدبية مكتوبة ولغة عامية شائعة الحديث» (١) ، أما الثنائية اللغوية فتعني استخدام فرد أو جماعة للغتين ، كما هو الحال في البلدان الإفريقية التي استعمرتها فرنسا ، حيث يستخدمون الفرنسية بالإضافة إلى لغاتهم المحلية (٢).

وهناك بعض العلماء من لا يرى فرقاً بين مصطلحي الثنائية اللغوية والتعددية اللغوية، فالثنائية اللغوية في نظر هؤلاء ليست سوى حالة قصوى من التعددية اللغوية (٣) . ويرى «جون ليونز» أن الازدواج اللغوي يعد في نظر اللغويين المحدثين نوعاً من الثنائية اللغوية بمفهومها الواسع (٤) ، أو كما يقول «المالبرج» في معرض حديثه عن

(١) نقلاً عن الدكتور محمد راجي زغلول في مقاله (ازدواجية اللغة) المنشور في كتاب المورد (دراسات في اللغة) ، ص ٩٥ . وللمزيد حول تعريفات هذه الظاهرة ينظر تعريف اللغوي الأمريكي «فيرجسون Ferguson» وانتقاد «الن كي A. Kaye» له . المصدر السابق ، ص ٩٥ فما بعدها ، اللسانه الاجتماعية ، جوليت غرمادي تعريب / د. خليل أحمد خليل ، ص ١٥٢ فما بعدها . وينظر : ندوة الازدواجية في اللغة العربية ، ص ١٢١-١٢٧ ، الازدواجية اللغوية في الوطن العربي، د.عبدالرسول الحفاجي ، مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد ٢ ، ١٩٧٥م ، ص ٧٣ .

(٢) ينظر : مدخل إلى اللغة ، د.محمد حسن عبدالعزيز ، ص ٢١٢ ، علم اللغة العربية ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ١٨ (الهامش) ، الحياة مع لغتين ، د.محمد الخولي ، ص ١٨ ، قضية التحول إلى الفصحى ، د.نهاد الموسى ، ص ٢٩ ، علم اللغة الاجتماعي ، د.هادي نهر ، ص ٥١-٥٢ ، تمثيل المعرفة عند ثنائي اللغة ، د.شادية التل ، بحث منشور ضمن (ندوة الازدواجية في اللغة العربية) ، ص ١٥-١٦ .

(٣) ينظر : اللسانه الاجتماعية ، ص ١١٥ (الهامش) ، اللغة وعلم اللغة ، ليونز ، ١٣٧/٢ فما بعدها ، معجم المصطلحات اللغوية ، د.رمزي بعلبكي ، ص ٧٢ ، ١٤٩ ، ٣٢٠ .

(٤) اللغة وعلم اللغة ، ليونز ، ١٤١/٢-١٤٢ .

الثنائية اللغوية : «إن كلَّ تداخلٍ بين عددٍ من الأنظمة يفترض وجود شيءٍ من الازدواجية اللغوية » (١) .

وفي مقابل هذه الآراء في تحديد مفهوم المصطلحات اللسانية السابقة ، يصادفنا رأي مغاير لما تقدم ، حيث يجعل التقابل بين لغتين مختلفتين ازدواجاً لغوياً ، أما التقابل بين الفصحى والعامية فثنائية لغوية (٢) .

ويضع بعض الباحثين مصطلحاً جديداً مرادفاً للازدواجية اللغوية هو الثنائية اللهجية bidialectalism (٣) ، ويرفض بعضهم أن تكون قضية الفصحى والعامية داخلةً تحت مصطلح الازدواجية ، ولكنها تدخل في رأيهم تحت إطارٍ آخر يمكن أن يطلق عليه المستويات اللغوية ، والازدواجية اللغوية في نظر هؤلاء مرهونة بوجود لغتين متميزتين ، للغتين من أصل واحد ، ولذلك يُعَدُّ تقسيم اللغة إلى فصحى وعامية بناءً على المفهوم المتقدم للازدواجية مغالطةً علميةً كبرى ، أو وهماً لا حدود له (٤) .

والذي أراه أننا لو قصرنا مفهوم الازدواجية - كما سبق - على استخدام المجتمع اللغوي لمستويين لغويين متفرعين من لغةٍ واحدة ، ومفهوم الثنائية على استخدام لغتين من أصلٍ مختلف ، لو فعلنا ذلك لأمكننا تلافي ما قد يحدث من ترادف ، أو خلط بين هذه المصطلحات* .

(١) نقلاً عن : قضايا لسانية وحضارية ، د.منذر عياشي ، ص ٥٠ .

(٢) ينظر : نحو عربية ميسرة ، د.أنيس فريجة ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، في فلسفة اللغة ، كمال يوسف الحاج ، ص ١٥٦ ، ٢٢٢ ، فقه اللغة العربية وخصائصها ، د.إميل يعقوب ، ص ١٤٥-١٤٦ ، الازدواجية والثنائية وأثرهما في الواقع اللغوي ، د.عبدالسلام المسدي ، مقال منشور ضمن (دور التعريب في تطوير اللغة العربية ، ترقية العربية في تونس) ، ص ٩٣-١٠٢ .

(٣) الحياة مع لغتين ، د.محمد الخولي ، ص ٢٩ .

(٤) قضايا لسانية وحضارية ، د.منذر عياشي ، ص ٥١-٥٢ .

(*) تباينت استخدامات اللغويين المعاصرين في مصر لهذه المصطلحات ، فبعضهم يستخدم مصطلح الثنائية اللغوية للازدواج اللغوي . ينظر : فيض الخاطر ، أحمد أمين ، ٢٥١/٧ ، (الطبعة الثانية) ، مدخل إلى اللغة ، د.محمد حسن عبدالعزيز ، ص ٢٠٦ ، ٢١٢ ، لغتنا والحياة ، د.عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطي) ، ص ٩٩ ، محاضرات عن حفني ناصف ، محمد خلف الله أحمد ، ص ٥٤ ، وبعضهم يستخدم مصطلح الازدواجية اللغوية للثنائية اللغوية . ينظر : القيم الإسلامية والحياة الأدبية في مصر الحديثة ، محمد خلف الله أحمد ، بحث منشور ضمن (الثقافة =

إن ظاهرة ازدواجية اللغوية ظاهرة مألوفة في اللغات الإنسانية ، فهي « كائنة في كل لغةٍ لا محالة » (١) ، ولهذا لم تشكّل في العصور الأولى من حياة اللغة العربية قضية ذات أبعادٍ سلبيةٍ ، ولكنها في عصورها المتأخرة أصبحت تمثل بُعْداً ذا أثرٍ خطيرٍ ، إلى درجة عُدَّت هذه القضية من أهم المشكلات الفكرية والسياسية التي واجهت الأمة العربية في فترتها المعاصرة؛ وذلك لارتباطها بالوجود الاستعماري في المنطقة (٢) ، « إنها قضية تنوعت ظلالها وخلفياتها ، واقتراحات حلولها ، وقد ولدت أدباً يمكن أن يسمى بأدب الازدواجية ، المتمثل في الحوار بين المعنيين بهذه القضية » (٣) ، وأصبحنا نطالع أوصافاً خلعت على هذه القضية، فهي أزمة ، وهي مشكلة ، بل هي معركة وحرب وصراع تخوضها لغة القرآن .

ويتتبع نشأة هذه الازدواجية في العربية يطرح في هذا الصدد رأيان :

أولهما : أن اللهجات العامية* ما هي إلا تطور عن الفصحى ، حيث نشأت بعد اتصال العرب بشعوبٍ أخرى إبتان دخول هذه الشعوب في دين الله أفواجاً ، بمعنى أنها خليط من العربية الفصحى وغير العربية ، والرأي الآخر : أن هذه اللهجات العامية

== الإسلامية والحياة المعاصرة ، ص ٥٤٦ ، ٥٤٩) وبعضهم يستخدم مصطلح التعددية اللغوية للدلالة على الازدواج اللغوي ، رافضاً استخدام هذا المصطلح الأخير . ينظر : مقتضيات الكفاءة في تعلم اللغة العربية كلغة إضافية ، د.السعيد بدوي ، بحث منشور ضمن (تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها) ، ص ٥٤ ، وللدكتور نهاد الموسى رؤية منطقية في استخدام هذه المصطلحات ، تتفق والمفهوم الذي ارتضيته . ينظر : ندوة الازدواجية في اللغة العربية ، ص ٨٤ ، ولأستاذنا الدكتور تمام مقال قيم عن « الازدواج اللغوي » ، ويبدو من حديثه أن مصطلح الازدواجية عام يشمل ثنائية اللغة وتعددتها . مجلة المناهل ، العدد السادس عشر ، السنة السادسة ، ١٩٧٩م ، ص ١٤٧ - ١٦٠ .

(١) فلسفة اللغة ، كال يوسف الحاج ، ص ٢٤٥ . وينظر : ندوة الازدواجية في اللغة العربية ، ص ١٥ .

(٢) ينظر : لغتنا والحياة ، د.عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء) ، ص ٩٧ فابعدها .

(٣) الازدواجية اللغوية ، حوار حول الظاهرة ، د.محمد أحمد عمارة ، بحث منشور ضمن (ندوة الازدواجية في اللغة العربية) ، ص ٣٨ .

(*) يطلق على العامية تسميات عديدة كاللهجة الدارجة ، والمستوى الهابط ، واللغة المحكية ... الخ . ينظر : فقه اللغة العربية ، د.إميل يعقوب ، ص ١٤٤-١٤٥ ، حصاد الفكر العربي الحديث ، ص ٢٧٦ .

وجدت مع وجود الفصحى ، أو ما يعرف باللغة المشتركة ، بمعنى أنها لغة قائمة بذاتها ، وذات كيانٍ مستقلٍ مغايرٍ للفصحى (١) ، وقد أشار ابن خلدون إلى هذا الرأي حينما تحدث عن لغة الأمصار والحضر (٢) .

وأحسب أن كلا الرأيين صحيح ، وإن كان الرأي الثاني هو الأقرب للواقع اللغوي ، وهو الذي يتفق مع حقيقة ازدواج اللغوي من حيث هو ظاهرة طبيعية في اللغات البشرية ، وأياً كان الأمر ، فهي ظاهرة موجودة في اللغة العربية ، انقسم إزاءها اللغويون المعاصرون في مصر ، وغيرهم من اللغويين والمستشرقين ، إلى فريقين : فريق يرى أنها من دلائل الحضارة الإنسانية ، فهي رمز للرقى والتقدم ، وآخر يرى أنها انحطاط لغوي ، وخطر يهدد الفصحى (٣) ، وتبعاً لهذين الرأيين وقف أنصار كل فريقٍ مواقف متباينة في تقديم الحلول الناجعة لعلاج هذه المشكلة ، فمنهم من دعا إلى توحيد هاتين الصورتين ، بحيث يؤخذ من العامية ويؤخذ من الفصحى حتى يُتوصَّل إلى توحيدهما (٤) ، ومنهم من دعا إلى إحلال العامية واستبدالها بالفصحى في جميع مجالات الحياة (٥) ، ومنهم من دعا إلى تفصيح العامية ، والتقريب بينها وبين الفصحى ، وذلك عن طريق رفع مستوى

(١) ينظر : العربية ولهجاتها ، د.أيوب ، ص ٤١ ، مستويات العربية المعاصرة في مصر ، ص ٦٠ ، فن القول ، ص ١١٣ ، ١٢١ ، موقف اللغة العامية من الفصحى ، أبو حديد ، مجلة المجمع ، ٧/ ٢١٢ ، وللمزيد ينظر : اللهجات وأسلوب دراستها ، د.أنيس فريجة ، ص ٩٧ فما بعدها ، فلسفة اللغة ، يوسف كمال الحاج ، ص ٢٥٧ ، ازدواجية اللغة ، د.الراجي زغلول ، بحث منشور في كتاب المورد (دراسات في اللغة) ص ١٠١ ، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ، د.الصيادي ، ص ٥١٣ ، ندوة الازدواجية في اللغة العربية ، ص ٨٤ فما بعدها ، قضية التحول إلى الفصحى ، د.نهاد الموسى ، ص ٦٤-٧٥ ، أبحاث في اللغة العربية ، د.داود عبده ، ص ٧٩-٩٥ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ، ٤/١٣٩٤ .

(٣) ينظر : اللهجات العربية في التراث ، د.أحمد علم الدين الجندي ، ١/١١٧ ، فلسفة اللغة ، د.يوسف الحاج ، ص ٢٢٢ ، فقه اللغة ، د.إميل يعقوب ، ص ١٤٨ فما بعدها .

(٤) من أنصار هذا الرأي سلامة موسى . ينظر : البلاغة العصرية ، ص ٤٧ .

(٥) من أنصار هذا الرأي : رفاعة الطهطاوي ، وأحمد لطفي السيد ، وسلامة موسى ، والدكتور لويس عوض ، والدكتور عبدالعزيز الأهواني ، ويوسف السباعي ، ومن غير المصريين الدكتور يعقوب صروف ، والدكتور أنيس فريجة ، والدكتور جبور عبدالنور . ينظر : من قضايا اللغة والنحو ، د.أحمد مختار عمر ، ص ١٢٣ ، الصراع بين القديم والجديد ، د.محمد الكتاني ، ص ٧٦٥ - ٨٣٣ .

العامية ، وتبسيط طرق الأداء في اللغة الفصيحة (١) ، ومنهم من دعا إلى لغةٍ ثالثةٍ تكون وسطاً بين العامية والفصحى ، وهي ما عُرفت باللغة الفصعمية (٢) .

وفي مقابل هذه الدعوات ظهرت دعوات أخرى ، يقوم بعضها على معالجة مشكلة الأمية والجهل المنتشرين في العالم العربي ، وبمقدار النجاح فيها يكون النجاح في حل هذه المشكلة (٣) ، وهذه الدعوة - كما نرى - يمكن إدراجها ضمن وسائل التقريب بين الفصحى

(١) من أنصار هذا الرأي : أمين فكري ، وأمين الخولي ، ومحمد خلف الله أحمد ، وعباس حسن ، ومحمد عزيز أباظه ، والدكتور عبدالصبور شاهين . ينظر : بحوث ودراسات في العروبة وآدابها ، ص ٢٧٨-٢٨١ ، الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة ، ص ٥٤٩ ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، ص ٢٢٥ ، بحوث ومحاضرات الدورة ٣٢ للمجمع ، ص ٢١٧ ، بحوث ومحاضرات الدورة ٣٤ للمجمع ، ص ٢٦٣ ، العربية الفصحى ، هنري فليش ، ص ١١ .

(٢) هذا الاسم منحوت من كلمتي « الفصحى » و « العامية » . وقد نادى بها الكتاب المسرحيون كتوفيق الحكيم ، وفرح انطون ، ويوسف السباعي . وكان أحمد أمين قد دعا إليها في بعض الأوقات ، ثم ما لبث أن تراجع عنها . ينظر : فيض الخاطر ، ٢٥٣/٧ ، وممن دعا إليها محمود تيمور ، مشكلات اللغة العربية ، ص ١٥٧-٢٠٦ ، واللغوي العراقي طه الراوي . ينظر : فقه اللغة العربية ، د. كاصد الزبيدي ، ص ٣٧٤ فما بعدها . وقد أطلق الدكتور محمد كامل حسين على هذه اللغة «الفصحى المخففة» و « العامية المنقحة » ، اللغة العربية المعاصرة ، ص ٨٨ ، كما أطلق عليها : العربية الحديثة ، ولغة المثقفين ، ولغة المتعلمين المحكية ، واللغة الخنثى ! ، واللغة العصرية . ينظر : مستويات العربية المعاصرة ، د. السعيد بدوي ، ص ٦٧-٦٨ ، قضية التحول إلى الفصحى ، د. نهاد الموسى ، ص ٨٠ فما بعدها ، الازدواجية اللغوية في الوطن العربي ، د. عبدالرسول الخفاجي ، مجلة الأقاليم ، العدد العاشر ، ص ٩٢ فما بعدها . وقد ناقش الدكتور شكري عياد هذه الدعوة ووصفها بأنها خطأ مركب على خطأ . في البدء كانت الكلمة ، ص ١٦٥ - ١٧٠ ، كما كتب الدكتور شوقي ضيف مقالاً قيماً عن « لغة المسرح بين العامية والفصحى في مصر » مجلة المجمع ، ٥١/٤٥-٦٤ ، وكتب الدكتور محمد فتوح أحمد عن لغة الحوار في المسرح العربي ، حوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ص ٣٥-٤٤ .

(٣) دعا إلى ذلك : محمد عطية الأبراشي ، وعلي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالرحمن أيوب ، والدكتور السعيد بدوي ، والدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور علي محمود مزيد . ينظر على الترتيب : لغة العرب وكيف نهض بها ، ص ١٦١-١٦٢ ، من قضايا اللغة والنحو ، ص ٤٩ ، اللغة بين الفرد والمجتمع ، جسبرسن ، ص ٧٣ ، مستويات العربية المعاصرة ، ص ١٥ ، محاضرات في علم اللغة ، ص ١٠٩-١١٠ ، أحمد أمين لغوياً ، ص ١٢٣-١٢٤ .

والعامية ، وبعض تلك الدعوات يقوم على التسليم بهذا الواقع ، وترك الأمور تجري في مسالكها الطبيعية ، دون الحاجة إلى التماس علاج له (١) .

وهكذا يبدو لنا أن هذه المواقف قد تراوحت بين الوصفية والمعيارية ، فن دعا إلى الإيمان بمنطق النواميس الطبيعية فقد أخذ بقانون التطور اللغوي ، ليس إلا ، وعدم مجاوزته إلى تغيير أو تحسين ، وهذا ما يتفق ومبدأ «دَعْ لَعَتِكَ وشَأْنَهَا» الذي كان شعاراً لدى بعض اللغويين الإمبريكيين (٢) ، أما من دعا إلى معالجة المشكلة بإحدى الطرق المتقدمة فقد تجاوز حدود وصف ما هو كائن فعلاً إلى ما ينبغي أن يكون ، وأخذ بمقولة المشتغلين بالتخطيط اللغوي التي تنص على أن كل صور الازدواجية في اللغات البشرية - ومنها العربية - فيها إسراف ، وأنه ينبغي أن يكون هدف السياسة اللغوية إزالتها (٣) .

وقد أدت هذه المواقف المتعددة من قضية الازدواجية اللغوية إلى قيام معركة طويلة الأمد بين أنصار الفصحى ، ودعاة العامية ، وما يسمى باللغة الثالثة (المتوسطة) ، وتداخلت جوانب عديدة فيها كالجانب الديني ، والجانب القومي ، والجانب الأدبي الفني ، وبلغت هذه المعركة حدّاً عُذَّت فيه من أكبر القضايا ، وأكثرها إثارة في الدرس اللغوي المعاصر .

والعجيب أن هذا الصراع ابتداءً أجنبياً عربياً ، ثم ما لبث أن أصبح عربياً عربياً ! وكان ميدانه الأول مصر ، وذلك بسبب مكانتها القيادية في الشرق العربي الإسلامي (٤) ، ثم امتد إلى الشام ، وظهر صداه في العراق ، والمغرب العربي ، والجزيرة العربية (٥) .

(١) دعا إلى ذلك الدكتور علي عبدالواحد وافي ، فقه اللغة ، ص ١٦٠ .

(٢) ينظر : الازدواجية في العربية ، د. نهاد الموسى ، بحث منشور ضمن (ندوة الازدواجية في اللغة العربية) ، ص ٩٤ - ٩٥ . وقد اعترض «ماريوباي» على هذا المبدأ ، ووصف أصحابه بأنهم أساءوا للغة ، وقضوا على أهم أغراضها . أسس علم اللغة ، ص ٢١٣-٢١٤ .

(٣) ينظر : ندوة الازدواجية في اللغة العربية ، ص ٩٥ .

(٤) للدكتور محمد الكتاني تحليل علمي دقيق لاتخاذ مصر موطناً أولياً لهذا الصراع . ينظر : الصراع بين القديم والجديد ، ص ٧٦٩-٧٧٥ .

(٥) لمعرفة تاريخ العامية في الجزيرة العربية ينظر : الفصحى ونظرية الفكر العامي ، د. مرزوق بن صنيان ، ص ٥٧٠ فما بعدها ، وفي تونس ينظر : العربية في تونس بين الفصحى والعامية ، د. محمد الحبيب بن الخوجة ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٦٩/٤١ - ١١٣ .

وقد تولّت الدكتورة نفوسة زكريا سعيد - رحمها الله - (١٩٨٩م) دراسة هذه القضية دراسةً علميةً مستوفاة - تأريخاً وتحليلاً ونتائجاً - ، وذلك في كتابها القيم (تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر) (١) ، أحسب أنها تغنيننا عن الخوض فيها مرةً أخرى . على أنني لا أود تجاوز هذه المسألة دون القول : إن هناك أهدافاً مستترّة تكمن خلف إثارة هذه القضية ، فهي بادئ ذي بدء أوجدت من عدم ، حيث لا حقيقة لها على أرض الواقع اللغوي ، بل هي مشكلة محتلفة مزعومة (٢) ، ولذا كان من الطبيعي أن يكون مصيرها إلى الفسار وزوال ، وعلى الرغم من أن الأستاذ محمد رضا الشيبني أعلن في مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٥٧م عن انتصار الفصحى واندحار العامية بعد هذا الصراع الطويل الأمد (٣) ، فإن مَلَفَ القضية لم يُطوَّ نهائياً بعد ، حيث مازالت تحبو حيناً وتبرز حيناً آخر ، مرتبطةً بالتجديد تارةً ، وبالتيسير تارةً أخرى ، وبالإصلاح تارةً ثالثة .

ولي وقفة مع الدعوة لتفصيح العامية - أو كما يسميها الدكتور محمد غنيمي هلال «حركة تطهير اللغة» (٤) - فإن كان الهدف من ذلك تصحيح ما اعوجَّج من مسارها ، وليس بغرض اكتشاف مزاياها ومميزاتها (٥) ، فأحسب أنها دعوة لا تتعارض مع

(١) طبع هذا الكتاب لأول مرة سنة ١٩٦٤م بالإسكندرية ، ثم صور على هيئة طبعة ثانية سنة ١٩٨٠م . وأصل هذا الكتاب رسالة دكتوراة قدمت لكلية الآداب بجامعة الإسكندرية سنة ١٩٥٩م . وللتعريف به وقيمه العلمية ينظر : أباطيل وأسار ، أحمد محمد شاکر ، ١٧١/١ - ١٨٣ ، بحوث ومحاضرات الدورة ٣٢ للمجمع ، ص ٢٢٢ . وللمزيد حول تناول هذه القضية ينظر : الدراسة القيمة التي قدمها الدكتور الطيب البكوش بعنوان « إشكاليات الفصحى والدارجات » ضمن كتاب : (من قضايا اللغة العربية المعاصرة) ، ص ١٧٣ - ٢١٤ ، والفصل الذي عقده الدكتور محمد الكتاني بعنوان « الصراع حول العامية والفصحى » ضمن كتابه : الصراع بين القديم والجديد ، ص ٧٥١ - ٨٣٣ .

(٢) ينظر : الأهرام ، الجمعة ١٤/٤/١٩٦١م . مقال للدكتور محمد غالي بعنوان « اللغة في الأدب والحياة » . وقد اعترض عليه الدكتور بشر مؤكداً أنه لا مناص من القول بوجود مشكلة ، وصراع حقيقي بين العامية والفصحى . قضايا لغوية ، ص ٩٥ فما بعدها .

(٣) مجلة المجمع ، ٨٦/١٤ .

(٤) واجبنا نحو اللغة ، مجلة المجلة ، العدد ٩١ ، ١٩٦٤م ، ص ٢٤ .

(٥) اعترضت الدكتورة نفوسة سعيد على الاتجاه الذي يدعو لدراسة العامية بقصد كشف مزاياها ، واعتبرته - وهي محقه في ذلك - أثراً غير مباشر من آثار الدعوة إلى استخدام العامية ، وإحلالها محل العربية الفصحى . ينظر : تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر ، ص ١٩٢ - ١٩٤ .

الفصحى ، بل إنها لتسد تلك الفجوة القائمة بين هذين المستويين ، ذلك أن كثيراً من الألفاظ التي نستخدمها في حياتنا اليومية ، وينظر إليها على أنها من العامية ، هي ذات صلة وثقى بالفصحى ، وقد يكون سبب ذلك تغييراً طرأ على أصواتها ، بإبدال ، أو قلب ، أو حذف ، أو ألفاظاً أعجمية وفدت إليها ، وجرى عليها ما يجري من وسائل التنمية اللغوية ، كالتعريب ، والتوليد ، والاشتقاق ، وهذا ليس أمراً مستحدثاً ، أو حدثاً طارئاً في تاريخ العربية ، بل إن العلماء القدامى أخذوا به ، وطبقوه فيما عرف بكتب لحن العامة .

وفي ضوء هذا الاتجاه قامت دراسات جادة لتتبع الألفاظ العامية ذات الأصل الفصيح ، وأرجع كثير منها إلى اللغة الفصحى (١) ، وبالرغم من إيجابية تلك الدراسات ، فقد خالطها شيء من الغلو في إرجاع بعض الألفاظ العامية إلى أصلها الفصيح .

ويتصل بهذا الاتجاه ما قام به الدكتور أحمد علم الدين الجندي من توجيه بعض طلبة الدراسات العليا بجامعة أم القرى لدراسة الألفاظ اللغوية القديمة المتصلة بالنخل ، والإبل ، والمطر ، وموازنتها بالمستخدم منها في اللهجات المعاصرة لبعض مناطق الجزيرة العربية . وقد أثبتت هذه الأبحاث أن نسبة كبيرة من هذه الألفاظ ذات علاقة بالفصحى .

(١) من تلك الدراسات: تهذيب الألفاظ العامية، للشيخ محمد الدسوقي ، طبع لأول مرة سنة ١٩١٣م، في جزئين ، ثم طبع ثانية سنتي ١٩٢٠ - ١٩٢٣ م ، المحرر في أصول الكلمات العامية ، للدكتور أحمد عيسى ، طبع سنة ١٩٣٩م ، معجم الألفاظ العامية المصرية ذات الأصول العربية ، للدكتور عبدالمنعم سيد عبدالعال ، طبع سنة ١٩٧١م ، من أصول اللهجات العربية في السودان ، للدكتور عبدالمجيد عابدين ، طبع لأول مرة سنة ١٩٦٦م ، ثم طبع ثانية مصوراً عن الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م ، ألفاظ عامية فصيحة ، للدكتور محمد داود التنير ، طبع سنة ١٩٨٧م ، العامية في ثياب الفصحى ، لسليمان محمد سليمان ، طبع عام ١٩٥١م ، وقد نال هذا الكتاب الجائزة الأدبية الأولى للمجمع اللغوي سنة ١٩٥١م ، معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية ، لأحمد تيمور باشا ، طبع سنة ١٩٧١م في جزئين ، ولما يكتمل بعد ، وللدكتور عبدالحليم النجار مقال عن «الهمزة في اللغة العربية» حاول فيه أن يتتبع أحكام الهمز ، وبخاصة التخفيف ، موازناً بما هو عليه حال العامية، مثبتاً من خلالها الصلة التي تربط بين العامية والعربية الفصحى . ينظر : من مباحث الهمزة في العربية ، فصلة مستلة من مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢١ ، العدد الأول ، مايو ١٩٥٩م ، ص ١-٥٧ . لمزيد من هذه الدراسات ينظر : مقدمة الدكتور حسين نصار لمعجم تيمور الكبير ، ص ٨-٩ ، تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر ، ص ١٧١-١٧٢ (الهامش) ، حصاد الفكر العربي الحديث ، ص ٢٧٢-٢٧٤ .

وقد برز من خلال ذلك الاتجاه الدعوة إلى تمصير اللغة ؛ تلك الدعوة التي ارتبطت بظهور القومية المصرية أواخر القرن التاسع عشر (١) ، ووجه أصحاب هذه الدعوة أن لها جمالاً وعدوية تفوق سائر اللهجات الحديثة !

وفي مقابل هذا ظهرت دعوة أخرى للمستشرق الألماني الدكتور «غروتسفيلد» ، تقوم على اعتماد اللهجة الدمشقية أساساً لحل قضية الازدواج اللغوي ، باعتبارها - في نظره - أقرب إلى العربية الفصحى ! (٢) ، ومعلوم أن درس اللغوي الحديث لا يقر مبدأ المفاضلة بين اللهجات ، فهي تتساوى من الناحية العلمية في الرتبة والمنزلة (٣) .

ويعيب الدكتور السعيد بدوي على تلك الدراسات أنها لم تُعَنَّ بالاستقصاء في جمع المادة العامية (٤) ، ومهما يكن من شئ فإن هذا الاتجاه يبقى خطوة مهمة في طريق التقريب بين مستويي الفصحى والعامية .

(١) تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر ، ص ١٢٣ ، وينظر : الصراع بين القديم والجديد ، ص ٧٧٦ فما بعدها . ويعد أحمد لطفي السيد من أكثر الأدباء تحمساً لفكرة تمصير الأدب لغةً وموضوعاً ، بل إنه ليعد حامل لواء هذه الدعوة . وتبعه محمود تيمور ، ومحمد حسين هيكل ، وتوفيق الحكيم . ينظر : تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر ، ص ١٣٨ فما بعدها ، الصراع بين القديم والجديد ، ص ٧٧٦ فما بعدها ، محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، ص ٦٤ فما بعدها . وقد رد الرافعي على هذه الدعوة رداً قوياً . ينظر : تحت راية القرآن ، ص ٥١-٦٣ ، وكذلك الدكتور أحمد مختار . محاضرات في علم اللغة ، ص ١٠٩ . ويذكر الدكتور أنيس أنه ليس معنى هذه الدعوة أن تصبح العامية المتبدلة هي تلك اللغة المشتركة التي تجمع ألسنة الأمة العربية على لغة واحدة ، بل معناه لغة المثقفين المصريين ؛ حيث إن مصر تمثل مركز الزعامة في العالم العربي؛ نظراً لرقبها الحضاري والثقافي ، واستقرارها الاقتصادي . ويبدو من خلال عرض الدكتور أنيس لفكرة الداعين لتمصير اللغة أنه لا يرى بأساً منها ، فهي - في رأيه - ستحقق الأهداف السياسية التي تتطلع إليها الأمة العربية . محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، ص ٦٦-٧١ . أما الدكتور بشر فيحدد مفهوم اللهجة المصرية بلهجة القاهرة ، ويرى أن تلك الدعوة لها ما يبررها . قضايا لغوية ، ص ١٠٣ . ولست أرى تحديداً في هذا المفهوم ، بل هو توسيع له ، فمن المعروف أن لهجة القاهرة تضم مستويات متعددة .

(٢) ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها ، د. جعفر دك الباب ، مجلة المعرفة ، السنة ١٩ ، العددان ٢٢٢-٢٢٣ ، ١٩٨٠م ، ص ٥ .

(٣) قضايا لغوية ، د. بشر ، ص ٩٢ .

(٤) مستويات العربية المعاصرة ، ص ٦٢-٦٣ .

ولابد من الإشارة إلى أن مستويات العربية* في عصرنا الحاضر لم تعد قصراً على هذين المستويين - كما هو الشأن في العصور المتقدمة - ، وإنما هناك مستويات أخرى فرضتها ظروف طارئة على العربية ، كوسائل الإعلام المختلفة ، من إذاعة وصحف ، وأدب وفنون مختلفة ، كالمسرح ، والسينما ، والقصة ، والرواية ، إضافة إلى بعض المواقف الاجتماعية في شئون الحياة اليومية ، والأحداث التاريخية التي مرت بها الأمة العربية ، وظروف التعليم المدرسي ، وفي هذا الصدد قام الدكتور السعيد بدوي بتحديد المستويات اللغوية في مصر المعاصرة ، وجعلها خمساً هي : فصحي التراث ، وفصحي العصر ، وعامية المثقفين ، وعامية المتنوّرين ، وعامية الأميين (١) .

ويعني بفصحي التراث تلك الفصحي التقليدية التي لم تتأثر بشيء ، والتي مارسها علماء الدين الأزهريين ، أما فصحي العصر فهي التي تأثرت بالحضارة المعاصرة ، والتي تستخدم في قراءة نشرات الأخبار الإذاعية والتعليق السياسي ، والأحاديث العلمية المقروءة من ورقة مكتوبة ، أما عامية المثقفين فهي التي تأثرت بالفصحي - من جهة - وبالحضارة

(*) يرى بعض الباحثين أن دراسة المستويات اللغوية في دولة ما ، وتحديدتها ، وطرق تنفيذها ، وتقويمها ، تندرج ضمن مباحث التخطيط اللغوي Language Planing الذي يعد أحدث فروع علم اللغة التطبيقي . ينظر : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص ٢٢٠ ، وبعضهم يرى أنها تدخل ضمن نطاق اللسانيات الاجتماعية (علم اللغة الاجتماعي) حسب التصنيف الذي قدمه «هاليداي» لحصر مواضع اهتمامات هذا الفرع من فروع علم اللغة . ينظر : من النظرية اللسانية إلى تنظير الواقع ، ليلي المسعودي ، بحث منشور ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) ، عدد (٦) ، ص ٢٣٨-٢٣٩ ، اللسانة الاجتماعية ، ص ٢٠٩ ، علم اللغة الاجتماعي ، هدرسن ، ص ٢٢-٢٣ ، مجلة فصول ، المجلد الرابع ، ص ١٥٨ ، اللسانيات من خلال النصوص ، د.عبدالسلام المسدي ، ص ١٧٣ . والواقع أن هذا الشعب المعرفي للموضوع الواحد ليس غريباً على البحث اللغوي المعاصر، فمن الممكن أن نجد تداخلاً بين العلوم الإنسانية في المبحث الواحد ، ويجري هذا على علوم اللغة التي تتسم في عصرنا الحاضر بنزعتي التمايز والتكامل . ينظر : مجلة فصول ، المجلد الرابع ، ص ١٥٤-١٥٥ .

(١) ينظر : مستويات العربية المعاصرة ، ص ٨٩ . وقد ذكر بعض الباحثين أن الكتاب الغربيين والعرب الذين تلقوا العلم في الغرب وبخاصة أمريكا - يوزعون هذه المستويات إلى أربع هي : العربية الفصحى ، والعربية الحديثة ، وعربية المثقفين ، والعامية . ينظر : ازدواجية اللغة ، ضمن (دراسات في اللغة) ، د.محمد الراجحي زغلول ، ص ٩٨ . ومقارنة هذا بما ذكره الدكتور السعيد بدوي نجد أنه ليس بينها كبير اختلاف .

المعاصرة من جهةٍ ثانية ، وتستخدم بين الأوساط المثقفة في المناقشات العلمية والسياسية والفنية والاجتماعية ، كما تستخدم في بعض البرامج الإذاعية ، ويُعدُّ هذا المستوى - كما يقول-: « مستودع الحضارة المصرية الحديثة ولسان العلم المعاصر » (١) ، وأما عامية المتنورين فهي عامية متأثرة بالحضارة المعاصرة ، وهي التي يستخدمها غير الأميين في شئون الحياة اليومية من بيع وشراء ... الخ ، وأما عامية الأميين فهي التي لم تتأثر لا بالفصحى ولا بالحضارة المعاصرة ، وتستخدم في البرامج التمثيلية كالمسرحيات الفكاهية (٢) .

وقد أحسن الدكتور السعيد بدوي صنعاً حينما أقام هذه الدراسة على بيئة لغوية موحّدة ، أو ما أسماه بالمجتمع اللغوي المتكامل (Language Community) ، وهو المجتمع الذي يعيش أفرادُه عن قرب (٣) ، وعلى أحد قطاعات المجتمع المصري وهو الإذاعة ، كما أقامه على الواقع اللغوي كما هو كائن ، متخذاً من الاستقرار والملاحظة منهجاً لبيان التركيب اللغوي للمجتمع المصري المعاصر .

وقد اعترض بعض الباحثين المعاصرين على تقسيم الدكتور السعيد بدوي المتقدم للمستويات اللغوية المعاصرة ، بدعوى أنها آنية ، رخوة ، متغيرة ، وأنها من باب التزديد والمبالغة ، ويرى أن هناك مستوياتٍ ثلاثاً تقتسم وظائف اللغة في الحياة العربية وهي : الفصحى ، والعامية ، وعربية المتعلمين المحكية (العربية الوسطى) (٤) ، وفي مقابل ذلك أشاد بعضهم بهذه الدراسة واصفاً إياها بالمنهجية العلمية (٥) .

(١) مستويات العربية المعاصرة ، ص ٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٩-٩٢ .

(٣) للمزيد حول مفهوم المجتمع اللغوي ينظر : مقدمة لدراسة فقه اللغة ، د.محمد أحمد ابوالفرج ، ص ٨٨-٩٠ ، نحو مدخل عملي لدراسة اللهجات العربية المعاصرة ، حسن شقير عبدالجواد ، بحث منشور ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) ، ص ١٩٧ .

(٤) ينظر : قضية التحول الى الفصحى ، ص ٨٣ ، ندوة الازدواجية في اللغة العربية ، ص ٨٨-٩٠ ، المقارنات اللغوية وتاريخ اللغة العربية ، د.عبدالرحمن أيوب ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ١٥٤ .

(٥) ينظر : إشكاليات الفصحى والدارجات ، د.الطيب البكوش ، ضمن (من قضايا اللغة العربية المعاصرة) ، ص ١٨٣ .

والواقع أن التقسيم المذكور فيما أرى تقسيم واقعي ، لا تزيد فيه ولا مبالغة ، وإنما هو أمر مشاهد وملحوس لا في مصر فحسب ، بل في أغلب البلدان العربية ، وخاصةً في مشرق الوطن العربي .

وأختم القول في قضية الازدواجية اللغوية : إنه ينبغي لمن يروم معالجتها مرةً أخرى أن تقوم معالجته لها على الاعتبارات العلمية فقط ، والبعد عن الاعتبارات الذاتية والعاطفية ، التي كثيراً ما انسأقت نحو التمجيد . للغة الفصحى ، وتناست حقائق لغوية واجتماعية لم يعد بالإمكان تجاوزها في الدراسات الحديثة للغات الإنسانية .

اللهجات المحلية واللهجات الاجتماعية

يوزع اللغويون المحدثون اللهجات إلى قسمين : لهجات محلية ، وأخرى اجتماعية .
فأما المحلية (Regional Dialects) ، وتسمى بالجغرافية أو الإقليمية ، فهي التي
يستخدمها طائفة من الناس يقطنون في منطقة جغرافية محددة .
وأما الاجتماعية (Social Dialects) ، وتسمى بالطبقية أو الطائفية أو الخاصة فهي
التي يستخدمها طبقة اجتماعية خاصة داخل إطار المجتمع اللغوي الواحد (١) .
وسأتناول فيما يلي موقف الدرس اللغوي المعاصر في مصر من دراسة هذين النوعين.
وعلينا في البداية أن نقرر أن الدعوة التي ظهرت لتفصيح العامية كانت - فيما يبدو لي -
سبباً مباشراً في بعث فكرة قيام الدراسات اللهجية في العصر الحاضر ، إذ إن الطريقة المثلى
« لإصلاح ما دخل عليه الفساد هو أن ننظر إلى هذه اللغة الموروثة في صفوف الأمة ،
ونعمل على درسها » (٢) ، يضاف إلى ذلك أن اهتمام أصحاب المنهج الوصفي باللغة المنطوقة
دون المكتوبة تولد عنه عناية كبيرة باللهجات الحية .

وقد اقترنت هذه الدراسات منذ بدايتها بشبهة الغرض منها ، على النحو الذي نلمسه
من عناوين المقالات التي كتبها بعض الباحثين من العرب والمستشرقين (٣) ، ومن هنا
أخذ جانب الحيطه والحذر في هذه المسألة ، وانقسم الناس إزاءها إلى فئتين : فئة ترى
خطورة ذلك وسليته على اللغة العربية ، والنظر إليها على أنها دعوة لترسيخ العامية ،
ومناصرتها على حساب الفصحى ، ولعل السبب في هذا النظرة أنها ارتبطت بدراسات
المستشرقين للهجات العربية الحديثة ، ودعوة بعضهم إحلال العامية بديلاً عن الفصحى ،

(١) ينظر : اللغة والمجتمع ، د. وافي ، ص ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، مدخل إلى اللغة ، د. محمد حسن
العزیز ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، محاضرات في اللغة ، د. أيوب ، ص ٣٦-٣٧ ، دراسات في علم
اللغة ، د. فاطمة محبوب ، ك - ل .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٧/٢٢٣ .

(٣) ينظر - على سبيل المثال - : أغراض البحوث في الفصحى والعامية ، عباس العقاد ، مجلة
المجمع ٧٥/٧٨-٧٩ ، الغرض من دراسة اللهجات ، نلينو ، مجلة المجمع ، ١/٢٨٨ .

والفئة الأخرى ترى إيجابية ذلك ؛ لأنها ستؤدي وظيفة التشخيص لها ، وعلاجها على أسس علمية مدروسة .

أما موقف الدرس اللغوي المعاصر في مصر من دراسة اللهجات المحلية فالواقع أن التبع التاريخي الدقيق للدراسات اللهجية الحديثة أمر ليس في مقدورنا الآن ، خاصة أن كثيرا من هذه الدراسات مازال مخطوطاً أو في حكم المخطوط (١) ، ولذلك سيكون حديثنا في هذا المقام منصباً على المعالم والصّوى التي نحسب أنها تمثل منعطفاً في تأريخ الدرس اللهجي المعاصر ، وفي ضوء ذلك يمكن أن نعد الخطوة الأولى في هذا الطريق هي تلك الدعوة التي أعلنها المرحوم حفني ناصف (١٩١٩م) في مؤتمر العلوم الشرقية الذي انعقد بمدينة «فيينا» سنة ١٨٨٦م - ١٣٠٤هـ (٢) ، ثم أضفى مجمع اللغة العربية بالقاهرة أسس الشرعية على هذه الدراسات حينما جعل من أغراضه تنظيم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة في مصر وغيرها من بلدان العالم العربي ؛ خدمةً للفصحى والبحث العلمي (٣) .

(١) من ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - ما ذكره الأستاذ محمد خلف الله أحمد من أن الشيخ أحمد الإسكندري اهتم في الثلث الأول من القرن الحالي بكتابة تأريخ مطول للهجات العربية الدارجة، وبيئاتها، وأصولها، ولم ينشر هذا الكتاب بعد . ينظر : محاضرات عن حفني ناصف، ص ٤٨ . وكذلك معجم الفصحى والعامية لسليمان محمد سليمان . ينظر : تأريخ الدعوة إلى العامية وأثارها في مصر ، ص ١٨٩ (الهامش) .

(٢) كان ذلك في رسالته (مميزات لغة العرب) التي طبعت لأول مرة سنة ١٣٠٤ هـ ، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ، ثم طبعت ثانية سنة ١٩٥٧م ، بمطبعة جامعة القاهرة . وقد قام الأستاذ محمد خلف الله أحمد بعرض مباحث هذه الرسالة عرضاً علمياً وافياً . ينظر : محاضرات عن حفني ناصف ، ص ٣٨-٤٨ ، ويذكر الدكتور عبدالحليم النجار أن هذه الرسالة وما سارت عليه من منهج ، وقبلها ما اختطه أحمد فارس الشدياق من منهج في مؤلفاته التي جمع فيها كثيراً من اللهجات القديمة والحديثة ، يمثلان الأساس الذي بنى عليه اللغويون المعاصرون بحوثهم في دراسة اللهجات الحديثة . ينظر : في اللهجات العربية وأصول اختلافها ، فصلة من مجلة كلية الآداب ، المجلد ١٥ ، الجزء الأول ، مايو ١٩٥٣م ، ص ٥١-٥٢ . وللمزيد حول قيمة هذه الرسالة ينظر : في اللهجات العربية ، د.أنيس ، ص ٧ ، اللهجات العربية في التراث ، ٩/١-١٠ (الهامش) .

(٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١) ، ماضيه وحاضره ، ص ١١٣ ، ١٢٩ .

ولتحقيق هذا الغرض كُؤنت لجنة سميت بلجنة اللهجات والنصوص القديمة ، التي سرعان ما قدمت تقريرها مصحوباً بخطّةٍ شاملةٍ مكونةٍ من مبادئٍ خمسةٍ هي :

أولاً - استقرار الألفاظ والتراكيب الجارية على السنة أهل الأقطار العربية من الناحيتين الصوتية والدلالية ، وتدوين ذلك في معاجم وأطالس لغوية .

ثانياً - إتاحة الفرصة لبعض المتخصصين في الدراسات اللغوية والصوتية للقيام برحلات إلى البلدان العربية ، وتسجيل نماذج من لهجاتهم الحديثة في جانبها المحلي والبطبي .

ثالثاً - القيام بعد ذلك بدراسةٍ صوتيةٍ مقارنةٍ بين هذه اللهجات ؛ للكشف عن مدى ارتباط هذه اللهجات الحديثة باللهجات القديمة .

رابعاً - استقرار الروايات التي وردت عن اللهجات القديمة في كتب اللغة والأدب والنحو والتأريخ .

خامساً - الاستعانة بالمتخصصين في التأريخ الاسلامي لبحث هجرة القبائل العربية وتنقلها في العصور المختلفة (١) .

وقرر مؤتمر الجمع الموافقة - بالأغلبية - على هذه الخطة ، إلا أنها - كما يلاحظ - واسعة للغاية ، ومثالية لدرجة كبيرة ، ومرهقة للمجمع من الناحية المادية ، ولذلك لم يتمكن المجمع من الوفاء بهذه المقررات ، وبقيت هذه الخطة رهينة أضاير لجان المجمع ولوائحه الداخلية ، دون أن تجد من يخرجها إلى حيز التنفيذ .

وإذا كانت اللائحة الداخلية للمجمع قد نصت على هذا النوع من الدراسات اللغوية ، فإن هذه المسألة لم يسلم بها منذ البداية ، بل أثارت كثيراً من النقاش والجدل بين أعضاء المجمع ، وتباينت الآراء حول مفهوم تلك المادة السابقة .

ويذكر الدكتور محمد رشاد الحمزاوي أن الدكتور فارس نمر يعد أول المجمعين إثارةً لدراسة اللهجات ، وكذلك العضو اللبناني عيسى المعلوف الذي أيده في ذلك ، ولكنها جوبهت برفض بعض المجمعين كالأستاذ علي الجارم ، والشيخ أحمد الإسكندري ، والأستاذ أحمد العوامري (٢) ، كما يذكر الدكتور إبراهيم مذكور أنه لما قُدّم مشروع لتعديل قانون المجمع ألغى منه مبدأ دراسة اللهجات ، إلا أن بعض المجمعين رفضوا ذلك ، وأصرروا على إبقاء هذا المبدأ ضمن القانون العام للمجمع ، وكان لهم ما أرادوا (٣) .

(١) مجلة المجمع ، ٣١٦/٧ - ٣١٨ .

(٢) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د. الحمزاوي ، ص ٢٦٤ ، ٢٧٢ .

(٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١) ، ماضيه وحاضره ، ص ٤٨ .

وحفلة مؤتمرات المجمع وجلساته بالبحوث المتصلة بهذا الجانب ، ولم تكن تلك البحوث (١) مقتصرة على اللهجات المعاصرة (العامية)، بل قرنت باللهجات القديمة -أيضاً- الأمر الذي يوحي بأن المجمع ينظر لهذين المستويين على أنها وجهان لعملية واحدة . وبدأت رحلة المجمع مع دراسة اللهجات المحلية بالبحث الذي ألقاه عضو المجمع الأستاذ محمد فريد أبو حديد (١٩٦٧م) ، وعنوانه (موقف اللغة العامية من اللغة العربية الفصحى) (٢) .

ويقوم هذا البحث على الأسس التالية :

(أ) أن أكثر الألفاظ العامية ذات أصول فصيحة ، ومن ثمَّ يمكن ردها إلى الفصحى .

(ب) أن اللغة العامية تسير وفق قواعد نحوية وصرفية تكاد تكون مطردة ، فهي بهذا تمثل لغة قائمة بذاتها .

(ج) أنها أداة صالحة للتعبير الأدبي الساذج ، فإذا أرادت التعبير عن المعاني السامية كان لا بد لها من الاقتراب من الفصحى .

ودعا في ختام بحثه إلى تطوير الفصحى بحيث تقترب من العامية (٣) .

وكان من الطبيعي أن تتناول الألسنة والأقلام هذا البحث بالرفض تارة ، والتأييد تارة أخرى (٤) ، فأحيل إلى لجنة خاصة سميت لجنة العامية والفصحى ؛ لدراسته ، وإبداء الرأي بشأنه ، وما لبثت هذه اللجنة أن انتهت من مناقشاتها ، وقدمت تقريرها الذي ينص على بعض المقترحات ، وهي :

(أ) ضرورة دراسة العامية دراسةً شاملةً ؛ لمعرفة خصائصها ، وتقريب الشقة بينها وبين الفصحى .

(١) لمعرفة ذلك - بالتفصيل - ينظر : مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د.شوقي ضيف ، ص ١٠٩-١١٠ ، التراث الجمعي في خمسين عاماً ، إبراهيم التريزي ، ص ٩٩-١٠٥ .

(٢) ألقى في الدورة الثالثة عشرة للمجمع ، الجلسة الثانية والعشرون ، بتاريخ ١٩ مايو ١٩٤٧م .

(٣) مجلة المجمع ، ٢٠٥/٧ - ٢١٨ . وللمزيد ينظر : المؤتمر الأول للمجامع اللغوية ، ص ٨١-٨٨ .

(٤) ينظر في هذا : محاضر جلسات الدورة الرابعة عشرة ، ص ٨ . وممن عقب عليه الشيخ محمد الخضر حسين . دراسات في اللغة ، ص ١٠٦ - ١٢٤ ، ومحيي الدين الخطيب . لغة القرآن والتطور ، مجلة الفتح ، العدد ٨٥٠ ، ذو الحجة ١٣٦٦هـ ، ص ١-١٤ .

(ب) تفضيل اللفظ الشائع المستعمل على السنة الناس على أي لفظٍ معجميٍ آخر غير شائع الاستعمال ، بشرط ألا يكون اللفظ المستعمل نائياً .

(ج) ألا تقف الدراسة على قطرٍ عربيٍ ، بل تشمل كافة الأقطار العربية ، على أن يبدأ في المجمع بدراسة لهجة القاهرة ؛ لتكون نموذجاً للدرس اللهجي في الأقطار الأخرى .

(د) أن يبدأ بدراسة المفردات أولاً ، ثم الأساليب (١) .

والواقع أن بحث الأستاذ أبو حديد - بالرغم من جرأته - يلمس فيه شىء من التناقض ، فهو يدعو في الأساس الثالث إلى رفع مستوى العامية إلى الفصحى ، وهذا أمر لا اعتراض عليه ، ولكنه يدعو - في ختام بحثه - كما رأينا - إلى تطوير الفصحى بحيث تقترب من العامية ! ، وذلك مما لا نتفق معه فيه ، فالعكس هو الأقوم والأمثل ؛ لأن إنزال الفصحى إلى مستوى العامية - كما دعا بعض المعاصرين - لا يخدم الفصحى ، بل يلحق بها الضرر ، فضلاً عن أنه لا يحل مشكلة ، وإنما يزيدا تفاقمًا .

ومهما يكن فإن المجمع قد فتح الباب لدراسة اللهجات الحديثة ، ووضع برنامجاً شاملاً لها ، كان بمثابة قناعةٍ منه بجدوى قيامها ، وإيجابية نتائجها .

ثم كانت الخطوة التالية - وإن كانت تبدو مترامنةً مع التوجه الجمعي لدراسة اللهجات - وتمثلت في اضطلاع الجامعة المصرية - آنذاك - بهذه المسئولية ، ففي سنة ١٩٣٦ قامت بإرسال بعثةٍ علميةٍ إلى الجزيرة العربية ، وبالتحديد اليمن وحضرموت ؛ لجمع النقوش القديمة ، واللهجات اليمنية الحديثة (٢) ، وخلصت هذه البعثة إلى قيام عضوها الدكتور

(١) مجلة المجمع ، ٢١٩/٧ - ٢٢٩ .

(٢) ينظر في هذا التقرير المبدئي عن النتائج العلمية والثقافية لأعمال هذه البعثة ، الذي كتبه الدكتور سليمان حزين - عضو البعثة - بعنوان « بعثة الجامعة المصرية إلى اليمن وحضرموت ١٩٣٦ م » ، مجلة كلية الآداب ، الجامعة المصرية ، المجلد ٤ ، الجزء ٢ ، ١٩٣٦ م ، ص ١٨٧-٢٢٠ ، ومقدمة الدكتور خليل نامي لكتابه : نشر نقوش سامية قديمة من جنوب بلاد العرب وشرحها ، والكتاب الفضي لكلية الآداب ، ص ١٥٩-١٦١ .

وقد نشر الدكتور نامي ما يتعلق بالنقوش القديمة في كتابه السابق سنة ١٩٤٣ م ، وفي مجلة كلية الآداب بعنوان « نقوش خربة براقش » المجلد ١٦ ، الجزء ١ ، ١٩٥٤ م ، ص ١-٢٢ ، المجلد ١٧ ، الجزء ١ ، ١٩٥٥ م ، ص ١-٢٢ ، الجزء ٢ ، ١٩٥٧ م ، ص ٩٣-١٢٢ ، وبالعنوان « نقوش عربية جنوبية » المجلد ٩ ، الجزء ١ ، ١٩٤٧ م ، ص ١٥-٢٨ ، المجلد ١٦ ، الجزء الثاني ، ١٩٥٤ م ، =

خليل نامي بجمع قوائم طويلة من الألفاظ والمصطلحات بعضها موروث عن اللهجات العربية القديمة ، والآخر يتصل باللهجات الحبشية القديم منها والحديث ، والدخيل القادم من الهند والملابار ، وتسجيل النصوص اللهجية الحديثة على اسطوانات الشمع لإثبات اللهجة في النطق ، ثم دراسة الجانب التركيبي ، وطرق النحت ، والتصريف ، والإعراب لهذه اللهجات (١) .

ثم أوفدت كلية الآداب بجامعة القاهرة الدكتور خليل عساكر سنة ١٩٤٧م ومعه فريق من الطلاب إلى الفيوم ؛ لدراسة لهجاتها عن طريق السماع والمشاهدة ، تمهيداً لعمل أطلس لغوي للهجات المصرية (٢) .

وبعد ذلك اتخذت دراسة اللهجات منحى آخر ، وذلك بعودة مبعوثي الجامعات المصرية من الغرب ، وعلى رأس هؤلاء الدكتور أنيس ، الذي استجاب - كما يقول - لدعوة حفني ناصف السابقة ، وأعاد إليها الحياة بعد أن كادت تذهب أدراج الرياح ، وكان ذلك في مؤلفه الرائد (في اللهجات العربية) (٣) الذي خصصه لدراسة اللهجات - قديمها وحديثها - « دراسة منهجية مبنية على خطة نقدية محضنة ، تمتاز بملاحظات هامة ، ومبادئ

== ص ٢١-٤٤، المجلد ٢٠، الجزء ١، ١٩٥٨م، ص ٥٥-٦٤، المجلد ٢٢، الجزء ٢، ١٩٦٠م ، ص ٥٣-٦٤ ، المجلد ٢٣، الجزء ١، ١٩٦١م ، ص ١-١٠، المجلد ٢٤، الجزء ١، ١٩٦٢، ص ١-٨ . كما نشر ما يتصل باللهجات العربية الحديثة في مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة، بعنوان «من اللهجات اليمنية الحديثة» المجلد ٨، الجزء ١، ١٩٤٦م، ص ٦٩-٨٤ ، المجلد ١٥، الجزء ١، ١٩٥٣م ، ص ١٠٣-١١٤ ، وبالعنوان « مفردات من تعز وترية » المجلد ١٠ ، الجزء ١ ، ١٩٤٨م ، ص ٦٧-٧٦ .

(١) ينظر : مجلة كلية الآداب ، الجامعة المصرية ، المجلد ٤ ، الجزء ٢ ، ١٩٣٦م ، ص ٢٠٦ .

(٢) الكتاب الفضي لكلية الآداب ، ص ١٦٣ .

(٣) لا أعلم على وجه الدقة متى صدر هذا الكتاب لأول مرة ، وإن كان قد صدر على وجه التأكيد إما سنة ١٩٤٦م ، أو سنة ١٩٤٧م عن دار الفكر العربي ، فقد ذكر الدكتور أنيس في مقدمة الطبعة الثانية لهذا الكتاب التي صدرت سنة ١٩٥٢م أنه ظهر للمرة الأولى منذ ست سنوات ، وبعملية حسابية يتضح لنا أنه صدر سنة ١٩٤٦م ، إلا أن مجلة الكتاب المصرية ذكرت هذا الكتاب ضمن رصدها لاتجاه التأليف في سنة ١٩٤٧م . (السنة الثالثة ، الجزء الأول ، المجلد الخامس ، ١٩٤٨م ، ص ١٦٥ ، ١٨٠) ، وقد صدر أولاً بعنوان (اللهجات العربية) ، ثم عدل عن هذا العنوان في الطبعة الثانية - وكان محققاً في هذا العدول - إلى (في اللهجات العربية) .

عامّةٍ أساسيةٍ ، قائمةٍ على الدرس اللغوي الحديث ، في منهجٍ خلاقٍ ، ينتقل من وصف الحقائق إلى فرض القواعد ، وتعتبر بحق من أنصع الدراسات اللهجية التي ظهرت» (١) . وانتقد هذه الدعوة بعض المحافظين ، وانتصر لها عدد غير قليل ، متمثلاً ذلك - فيما تمثل- في قيام بعض طلبة الدراسات العليا - وبخاصة كليتا الآداب ودار العلوم بجامعة القاهرة - بتسجيل أطروحاتهم العلمية في إحدى اللهجات الحديثة ، ثم ما لبث أن وصل صداها إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، فأقيمت - على استحياء - دراسات علمية تناولت هذا الجانب (٢) ، وفي ظل هذه البيئات العلمية تبوأَت الدراسات اللهجية مكانها ، وأخذت وضعها العلمي القائم على أسس منهجية .

ففي سنة ١٩٥٨م قدّم الدكتور عبدالحميد السيد طلب رسالة دكتوراه (لم تنشر) عن لهجات الجزيرة وآدابها في السودان ، بكلية آداب القاهرة ، وفي سنة ١٩٦٠م قدّم الدكتور عبدالعزيز مطر رسالة ماجستير بكلية دار العلوم عن لهجة البدو في إقليم ساحل مريوط بالصحراء الغربية في مصر (٣) ، ويعدُّ الدكتور مطر من الذين أوقفوا جلَّ أبحاثهم على دراسة اللهجات الحديثة وبخاصة لهجات الخليج العربي (٤) ، وفي عام ١٩٦٥م قدّم الدكتور

(١) اللهجات العربية في التراث ، ١٠/١ (الهامش) . وقد أشاد الدكتور « راين » -الأستاذ بجامعة أكسفورد- في مقدمة كتابه (اللهجات العربية الغربية القديمة) بهذا الكتاب . ينظر: ص ١٧-١٨ من الترجمة العربية ، كما تناوله الأستاذ عبدالستار أحمد فراج - رحمه الله - بالنقد العالمي في مجلة الرسالة ، العدد ٨٣٧ ، السنة السابعة عشرة ، يوليو ١٩٤٩م ، ص ١١٣٤-١١٣٧ .

(٢) من ذلك : لهجة الكوفة الحديثة وصلتها باللغة العربية الفصحى (ماجستير) ، لهجة مركز كوم حماده وعلاقتها بالفصحى (ماجستير) ، اللهجة البدوية لمحافظة شمال سيناء وعلاقتها باللغة الفصحى (دكتوراة) .

(٣) طبعت سنة ١٩٦٧م ، ثم أعيد طباعتها ثانية سنة ١٩٨١م .

(٤) قدم في ذلك عدة مؤلفات هي : خصائص اللهجة الكويتية ، طبعته جامعة الكويت سنة ١٩٦٩م ، من أسرار اللهجة الكويتية ، طبعته جامعة الكويت سنة ١٩٧٠م ، ظواهر نادرة في لهجات الخليج العربي ، طبعته جامعة قطر سنة ١٩٧٦م ، فروق في الخصائص الصوتية بين لهجتي المحرق وسترة من جزر البحرين ، طبع سنة ١٩٧٦م (ثم طبع فيما بعد بعنوان: دراسة صوتية في لهجة البحرين ، وصدر عن مطبعة جامعة عين شمس سنة ١٩٨٠م) ، الأصالة العربية في ==

عبدالمنعم سيد عبدالعال رسالة دكتوراة بآداب القاهرة عن لهجة شمال المغرب - تطوان وما حولها - (١)، وفي عام ١٩٦٨م قدّم الدكتور سعد مصلوح رسالة ماجستير (لم تطبع) بدار العلوم عن لهجات المنيا على ضوء الجغرافيا اللغوية، وفي عام ١٩٧٣م قدّم الدكتور محمود جاد الرب رسالة ماجستير (لم تطبع) بدار العلوم - أيضاً - عن لهجة البدو في البحيرة، كما قدّمت رسائل علمية أخرى عن لهجات بعض البلاد العربية، قام بها أبناء هذه البلدان، تحت إشراف أساتذة مصريين.

وفي عام ١٩٨١م أقامت جامعة أسيوط المؤتمر العلمي الأول عن دور الجامعات في دراسة اللهجات، والعمل على تقريبها من الفصحى، قدّمت فيه أبحاث علمية لنخبة من علماء مصر والمستشرقين، تناولت اللهجات القديمة والحديثة، وجغرافيتها، وعمل الأطللس اللغوية، وخلص المؤتمر إلى إصدار قراراتٍ وتوصياتٍ عديدةٍ بشأن دراسة اللهجات (٢). إن الدعوة لدراسة اللهجات الحديثة لم تكن مجرد دعوةٍ خاليةٍ من جذورٍ متأصلة، بل هي قائمة على تجارب علميةٍ سابقةٍ قام بها قبلاً رواد الدرس اللغوي المعاصر بمصر، فالدكتور أنيس - وهو من أشد المتحمسين لها - كانت رسالته للدكتوراة عن لهجة القاهرة، والدكتور أيوب أقام رسالة الماجستير عن لهجة الجعفرية، والدكتوراة عن لهجة النوبة، والدكتور تمام كانت رسالته للماجستير عن لهجة الكرنك، والدكتوراة عن لهجة عدن، والدكتور بشر أقام رسالة الدكتوراة عن اللهجة اللبنانية في جانبها النحوي، وكانت رسالة الدكتوراة للدكتور السعيد بدوي عن التنعيم في لهجة الرياض.

وكما يلاحظ فإن هذه الدراسات اللهجية لم تكن وفقاً على لهجات بلدان أصحابها، أو محافظاتهم التي ينتسبون إليها، بل كان بعضها كذلك، وبعضها الآخر لأقطارٍ عربيةٍ متفرقة.

== لهجات الخليج، عالم الكتب، الرياض، ١٩٨٥م، الأصول اللغوية في الأسماء الجغرافية في قطر، دار قطري بن الفجاءة، قطر، ١٩٨٥م، تأصيلات لغوية في اللهجات الخليجية، دار الأوزاعي، قطر، ١٩٨٧م.

(١) طبعت سنة ١٩٦٨م، وألحق بها معجم.

(٢) طبعت هذه الأبحاث في كتاب بعنوان «دراسات في اللهجات العربية»، وأصدرته جامعة أسيوط، كلية الآداب بسوهاج، سنة ١٩٨١م.

وبالرغم من أهمية هذه الأعمال فإن الأمر المحير حقاً هو أن هذه الرسائل العلمية التي قدمت للجامعات الغربية (١) لم تر النور حتى يومنا هذا، وأحسب أنها لن تراه مطلقاً!
ولقد كان من الطبيعي أن تكون هناك أهداف متوخاة من دراسة اللهجات الحديثة، ذكرها الدعاء لها، وتمثل في أنها ترتبط من جهة باللهجات القديمة، وتكشف عن كثير من ظواهرها، كما أنها ترتبط من جهة أخرى بالفصحى، يضاف إلى ذلك أنها تمثل تطوراً تاريخياً للغة العربية ينبغي تسجيله ودرسه قبل اندثاره ودروسه، كما أن في ذلك تطبيقاً لمبادئ المنهج الوصفي الذي يولي اللغة المنطوقة عناية خاصة، وفوق هذا في دراستها تبيين للصحيح والفاقد من الاستخدامات اللغوية - مفرداتٍ وتراكيباً - (٢).

وقد اعترض بعض الباحثين على دراسة اللهجات بغرض إرجاعها إلى أصولها في الفصحى أو اللهجات القديمة، معتبراً ذلك تضييقاً لدائرة أهداف دراسة اللهجات، وتحديدًا

(١) لتتعرف على هذه الرسائل ينظر: الدراسات العربية والإسلامية (بالإنجليزية)، موريس صليب، ص ٣٨-١١. وقد قام الدكتور بكر باقادر بترجمة الجزء الخاص باللسانيات في ملحق «ألوان من التراث» بصحيفة المدينة بدءاً من العدد ٢٧، سنة ١٤١٢هـ.

(*) سألت أستاذي الدكتور تمام عن سر ذلك، فأجابني بأن دراسة اللهجات الحديثة تحقق للباحث تدريباً على الطريقة المثلى للبحث العلمي؛ لأن دراسة الفصحى أصبح من المتعسر على دارسها أن ينشئ لها نظاماً جديداً، أما دارس العامية فإنه مطالب بإنشاء نظام جديد لتلك اللهجة التي لم يسبق لها دراسة، وعمل كهذا يعد قبة التدريب المنهجي. فإن كان الأمر كذلك فهذا يعني انتفاء الأهداف التي من أجلها أقيمت الدراسات اللهجية! وأحسب أن هذا هدف خاص بالدراسات اللهجية المقدمة للجامعات الغربية، ومن الممكن أن يضم لبقية الأهداف المتوخاة من دراسة اللهجات بصفة عامة.

(٢) ينظر: في اللهجات العربية، ص ٦-١٢، محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة، ص ٥٣، العربية ولهجاتها، د.أيوب، ص ١-٤، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١) ماضيه وحاضره، ص ٤٦-٥٠، اللهجات العربية في التراث، ٩/١، الساميون ولغاتهم، ص ١٩١، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، د.شوقي ضيف، ص ١٠٨-١٠٩، مقدمة الدكتور إبراهيم مذكور لكتاب أحمد تيمور (لهجات العرب)، ص ٧-١٠، مجلة المجمع، ٢٢٩/٧-٢٢٩. وللمزيد ينظر: دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، جونسون، ترجمة/ د.أحمد محمد الضبيب، «مقدمة المترجم»، ص ٦، ١٦، عاميتنا والفصحى، د.كاسد الزيدي، مجلة آداب المستنصرية، العدد ١١، ١٩٨٥م، ص ٨٨-٩٥.

ضاراً لها من الناحيتين المعرفية والتطبيقية (١) ، وهذا الاعتراض - فيما أرى - لاوجه له ؛ فالخروج عن الغرض من دراسة اللهجات الذي تقدم ذكره يعني الدخول في دائرة محظورة ، وهي الدعوة - بطريق غير مباشر - إلى العامية ، وذلك ما سبق أن حُدِّر منه . ويتصل بدراسة اللهجات ما يسمى بالأدب الشعبي (*) ، الذي أصبح مادةً رسميةً تدرس في الجامعات المصرية ، وأنشئ له في قسم اللغة العربية بآداب القاهرة كرسي الأستاذية (٢) .

وقد أسهم بعض اللغويين المعاصرين في دراسة هذا الجانب ، كالكتور فؤاد حسنين ، والكتور عبدالمجيد عابدين ، والكتور حسين نصار (٣) ، ونال عنايةً أكبر من المتخصصين فيه ، كالكتور عبدالعزيز الأهواني (١٩٨٠م) والكتور عبدالمجيد يونس ، وغيرهم . ويذكر الكتور عبدالمجيد يونس أن الأدب الشعبي يدرس لا بغرض إعلاء شأن العامية ، ولكن لينقل من العامية مضمونها الاجتماعي ، والنفسي ، والحضاري ، والثقافي ، ويتم تحليله وما به من أغراض وغايات بالعربية الفصحى (٤) .

(١) التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات ، عشاري أحمد محمود ، بحث منشور ضمن (اللسانيات في خدمة اللغة العربية) ، عدد (٥) ، ص ٣٢٧ .

(*) الأدب الشعبي : هو مجموعة الحكايات ، والأمثال ، والأسمار ، والقصص ، والأساطير التي تتصل بتراث أمة من الأمم ، وتكتب بلغة عامية ، ويتصل به دراسة الفلوكلور ، ويعني الدراسات التاريخية المتصلة بعادات الشعوب وتقاليدها ومعتقداتها ... الخ . ينظر : دراسات في اللهجات العربية ، ص ٩٠ ، الأدب الشعبي العربي ، د.محمود ذهني ، ص ١٧-٨٤ ، حصوننا مهددة من داخلها ، د.محمد محمد حسين ، ص ٦٣ .

(٢) حصوننا مهددة من داخلها ، ص ٢٧٩ ، وينظر : الأدب الشعبي العربي ، ص ١٩-٣٥ ، لغتنا والحياة ، ص ٢٢٣-٢٢٦ .

(٣) أصدر الكتور فؤاد حسنين كتاباً بعنوان (قصصنا الشعبي) سنة ١٩٤٧ م ، وكان قد نشر عدة مقالات في الموضوع نفسه في : مجلة الثقافة المصرية ، العدد ٢٦٠ ، السنة ٥ ، ١٩٤٣م ، ص ١٨ -٢٠ ، العدد ٢٦٢ ، السنة السادسة ، ١٩٤٤م ، ص ١٧-١٩ ، العدد ٢٦٧ ، السنة السادسة ، ١٩٤٤م ، ص ١١-١٣ ، العدد ٢٧٩ ، السنة السادسة ، ١٩٤٤م ، ص ١٨-٢١ ، وللككتور عابدين كتاب عن الأدب الشعبي في السودان ، أصدره سنة ١٩٧٢م ، كما أن له محاضرة مطبوعة عن القصة الشعبية في السودان ، طبعت عام ١٩٦٤م ، وللككتور حسين نصار كتاب (الشعر الشعبي العربي) صدر عام ١٩٦٢م .

(٤) ندوة الازدواجية في اللغة العربية ، ص ١٥٨ .

وقريباً من هذا ما ذكره بعض الباحثين من أنه يمكن الكشف بواسطة هذه الدراسة عن شخصية بيئة معينة، وبتابعة ذلك على مختلف البيئات يتم التعرف على الخصائص المشتركة بين هذه البيئات، مما يساعد على تقوية أواصر القرى بين البيئات العربية (١)، ويذكر الدكتور شكري عياد أن الدعوة لدراسة الآداب الشعبية تستند إلى إطار مرجعي واضح هو اللغة الفصحى (٢)، والواقع أنه إن كان الحال كما ذكر فهو في حكم الأمر المعقول المتقبل، أما إن كان الهدف ترسيخ دعائم العامية على المستوى الثقافي والتعليمي فذلك مرفوض شكلاً ومضموناً.

ولابد من الإشارة إلى أن هناك كبير فرق بين الدعوة إلى تدريس اللهجات والدعوة إلى دراستها، فالأولى هي التي تثير إشكالاً وشبهة في الدرس اللغوي، وأما الأخرى فأحسب أنه لا خوف منها بشروطها السابقة.

لقد أصبح الدرس اللهجي يمثل في العصر الحديث علماً قائماً بذاته يسمى «علم اللهجات Dialectology»، متفرعاً من علم اللغة العام، بل إنه يعدُّ من أحدث الاتجاهات في البحوث اللغوية الحديثة (٣)، وككل اتجاه جديد طارئٍ نُظِرَ إليه نظرة تحوُّفٍ وريبة، وقوبل بالرفض من كثير، وبخاصة جمهور المحافظين الذي يرى في ذلك مزاحمةً للفصحى، وتدعياً لوجهة نظر المستشرقين التي تدعو - من خلال العاميات - إلى ضرورة حسم الأمر لصالح اللهجات لا لصالح الفصحى، ومحاولةً لتقنين هذه العاميات، وتصويرها بصورة العلم، أو بصورة اللغة التي لها خصائص تُدرس وتُستقصى.

وقد وضع اللغويون المعاصرون في مصر منهجاً عاماً لدراسة اللهجات الحديثة يمكن صياغته في النقاط التالية:

أولاً - جمع المادة اللغوية. وهذا يتطلب مخبراً لغوياً (راوية) (Informant) إن كان الباحث من غير أبناء اللهجة المدروسة - وتسمى هذه الوسيلة من وسائل جمع المادة اللغوية بالوسيلة غير المباشرة The Indirect method -، أو التلقي المشافه إن كان الباحث من أبناءها، وتسمى بالوسيلة المباشرة The direct method، وتسجيل ما تمَّ سماعه على أشرطة واسطوانات.

(١) دراسات في اللهجات العربية، ص ١٠٧.

(٢) في البدء كانت الكلمة، ص ١٠٨ فما بعدها.

(٣) في اللهجات العربية، ص ٦.

ويُقَضَّل في المخبر اللغوي* أن يكون أمياً ، متقدم العمر ، ولم يغادر المنطقة اللغوية المراد دراسة لهجتها ، وعدم الاكتفاء بشخصٍ واحدٍ للقيام بهذه المهمة ، بل لابد من تعددهم (١) ، وإن كان أستاذنا الدكتور تمام يشترط الاقتصار على مخبرٍ لغويٍّ واحدٍ (٢) ، كما يتطلب جمع المادة اللغوية اختيار منطقة ذات مواصفاتٍ خاصةٍ ، كأن تكون ممثلة لكافة المتغيرات اللغوية ، والاجتماعية ، والدينية ، وأن تُحدَّد جغرافياً ، واجتماعياً .

ثانياً - عمل استبياناتٍ مكتوبةٍ (استفتاء لغوي) ، حيث يُعدُّ هذا العمل أهم أداةٍ تستخدم للحصول على العينة اللغوية ، وإن كان بعض الباحثين المعاصرين يذكر أن الدراسات اللغوية الحديثة أثبتت أن هذا العمل يؤدي إلى الابتعاد عن الموضوعية ، والتحيز من جانب المخبر اللغوي ، علاوةً على عدم دقة التمثيل اللغوي ؛ لاعتماده على اللغة المكتوبة

(*) يطلق عليه الدكتور تمام « مساعد الباحث » ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٧٦ ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٥٧ ، ويطلق عليه الدكتور أيوب « الملقن » ، اللغة بين الفرد والمجتمع ، ص ٨٩ ، ويسميه الدكتور خليل عساكر « الراوي اللغوي » ، الأطلس اللغوي ، مجلة المجمع ، ٣٨٣/٧ ، ويسميه الدكتور بشر « مساعد البحث » . دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٦٢ ، ويسمى في أوروبا وأمريكا « النموذج » ، نحو مدخل عملي لدراسة اللهجات المعاصرة ، د.حسن شقير عبدالجواد ، بحث منشور ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) ، ص ١٨٢ .

(١) للمزيد حول مواصفات المخبر اللغوي ينظر : مجلة المجمع ، ٣٨٣/٧ ، أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ص ١٢٠ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٨٤ . وقد ذكر الدكتور حسن شقير أن الاقتصار على مخبرٍ لغويٍّ واحدٍ يكون في المجتمع المتجانس لغوياً واجتماعياً ، وفيما عدا ذلك يلزم تعددهم . وكان « تشومسكي » - كما يذكر الدكتور شقير - ممن يرى أن المخبر اللغوي الواحد يمثل القدرة اللغوية الكافية للمجتمع ككل ، ومن ثم فإن دراسة لهجة فردٍ واحدٍ تكفي لوصف كامل اللهجة . ينظر : بحثه السابق ، ص ١٨٢-١٨٣ ، ٢٠٥ . والواقع أن الدكتور تماماً أشار إلى هذا - وإن لم يصرح به- ، حيث ذكر أن المخبر اللغوي يعد نموذجاً للهجة « يمكن للباحث أن يجد فيه كل ما يتطلبه من دراستها ، موضوعاً في إطار شخصية معينة ، لها وحدة النظام الصوتي ، والصرفي ، والنحوي ، ولها أسلوب بعينه ، وتركيب عضوي وعصبي واحد ، ثم لها ميولها واتجاهاتها الموحدة » اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٨٤ .

التي تختلف كثيراً عن اللهجة المنطوقة (١) ، على أنني لا أعتقد صحة هذا ، فالتسجيل الآلي ، إضافة إلى الشروط الواجب توافرها في المخبر اللغوي ، أزمع أنهما يساعدان على حل هذه المشكلة .

ثالثاً - أن تقوم الدراسة على المنهج الوصفي ، تسجيلاً ، وشرحاً ، وتحليلاً .
رابعاً - أن تقرن هذه الدراسة بالتوزيع الجغرافي للظواهر اللغوية ، ويكون ذلك بعمل أطالس وخرائط لغوية ، تحدد الفوارق اللغوية بين أجزاء المنطقة المدروسة .
خامساً - الموازنة بين مسلك اللهجة المدروسة ومسلك الفصحى ، وبينها وبين غيرها من اللهجات العربية الأخرى (٢) .

وكما نلاحظ فإن هذه الأسس لم يكن أكثرها مجهولاً لدى القدماء من علماء اللغة ، فإن في ارتحالهم إلى البادية ، ومخالطتهم للأعراب ، وسماعهم اللغة النقية الصافية ، وتدوينها ، وموازناتهم بين ما سمعوه من القبائل المختلفة ، وتحديد مظاهر الاختلافات اللهجية بينهم...، في ذلك دليل على معرفتهم بالطريقة المثلى لدراسة اللهجات .

صحيح أن ذلك لم يأخذ طابع الدراسة العلمية المنهجية ، ولم تصلنا مؤلفات مستقلة جامعة لشتات تلك اللهجات القديمة ، وإنما هي روايات متناثرة في كتب اللغة والأدب والتاريخ والتفاسير ، ولكن يكفيها فضل السبق ، وفي ضوء ماذكرناه نستطيع دفع قول من يقول : إن المنهج الذي يستعمل في دراسة اللهجات الآن ليس منهجاً عربياً ، وإنما هو منهج غربي وافد (٣) .

(١) ينظر : الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، عدد (٦) ، ص ١٨٤ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ٧٦-٧٨ .

(٢) ينظر في ذلك كله : في اللهجات العربية ، ص ١٠ ، لهجة البدو في ساحل مريوط ، ص ٥-٨ ، لهجة شمال المغرب ، ص ١-٨ ، اللهجات العربية ، د.عبدالغفار هلال ، ص ٤٠٦-٤٠٧ ، اللغة وعلوم المجتمع ، ص ٧١-٧٤ . وللمزيد ينظر : اللهجات وأسلوب دراستها ، د.أنيس فريجة ، ص ١١٥-١٢٩ ، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، ص ١٧٧-٢١٢ ، مشروع لدراسة لهجات الجزيرة العربية ، د.عبدالعزيز السويل ، مجلة المأثورات الشعبية ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، ١٩٨٦م ، ص ٩-٢٥ .

(٣) ينظر : حصوننا مهددة من داخلها ، ص ٢٥٨ فما بعدها ، أخطاء المنهج الغربي الوافد ، أنور الجندي ، ص ٢٦١ .

ومن القضايا المطروحة في مقام دراسة اللهجات الحديثة قضية التحرر من الإعراب ، وتسكين أواخر الكلمات ، حيث إن هذه اللهجات تخلو من حركات الإعراب ، وهنا لابد من وقفة مع الدكتور أنيس ودعوته إلى نوع من العربية الفصيحة الحديثة تكون بمثابة لغة نموذجية مشتركة تنتظم جميع الأمم العربية ، وتحقق لهم الوحدة التي يتطلعون إليها (١) ، وتقوم دعوته على الأخذ بأوضح خصائص اللغة العربية القديمة ، وترك ما لا حاجة إليه ، مع دراسة اللهجات الحديثة ، وإرجاعها إلى أصلها الذي انحرفت عنه ، وصهر ذلك كله في لغة مألوفة بعيدة عن لغة الجاهليين وأساليبهم (٢) .

والركيزة الأساسية التي تقوم عليها هذه اللغة هي ترك حركات الإعراب ، والوقوف بالسكون على أواخر الكلمات (٣) أي أنه يدعو إلى فصحي مخففة بالتسكين - كما يقول بعض الباحثين المعاصرين - ، ومعروف أن للدكتور أنيس رأياً خطيراً في حركات الإعراب لا نتفق معه فيه ، وهو أنها صفة من صفات الوصل في الكلام شعره ونثره (٤) ، بمعنى أنها لا تقوم بوظيفة تحديد معاني الكلمات والجمل ، وإنما هي وسيلة من وسائل وصل الكلام بعبءه ببعض ، وهذا الرأي - كما هو معلوم - ليس من صنع الدكتور أنيس ، بل قد

(١) يعد الدكتور أنيس في طليعة المنادين بالقومية اللغوية - إذا صح هذا التعبير - ، فهو يرى أن أساس القومية العربية هو اللغة ، وليس غير ، فالقومية هي اللغة ، واللغة هي القومية . ولذلك كثيراً ما نراه يدعو إلى تلك القومية من خلال لغة حديثة مشتركة تجمع أفراد المجتمع ، وتؤلف بينهم وحدة متميزة . ينظر : اللغة بين القومية والعالمية ، ص ٦-٩ ، ١٠٠-١١٢ ، ١١٩ . وللمزيد ينظر : قضايا لغوية ، د.بشر ، ص ٣٨ ، ٥٣-٦٧ ، ٨٨ ، محاضرات في علم اللغة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ٩٢ - ٩٥ ، اللغة بين الفرد والمجتمع ، جسر سن ، ص ٧٠-٧٤ .

(٢) محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، ص ٥٣ فا بعدها .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

(٤) ينظر : محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، ص ٥٤ ، من أسرار اللغة ، ص ١٢٥ فا بعدها . وقد رد عليه كثير من اللغويين المعاصرين . ينظر - على سبيل المثال - : فقه اللغة ، د.وافي ، ص ٢١٠-٢١٦ ، مدرسة البصرة ، د.عبدالرحمن السيد ، ص ٣١٢ ، فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ٣٢٧-٣٥١ ، علم اللغة العربية ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ٢٣٤-٢٣٧ ، العلامة الإعرابية ، د.محمد حماسة ، ص ٢٧٢ فا بعدها . وقد أيدته في هذا الرأي بعض اللغويين في لبنان ، كالدكتور داود عبده ، والدكتور فؤاد حنا ترزي ، ينظر : أبحاث في اللغة العربية ، ص ١٠٠-١٢٨ ، في أصول اللغة والنحو ، ص ١٨٧ - ١٩٣ .

سبقه إليه من القدماء قطرب ، حيث قد صرح بأن العرب إنما أعربت كلامها استجابةً لدواعي السرعة في الكلام ، وتخلصاً من التقاء الساكنين ، ووصولاً للكلام بعضه ببعض (١) ، مخالفاً بذلك جمهرة العلماء الذين أجمعوا - كما يذكر الزجاجي - على أن الحركات دوال على المعاني (٢) ، كما قال بهذا الرأي قبله بعض المستشرقين من أمثال « كارل فوللرز ، ومارسل كوهين » (٣).

وبالعودة إلى حديثنا عن الدرس اللهجي المحلي المعاصر أقول : إن من المشكلات التي واجهت هذا النوع من الدراسة طريقة كتابة النصوص اللهجية : إذ إن « الكتابة العربية بحالتها الراهنة قاصرة على تصوير النطق الصحيح للهجات العربية الحديثة : لأن في هذه اللهجات سواكن وحركات ، لا يوجد لها في كتابتنا العربية نظير من الحروف ، ولا من علامات الشكل » (٤) ، فكان أن أسهم الدكتور خليل عساكر - أحد خبراء لجنة اللهجات في الجمع آنذاك - في علاج هذه المشكلة ، فاقترح طريقة لكتابة نصوص اللهجات الحديثة بحروف عربية بعد أن كانت تكتب بحروف لاتينية ، وأقرها الجمع في يناير سنة ١٩٥٠م ، ووافق على وضعها بين يدي لجنة اللهجات بالجمع ، لتستعين بها في دراسة اللهجات المعاصرة (٥) .

وتقوم هذه الطريقة على وضع رموز خاصة للحركات المضافة إلى الكتابة العربية ، كحركة الفتحة المفخمة ، وحركة الإمالة ، والضممة الممالأة ، والضممة المكسورة ، والضممة الممالأة المكسورة ، وعلامتي الإهمال والنبر ، كما تقوم على كتابة بعض الحروف التي يختلف نطقها

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ص ٧٠ ، الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ٧٩/١ . وقد ناقش هذه القضية كل من الدكتور أحمد علم الدين الجندي ، والدكتور محمد حماسة عبداللطيف . ينظر : علامات الإعراب بين النظر والتطبيق ، مجلة معهد اللغة العربية ، العدد الثاني ، ١٤٠٤هـ ، ص ٢٧٩ فابعدها ، العلامة الإعرابية ، ص ٢٥٧-٢٦٤ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٩ .

(٣) فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبدالنواب ، ص ٣٣٣ فابعدها . وينظر : المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، ص ٥٤-٥٥ ، محاضرات في اللغة ، د.أيوب ، ص ٦٥-٦٧ ، العربية ، يوهان فك ، ص ٤-٥ (الهامش) ، تعليق الدكتور عبدالحليم النجار (المترجم) .

(٤) طريقة لكتابة نصوص اللهجات العربية الحديثة بحروف عربية ، د.خليل عساكر ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٨١/٨ .

(٥) المصدر نفسه ، ١٨١ ، ٥٦/٨ ، فابعدها .

في اللهجات الحديثة عنها في الفصحى ، إما بطريقة صوتية - أي بحسب نطقها - ، أو بطريقة اشتقاقية صوتية - أي بحسب الصورة الأصلية للحرف (١) ، وقد سار كثير من دارسي اللهجات الحديثة على هذه الطريقة المبتكرة ، مع إضافة بعض الرموز لاعتبارات فنية ، أو لاعتبارات خاصة (٢) .

هذا ما يتصل بدراسة اللغويين المعاصرين في مصر للهجات المحلية الحديثة ، وفي الوقت نفسه برز اتجاه آخر متزامن مع الاتجاه السابق ، ألا وهو دراسة اللهجات القديمة ، وإذا كان لم يصلنا من مؤلفات القدماء شيء من هذا ، فقد قام اللغويون المعاصرون بسد هذه الثغرة ، بالرغم من وعورة الطريق ، وصعوبة المسلك ، وكان المنهج الذي سار عليه المعاصرون يتمثل في جمع الروايات المتناثرة ، سواء كانت نثراً أم شعراً ، من بطون كتب الأدب ، واللغة ، والتأريخ ، والتفسير ، ولم يكن ذلك المصدر الأوحده لدراسة اللهجات القديمة ، بل هناك القراءات القرآنية ، التي تُعبر في كثير من وجوهها عن اختلافات لهجية للقبائل العربية ، ثم دراسة ذلك دراسة صوتية صرفية في الغالب الأعم (٣) ، وعلى هدي من هذا المنهج اتجه اللغويون المعاصرون لدراسة اللهجات القديمة (٤) .

(١) مجلة المجمع ، ١٨١/٨ - ١٩٢ .

(٢) ينظر : لهجة البدو في ساحل مريوط ، ص ٢٦٧ ، لهجة شمال المغرب ، ص ٩-١٤ ، من أصول اللهجات العربية في السودان ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٤ .

(٣) ينظر: في اللهجات العربية وأصول اختلافها ، د.عبدالحليم النجار ، مجلة كلية الآداب ، المجلد ١٥ ، الجزء الأول ، مايو ١٩٥٣م ، ص ٣٥-٥٦ ، اللغة والنحو ، د.حسن عون ، ص ٤٥-٤٩ .

(٤) لعل أول مؤلف في اللهجات القديمة هو كتاب الأستاذ عبدالوهاب حموده (القراءات واللهجات) الذي طبع سنة ١٩٤٨م ، وهذا الكتاب - كما يقول عنه الدكتور أحمد الجندي - «دراسة ليست خالصة للهجات ، وإنما جزؤها الأكبر يثير حديثاً عن القراء ، وتأريخهم ورواتهم ، وحديثه عن اللهجات لا يخرج عن كونه روايات سرديّة تقليديّة ، لا أثر فيها للموازنات أو الدرس اللغوي القائم على عمق الفهم والتقصي والتحليل » اللهجات العربية في التراث ، ١٠/١ (الهامش) . وينظر: نقد الأستاذ عبدالستاد أحمد فراج لهذا الكتاب ، نشره في مجلة المقتطف ، الجزء الخامس من المجلد الرابع عشر بعد المئة ، ١ مايو ١٩٤٩م ، ٣ رجب ١٣٦٨هـ ، ص ٣٩٥-٣٩٩ . ثم خص أستاذنا الدكتور عبدالفتاح شليبي ظاهرة الإمالة بدراسة لغوية في ضوء القراءات ==

وقد صادف هذا الاتجاه صعوباتٍ جمةً ، لعل من أهمها افتقادها لعنصر المشافهة ، أو ما يعرف بالعينات الحية ، التي تعد عماد هذا النوع من الدراسات ، وبالرغم من أنه يعد

== واللهاجات وصدرت سنة ١٩٥٢م ، ثم تصدى الدكتور أحمد علم الدين الجندي لدراسة اللهاجات كما تصورها كتب النحو واللغة في جانبها الصوتي والصرفي . وتمثلت هذه الدراسة في جمع المادة اللهجية من مظانها ، ثم توثيقها ، وتحليلها ، واستقرائها ، ومقارنتها بالفصحى ، واستنباط أسرار هذه اللهاجات وخطوطها العامة ، وموازنتها ما أمكن ببعض اللهاجات الحديثة . وصدرت هذه الدراسة في كتاب بعنوان (اللهاجات العربية في التراث) عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٦٥م ، ثم طبعت في جزئين (قسمين) سنة ١٩٧٨م عن الدار العربية للكتاب ، تونس - ليبيا ، وأعيد طباعتها عن الدار نفسها سنة ١٩٨٣م . وكانت هذه الدراسة في أصلها رسالة دكتوراة قدمت لمعهد اللغات الشرقية - فرع اللغات السامية الحية واللهاجات - بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٥م ، بعنوان (اللهاجات العربية كما تصورها كتب النحو واللغة) . وتعد رائدة في ميدانها ، فقد أحاطت بكثير من النصوص اللهجية في مصادرها القديمة ، وبلغت هذه الإحاطة درجة جعلت الدكتور أنيس يصفها في مقدمة الطبعة الثالثة من كتابه (في اللهاجات العربية) بأنها من أوفى الرسائل الجامعية في البحث عن اللهاجات القديمة ، ليس هذا فحسب ، بل إنه ليذهب إلى أبعد من هذا فيقرر أننا لم نعد الآن - بعد هذه الرسالة - بحاجة إلى مزيد من البحث والتنقيب في بطون الكتب القديمة التي عرضت في ثناياها للهاجات العرب ، ويعضد الدكتور داود سلوم هذا الرأي بقوله معلقاً على المصنفات الحديثة التي تناولت اللهاجات القديمة : « وعلى رأس القائمة الدكتور أحمد علم الدين الجندي في رسالته الموسومة باللهاجات العربية في التراث ، والتي سيمر عليها زمن طويل جداً قبل أن يمكن لأي باحث أن يضيف شيئاً ذا بالٍ لما قدمه الدكتور الجندي » المعجم الكامل في لهجات الفصحى ، ص ٦ ، ووصفها الدكتور محمود فهمي حجازي بأنها أفضل دراسة عربية في اللهاجات . ينظر : اللغة العربية عبر القرون ، ص ٤٠ (الهامش) . وقد أخبرني الدكتور أحمد علم الدين الجندي أنه فرغ من تمة هذه الموسوعة اللهجية في جوانبها النحوية والدلالية ، وذكر لي أنها ستقع بعد ضم بعضها إلى بعض في سبعة أجزاء ، منها ثلاثة للمستويات الصوتية والصرفية والنحوية (التركيبية) ، وثلاثة أجزاء للمستوى الدلالي ، أما الجزء السابع فيضم معجماً كاملاً للهاجات القبائل القديمة ، وتمثل هذه الأجزاء السبعة اللهاجات داخل الجزيرة العربية ، وهناك مشروع للهاجات العربية في أقاليم الأقليات المسلمة التي فتحها العرب ، وسيصدر في ثلاثة أجزاء إن شاء الله ثم أصدر الدكتور عبده الراجحي كتابه (اللهاجات العربية في القراءات القرآنية) سنة ١٩٦٨م عن دار المعارف بمصر ، وكان في أصله رسالة دكتوراة قدمت سنة ١٩٦٦م ، بكلية الآداب ، ==

أمراً لا سبيل إليه ، فإنه عُوِّضَ بما سجّل كتابياً من شواهد ونصوص تمثل اللهجات القديمة ، ومع هذا بقيت مشكلة عانى منها جميع الدارسين لهذه اللهجات (١) .
 أما بالنسبة لدراسة اللغويين المعاصرين في مصر للهجات الاجتماعية (الطبقية) ، فيمكن أن نلتمسها من خلال المؤلفات التي تناولت اللغة والمجتمع ، وما أفرده بعضهم من مؤلفات مستقلة عن لغة الإعلام (٢) ، أو لغة الإدارة العامة (٣) ، أو لغة الصحافة المعاصرة (٤) ، أو لغة الإذاعة (٥) .

== جامعة الإسكندرية ، وخصمه للدراسة اللغوية في اللهجات العربية من خلال القراءات القرآنية، صحيحها وشاذها ، على المستوى الصوتي ، والصرفي ، والنحوي ، والدلالي . وفي عام ١٩٧٣م جمع العلامة المحقق أحمد تيمور باشا طائفة لا بأس بها من اللهجات العربية القديمة ، وقام بشرحها ، والاستشهاد عليها ، مع تحديد مصادرها من كتب اللغة والأدب والتفسير والقراءات المطبوع منها والمخطوط ، وأصدرها في كتاب بعنوان (لهجات العرب) ، وصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة المكتبة الثقافية ، العدد (٢٩٠) . وفي عام ١٩٨٥م أصدر الدكتور ضاحي عبدالباقي كتابه (لغة تميم - دراسة وصفية تأريخية) وخصمه لدراسة هذه اللغة في جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، وتولى مجمع اللغة بالقاهرة ، لجنة اللهجات ، طباعته ونشره ، وكان في أصله رسالة دكتوراة قدمت لكلية الآداب - جامعة عين شمس .

(١) ينظر : اللهجات العربية في التراث ، ١٥/١ فما بعدها ، اللهجات العربية والقراءات القرآنية ، ص ٣ .

(٢) خص الدكتور عبدالعزيز شرف هذه اللغة بدراساتٍ مستفيضة ، كاللغة الإعلامية ، والمدخل إلى علم الإعلام اللغوي ... الخ .

(٣) لعبدالمسيح سالم المرأوي ، صدر سنة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م ، ضمن مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، وقد خصص لتتبع سمات وخصائص لغة الإدارة في العصر العثماني .

(٤) للدكتور محمد حسن عبدالعزيز ، صدر سنة ١٩٧٨م ، ضمن سلسلة كتابك رقم (٩٨) التي تصدرها دار المعارف بمصر .

(٥) لعبدالممنعم شمس ، صدر سنة ١٩٨٥م ، ضمن سلسلة المكتبة الثقافية رقم (٤٠١) التي تصدرها الهيئة المصرية للكتاب .

ويتفرع هذا النوع من اللهجات وفقاً لمقاييس اجتماعية معينة ، فهناك اللهجات الحرفية «وهي اللهجات التي يتكلم بها فيما بينهم أهل الحرف المختلفة ، كالبرادين ، والنجارين ، والنقاشين ، والصيادين ، والبحارة ... وهلم جرا » (١) ، وهناك لهجات اجتماعية تقوم على الاعتبار الطبقي أو التركيب الاقتصادي للمجتمع ، ولهجات أخرى تقوم على صور النشاط الاقتصادي في المجتمع ، كلغة البيع والشراء ، ولغة الإعلان ، وهناك لهجات تقوم على الاعتبار السياسي أو التكوين السياسي للمجتمع ، كالنظام الملكي ، أو الجمهوري ، أو الرأسمالي ، أو الاشتراكي ، وهناك لهجات تقوم على المقياس الثقافي للمجتمع ، كالمعلمين ، والأميين ، وهناك لهجات أخرى يطلق عليها اللهجات السرية وهي « التي تستعملها طائفة تخشى سلطة المجتمع ، وتهرب من عقابه ، وتحاول أن تخفي عنه أمرها ، وذلك كلغة اللصوص ، ولغة رجال العصابات ، ولغة الحشاشين ، ومن إليهم ممن يتعاطون مخدرات يجرمها مجتمعتهم » (٢) ، وهناك لهجات تقوم على الاعتبار الديني ، كلغة الزهاد ، والرهبان ، والصوفيين* ، ولكل شريحة من هذه الشرائح الاجتماعية لغتها الخاصة ، وقد ذكر اللغويون المعاصرون في مصر ممن عنوا بهذا الجانب المميزات اللغوية التي تختص بها هذه اللهجات ، دون غيرها من اللهجات الأخرى (٣) ، كما ذكروا أن هذه اللهجات لم تنشأ اختراعاً وتأليفاً ، بل تكونت بالتدرج ، ومن تلقاء نفسها ، وإن كان بعض مفرداتها مخترعة اختراعاً ، بمعنى أنها ذات صلة باللغة الأصلية لا تختلف عنها إلا في المفردات ، وأما النطق والصيغ النحوية فلا تتميز بخصائص ذاتية (٤) .

(١) اللغة والمجتمع ، د. وافي ، ص ١٢٧ . ينظر : اللغة وعلوم المجتمع ، ص ٧٨ فابعدھا .

(٢) اللغة والمجتمع ، د. السعران ، ص ٣٦ .

(*) من ذلك محاولة محيي الدين بن العربي (المتصوف) لوضع لغة خاصة لمريديه وأتباعه أسماها (بليبلان) ومعناها لغة المحيي ، وهي خليط من العربية والعبرية والفارسية ، إلا أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح . ينظر : علم اللغة العام ، د. توفيق شاهين ، ص ٨-٩ .

(٣) ينظر : اللغة والمجتمع ، د. وافي ، ص ١٢٥-١٣٠ ، اللغة والمجتمع ، د. السعران ، ص ٤٦-٧٦ ، محاضرات في اللغة ، د. أيوب ، ص ٤٠-٤٦ ، اللسان العربي ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٤م ، ص ٢٦-٣٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٥٦-٣٦١ .

(٤) ينظر : اللغة والمجتمع ، د. وافي ، ص ١٢٨-١٢٩ ، اللغة والمجتمع ، د. السعران ، ص ٣٦ . وللمزيد ينظر : علم اللسان ، مايبه ، ص ٨١-٨٣ ، اللغة في المجتمع ، لويس ، ص ٧٠ فابعدھا .

وأجد من المناسب القول في هذا المقام إن الجاحظ قد تعرض في مؤلفاته للغات بعض الفئات الاجتماعية ، كالتسولين ، والمحتالين ، وقد أشار إلى هذا الدكتور حسن ظاظا ، وأورد قصيدة لأحد الشعراء دليلاً على ظهور تعابير وألفاظ خاصة بأصحاب الحرف المختلفة لا يكاد يعرفها غيرهم (١) ، وإن كانت هذه الالتفاتة لم تعمق في دراسات اللغويين المعاصرين في مصر ، ولم تؤصل في التراث العربي القديم (٢) .

وهكذا نرى أن دراسة اللهجات بنوعها قد تبوأ مكاناً في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ، وإن كانت لم تسلم من النقد ، وبخاصة المنهج الذي سارت عليه - كما ذكر ذلك بعض اللغويين - (٣) ، وأستطيع القول : إن هذه الدراسة كونت اتجاهات عاملاً في دراسة اللهجات الحديثة أحسب أنه سيمضي وقت غير قصير دون أن يوجد بديل عنه ، وهذا لا يمنع بطبيعة الحال من أن يكمل البناء ، وتُسَدَّ الفجوات .

(١) اللسان والإنسان ، ص ١١٢ - ١١٤ .

(٢) للتعرف على ذلك ينظر : علم اللغة الاجتماعي ، د.هادي نهر ، ص ١٧٨-١٨٦ ، دراسات في اللغة ، د.إبراهيم السامرائي ، ص ١٩٩ ، العربية ، يوهان فك ، ص ١١٦ - ١٢٢ .

(٣) ينظر : الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، عدد (٦) ، ص ١٨٥-١٨٧ ، اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، عدد (٥) ، ص ٣١٧-٣١٩ .

الاطلس اللغوية Linguistic atlas

ارتبطت دراسة اللهجات في الدراسات اللغوية الحديثة بما عرف بـ«الجغرافيا اللغوية»*، أو «علم اللغة الجغرافي»، الذي يندرج تحته صناعة الأطلس اللغوية (١) التي تقوم بوظيفة تسجيل الظواهر اللغوية واللهجية بأنواعها، وتوزيعها على خرائط متعددة، يجمعها آخر المطاف أطلس لغوي عام ..

ومن المعروف أن دراسة اللهجات في إطارها الجغرافي يساعد على توزيع الظواهر اللغوية توزيعاً جغرافياً، بل إن ذلك - كما تقدم - يُعدُّ أساساً من الأسس العامة التي تبني عليها الدراسات اللهجية (٢)، ويعد الأطلس اللغوي (المصور اللغوي) من أحدث اتجاهات البحث اللغوي الحديث، حيث لم يُعرَف إلا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد بدأ العمل فيه على أساسٍ تاريخيٍّ - كما يذكر «ماريوباي»-، ثم مالبت أن أصبح وصفاً يُعنى بتسجيل الواقع اللغوي، دون عنايةٍ بالأسباب التي أدت إلى ذلك الواقع (٣). وتتوزع الأطلس إلى نوعين: أطلس لغات، وأطلس لهجات، ولكل نوع منهجه الخاص (٤).

(*) علم الجغرافيا اللغوية يشبه علم اللهجات، بل إنه هو هو - كما يقول الدكتور بشر -، والعلمان معاً ليسا إلا جانباً من علم اللغة الاجتماعي، مع وجود فروق طفيفة بينهما من جهة، وعلم اللغة الاجتماعي من جهة ثانية. التفكير اللغوي، ص ٥٩. وللمزيد ينظر: مدخل إلى علم اللغة، د. محمد حسن عبدالعزيز، ص ١٥٥ فابعدا.

(١) يذكر الدكتور حسن ظاظا أن كلمة أطلس في أصلها إسم إله روماني قديم، يحمل الأرض على عاتقه، وعندما طبع «مركاتور» أول مجموعة من الخرائط اللغوية سنة ١٥٩٥م، أطلق عليها اسم «أطلس»، ثم شاع استعمالها بعد ذلك في لغات العالم. كلام العرب من قضايا اللغة، ص ٦٣. وينظر: المعجم الوسيط، ٢٠٠/١.

(٢) لمعرفة أهمية الأطلس اللغوية ينظر: مجلة المجمع ٣٧٩/٧-٣٨٠، محاضرات في علم اللغة، د. أحمد مختار عمر، ص ١١٧، ١٢٣، علم اللسان، مايبه، ص ١١٠-١١١، في علم اللغة العام، د. عبدالصبور شاهين، ص ٩٩-١٠٢.

(٣) أسس علم اللغة، ص ١٣١-١٣٣. وينظر: مجلة المجمع، ١٢٤/٣٧.

(٤) ينظر: عن مناهج العمل في الأطلس اللغوية، د. سعد مصلوح، حوليات كلية دار العلوم، العدد الخامس، ١٩٧٤-١٩٧٥م، ص ١٠٧ فابعدا.

وقد بدأت فكرة عمل الأطالس اللغوية عند الغربيين أولاً مقترنةً بدراسة لهجاتهم ، ثم استخدمها بعض المستشرقين عند دراستهم للهجات العربية الحديثة ، وخاصةً لهجة سوريا، وفلسطين ، ولبنان ، ومصر ، والجزائر ، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى العالم العربي ، بعد أن اتصل أبناء هذا العالم بالدراسات اللغوية الحديثة .

وتجمع المصادر على أن اللغوي الألماني « جورج فنكر Georg Wenker » ، هو أول من فكر في استخدام الخرائط الجغرافية لتحديد مناطق انتشار الظواهر اللغوية ، وكان هذا سنة ١٨٧٦م ، وفي سنة ١٨٨١م نشرت خرائط ست تمثل الأطلس اللهجي لشمال ووسط ألمانيا ، وبعد خمسين عاماً - أي في سنة ١٩٢٦م - بدأت تظهر هذه الخرائط ، ولكنها لم تكتمل بعد ، أما الأطلس الفرنسي وإن كانت فكرته قد تأخرت عن الأطلس الألماني فقد كان أسبق في الظهور كاملاً ، حيث بدئ فيه سنة ١٨٩٦م ، واكتمل ظهوره سنة ١٩٠٦م ، وقد نشره « جيليرون Gillieron » بمساعدة « ادموند ادمونت E. Edmont » ، ويمثل هذا الأطلس النموذج الذي اعتمدت عليه بقية الأطالس اللغوية ، حيث بدأت الأطالس اللغوية في أوروبا وأمريكا بالظهور تبعاً على هدي من منهج العمل في الأطلس الفرنسي (١) .

فإذا ما انتقلنا إلى أعمال المستشرقين في الأطالس اللغوية للبلدان العربية فيطالعنا أولاً ما قام به المستشرق الألماني « برجشتراسر » من عمل أطلس صغير للهجات سوريا وفلسطين ولبنان ، نشره سنة ١٩١٥م في ليزج بألمانيا (٢) ، كما قام « جان كانتينو » بعمل

(١) ينظر تفاصيل ذلك في : مجلة المجمع، ٧/٣٨٠-٣٨١، حوليات كلية دار العلوم، العدد الخامس ، ص ١٠٩ فابعدھا، محاضرات في علم اللغة، د. أحمد مختار عمر ، ص ١١٨-١٢٣ ، نحو إعداد أطلس لغوي تونسي ، مجموعة من الباحثين ، نشر في (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات)، عدد (٦)، ص ٤٠٤ فابعدھا .

(٢) لمعرفة طريقة العمل في هذا الأطلس وتفصيلها ينظر : الجغرافيا اللغوية وأطلس برجشتراسر ، د. رمضان عبدالنواب ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣٧/١١٩-١٢٤ ، في الأطلسين اللغويين لمصر واليمن ، بيتر بنهشتاد ، نشر ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) ، عدد (٦) ص ٤٢٩ فابعدھا . وقد ذكر الدكتور رمضان في تعليق له على محاضرة الدكتور (فويدش) عن أطلس اللهجات المصرية ، التي ألقاها في المؤتمر العلمي الأول عن دور الجامعات في دراسة اللهجات ، الذي انعقد في جامعة أسيوط سنة ١٩٨١م - ذكر أنه ترجم هذا الأطلس إلى العربية ، ولكنه لم يجد له ناشراً حتى الآن ! . دراسات في اللهجات العربية ، ص ١٩٤ .

أطلس للهجات « حوران » بسوريا سنة ١٩٤٦م (١) ، وهناك خرائط لغوية وردت في بعض أبحاث المستشرقين للهجات العربية ، كما هو الحال عند «جان كاتنينو» في لهجات الجزائر ، و«جونسون» في لهجات شرقي الجزيرة العربية ، و«رابين» في اللهجات العربية الغربية القديمة ، و«هنري فليش» في اللهجات اللبنانية ، والدكتور «بيتر بنهشتاد» في الأطلس اللغوي لمصر واليمن ، والدكتوران «فويدش» و«بيتر» وأطلسها للهجات المصرية ضمن أطلس توينجن للشرق الأدنى (٢) .

أما الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر فقد تنهت منذ فترة مبكرة لأهمية الأطالس اللغوية ، ودعت إلى الاستفادة منها عند دراسة اللهجات ، القديم منها والحديث (٣) ، وتبدو ملاحظ هذه الأهمية في اتخاذها جانبا نظرياً من هذه الدراسات ، وآخر تطبيقياً ، وستحدث عن هذين الجانبين - على وجه التفصيل - ما أمكننا .

فأما الجانب النظري فيمثل في لفت الأنظار إلى هذه الأطالس اللغوية ، وتعريف القارئ العربي بمناهج العمل بها ، ويأتي في مقدمة هؤلاء اللغويين الأستاذ الدكتور خليل عساكر ، حيث ألقى بحثاً في الجلسة الحادية عشرة لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة المنعقد في ٨ يناير سنة ١٩٤٩م ، عن الأطلس اللغوي ، ضمنه الحديث عن وظيفته في اللغة ، وتأريخه الذي مر به ، وطريقة العمل فيه ، وكيفية الاستفادة للهجات العربية الحديثة منه (٤) .

(١) الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، عدد (٦) ، ص ٤٢٩ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ، ص ٤٣٠ ، دراسات في اللهجات العربية ، ص ١٤٩-١٧٠ ، مشاركة الجغرافيا في أطلس توينجن للشرق الأدنى ، هاموت بلومه ، بحث منشور ضمن (حوار بين الألمان والعرب) ، ص ١٨٤-١٨٧ ، اتجاهات المستشرقين في دراسة الحياة اللغوية في العالم العربي الحديث ، د. محمود فهمي حجازي ، مجلة المجلة ، السنة العاشرة ، العدد ١١٤ ، ١٩٦٦م ، ص ٦٩ .

(٣) ينظر - على سبيل المثال - : الأصوات ، د. أنيس ، ص ١٩٠ ، مجلة المجمع ، ٣٧٩/٧ ، الإذاعة وأصوات اللغة ، د. أنيس ، مجلة الفن الإذاعي ، العدد الثاني والثلاثون ، السنة التاسعة ، ١٩٦٥م ، ص ٦-٧ .

(٤) نشر هذا البحث في مجلة الثقافة المصرية ، العدد ٥٢٤ ، السنة ١١ ، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م ، ص ٢٦-٢٩ ، ونشر في محاضر الجلسات في الدورة الخامسة عشرة ، ص ٤٣٣-٤٤٣ ، ثم نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء السابع ، ١٩٥٣م ، ص ٣٧٩-٣٨٤ .

ويمثل هذا البحث - فيما أعلم - الركيزة الأساسية والمصدر الرئيسي لتناول اللغويين المعاصرين لفكرة الأطالس اللغوية في جانبها النظري والتطبيقي ، وقد أورد الدكتور عساكر فيه طريقتين لعمل الأطالس اللغوي : إحداهما الطريقة الألمانية ، والأخرى الفرنسية ، وذكر أن منهج العمل في الأطالس الألماني يقوم على تأليف أربعين جملةً جمعت من اللغة الألمانية المشتركة ، وطبعت على شكل استقارة ، بها بيانات خاصة ، وزعت بمساعدة الحكومة على جميع المناطق الألمانية ، وقام بجمع اللهجات المحلية معلمو المرحلة الابتدائية . وبعد أن جمعت الإجابات ودونت بطريقة الإملاء العادية ، بدئ بعمل خريطة لكل لفظ على حدة ، مع تحديد المناطق اللغوية المختلفة ، ورسمت خريطة عامة مبين عليها الحدود النهائية لهذه المناطق على وجه الإجمال ، كما ذكر طريقة عمل الأطالس الفرنسية ، وأنها تقوم على صنع خريطة للمنطقة المراد عمل أطلس لها ، ثم يؤلف كتاب خاص يعرف بـ«كتاب الأسئلة» يحتوي على مجموعة كبيرة من الأسئلة ، شاملة لأهم الأشياء المشاهدة في تلك المنطقة اللغوية ، ولأكثر الألفاظ شيوعاً في الحياة اليومية ، ومرتببة ترتيباً موضوعياً بحيث يختص كل جزء من الأطالس بموضوع أو بعدة موضوعات ، وذات جواب مختصر ، ويدفع هذا الكتاب إلى رائد لغوي ذي تدريب كامل في اللغة والأصوات ، فيذهب إلى المنطقة المحددة ، ويمكث فيها عدة أيام ، ويختار راو لغوي ذر مواصفات خاصة - كما تقدم- ، وتطرح عليه الأسئلة ، ثم تجمع الإجابات ، وتدرس وترتب تمهيداً لتوزيعها بشكل نهائي على الخريطة الموضوعية ، وتدوين ذلك بالرموز الصوتية الدولية (١) .

ثم أتبع الدكتور سعد مصلوح هذا البحث الرائد يبحث آخر كان بمثابة تفصيل لما أجمله الدكتور عساكر تفصيلاً ضافياً (٢) ، وكان مما ذكره منهج العمل في الأطالس الإيطالي والأمريكي ، والمآخذ التي وجهت لهذه الأطالس بصفة عامة ، ولعل من أهم نقاط البحث أنه وضع - من خلال المآخذ التي أخذت على الأطالس الأوربية ، والمبادئ الأساسية للإحصاء - تصوراً عاماً لما ينبغي أن يكون منهج العمل الميداني لأطالس اللغات ، ومنهج العمل في مرحلة رسم الخرائط ، وتوزيع الظواهر اللغوية والخصائص اللهجية

(١) ينظر : مجلة المجمع ٣٨١/٧ - ٣٨٤ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : حوليات كلية دار العلوم ،

العدد الخامس ، ص ١٠٩ - ١١٢ ، أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) نشره في حوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ١٩٧٤ - ١٩٧٥م ، ص ١٠٧ - ١٢٥ .

عليها ، ليتوصل بعد ذلك إلى رسم الخريطة المحصلة التي هي غاية ما يهدف إلى تحقيقه الأطلس اللغوي(١).

وبعد ذلك قدم الدكتور عبدالرحمن أيوب إطاراً مقترحاً لاستبيانات مشروع الأطلس اللغوي العربي الشامل ، وذلك في معرض دعوته لتكوين هيئة عربية صغيرة للإعداد لهذا العمل ، وتخطيط النشاط له(٢) ، وقد حصر الدكتور أيوب هذا الإطار المقترح في طريقة جمع مادة الأطلس اللغوي ، وإعداد الخبرين اللغويين ، وتدوين النصوص بالكتابة الصوتية الدقيقة ، وطريقة توزيع الوحدات اللغوية منفردة على الخرائط اللغوية(٣) ، ولم يتمكن الدكتور أيوب من صوغ استبيانات محددة لهذا المشروع ، لظروف ذكرها في نهاية اقتراحه المتقدم(٤) ، وإن كان قد أورد ما ذكره اللغوي الإنجليزي «دافيد كريستال David Crystal» من تساؤلات تحدد الصفات والمجالات اللغوية التي يحاول الأطلس اللغوي اكتشافها وتحليلها(٥) ، وكان الدكتور أيوب قد قدم تصوراً مبدئياً عاماً عن كيفية العمل في الأطلس اللغوي لل لهجات العربية ، فذكر أن المرحلة الأولى تبدأ باختيار قرية في كل منطقة من المناطق اللغوية ، ثم تجمع لهجة هذه القرية ، ويحدد مدلول كل لفظة من ألفاظها ، مع ضرب الأمثلة لكل مدلول ، ثم توضع في قاموس يكتب بكتابة صوتية دقيقة ، وبعد ذلك تأتي مرحلة دراسة هذه اللهجة دراسة شاملة لجوانبها المختلفة ، الصوتي منها ، والصرفي ، والنحوي ، والمعجمي ، ويعمل هذا مع بقية القرى التي تدخل ضمن نطاق المنطقة اللغوية ، وبعد أن تجمع هذه الأبحاث - التي من خلالها سيتضح أن هناك ظواهر مشتركة وظواهر خاصة بكل قرية أو مجموعة من القرى - يتم حصر كل ظاهرة على حدة ، ويخصص لكل ظاهرة خريطة مرسوم فيها الوطن اللغوي ، ويرسم خط يمر بكل مكان توجد فيه هذه الظاهرة ، ويطلق على هذا الخط

(١) لتفاصيل ذلك ينظر : حوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ص ١١٦-١٢٥ .

(٢) جاء هذا الاقتراح في بحث له بعنوان « إطار مقترح لاستبيانات الأطلس اللغوي العربي » ألقاه في الملتقى الدولي الثالث للسانيات الذي نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس في الفترة من ١٨-٢٣ نوفمبر سنة ١٩٨٥ م . وقد نشر ضمن (الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات) ، عدد (٦) ، ص ٤٤٥-٤٩٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٤٩-٤٥٤ .

(٤) نفسه ، ص ٤٩٦ .

(٥) نفسه ، ص ٤٥٢ - ٤٥٣ .

«خط التوزيع Isogloss»، ويقوم بوظيفة عزل القرى ذات الظواهر المشتركة عن غيرها من القرى ذات الظواهر الخاصة، كما يُبين إن كانت الظاهرة صوتيةً، أم صرفيةً، أم نحويةً، أم معجميةً، ومن مجموع الخرائط التي تبين خطوط التوزيع هذه يتكوّن الأطلس اللغوي (١).

وبصفةٍ عامةٍ فإن آراء كثيرٍ من اللغويين المعاصرين في مصر تكاد تُجمع على أهمية عمل الأطلس اللغوية بالنسبة للغة العربية (٢).

أما الجانب التطبيقي فقد تمثل في إيفاد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول - آنذاك - (القاهرة حالياً)، الدكتور خليل عساكر ومعه مجموعة من الطلاب إلى مديرية «الفيوم» سنة ١٩٤٧م - كما تقدم-، في رحلةٍ علميةٍ لدراسة لهجاتها، تمهيداً لعمل أطلس لغوي لمصر، واستغرقت الرحلة شهراً واحداً، جمعوا فيه مفرداتٍ لغويةً للهجاتٍ اجتماعيةٍ مختلفة (٣)، وتعد هذه الخطوة رائدةً بكافة المقاييس، وإن كنا لا نعلم شيئاً عن مصير هذا الأطلس، وهل أُنجز شيءٌ منه أم لا؟!، وبعدها قام أستاذنا الدكتور عبدالفتاح شلبي بعمل مصورةٍ جغرافيةٍ للقطر المصري (مصر والسودان)، موزعاً عليها ظاهرة الإمالة في لهجات المتكلمين الآن، معتمداً في ذلك على استفتاءٍ أجراه على طلبة وأساتذة دار العلوم، وكليات الجامع الأزهر، وفق منهج رسمه لنفسه مقتبسٍ من الطريقة الألمانية والفرنسية (٤)، ثم كانت الخطوة التالية فيما أحقه الدكتور عبده الراجحي بكتابه (اللهجات العربية في القراءات القرآنية) من أطلس لغويةٍ عديدةٍ، بلغت ثلاثة وثلاثين أطلساً، جمع فيها العناصر اللهجية، والظواهر اللغوية،

(١) التطور اللغوي، ص ١٢٣ - ١٢٦.

(٢) ينظر في ذلك: في علم اللغة العام، د. عبدالصبور شاهين، ص ٩٩-١٠٢، اللغة وعلوم المجتمع، ص ٧٠-٧٥، التطور اللغوي، د. أيوب، ص ١٢٠-١٢٧، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ٢٠٥، اللهجات العربية، د. عبدالغفار هلال، ص ٣٩٦ - ٤١٠. وكان الأستاذ «شتيجر Steiger» - العالم السويسري - قد نوه منذ زمنٍ بعيدٍ بقيمة الأطلس اللغوي للغة العربية. ينظر: مجلة المجمع، ٣٧٩/٧ - ٣٨٠، وكذلك «جان كانتينو». دروس في علم أصوات العربية، ص ١٥.

(٣) الكتاب الفضي لكلية الآداب، ص ١٦٣.

(٤) كان ذلك في كتابه: في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، ص ٢٩٣ - ٣٠٢. وأصل هذا الكتاب رسالة ماجستير قدمت بكلية دار العلوم سنة ١٩٥٢م.

موزعة على أماكنها من شبه الجزيرة العربية (١) ، وقد ذكر الدكتور الراجحي - على سبيل
الظن - أن عمله هذا أول محاولة في الدرس العربي (٢)، وهناك أعمال علمية لم نطلع عليها،
ولكن المصادر ذكرت أن أصحاب هذه الأعمال قاموا بعمل أطالس لغوية للهجات المدروسة،
فن ذلك ما ذكره الدكتور محمود فهمي حجازي ، والمستشرق الألماني «بيتر بنهشتاد»* من أن
الدكتور فهمي أبو الفضل أقام رسالته للدكتوراة عن « لهجات الفلاحين في محافظة
الشرقية » بإحدى الجامعات الألمانية سنة ١٩٦١م ، وألحق بها أربعين خريطةً صوتيةً (٣)،
ومن ذلك - أيضاً - ما يبدو من عنوان رسالة الماجستير للدكتور سعد مصلوح عن لهجة
ألمانيا في ضوء الجغرافيا اللغوية التي قدمت سنة ١٩٦٨م بكلية دار العلوم ، وهذا يؤكد
الاتجاه التطبيقي لعمل الأطالس اللغوية للهجات العربية الحديثة ، وكنا نتمنى - ومازلنا -
أن نرى هذه الأعمال وقد أصبحت في متناول الجميع ؛ ليستفاد من منهجها ، وتكون خطوةً
في الطريق الطويل الشاق والمهم لعمل الأطالس اللغوي العربي .

ومن الملاحظات في هذا المقام افتقاد الدراسات اللهجية المعاصرة لعمل أطالس لغوية
لها ، كما هو الحال في مؤلفات الدكتور عبدالعزيز مطر السابق ذكرها ، وكتاب الدكتور
عبدالمعنى سيد عبدالعال (لهجة شمال المغرب - تطوان وما حولها -) !

وقبل أن أختتم هذا المبحث لابد من الإشارة إلى أن الاهتمام بصناعة الأطالس اللغوية
-على النحو الذي مر بنا- جديد على البحث اللغوي العربي ، وبعد ثمرةً من ثمار الدراسات
اللغوية المعاصرة ، وإن كان هذا لا يمنع من القول « إن الأطالس اللغوي كانت له بذوره في
دراسات علمائنا القدماء ، حين جمعوا النصوص اللغوية التي استخلصوا منها قواعد اللغة
العامة، وفيما جمعوا من نصوص تتعلق ببعض اللهجات السائدة في بعض مناطق الجزيرة » (٤)،

(١) ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص ٢٠٧ - ٢٤٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣ .

(*) هكذا ورد اسمه في « الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات »، عدد (٦) ، ص ٦ ، ٤٢٩ ، ولكنه ورد
في « دراسات في اللهجات العربية » ، ص ١٤٩، ١٥٣، هكذا «بينز بينشتيت» .

(٣) ينظر : مجلة المجلة ، العدد ١١٤ ، ص ٦٩ (الهامش) ، الملتقى الدولي الثالث للسانيات ، عدد (٦) ،
ص ٤٢٩ . وقد ذكر الدكتور حجازي أن عمل أبو الفضل طبع بألمانيا سنة ١٩٦١ (هكذا) ، ويبدو
أن هذا خطأ مطبعي ، والصحيح ما ذكرت أنه سنة ١٩٦١م .

(٤) اللهجات العربية ، د. عبدالغفار هلال ، ص ٤٠٠ ، وينظر : علم اللغة الاجتماعي ، د. هادي نهر ،
ص ١٠٦ - ١٠٧ .

فالفكرة موجودة - دون شك - ، ولكنها لم تتخذ ذلك الطابع العالمي الذي وضعته المدارس اللغوية الحديثة .

وعلى الرغم من أهمية الأطالس اللغوية في دراسة اللهجات ، فإنها لم تسلم - كما يذكر بعض العلماء - من هبات تقلل من قيمتها العلمية ، ولعل من أهمها أنها « لا تثبت على مر الزمن ، مادامت اللهجات المحلية تتغير ، ربما بدرجة أسرع من اللغة الوطنية » (١) ، ولهذا فإن معاودة إجراء المسح اللغوي مرة بعد أخرى ، يصبح ضرورة علمية ملحة ، وذلك ما حدث مع الأطلس الألماني ، فقد ذكر الدكتور رمضان عبدالنواب أن الألمان يعيدون الآن العمل في أطلسهم من جديد ، نظراً لطول المدة التي استغرقتها العمل في ذلك الأطلس ، والتطور السريع الذي لحق باللهجات (٢) ، على أنني أرى أن ذلك قد يمثل جانباً إيجابياً في دراسة اللهجات ؛ إذ من الممكن في ضوءه عقد موازنة بين الأطلسين القديم والحديث ، وملاحظة ما قد يكون طراً على تلك اللهجات من تطور لغوي ، وقد أشار إلى هذا «ماريوباي» (٣) .

وهكذا يتضح لنا أن دراسة اللهجات في مصر سارت في اتجاهين : أولهما خصص لدراسة اللهجات القديمة ، والآخر للهجات الحديثة ، وكان المنهج المتبع في دراسة اللهجات الحديثة هو ربطها بالفصحى من جهة ، وباللهجات القديمة من جهة أخرى ، وموازنتها بغيرها من اللهجات العربية ، مع التركيز على دراستها في إطارها الاجتماعي والجغرافي ، وارتبطت هذه الدراسة بظهور الأطالس اللغوية لأول مرة في تأريخ اللغة العربية في جانبها النظري والتطبيقي ، وقد اضطلعت الجامعات المصرية بالعناية بهذه الدراسة ، واكتفى مجمع اللغة برسم الخطط ، ومناقشة النتائج ، ونشر البحوث المتصلة بهذا الجانب في مجلته .

وأنهي هذا المبحث بالقول : إن اللغويين المعاصرين في مصر أسهموا في دراسة العلاقة بين البناء اللغوي والبناء الاجتماعي إسهاماً واعياً بهذا العنصر المهم في الدرس اللغوي ، وقدموا في هذا الصدد أبحاثاً جادة ، تنطوي على إدراك مسبق بقيمة النظرة الاجتماعية للغة ،

(١) أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ص ١٣٣ . وينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، د.نايف خرما ، ص ٢٢٨ .

(٢) دراسات في اللهجات العربية ، ص ١٩٤ .

(٣) أسس علم اللغة ، ص ١٣٣ .

ولم ينس هؤلاء اللغويون - وهم في مرحلة تأسيس هذا العلم (علم اللغة الاجتماعي) ، وإقامة هيكله العام على هدي من معطيات الدرس اللغوي الحديث - أن يتتبعوا جذوره في الدرس اللغوي القديم ، ومحاولة تأصيله ما أمكن (١) ، على الرغم مما يستلزمه هذا العمل من قراءة موسّعة للتراث القديم ، وذلك أمر لم يكن في مقدورهم ، وبخاصة أنهم في مرحلة بناء وتنظير ، وليسوا في مرحلة موازنة وتأصيل .

(١) في هذا رد على الدكتور محمد حافظ دياب الذي يرى أن دراسة اللغويين العرب - بصفة عامة - « تأرجحت بين الأخذ بالأطر المعرفية والمنهجية اللغوية ، دون وعي لحدودها ومشكلاتها ، وبين عدم تأصيلها في التراث اللغوي العربي القديم » ، الأثنوميثودولوجيا - ملاحظات حول التحليل الاجتماعي للغة ، مجلة فصول ، المجلد الرابع ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

الفصل الثاني
الجانب النفسى

الجانب النفسي

اهتم علماء النفس باللغة في ضوء كونها أحد مظاهر السلوك الإنساني (مجموعة العادات والأفعال التي يقوم بها الإنسان) الذي هو موضوع علم النفس بصفة عامة ، ومن أشهر هؤلاء «سكينر Skinner» -الأستاذ بجامعة «هارفرد»، وصاحب الكتاب الشهير (السلوك اللفظي)، وبسبب من هذا تقابل علم اللغة مع علم النفس، ونتج عن هذا التقابل ما يسمى بـ«علم اللغة النفسي Psycholinguistics»، أو «علم النفس اللغوي Linguistic Psychology» ، وإن كان هناك ثمة فروق بينها على النحو الذي سنبينه بعد قليل .

ويعد هذا العلم - أعني علم اللغة النفسي - أحد فروع علم اللغة التطبيقي ، وقد تفاوتت آراء العلماء في أهمية علم النفس بالنسبة لدراسة بعض قضايا اللغة ، فبعض اللغويين ينظر لتلك العلاقة التي تربط بين العلمين نظرة تشكك وعدم جدوى ، فهذا «بلومفيلد» يذكر أنه يمكن أن نشق طريقنا في دراسة اللغة من غير إشارة إلى نظرية واحدة من نظريات علم النفس ، ويضيف إلى ذلك أن فعلنا هذا يحمي نتائجنا ، ويجعلها أكثر أهمية (١)، وقد انتقد «بلومفيلد» بعض العلماء الذين قدموا تفسيرات سيكولوجية لقضايا لغوية، واصفاً إياها بأنها لم تضيف شيئاً إلى اللغة ، بل زادتها غموضاً (٢) .

وفي مقابل ذلك ذهب بعض علماء اللغة والنفس إلى أن أي دراسة لغوية لا تعتمد على دراسة القوى النفسية الكامنة وراءها ، أو كل دراسة نفسانية لا تقوم على دراسة اللغة، هي دراسة ناقصة ، فاسدة النتائج (٣) .

ويقوم التفريق بين العلمين - علم اللغة النفسي وعلم النفس اللغوي - على أساسين ، أحدهما تاريخي ، والآخر موضوعي ، فعلم النفس اللغوي أسبق في النشأة من علم اللغة

(١) ينظر : محاضرات في علم اللغة ، د.أحمد مختار عمر ، ص ٣٦ ، العلم اللغوي بين العلوم الحديثة ، ستورتنانت ، مجلة الأدب ، العدد الثالث ، السنة الحادية عشرة ، ١٩٦٨م ، ص ٦٩ ، اللغة والفكر عند الطفل ، د.سيد غنيم ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ١٩٧١م ، ص ٩٨ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٥٧ ، علم اللغة في القرن العشرين ، جورج مونين ، ترجمة / د.نجيب غزاوي ، ص ١١٤ فما بعدها ، في نحو اللغة وتراكيبها ، د.خليل عمارة ، ص ٤٥-٤٨ .

(٢) مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ٩٧ .

(٣) علم اللغة ، د.وافي ، ص ٦٤ .

النفسي ، حيث برز الاهتمام به نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، في حين أن علم اللغة النفسي ظهر مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، أما الناحية الموضوعية فهناك فرق رئيسي بين مجال كل من اللغويين وعلماء النفس في تناول القضايا اللغوية وتحليلها ، إضافة إلى أن لكل علم موضوعات يختص بدراستها ، فعلم النفس اللغوي يهتم بدراسة الصوت اللغوي قبل صدوره ، أي أنه يعنى بتحليل تلك العمليات العقلية التي تسبق صدور الصوت اللغوي (إنتاج الكلام) ، كما يهتم بدراسة الصوت اللغوي بعد صدوره ، أي أنه يعنى بالبحث في عملية إدراك السامع للأصوات واستقبالها لها ، وكيفية ذلك الإدراك ، وهاتان المرحلتان - القبلية والبعيدة - من اختصاص علم النفس ، ويسمى العلم الذي يهتم بدراسة هذين الجانبين (المرحلتين) «علم الأصوات السمعى أو النفسي» ، على حين يهتم اللغويون بالصوت أثناء صدوره ، أي الكلام المنطوق نفسه (١) .

وأما موضوعاته فنما : طبيعة اللغة (الشكل ، والوظيفة ، والاستعمال) ، فهم الجمل ، الانتفاع بالجمل في الاتصال ، التذكر والحفظ ، إدراك الكلام ، تخطيط الكلام وتنفيذه ، الاكتساب (أول الخطوات اللغوية للطفل) ، تطور النمو اللغوي للطفل ، الأصوات الأولى لدى الطفل ، المعنى والتفكير ، استعمالات المعنى ، المعنى في لغة الطفل ، اللغة والتفكير .
وأما موضوعات علم اللغة النفسي فنما : اكتساب لغة الأم في الطفولة ، وتعلم اللغة الأجنبية ، تسمية الأشياء (العلاقة بين الاسم والشئ) ، أقسام الكلم ، التقويم النحوي (التصويب والتخطئة) ، الجمل الأولى في حياة الطفل ، اللغة والإدراك والتفكير (خطة المعنى) ، الرموز الصوتية في اللغات الطبيعية ، الشخصية والأسلوب ، اللغة والإيحاء والإقناع ، أمراض الكلام وعيوب النطق ... الخ (٢) ، وهكذا نرى التداخل الواضح بين

(١) ينظر : علم اللغة العربية ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ٤٩ . وهناك خلاف بين العلماء في صلة هذه المراحل التي تنتظم العملية الكلامية باللغة وبعلم النفس . لمعرفة ذلك ينظر : الأصوات ، د.بشر ، ص ٩-٢٢ .

(٢) لتفاصيل ذلك ينظر : علم اللغة العربية ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ٤٨-٥٠ ، اللغة والطفل ، د.حامي خليل ، ص ١٩-٣٢ ، سيكولوجية اللغة والمرض العقلي، د.جمعة سيد يوسف ، ص ١١-٣٧ ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، د.نايف خرما ، ص ١٠٩-١٢٠ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ١٢-١٥ ، اللغة وعلم النفس ، د.موفق الحمداني ، ص ٥-١٥ ، علم النفس اللغوي ، د.نوال عطية ، ص ١٣-١٧ ، Psychology and Language, An Introduction To psycholinguistics. Herbert H.Clark Eve V. clark. P. 9-16.

موضوعات هذين العلمين ، مما حدا ببعض الباحثين إلى عدّها علماً واحداً ، بحيث إذا أُطلق أحدهما أُريد به الآخر .

ويعود الفضل لـ «تشومسكي» في إبراز هذا الفرع من فروع علم اللغة ، ونظريته اللغوية المتصلة بعلاقة اللغة بالعقل الإنساني .

أما موقف الدراسات المعاصرة في مصر من تناول هذا الجانب ، فقد تبين من خلال استعراض المؤلفات في هذا الميدان ، أن الذين أسهموا بتصويبِ وافرٍ فيه هم من المختصين في علم النفس بصفةٍ عامةٍ ، أما اللغويون فلا نكاد نجد مؤلفاً مستقلاً لأحدهم يعالج قضايا هذا العلم ، باستثناء مؤلف الدكتور وافي (نشأة اللغة عند الإنسان والطفل) (١) ، ولكننا لانعدم وجود تناولاتٍ جانبيةٍ لتلك القضايا ، كعلاقة اللغة والفكر ، واكتساب اللغة ، وتعلم اللغة الأجنبية ، والمعنى عند السلوكيين ، وقبل هذا فهناك إشارات عديدة للجانب التنظيري لذلك العلم ، كعلاقته بعلم النفس ، والموضوعات التي يبحثها هذا العلم (٢) .

وفي واقع الأمر أن الجانب النفسي للغة في دراسات اللغويين المعاصرين في مصر لا يقارن بما عليه حال الدراسة في الجانب الاجتماعي ، فقد نال هذا الجانب عنايةً أكبر ، حيث رأينا - فيما تقدم - أن كثيراً من القضايا اللغوية فُسِّرت في ضوء الاعتبار الاجتماعي للغة ، أما الجانب النفسي للغة فلا نجد منه إلا النزر اليسير ، فعلى سبيل المثال ذكر الدكتور أنيس أن الحالة النفسية قد يكون لها دور في تطور الأصوات ، فحينما يميل الشعب إلى الاستقرار تتطور أصواته من الشدة إلى الرخاوة ، ويحدث العكس إن مال

(١) صدر لأول مرة سنة ١٩٤٧م عن دار الفكر العربي بالقاهرة ، وطبع ثانية سنة ١٩٦٢م بمكتبة دار العروبة بالقاهرة ، والثالثة سنة ١٩٧١م بمكتبة غريب بالقاهرة ، ثم تالت الطباعات بعد ذلك . ومباحث هذا الكتاب مستلة من كتابه (علم اللغة) من ص ٨٢-١٧٩ ، ٢٠٢-٢٢٦ ، (الطبعة الأولى) .

(٢) ينظر : علم اللغة ، د. وافي ، ص ٣١ ، محاضرات في اللغة ، د. أيوب ، ص ٢٦-٣٢ ، علم اللغة ، د. السعمران ، ص ٧٦-٧٨ ، محاضرات في علم اللغة ، د. أحمد مختار عمر ، ص ٣٥-٣٦ ، علم اللغة في الفكر الغربي ، د. علي محمود مزيد ، ص ١٣٢ - ١٣٦ ، علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٤٨ - ٥١ ، التفكير اللغوي ، د. بشر ، ص ٤٩ - ٥٠ ، المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالنواب ، ص ١٣٨-١٤٦ .

الشعب إلى التنقل والترحال ، ويستأنس بهذا التفسير في ميل اللهجات المتحضرة إلى كثرة استخدام الأصوات الرخوة ، وميل اللهجات البدوية إلى استخدام الأصوات الشديدة (١) .
والذي يبدو أن هذا التفسير ليس تفسيراً نفسياً محضاً ، بل هو نفسي اجتماعي ، ومن المعروف أن هناك علماً يسمى «علم النفس الاجتماعي اللغوي Social Psychology of Language» يهتم بدراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة في التصرف اللغوي للأفراد والجماعات (٢) ، وقد شعر الدكتور أنيس بشيء من هذا ، فعقب على ذلك التفسير بقوله: إن الربط بين الأصوات والحالة النفسية إن صدق على مجتمع فلا يعني بالضرورة جريانه على بقية المجتمعات (٣) ، كما قدم الدكتور أنيس تفسيراً لظاهرة القلب المكاني يقوم على عامل نفسي هو الذاكرة أو الحافظة ، وعلى الرغم من رفضه لفكرة «جسبرسن» القائمة على ضعف الذاكرة لدى الأطفال ، فإنه يفسر حدوث تلك الظاهرة في ضوء ما وهبه الله للإنسان من مخ يخترن محصولاً لغوياً ، يتألف من سلاسل صوتية قد تكون كثيرة الشبوع ، أو متوسطة ، أو نادرة ، فإذا خطرت في الذهن إحدى تلك السلاسل الصوتية القليلة الشبوع ، تداعت لها بسرعة سلسلة أخرى أشبه بها أو أقرب إليها ، وهي في نفس الوقت أكثر منها شبيوعاً في كلام الناس ، فتحل سلسلة صوتية مكان أخرى ، وبذا يحدث القلب المكاني ، أي أن تلك السلسلة الصوتية تطفو على الشعور ، ولذلك تبادر إلى الاستجابة قبل غيرها مما يساعد على حلول تلك السلسلة الصوتية محل غيرها (٤) .

وهكذا نرى مصطلحات وظواهر نفسية اعتمد عليها الدكتور أنيس في تفسير إحدى الظواهر اللغوية ، كما صرح الدكتور أنيس أن دلالة الألفاظ - وإن كان قد تناولها علماء

(١) الأصوات ، ص ١٧٤ .

(٢) معجم المصطلحات اللغوية ، د. رمزي بعلبكي ، ص ٤٦٠ .

(٣) الأصوات ، ص ١٧٤ .

(٤) مسطرة اللغوي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٧/٢٩ - ١٢ . وقد انتقد الدكتور داود عبده هذا التفسير ، ورأى أن هناك عوامل نفسية يعزى إليها السبب في حدوث هذه الظاهرة عند الأطفال ، كضعف الذاكرة ، وما يسمى بالتوقع عند الكبار . دراسات في علم اللغة النفسي ، ص ٩١-١٠٢ .

النفس على ضوء الظواهر النفسية ، كالشعور ، وشبه الشعور ، واللاشعور ، والذاكرة ، والتصور ، والتخيل ، وتداعي المعاني - فإنه سيسلك مسلك اللغويين في بحثها (١) ، وهو حينما يقرر هذا المنهج لا يقلل من شأن العوامل الخارجية في التحليل اللغوي ، كالجانب النفسي والاجتماعي ذات الأثر الواضح في دلالة الألفاظ ، بل إنه ليعترف بالقيمة العلمية لأبحاث كل من «أوجدن» و «ريتشاردز» - وهما من علماء النفس - في الدلالة (٢) .

ويبدو أن الدكتور أنيساً في الوقت الذي يعترف فيه بأهمية الظواهر النفسية في تفسير بعض القضايا اللغوية ، فإنه لا يدعو إلى الأخذ بها على عموم إطلاقها ، وبجميع صورها وإشكالاتها ، بل في إطار لغوي صرف ، دون الدخول في متاهات علم النفس ، وقضاياه المتشعبة .

أما الدكتور السعران فقد فسر المعنى - كما تقدم - تفسيراً سلوكياً قائماً على أن له مضمونين : أحدهما نفسي والآخر منطقي (٣) ، مخالفاً بهذا رأي أستاذه «فيرث» .

وبصفة عامة فالدكتور السعران كالدكتور أنيس في نظريته لتناول قضايا علم اللغة النفسي على أسس لغوية ، ويتضح هذا في الدعوة التي أبداهها لقيام دراسة لغة الطفل أو جوانب من لغته ، وتأكيده على أنه لا يكفي لعمل هذه الدراسة التزود بنظريات علم النفس المختلفة ، بل لابد من الاعتماد على ثقافة لغوية حديثة (٤) .

وأما الدكتور بشر فقد انتقد نظرية «أولمان» للمعنى ، التي تقوم على أساس نفسي بحت ، كما انتقد نظرية «بلومفيلد» في المعنى ، القائمة على المذهب السلوكي (٥) ، وقد فصلت القول في هذه المسألة في الفصل الخاص بالجانب الدلالي ، والذي أود اثباته في هذا المقام أن الدكتور بشراً من خلال حديثه عن علاقة علم اللغة بعلم النفس ، أو تفسير الظواهر اللغوية - ومنها المعنى - على أساس نفسي - يرى أنه ينبغي أن يتم ذلك في إطار ضيق ، فالحقائق اللغوية هي التي يجب أن تكون سيدة الموقف في معالجة تلك

(١) دلالة الألفاظ ، ص ٢-٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٤ .

(٣) علم اللغة ، ص ٣٠٢ - ٣٠٤ .

(٤) اللغة والمجتمع ، ص ٢٠ .

(٥) ينظر : تقديمه لكتاب أولمان (دور الكلمة في اللغة) ص ٦-٧ ، ٦٥-٦٦ (الهامش) ،

دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ١٥٦ - ١٧١ ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ١٥-١٨ .

القضايا، ولكن هذا لا يمنع من الاستعانة بالأسس النفسية والعقلية استعانة غير مباشرة، وبأسلوب لغوي (١). وهذا - كما صرح الدكتور بشر - رأي أستاذه «فيرث» (٢) - .

ووظيفة علم اللغة النفسي عنده ليست هي الوصف والتحليل، وإنما «الاهتمام بالعلاقات التي تربط بين الرسائل الكلامية والفرد الذي يرسلها أو يستعملها، إنه يدرس مسيرة التواصل الكلامي، وتتابع الصور الكلامية» (٣)، وهكذا نرى الدكتور بشراً متفقاً مع الآراء السابقة في الاعتراف بأهمية الجانب النفسي في دراسة قضايا اللغة، ولكن في حدود ضيقة، ودون طغيان على حقائق اللغة.

وأما الدكتور تمام حسان فقد ذكر أن مراقبة اللغويين لسلوك الطفل اللغوي من قبيل مراعاة العنصر الشخصي في اللغة، وهو عنصر مهم لا يمكن تجاهله في اللغة. ويلحق بذلك - كما يذكر الدكتور تمام - دراسة العيوب النطقية، والأمراض العصبية المتصلة باللغة، واكتساب اللغة عند الدكتور تمام أكثر ما يكون شبيهاً من الناحية النفسية بعملية اكتساب العادات (٤)، وبوجه عام فإن الدكتور تماماً في الوقت الذي يعترف فيه بعدم استطاعة علم اللغة الاستغناء عن الدراسات العلمية والفلسفية، ومنها علم النفس، فإنه يعد هذا العلم من أقل العلوم فائدة في الدراسات اللغوية (٥).

وأما الدكتور عبدالرحمن أيوب فقد دعا إلى الاستفادة من علم النفس في دراسة العمليات العقلية للكلام، وعاب على اللغويين العرب هروبهم عن مواجهة المسؤولية التي تملها على المتخصص تطورات فرع تخصصه، ومنها سبر أغوار النفس الإنسانية، وتحطم الحواجز التي كانت تفصل بين علم اللغة وعلم النفس (٦)، وقد قام الدكتور أيوب بتفسير حدوث القلب المكاني تفسيراً نفسياً قائماً على أنه ينتج عن نوع من الخطأ السيكلوجي، هو اضطراب الفرد في ترتيب الأصوات، مما يجعله غير قادر على تلقي الأصوات

(١) ينظر: تقديمه لكتاب أولمان السابق، ص ٦-٧ (الهامش)، دراسات في علم اللغة، ق ٢، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٢) الأصوات، ص ١١.

(٣) التفكير اللغوي، ص ٥٠.

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٦٨، ٨٣-٨٦.

(٥) مناهج البحث في اللغة، ص ٣٤، ٢٠٠-٢٠١.

(٦) محاضرات في اللغة، ص ٢٦-٣٢، الكلام إنتاجه وتحليله، ص ٧-١١.

وإنتاجها بشكل سليم (١) ، ومع أن الدكتور أيوب متحمس لهذا الجانب من الدراسة ، فإنه يحذر من سيطرتها - ومعها الدراسة الاجتماعية - على الدراسات اللغوية (٢) ، مما يعني الاستعانة بها دون أن يكون ذلك على حساب الجانب اللغوي .

ولابد من الإشارة - ونحن في هذا الصدد- إلى أن الاتجاه النفسي في دراسة اللغة يعد امتداداً لذلك الاتجاه الذي عني بنظريات علم النفس في الدراسات الأدبية والنقدية المعاصرة في مصر ، وكان قد بدأ به - فيما تذكر المصادر التي أرخت له - الأستاذان محمد خلف الله ، وأحمد أمين ، في كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول - آنذاك - ، حيث أنشأت الكلية سنة ١٩٣٨م دراسة جديدة لطلاب الدراسات العليا ، تدور حول علاقة علم النفس بالأدب ، وأسندت تدريس هذا الموضوع إليهما (٣) ، كما كان للشيخ أمين الخولي توجه مماثل لهذا ، حيث كتب سنة ١٩٤٥م مقالا عن علم النفس الأدبي (٤) .

وفي سنة ١٩٤٧م أصدر الأستاذ محمد خلف الله كتابه (من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده) وتبعه في هذه الوجهة الأستاذ حامد عبدالقادر ، إذ صدر له سنة ١٩٤٩م كتاب (دراسات في علم النفس الأدبي) ، وكلاهما - كما نعلم - من ذوي الثقافة اللغوية، ولم يقتصر هذا الاتجاه على دراسة الأدب ونقده، بل شمل البلاغة وعلومها - أيضاً- ، وخير من يمثل ذلك الشيخ أمين الخولي ، حيث نشر سنة ١٩٣٦م مقالا عن «البلاغة وعلم النفس» (٥)، وكان - كما يذكر الدكتور عزالدين إسماعيل - يعهد لأحد المتخصصين

(١) محاضرات في اللغة ، ص ١٧١-١٧٧ . وقد أيد بعض اللغويين المعاصرين هذا التفسير . ينظر : علل التغير اللغوي ، د.مصطفى التوني ، ص ١٠٤-١٠٦ . وللمزيد ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٣٥ .

(٢) أصوات اللغة ، ص ٢٣ .

(٣) ينظر : من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده ، محمد خلف الله أحمد ، التمهيد ، ص ٥ (الطبعة الثانية) .

(٤) نشره في مجلة علم النفس ، المجلد الأول ، ١٩٤٥م ، ص ٣٦-٥١ ، ثم أورده ضمن كتابه : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، ص ١٧٧ - ٢١٥ .

(٥) نشره في مجلة كلية الآداب ، الجامعة المصرية ، المجلد الرابع ، الجزء الثاني ، ١٩٣٦م ، ص ١٣٥-١٦٨ ، ثم ضمن هذه المقالة كتابه : مناهج تجديد ... ، ص ١٧٧-٢١٥ .

في الدراسات النفسية بإعطاء طلابه في الجامعة مقدمةً نفسيةً قبل أن يحاضر لهم في البلاغة (١).

هذه وقفة سريعة مع نظرة اللغويين المعاصرين للجانب النفسي في دراسة اللغة ، وسأتناول فيما يلي إسهامهم في بحث موضوعين يُعدّان من أهم موضوعات علم اللغة النفسي ، هما : اللغة والفكر ، واكتساب اللغة .

(٤) التفسير النفسي في الأدب ، ص ١٤ . ولمزيد من التفاصيل حول الاتجاه النفسي في دراسة الأدب ينظر : نحو منهج نفسي في نقد الشعر ، سعد أبو الرضا ، ص ٣٧ فما بعدها .

اللغة والفكر

شغل هذا الموضوع طائفة من المناطق، والفلاسفة، وعلماء النفس*، والاجتماع، والأدب واللغويين - أيضاً -، وقد ذكر «فندريس» أن هذه المسألة «وإن كانت مسألة سيكولوجية قبل كل شيء، فلا يسوّغ للعالم اللغوي أن يهملها بأية حال» (١)، كما ذكر «بول Pool» أن مجال الاهتمام الأول لعلماء اللغويات هو العلاقة بين اللغة والفكر (٢)، وحيث إن الأمر كذلك فقد أسهم بعض اللغويين المعاصرين في مصر في دراسة هذه القضية على النحو الذي سنستعرضه في هذا الحيز من الدراسة.

وعلينا بادئ ذي بدء أن نذكر أن الأسئلة التي تطرح في هذا المقام هي: هل هناك فكر بدون لغة (رموز لغوية)؟ وهل الفكر واللغة وجهان لعملية نفسية واحدة؟ وإذا كان هناك فكر ولغة فأيهما سابق للآخر؟ وأيهما أكثر تأثيراً على الآخر؟

(*) صدرت مؤلفات مستقلة تحمل هذا العنوان، ففي سنة ١٩٤٨م صدر كتاب بعنوان (اللغة والفكر) وهو عبارة عن محاضرات ألقاها أربعة من أعضاء هيئة التدريس بمعهد التربية العالي للمعلمين، وفي سنة ١٩٦٧م أصدر الدكتور عثمان أمين كتاباً بعنوان (في اللغة والفكر) وهو يمثل مجموعة المحاضرات التي ألقاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية بمعهد البحوث والدراسات العالية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وترجم الدكتور أحمد عزت راجح سنة ١٩٥٤م كتاب «جان بياجيه» (اللغة والفكر عند الطفل)، كما ترجم الدكتور طلعت منصور سنة ١٩٧٦م كتاب «فيجوتسكي» (التفكير واللغة)، وكتب الدكتور سيد غنيم مقالاً قيمياً عن (اللغة والفكر عند الطفل) نشر في مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٧١م، ص ٩١-١٣٠، وقد خصص هذا العدد لدراسة هذه القضية، كما كتب الدكتور طلعت منصور مقالاً بعنوان (العلاقة بين التفكير واللغة) نشره في مجلة المجمع المصري للثقافة العلمية، الدورة ٤٥، الكتاب السنوي، ١٩٧٥م، ص ٩٩-١٢٩، وألقى الدكتور إبراهيم مذكور بحثاً في الجلسة الحادية عشرة من جلسات مؤتمر المجمع في دورته الثامنة عشر بعنوان «الفكر واللغة»، ونشر في مجلة المجمع، ٩/٩-١٣.

(١) اللغة، ص ٩٦.

(٢) نقلاً عن «العلاقة بين اللغة والفكر ودورها في تنمية مهارات اللغة الثانية» د. شاكر عطية قنديل، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الأول، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ١٦١.

وإزاء هذا تكونت نظريات ثلاث هي بحسب تسلسلها التاريخي : نظرية العزل المطلق بينهما، وإنكار وجود أي أثر لأحدهما في الآخر، ونظرية انصهار الفكر باللغة، ونظرية استقلال الفكر عن اللغة استقلالاً نسبياً، مع تلاحمه العضوي بها، والأثر المتبادل بينهما (١).

ونبدأ عرض آراء اللغويين المعاصرين في مصر بما يراه الدكتور أنيس من ارتباط اللغة بالفكر ارتباطاً وثيقاً، بل لقد أصبح من الصعب تصور أي نوع من التفكير دون لغة، ويؤكد الدكتور أنيس على أن هذه العلاقة أصبحت حقيقة علمية، برهنت التجارب المتعددة على صحتها (٢).

أما الدكتور حسن ظاظا فيقرر أن هذه القضية من أشد مباحث علم اللغة تعقيداً، وأكثرها طرافة في وقت واحد، ويرى - بعد أن استعرض طائفة من آراء العلماء المحدثين النفسيين والفلاسفة واللغويين - أنه لا كلام (لغة) بدون فكر، ولا فكر بدون كلام، فالفكر هو المضمون الخفي للغة، وهذا يعني أنها شيء واحد، وأنها متصاحبان، فاللغة ظاهرة مرافقة للفكر، ولكنها ليست هي الفكر بعينه (٣).

ويؤكد هذه النظرة الدكتور عبدالصبور شاهين، حيث يرى أن هناك تلازماً وثيقاً بين اللغة والتفكير، وأن هذا التلازم يبدأ منذ يعي الانسان حقيقة وجوده، فالفكر - أو ما يسميه الدكتور عبدالصبور «اللغة الداخلية» - واللغة، وهي نظام من العلامات الاصطلاحية ذات الدلالة الاصطلاحية، واللذان يمثلان عملية الاتصال الأنساني - هما أشبه بالعملة النقدية، ذات وجهين متكاملين ومتلازمين، وفقدان أحدهما يعني ضياع قيمة الآخر، بل إن من أصعب عمليات التجريد الفلسفي انفصال حركة الفكر عن كلمات اللغة (٤).

إن هذين الرأيين ليدلان دلالة واضحة على أن الفكر ليس كائناً قبل اللغة، ولا اللغة كائنة قبل الفكر، بل هما مرتبطان ببعضهما ارتباطاً قوياً، دون انفصال بينهما، بمعنى أنه

(١) ينظر : اللغة والفكر ، د.نوري جعفر ، ص ١٢٢-١٣٦ ، اللغة وعلم النفس ، د.موفق الحمداني ، ص ١٨٥ ، سيكولوجية اللغة والمرض العقلي ، ص ١٥٠ ، التفكير واللغة ، فيجوتسكي ، ترجمة / د.طلعت منصور ، ص ٧٢ فابعدھا .

(٢) دلالة الألفاظ ، ص ٦٨-٦٩ .

(٣) اللسان والإنسان ، ص ٦٩-٩٥ .

(٤) في علم اللغة العام ، ص ٧٠ - ٧٣ .

ليس أحدهما سابقاً للآخر ، إلا أنني ألمس من خلال تناول الدكتور حسن ظاظا لهذه القضية - أعني قضية اللغة والفكر - أن الفكر سابق للغة ، يقول في هذا الخصوص : «...ومع ذلك فلأن اللغة كانت أول مخلوقات الفكر ، ولأنها لم تنفصل عنه لحظة واحدة ، وهو لم يستغن عنها على مدى تأريخ الإنسانية الطويل ، فقد امتزجت به ...» (١) .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أمرين : أحدهما أن المقصود بالأسبقية في هذا المقام أسبقية الرتبة أو الحيثية - كما يقول فلاسفة الإسلام - لا أسبقية الزمان أو الوجود في الأعيان - باصطلاح علماء الكلام (٢) والأمر الآخر أن مسألة الأسبقية والتقدم في هذه القضية - أي كانت وجهتها ، لصالح الفكر أو اللغة - لا يتوقف عليها كبير شأن ، بل لا أهمية لها مطلقاً ، ومن أجل هذا فالقول بصدارة الفكر للغة لا يمكن القبول به ، كما لا يمكن قبول عكسه ، كما أثبت ذلك عدد من الباحثين من خلال الدراسة العلمية الموضوعية للغة ، فهما كما يقول الدكتور عبده الراجحي : « يخضعان لتأثير متبادل ، قد يكون متساوياً ، بل إن تأثير اللغة في الفكر قد يكون أقوى من تأثير الفكر في اللغة » (٣) .

ويتفق الدكتور حلمي خليل مع الآراء السابقة في أن العلاقة بين اللغة والفكر علاقة اتحاد ، يؤثر كل منهما في الآخر ، ويرى أن النظرة إليهما باعتبارهما عمليتين منفصلتين نظرة خاطئة (٤) .

والواقع أننا لو تتبعنا آراء المختصين في الفلسفة أو علم النفس أو الأدب بشأن هذه القضية ، لوجدنا أنها تجمع على وجود صلة وثيقة تربط بين اللغة والفكر (٥) ، وهذا

(١) اللسان والإنسان ، ص ٩٤ ، ومن يذهب إلى القول بسبق الفكر للغة الدكتور عثمان أمين . في اللغة والفكر ، ص ٣١ - ٣٥ . وللمزيد حول هذه القضية ينظر : المصدر نفسه ، ص ٣٧ - ٣٩ ، اللغة والفكر ، د.نوري جعفر ، ص ١٠٤ - ١٠٧ .

(٢) في اللغة والفكر ، د.عثمان أمين ، ص ٣٣ .

(٣) فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ٧٥ .

(٤) المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، ص ٢٨ ، وللمزيد ينظر : علم اللغة العام ، د.توفيق شاهين ، ص ١٤٤ - ١٤٧ ، اللهجات وأسلوب دراستها ، ص ٧٠ - ٧١ ، اللغة والفكر بين علم النفس وعلم اللسانية ، د.بسام بركة ، الفكر العربي المعاصر ، العددان ١٨-١٩ ، ١٩٨٢ م ، ص ٦٥ - ٧١ .

(٥) ينظر - على سبيل المثال - : في اللغة والفكر ، د.عثمان أمين ، الفكر واللغة - تمهيد - د.أحمد أبو زيد ، عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ٣-١٠ ، اللغة والفكر ==

الاتجاه هو الأكثر شيوعاً وقبولاً لدى الدراسات المعاصرة ، فالصلة ثابتة ، ولكن الخلاف يمكن في طبيعة هذه الصلة .

وقبل أن أنتقل إلى موضوع اكتساب اللغة أود أن أشير إلى أن الدكتور حسن ظاظا حاول تأصيل هذه الفكرة (علاقة اللغة بالفكر) في دراسات الأقدمين ، فأورد نصاً طويلاً لإخوان الصفا في إحدى رسائلهم ، أثبت من خلاله أن القدماء تناولوا هذه القضية بطريقة مدهشة (١) ، كما أن الدكتور عبده الراجحي أثبت من خلال تعريف ابن جني للغة ، وعلى وجه التحديد كلمة (أغراضهم) أنه كان على معرفة بهذه العلاقة ، فهذه الكلمة تعني التفكير بلغة العصر الحديث ، بل إنها أكثر شمولية من لفظة التفكير التي يقتصر معناها على الصورة العقلية أو العمليات الذهنية (٢) .

== عند الطفل ، د.سيد غنيم ، عالم الفكر « السابق » ، ص ١١٠ - ١٢٩ ، المسلك اللغوي ومهاراته، محمد عبدالحميد أبو العزم ، ص ٣١-٣٢ ، اللغة والفكر، مجموعة من الباحثين ، ص ٦ - ٧ ، ٤٤ ، ٦١ ، سيكلوجية اللغة والمرض العقلي ، ص ١٤٣-١٥٨ ، وللمزيد ينظر: اللغة والفكر ، د.نوري جعفر ، ص ١٢١ - ١٤٦ ، مفهوم المعنى دراسة تحليلية ، د.عزمي إسلام ، ص ١٨-٢٠ .

(١) اللسان والإنسان ، ص ٢٤ - ٢٨ . وقد أورد الدكتور منذر العياشي نصوصاً للشهرستاني ، والإمام الغزالي ، وابن حزم ، تبين هذه العلاقة . ينظر : سيياء اللغة والفكر ، مجلة علامات ، الجزء ٦ ، المجلد ٢ ، ١٤١٣هـ ، ص ١٢٦ ، ١٣٥ . وللمزيد ينظر : التفكير اللساني في الحضارة العربية ، د.عبدالسلام المسدي ، ص ٤٦ - ٥٦ .

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ٦٩ - ٧٦ . والواقع أن مصطلح التفكير من المصطلحات الغامضة التي تعددت آراء العلماء في تحديد مدلولها ، فبعضهم يرى أنه يقصد به الأفكار سواء كانت صوراً ذهنية ، أو أفكاراً مجردة ، إضافةً إلى الاتجاهات العامة للفكر ، وطرق التفكير وأساليبه . ينظر : مفهوم المعنى ، ص ١٨ . ويرى بعضهم أن الفكر هو أحد العمليات أو الوظائف العقلية أو الخمية التي تشمل -أيضاً- الذاكرة والانتباه ، والخيال واللغة . ينظر : اللغة والفكر ، د.نوري جعفر ، ص ٩٨ .

اكتساب اللغة

سبق أن تحدثت عن هذا الموضوع أثناء تناولي للجوانب المعيارية في النحو العربي ، وسأتناوله هنا باعتباره يشكل مبحثاً مهماً من مباحث علم اللغة النفسي .

والمقصود باكتساب اللغة هنا هو « دراسة المراحل المختلفة التي يمر بها الطفل منذ لحظة الميلاد ، حتى يستطيع التحكم في لغة المجتمع الذي ولد فيه ، ويستعملها» (١) ، واكتساب اللغة قد يكون في الصغر - أي في مرحلة متقدمة من العمر - كما هو الحال عند الأطفال ، وقد يكون في الكبر - أي في مرحلة متأخرة من عمر الإنسان - كما هو الشأن في تعلم اللغات الأجنبية .

ويفرق العلماء بين مصطلحي اكتساب اللغة ، وتعلمها ، فإكتساب اللغة (Language acquisition) يتم في ظروف لا منهجية ، على حين أن تعلمها (Learning) يحدث في ظروف منهجية منظمة (٢) ، وكلا هذين الموضوعين يندرجان ضمن مباحث علم اللغة النفسي - كما تقدم - .

ويعدُّ الأستاذ محمد خلف الله أحمد من الرواد الذين تناولوا هذا الموضوع ، وذلك في كتابه (الطفل من المهد إلى الرشد) (٣) ، إلا أن هذه الدراسة « تنتمي بأكملها إلى الجهود التي بذلها علماء النفس في دراسة اكتساب اللغة » (٤) ، بمعنى أنها دراسة نفسية صرفة ، ليس فيها للجانب اللغوي أثر يذكر .

-
- (١) اللغة والطفل ، د.حلمي خليل ، ص ٥٦ .
 (٢) اللسانيات التطبيقية في العالم العربي ، د.محمود إسماعيل صيني ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ٢٣٤-٢٣٥ ، اللغة والطفل ، د.حلمي خليل ، ص ٥٧ .
 (٣) صدر هذا الكتاب لأول مرة سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م ، عن مطبعة الرحمانية بالقاهرة . وهناك دراسة قيمة عن اكتساب الطفل للغة من خلال آراء الأستاذ محمد خلف الله أحمد ، قدمها الدكتور حلمي خليل إلى الندوة العلمية التي انعقدت في كلية الآداب بجامعة الإسكندرية تخليداً لذكرى الأستاذ خلف الله - رحمه الله - سنة ١٩٨٥م ، وقد طبعت سنة ١٩٨٧م بعنوان (اللغة والطفل ، دراسة في ضوء علم اللغة النفسي) ، وصدرت عن دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ، ثم طبعت ثانية بدار النهضة العربية ، بيروت ، وقد كتب على هذه الطبعة أنها الأولى ، وأنها صدرت سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ، ولكن هذا ليس صحيحاً - كما أخبرني الدكتور حلمي خليل - .
 (٤) اللغة والطفل ، د.حلمي خليل ، ص ٦٠ ، وينظر : المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

وقد تناول هذا الموضوع بشكلٍ أساسي علماء النفس (١) ، وإن كان اللغويون المعاصرون في مصر لم يغفلوا عنه ، إذ أولوه شيئاً من عنايتهم ، على أن هذه العناية لم تكن هدفاً في ذاتها ، بل كانت وسيلةً إلى غاية ، فالذين تعرضوا له إما بغرض دراسة نشأة اللغة ، أو بغرض فهم وظيفتها الاجتماعية ، أو بغير هذا وذاك على النحو الذي سيتضح فيما يستقبل من هذه الدراسة .

ونبدأ بدراسة الدكتور وافي ؛ حيث إنه من أوائل من تناولوها بشيءٍ من التفصيل ، فقد تحدث عن أنواع التعبير في الطفولة ، النظري منها والمكتسب ، والمراحل التي يمر بها الطفل في نموه اللغوي ، وقد حدد هذه المراحل بأربع : الأولى ، وتكون من الولادة حتى الشهر الخامس ، ويظهر في هذه المرحلة التعبير الطبيعي عن الانفعال بقصد الاستجابة لطلباته ، وتكون المرحلة الثانية من الشهر الخامس إلى أواخر السنة الأولى ، وتتميز برقي بعض أنواع التعبير لديه ، وفهمه لمدلول كثير من الكلمات والجمل التي يسمعاها من المحيطين حوله دون استطاعته محاكاتها ، أما المرحلة الثالثة فتكون من أواخر السنة الأولى إلى سن الخامسة أو السادسة أو السابعة تبعاً لظروف النمو اللغوي لدى كل طفل ، وهي مرحلة التقليد اللغوي للأصوات اللغوية ، وأصوات الحيوان ، والطيور ، ومظاهر الطبيعة ، ومحاكاة الكلمات ... الخ ، وتتميز الظواهر المتعلقة بالدلالة في هذه المرحلة باستخدامها الموسع (عموم الدلالة) ، وأما ظواهر الصرف والاشتقاق فتخلو لغة الطفل منها في هذه المرحلة ، ومع تقدم عمره يظهر في لغته شيءٌ من مراعاة هذين الجانبين ، كما يميل إلى القياس والسير على وتيرةٍ واحدة ، كأن يقول حصان وحصانه ، خروف وخروفه ... الخ ، كما أن تركيب الجمل يبدو ساذجاً في هذه المرحلة ، وخالياً من أدوات الربط بين عناصر الجملة ، ويتأثر الطفل في مفردات وتراكيب وقواعد لغته بالوسط المحيط حوله بدرجةٍ كبيرةٍ جداً ، أما المرحلة الرابعة فتبدأ من سن السادسة أو السابعة أو الثامنة ، تبعاً لاختلاف الأفراد ، وهي مرحلة الاستقرار اللغوي ، وفيها تأخذ اللغة وضعها الطبيعي ، وترسخ كثير من العادات الكلامية لديه (٢) .

(١) لعل من أوائل هذه الدراسات كتاب الأستاذ صالح الشماع (اللغة عند الطفل) ، وقد صدر سنة ١٩٥٥ م . للمزيد حول هذه المؤلفات ينظر : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص ٢٣٤ - ٢٣٦ .

(٢) ينظر : نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ، ص ١١٣-١٥٤ .

كما تناول الدكتور وافي عوامل اكتساب اللغة ، وناقش نظرية حاسة النظر* ، وأثرها في التقليد اللغوي ، مفنداً إياها ، ومثبتاً بالأدلة عدم صحتها ، وناقش - أيضاً - رأي من يذهب إلى أن التقليد اللغوي للطفل عملية آلية مجردة من الإرادة والقصد والتفكير ، وأثبت أنها عملية فطرية ، تنبعث عن قصدٍ وإرادةٍ وعملٍ وفكر ، ثم تعرّض لآراء العلماء بشأن نشأة اللغة الإنسانية ، وربطهم بينها وبين مراحل تطور النمو اللغوي عند الطفل ، وهو في هذا يؤيد رأي من يذهب إلى وجود علاقة بين النشأتين ، فالمرحلة التي يمر بها الطفل في نموه اللغوي تشابه المراحل التي اجتازتها اللغة الإنسانية في نشأتها (١) .

وهكذا يبدو لنا أن الدكتور وافي من خلال تناوله لعملية الكسب اللغوي أقرب إلى اللغويين منه إلى علماء النفس ، هذا شيء ، وشيء آخر أن المراحل الأربع التي ذكر أن نمو الطفل اللغوي يمر بها، هي المراحل نفسها - مع اختلاف المسميات فقط - التي ذكرها اللغويون وعلماء النفس ، فعظم الباحثين من هؤلاء يوزعون مراحل نمو الطفل اللغوي إلى أربع هي : مرحلة ما قبل اللغة (الصراخ) ، مرحلة المناغاة ، مرحلة التقليد ، مرحلة الكلام الحقيقي وفهم اللغة (٢) ، أما مسألة التقليد اللغوي فهي - دون شك - ذات أثر مهم في اكتساب اللغة ، سواء أكان ذلك في الأصوات أم في العبارات والجمل ، وهناك عنصر مهم آخر هو التلقين ، وهو لا يقل أهمية عن سابقه ، « وهما الوسيلتان اللتان أجمع علماء النفس وعلماء اللغة - أيضاً - على التسليم بدورهما الفعّال في اكتساب الطفل للغة، أصواتاً، وكلماتٍ، وجملاً» (٣) ، وكون التقليد - أو ما يطلق عليه علماء النفس (المحاكاة - Imitation) - إرادياً أو آلياً - فهناك أنواع أربعة له حسب تصنيف «دكرولي» ، وهو تصنيف قائم على الثنائيات التالية : تقليد تلقائي وآخر إرادي ، تقليد بفهمٍ وآخر بدونه ، تقليد عاجل وآخر

(*) المقصود بهذه النظرية رؤية الطفل لشفتي المتكلم وحركتها ، ومحاكاته لها ، وإخراج الصوت الذي يتناسب معها . ينظر : نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ، ص ١٥٨ .

(١) المصدر السابق ، ص ١٥٥-١٧٤ ، وينظر : ص ٣١-٣٤ .

(٢) ينظر : اللغة عند الطفل ، صالح الشماع ، ص ٥٣ فما بعدها ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ١٠٢ فما بعدها ، اللغة والمجتمع ، د. السعران ، ص ٢٢ فما بعدها ، الألسنية ولغة الطفل العربي ، جورج كلاس ، ص ٤٩ فما بعدها .

(٣) اللغة والطفل ، د. حلمي خليل ، ص ٧٩ . وينظر : الطفل من المهد إلى الرشد ، ص ٢٣-٢٤ ، اللغة عند الطفل ، صالح الشماع ، ص ١٠١ فما بعدها .

مؤجّل ، تقليد دقيق وأخر غير دقيق (١) ، وكل نوع له مرحلته الزمنية الخاصة به - على اختلاف بين الباحثين في ذلك - ، وهذا يعني أن التقليد ذو صورتين : إحداهما تلقائية ، والأخرى إرادية ، والخلاف قائم بين العلماء حول أهمية كل صورة في اكتساب الطفل للغة (٢) .

ولابد من الإشارة إلى أن فكرة التقليد هذه التي نادى بها أصحاب النظرية السلوكية ظلت تفسيراً مقبولاً لدى الفكر اللغوي الحديث ، حتى جاء عالم اللغة الإمبريكي المعاصر «تشومسكي» ، فرفضها ، وقدم نظريةً أخرى سميت بـ«نظرية القدرة اللغوية الفطرية» ، وتقوم على أن عقل الطفل يحتوي على خصائص فطرية تجعله قادراً على اكتساب اللغة بصورة إبداعية لا بصورة تقليدٍ أو محاكاة (٣) .

أما ما ذكره الدكتور وافي من أن هناك ارتباطاً وتشابهاً بين نشأة اللغة وتطور مراحل نمو الطفل اللغوي ، فمعلوم أن هذه النظرية متأثرة بنظرية التطور اللغوي التي هي بدورها متأثرة بقانون التطور العام الذي قال به «دارون» (٤) ، وليس الدكتور وافي وحده الذي يذهب هذا المذهب ، بل يتفق معه الدكتور حسن عون (٥) ، وسوف نرى موقف بعض اللغويين المعاصرين من هذه المسألة .

وقبل أن أوصل عرض الجهود اللغوية المعاصرة في دراسة اكتساب اللغة ، أود الإشارة إلى أن دراسة الدكتور وافي عن هذه القضية لم تكن حديثاً نظرياً فحسب ، بل قرنه

(١) ينظر : اللغة عند الطفل ، صالح الشماع ، ص ١١٢ ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ١٠٧ فما بعدها .

(٢) ينظر : اللغة عند الطفل ، صالح الشماع ، ص ١١٢-١١٥ .

(٣) ينظر : اللغة والطفل ، د.حسي خليل ، ص ٣٠-٣١ ، ٨١-٨٦ ، ولتفاصيل أكثر حول مقومات هذه النظرية ينظر : المدخل السلوكي لدراسة اللغة ، د.مصطفى التوني ، ص ٦١ فما بعدها ، الألسنية ولغة الطفل العربي ، ص ١٤٠-١٥٥ ، اللسانيات النفسية بين المدرستين السلوكية والإدراكية ، مجيد الماشطة ، مجلة قافلة الزيت ، العدد التاسع ، المجلد الثامن والثلاثون ، ١٩٩٠م - ١٤١٠هـ ، ص ٣٦-٣٧ .

(٤) ينظر : فقه اللغة في الكتب العربية ، ص ٨٩ فما بعدها ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ١١٩-١٢٤ ، وللمزيد ينظر : اللهجات وأسلوب دراستها ، ص ٤٥ - ٤٦ .

(٥) اللغة والنحو ، ص ٢٨ - ٣٦ .

بجانب تطبيقي ، تمثل في إجراء ما ذكره من أسس وقواعد ونظريات على أبنائه من الذكور والإناث ، فكان بهذا كمن يريد تأكيد صحة ما يذهب إليه بواسطة الأمثلة الواقعية ، والتجارب الشخصية ، وهذا أمر ملموس في كل مناحي دراسته .

والطريقة التي استخدمها الدكتور وافي في هذه الدراسة هي طريقة الأساليب البيوغرافية - وإن لم يصرح بهذا أو يشير إليه - ، وهي من أقدم طرق دراسة اكتساب اللغة عند الطفل ، وأكثرها انتشاراً لدى الأوربيين ، وتعتمد هذه الطريقة على الملاحظة المباشرة (العارضة) ، دونما حاجة لاستخدام الأجهزة والأدوات ، وتقتصر على دراسة عدد محدود جداً من الأطفال ، هم في الغالب من أبناء الباحثين أنفسهم ، وقد وجه لهذه الطريقة انتقادات عديدة ، لعل من أهمها أنها تتدخل العوامل الذاتية ، مما يجعلها تبتعد عن الموضوعية (١) .

أما الدكتور إبراهيم أنيس فقد تناول هذه المسألة في مواضع متعددة ، في معرض حديثه عن الأصوات اللغوية ، وعن نشأة الكلام ، وعن اكتساب الدلالة ونموها ، وعن كيفية إثارة الأصوات للدلالات اللغوية في الأذهان . فراحل نمو الطفل اللغوي عنده تتوزع على ثلاث مراحل هي : مرحلة الصراخ ، ثم المناغاة ، ثم التقليد (٢) ، وهو في هذا التوزيع يسير مع ما ارتضاه عالم اللغة الدانمركي «اوتوجسبرسن» (٣) ، ولا يختلف عنه سوى في تسمية المرحلة الثالثة وتوزيعها على فترتين ، ف«اوتوجسبرسن» يسميها مرحلة الكلام ، ويقسمها إلى فترتين : اللغة الصغيرة ، واللغة المشتركة (٤) ، في حين أن الدكتور أنيساً يسميها - كما تقدم - مرحلة التقليد ، دون توزيع لها ، وقد سبق أن ذكرنا أن عنصر التقليد يتكون عند الطفل في مرحلة اللغة المشتركة ، أو ما تسمى بمرحلة الكلام الفعلي (٥) .

وقد تتبع الدكتور أنيس كيفية تطور الأصوات في هذه المراحل ، والظواهر اللغوية التي تحدث لتلك الأصوات من إبدال ، وقلب ، وسقوط ، وتنغيم ، ونبر للمقاطع ،

(١) ينظر : اللغة عند الطفل ، صالح الشماع ، ص ١٢-١٤ ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ٩٩-١٠١ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : اكتساب اللغة ، مارك ريشل ، ترجمة : د. كمال بكداش ، ص ٣٩-٤٢ ، الألسنية ولغة الطفل العربي ، ص ٤٠-٤٣ .

(٢) الأصوات ، ص ١٥٦ فما بعدها .

(٣) Language, Its nature, development and origin. P.103-114 .

(٤) المصدر السابق . وينظر : اللغة والمجتمع ، د. السعران ، ص ٢٢-٣١ .

(٥) اللغة والطفل ، د. حمي خليل ، ص ٧٨ .

وتكرارها (تضعيفها) ، كما تناول محاولات الطفل المتكررة لإصلاح أخطائه في نطق الأصوات بغية الوصول إلى النطق الصحيح (١) .

وقد اتضح لي أن دراسة الدكتور أنيس للاكتساب اللغوي للطفل في الجانب الصوتي لا تكاد تخرج عما ذكره «أوتوجسبرسن» ، بل يبدو تأثره الواضح بذلك ، والمسألة الثانية في هذه الدراسة أن الدكتور أنيساً يرفض تلك النظرة التي تربط بين نشأة اللغة عند الإنسان وتطور مراحل نمو الطفل اللغوي ، التي قال بها - كما سبق - الدكتور وافي ، والدكتور حسن عون ، ويرى أن ذلك من باب الغلو ، معللاً هذا بأن هناك فرقاً شاسعاً بينهما ، فالطفل مقلد لمن حوله في اكتساب لغته ، في حين أن الإنسان مخترع للغته ، ولكنه يستدرك قائلاً : إنه لا مانع من الاستئناس بالمرحلة الأولى لنمو الطفل اللغوي في بحث نشأة اللغة (٢) ، ويتفق معه في هذه النظرة كل من الدكتور حسن ظاظا ، والدكتور عبدالصبور شاهين ، والدكتور رمضان عبدالنواب (٣) في حين يرفضها الدكتور عبدالرحمن أيوب من أساسها ، ويصفها بعدم الواقعية (٤) .

أما اكتساب اللغة عند الطفل في جانبه الدلالي - وهو موضوع قلما تنبه له اللغويون المعاصرون ؛ حيث عنيت أغلب دراساتهم في هذا الميدان بالجانب الصوتي ، وصوغ الألفاظ والكلمات والجمل - فقد تناوله الدكتور أنيس بشيء من التفصيل ، وكانت نقطة البدء في دراسته هذه أن الطفل تصادفه عقبات كثيرة في احتوائه دلالة الألفاظ ، أكثر من تلك التي تقابله في الجانب الصوتي والنحوي (٥) ، ويبدأ فهم الطفل لمدلول الألفاظ قبل أن يقوم بتقليد نطق تلك الألفاظ ، مما يعني أن الفهم لدى الطفل سابق لنطقه (٦) وهذا ما قال به

(١) الأصوات ، ص ١٥٦ - ١٦٩ .

(٢) دلالة الألفاظ ، ص ٢٤-٢٦ . وللمزيد ينظر : اللسان والإنسان ، د.حسن ظاظا ، ص ١٨-١٩ ، لغات البشر ، ماريوباي ، ترجمة / د.صلاح العربي ، ص ١٩ .

(٣) ينظر : اللسان والإنسان ، ص ١٨-١٩ ، في علم اللغة العام ، ص ٤٦-٥٠ ، ٥٧-٦٦ ، المدخل إلى علم اللغة ، ص ١١٩-١٢٤ .

(٤) محاضرات في اللغة ، ص ١٥-١٦ .

(٥) دلالة الألفاظ ، ص ٩٢ .

(٦) نفسه ، ص ٨٦ .

«جسبرسن» (١)، أما بدء مرحلة الفهم الدلالي لديه فتم حينما يربط بين ما يسمعه وما يترتب عليه من أحداث ، ويكون هذا بعد السنة الأولى من عمره ، ويذكر الدكتور أنيس أن البداية الأولى لإدراك الطفل للدلالات تتم بصورة غير مكتملة ، مما يعني أن خصوصية الدلالة تدرك لدى الأطفال قبل إدراكهم لعموميتها ، فالكلمة التي يسمعها الطفل لأول مرة يتلقاها وكأنها علم من الأعلام ، لا يطلق إلا على ذلك الشيء المحدد الذي ارتبط به في تلك التجربة ، ثم لا تلبث في مرحلة لاحقة أن تعمم الدلالة لديه ، بحيث يطلق اسم الشيء على كل ما يشبهه ، كأن يطلق لفظ أم أو أب على كل امرأة أو رجل يشبهانها في الملبس أو الهيئة ، وحتى يصل إلى الدلالة الصحيحة فإنه يلاقي مشقةً دون ذلك (٢) ، كما ذكر الدكتور أنيس أن إدراك المحسوسات لدى الطفل أسبق من إدراكه للمعنويات (٣) ، ويختم هذه الدراسة بذكر المصاعب التي يواجهها الطفل في اكتساب دلالة الألفاظ ، ومنها : الألفاظ ذات الدلالات المتقابلة أو المتضادة ، والألفاظ التي تدل على أكثر من معنى (المشترك اللفظي) ، والكلمات متشابهة الأصوات ، والكلمات التي تختلف دلالتها باختلاف السياق ، ويذكر في هذا الصدد أن انتقال الدلالة من مجال إلى مجال (المجاز) يتقبله الطفل دون غرابة أو دهشة ، وبخاصة تلك المجازات التي يسهل تفسيرها ، وتتضح علاقة المجاز فيها (٤) ، ويؤكد الدكتور أنيس على أهمية التجارب السابقة للأطفال ، وارتباطها الوثيق بدلالات الأشياء (٥) ، وهذا صحيح فقد أثبتت الدراسات النفسية أن للخبرة تأثيراً مباشراً في تكوين الدلالات اللفظية ،

(١) . Language . p. 113-114 . وينظر : اللغة والمجتمع ، د. السعران ، ص ٢٩ ، اللغة عند الطفل ،

صالح الشماع ، ص ٨٩ فابعدا ، دراسات في علم اللغة النفسي ، د. داود عبده ، ص ٨٦ .

(٢) دلالة الألفاظ ، ص ٨٧-٩٠ ، ١٤٨-١٥٢ . وتتفق معه في ذلك الدكتورة نوال عطية . علم

النفوس اللغوي ، ص ٢٧ ، وهناك آراء أخرى لا تتفق مع هذه النظرة ، ينظر : الألسنية ولغة الطفل

العربي ، ص ٢٠٩-٢١٠ ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص ١٢١ .

(٣) دلالة الألفاظ ، ص ١٥٧ . وينظر : اللغة والطفل ، د. حلمي خليل ، ص ٧٥ ، الألسنية ولغة

الطفل العربي ، ص ٢٠٨ .

(٤) دلالة الألفاظ ، ص ٩٠-٩٤ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٩٤ ، ١٥١ ، وقد ذكر الدكتور السعران أن « فيرث » يرى أن تتبع النمو

اللغوي للطفل يجدر أن يكون مرتبطاً بالتجارب المهمة التي تمر بها حياة الطفل . اللغة والمجتمع ،

ص ٢١ .

بل لقد عُدَّت هي المسئلة الأولى عن تكوين المعاني (١) ، وعلى الرغم مما يبدو على هذا الرأي من مبالغة في جعل التجارب والخبرات التي يتعرض لها الطفل مسئلة في المقام الأول عن تكوين الدلالات ، حيث هناك عوامل أخرى لها أهميتها - أيضاً - في اكتساب الدلالة عند الطفل (٢) ، فإن نوع الخبرات وتعددتها يظللان عاملاً رئيساً في تطور الدلالة لدى الطفل .

وهكذا يتضح لنا أن الدكتور أنيساً أوقف دراسته للنمو اللغوي للطفل على جانين هما : الجانب الصوتي والدلالي - وهما جانبان مهمان دون شك - ، في حين أن الجانب التركيبي والصرفي ، وتكوين الجمل والعبارات لم تزل منه ما هي قيمة به .

أما الدكتور السعران فقد عالج السلوك اللغوي للطفل ضمن حديثه عن اللغة والمجتمع ، وكأنه بهذا يشير إلى أن هذا الموضوع من مباحث علم اللغة الاجتماعي ، بل إنه صرح بأن دراسة السلوك اللغوي للشخص يقود إلى فهم الوظيفة الاجتماعية للغة (٣) ، وهو بهذا يتفق مع أستاذنا الدكتور تمام الذي سبق أن ألمعنا إلى رأيه في دراسة سلوك الطفل اللغوي ، وهذا ما تبعه اللغوي الإنجليزي «لويس M.M. Lewiss» في كتابه (اللغة في المجتمع) (٤) .

وقد سار الدكتور السعران في دراسة مراحل نمو الطفل اللغوي حسب ما ذكره «جسبرسن» في التقسيم الثلاثي لتلك المراحل التي أقرها علماء اللغة المحدثون ، مشيراً إلى أن دراسة أستاذه «فيرث» في هذا الصدد ، والترتيب الذي اتبعه فيها ، شيء يختلف عن الترتيب الذي تقرر فيه نتائجها (٥) .

وهكذا تتبدى لنا ملامح دراسة اللغويين المعاصرين في مصر عن الاكتساب اللغوي* ،

(١) علم النفس اللغوي ، ص ٢٧ ، ٦٦ .

(٢) لمعرفة هذه العوامل - وهي بصفة عامة تمثل عوامل اكتساب اللغة عند الطفل - ينظر : اللغة عند الطفل ، صالح الشماع ، ص ١٤٣ - ١٥٣ .

(٣) اللغة والمجتمع ، ص ١٨ .

(٤) ينظر : ص ٣١-٩٥ .

(٥) اللغة والمجتمع ، ص ٣١-١٨ .

(*) هناك دراسات لغوية أخرى تناولت هذا الجانب لم نتعرض لها ؛ لأنها متأخرة زمنياً عن الفترة الموضوعية لهذه الدراسة . ينظر - على سبيل المثال - : علل التغيير اللغوي ، د.مصطفى التوني ، ص ١١١-١٢٠ .

وقد رأينا مدى اعتمادها في كثير من جوانبها على الدراسات الغربية الحديثة ، النفسي منها ، واللغوي ، والاجتماعي .

وأختم هذا العرض بالإشارة إلى أن بعض هؤلاء اللغويين حاول تأصيل هذه المسألة في دراسات القدماء ، فأورد نصوصاً - رغم قلتها - تدل على تنبهم لها ، وعنايتهم بها (١) .

وهناك مسألة أرى أنها جديرة بالذكر في نهاية هذا الفصل ، وهي أن موضوع أمراض الكلام وعيوب النطق - وهو من القضايا ذات الأهمية القصوى في علم اللغة النفسي - لم ينل من اللغويين المعاصرين في مصر عناية تذكر ، وكل ما هناك إشارات سريعة ترد في ثنايا حديثهم عن أهمية علم الأصوات (٢) ، أو أهمية العناية بعلاج لغة الطفل (٣) ، ونستثني من ذلك تلك الدراسات القيمة التي قام بها كل من الدكتورة فاطمة محبوب ، والدكتور عبدالله ربيع ، والدكتور محمود فهمي حجازي ، وخصصت لعيوب النطق كما يراها الجاحظ من خلال البيان والتبيين (٤) وقد تولى ذلك نيابة عنهم كل من علماء النفس والطب ،

(١) ينظر في ذلك : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٦٨ ، دراسات في علم اللغة ، د.فاطمة محبوب ، ص ٧١-١٠٦ ، وللمزيد ينظر : علم اللغة الاجتماعي ، د.هادي نهر ، ص ٧١-٧٦ . ولعل من أوفى الدراسات في هذا الصدد - فيما أعلم - تلك الدراسة التي قام بها الدكتور عبدالسلام المسدي ، وخصصها لنظرية اكتساب اللغة من خلال المنظور العربي ، وقد أثبت في ضوء استنطاقه للنصوص العربية التي أوردها لطائفة من العلماء القدامى - كابن جني ، وأبي حيان ، وابن وهب ، وابن خلدون ، والقاضي عبدالجبار ، وإخوان الصفاء ، والجرجاني ، والفارابي ، وابن سينا ، والجاحظ - أن الفكر اللغوي العربي استطاع النفاذ إلى خصائص الظاهرة الإنسانية بالاعتقاد على ملايسات اقتنائها وطرائق تحصيلها ، كما أثبت - أيضاً - سبق علماء العربية لـ«تشومسكي» ونظريته في اكتساب اللغة التي تقوم - كما تقدم - على أن اللغة ملكة فطرية تكتسب بالحدس دون التقليد والتلقين . ينظر: نظرية العرب في اكتساب اللغة ، مجلة الأقاليم ، العدد ٨ ، السنة ١٤ ، ١٩٧٩م ، ص ٣-١٦ .

(٢) ينظر : أصوات اللغة ، د.أيوب ، ص ٢٤ ، الأصوات ، د.بشر ، ص ١٨-١٩ ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٣٥٣ .

(٣) ينظر : في علم اللغة العام ، د.عبدالصبور شاهين ، ص ٦٣-٦٦ .

(٤) ينظر : دراسات في علم اللغة ، ص ٧١-٨٦ ، الملاحح الأدائية عند الجاحظ في البيان والتبيين ، ص ١٨١-٢٨٦ ، علم اللغة العربية ، ص ٢٥٠-٢٥١ . وهناك دراسة أخرى في الموضوع نفسه قام بها الدكتور مازن الوعر وأوردها ضمن كتابه : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، ص ٥٣٣-٥٥٦ ، وله أيضاً عرض تحليلي للتجربة الأمريكية في دراسة أمراض الكلام . ينظر : مجلة المعرفة ، دمشق ، العدد ٢٠٤ ، ١٩٧٩م ، ص ٢٠٨-٢١٧ .

حيث أسهموا بجهود فاعل في سد هذه الثغرة ، وملء هذا الفراغ (١) .
 إن الاهتمام بهذا الجانب من الدراسات اللغوية النفسية يفيد الطفل في التغلب على
 ماقد يعترضه من مشكلات نطقية ، كما يفيد الإذاعيين والخطباء والممثلين وغيرهم ممن يتعامل
 مع الكلمة المنطوقة على الأداء اللغوي السليم ، وقد أصبح هذا المجال علماً قائماً بذاته يسمى
 «علم تصحيح النطق Phoniatric»* ، ونظراً لأهميته قامت هيئة الإذاعة المصرية بإنشاء
 معهد للتدريب الإذاعي بالقاهرة ، شارك في إلقاء المحاضرات فيه نخبة من علماء الأصوات ،
 كالدكتور إبراهيم أنيس (٢) ، وأستاذنا الدكتور تمام ، كما أدخل المشرفون على معهد الفنون
 المسرحية مادة الصوتيات وقواعد النطق ، وأسندوا مسئوليتها إلى المتخصصين في علم
 الأصوات ، ومنهم الدكتور تمام . والدكتور كمال بشر (٣) وأنشئ في بعض المؤسسات
 التعليمية عيادات نفسية ، ووحدات علاجية لأمراض الكلام وعيوب النطق (٤) ، كما

(١) من المؤلفات الرائدة في هذا المجال : أمراض الكلام ، د.مصطفى فهمي ، صدر لأول مرة
 سنة ١٩٥١م ، دار مصر للطباعة ، ثم تتالت طبعاته بعد ذلك . وممن أسهم في ذلك من الأطباء
 الدكتور فؤاد البديري (أسرار الصمم وعيوب الكلام) صدر سنة ١٩٨٥م ، عن مؤسسة أخبار
 اليوم - الكتاب الطبي - العدد رقم (٣٧) . وللدكتور حسين خضر (علاج الكلام) صدر سنة
 ١٩٥٢م - تقريباً - مطبعة خلف ، القاهرة ، وللدكتور ملاك جرجس (اللجاجة واضطرابات
 الكلام) ، صدر عن مكتبة المحبة بالقاهرة ، د.ت ، وله طبعة ثالثة صدرت سنة ١٩٩٠م بدار
 اللواء ، الرياض .

(*) ترجم الدكتور عبدالصبور شاهين هذا المصطلح إلى «علم الأصوات العلاجي» . علم الأصوات ،
 مالبرج ، ص ٢٦٩ ، وبعضهم ترجمه إلى «علم عيوب النطق» . ينظر : معجم المصطلحات
 اللغوية ، ص ٣٧٦ .

(٢) ينظر : الأصوات ، ص ١ ، (الطبعة الرابعة) ، الإذاعة وأصوات اللغة ، د.إبراهيم أنيس ، مجلة
 الفن الإذاعي ، العدد ٣٢ ، السنة ٩ ، ١٩٦٥م ، ص ٣-٧ . وللمزيد ينظر : الكلمة المذاعة ،
 د.كمال بشر ، مجلة الفن الإذاعي ، العدد ٣٦ ، السنة ١٠ ، ١٩٦٦م ، ص ٣-١٧ ، دراسات في
 علم اللغة ، د.فاطمة محجوب ، ص / ز - ط .

(٣) الأصوات ، د.بشر ، ص ١٧١ (الهامش) .

(٤) أمراض الكلام ، د.مصطفى فهمي ، ص ٤ .

أن من أهداف قسم الدراسات الصوتية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية ، تخرج أفراد متخصصين لعلاج عيوب النطق والكلام (١) .

ويعجب المرء حينما يستقرئ التراث العربي فيجد أن القدماء - بمختلف توجهاتهم العلمية - قد وضعوا لبنات هذا العلم ، سواء كان ذلك في صورة دراسات متناثرة في مؤلفات الأداة القرآني (التجويد) ، والمعاجم اللغوية ، والبلاغة ، ولحن العامة (٢) ، أو في أفراد بعضهم له مؤلفاً مستقلاً (٣) .

وبعد ، فإنه يتضح لنا - بعد العرض المتقدم - أن إسهام اللغويين المعاصرين في مصر لدراسة الجانب النفسي للغة يتضح أكثر ما يتضح في تناولهم للموضوعات التي تندرج تحت مسمى علم اللغة النفسي ، دون أن يكون لتفسير الظواهر اللغوية نصيب من التحليل النفسي، باستثناء ما سبق ذكره من تفسير الدكتور أنيس والدكتور أيوب لظاهرة القلب المكاني .

وقد تفاوت مستوى ذلك الإسهام من مبحث لآخر ، فعلى حين نالت بعض تلك المباحث حظاً موفوراً من العرض والمناقشة ، والدراسة والتحليل ، ظل بعضها الآخر بعيداً

(١) مما تجدر الإشارة إليه أن جامعة الجزائر تعد - كما يذكر بعض الباحثين - أول جامعة عربية تقتفي أثر الجامعات العالمية في إنشاء أقسام خاصة لدراسة ظواهر أمراض الكلام ، حيث يوجد في معهد العلوم اللسانية والصوتية التابع لها تخصص يمنح بموجبه خريج الطب درجة الماجستير في علم أمراض الكلام بأحد فرعيه السمعي الصوتي ، أو اللساني الإكلينيكي . ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٦٠ ، الجزء ٣ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، ص ٥١٥ (الهامش) .

(٢) هناك دراسة لعيوب الكلام عند اللغويين العرب قامت بها الدكتورة وسمية المنصور ، نشرت في حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت - الحولية السابعة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، وقد تبعت فيه - ما أمكنها - دراسات القدماء عن هذا الجانب ، كما أن الدكتور خليل العطية استعرض إسهام العلماء العرب في دراسة هذا الجانب . ينظر : في البحث الصوتي عند العرب ، ص ٩٢-١٠٦ .

(٣) هو فيلسوف العرب أبو يوسف الكندي (توفي نحو ٢٦٠هـ) ، وله رسالة في اللثة ، نشرها محققه محمد حسان الطيان ، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٦٠ ، الجزء ٣ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، ص ٥١٥-٥٣٢ . وهناك دراسة قيمة عن هذه الرسالة قام بها الدكتور فخري الدباغ . ينظر : اللثة عند الكندي وفي ضوء علم اللغة الحديث ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، العدد ٣ ، يوليو ١٩٨٠م ، ص ٨٦ - ١٠٣ ، كما قام الدكتور خليل العطية بعرضٍ دقيقٍ لأبواب هذه الرسالة قبل أن تنشر . ينظر : في البحث الصوتي عند العرب ، ص ٩٤-٩٦ .

عن التناول المتأني الدقيق ، وشيء آخر أن بحثهم لقضايا اللغة في ضوء معطيات علم النفس اتسم بالحذر والحيطه من أن تطغى هذه المعطيات على تلك القضايا .
أما بالنسبة للجانب التأصيلي لدراسة مباحث علم اللغة النفسي - بصفة عامة - في دراسات القدماء ، فقد تبين أنه لم يحفل بما يستحقه ، وليس له منهم سوى العرض السريع (١) .

وأود أن أشير إلى أنه قد أمكن الوقوف على نموذج واحد ، تبين لي من خلاله أن بعض القدماء كانوا على إدراكٍ واعٍ بأهمية العامل النفسي في تفسير الظواهر اللغوية ، فقد فسّر ابن جني (٣٩٢ هـ) ظاهرة المماثلة الصوتية بصورها المتعددة من إدغام ، وإقلاب ، واتباع حركي ، بأنها تحدث توقعاً من المتكلم بأن الصوت الثاني هو الذي يأتي من بعد ، فالتغيير الذي يقع في تلك الصور التماثلية تصورته العرب قبل أن يقع ، فابتدأوا بتغييره ؛ «لأن كل ما يتوقع إذا ثبت في النفس كونه ، كان كأنه حاضر مشاهد» (٢) ، فالتوقع - وهو ظاهرة لغوية نفسانية - كما يقول الدكتور داود عبده - (٣) هو الذي يفسر حدوث هذه الظاهرة ، وتفسير ابن جني هذا هو نفسه الذي قال به اللغوي الفرنسي «فندريس» (٤) ، ومن المعروف أن «فندريس» يذهب في تفسير التغيرات الصوتية - بصفة عامة - مذهباً نفسانياً يقوم على أن عقل المتكلم هو المسئول عن ذلك في نهاية الأمر (٥) .

(١) للتعرف على شيءٍ من ذلك ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب ، محمد حسين آل ياسين ، ص ٤٤٢ .

(٢) الخصائص ، ٣٣/١ . وينظر : المصدر نفسه ، ٣٣-٣١/١ .

(٣) دراسات في علم اللغة النفسي ، ص ١٠١ .

(٤) اللغة ، ص ٩٣-٩٤ ، وقد ناقشت هذه المسألة بتوسع في رسالة الماجستير (ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة) ، ص ٢٢٠ - ٢٢٢ ، ٣٨٧-٣٨٦ .

(٥) اللغة ، ص ٩٦ . وينظر : المصدر نفسه ، ص ٦٢ - ٩٦ ، علل التغيير اللغوي ، د.مصطفى التوني ، ص ١٠١ - ١٢٠ .

الفصل الثالث
الجانب المقارن

الجانب المقارن

يُعَدُّ المنهج المقارن من أقدم المناهج في دراسة اللغة ، ويقوم هذا المنهج على تصنيف اللغات الإنسانية إلى فصائل وأسِرٍ لغوية ، بناءً على تشابهات صوتية و صرفية ونحوية ودلالية ، ودراسة العلاقات بين لغتين أو أكثر داخل الفصيلة أو الأسرة اللغوية الواحدة .

وكانت نشأة هذا المنهج في اللغات الهندية الأوروبية ، ثم انتقل إلى باقي الأسرات اللغوية ، ونتج عنه ظهور «علم اللغة المقارن Comparative Linguistics» .

ويعود الاهتمام بالدراسات المقارنة في مصر إلى ما بعد إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨م ، حيث استقدمت أساتذة زائرين متخصصين في الساميات المقارنة (علم مقارنة اللغات السامية) ؛ ليقوموا بالتدريس في قسم الآداب* ، وكان معظم هؤلاء من كبار المستشرقين الألمان من مثل «ليتان» ، «شاده» ، «برجشتراسر» (١) ، وبعضهم كان من إيطاليا كالعلامة «جويدي» ، مما يعني أن البداية الأولى للدرس المقارن في مصر كانت علي يد المستشرقين ، ثم ما لبث أن تحول إلى الباحثين المصريين الذين تلقوا العلم على يد هؤلاء ، من أمثال الدكتور فؤاد حسنين ، والدكتور مراد كامل ، والدكتور خليل نامي ، والدكتور محمد حمدي البكري ، والدكتور عبدالحليم النجار ، والدكتور إسماعيل معتوق ، والدكتور محمد القصاص ، والدكتور حسن ظاظا ، والدكتور السيد يعقوب بكر .

وتبع ذلك افتتاح أقسام للغات السامية في الجامعات المصرية ، والتحاق أعدادٍ من الطلاب بهذه الأقسام ، وإسهامهم بعد ذلك في بلورة هذا الاتجاه اللغوي الجديد في الدراسات اللغوية المعاصرة .

(*) كان هذا القسم نواةً لكلية الآداب التي افتتح بها قسم للغة العربية واللغات السامية ، ثم ما لبث أن تحول اسمه إلى قسم اللغة العربية واللغات الشرقية ، وبعد ذلك خصص للغات الشرقية وآدابها قسم خاص بها ، وفي سنة ١٩٣٩م أنشئ معهد للغات الشرقية وآدابها . ينظر : دراسة أدب اللغة العربية بمصر ، أحمد الشايب ، ص ١٦-١٩ ، الكتاب الفضي لكلية الآداب ، ص ٤ ، ٧ ، ١٣ ، جامعة القاهرة ، ماضيها وحاضرها ، د. رؤوف عباس حامد ، ص ٤٣ ، ٦٥-٦٦ .

(١) ينظر : دراسة أدب اللغة العربية بمصر ، ص ٢٧-٢٩ ، تأريخ اللغات السامية ، د. إسرائيل ولفنسون ، المقدمة ، المقارنات اللغوية وتاريخ اللغة العربية ، د. عبدالرحمن أيوب ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ١٥٢ ، اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة ، د. محمود فهمي حجازي ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة العربية) عدد (٤) ، ص ٣٦ .

وإذا كانت مصر تعد بحق رائدة في هذا الميدان ، فإن هذا لا يعني تفرداً به ، فقد شاركها في هذه الحركة بعض أقطار المشرق العربي ، كالعراق ولبنان ، وصدر عن لغوي هذه الأقطار أبحاث جادة ، تم عن إحساس بقيمة هذا الجانب بالنسبة للغة العربية (١) ، وذلك مادعا بعض الباحثين المعاصرين إلى تعميم القول : إن هذا الاتجاه مما اختص به المشرق العربي ، وكان له فيه دور كبير ، وغنمت منه الألسنية حظاً لا ينكر (٢) .

وتذكر بعض المصادر اسم الأستاذ إبراهيم مصطفى رائداً أولاً لهذه الدراسات في مصر ، وصاحب الفضل الأول على من سلكه من بعده (٣) ، إلا أنني أحسب أن ذلك قد يكون فيه شيء من الصحة في جانبه النظري ، أما الجانب العملي - وهو الأهم - فلا أعتقد صحته ؛ لأن الأستاذ إبراهيم مصطفى - رغم ريادته بحق في بعض جوانب الدرس اللغوي - غير متخصص في هذا النوع من الدراسات .

والواقع أن الدكتور طه حسين يعد من أوائل الداعين إلى أن تعنى مصر بدراسة اللغات السامية عناية خاصة ، بحيث تصبح القاهرة ملجأً لهذه الدراسات ، ومركزاً من أهم المراكز لدراسة هذه اللغات (٤) .

لقد سبق أن تحدثنا عن هذا الاتجاه من حيث كونه يمثل عنصراً مفقوداً في الدراسات اللغوية العربية القديمة ، ومأخذاً من جملة مأخذ سجلها اللغويون المعاصرون في مصر على الدرس النحوي القديم ، وسأتناوله هنا باعتبار أنه يعبر عن منحى من مناحي التجديد في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر .

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر : اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، د.رياض قاسم ، ٤٩٢/٢-٥٠٢ .

(٢) حظ المشرق العربي من البحث الألسني ، د.محمد الهادي الطرابلسي ، بحث منشور ضمن (اللسانيات واللغة العربية) ، عدد (٤) ، ص ٣١٦ .

(٣) دراسات في فقه اللغة ، د.السيد يعقوب بكر ، ص /ي . وينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٤-٥ .

(٤) ينظر : مستقبل الثقافة في مصر ، ص ٢٣٤-٢٣٥ ، ٣٤٤-٣٤٥ ، في الأدب الجاهلي ، ص ١٩ . وللمزيد حول رأي الدكتور طه حسين في اللغات السامية ينظر : فكر طه حسين اللغوي ، د.محمود فهمي حجازي ، مجلة فكر للدراسات والأبحاث ، العدد ١٤ ، ١٩٨٩م ، القاهرة ، ص ٧١ فابعدھا ، الآداب السامية في رؤية طه حسين الأدبية ، د.محمد خليفه ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ فابعدھا .

وبادئ ذي بدء علي أن أثبت أن الدراسات المقارنة في مصر بدأت بالتأليف في قواعد اللغات السامية ، وبخاصة العبرية والسريانية (١) ، وتزامن معه في الفترة نفسها المقارنة بين هذه اللغات ، ويطلق على هذا النوع من المقارنات «المقارنة اللفظية الفنية» (٢) ، ولم تقتصر هذه الدراسات المقارنة على الجانب اللغوي فحسب ، بل شملت - أيضاً - الجانب الأدبي، والحضاري ، والديني ، والتأريخي (٣) ، ويطلق على هذا «المقارنة المعنوية

(١) من أوائل المصنفات في هذا الميدان كتاب الأستاذ محمد بدر (الكنز في قواعد اللغة العبرية) الذي صدر سنة ١٩٢٦م ، وكتاب الأستاذ محمد عطية الأبراشي والدكتور علي العناني وليون محرز (المفصل في قواعد اللغة السريانية وآدابها والموازنة بين اللغات السامية) وكتاب (الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها) لهم - أيضاً - ، وقد صدر هذان الكتابان سنة ١٩٣٥م ، وكتاب الدكتور فؤاد حسنين (التوطئة في اللغة العبرية) صدر سنة ١٩٤٠م ، وكتاب أستاذنا الدكتور عبدالعزيز برهام (مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العبرية) صدر سنة ١٩٤٩م ، وكتاب الدكتور إبراهيم موسى الهنداوي (مبادئ اللغة العبرية) صدر سنة ١٩٥٢م ، وله أيضاً (الأساس في اللغة العبرية الحديثة) د.ت ، وفي سنة ١٩٧١م أصدر الدكتور محمد عوني عبدالرؤف كتابه (قواعد اللغة العبرية) ، ثم في سنة ١٩٧٦م أصدر الدكتور فاروق جوودي كتابه (قواعد اللغة العبرية) ، وأصدر الدكتور رمضان عبدالنواب سنة ١٩٧٧م كتابه (اللغة العبرية ، قواعد ونصوص ومقارنات باللغات السامية) ، وفي سنة ١٩٧٨م أصدرت الدكتورة زاكية رشدي كتابها (السريانية ، نحوها وصرفها) في طبعته الثانية ، ثم أصدر الدكتور رمضان عبدالنواب سنة ١٩٨١م كتابه (في قواعد الساميات ، العبرية والسريانية والحبشية ، مع النصوص والمقارنات) ، وطبع ثانية سنة ١٩٨٣م .

(٢) الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها ، د.علي العناني وزملاؤه ، ص ٤١ - ٤٣ .

(٣) من تلك المصنفات: تأريخ الشعوب السامية ولغاتها، لأستاذنا الدكتور عبدالعزيز برهام، صدر سنة ١٩٣٩م ، وطبع ثانية سنة ١٩٤٥م، الآداب السامية، لمحمد عطية الأبراشي، صدر سنة ١٩٤٦م ، بين الحبشة والعرب، للدكتور عبدالمجيد عابدين ، صدر سنة ١٩٤٧م ، النظم الاجتماعية والسياسية عند قدماء العرب والأمم السامية، لمحمد محمود جمعة، صدر سنة ١٩٤٩م، تأريخ الأدب السرياني، للدكتور مراد كامل والدكتور محمد حمدي البكري، صدر سنة ١٩٤٩م (وفي عام ١٩٧٢م أكملت الدكتورة زاكية رشدي الجزء الثاني من هذا الكتاب، وجمع الجزءان في مجلد واحد وصدر سنة ١٩٧٨م)، الأمثال العربية ومقارنتها بنظائرها من اللغات السامية، للدكتور عبدالمجيد عابدين، صدر سنة ١٩٥٦م، الشعر العبري، للدكتور محمد القصاص، صدر سنة ١٩٥٨-١٩٥٩م، من الأدب العبري، للدكتور فؤاد حسنين ، صدر سنة ١٩٦٣م، قوانين الملوك ، للدكتور عبدالسميع محمد أحمد، ==

الأدبية» (١) ، والذي يعيننا في هذا المقام هو الجانب اللغوي ليس غير ، أما الجوانب الأخرى فلن نتعرض لها سوى ما نعثر عليه داخلها من مقارنات لغوية ، وهي بطبيعة الحال لا تكاد تخلو من ذلك .

وقد احتضنت مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً) أبحاث هذه الدراسات في فترة نشأتها الأولى .

وحيث إن المستشرقين لهم باعهم الطويل في هذا الجانب ، بل إننا لانزال نعترف لهم «بجهودهم الجبارة في هذا الميدان» ، «ولا نزال نعترف من بحارهم في هذا الموضوع ، ونقرأ بشغف وتلهف ما يكتبونه عنه ، ونتابع باهتمام أنباء الاكتشافات المتوالية التي يقوم بها علماءهم في هذه الناحية» (٢) ، فقد ترجم بعض اللغويين المعاصرين في مصر شيئاً من تلك الأعمال العلمية القيمة (٣) ، وإن كان مازال كثير منها ينتظر دوره في الترجمة !

== صدر سنة ١٩٦٥م ، الساميون ولغاتهم ، د.حسن ظاظا ، صدر سنة ١٩٧١م ، الأدب اليهودي المعاصر ، د.فؤاد حسنين ، صدر سنة ١٩٧٢م ، بدايات الشعر العربي بين الكرك والكيف ، د.محمد عوني عبدالرؤف ، صدر سنة ١٩٧٦م ، القافية والأصوات اللغوية ، له أيضاً ، صدر سنة ١٩٧٧م ، الشعر العبري الحديث ، د. نازك عبدالفتاح ، صدر سنة ١٩٨٠م ، الأمم السامية ، حامد عبدالقادر ، صدر سنة ١٩٨١م .

(١) الأساس في الأمم السامية ولغاتها ، ص ٤٣-٤٧ .

(٢) مقدمة الدكتور رمضان عبدالنواب (المترجم) لكتاب «نولدكه» : اللغات السامية ، ص ٣ .

(٣) لا بد من الإشارة إلى أن أعمال المستشرقين تلك منها ما كتب باللغة العربية ، وهذه عبارة عن محاضرات ألقيت في الجامعة المصرية ، كحاضرات أدبيات الجغرافيا والتأريخ واللغة عند العرب ، التي ألقاها سنة ١٩٠٨م المستشرق الإيطالي «جويدي» ، ونشرت في مجلة الجامعة المصرية ، ومحاضرات المستشرق الألماني «برجستراسر» (التطور النحوي للغة العربية) ، وعني بطبعها لأول مرة تلميذه الدكتور محمد حمدي البكري ، وصدرت عن مطبعة السماح سنة ١٩٢٩م ، وطبعت ثانية سنة ١٩٧٢م ، ثم أخرجها وصححها وعلق عليها الدكتور رمضان عبدالنواب سنة ١٩٨٢م ، ومحاضرات المستشرق الألماني «أنوليتان» التي ألقاها في النصف الأول من هذا القرن بجامعة فؤاد الأول عن «أسماء الأعلام في اللغات السامية» ، ونشرت في مجلة كلية الآداب - كما تقدم - . وبعض تلك الأعمال كتب باللغة الأصلية لأصحابها ، وتم نقل بعضها إلى العربية ، وقد أحصيتها - حسب علمي - فوجدتها كالتالي : الحاضرات السامية القديمة ، موسكاتي ، ترجمة / د.السيد يعقوب بكر ، د.ت ، اللغات السامية ، نولدكه ، ترجمة / د.رمضان عبدالنواب ، ١٩٦٣م ، ==

والشيء الملاحظ على الدراسات اللغوية المقارنة في العالم العربي - بصفة عامة - قلة المتخصصين فيها ، ويعزى السبب في ذلك إلى أن هذا النوع من الدراسات يتطلب إماماً واسعاً ، وإحاطة كبيرة باللغات السامية (العبرية ، والفينيقية ، والنبطية ، والسريانية ، والآرامية ، والحبشية ، والآكادية ، والأوغریتیة ، والعربية) ، وكذلك اللغات الأوربية، وبخاصة اللغة الألمانية التي صدر بها كثير من المؤلفات والمقالات في الدراسات السامية المقارنة ، وذلك لم يتحقق إلا لفئة قليلة من الباحثين المعاصرين (١) .

يضاف إلى ذلك - فيما أرى - أن هذه الدراسات ترتبط كثيراً بالرحلات العلمية إلى موطن اللغات السامية ، والقيام بأعمال الحفر والتنقيب للكشف عن الآثار والنقوش الكتابية التي تخر بها هذه المناطق ، على نحو ما رأيناه في قيام البعثة الأثرية الفرنسية سنة ١٩٢٩م باكتشاف مجموعة كبيرة من اللوحات المغطاة بكتابة مسماوية ، ونقوش كثيرة أدت إلى اكتشاف اللغة الأوغریتیة في منطقة رأس شمرة بالقرب من اللاذقية بسوريا (٢) ، وعلى غرار ما قامت به كلية الآداب بجامعة القاهرة من تسيير بعثة علمية إلى الأجزاء الجنوبية الغربية من الجزيرة العربية ، وما نتج عنها من جمع لنقوش حميرية وسبئية ، نشرها وشرحها الدكتور خليل نامي - العضو اللغوي الممثل للكلية في هذه الرحلة - في مجلة كلية الآداب - كما سبق - ، واستفاد منها الباحثون ، وهذا أمر قد توقف في الدراسات اللغوية المعاصرة ، وأصبح اكتشاف تلك الآثار مقصوراً على علماء الآثار بعيداً عن مشاركة علماء اللغة ، مما انعكس أثره على الدراسات المقارنة في العالم العربي .

ومن الأسباب المهمة التي أدت إلى قلة المتخصصين في الدراسات السامية ، قلة ، بل ندرة أقسام هذه الدراسات في الجامعات العربية ، هذا من ناحية ، وقلة الوعي لدى كثير من

== فقه اللغات السامية ، بروكلمان ، ترجمة / د. رمضان عبدالتواب ، ١٩٧٧م . ولتفاصيل أكثر عن جهود المستشرقين في هذا الميدان ينظر : المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالتواب ، ص ٢٠٢ - ٢٠٤ ، المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، د. إسماعيل عمارة ، ص ٢٤ فابعدها .

(١) ينظر : مقدمة الدكتور رمضان عبدالتواب لكتاب «بروكلمان» : فقه اللغات السامية ، ص ٧ ، المقارنات اللغوية وتاريخ اللغة العربية ، د. عبدالرحمن أيوب ، بحث منشور ضمن (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ١٥٢ .

(٢) ينظر : الساميون ولغاتهم ، ص ٥٤ فابعدها . ولمعرفة تأريخ البحث عن النقوش العربية ينظر : النقوش السامية القديمة ، د. زاكية محمد رشدي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢٩ ، الجزء ١ ، ٢ ، ١٩٦٧م ، ص ٢٤-٣٤ .

المتخصصين في اللغة العربية بقيمة دراسة هذه اللغات بالنسبة للدرس اللغوي العربي من ناحية أخرى ، ولعل ذلك مما أدى إلى تراجع هذه الدراسات في الفترة الحالية ، وإن كنا لانعدم بين الحين والآخر ظهور دراساتٍ جادةٍ تعالج قضايا لغوية ، بعضها متصل بالبنية ، والدلالة ، وبعضها الآخر متصل بالأصوات (١) .

والأمر اللافت للنظر أن أغلب تلك الدراسات مازال مخطوطاً على هيئة رسائل جامعية لما ينشر بعد ! ، وأزعم أن إخراجها إلى حيز النور سيفيد الدرس المقارن ، وسيدفع به خطوات إلى الأمام ، ويحرك ذلك الجمود الذي طرأ عليه بعد أن كان مزدهراً إبان نشأته . ومن الملاحظات على الدراسات المقارنة - أيضاً - أن العبرية نالت حظاً أكثر من الدراسة في مجال المقارنات السامية ، ولعل ذلك عائد إلى التقارب اللغوي الكبير بين العربية والعبرية في مستويات اللغة المختلفة (٢) ، علاوةً على وفرة نصوصها ، وظروف الصراع بين الأمة العربية وأصحاب هذه اللغة ، أما الحبشية فلم تنل تلك العناية ، ويبدو أن ظروفها الجغرافية والسياسية والدينية ، وعزلتها عن خريطة اللغات السامية ، وصعوبة أجديتها ... ، كل ذلك أسهم في عدم الاهتمام بها نسبياً ، على الرغم من أن المقارنة بين العربية والحبشية تؤتي ثماراً أكثر من المقارنة مع غيرها من اللغات السامية ، لأن الحبشية أقرب إلى العربية من أيّ لغةٍ أخرى (٣) .

(١) ينظر - على سبيل المثال - : أسماء الأعلام السامية ، دراسة لغوية مقارنة في البنية والدلالة ، د. عمر صابر ، دار الثقافة العربية ، ١٩٩٠م ، الوظائف النحوية للبناء في اللغة العربية واللغات السامية ، د. عمر صابر ، دار الثقافة العربية ، د.ت ، ظاهرة الإبدال في المشترك السامي ، د. حازم علي كمال الدين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٩٢م .

(٢) ينظر : بين العربية ولهجاتها والعبرية ، د. محمد بحر عبدالمجيد ، ص ٣-١١ .

(٣) قال بهذا كثير من اللغويين . ينظر : فقه اللغات السامية ، بروكلمان ، ص ٣٢ ، الجهود والآثار العلمية للأستاذ الدكتور عبدالمجيد عابدين في مجال الدراسات الحبشية ، د. محمد خليفة حسن أحمد ، بحث منشور ضمن (عبدالمجيد عابدين سيرة وتحيية) ، ص ١٠٤ . وللمزيد ينظر : الحبشية والعربية ، عبدالله رعد ، مجلة المجمع العلمي العربي ، دمشق ، الجزء ٨ ، المجلد ٥ ، آب سنة ١٩٢٥م ، محرم وصفر سنة ١٣٤٤هـ ، ص ٣٧٦-٣٨٢ . وللمعرفة أسباب عدم العناية باللغة الحبشية ينظر : بحث الدكتور محمد خليفة حسن السابق ، ص ١٠٤-١٠٦ .

- ومهما يكن من شيء، فقد تناولت الدراسات المقارنة في مصر جوانب الدرس اللغوي، صوتاً، وبنيةً، وتركيباً، ودلالةً، وسيكون حديثي في هذا الفصل عن القضايا التالية:
- أولاً - مصطلحا علم اللغة المقارن والتقابلي .
 - ثانياً - تأريخ الدراسات المقارنة للغات السامية .
 - ثالثاً - اتجاهات الدراسة المقارنة في مصر .
 - رابعاً - أهمية الدراسة المقارنة للغة العربية .

مصطلح علم اللغة المقارن والتقابلي

أطلق الدكتور وافي على علم البنية المقارن مصطلح «المورفولوجيا المقارن»، معرّفاً إياه بأنه «العلم الذي يدرس القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها وتغير أبنيتها بتغير المعنى، دراسة تأريخ وتحليل ومقارنة في فصيلة من اللغات الإنسانية أو في جميع اللغات» (١)، كما عرف الستكس المقارن «علم التنظيم المقارن» بأنه «العلم الذي يدرس قواعد التنظيم، دراسة تأريخ وتحليل ومقارنة في فصيلة من اللغات أو في جميع اللغات» (٢).

وكما يلاحظ فهناك خلط بين علم اللغة المقارن وعلم اللغة التقابلي، على أنه ليس لنا - كما يقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت - أن نخطئ الدكتور وافي في هذا؛ لأن المفاهيم ليس لها معيار ثابت، بل هي في تغير مستمر (٣).

وليس الدكتور وافي وحده الذي لا يفرق بين هذين العلمين، فهناك آخرون يطلقون على علم اللغة المقارن مصطلح علم مقابلة اللغات، وهذا الدكتور حسن عون يعد مقابلة العربية باللاتينية واليونانية دراسة مقارنة، على الرغم أنها من فصيلتين لغويتين مختلفتين! ونتج عن هذا أن بعض اللغويين المعاصرين في مصر يستخدم مصطلح فقه اللغة للدلالة على علم اللغة المقارن (٤)، وآخرون يستخدمون مصطلح الدراسة التطورية التأريخية المقارنة للغة (٥).

(١) علم اللغة، ص ٨.

(٢) نفسه، ص ٩.

(٣) في علم اللغة التقابلي، ص ٩-١٠.

(٤) هو الدكتور السيد يعقوب بكر في كتابه: دراسات في فقه اللغة. وينظر: نصوص في فقه اللغة العربية ١١/١-١٣.

(٥) من هؤلاء الدكتور عبدالمجيد عابدين في كتابه: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، ص ١٠ فابعدها، وأستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح في مقاله «الجزور الفعلية في اللغات السامية كما تنعكس في العربية والعبرية» حولية كلية دار العلوم، العدد الخامس، ١٩٧٤-١٩٧٥م، ص ٢٢. ولعل الذي دفعهم إلى ذلك هو أن المنهج المقارن ذو طابع تأريخي. ويطلق المستشرقون مصطلحي «علم اللغات السامية المقارن»، و«نحو اللغات السامية المقارن» على علم اللغة المقارن. ينظر: علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي، ص ٤٢، دراسات في علم اللغة المقارن، ص ٩٥-٩٦، ١١٣-١١٥.

ويبدو أن الدكتور محمود مجازي من أوائل اللغويين المعاصرين الذين أشاروا إلى هذا الاتجاه، أعني «علم اللغة التقابلي» (١)، باعتباره منهجاً حديثاً من مناهج علم اللغة، مفرقاً بينه وبين علم اللغة المقارن، تفريقاً يقوم على أن ميدان الدراسة المقارنة هو الأسرة اللغوية الواحدة، في حين أن الدراسة التقابلية أوسع من ذلك، فهي تشمل الأسرة اللغوية الواحدة، كالعربية والعبرية، والأسرتين اللغويتين المختلفتين كالعربية والفارسية، والمستويين اللغويين للغة الواحدة، كالفصحى والعامية، واللهجتين المختلفتين كلهجة القاهرة وبغداد-مثلاً. ويمكن الفرق بين هاتين الدراستين عنده أن الدراسة المقارنة ذات هدف تاريخي، هو معرفة الاستخدام الأقدم في هذه اللغات المنتية إلى فصيلة لغوية واحدة، أما الدراسة التقابلية فهي ذات هدف تطبيقي هو تعليم اللغات (٢)، وعلى هذا النهج سار كثير من اللغويين المعاصرين (٣).

وقد اعترض بعض الباحثين على اعتبار الاتجاه التقابلي منهجاً جديداً يضاف إلى بقية مناهج البحث في اللغة، بحجة أن الاختلاف بين علم اللغة المقارن والتقابلي إنما هو اختلاف في الهدف، وربما في موضوع البحث دون طريقة البحث أو منهجه، ويرى أنه بالإمكان إدخال علم اللغة التقابلي ضمن علم اللغة المقارن (٤)، وقريباً من هذا ما يراه بعضهم من أن علم اللغة المقارن ينقسم إلى قسمين: أحدهما يهدف إلى استنتاج القرابات التاريخية للغات الخاصة، والآخر لتوضيح مدى التشابه في الأشكال والصور بين لغات مختلفة، دون أي اعتبارات تاريخية (٥).

-
- (١) ينظر: مدخل إلى علم اللغة، ص ٢٦-٢٨، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص ١٣.
- (٢) ينظر: علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص ١٩، مدخل إلى علم اللغة، ص ٢١-٢٣، ٢٦-٢٨، علم اللغة العربية، ص ٣٥-٣٧، ٤٠-٤٢. وللمزيد ينظر: التفكير اللغوي، د.بشر، ص ٤٣-٤٤، مقالات في اللغة والأدب، د.تمام، ص ١٣-٣٤.
- (٣) ينظر: التفكير اللغوي، ص ٤٣-٤٤، في علم اللغة التقابلي، ص ٧ فابعدھا، اللغة العربية والنحو المقارن، محاضرة ألقاها الدكتور محمد سالم الجرح في الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، يوم الاثنين ١٤٠٥/٢/٥هـ، وهي مسجلة على شريط كاسيت بقسم الوسائل التعليمية.
- (٤) علم اللغة، أسسه ومنهجه، د.عبدالله ربيع وزميله، ص ١٧٧-١٧٩.
- (٥) ينظر: محاضرات في علم اللغة، د.أحمد مختار عمر، ص ١٢-١٣، علم اللغة العام في الفكر الغربي، د.علي محمود مزيد، ص ٢٦.

والواقع أن الرأي القائل باعتبار علم اللغة التقابلي فرعاً من علم اللغة المقارن لا يتفق وطبيعة الدراسات اللغوية الحديثة ، إذ يُفَرَّق علم اللغة التقابلي علم اللغة المقارن في الوسيلة البحثية ، والأهداف المنشودة ؛ حيث إن علم اللغة التقابلي لا يهتم كثيراً بالتغيرات التاريخية التي تطرأ على اللغة عبر تأريخها بقدر اهتمامه بوصف الحالة الحالية للغة الأم واللغة المنشودة ؛ للوصول إلى معرفة الفروق اللغوية بينها ، إذ إن هذه الفروق هي التي تشكّل صعوبةً لدى متعلم اللغة الثانية ، فإيرازها له ييسر تعلمها ، ومن ثمّ فإن علم اللغة التقابلي يستعين بمعطيات علم اللغة الوصفي بصفةٍ أساسيةٍ أكثر من استعانتة بعلم اللغة التاريخي .

أما علم اللغة المقارن فيهتم بمعرفة التشابه والاختلاف في المجالات اللغوية للغات المقارنة - موضوع الدراسة - على قدرٍ واحد ، بغية الوصول إلى معرفة الأصول اللغوية ، وظواهر التأثر والتأثير بين لغات المجموعة الواحدة ، ومن هنا فهو يعتمد اعتماداً ملحوظاً على معطيات علم اللغة التاريخي التي تعينه على تحقيق أهدافه ، فضلاً عن اعتماده على معطيات علم اللغة الوصفي ، وفي ضوء ما تقدم فإن الفصل بين هذين العلمين يظل ضرورةً علمية تفرضا طبيعة الدراسات اللغوية الحديثة وأهدافها .

وبالنسبة للدراسات التقابلية في مصر فقد قامت دراسات تقابل بين العربية والفارسية على نحو ما نراه عند الدكتور عبدالوهاب عزام (١٩٥٩ م) ، الذي يُعَدُّ رائد الدراسات الفارسية في مصر - على وجه العموم - (١) ، والأستاذ حامد عبدالقادر (٢) ، وغيرهم ممن تخصص في اللغة الفارسية ، وشملت هذه الدراسات النحو ، والصرف ، والأدب ، وقضايا الدخيل ، والمعرب ، ويبدو من هذه الدراسات أن هدفها تأريخي في المقام الأول ، كما قامت دراسات تقابل بين العربية والإنجليزية ، وغيرهما من اللغات المنتمة إلى فصائل لغوية مختلفة .

(١) لمعرفة جهوده العلمية في هذا الميدان ينظر: المجمعون في خمسين عاماً ، د.إبراهيم مذكور، ص ١٨٧-١٨٩ .

(٢) نشر مقالا مطولاً بعنوان : «بين العربية والفارسية» في مؤتمر مجمع اللغة العربية للدورة ٢٦ ، ١٩٥٩ - ١٩٦٠ م ، مجموعة البحوث والمحاضرات ، ص ٨٣-١٣٠ . وللمزيد حول التعرف على الدراسات الفارسية في مصر ينظر المقال الذي كتبه الدكتور طلعت أبو فرحة بعنوان (أضواء على الدراسات الفارسية في مصر) ضمن كتاب (دراسات في الحضارة الإسلامية ، التقاء الثقافتين العربية والفارسية) ، ص ١٨١-٢٠٥ .

وبصفة عامة فإن هذا الميدان يُعدُّ اتجاهاً جديداً في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر، اهتمت به أقسام اللغات الأجنبية بالجامعات المصرية، ومعهد الدراسات الإفريقية التابع لجامعة القاهرة، ومراكز تعليم العربية لغير الناطقين بها (١).

(١) ينظر: اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة، د. محمود فهمي حجازي، ضمن (اللسانيات واللغة العربية)، عدد (٤)، ص ٤٠، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ص ٢٣٨-٢٣٩.

تأريخ الدراسات المقارنة للغات السامية*

تعددت آراء اللغويين المعاصرين في مصر حول البدايات الأولى للدرس المقارن ، فالدكتور خليل نامي يؤكد أن كثيراً من علماء العرب أدرك الصلات التي تربط بين العربية وأخواتها من اللغات السامية ، كالعبرية والسريانية ، بل يذهب إلى أبعد من هذا ، فيقرر أن بعضهم توصل إلى وضع بعض الأصول والعلل التي استخدمها المستشرقون في المقارنات التاريخية للغات السامية ، ويضيف الدكتور نامي - نقلاً عن بعض العلماء المحدثين - أنهم لم يستثمروا ذلك في دراسة مدى العلاقة التي توجد بين تلك اللغات ، ولم يحاولوا الاستعانة بها في فهم أسرار العربية ، ومعرفة تأريخ تطورها ، كما فعل المستشرقون (١) .

(*) مصطلح اللغات السامية كان يطلق عليه اللغات الشرقية ، وظل الأمر كذلك حتى أطلق اللغوي الألماني «شلوتسر Shlotser» سنة ١٧٨١م مصطلح اللغات السامية ، اعتماداً على جدول تقسيم الشعوب الوارد في الإصحاح العاشر من سفر التكوين من كتاب العهد القديم . ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٩٦ ، علم اللغة ، د. محمود جاد الرب ، ص ٧٩ . وقد اعترض كثير من الباحثين على هذه التسمية الاصطلاحية ، بحجة أنها مضللة ، وقائمة على أساس غير علمي ، واقترحوا تسميتها باللغات الأعرابية ، أو الجزرية ، أو اللغات واللهجات العربية . ينظر : من تراث لغوي مفقود لأبي زكريا الفراء ، صنعة د. أحمد علم الدين الجندي ، ص ١١ (الهامش) ، من تراثنا اللغوي القديم ما يسمى في العربية بالدخيل ، طه باقر ، ص ٧ ، ١٢ ، ١٧ ، فقه اللغة العربية ، د. كاجد الزبيدي ، ص ٦٧ فابعدھا ، المدخل إلى تأريخ اللغات الجزرية، د. سامي الأحمد ، ص ٣ . وللمزيد ينظر : فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبدالنواب ، ص ٢١ ، علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ١٣٣ (الهامش) ، فقه اللغات السامية ، بروكلمان ، ص ١١ ، اللغات السامية ، نولدكه ، ص ٩ ، الحضارات السامية القديمة ، موسكاتي ، ص ٢٣٩ ، قولوا الجنس العربي لا السامي ، محمد عزة دروزة ، مجلة الأزهر ، الجزء ٣ ، المجلد ٣٣ ، ربيع الأول ١٣٨١هـ = اغسطس ١٩٦١م ، ص ٢٩٧ ، العربية أقدم اللغات السامية ، د. إحسان جعفر ، مجلة المعرفة ، دمشق ، العددان ٢٢٢-٢٢٣ ، ١٩٨٠م ، ص ٣٣-٤٥ ، لغات الجزيرة العربية أم اللغات السامية ، د. باكرة حامي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ٢٤ ، ١٩٧٤م ، ص ١٧٢ فابعدھا .

(١) دراسات في اللغة العربية ، ص ١٠-١١ .

ويتفق معه الدكتور محمود فهمي حجازي ، مضيفاً إلى ما ذكره أن مجرد المعرفة باللغات المتشابهة أو المختلفة لا يعني بالضرورة قيام بحثٍ مقارنٍ فيها ، وهذا ما حدث لبعض لغويي العرب القدماء (١) ، وإلى هذا الرأي يذهب كثير من اللغويين المعاصرين (٢) ، مما يعني أن درس المقارن بدأ فعلياً على يد المستشرقين .

أما الدكتور أحمد مختار عمر فيذهب في ذلك مذهباً آخر ، وهو أن الدراسات اللغوية المقارنة قام بها -أولاً- لغويون يهود ، كإبن بارون ، وجودة بن قريش ، وتمت في المغرب والأندلس في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) (٣) .

ويرى الدكتور حسن ظاظا أن الدراسات المقارنة للساميات بدأت -أولاً- على يد العرب في حدود الإمكانيات المتاحة لهم ، ثم بدت بشكل أوضح عند علماء المسيحيين واليهود ، وازدهرت بعد ذلك على يد المستشرقين (٤) ، ويتفق معه في هذا الرأي الدكتور محمد عبدالصمد زعيمة (٥) .

أما أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح (١٩٨٥ م) فيرى أن أول اكتشافٍ معروفٍ للروابط بين الأمم السامية ولغاتها ، يعود لمحرري الإصحاح العاشر من سفر التكوين ، وإن كانت هذه العلاقة العضوية لم تبرز على مستوى البحث والدراسة إلا عند اقتباس الأبيجدية السامية من لغةٍ إلى لغةٍ ساميةٍ أخرى ، واستمر الحال كذلك حتى جاء الوقت الذي استغل فيه يهود أسبانيا بحضارة العرب وثقافتهم ، فأجروا مقارناتٍ على مستوياتٍ مختلفةٍ بين لغة دينهم (العبرية) ، ولغة حضارتهم وثقافتهم (العربية) ، ثم ظهرت جهود المستشرقين في أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين ، محاكاةً للنشاط المقارن الذي ازدهر في الأسرة الهندوأوربية بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية ، وربطها عائلياً مع كلٍ من

(١) اللغة العربية عبر القرون ، ص ١٦ ، علم اللغة العربية ، ص ١١٩-١٢٤ .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : أبنية الفعل في اللغات السامية ، د.رمضان عبدالنواب ، مجلة كلية اللغة العربية ، الرياض ، العدد الرابع ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ، ص ٥٨-٦٠ ، علم اللغة ، د.محمود جاد الرب ، ص ٧٨ ، الدراسات اللغوية عند العرب ، محمد حسين آل ياسين ، ص ٤٦٤ فابعدها .

(٣) البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٢٩-٣٣٣ .

(٤) اللسان والإنسان ، ص ١٥٨-١٦٤ .

(٥) دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٩٥-١١٥ .

اليونانية واللاتينية (١) ، وهو في هذا يتفق إلى حدٍ كبيرٍ مع ما ذكره الدكتور أحمد مختار عمر .

أما الدكتور رمضان عبدالنواب فيؤكد معرفة القدامى للعلاقات التي تربط بين اللغات السامية ، وبعد البداية الحقيقية لقيام الدراسات المقارنة على يد المستشرقين من علماء الغرب (٢) .

ويرى الدكتور عبدالفتاح البركاوي أن العلماء العرب كانوا أسبق من المستشرقين في التنبه لأهمية اللغات السامية ، ولعلاقة هذه اللغات بالعربية ، والاستفادة من معرفتهم بها في تفسير كثير من ظواهر العربية (٣) .

والذي أراه بعد ما تقدم من آراء أنه في ظل فقد كثيرٍ من المؤلفات التي ذكر العلماء القدامى أنها تناولت المقارنة بين بعض اللغات السامية ، وفي ضوء ما روي لنا أن بعض علماء العربية أدركوا الروابط اللغوية بين هذه اللغات ، إدراكاً وصل إلى القول إنها تنبع من أصلٍ واحد ... ، نستطيع تبعاً لذلك أن نقول : إنهم عرفوا المنهج المقارن في الدراسات اللغوية معرفةً أوليةً ، لكن هذه المعرفة لم ترق إلى درجة البحث المنظم الذي يسهم في حل كثيرٍ من المشكلات التي تواجه النظام اللغوي للعربية .

وقد استأثرت الدراسات الاستشراقية في الغرب - وخاصةً ألمانيا - بتطبيق هذا المنهج على اللغة العربية ، تطبيقاً قائماً على أساسٍ منهجيٍّ واضحٍ المعالم ، محدد الأهداف ، وإذا كان هذا المنهج قد طُبِّق أولاً على اللغات الهندية - الأوربية ، ثم جرى على اللغات السامية ، فإن هذا لا يمنع من القول بريادته من جهة ، وعلميته من جهةٍ أخرى .

(١) اللغة العربية والنحو المقارن (محاضرة مسجلة) .

(٢) مجلة كلية اللغة العربية ، الرياض ، العدد الرابع ، ص ٥٨-٦٠ .

(٣) الفصحى ولهجاتها ، ص ٣٩-٤٢ . ولمزيد من التفاصيل حول جهود القدامى في الدراسات المقارنة ينظر الكتاب الذي خصصه مؤلفه لهذه القضية ، وأسماه (مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية) د.هاشم الطعان ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، الجمهورية العراقية ، الموسوعة الصغيرة ، رقم (١٩) ، ١٩٧٨ م .

اتجاهات الدراسة المقارنة في مصر

تعددت فئات الدرس المقارن في مصر، فهناك من اکتفى بالبحث في لغة سامية واحدة، وهذا ما يسمى بـ«الدرس المقارن الخاص»، وهناك من تجاوز ذلك إلى لغات متعددة، وهذا ما يسمى بـ«الدرس المقارن العام»، وتبعاً لهذا جاءت دراسات اللغويين المعاصرين في مصر، فمنها ما اقتصر على دراسة الأكاديمية مقارنةً بالعربية (١)، ومنها ما اقتصر على دراسة العبرية مقارنةً بالعربية (٢)، وثالثة اقتصرت على الحبشية والعربية (٣)، ورابعةً اقتصرت على السريانية والعربية (٤) وخامسةً اقتصرت على اللغات اليمنية القديمة (٥).

- (١) يعد الدكتور عبدالحليم النجار من رواد البحث اللغوي المقارن في مصر وبخاصة مايتصل باللغة الأكاديمية، وقد نشر أبحاثاً في ذلك منها: دراسة مقارنة بين الأكاديمية والعربية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الأول، حزيران ١٩٥٩م، ص ١-١٩، وثائق أكاديمية من بوغازكوي، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، المجلد ١١، الجزء ١، ١٩٤٩م، ص ١٥-٣٣.
- (٢) جاءت أغلب الدراسات المقارنة في مصر من هذا النوع، فقد خصص الدكتور محمد بحر عبدالمجيد كتاباً لهذا أسماه (بين العربية ولهجاتها والعبرية) صدر سنة ١٩٧٧م، كما خصص الدكتوران صلاح الدين حسنين وشعبان سلام كتاباً لهذا أسماه (العبرية، دراسة في التركيب والأسلوب) د.ت.
- (٣) يعد الدكتور عبدالمجيد عابدين من المتخصصين في اللغة الحبشية، وله في ذلك أبحاث عدة ينظر: الجهود والآثار العلمية للأستاذ الدكتور عبدالمجيد عابدين في مجال الدراسات الحبشية، للدكتور محمد خليفة حسن أحمد، ضمن (عبدالمجيد عابدين سيرة وتحية)، ص ١٠٤-١٢٣، وكذلك الدكتور مراد كامل، ينظر: الكتاب الفضي لكلية الآداب، ص ٩١-٩٣، والدكتور عبدالسميع محمد أحمد، وله في ذلك كتاب «قوانين الملوك» أصدرته كلية الآداب، بجامعة القاهرة، سنة ١٩٦٥م، كما نشر مقالات عدة عن الهبة في القانون الأثيوبي، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ٢١، الجزء ٢، ١٩٥٩م، ص ١٠١-١٣٢، والوديعة في القانون الأثيوبي، المجلة نفسها، المجلد ٢٢، الجزء ٢، ١٩٦٠م، ص ١٦٣-٢٠٠.
- (٤) تعد الدكتورة زكية رشدي من المتخصصين في اللغة السريانية، ولها في هذا كتاب (السريانية، نحوها وصرفها).
- (٥) يعد الدكتور مراد كامل والدكتور خليل نامي من أعلام هذه الدراسة، فقد نشر الأول منها كتاباً عن اللهجات العربية الحديثة في اليمن سنة ١٩٦٨م، ونشر الآخر كتاباً بعنوان: نقوش سامية قديمة من جنوب بلاد العرب وشرحها، صدر سنة ١٩٤٣م.

ومنها ما حوى لغاتٍ ساميةً عديدةً ، وهذه الفئة تمثل نسبةً كبيرةً من فئات البحث اللغوي المقارن في مصر ، على عكس ما عليه دراسات المستشرقين في هذا الجانب ، فأكثر دراساتهم المقارنة جاءت تخصصيةً دقيقةً في مجملها - كما يذكر الدكتور عبدالصمد زعيمة - ، في حين أن تناول جميع اللغات السامية كان محدوداً للغاية (١) ، ويعزو السبب في هذا «أن البحث المقارن في اللغات السامية بدأ بدايةً حقيقيةً بعد أن اتضحت لهم ملامح هذه اللغات ، وبعد أن اتضح لهم أيضاً منهج علمي لتصنيفها ومقارنتها» (٢) .

على أن ذلك القول بالنسبة لفئات الدرس المقارن في مصر ليس على عموم إطلاقه ، فهناك تداخل بين دراساتهم المقارنة ، حيث تطالعنا أبحاث ومؤلفات للذين اقتصروا على دراسة بعض اللغات السامية ، جاءت شاملةً لأكثر من لغتين ساميتين ، وخاصةً أنه قد اتضح لهم معالم المنهج المقارن ، واكتشف كثير من اللغات السامية التي كانت مجهولةً في فتراتٍ ماضية (٣) .

وقد شملت الدراسة المقارنة في مصر - كما تقدم - الجوانب المختلفة للدرس اللغوي ، أصواتاً ، و صرفاً ، ونحواً ، ومعجماً ، ودلالة .

وسوف استعرض ذلك بشئٍ من الإيجاز لنقف بعده على بيان أهمية هذه الدراسة للغة العربية .

(١) ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٠٦-١١٥ .

(٢) نفسه ، ص ١١٠ .

(٣) من ذلك - على سبيل المثال - كتاب الدكتور خليل نامي : دراسات في اللغة العربية ، صدر سنة ١٩٧٤م ، وكتاب الدكتور مراد كامل : نشأة الفعل الرباعي في اللغات السامية الحية ، الذي صدر سنة ١٩٦٣م . وكان في أصله مقالة باللغة الألمانية نشرت سنة ١٩٥٦م ضمن الكتاب التذكاري للمستشرق «فيدا» ، ثم نشرها مع ترجمةٍ عربيةٍ في الكتاب المذكور ، ونشرها عام ١٩٧٣م في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣١/٧٠-٩٢ ، بعنوان «تربيع الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها من اللغات السامية» ، ومن ذلك - أيضاً - بحث للدكتورة زكية رشدي بعنوان «الموصول في اللغات العربية والعبرية والسريانية» ، نشر في مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٣١ ، الجزء ١-٢ ، ١٩٦٩م ، ص ٥٣-٦٣ ، كما نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء ٣٠ ، شوال ١٣٩٢هـ - نوفمبر ١٩٧٢م ، ص ١١٢-١٢٠ .

الأصوات (علم الأصوات المقارن)

كنا ألمعنا إلى أفراد بعض اللغويين المعاصرين في مصر للدراسة الصوتية المقارنة مؤلفات مستقلة (١) ، وفي الحقيقة أن هذا الجانب استأثر بنصيب لا بأس به من الدراسة ، في صورتيه الفوناتيكية والفونولوجية ، وإن كان مما يعوق البحث في هذا الجانب - كما يقول «نولدكه» - : «أن نصوص اللغات السامية التي تحت أيدينا لا تعبر تعبيراً كافياً عن أصوات تلك اللغات» (٢).

فأما الدراسة الفوناتيكية فقد قامت دراسات تقارن بين أصوات كل من العربية والعبرية على حدة ، والعربية وغيرها من اللغات السامية ، مقارنةً تهدف إلى التوصل إلى قوانين صوتية* تفسر ما طرأ على هذه الأصوات من تطور وتغير ، واستنتاج مجموعة السمات المشتركة** لأصوات اللغات السامية (٣) .

(١) ينظر : ص ٥٠ .

(٢) اللغات السامية ، ص ١٦ .

(*) ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أن هناك طريقتين مختلفتين لتطبيق المقارنة في اللغة والنحو ، الأولى تؤدي إلى قوانين عامة تضبط المواد التي تتعرض لها المقارنة ، والأخرى تؤدي إلى بيان ملاحظات وتنبهات تأريخية . ينظر : دراسات في اللغة ، ص ١٥٨ ، وهذا ما ينطبق على الدراسات المقارنة عند اللغويين المعاصرين في مصر على كافة مستويات اللغة .

(**) من القضايا التي اختلفت آراء الباحثين بصدها قضية اللغة السامية الأولى ، وأي اللغات السامية أقرب إلى هذه اللغة. فأما القضية الأولى فلم يتوصل فيها إلى رأي قاطع ، واستخدم بدلاً عنها مصطلح «المشترك السامي»، ويعني طائفة من الكلمات والصيغ والتراكيب التي تمثل الركاب اللغوي للسامية الأم، والتي احتفظت بها معظم اللغات السامية لفظاً ومعنى. ينظر ظاهرة الإبدال في المشترك السامي، د. حازم علي كمال الدين، ص ٦، تأريخ اللغات السامية ، د. إسرائيل ولفنسون، ص ٨، الآداب السامية، محمد عطية الأبراشي، ص ٩، وأما القضية الأخرى فهناك آراء متعددة بشأنها، لكن هناك كثيراً من الباحثين يميل إلى القول: إن العربية هي أقرب اللغات السامية إلى السامية الأم. ينظر: اللسان والإنسان، ص ١١٨-١١٩، اللغة العربية عبر القرون، د. محمود فهمي حجازي، ص ٣٥، بين العربية ولهجاتها والعبرية، ص ٢-٦، مجلة المعرفة ، العددان ٢٢٢-٢٢٣، ١٩٨٠م، ص ٤٧ فابعدها، اللغة العربية في إطار اللغات السامية ، «فولف ديترش فيشر» ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٤م ، ص ٤٣ ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ٢٤ ، ١٩٧٤م ، ص ١٧٥-١٧٨ .

(٣) ينظر : علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ١٣٩-١٤٢ ، بين العربية ، =

وكانت الخطوة الأولى في هذا المضمار ذكر حروف هذه اللغات ، وعددها ، وتميز بعض اللغات السامية بأصوات لا توجد في غيرها من اللغات السامية الأخرى (١) .
 وأما الدراسة الفونولوجية فتمثلت في بحث الظواهر اللغوية ، كالتماثل ، والتخالف ، والإبدال ، والقلب ، والإمالة ، والإشمام ، والنبر في اللغات السامية ، بحثاً يقوم على إيراد بعض صور هذه الظواهر وأمثلتها ، وتحليل ماورد من ذلك في ضوء المنهج المقارن .
 ولم تقتصر المقارنات الصوتية على الأصوات الصامتة فحسب ، بل شملت الأصوات الصائتة ، وما يندرج تحتها من ظواهر لغوية (٢) .

وقد اتضح من الدراسة المقارنة بين أصوات اللغات السامية أن « اللغة العربية تمثل -بصفة عامة- أصوات اللغة السامية الأولى ، غير أن بعض أصوات العربية ثمرة تغيير لغوي في العربية ، جعلها تختلف عن السامية الأولى » (٣) ، كما أمكن من خلال الدرس الصوتي المقارن تفسير وجود صيغة (انفعل) في العامية نحو (اتكسر) ، فهي في العربية (افتعل) ، ولكنها في الآرامية (انفعل) وهو الأصل ، مما يعني أن قلباً مكانياً حدث

== ولهجاتها والعبرية، ص ١٧-٦١، دراسات في علم اللغة المقارن، ص ١١٦-١٤٥ ، الفصحى ولهجاتها ، ص ٧٧-٨٥، أصوات اللغة العربية، دراسة مقارنة باللغات السامية، د.رمضان عبدالنواب، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد السادس عشر، ١٩٧٩م-١٩٨٧م، ص ١-٢٠ .

(١) ينظر : علم اللغة العربية ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ٢٠٢ ، مدخل إلى علم الأصوات ، ص ٦٧-٧٤ ، ص ٨٤ فابعدھا ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ٢١٣-٢٢٨ ، التطور النحوي ، ص ٢٣ فابعدھا ، الفصحى ولهجاتها ، ص ٨٣ - ٨٥ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ٢٨-٢٩ .

(٢) ينظر في ذلك كله : مدخل إلى علم الأصوات ، ص ٦٧ فابعدھا ، دراسات في علم اللغة المقارن، ص ١٣٦-١٤٥ ، دراسات تأصيلية في اللغة والتأريخ والأدب ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٩٠-٩٥ ، التطور اللغوي ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ٢٢-٤٦ ، بين العربية ولهجاتها والعبرية ، ص ١٧-٦١ . ومن الملاحظ أن الدكتور عابدين عد ظاهرة الإشمام ظاهرة صرفية ، وأرى أنها أقرب ما تكون إلى الظواهر الصوتية . ومن جهة أخرى فإن دراسة «بروكلمان» عن ظواهر المماثلة والمخالفة والنبر والقلب في اللغات السامية تعد - فيما أعلم - من أوفى الدراسات المقارنة .
 ينظر : فقه اللغات السامية ، ص ٤٥-٨٢ . وللمزيد ينظر : التطور النحوي ، ص ٢٦-٧٣ .

(٣) علم اللغة العربية ، ص ٢٠٢ . وينظر : التطور النحوي ، ص ٢٣-٢٦ ، اللغات السامية ، نولدكه ، ص ١٣ فابعدھا .

فيها (١) ، وهذا ما يؤيده قانون المماثلة ، فالأصل في «ازدهر» - مثلاً - ازهر ، أثرت الزاي المجهورة في التاء المهموسة ، فقلبها دالا فأصبحت «ادزهر» ؛ على سبيل المماثلة الرجعية التي يكثر ورودها في اللغة العربية ، ثم حدث فيها قلب مكاني فأصبحت ازدهر ، على سبيل المماثلة التقديمية التي يندر وقوعها في اللغة العربية (٢) .

ومما توصل إليه بشأن النبر في اللغات السامية أنه يقوم في هذه اللغات -عدا العربية- بوظيفة فونيمية هي التفريق بين المعاني (٣) ، وقد سبق مناقشة هذه القضية في بحثٍ متقدم (٤) .

(١) ينظر : فصول في فقه العربية ، ص ٣٤ ، بين العربية ولهجاتها والعبرية ، ص ١٥٣ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٣٥-١٣٦ .

(٢) ينظر : أبحاث في اللغة العربية ، د.داود عبده ، ص ١٣٦-١٤٠ ، العربية الفصحى ، هنري فليش ، ص ١٤٦ . وللدكتور عبدالرحمن أيوب رأي مخالف لما تقدم . ينظر : محاضرات في اللغة ، ص ١٧٦ ، وقد رد عليه الدكتور داود عبده في : أبحاث في اللغة العربية ، ص ١٣٩-١٤٠ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : رسالتي للماجستير (ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة) ، ص ٤٦١ .

(٣) ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٣٩-١٤٥ .

(٤) ينظر : ص ١٠٥ فابعدها .

الصرف (علم الصرف المقارن)

استأثر هذا الجانب بالنصيب الأوفر من الدراسة ، فأغلب الموضوعات التي تناولها
الدرس المقارن كانت في جانبها الصرفي ؛ وذلك لسهولة المقارنة فيه ، على الرغم من أن
نولدكه يعتقد أن « بحث الجملة المقارن في اللغات السامية أسهل من بحث الأصوات والصيغ
فيها » (١) .

وقد أولى أصحاب هذا الاتجاه مباحث هذا العلم دراساتٍ مستفيضةً ، توصلوا من
خلالها إلى نتائج ذات قيمةٍ في ميدان الدراسات السامية بعامة ، وتمثل ذلك في تناولهم
للأوزان والصيغ ، والسوابق واللواحق التي تحدث لبنية الكلمة ، وما تقوم به من وظائف
مختلفة ، والتذكير والتأنيث ، والمصدر ، والمشتقات ، وجموع التكسير ، وجذور الكلمات ،
والضمائر وما تشتمل عليه من الأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الاستفهام (٢) . « فكل
هذه البحوث تدخل في علم الصرف المقارن للغات السامية » (٣) .

(١) اللغات السامية ، ص ١٦ .

(٢) ينظر - على سبيل المثال - : دراسات في اللغة العربية ، ص ٢٥-٣٠ ، ٥٩-١١١ ، كلام العرب
من قضايا اللغة ، ص ١٦٧-١٦٩ ، علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٢٠٢-٢٠٩ ،
بين العربية ولهجاتها والعبرية ، ص ٧١-١٦٥ ، المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبدالنواب ،
ص ٢٤١-٣٠٧ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٤٦-١٧٩ ، العدد في اللغة العربية ، د. فؤاد
حسين ، مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد ١٢ ، الجزء ٢ ، ١٩٥٠م ، ص ١٧٥ - ١٩٧ ،
أبنية الفعل في اللغات السامية ، د. رمضان عبدالنواب ، مجلة كلية اللغة العربية ، الرياض ، العدد
الرابع ، ص ٥٥-٦٨ ، دراسة في صيغ المبنى للمجهول في اللغتين العربية والعبرية ، د. ألفت
محمد جلال ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، المجلد ١٣ ، ١٩٧٣م ، ص ١٩٧-٢٠٦ ،
نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر العربية ، د. محمد سالم الجرح ، مجلة مجمع اللغة
العربية بالقاهرة ، ٥٦/٢٢-٦٧ ، الضمير «أنا» في اللغات السامية ، د. السيد يعقوب بكر ، بحث
منشور ضمن «إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين» ، ص ٣٩٧-٤٠٧ ، صيغة فعيل وما
يشبهها في بعض اللغات السامية ، صيغة فعلون في غير العربية من اللغات السامية ، حامد
عبدالقادر ، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة ، ٦٣/٢١-٦٨ .

(٣) علم اللغة العربية ، ص ٢٠٢ . ويلاحظ أن الدكتور السيد يعقوب بكر أورد مباحث الجذور
وجموع التكسير والضمائر ضمن دراسته المقارنة في النحو العربي . ينظر: دراسات في فقه اللغة =

ومن المعروف أن اللغات السامية - كما قرر علماء الساميات - تعتمد بشكل أكبر على الصوامت ، أما الصوائت فهي وإن كانت تقوم بوظيفة تحديد المعنى ؛ حيث إن التنوع الحركي في بنية الكلمة يترتب عليه تغير معنى المادة اللغوية ، إلا أن المعنى الرئيسي مرتبط بالصوامت أكثر من ارتباطه بالصوائت (١) ، وتبعاً لهذه الخصيصة بدأت الدراسات الصرفية المقارنة عند المستشرقين بالبحث في جذور الكلمات في اللغات السامية (٢) ، وممن تناولها من اللغويين المعاصرين في مصر - بشيخ من التفصيل - أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح (٣) ، وإن كان قد قصرها على الجذور الفعلية .

وهذه القضية من الأهمية بمكان ؛ نظراً لارتباطها بأصول الكلمات ، وهل هي ثنائية أو ثلاثية ، وسبق أن تعرضنا لها في مبحث متقدم ، مما يغني عن إعادتها مرة أخرى (٤) .
والأمر الذي نود الخلوص إليه هو أن ما ذكره سيبويه من أنه ليس بين أيدينا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف (٥) ، ثبت من خلال الدرس المقارن خلاف ذلك ، فهناك كلمات ثنائية الجذر ، كآب ، وأخ ، وأم ، واسم ، بل إن هناك كلمات أحادية الجذر ك«فم» التي أصلها فو (٦) .

-
- == العربية ، ص ٢٨ فابعدھا . وهو في هذا يساير الدراسات اللغوية الحديثة في نظرتها لمفهوم النحو الذي يشمل الأصوات والصيغ والتراكيب ، وقد أشار إلى هذا في مقدمة كتابه السابق ، ص / ي .
وللمزيد حول نظرة الغربيين للنحو ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٩٥ ، ١١٤-١١٥ .
(١) ينظر : تأريخ اللغات السامية ، ص ١٤ ، فصول في فقه العربية ، ص ٣٠-٣١ . وللمزيد ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٤٦-١٤٧ .
(٢) دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٥٠ .
(٣) نشر في ذلك مقالاً بعنوان « الجذور الفعلية في اللغات السامية » ، حوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ١٩٧٤-١٩٧٥م ، ص ١-٢٢ .
(٤) ينظر : ص ١٥٦ فابعدھا .
(٥) الكتاب ، ٣/٣٢٢ .
(٦) ينظر : دراسات في فقه اللغة العربية ، ص ٢٨ فابعدھا ، دراسات في اللغة العربية ، ص ٥٣ - ٥٩ ، حوليات كلية دار العلوم ، العدد الخامس ، ص ١٨-٢٢ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٦٠-١٦١ ، اللغة العربية عبر القرون ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ٣١ .

وبوجهٍ عامٍ فإنَّ البحثَ الصرفيَّ المقارنَ صحَّحَ كثيراً من آراء النحاة والصرفيين القدماء ، سواء فيما يتصل بالجزور ، أو ببنية الكلمة (١) .

(١) لمعرفة تفاصيل ذلك ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٥٩-١٦٣ ، اللغة العربية عبر القرون ، ص ٢٨-٣٣ .

النحو (علم النحو المقارن)

يتصل بهذا الجانب دراسة القضايا المتصلة ببناء الجملة في اللغات السامية ، سواء أكانت اسمية أم فعلية ، خبرية أم إنشائية ... الخ ، وقد تتبع كثير من اللغويين المعاصرين في مصر تركيب الجملة في هذه اللغات ، وتوصلوا إلى استنباط النظم المختلفة لها ، وذلك من حيث الترتيب بين أجزاء الجملة ، والمطابقة ، والتوازي .

ومما ذكره أن نظام الجملة في العربية وأخواتها من اللغات السامية قد طرأ عليه تطور كبير ، أدى إلى انتقالها من الجمل البسيطة إلى الجمل المركبة (١) .

وباستعراض الجهود العلمية لهؤلاء اللغويين في هذا الجانب تبين لي أنها قليلة ، مقارنة بما عليه الحال في الجانبين الصوتي والصرفي ؛ ولعل هذا يعود إلى ضالة النصوص التي عُثِرَ عليها بهذه اللغات ، أضف إلى هذا أن دراسة الجملة موضوع معقد وشائك .

(١) ينظر : دراسات في فقه اللغة العربية ، ص ١٣-٢٤ ، الساميون ولغاتهم ، ص ٢١-٢٥ ، علم اللغة العربية ، ص ١٤٧ - ١٤٨ ، بين العربية ولهجاتها والعبرية ، ص ١٧١-١٧٤ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٩٥-٢٠٧ ، الإضافة في اللغات السامية ، د.زاكية رشدي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢٣ ، الجزء ٢ ، ١٩٦١م ، ص ١٤٩-١٥٧ . وللمزيد ينظر : التطور النحوي ، ص ١٢٥-٢٠١ .

الدلالة والمعجم

حظيت المفردات اللغوية في اللغات السامية بدراسةٍ موسعةٍ من لدن كثير من المتخصصين في علم اللغة المقارن في مصر ، وحاول بعضهم تأصيل هذه المفردات في المعاجم اللغوية ، وذلك بردها إلى أصولها السامية (١) ، وقد سبق أن ذكرنا أن عدم تأصيل المواد اللغوية في المعاجم العربية القديمة كان من ضمن نواحي النقص التي أخذت على معاجمنا العربية .

ومن المعروف أن الدراسة التأصيلية لألفاظ اللغة تعين على معرفة المعرّب والدخيل من اللغات السامية بوجهٍ عام ، على الرغم مما في تحديد نسبة بعض الكلمات إلى إحدى اللغات السامية من مظنة الوقوع في أحكام خاطئة ، إذا لم تتسم هذه الدراسة بالبحث الدقيق ، والحيطه والتأني . كما تعين الدراسة التأصيلية على تتبع التطور الدلالي لهذه الألفاظ ، ودراسة بعض الظواهر اللغوية ، كالتضاد ، والترادف ، والمشارك ، والقلب المكاني ، والإتباع ، والإبدال في هذه اللغات (٢) ، رغم المشقة التي تعتور مثل هذا العمل .
والواقع أن دراسة العلاقات الدلالية بين المفردات والألفاظ السامية تخضع لاعتباراتٍ عديدةٍ ، منها ما يتصل بالقوانين الصوتية للغات السامية ، ومنها ما يتصل بتطور الدلالة

- (١) يأتي في مقدمة هؤلاء - فيما أعلم - مراد فرج المحامي ، الذي وضع كتاباً بعنوان « ملتقى اللغتين العربية والعربية » في ثلاثة أجزاء ، صدر جزؤه الأول سنة ١٩٣٠م عن المطبعة الرحمانية بمصر ، وجزءاه الثاني والثالث سنة ١٩٣٦م عن مطبعة السفير بالإسكندرية . ويعد هذا الكتاب من كتب المعاجم اللغوية المقارنة ، وقد رتبت مواده حسب مدرسة القافية . وللتعريف بهذا الكتاب وقيمته العلمية ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٦٨ ، كما خصص الدكتور السيد يعقوب بكر لذلك كتابين : أحدهما - دراسات في فقه اللغة العربية ، صدر سنة ١٩٦٩م ، مكتبة لبنان ، والآخر - دراسات مقارنة في المعجم العربي ، صدر سنة ١٩٧٠م ، جامعة بيروت العربية ، كما نشر الدكتور فؤاد حسنين مقالاتٍ عدةٍ عن الدخيل في اللغة العربية ، وفيها تتبع مصادر هذا الدخيل من اللغات السامية وغيرها من اللغات ، وألحق به كشافاً أجبدياً للكلمات الدخيلة في العربية . ينظر : مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد ١٠ ، الجزء ٢ ، ١٩٤٨م ، ص ٧٥-١١٢ ، المجلد ١١ ، الجزء ١ ، ١٩٤٩م ، ص ٢٧-٥٦ ، المجلد ١١ ، الجزء ٢ ، ١٩٤٩م ، ص ٣٦-١٣٧ .
- (٢) ينظر : دراسات في فقه اللغة العربية ، المقدمة ، ل .

المحسوسة إلى غير المحسوسة ، وانتقالها من العام إلى الخاص ، ومنها ما يتصل بحياة الكلمات المستعملة في هذه اللغات أو ملماتها فيها (١) .

وكانت نقطة البدء في هذه الدراسة هي القول بوجود ألفاظٍ أساسيةٍ تشارك فيها اللغات السامية ، أو كما يسميه «برجشتراسر» المشترك السامي من المفردات (٢) .

وينبغي الإشارة إلى أن هذا المصطلح لا يعني أداء تلك الألفاظ للدلالة نفسها في اللغات السامية جميعها ، وإنما المراد بذلك « أن هذه الألفاظ ترجع إلى أصلٍ اشتقائيٍّ واحدٍ في اللغة السامية الأولى » (٣) ، وقد لوحظ أن تلك الألفاظ المشتركة تتعلق بالإنسان وأعضائه ، والأسرة ، وأسماء الحيوانات ، والنباتات ، والأعداد ، وبعض الأفعال (٤) .

وبالرغم من أنه عُوِّل كثيراً على المعجم السامي المشترك في دراسة المعرب والدخيل السامي ، وبُذلت جهود كبيرة في هذا الصدد ، فما زال الحذر الشديد يحيط بالنتائج التي توصل إليها . يقول الدكتور حسن ظاظا في هذا : « يكاد يكون مستحيلاً أن نجزم عند بحثنا في كثيرٍ من الألفاظ المشتركة بين العربية وغيرها من لغات العائلات السامية ، بأن هذه اللفظة أو تلك مأخوذة من العربية أو الأرامية أو البابلية أو الحبشية أو غيرها ، إذ قد يكون العكس هو الصحيح ... » (٥) ، ويقول : « إنه قد يكون من السهل - إلى حدٍ ما - رد كلمةٍ معرّبةٍ إلى مصدرها الأول ، إذا كان المصدر من عائلةٍ لغويةٍ أجنبية ، أما إذا كانت

(١) ينظر : بين العربية ولهجاتها والعبرية ، ص ١٦٦-١٧٠ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٨٤-١٨٧ .

(٢) التطور النحوي ، ص ٢٠٨ .

(٣) علم اللغة العربية ، د. محمود فهمي حجازي ، ص ١٤٨ ، وينظر : المصدر نفسه ، ص ١٤٩-١٥٠ .

(٤) ينظر : التطور النحوي ، ص ٢٠٨-٢١٠ ، علم اللغة العربية ، ص ١٤٩-١٥٠ ، بين العربية ولهجاتها والعبرية ، ص ١٦٦ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٨٤ . وقد قام «برجشتراسر» بعمل قائمةٍ لهذه الألفاظ المشتركة . التطور النحوي ، ص ٢٠٨ « الهامش » ، وينظر : علم اللغة العربية ، ص ١٤٨ « الهامش » ، كما قام «ولفنسون» بعملٍ إحصائيٍّ لذلك في آخر كتابه « تاريخ اللغات السامية » ، ص ٢٨٣-٢٩٤ . وللمزيد ينظر : ظاهرة التعريب في ضوء اللغات السامية ، د. محمد عبدالصمد زعيمة ، ص ٨٥-٨٨ .

(٥) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ٦٥-٦٦ .

اللفظة شائعة في لغات العائلة الواحدة فإن الأمر عسير جداً ... » (١) ، ولذلك وُضعت معايير يمكن من خلالها معرفة هذا الدخيل في اللغات السامية (٢) .

على أنه لا بد من الإشارة في هذا المقام إلى أن «برجشتراسر» ذكر كثيراً من المفردات العربية على أنها من باب الدخيل (٣) ، وقد اعترض عليه بعض الباحثين المعاصرين في مصر ، مثبتاً أنها ليست معربةً ، بل هي عربية أصيلة (٤) .

ولم يكن «برجشتراسر» وحده الذي تعجل بالحكم على تلك المفردات ، بل شاركه في ذلك كثير ممن عني بالجانب التأصيلي (٥) .

ومن النتائج التي توصل إليها الدرس الدلالي المقارن وجود ظاهرة التضاد في اللغات السامية ، كالعربية ، والعبرية ، والسريانية (٦) ، ووجود تقارضٍ بين هذه اللغات في الألفاظ والمفردات اللغوية .

ومن القضايا التي يمكن إيرادها هنا ، ما يتصل بوجود تأثيرٍ عبريٍ على العربية في مجال الدراسات المعجمية ، حيث لوحظ بواسطة المقارنات المعجمية أن هناك اتفاقاً بين

(١) كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ٧٠ . وينظر : اللغات السامية ، نولدكه ، ص ٢٨ ،

المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، د.إسماعيل عميرة ، ص ٤١-٤٤ .

(٢) ينظر : بين الحبشة والعرب ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٩٩-١٠٥ ، علم اللغة العربية ، د.محمود

فهمي حجازي ، ص ٢١١-٢١٣ . ولمزيد من التفاصيل حول هذه المعايير عند القدماء والمحدثين

ينظر : التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر ، د.عبدالمنعم الكاروري ، ص ٢٩٥-٣٣٧ .

(٣) التطور النحوي ، ص ٢١١ فما بعدها .

(٤) ظاهرة التعريب في ضوء اللغات السامية ، ص ٩٠-١١٠ .

(٥) من هؤلاء : الأب روفائيل نخله اليسوعي ، والبطريرك أفرام برصوم ، وغيرهما من الباحثين

المسيحيين . ينظر : التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر ، ص ٣٣٠-٣٣٣ ، المغرب والدخيل

في المعجم اللغوي التاريخي ، د.حلمي خليل ، بحث منشور في (وقائع ندوة المعجم العربي

التأريخي ، قضاياها ووسائل إنجازه) ، مجلة المعجمية ، العددان الخامس والسادس ، ١٤٠٩هـ -

١٩٨٩م ، ص ٣٣٢ ، دراسات في اللغتين السريانية والعربية ، د.إبراهيم السامرائي ، ص ٢٦

فابعدھا ، دراسات في فقه اللغة العربية ، المقدمة ، ل .

(٦) ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٨٧ - ١٩٠ ، دراسات في فقه اللغة العربية ،

المقدمة ، ل . وقد تتبع الدكتور رجي كمال الألفاظ المتضادة في اللغات السامية ، وبخاصة العربية

والعبرية والسريانية ، وذلك في كتابه : التضاد في ضوء اللغات السامية ، دراسة مقارنة .

معجم سعديا (سعيد) الفيومي (٣٣١ هـ) المسمى بـ«الجامع» ، وبعض المعاجم العربية ، فيما يختص بالترتيب المعجمي للمواد اللغوية ، حيث اتبع - وبخاصة الجزء الثاني من معجمه - مدرسة القافية ، أي الحرف الأخير للكلمة .

ويتتبع آراء اللغويين المعاصرين في مصر نجد الدكتور أحمد مختار عمر يذهب -أولاً- إلى احتمال وجود تأثيرٍ عبري على المعاجم العربية التي سارت وفق هذا النظام المعجمي ، لكنه يعود فيقول إنه ليس في إمكاننا ترجيح تأثير أحدهما على الآخر (١) .

أما الدكتور محمد عبدالصمد زعيمة فيؤكد وجود تأثير عربي على المعاجم العبرية(٢) ، وهذا ما أميل إليه ، فالتقدم الزمني للبندنجي - صاحب أول معجم سار في ترتيب مواده على القافية - ، والصلات الفكرية والثقافية لسعديا الفيومي بالعرب والعربية حينما كان في مصر ... ، كل هذا مما يقوي رأي الدكتور زعيمة .

(١) البحث اللغوي عند العرب ، ص ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٢) دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ٤٧-٤٨ . وقد ناقشت الدكتور سلوى ناظم هذه القضية مناقشةً مستفيضةً، وتوصلت إلى احتمالات تأثر «سعديا الفيومي» بمعجم أبي بشر البندنجي (٢٨٤هـ) المسمى بـ«التفوية» ينظر: المعاجم العبرية، دراسة مقارنة، ص ٢١-٧٠ . وللمزيد ينظر: أثر سيبويه في نشأة النحو العربي، د.حسن ظاظا، مجلة اللسان العربي، العدد ١٢ ، ١٩٧٥ م ، ص ٩٨ فابعدھا، نشأة الدراسات اللغوية العبرية ، د.محمد بحر عبدالمجيد ، بحث منشور ضمن «عبدالمجيد عابدين ، سيرة وتحية» ، ص ٢٩٩-٣٠٤ .

أهمية الدراسة المقارنة للغة العربية

سبق القول : إن اللغويين المعاصرين أخذوا على الدرس اللغوي العربي القديم أنه لم يعن بإجراء مقارنات لغوية بين العربية وبقية اللغات السامية ، على الرغم من إدراك بعض العلماء للصلة الوثيقة التي تربط بين هذه اللغات .

وقد تعددت آراء اللغويين المعاصرين في مصر في تفسير عدم قيام دراساتٍ عربيةٍ مقارنة ، فهذا الدكتور عبدالمجيد عابدين يعلل سبب ذلك بأن مؤسس النحو العربي - سيوييه - كان فارسياً ، واللغة الفارسية ليست من فصيلة اللغات السامية ، فحينما جاء النحاة من بعده اقتفوا أثره ، واكتفوا بتقليده فيما سار عليه في كتابه ، وعز عليهم أن ينجوا في دراسة العربية منهجاً يناقض المنهج الذي اتبعه سيوييه ، يضاف إلى هذا - كما يذكر الدكتور عابدين ، وغيره من اللغويين المعاصرين - العصبية التي كان ينظر من خلالها إلى اللغات السامية ، فالعبرية لغة اليهود ، والسريانية لغة النصارى ... الخ (١) .

أما الدكتور محمود فهمي حجازي فيعزو السبب في ذلك إلى اعتزاز كل أمة بلغتها ، وتقديسهم إياها (٢) ويوافقه في هذا بعض المعاصرين (٣) .

والذي أراه أن هذه الأسباب جميعها يصلح لتفسير إجماع اللغويين العرب القدامى عن الدرس المقارن ، وانصرافهم عن تطبيقه في دراساتهم اللغوية ، على أنه من المؤكد أنه ليس من أسباب ذلك عدم اقتناع هؤلاء العلماء بجذوى تطبيق هذا المنهج ، كما قد يبدو من النظرة الأولى للبحث في أسباب ذلك ، وكما صرح به فعلاً أحد الباحثين المعاصرين (٤) .

أما بالنسبة لأهمية الدراسات المقارنة للغة العربية فلم يعد هناك أدنى شك في مدى تلك الأهمية ، والنتائج الإيجابية التي تجنيها العربية من وراء ذلك ، إذا أخلصت النية ، وابتعدت عن الأغراض الخبيثة ، وإن كنا مازلنا نسمع أصواتاً تهون من شأن هذه الدراسة ، وترى أن لا حاجة للعربية لمثل هذا المنهج في الدرس اللغوي !

(١) ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٢٠ فابعدھا، اللغة العربية عبر القرون، ص ١٦-١٧ .

(٢) اللغة العربية عبر القرون ، ص ١٦-١٧ .

(٣) ينظر : دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٠٢ .

(٤) ينظر : ملحق « ألوان من التراث » جريدة المدينة ، المملكة العربية السعودية ، العدد ٨٤٠٩ ،

الخميس ٢٩ شوال ١٤١٠هـ ، ٢٤ مايو ١٩٩٠م .

وإذا كان من الطبيعي أن ينتصر لهذا المنهج أصحابه ، وغيرهم ممن أحسَّ بضرورة الوصل بين اللغات ذات الفصيحة الواحدة في التحليل اللغوي ، فإن هذا الانتصار لم يكن قائماً على مجرد التعاطف معه بحكم أنه وافد جديد ، بل لقد ثبت من خلال الأدلة التطبيقية أن هناك منفعةً تُجلب ومضرةً تُدفع من جراء تطبيق هذا المنهج على الدراسات اللغوية العربية ، وذلك ما حدا أستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح إلى القول: إنه « لن نستطيع فهم تاريخنا وديننا ولغتنا وأدبنا وطباع مجتمعا فهماً علمياً سليماً إلا إذا وضعنا ذلك كله في مكانه الصحيح من الإطار السامي العام » (١) .

وتبدو هذه الأهمية - كما أوردها المنادون بهذا المنهج والمعرفون به - في تأصيل كثير من ألفاظ اللغة العربية ، وتفسير بعض المشكلات الصوتية والصرفية والنحوية والظواهر اللهجية التي كثر فيها الخلاف دون وصولٍ إلى حلِّها ، وسأكتفي في هذا المقام بذكر أمثلةٍ أحسب أنه سيتضح فيها أهمية البحث المقارن :

أولاً - ما يحصل من إبدال بين الثاء والفاء في قولهم (الثوم) و (الفوم) ، فقد توقف علماء العربية في القول بأيهما أصل للآخر ، ومن خلال تطبيق المنهج المقارن المتمثل في معرفة قوانين التبدل الصوتي في العربية واللغات السامية الأخرى ، أمكن الوصول إلى معرفة الأصل وهو الثاء ، والفاء متطورة عنها (٢) .

ثانياً - ذكر أكثر اللغويين الأقدمين أن أصل قال - وهو قَوْل - أصل افتراضي لا وجود له في الاستخدام العربي ، إلا أنه في ضوء المنهج المقارن المتمثل في معرفة اللغة الحبشية - وهي إحدى اللغات السامية - ثبت أنه أصل حقيقي مستخدم في هذه اللغة ، مما يعني أنه يمثِّل مرحلةً قُدمى في تأريخ اللغات السامية (٣) .

(١) مقدمة ترجمته لكتاب «نفتالي فيدر» (التأثيرات الإسلامية في العبادة اليهودية) ، ص ٣ . وللمزيد ينظر : مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العبرية ، د.عبدالعزیز برهام ، ص ٢٧-٢٨ ، علم اللغة ، د.السعران ، ص ٢٦٦-٢٧٧ .

(٢) ينظر : فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٣٢ ، الفصحى ولهجاتها ، ص ٣٨ ، التطور النحوي ، ص ٣٧-٣٨ .

(٣) ينظر : فصول في فقه العربية ، ص ٣٣ ، لحن العامة والتطور اللغوي ، د.رمضان عبدالتواب ، ص ٣٧٥ ، دراسات تأصيلية في اللغة والأدب والتأريخ ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٩٧-٩٩ .

ثالثاً - ظاهرة الإعراب في العربية ، فقد ذكر بعض المستشرقين ، وأيدهم بعض المعاصرين من اللغويين العرب ، أن العربية في عصورها الأولى كانت خالية من حركات الإعراب ! وقد أثبت الدرس المقارن أن الإعراب ظاهرة سامية قديمة (١) .

رابعاً - أن ما ذكره البصريون والكوفيون في الاسم ، وهل هو مشتق من الوسم أم من السمو ، غير صحيح ، فقد أثبت الدرس المقارن للغات السامية ثنائية هذه اللفظة (٢) ، وبذا أمكن معرفة حقيقة الخلاف بين الفريقين .

خامساً - أن لغة « أكلوني البراغيث » التي تهكم منها النحاة ، على الرغم من ورودها في القرآن الكريم والحديث الشريف وأشعار العرب ، إنما تمثل أصلاً تأريخياً عرفته بعض اللغات السامية (٣) .

وأختتم القول في هذه المسألة : إننا وإن كنا نتفق مع أصحاب هذا الاتجاه في أهميته وحاجة العربية إليه ، إلا أننا نجد في ظل حماسهم له يغفلون عن ذكر العقبات التي تواجه من يتعامل معه ، وقد أشار إلى شيء من ذلك الدكتور محمود السعران (٤) ، ووسّع القول

(١) ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٣٣-٣٩ ، دراسات في اللغة العربية ، د.خليل نامي ، ص ١٨-٢٥ ، فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ٣٣٨-٣٤١ ، اللغة النبطية ، مكانتها بين اللغات السامية ، وعلاقتها بقضية الإعراب في العربية الفصحى ، د.عبدالفتاح البركاوي ، حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر ، العدد الثاني ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ص ٥٣١ فابعدها . وللمزيد ينظر : فقه اللغة المقارن ، د.إبراهيم السامرائي ، ص ١١٧-١٢٤ ، اللغة العربية في إطار اللغات السامية ، فيشر ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٤م ، ص ٥٠ . ولمزيد من تلك الأمثلة ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٢٥ فابعدها ، اللغة العربية عبر القرون ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ١٥-٣٦ ، الفصحى ولهجاتها ، ص ٣٥-٣٩ ، كلام العرب من قضايا اللغة ، ص ١٦٦-١٦٩ ، المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، د.إسماعيل عمارة ، ص ٣١-٣٨ .

(٢) ينظر : دراسات في اللغة العربية ، د.خليل نامي ، ص ٥٣ - ٥٨ ، علم اللغة العربية ، د.محمود فهمي حجازي ، ص ٢٠٧-٢٠٨ ، فصول في فقه العربية ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ٣٤ .

(٣) ينظر : من أصول اللهجات العربية في السودان ، د.عبدالمجيد عابدين ، ص ٨٦ ، قوانين الملوك ، د.عبدالسميع محمد أحمد ، ص ٣٣١ ، دراسات في علم اللغة المقارن ، ص ١٩٩ ، المدخل إلى علم اللغة ، د.رمضان عبدالنواب ، ص ٢٩٩-٣٠٧ .

(٤) ينظر : علم اللغة ، ص ٢٧٨ - ٢٨١ .

فيها أحد الباحثين المتخصصين في الدراسات المقارنة ، حيث ذكر صعوباتٍ سبعاً تواجه الباحثين الذين يسرون على هذا المنهج ، وهي : انقراض اللغة السامية الأم ، وعدم الوقوف على تأريخٍ دقيقٍ للفترة الزمنية التي عاشتها هذه اللغة ، وانقراض كثيرٍ من اللغات السامية ، وجهل الفترات التاريخية التي عاشتها هذه اللغات ، وصعوبة الوصول إلى معرفة أي اللغات السامية أقدم ، وأيها أكثر تمثيلاً للغة الأم ، وعدم الاتفاق بين العلماء على تقسيم اللغة الواحدة إلى مراحل تاريخية ، وصعوبة معرفة الأصيل من الدخيل للكلمات التي تبادلتها اللغات السامية فيما بينها ، وعدم الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن العلاقة بين الأسر اللغوية (١) .

وبطبيعة الحال فإن هذه العقبات لا تحول مطلقاً - ولا ينبغي أن تحول - دون الاستفادة من هذا المنهج ، وبقائه عنصراً مهماً للكشف عن كثيرٍ من قضايا اللغة العربية ومشكلاتها .

وهكذا يتضح لنا - بعد أن استعرضنا أهم الموضوعات التي طرقها المنهج المقارن في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر - أن هذا الاتجاه بدأ بنشاطٍ ملحوظٍ على يد المستشرقين أثناء وجودهم في مصر للتدريس في الجامعة المصرية ، ثم انتقل إلى تلامذتهم الذين أخذوا عنهم هذا المنحى الجديد في الدرس اللغوي العربي ، ثم سرعان ما أخذت هذه الدراسات المقارنة في مصر طابع الاتجاه العام ، وأصبح لها منهج خاص ، ورواد ، ومريدون ، وكانت في عمومها متأثرةً بالمناهج السائدة في أوروبا ، وبخاصة ألمانيا .

وقد تعددت صور هذه الدراسات ، فلم يقتصر فيها على الجانب اللغوي ، بل شملت الجوانب الأخرى ، التاريخية ، والديني ، والأدبي ، والفكري ، ولم تكن درجة العناية بالمقارنة بين اللغات السامية واحدة ، بل حظي بعضها وخاصةً العبرية والسريانية بدراساتٍ أكثر ، وأبحاثٍ أشمل وأعمق .

وقد حفلت الفترة التي عاش فيها رواد هذه الدراسات بالاكشافات الأثرية للنصوص السامية ، ونشرها ، مع شرحها ، وتحليلها ، ومقارنتها بنظائرها ، وتعددت المؤسسات الثقافية التي تبنت هذا الاتجاه بما فيها الأزهر ، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً ، فقد مر عليه حين من الدهر - وخاصةً بعد رحيل رواده الأوائل ، وتفرق بعضهم في أصقاع الأرض - انفض من حوله من الأتباع ، وبدأ يخفت بريقه ، ويفقد شيئاً من ذبوعه وانتشاره ، على

(١) المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، ص ٣٨ - ٤٦ .

أنه أخذ الآن يسترجع ماضيه على استحياء ، ويعاود مسيرته على مهل ، ونأمل أن يواصل هذا الاتجاه سيره بقوةٍ وفاعلية ، وألاً تقف العقبات دونه أياً كان نوعها .

ولابد من الاعتراف - في نهاية هذا البحث - بأنه نظراً لطبيعة دراستي وأهدافها، وعدم إلمامي باللغات السامية ، لم أتمكن من تناول الشامل لمباحث الاتجاه المقارن في الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر - عرضاً وتقويماً - ، ولذلك جاء حديثي عنه أقرب ما يكون إلى الإجمال منه إلى التفصيل ، ولذا أدعو في هذا المقام إلى بحث هذا الاتجاه من جميع جوانبه ، لا في مصر وحدها ، بل في بقية أقطار الوطن العربي التي اهتمت به ، وبخاصة العراق ولبنان ، ورصد قضاياها ، وتحليل مظاهره ، واستخلاص نتائجه .

التجارة

الخاتمة

وهكذا يصل البحث - بحمد الله - إلى تمامه ، وقد عقد لاتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ، في الفترة من ١٩٣٢-١٩٨٥م .
وواضح من عنوانه أنه معني بتحليل الجهود اللغوية ورصدها خلال زمنٍ محددٍ ومكانٍ معين ، وهو يهدف إلى إبراز هذه الجهود ، والكشف عن مضمونها ، ووصلها بأعمالٍ سابقةٍ عليها ؛ لتستبين الاتجاهات التي سارت فيها ، ومدى ما أضافته من جديدٍ إلى الدراسات اللغوية العربية .

وقد ذيلت فصول الرسالة بنتائجها الخاصة ، بيد أنه لا بد - ونحن في ختام هذا العمل - من عرض ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج عامة ، هي بمثابة تمثيلٍ نهائيٍّ لها ، وتقديم المقترحات التي أرى أنها قيمة بالذکر في هذا المقام .

وأول هذه النتائج هو أن هناك روافد عديدة أسهمت في قيام الدرس اللغوي المعاصر بمصر ، وتكوين اتجاهاته وتياراته ، كإنشاء الجامعة المصرية ، واستقدام المستشرقين للتدريس بها ، وإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة ، وإنشاء المجمع اللغوي .

وكشف البحث عن أن مستويات التحليل اللغوي وزعت - لأول مرة - إلى خمسة نظمٍ داخليةٍ هي / النظام الصوتي ، والصرفي ، والنحوي ، والمعجمي ، والدلالي ، تتمايز فيما بينها من جهة ، وتتكامل من جهةٍ أخرى ، وبذا أصبح للبحث اللغوي منهجية واضحة .

فبالنسبة لدراسة اللغويين المعاصرين في مصر للمستوى الصوتي تبين ذلك التأثير الواضح بالدراسات اللغوية الحديثة ، وبخاصةً مبحثا التفريق بين الفوناتيک والـفونولوجي ، والحركات المعيارية . وقد أضاف هذا الدرس للمستوى الصوتي بعداً جديداً متمثلاً في دراسة النبر ، والمقطع ، والتنغيم ، واستخدام المعامل اللغوية لقياس الأصوات وتحليل ظواهرها ، والاستعانة بالحاسب الآلي في بحوث اللغة .

وبالنسبة للمستوى الصرفي اتضح تباين مفهومه لدى القدماء والمعاصرين ، وبخاصةً أصحاب المنهج اللغوي الحديث ، كما قدمت تصورات جديدة بشأن القضايا الصرفية وطرق دراستها .
وأما المستوى النحوي فتبين أن دراستهم له اتسمت بالطابع النقدي ، وظهر من خلاله الاتجاه (المنهج) الوصفي والاتجاه المقارن ، مع سيادة الاتجاه الوصفي في الدراسات النحوية

واللغوية بوجه عام ، وقد اعتمدوا في هذا على مناهج الغربيين والمستشرقين في دراساتهم اللغوية ، واستفادوا منها محاولين تطبيقها على اللغة العربية ، كما توصلت البحث في دراسته عن المحاولات الإصلاحية التي بُذلت لتيسير النحو وتجديده إلى أنها استطاعت أن تسهم في حل بعض مشكلاته ، دون أن يتحقق لها إلغاء الهيكل العام للنحو العربي ، وإيجاد بديل عنه ، وقد حظي الجانب التنظيري بالنصيب الأوفر من الدرس اللغوي المعاصر ، في حين أن الجانب التطبيقي افتقد أو كاد أن يُفتقد فيه .

أما التفكير المعجمي في مصر فقد تأثر بالمناهج المعجمية الغربية ، وبأعمال المستشرقين ، والمعجميين اللبنانيين ، وتميزت صناعة المعاجم المعاصرة بطابع الجماعية بعد أن كانت فردية المنزع ، حيث اضطلع بجمع اللغة العربية بمهمة صناعة المعجمات الحديثة وفق مبادئ الفن المعجمي الحديث . وفي هذا الميدان أسهمت - وما زالت تسهم - أقسام الدراسات العليا العربية بالجامعات المصرية في محاولة صناعة المعجم التاريخي للغة العربية الذي لم يتمكن الجمع من تمته ، بواسطة دراسة الدواوين الشعرية والمؤلفات الأدبية في العصور المختلفة ، دراسة تركيبية معجمية دلالية ، كما عني اللغويون المعاصرون وجمع اللغة العربية بقضية المصطلح اللغوي ، وتعددت وسائل وضعه عندهم ، مما أحدث ما يشبه التعدد والازدواجية .

وأتت دراستهم للمستوى الدلالي بتشقيق المعنى إلى جوانب عديدة ، والتفريق بين المعنى في المعجم وفي الدلالة ، ووضع مسميات حديثة لمباحث هذا المستوى ، وإخضاع ظواهر التطور الدلالي للمنهج الوصفي .

وبالنسبة للجانبين الاجتماعي والنفسي للغة ، فقد أسهم اللغويون المعاصرون في دراستها ، وما ينطوي تحتها من قضايا ومباحث ، فعنوا بدراسة ما يسمى بـ « الازدواج اللغوي » ، وقدموا مقترحات لمعالجته ، ونتج عنها دعوات عديدة أدت إلى قيام جدل كبير بين أصحاب هذه الدعوات ، كما عنوا - بصفة خاصة - بدراسة اللهجات المحلية ، القديم منها والحديث ، تحقيقاً لأحد الأغراض التي من أجلها أنشئ الجمع اللغوي ، واستجابة لتلك الدعوات التي أطلقها بعض المعاصرين وأصحاب المنهج اللغوي الحديث ، وسارت هذه الدراسات اللهجية وفق منهج عام وضعه اللغويون المعاصرون ، وقد اقترن هذا الاتجاه الجديد بفكرة عمل الأطالس اللغوية التي كانت من معطيات الدراسات الغربية والاستشراقية ، ويعدُّ هذا - دون شك - من الإضافات التي قدَّمتها الدرس اللغوي المعاصر بمصر .

واتسمت دراستهم للجانب النفسي للغة بالحذر والحيطه من طغيانه على الجانب اللغوي ، وهم وإن كانوا قد تناولوا كثيراً من القضايا التي اهتم بها علم اللغة النفسي إلا أن تفسيرهم للظواهر اللغوية جاء - في الأغلب الأعم - خلواً من مظاهر التحليل النفسي .
وأما الجانب المقارن فهو يمثل اتجاهاً جديداً في دراسة قضايا اللغة العربية بمستوياتها كافة ، قدمه الدرس اللغوي المعاصر بمصر بعد أن ثبتت أهميته وحاجة العربية إليه .

وآخر ، بل أهم ما توصل إليه هذا البحث هو أن الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر استطاعت أن تبعث نهضةً لغويةً متميزةً ، مكونةً بها مدرسةً لغويةً قائمةً بذاتها ، لها سماتها الخاصة ، ومناهجها العلمية ، واتجاهاتها المتعددة ، وأصبحت أفكارها ومبادئها ملكاً مشاعاً بين أتباعها في العالم العربي ، وبذا يمكننا وصفها بـ « المدرسة اللغوية المصرية المعاصرة » .

هذا ما يتصل بنتائج الدراسة ، أما مقترحاتها فهي أن تقام أبحاث جامعية أخرى يستكمل بها مسيرة الدرس اللغوي المعاصر بمصر ، وبخاصة مجال الدراسات الأسلوبية ، وبعض جوانب هذا الدرس التي لم تتمكن دراستنا من الإحاطة بها ، أو الكشف عن مضامينها واتجاهاتها ، كما أقترح قيام أبحاثٍ مماثلةٍ لبقية أقطار الوطن العربي التي لم تحظ بعناية الباحثين المعاصرين ، وبخاصة المغرب العربي ، حيث هناك حركة لغوية تستحق منا درسها ، والكشف عنها ، ورصد اتجاهاتها ، وموازنتها بمثيلاتها من الدراسات اللغوية في المشرق العربي ، كما أرى أن تخصص دراساتٍ أخرى للاتجاهات اللغوية في الأطروحات العلمية التي قدمت للجامعات المصرية ، وبذا تكتمل حلقات الدرس اللغوي المعاصر ، ونكون قد أسهمنا في كتابة تأريخ الفكر اللغوي في العصر الحديث .

وإذا كان ثمة شيء أدعو إليه في هذا المقام فهو تكوين جمعية لغوية عربية على غرار الجمعيات اللغوية المنتشرة في العالم الغربي ، يكون مهمتها تطوير الدراسات اللغوية في العالم العربي ، كما أدعو إلى عناية الجامعات العربية بالدراسات اللغوية المعاصرة ، ومواصلة التواصل الثقافي مع تلك البلدان التي تتميز بالتقدم في هذا المجال ، ومواكبة الجديد من التطورات العلمية التي تخدم اللغة وقضاياها .

وفي الوقت نفسه أدعو إلى الالتفات إلى قراءة التراث العربي قراءةً مستفيضةً ، ففيه كثير مما نبحت عنه ، ونجد في الوصول إليه ، وأول التجديد - كما يقال - هو قتل القديم دراسةً وفهماً ، وكل ذلك - إن تحقق - سيكون له أكبر الأثر في ازدهار دراساتنا اللغوية ، والوصول بها إلى مستوى العالمية الذي ينبغي أن يكون من أولويات أهداف المؤسسات العلمية والثقافية

في الوطن العربي ، وبذا نكون قد وازنا بين عنصري الأصالة والمعاصرة ، اللذين هما دعامة الماضي والحاضر .

وبعد ، فإني أرجو أن يكون هذا البحث قد أسهم في إبراز الجهود اللغوية في مصر المعاصرة ، واستطاع تحليل مضمونها والكشف عن اتجاهاتها بشيء من الوضوح وصحة الاستدلال ، كما أمل أن يكون قد أضاف إلى المكتبة العربية ما يسد فراغاً فيها ، وذلك ما يمنحني الرضى ، ويعوضني عن سني زهرة العمر التي أفنيتها تحقيقاً لهذا الغرض ، ووصولاً إلى ذلك الهدف ، والله من وراء القصد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

عبدالرحمن بن حسن العارف
العاشر من رمضان ١٤١٤هـ
مكة المكرمة

المصائر والمناجح

المصادر والمراجع*

أولاً - المخطوطات

- * تجديد البحث اللغوي في مصر في العصر الحديث ، محمد عادل خلف ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٧٦م .
- * الدراسات اللغوية الحديثة في مصر (في الفترة من ١٩٣٢ - ١٩٦٢م) ، صادق عبدالله محمد أبو سليمان ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٧م .
- * ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة ، دراسة نظرية استقرائية تحليلية ، عبدالرحمن بن حسن العارف ، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨

ثانياً - المطبوعات العربية والمترجمة

(١)

- * الآداب السامية ، بحث مستفيض عن اللغة العربية وخصائصها وثروتها وأسرار جمالها ، محمد عطية الأبراشي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م .
- * الآداب العربية في القرن التاسع عشر ، الأب لويس شيخو اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٢٤م .
- * أباطيل وأسار ، أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٢م .
- * أبحاث في اللغة العربية ، د. داود عبده ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٣م .
- * ابن جني النحوي ، د. فاضل صالح السامرائي، مطابع دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- * أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ، د. عبدالغفار حامد هلال ، الطبعة الأولى ، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

(*) لم أثبت في هذه القائمة إلا ما استعنت به وأفدت منه ، أما ما ذكره مجرد الذكر فلم أثبته .

- * أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، د. أحمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- * أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة ، عادل أحمد زيدان ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٠م .
- * اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، (لبنان في القرن التاسع عشر «١٨٠١-١٩٠٠» ، «١٩٠١-١٩٦٠») ، د. رياض قاسم ، الطبعة الأولى ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، ١٩٨٢م .
- * اتجاهات التربية عبر العصور - دراسة تحليلية مقارنة - ، د. عرفات عبدالعزيز سليمان ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧م .
- * الاتجاهات الحديثة في النحو ، مجموعة المحاضرات التي أقيمت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨م .
- * الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، القسم الأول - العلوم الاجتماعية ، ترجمة / جماعة من الأساتذة المختصين في العلوم الاجتماعية ، اليونسكو - المجلد « ٢ » ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- * أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، أبو عمرو بن العلاء ، د. عبدالصبور شاهين ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- * أحمد أمين لغوياً ، د. علي محمود مزيد ، المطبعة العالمية بالقاهرة ، سنة الإيداع ١٩٧١م .
- * إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٧م .
- * أخطاء المنهج الغربي الوافد في العقائد والتأريخ والحضارة واللغة والأدب والاجتماع ، أنور الجندي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٤م .
- * الأدب الشعبي العربي - مفهومه ومضمونه - ، د. محمود ذهني ، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- * الأدب العربي المعاصر في مصر ، د. شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٦م .
- * الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها ، د. علي العناني ، ليون محرز ، محمد عطيه الأبراشي ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م .

- * أسباب حدوث الحروف ، للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبدالله ابن سينا ، تحقيق / محمد حسان الطيان ، يحيى مير علم ، الطبعة الأولى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- * أسباب النهضة العربية في القرن التاسع عشر ، أنيس الصولي ، حققه وقدم له / الدكتور عبدالله الطباع ، الطبعة الأولى ، دار ابن زيدون ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- * أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ترجمة وتعليق / الدكتور أحمد مختار عمر ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة طرابلس ، كلية التربية ، ١٩٧٣م .
- * الأسلوبية والأسلوب ، نحو بديل ألسني في نقد الأدب ، د.عبدالسلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- * الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق / طه عبدالرؤف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- * أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، عباس محمود العقاد ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣م .
- * الاشتقاق ، عبدالله أمين ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م .
- * الأصوات = علم اللغة العام - الأصوات - ، د.كامل بشر .
- * أصوات اللغة ، د.عبدالرحمن أيوب ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار التأليف ، ١٩٦٣م .
- * الأصوات اللغوية د.إبراهيم أنيس ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١م .
- * _____ ، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ١٩٦١م .
- * أصول تراثية في علم اللغة ، د.كريم زكي حسام الدين ، الطبعة الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥م .
- * أصول التفكير النحوي ، د.علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ، ١٣٩٢/١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- * الأصول ، دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي - النحو - فقه اللغة - البلاغة ، د.تمام حسان ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- * أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، د.محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

- * الأضداد ، لأبي علي محمد بن المستنير « قطرب » ، تحقيق / الدكتور حنا حداد ، الطبعة الأولى ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- * الأضداد في كلام العرب ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق / الدكتور عزة حسن ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- * الأضداد في اللغة ، محمد حسين آل ياسين ، الطبعة الأولى ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- * أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، د. نايف خرما ، الطبعة الثانية ، سلسلة عالم المعرفة (٩) ، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٧٩م .
- * الإعجاز البياني للقرآن ومسائل نافع ابن الأزرق ، د. عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ .
- * الإعراب سمة العربية الفصحى ، د. محمد إبراهيم البنا ، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع ، د. ت .
- * الأعلام ، خير الدين الزركلي ، الطبعة الخامسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٠م .
- * أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً ، د. محمد رشاد الحمزاوي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٨م .
- * الإقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، تحقيق وتعليق / الدكتور أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- * أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة ، د. فاضل مصطفى الساقى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- * اكتساب اللغة ، مارك ريشل ، ترجمة / الدكتور كمال بكداش ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- * الألسنية ولغة الطفل العربي ، جورج كلاس ، الطبعة الثانية ، المنشورات الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- * ألفاظ الأشباه والنظائر ، لعبدالرحمن بن عيسى الهمذاني ، تحقيق / الدكتور البدر اوي زهران ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، سنة الإيداع ١٩٨١م .

- * الألفاظ اللغوية ، خصائصها وأنواعها ، عبدالحמיד حسن ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧١ م .
- * الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، تحقيق ودراسة / الدكتور فتح الله صالح علي المصري ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- * الألفاظ والأساليب ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، إعداد : محمد شوقي أمين ، مصطفى حجازي ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .
- * أمراض الكلام ، د. مصطفى فهمي ، الطبعة الثالثة ، مكتبة مصر ، د. ت .
- * الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، أحمد عبدالفتاح بدير ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥٠ م .
- * أوزان الفعل ومعانيها ، هاشم طه شلاش ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٩٧١ م .
- * الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق / مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .

(ب)

- * البحث الدلالي عند الأصوليين ، د. محمد يوسف حبلى ، الطبعة الأولى ، مكتبة عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- * البحث اللغوي عند العرب ، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، د. أحمد مختار عمر ، الطبعة الرابعة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- * البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب ، د. أحمد مختار عمر ، دار الثقافة ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٢ م .
- * بحوث ودراسات في العروبة وآدابها ، محمد خلف الله أحمد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ م .
- * البخلاء ، للجاحظ ، تحقيق / طه الحاجري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ م .
- * البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس وسعيد ، الأمير عمر طوسون ، مطبعة صلاح الدين ، الإسكندرية ، ١٩٣٤ م .

- * البلاغة العصرية واللغة العربية ، سلامة موسى ، المطبعة العصرية بمصر ، د.ت .
- * البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق وشرح / عبدالسلام هارون ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .
- * بين الحبشة والعرب ، د.عبدالمجيد عابدين ، دار الفكر العربي ، د.ت .
- * بين العربية ولهجاتها والعبرية ، د.محمد عبدالمجيد ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

(ت)

- * التأثيرات الإسلامية في العبادة اليهودية ، نفتالي فيدر ، ترجمة/الدكتور محمد سالم الجرح ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
- * تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، الجزء الأول ، تحقيق / عبدالستار أحمد فراج ، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- * الجزء السادس ، تحقيق / الدكتور حسين نصار ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- * تأريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي ، أخرجه / محمد سعيد العريان ، الطبعة الثانية ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- * تأريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين ، الأب لويس شيخو اليسوعي ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٢٦م .
- * تأريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية ، كارلو نالينو ، اعتنت بنشرها مريم نالينو ، تقديم / الدكتور طه حسين ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠م .
- * تأريخ آداب اللغة العربية ، جورجى زيدان ، مراجعة وتعليق/الدكتور شوقي ضيف ، دار الهلال ، د.ت .
- * تأريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ، حفني ناصف ، الطبعة الثالثة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٣م .
- * تأريخ الأدب الحديث ، تطوره ، معالنه الكبرى ، مدارسه ، من الحملة الفرنسية في مصر إلى العهد الاشتراكي ، د.حامد حفني داود ، الطبعة الأولى ، دار الطباعة المحمدية بالأزهر ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- * تأريخ الترجمة في مصر في عهد الحملة الفرنسية، د.جمال الدين الشيال ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٥٠م .

- * تأريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي ، د.جمال الدين الشيال ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٥١م .
- * تأريخ التعليم في عصر محمد علي ، د.أحمد عزت عبدالكريم ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٣٨م .
- * التأريخ الثقافي للتعليم في مصر ، د.حسن الفقي ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١م .
- * تأريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر ، د.نفوسة زكريا سعيد ، الطبعة الأولى ، دار نشر الثقافة بالإسكندرية ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- * تأريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين ، جورج مونين ، ترجمة/ الدكتور بدر الدين القاسم ، وزارة التعليم العالي ، الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- * تأريخ اللغات السامية ، د.إسرائيل ولفنسون ، الطبعة الأولى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٤٨هـ - ١٩٢٩م .
- * تأريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، د.علي أبو المكارم ، الطبعة الأولى ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- * تأسيس القضية الإصطلاحية ، إعداد/ مجموعة من الأساتذة الجامعيين ، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات - بيت الحكمة - تونس ، ١٩٨٩م .
- * التبيان في تصريف الأسماء ، أحمد حسن كحيل ، الطبعة السادسة ، مطبعة السعادة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- * تجديد ذكرى أبي العلاء ، د.طه حسين ، الطبعة الثانية ، مطبعة المعارف ومكبتها بمصر ، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م .
- * تجديد النحو ، د.شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، د.ت .
- * تحت راية القرآن - المعركة بين القديم والجديد - ، مصطفى صادق الرافعي ، ضبطها وصححها/ محمد سعيد العريان ، الطبعة الرابعة ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م .
- * تحرير النحو العربي ، مجموعة من الأساتذة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨م .

- * التراث العربي -دراسات- ، مجموعة من الباحثين ، مطبوعات جمعية الأدباء ، القاهرة ، ١٩٧١م .
- * التراث الجمعي في خمسين عاماً ، إبراهيم التريزي ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د.ت .
- * الترادف في اللغة ، حاكم مالك لعيبي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٠م .
- * التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، فنولوجيا العربية ، د.سلمان حسن العاني ، ترجمة/الدكتور ياسر الملاح ، الطبعة الأولى ، النادي الأدبي الثقافي ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- * التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، د.الطيب البكوش ، الطبعة الثانية ، نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله ، تونس ، ١٩٨٧م .
- * التصريف الملوكي ، ابن جني ، تحقيق/محمد سعيد بن مصطفى النعسان ، علق عليه /أحمد الخاني ومحبي الدين الجراح ، الطبعة الثانية ، دار المعارف للطباعة ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- * التضاد في ضوء اللغات السامية ، دراسة مقارنة ، د.رجحي كمال ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥م .
- * تطور الأدب الحديث في مصر من أوائل القرن التاسع عشر إلى قيام الحرب الكبرى الثانية ، د.أحمد هيكل ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٣م .
- * تطور الدرس النحوي ، د.حسن عون ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠م .
- * التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ، عودة خليل أبو عودة ، الطبعة الأولى ، مكتبة المنار ، الأردن - الزرقاء ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- * التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ، د.رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، د.ت .
- * التطور اللغوي ، مقدمة ، المذاهب اللغوية والتطور ، د.عبدالرحمن أيوب ، دار الطباعة القومية ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
- * التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، أخرجته وصححه وعلق عليه/الدكتور رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- * _____ ، عني به / محمد البكري ، مطبعة السباح ، ١٩٢٩م .

- * التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر - دراسة تحليلية للدخيل في اللغة العربية مع استنباط لقوانين التعريب - د.عبدالمعزم محمد الحسن الكاروري ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة الخرطوم - دار جامعة الخرطوم للنشر ، السودان ، ١٩٨٦م .
- * التعريب في القديم والحديث ، د.محمد حسن عبدالعزيز ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، سنة الإيداع ١٩٩٠ م .
- * التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ، د.محمد المنجي الصيادي ، الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٤م .
- * التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية ، مجموعة من الباحثين ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٢م .
- * التعريفات ، للشريف علي بن محمد الجرجاني ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- * التعريف بالتصريف ، د.علي أبو المكارم ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- * التعريف بعلم اللغة ، دافيد كرسويل ، ترجمة/الدكتور حلمي خليل ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٧٩م .
- * تعلم اللغات الحية وتعليمها بين النظرية والتطبيق ، د.صلاح عبدالمجيد العربي ، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨١م .
- * تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها - قضايا وتجارب - ، مجموعة من الباحثين ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٢م .
- * التفسير النفسي للأدب ، د.عزالدين إسماعيل ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣م .
- * التفكير الصوتي عند الخليل ، د.حلمي خليل ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م .
- * التفكير اللساني في الحضارة العربية ، د.عبدالسلام المسدي ، دار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، ١٩٨١م .
- * التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، د.كمال بشر ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٧م .
- * التفكير واللغة ، فيجوتسكي ، ترجمة/الدكتور طلعت منصور ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦م .
- * تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، وقائع ندوة جهوية أقامتها منظمة الأمم المتحدة

- التربية والثقافة والعلوم « يونسكو » بالرباط ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٩٩١م .
- * التقرير النهائي عن تجربة تيسير الكتابة العربية وملحقاته ، إعداد/الدكتور عبدالعزيز القوصي وآخرين ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٦م .
- * تقويم دار العلوم ، العدد الماسي ، يصدر لمرور ٧٥ عاماً على المدرسة (١٨٧٢-١٩٤٧م)، محمد عبدالجواد ، دار المعارف بمصر ، د.ت .
- * تقويم دار العلوم ، الجزء الثاني ، يصدر بمناسبة العيد المئوي للكلية ، إعداد لجنة التقويم، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- * تقويم الفكر النحوي، د.علي أبوالمكارم، الطبعة الأولى ، دار الثقافة، بيروت ، ١٩٧٥م .
- * تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، الجزء الأول ، تحقيق/عبدالسلام هارون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، د.ت .
- * تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً ، د.شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، د.ت .

(ث)

- * الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة - بحوث ودراسات إسلامية - ، جمع وتقديم/محمد خلف الله أحمد - ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة - نيويورك ، ١٩٦٢ م .
- * ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية ، د.أمين فاخر ، الطبعة الأولى ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- * الثورة التكنولوجية واللغة ، د.محمد صالح بن عمر ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والأعلام ، بغداد ، ١٩٨٦م .

(ج)

- * جامعة القاهرة ، ماضيها وحاضرها ، د.رؤوف عباس حامد ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ١٩٨٩م .
- * الجامعة المصرية « القديمة » ، نشأتها ودورها في المجتمع ، ١٩٠٨-١٩٢٥ ، د.عبدالمنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعي ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- * جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري ، الطبعة الأولى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد الدكن ، ١٣٤٥هـ .
- * الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري ، د.عفيف عبدالرحمن ، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

(ح)

- * حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، الطبعة الأخيرة ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .
- * حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ت .
- * حاضر اللغة العربية في الشام ، سعيد الأفغاني ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢-١٩٦١م .
- * حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام ، دنشأة ظيان ، دمشق الشام ، ١٩٧٦م .
- * حصاد الفكر العربي الحديث في اللغة العربية ، إعداد/ لجنة من الباحثين ، الطبعة الأولى ، مؤسسة ناصر للثقافة ، بيروت ، ١٩٨١م .
- * حصوننا مهددة من داخلها ، د.محمد محمد حسين ، الطبعة الثالثة ، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- * الحضارات السامية القديمة ، سبتينوموسكاتي ، ترجمة/ الدكتور السيد يعقوب بكر ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت .
- * الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر ، د.محمد فؤاد شكري ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د.ت .
- * حوار بين الألمان والعرب ، سجل الأسبوع الثقافي العربي الألماني الذي أقيم في (توبينجن) عام ١٩٧٤م ، إعداد وتقديم / الدكتور مصطفى ماهر ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦م .
- * الحياة مع لغتين (الثنائية اللغوية) ، د.محمد علي الخولي ، الطبعة الأولى ، مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

* الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق وشرح /عبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٦ - ١٣٦٤هـ / ١٩٣٨ - ١٩٤٥ م .

(خ)

* الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق /محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢ م .

(د)

* دائرة المعارف الإسلامية ، نقلها إلى العربية /إبراهيم زكي خورشيد ، أحمد الشنتناوي ، عبدالمجيد يونس ، عباس محمود ، القاهرة ، د.ط.ت

* دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، د.محمد بديع شريف ، د.زكي المحاسني ، د.أحمد عزت عبدالكريم ، جامعة الدول العربية ، الإدارة الثقافية ، مطبعة الرسالة ، د.ت .

* دراسات تأصيلية في اللغة والتأريخ والأدب ، د.عبدالمجيد عابدين ، ١٩٨٦ م .

* دراسات صوتية ، د.تغريد السيد عنبر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠ م .

* الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، د.غنام قدوري الحمد ، الطبعة الأولى ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامي - ، مطبعة الخلود ، بغداد ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .

* الدراسات العربية والإسلامية ، أطروحات ورسائل (١٨٨١-١٩٨١) ، د.موريس صليبا ، لبنان ، ١٩٨٣ م .

* دراسات في الأدب العربي الحديث ، د.عطيه عامر ، الطبعة الأولى ، دار المغرب العربي ، تونس ، ١٩٧٠ م .

* دراسات في الحضارة الإسلامية ، التقاء الثقافتين العربية والفارسية ، تأليف /نجبة من الأساتذة ، دار الثقافة والنشر للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٣ م .

* دراسات في علم أصوات العربية ، د.داود عبده ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، د.ت .

* دراسات في علم الصرف ، د.عبدالله درويش ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م .

- * دراسات في علم اللغة ، د.فاطمة محمد محبوب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة الإيداع ١٩٧٦م .
- * دراسات في علم اللغة ، القسم الأول ، د.كمال بشر ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١م .
- * دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، د.كمال بشر ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١م .
- * دراسات في علم اللغة المقارن ، د.محمد عبدالصمد زعيمة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١م .
- * دراسات في علم اللغة النفسي ، د.داود عبده ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- * دراسات في فقه اللغة ، د.صبحي الصالح ، الطبعة الثانية ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م .
- * دراسات في فقه اللغة العربية ، د.السيد يعقوب بكر ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٦٩م .
- * دراسات في الفن والفلسفة والفكر القومي ، في شرف المغفور له عبدالعزيز الأهواني ، قدمها/ نخبة من أساتذة الأدب والفلسفة ، الطبعة الأولى ، دار القاهرة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣م .
- * دراسات في القاموس المحيط ، د.محمد مصطفى رضوان ، الطبعة الأولى ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية الآداب ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- * دراسات في اللغة ، د.إبراهيم السامرائي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦١م .
- * دراسات في اللغة ، مجموعة من الباحثين ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق - بغداد ، ١٩٨٦م .
- * دراسات في اللغة العربية ، د.خليل يحي نامي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤م .
- * دراسات في اللغة والنحو العربي ، د.حسن عون ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩م .
- * دراسات في اللغتين السريانية والعربية ، د.إبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- * دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية ، ت . م . جونسون ، ترجمة/ الدكتور أحمد محمد الضبيب ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- * دراسات في اللهجات العربية ، مجموعة من الباحثين ، جامعة اسيوط ، كلية الآداب بسوهاج ، ١٩٨١م .
- * الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، محمد حسين آل ياسين ، الطبعة الأولى ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- * الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، د.أحمد نصيف الجنابي ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- * دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة ، د.سعد مصلوح ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- * دراسات نقدية في النحو العربي ، د.عبدالرحمن أيوب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧ .
- * دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر ، د.علي حامي موسى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨م .
- * دراسة أدب اللغة العربية بمصر في النصف الأول من القرن (١٣٢٠-١٣٧٠هـ) ، مواد - مناهج - آثار علمية ، أحمد الشايب ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦م .
- * دراسة السمع والكلام ، د.سعد مصلوح ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- * دراسة الصوت اللغوي ، د.أحمد عمر مختار ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- * دراسة المعنى عند الأصوليين ، د.طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، د.ت .
- * دروس التصريف ، محمد محيي الدين عبدالحمد ، الطبعة الثالثة ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .
- * دروس في الألسنية العامة ، فرديان دي سوسير ، تعريب/صالح القرمادي ، محمد الشاويش ، محمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، ١٩٨٥م .
- * دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتيو ، ترجمة/صالح القرمادي ، نشرات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، الجامعة التونسية ، ١٩٦٦م .
- * دلائل الإعجاز ، عبدالقاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه/أبو فهر محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، د.ت .
- * دلالة الألفاظ ، د.إبراهيم أنيس ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨م .

- * دلالة الألفاظ العربية وتطورها، د.مراد كامل، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٣م.
- * الدلالة اللغوية عند العرب، د.عبدالكريم مجاهد، دار الضياء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، سنة الإيداع ١٩٨٥م.
- * دور التعريب في تطوير اللغة العربية، ترقية العربية في تونس، مجموعة من الباحثين، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- * دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة/الدكتور كمال بشر، الطبعة الثانية، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٦٩م.

(ر)

- * الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق/د.شوقي ضيف، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م.
- * الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق/الدكتور أحمد حسن فرحات، دار المعارف للطباعة، دمشق، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- * الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د.محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.

(س)

- * الساميون ولغاتهم، تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية للعرب، د.حسن ظاظا، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.
- * سر صناعة الإعراب، ابن جني، دراسة وتحقيق/الدكتور حسن هندراوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- * _____، تحقيق/مصطفى السقا، إبراهيم مصطفى، محمد الزفزاف، عبدالله أمين، الطبعة الأولى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.
- * سيكولوجية اللغة والمرض العقلي، د.جمعه سيد يوسف، سلسلة عالم المعرفة (١٤٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤١٠هـ - ١٩٩١م.

(ش)

- * شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق/محمد عبدالجواد، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٧م .
- * شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهرى ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ت .
- * شرح شافية ابن الحاجب ، رضى الدين الاسترأبادي ، تحقيق/ محمد نور الحسن ، محمد محيى الدين عبدالحميد ، محمد الزفزاف ، الطبعة الأولى ، مطبعة حجازي بالقاهرة ، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .
- * شرح المفصل ، ابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، د.ت .
- * الشرق الإسلامى فى العصر الحديث ، حسين مؤنس ، الطبعة الثانية ، لجنة الجامعيين لنشر العلم ، مطبعة حجازي بالقاهرة ، ١٩٣٨م .
- * الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق وشرح/أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦م .

(ص)

- * الصحابي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق/السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، سنة الإيداع ١٩٧٧م .
- * الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق/أحمد عبدالغفور عطار ، دار الكتاب العربى بمصر ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م .
- * الصحافة والأدب فى مصر ، د.عبداللطيف حمزة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٤-١٩٥٥م .
- * الصراع بين القديم والجديد فى الأدب العربى الحديث ، د.محمد الكتانى ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- * صناعة المعجم العربى لغير الناطقين بالعربية ، أبحاث الدورة التدريبية التى أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مطبوعات مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، المملكة المغربية ، ١٩٨٣م .

- * الصناعتين - الكتابة والشعر - ، أبو هلال العسكري ، تحقيق / علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى الباي الحلبي وشركاه ، سنة الإيداع ١٩٧١م .
- * الصيغ الثلاثية ، مجردة ومزيدة ، اشتقاقاً ودلالة ، د.ناصر حسين علي ، المطبعة التعاونية بدمشق ، ١٩٨٩م ، ١٤٠٩هـ .
- * الصيغ الرباعية والحماسية ، اشتقاقاً ودلالة ، د.مزيد إسماعيل نعيم ، مكتبة الأنوار ، دمشق ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(ض)

- * ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م .
- * الضرورة الشعرية في النحو العربي ، د.محمد حماسة عبداللطيف ، مكتبة دار العلوم، د.ت.

(ط)

- * طرق تنمية الألفاظ في اللغة ، د.إبراهيم أنيس ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٦ - ١٩٦٧م .
- * الطفل من المهد إلى الرشد ، محمد خلف الله أحمد ، الطبعة الأولى ، المطبعة الرحمانية بمصر ، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .

(ظ)

- * ظاهرة الإبدال في المشترك السامي ، د.حازم علي كمال الدين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٩٢م .
- * ظاهرة التعريب في ضوء اللغات السامية ، د.محمد عبدالصمد زعيمة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، سنة الإيداع ١٩٨٧م .
- * ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، د.عوض المرسي جهاوي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .
- * ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي ، د.أحمد عبدالمجيد هريدي ، توزيع مكتبة الخانجي ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

* الظواهر اللغوية في التراث النحوي - الظواهر التركيبية - ، د.علي أبوالمكارم ، الطبعة الأولى ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م .

(ع)

* عباس محمود العقاد في ذكره المئوية ، (أبحاث المؤتمر العلمي الأول ٢١-٢٣/١٠/١٩٨٩م) ، جامعة أسيوط ، كلية الآداب بقنا ، سنة الإيداع ١٩٩١م .

* عبدالمجيد عابدين - سيرة ونحمة - ، دراسات وبحوث أدبية ولغوية مهداة من زملائه وتلامذته بمناسبة بلوغه السبعين ، إشراف/الأستاذ الدكتور محمد مصطفى هدارة ، سنة الإيداع ١٩٨٩م .

* عجائب الآثار في التراجم والآثار ، عبدالرحمن الجبري ، تحقيق وشرح الأساتذة/ حسن محمد جوهر ، عبدالفتاح السرنجاوي ، السيد إبراهيم سالم ، عمر الدسوقي ، الطبعة الأولى ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٨م - ١٩٦٧م .

* العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فك ، ترجمة/الدكتور عبدالحليم النجار ، مطبعة دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م .

* العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد ، الأب هنري فليش اليسوعي ، تعريب وتحقيق/ الدكتور عبدالصبور شاهين ، الطبعة الأولى ، منشورات المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٦٦م .

* العربية لغة العلوم والتقنية ، د.عبدالصبور شاهين ، الطبعة الأولى ، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣م .

* العربية وعلم اللغة البنيوي ، د.حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م .

* العربية ولهجاتها ، د.عبدالرحمن أيوب ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٨م .

* عصر محمد علي ، عبدالرحمن الرافعي ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م .

* العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د.محمد حماسة عبداللطيف ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٤م .

* علل التغير اللغوي ، د.مصطفى التواني ، دار شمس المعرفة ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

* علم الأصوات ، برتيل مالمبرج ، تعريب ودراسة/الدكتور عبدالصبور شاهين ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٨٥م .

- * علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية، د. بسام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان، د.ت.
- * علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- * علم الدلالة، جون ليونز، ترجمة/مجيد عبدالحليم المشطة، حلیم حسین فالخ، كاظم حسين باقر، كلية الآداب - جامعة البصرة، ١٩٨٠م.
- * علم الدلالة، إطار جديد، ف. ر. بالمر، ترجمة/الدكتور صبري إبراهيم السيد، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة - قطر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- * علم الصوتيات، د. عبدالله ربيع محمود، د. عبدالعزيز أحمد علام، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- * علم اللسان (ضمن منهج البحث في الأدب واللغة)، انطوان ماييه، نقله إلى العربية/الدكتور محمد مندور، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٦م.
- * علم اللغة، د. علي عبدالواحد وافي، المطبعة السلفية، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- * علم اللغة الاجتماعي، د. همدان، ترجمة/الدكتور محمود عبدالغني عياد، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، العراق - بغداد، ١٩٨٧م.
- * علم اللغة الاجتماعي عند العرب، د. هادي نهر، الطبعة الأولى، دار الغصون، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- * علم اللغة - أسسه ومناهجه -، د. عبدالله ربيع محمود، د. عبدالفتاح البركاوي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ١٤٠٢هـ.
- * علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، سلسلة المكتبة الثقافية، العدد (٢٤٩)، ١٩٧٠م.
- * علم اللغة التقابلي، دراسة تطبيقية، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.
- * علم اللغة العام، د. توفيق محمد شاهين، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- * علم اللغة العام - الأصوات -، د. كمال بشر، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥م.
- * علم اللغة العام في الفكر الغربي، د. علي محمود مزيد، المطبعة العالمية بالقاهرة، ١٩٧٨م.

- * علم اللغة العربية ، مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات السامية ، د.محمود فهمي حجازي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، د.ت .
- * علم اللغة في القرن العشرين ، جورج مونين ، ترجمة/الدكتور نجيب غزاوي ، وزارة التعليم العالي ، الجمهورية العربية السورية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- * علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، د.محمود السعران ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٢م .
- * _____ ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٢م .
- * علم اللغة ، نشأته وتطوره ، د.محمود جاد الرب ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٥م .
- * علم اللغة وصناعة المعاجم ، د.علي القاسمي ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- * علم النفس اللغوي ، د.نوال محمد عطية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- * العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق/الدكتور عبدالله درويش ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- * _____ ، تحقيق/الدكتور مهدي الخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- * عيوب الكلام ، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب ، د.وسمية المنصور ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية السابعة ، الرسالة الثامنة والثلاثون ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(ف)

- * الفصحى والعامية ، أحمد عبدالغفور عطار ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .
- * الفصحى ولهجاتها - دراسة تاريخية مقارنة - ، د.عبدالفتاح البركاوي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- * الفصحى ونظرية الفكر العامي ، د.مرزوق بن صنيان بن تنباك ، مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- * فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبدالتواب ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
- * فقه اللغات السامية ، كارل بروكلمان ، ترجمة/الدكتور رمضان عبدالتواب ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- * فقه اللغة ، د. علي عبدالواحد وافي ، الطبعة الثامنة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، د.ت .
- * فقه اللغة العربية ، د. كاصد ياسر الزبيدي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- * فقه اللغة العربية وخصائصها ، د. إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٢م .
- * فقه اللغة في الكتب العربية ، د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- * فقه اللغة المقارن ، د. إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- * فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، الطبعة السادسة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- * فن القراءة والكلام والإلقاء ، مصطفى الدمياطي بك ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م .
- * فن القول ، أمين الخولي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .
- * في الأدب الجاهلي ، د. طه حسين ، الطبعة التاسعة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م .
- * في الأدب الحديث ، عمر الدسوقي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٥١م .
- * في إصلاح النحو العربي ، دراسة نقدية ، عبدالوارث مبروك سعيد ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، الكويت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- * في الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المد العربية ، د. غالب فاضل المطلي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٤م .

- * في أصول اللغة (الجزء الأول) ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م ، الجزء الثاني ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م ، الجزء الثالث ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، أخرجه / مصطفى حجازي ، ضاحي عبدالباقي .
- * في أصول اللغة والنحو ، د.فؤاد حنا ترزي ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، د.ت .
- * في البحث الصوتي عند العرب ، د.خليل إبراهيم العطية ، سلسلة الموسوعة الصغيرة (١٢٤) ، منشورات دار الجاحظ للنشر ، بغداد ، ١٩٨٣م .
- * في البدء كانت الكلمة ، د.شكري محمد عياد ، سلسلة كتاب الهلال ، العدد (٤٣٥) ، دار الهلال ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- * في التحليل اللغوي ، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي ، والنفي اللغوي ، وأسلوب الاستفهام ، د.خليل أحمد عميره ، الطبعة الأولى ، مكتبة المنار ، الأردن - الزرقاء ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- * في تصريف الأسماء ، د.عبدالرحمن شاهين ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٧م .
- * في الدراسات القرآنية واللغوية ، الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، د.عبدالفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- * فيض الخاطر ، أحمد أمين ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٣م .
- * في علم الأصوات الفيزيقي ، مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام ، إرنست بولجرام ، ترجمه وقدم له وعلق حواشيه / الدكتور سعد مصلوح ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار العلوم ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٧م .
- * في علم اللغة العام ، د.عبدالصبور شاهين ، الطبعة الأولى ، دار العلوم للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٣ - ١٩٧٤م .
- * في فلسفة اللغة ، كمال يوسف الحاج ، دار النهار للنشر ، بيروت - لبنان ، ١٩٦٧م .
- * في فلسفة اللغة ، د.محمود فهمي زيدان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- * في اللغة والأدب ، د.إبراهيم مذكور ، سلسلة إقرأ (٣٣٧) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠م .
- * في اللغة والفكر ، د.عثمان أمين ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٧م .
- * في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق - ، د.خليل أحمد عميره ، الطبعة الأولى ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- * في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس ، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٢م .
* _____ ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٥م .

(ق)

- * قاموس اللسانيات ، د. عبدالسلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٤م .
* القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د. عبدالصبور شاهين ، دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٦م .
* قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث - مدخل - ، د. مازن الوعر ، الطبعة الأولى ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، سوريا ، ١٩٨٨م .
* قضايا لسانية وحضارية ، د. منذر العياشي ، الطبعة الأولى ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٩١م .
* قضايا لغوية ، د. كمال بشر ، دار الطباعة القومية ، القاهرة ، ١٩٦٢م .
* قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث ، د. نهاد الموسى ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٧م .
* القواعد النحوية - مادتها وطريققتها - ، عبدالحمد حسن ، مطبعة العلوم ، ١٩٤٦م .
* قوانين الملوك ، د. عبدالسميع محمد أحمد ، مطبوعات جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم اللغات السامية ، فرع اللغات السامية القديمة ، ١٩٦٥م .

(ك)

- * الكتاب (كتاب سيويه) ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح/عبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧م .
* الكتاب الفضي لكلية الآداب (١٩٢٥-١٩٥٠) ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥١م .
* كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد علي الفاروقي التهانوي ، حققه/الدكتور لطفي عبدالبديع ، راجعه : الأستاذ أمين الخولي ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
* الكلام إنتاجه وتحليله ، د. عبدالرحمن أيوب ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
* كلام العرب من قضايا اللغة العربية ، د. حسن ظاظا ، مطبعة المصري ، الإسكندرية ، ١٩٧١م .

* الكلمة - دراسة لغوية ومعجمية - ، د.حملي خليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٨٠ م .

(ل)

* لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د.عبدالعزیز مطر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

* لحن العامة والتطور اللغوي ، د.رمضان عبدالنواب ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧م .

* لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي ، دار صادر - دار بيروت ، بيروت ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

* اللسان والإنسان ، مدخل إلى معرفة اللغة ، د.حسن ظاظا ، مطبعة المصري ، الإسكندرية ، ١٩٧١م .

* اللسانة الاجتماعية ، جوليت غارمادي ، تعريب/الدكتور خليل أحمد خليل ، الطبعة الأولى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٠م .

* اللسانيات العربية - مقدمة وبيلوغرافية - ، د.محمد حسن باكلا ، مؤسسة مانسل المحدودة للإعلام والنشر ، لندن ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

* اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، سلسلة اللسانيات ، عدد (٥) ، ١٩٨٣م .

* اللسانيات من خلال النصوص ، د.عبدالسلام المسدي ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤م .

* اللسانيات واللغة العربية ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، سلسلة اللسانيات ، عدد (٤) ، ١٩٨١م .

* لطائف الإشارات لقنون القراءات ، للإمام شهاب الدين القسطلاني ، تحقيق / الشيخ عامر السيد عثمان ، والدكتور عبدالصبور شاهين ، مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

* لغات البشر - أصولها وطبيعتها وتطورها - ، ماريوباي ، ترجمة/الدكتور صلاح العربي ، قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة - بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، القاهرة - نيويورك ، ١٩٧٠م .

- * اللغات السامية ، نولدكه ، ترجمة/الدكتور رمضان عبدالنواب ، دار النهضة العربية ، القاهرة، د.ت .
- * اللغة ، ج . فنديس ، تعريب / عبدالمحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠م .
- * لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، عبدالسميع سالم المرادي ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م .
- * اللغة بين الفرد والمجتمع ، أوتوجسبرسن ، ترجمة/ الدكتور عبدالرحمن أيوب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، د.ت .
- * اللغة بين القومية والعالمية ، د.إبراهيم أنيس ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠م .
- * اللغة بين المعيارية والوصفية ، د.تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨م .
- * لغة الصحافة المعاصرة ، د.محمد حسن عبدالعزيز ، سلسلة كتابك (٨٩) ، دار المعارف بمصر ، سنة الإيداع ١٩٧٨م .
- * لغة العرب وكيف نهض بها ، محمد عطية الأبراشي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧م .
- * اللغة العربية بين حمايتها وخصومها ، أنور الجندي ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، د.ت .
- * اللغة العربية عبر القرون ، د.محمود فهمي حجازي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨م .
- * اللغة العربية في إطارها الاجتماعي ، مصطفى لطفي ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨١م .
- * اللغة العربية المعاصرة ، د.محمد كامل حسين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٦م .
- * اللغة العربية معناها ومبناها ، د.تمام حسان ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م .
- * اللغة عند الطفل من الميلاد إلى السادسة ، صالح الشماع ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٥م .
- * اللغة في المجتمع ، م.م. لويس ، ترجمة/الدكتور تمام حسان ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٥٩م .
- * لغتنا والحياة ، د.عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩م .
- * اللغة والتطور ، د.عبدالرحمن أيوب ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٨م .

- * اللغة والطفل - دراسة في ضوء علم اللغة النفسي - ، د.حامي خليل ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧م .
- * اللغة وعلم اللغة ، جون ليونز ، ترجمة/الدكتور مصطفى التوفي ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ١٩٨٨م .
- * اللغة وعلم النفس ، د.موفق الحمداني ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجمهورية العراقية ، سنة الإيداع ١٩٨٢م .
- * اللغة وعلوم المجتمع ، د.عبد الراجحي ، مطبعة دار نشر الثقافة ، الإسكندرية، ١٩٧٧م .
- * اللغة والفكر ، عبدالعزيز القوصي ، محمد سعيد قدرى ، ستانلي جاكسون ، محمد فؤاد جلال ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩٤٨م .
- * اللغة والفكر ، د.نوري جعفر ، مكتبة التومي ، الرباط ، ١٩٧١م .
- * اللغة والمجتمع ، د.علي عبدالواحد وافي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م .
- * اللغة والمجتمع - رأي ومنهج - ، د.محمود السعران ، المطبعة الأهلية ، بنغازي ، ١٩٥٨م .
- * _____ ، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣م .
- * اللغة والمعنى والسياق ، جون لاينز ، ترجمة/الدكتور عباس صادق الوهاب ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الإعلام ، العراق - بغداد ، ١٩٨٧م .
- * اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦م .
- * اللغة والنحو - دراسات تأريخية وتحليلية ومقارنة - ، د.حسن عون ، الطبعة الأولى ، مطبعة رويال ، الإسكندرية ، ١٩٥٢م .
- * لهجات العرب ، أحمد تيمور باشا ، سلسلة المكتبة الثقافية ، العدد (٢٩٠) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- * اللهجات العربية الغربية القديمة ، رابين ، ترجمة/الدكتور عبدالرحمن أيوب ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٦م .
- * اللهجات العربية في التراث ، د.أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م .
- * اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د.عبد الراجحي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م .

- * اللهجات العربية نشأة وتطوراً ، د. عبدالغفار حامد هلال ، الطبعة الثانية ، مطبعة الجبلاوي، القاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- * اللهجات وأسلوب دراستها ، د. أنيس فريجة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- * لهجة البدو في إقليم ساحل مريوط - دراسة لغوية - ، د. عبدالعزیز مطر ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- * لهجة شمال المغرب - تطوان وماحولها - ، د. عبدالمنعم سيد عبدالعال ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

(م)

- * ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، بعناية/ عبدالعزیز الميني الراجكوتي الأثري ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- * مذكره الكوفيون من الإدغام ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور صبيح التميمي ، الطبعة الأولى ، دار البيان العربي ، جدة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- * المباحث اللغوية في العراق ، د. مصطفى جواد ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٤ - ١٩٥٥م .
- * مبادئ علم الأصوات العام ، ديفيد ابركرومي ، ترجمة وتعليق/ الدكتور محمد فتوح ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- * المجموع العلمي العربي ، مجمع اللغة العربية بدمشق في خمسين عاماً ، د. عدنان الخطيب ، مطبعة الترقى بدمشق ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .
- * مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية ، د. عبدالمنعم الدسوقي الجميعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣م .
- * مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١٩٣٢-١٩٦٢) ، (١) ماضيه وحاضره ، د. إبراهيم مذكور ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .
- * _____ ، (٣) مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين ، أخرجها وعلق عليها/ محمد خلف الله أحمد ، محمد شوقي أمين ، الطبعة الثانية ، مطبعة الكيلاني ، القاهرة ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- * مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، د. شوقي ضيف ، الطبعة الأولى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- * الجمعيون في خمسين عاماً ، د.محمد مهدي علام ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- * مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، (المجلد الثالث - المجلد العاشر) ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م / ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- * محاضرات عن أحمد أمين ، د.زكي المحاسني ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢-١٩٦٣ م .
- * محاضرات عن حفني ناصف ، كاتباً وباحثاً ، محمد خلف الله أحمد ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١م .
- * محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة ، د.إبراهيم أنيس ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٩-١٩٦٠م .
- * محاضرات في علم اللغة ، د.أحمد مختار عمر ، مطبعة كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٧-١٩٦٨م .
- * محاضرات في اللغة ، د.عبدالرحمن أيوب ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٦م .
- * المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق/علي النجدي ناصف ، الدكتور عبدالحليم النجار ، الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
- * محيط المحيط ، للمعلم بطرس البستاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٧م .
- * مختبر اللغة ، د.علي القاسمي ، الطبعة الأولى ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- * المخصص ، لابن سيده ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ، ١٣١٦هـ .
- * المداخل في اللغة ، للإمام أبي عمر المطرز المعروف بالزاهد ، تحقيق/محمد عبدالجواد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، د.ت .
- * مدارج القراءة والإنشاء في اللغة العبرية ، د.برهام عبدالعزيز ، الطبعة الأولى ، مطبعة التجارة، الإسكندرية ، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م .
- * المدارس النحوية ، د.شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م .
- * المدخل إلى تاريخ اللغات الجزرية ، د.سامي سعيد الأحمد ، منشورات اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ١٩٨١م .

- * مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ، د.محمود الطناحي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- * مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام = في علم الأصوات الفيزيقي .
- * مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ، د.مصطفى النحاس ، الطبعة الأولى ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- * المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، د.عبدالمجيد عابدين ، الطبعة الأولى ، مطبعة الشيكشي بمصر ، ١٩٥١م .
- * المدخل إلى علم الأصوات ، دراسة مقارنة ، د.صلاح الدين صالح حسنين ، الطبعة الأولى ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨١م .
- * مدخل إلى علم اللغة ، د.محمد حسن عبدالعزيز ، دار النمر للطباعة ، سنة الإيداع ١٩٨٣م .
- * مدخل إلى علم اللغة ، د.محمود فهمي حجازي ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨م .
- * مدخل إلى علم اللغة الحديث ، د.عبدالفتاح البركاوي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- * المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، د.رمضان عبدالنواب ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض ، ١٩٨٢م - ١٤٠٣هـ .
- * المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة في علم اللغة ، د.مصطفى زكي التوني ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية العاشرة ، الرسالة الرابعة والستون ، ١٤٠٩/١٤١٠هـ - ١٩٨٨/١٩٨٩م .
- * مدرسة البصرة النحوية ، نشأتها وتطورها ، د.عبدالرحمن السيد ، الطبعة الأولى ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٨م .
- * المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، تحقيق/محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ت .
- * المستشرقون ، نجيب العتيقي ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤م .
- * المستشرقون ومناهجهم اللغوية ، المنهج التاريخي ، المنهج المقارن ، المنهج الوصفي ، د.إسماعيل أحمد عمارة ، الطبعة الأولى ، دار الملاحى للنشر والتوزيع ، إربد-الأردن ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- * المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية ، د.إسماعيل أحمد عمارة ، الطبعة الأولى ، دار الملاحى للنشر والتوزيع ، إربد - الأردن ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- * مستقبل الثقافة في مصر ، د.طه حسين ، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر ، ١٩٣٨م .
- * مستويات العربية المعاصرة في مصر ، د.السعيد محمد بدوي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣م .
- * المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر ، د.محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، سنة الإيداع ١٩٨١م .
- * المسلسل في غريب لغة العرب ، لأبي الطاهر محمد بن يوسف التميمي ، تحقيق/محمد عبدالجواد ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، د.ت .
- * المسلك اللغوي ومهاراته ، محمد عبدالحميد أبو العزم ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٣م .
- * المشترك اللغوي نظريةً وتطبيقاً ، د.توفيق محمد شاهين ، الطبعة الأولى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- * مشكلات اللغة العربية ، محمود تيمور ، مكتبة الآداب ومطبعها ، القاهرة ، د.ت .
- * مصر الحديثة (١٥١٧ - ١٨٠٥) ، د.جلال يحيى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦٩م .
- * المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث ، الأمير مصطفى الشهابي ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٥م .
- * المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة ، ضاحي عبدالباقي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- * المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، د.محمد رشاد الحمزاوي ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٤ ، ١٩٧٧م .
- * المعاجم العبرية ، دراسة مقارنة ، د.سلوي ناظم ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- * المعاجم العربية - دراسة تحليلية - ، د.عبدالسميع محمد أحمد ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م .
- * المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد ، د.عبدالله درويش ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٦م .
- * المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، د.محمد أحمد أبوالفرج ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦م .

- * معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها (١) ، مصر في القرن التاسع عشر ، محمد خلف الله أحمد ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البايي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٩٦١م .
- * معامل اللغات وأثرها في تنمية المهارات اللغوية ، د.صلاح عبدالمجيد العربي ، د.عبدالعزیز العقيلي ، دار المريح للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- * معاني الأبنية في العربية ، د.فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م . ساعدت جامعة بغداد على نشره .
- * معجم ألفاظ القرآن الكريم ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء الأول ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩٥٣م . الجزء الثاني ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م ، الجزء الثالث ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م ، الجزء الرابع ، إعداد : أمين الخولي ، دار الكتاب العربي بالقاهرة ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ، الجزء الخامس ، إعداد : حامد عبدالقادر ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م ، الجزء السادس ، إعداد : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- * المعجم الانجليزي بين الماضي والحاضر ، دراسة في معجمة اللغة الانجليزية ، د.داود حلمي السيد ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٨م .
- * معجم تيمور الكبير ، أحمد تيمور ، تحقيق / الدكتور حسين نصار ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- * المعجم العربي - إشكالات ومقاربات - ، د.محمد رشاد الحمزاوي ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات - بيت الحكمة - ، تونس ، ١٩٩١م .
- * المعجم العربي ، بحوث في المادة والمنهج والتطبيق ، د.رياض زكي قاسم ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- * المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، د.عدنان الخطيب ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٦-١٩٦٧م .
- * المعجم العربي الجديد - المقدمة ، هادي العلوي ، الطبعة الأولى ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سوريا - اللاذقية ، ١٩٨٣م .
- * المعجم العربي في لبنان ، د.حكمت كشلي ، الطبعة الأولى ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٢م .

- * المعجم العربي - نشأته وتطوره - ، د.حسين نصار ، دار الكتاب العربي بمصر ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .
- * المعجم العربي ، نماذج تحليلية جديدة ، د.عبدالقادر الفاسي الفهري ، الطبعة الأولى ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء - المغرب ، ١٩٨٦م .
- * معجم علم اللغة النظري ، د.محمد علي الخولي ، الطبعة الثانية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩١م .
- * المعجم الفلسفي ، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٧٩م
- * معجم فيشر ، مقدمته ونموذج منه، مجمع فؤاد الأول للغة العربية، مطبعة الرسالة، ١٩٥٠م.
- * المعجم الكامل في لهجات الفصحى ، جمع وترتيب / الدكتور داود سلوم ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- * المعجم الكبير ، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء الأول ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٠م ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- * معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مجدي وهبه ، كامل المهندس ، الطبعة الثانية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- * معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، وضع/نخبة من اللغويين العرب ، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- * معجم المصطلحات اللغوية ، د.رمزي بعلبكي ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٠م .
- * معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، د.علية عزت عياد ، دار المريح ، الرياض ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- * المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- * المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء الأول ، مطبعة مصر ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م ، الجزء الثاني ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .
- * مع الخالدين (مجمع اللغة العربية في عيدہ الخمسيني) د.إبراهيم مدكور ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- * المغني في تصريف الأفعال ، د.محمد عبدالحالق عضية ، دار الحديث ، سنة الإيداع ١٩٨٨م .

- * مفاتيح العلوم ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي ، الطبعة الأولى ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، ١٣٤٢هـ .
- * مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي ، تحقيق / أكرم عثمان يوسف ، الطبعة الأولى ، مطبعة الرسالة ، بغداد ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- * مفهوم المعنى دراسة تحليلية ، د.عزمي إسلام ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية السادسة ، الرسالة الحادية والثلاثون ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- * مقالات في اللغة والأدب ، د.تمام حسان ، جامعة أم القرى ، معهد اللغة العربية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- * مقدمات النهضة الأدبية وعواملها في مصر ، د.عبدالرشيد عبدالعزيز سالم ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار التراث العربي ، القاهرة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .
- * مقدمة ابن خلدون ، لعبدالرحمن بن محمد بن خلدون ، تحقيق / الدكتور علي عبدالواحد وافي ، الطبعة الأولى ، لجنة البيان العربي ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .
- * مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق / د.أحمد حسن فرحات ، الطبعة الأولى ، دار الدعوة ، الكويت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- * مقدمة لدراسة فقه اللغة ، د.محمد أحمد أبوالفرج ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٦م .
- * مقدمه لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد ، عبدالله العلايلي ، المطبعة العصرية بمصر ، د.ت .
- * المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي ، د.عبدالمنعم عبدالله محمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة الجبلاوي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- * الملاح الأدائية عند الجاحظ في البيان والتبيين ، د.عبدالله ربيع محمود ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- * الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، سلسلة اللسانيات ، عدد (٦) ، ١٩٨٦م .
- * الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون ، د.محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- * الملع ، لأبي عبدالله الحسين بن علي النمري ، تحقيق / وجيهة أحمد السطل ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- * مميزات لغات العرب وتخريج اللغات العامية عليها وفائدة علم التأريخ من ذلك ، حفني ناصف بك ، الطبعة الثانية ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٧م .
- * من أسرار اللغة ، د.إبراهيم أنيس ، الطبعة السادسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨م .
- * من أصول اللهجات العربية في السودان ، د.عبدالمجيد عابدين ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩م .
- * مناهج البحث في اللغة ، د.تمام حسان ، دار الثقافة ، المغرب ، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م .
- * مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، أمين الخولي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، ١٩٦١م .
- * مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، د.حسن هندراوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- * من تراث لغوي مفقود ، لأبي زكريا الفراء ، صنعة/الدكتور أحمد علم الدين الجندي ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٠هـ .
- * من تراثنا القديم مايسمى في العربية بالدخيل ، طه باقر ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- * المنصف في شرح تصريف المازني ، ابن جنبي ، تحقيق/إبراهيم مصطفى ، عبدالله أمين ، الطبعة الأولى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- * من صيغ العربية وأوزانها (أفعل) ، عبدالحليم عبدالباسط المرصفي ، الطبعة الأولى ، دار مرجان للطباعة ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- * من قضايا اللغة العربية المعاصرة ، مجموعة من الباحثين ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٠م .
- * من قضايا اللغة والنحو ، د.أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- * من قضايا اللغة والنحو ، علي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر ، د.ت .
- * منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، د.علي زوين ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٦م .
- * المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، د.عبدالصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- * المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها ، د.محمد رشاد الحمزاوي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٦م .
- * من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده ، محمد خلف الله أحمد ، الطبعة الثانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- * من وظائف الصوت اللغوي ، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي ، د.أحمد كشك ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدينة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- * المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية ، دمشق ١٩٥٦م ، مطابع جريدة الصباح بمصر ، د.ت .
- * المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث ، المبحث الثاني (الفكر السياسي والاجتماعي) ، القسم الأول : من الحملة الفرنسية إلى عهد إسماعيل ، د.لويس عوض ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣م .
- * موسوعة مقدمات العلوم والمناهج ، محاولة لبناء منهج إسلامي متكامل ، المجلد الرابع (اللغة والأدب والثقافة) ، أنور الجندي ، توزيع دار الأنصار ، القاهرة ، د.ت .
- * موسيقى الشعر ، د.إبراهيم أنيس ، الطبعة الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٢م .
- * موسيقى الشعر العربي ، د.شكري محمد عياد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، ١٩٦٨م .
- * الموسيقى الكبير ، لأبي نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي ، تحقيق وشرح / غطاس عبدالمملك خشبة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت .
- * المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، د.حلمي خليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٧٨م .
- * المولد ، دراسة في نمو وتطور اللغة العربية في العصر الحديث ، د.حلمي خليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٧٩م .

(ن)

- * النثر الفني في القرن الرابع ، د.زكي مبارك ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م .
- * نحو أبجدية جديدة ، عثمان صبري ، توزيع مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٤م .
- * النحو الجديد ، عبدالمتعال الصعيدي ، دار الفكر العربي ، د.ت .
- * نحو عربية ميسرة ، د.أنيس فريجة ، دار الثقافة ، بيروت ، د.ت .

- * النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج - ، د.عبد الرأحمي ، مطبعة دار نشر الثقافة ، ١٩٧٧م .
- * النحو المصنفي ، د.محمد عيد ، مكتبة الشباب ، ١٩٧١م .
- * نحو منهج نفسي في نقد الشعر ، د.سعد أبو الرضا محمد أبو الرضا ، سلسلة المكتبة الثقافية (٣٨٨) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤م .
- * النحو المنهجي ، محمد أحمد برانق ، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٩م .
- * النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، د.محمد حماسة عبداللطيف ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدينة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- * النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، د.محمد صلاح الدين مصطفى بكر ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، د.ت .
- * النحو الوظيفي ، عبدالعليم إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣م .
- * نحو وعي لغوي ، د.مازن المبارك ، مكتبة الفارابي ، دمشق - سوريا - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- * ندوة الإزدواجية في اللغة العربية (وقائع الندوة وتوصياتها والبحوث التي أقيمت فيها) ، مطبعة الجامعة الأردنية ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- * نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، د.ت .
- * نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ، د.علي عبدالواحد وافي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .
- * نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الشيخ محمد الطنطاوي ، الطبعة الثانية ، مطبعة وادي الملوك ، ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م .
- * النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته/ الشيخ علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى محمد بمصر ، د.ت .
- * نشر نقوش سامية قديمة من جنوب بلاد العرب وشرحها ، د.خليل يحيي نامي ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٤٣م .
- * نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية ، د.أحمد عبدالمجيد هريدي ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- * نصوص في فقه اللغة العربية ، د.السيد يعقوب بكر ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان - ١٩٧٠م .
- * نظرات في اللغة عند ابن حزم ، سعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- * نهاية القول المفيد في علم التجويد ، محمد مكي نصر ، مراجعة وتصحيح / الشيخ علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٤٩هـ .

(ه)

- * همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح / الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م .

(و)

- * الوجيز في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي ، الطبعة الثانية ، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، د.ت.

ثالثاً - الدوريات والمجلات العلمية

- * آفاق علمية ، العدد الرابع ، ١٩٨٥م .
- * الأبحاث (تصدرها كلية الآداب والعلوم ، الجامعة الأمريكية في بيروت) ، المجلد السابع ، ١٩٤٥م / السنة ٣٨ ، ١٩٩١م .
- * الأدب (يصدرها جماعة الأمان) ، العدد الثاني ، السنة العاشرة ، ١٩٦٥م / العدد التاسع ، السنة العاشرة ، ١٩٦٦م / العدد الثاني ، السنة الحادية عشرة ، ١٩٦٨م / العدد الثالث ، السنة الحادية عشرة ، ١٩٦٨م .
- * الأعلام (تصدرها وزارة الثقافة والفنون ، بغداد) ، العدد الثامن ، السنة الرابعة عشرة ، ١٩٧٩م .
- * الباحث ، السنة العاشرة ، العدد الثاني ، ٥٠ ، العدد الخمسون ، نيسان - حزيران ، ١٩٨٨م .
- * البيان (تصدرها رابطة الأدباء في الكويت) ، العدد التاسع والسبعون ، والعدد الثاني والثمانون ، السنة السابعة ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- * الثقافة العربية الليبية ، العدد الرابع ، السنة الثانية ، إبريل ١٩٧٥م - ١٣٩٥هـ .

- * الثقافة المصرية ، العدد ٢٦٠ ، السنة الخامسة ، ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م / العدد ٢٦٢ ، السنة السادسة ، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م / العدد ٢٦٧ ، العدد ٢٧٩ / العدد ٦٩ ، السنة السادسة ، ١٩٧٩م .
- * جريدة الأهرام ، الجمعة ١٤/٤/١٩٦١م / ٧/٢/١٩٩١م .
- * جريدة الثورة الدمشقية ، العدد ١١٥٦ ، ٢٥ فبراير ١٩٦٧م .
- * جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٥٢٧٣ ، الخميس ٦/٥/١٩٩٣م .
- * جريدة المدينة ، المملكة العربية السعودية ، ملحق ألوان من التراث ، العدد الثالث ، السنة الرابعة عشرة ، ٢٢ شوال ١٤١٠هـ / العدد الرابع ، ٢٩ شوال ١٤١٠هـ / العدد التاسع ، ٢٠ ذو الحجة ١٤١٠هـ / العدد الثامن والثلاثون ، السنة السادسة عشرة ، ١٣ شعبان ١٤١٣هـ .
- * حضارة الإسلام ، دمشق - سوريا ، العدد الأول ، السنة الخامسة عشرة ، ربيع الأول ١٣٩٤هـ - نيسان ١٩٧٤م .
- * حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١١ ، ١١٧٤م / العدد ١٧ ، ١٩٧٩م / العدد ٢٣ ، ١٩٨٤م / العدد ٣٢ ، ١٩٩١م .
- * حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، العدد الثالث ، يوليو ١٩٦١م / العدد الثامن ، ١٩٦٣م / المجلد الثالث عشر ، ١٩٧٣م / المجلد السادس عشر ، ١٩٧٩ - ١٩٨٧م .
- * حوليات كلية الآداب بجامعة القاهرة ، فرع الخرطوم ، المجلد الرابع والعشرون ، الجزء الثاني ، ديسمبر ١٩٦٢م .
- * حوليات كلية دار العلوم ، العام الجامعي ١٩٦٨-١٩٦٩م / العام الجامعي ١٩٦٩ - ١٩٧٠م / العدد الخامس ، العام الجامعي ١٩٧٤ - ١٩٧٥م / العدد التاسع ١٩٧٨م .
- * حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر ، العدد الثاني ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- * دراسات عربية (تصدرها دار الطليعة ، بيروت - لبنان) ، العددان ٢/١ ، السنة الثانية والعشرون ، تشرين الثاني - كانون الأول - نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٥م .
- * دراسات عربية وإسلامية (سلسلة أبحاث جامعية يشرف على إصدارها الدكتور حامد طاهر) ، العدد الثاني ، سنة الإيداع ١٩٨٤م .
- * الرسالة ، العدد ٣٥٢ ، السنة الثامنة ، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م / العدد ٨٣٧ ، السنة السابعة عشرة ، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م / العدد ١٠٢٥ ، السنة الحادية والعشرون ، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م .
- * الزهراء ، الجزء ٣-٢٤ ، ربيع الأول وربع الثاني ١٣٤٤هـ .

- * صحيفة الجامعة المصرية ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، مايو ١٩٣١م .
- * صحيفة دار العلوم ، (تصدرها جماعة دار العلوم) ، السنة الثالثة ، العدد الثاني ، ١٩٣٦م .
- * صحيفة المعلمين (تصدرها نقابة المعلمين بمصر) ، العدد الثاني ، إبريل ١٩٢٣م .
- * عالم الفكر (تصدرها وزارة الإعلام بالكويت) ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، إبريل - مايو - يونيو ١٩٧١م « عدد خاص بالفكر واللغة » / المجلد الثالث ، العدد الأول ، إبريل - مايو - يونيو ١٩٧٢م « عدد خاص بالمأثورات الشعبية » / المجلد العشرون ، العدد الثالث ، أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٩م « عدد خاص بالألسنية » .
- * العرب (تصدر عن دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية) ، الجزء الأول ، الجزء الثاني ، الجزء الثالث ، السنة السادسة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م / الجزء السابع ، السنة السادسة ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م / الجزء الثاني ، الجزء الرابع ، السنة السابعة ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م .
- * علامات (يصدرها النادي الأدبي الثقافي بجدة) ، الجزء السادس ، المجلد الثاني ، رجب ، ١٤١٣ هـ - ديسمبر ١٩٩٢م .
- * الفتح ، العدد ٨٥٠ ، ذو الحجة ١٣٦٦ هـ .
- * فصول (تصدرها الهيئة المصرية العامة للكتاب) ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، إبريل - مايو - يونيو ١٩٨٤م « عدد خاص عن الحداثة واللغة والأدب - الجزء الأول » .
- * الفكر التونسية ، السنة العاشرة ، العدد الخامس ، ١٩٦٥م « عدد خاص بالمؤتمر الخامس للأدباء العرب » .
- * الفكر العربي (تصدر عن معهد الإنماء العربي ، بيروت - لبنان) ، العددان ٩/٨ ، السنة الأولى ، ١٩٧٩م « عدد خاص بالألسنية أحدث العلوم الإنسانية » .
- * الفكر العربي المعاصر (يصدرها مركز الإنماء القومي ، بيروت) ، العددان ١٩/١٨ ، شباط - آذار ١٩٨٢م .
- * فكر للدراسات والأبحاث (تصدر عن دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة) ، العدد ١٤ ، ١٩٨٩م « عدد خاص بطه حسين ، مائة عام من النهوض الفكري في الذكرى المثوية لمولده ، بإشراف / الدكتور طاهر عبدالحكيم » .

- * الفن الإذاعي (تصدر عن إذاعة الجمهورية العربية المتحدة) ، العدد ٣٢ ، السنة التاسعة ، يوليو ١٩٦٥م / العدد ٣٦ ، السنة العاشرة ، يوليو ١٩٦٦م / العدد ٥٨ ، والعدد ٥٩ ، السنة السابعة عشرة ، ١٩٧٣ م .
- * الفيصل ، (تصدر عن دار الفيصل الثقافية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية) ، السنة الثالثة ، العدد ٣٠ ، ١٩٧٩م / السنة الرابعة ، العدد ٤٣ ، محرم ١٤٠١هـ ، تشرين الثاني (نوفمبر) - كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٠م .
- * قافلة الزيت (تصدر عن شركة أرامكو ، الظهران - المملكة العربية السعودية) ، العدد التاسع ، المجلد الثامن والثلاثون ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- * الكاتب ، (أصدرتها دار الكاتب المصري ، ثم تولت إصدارها الهيئة المصرية العامة للكتاب) ، المجلد الخامس ، العدد العشرون ، ١٩٤٧م / السنة الرابعة عشرة ، العدد ١٦٥ ، ١٩٧٤م .
- * الكتاب (تصدر عن دار المعارف بمصر) ، الجزء الثالث ، المجلد الثالث ، السنة الثانية ، ١٩٤٧م - ١٣٦٦هـ / الجزء الأول ، المجلد الخامس ، السنة الثالثة ، ١٩٤٨م .
- * اللسان العربي (تصدر عن المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي - جامعة الدول العربية ، الرباط - المغرب) ، أعداد مختلفة .
- * المأثورات الشعبية (تصدر عن مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربي ، الدوحة - قطر) ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، ذو القعدة ١٤٠٦هـ - يوليو ١٩٨٦م .
- * المجلة ، السنة الرابعة ، العدد ٤٠ ، ابريل ١٩٦٠م / العدد ٤٨ ، ديسمبر ١٩٦٠م / العدد ٩١ ، ١٩٦٤م / السنة التاسعة ، العدد ١٠٥ ، ١٩٦٥م / السنة العاشرة ، العدد ١١٤ ، يونيو ١٩٦٦م / العدد ١٤١ ، ١٩٦٨م .
- * مجلة آداب المستنصرية ، العدد الحادي عشر ، ١٩٨٥م .
- * مجلة الأزهر ، أعداد مختلفة .
- * مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد الثاني ، ١٩٧٥م .
- * المجلة العربية للدراسات اللغوية (تصدر عن معهد الخرطوم الدولي للغة العربية) ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ١٩٨٣م / المجلد الثالث ، العدد الثاني ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- * مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الثالث عشر ، ١٩٥٩م / العدد الحادي والعشرون ، ١٩٦٧م .
- * مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد ١٥ ، السنة الثالثة عشرة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- * مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة (الجامعة المصرية ، جامعة فؤاد الأول سابقاً) ، أعداد مختلفة .
- * مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الأول ، ١٩٨٦م .
- * مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الملك عبدالعزيز ، مكة المكرمة ، السنة الثانية ، العدد الثاني ، ١٣٩٦هـ - ١٣٩٧هـ .
- * مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، العدد الرابع ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م / العدد التاسع ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- * مجلة كلية اللغة العربية بدمهور ، فرع جامعة الأزهر ، العدد الثاني ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- * مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الثاني عشر ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م / الجزء الثالث ، المجلد الحادي والثلاثون ، شعبان ١٤٠٠هـ - تموز ١٩٨٠م .
- * مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، المجلد ٥ ، الجزء ٨ ، ١٩٢٥م - ١٣٤٤هـ / المجلد ٣٧ ، الجزء الأول ، ١٩٦٢م / المجلد ٤٠ ، الجزء الأول ، ١٩٦٥م / المجلد ٤٤ ، الجزء الرابع ، ١٩٦٩م .
- * مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، الجزء الرابع ، المجلد الخامس والأربعون ، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م / الجزء الثالث ، المجلد الستون ، شوال ١٤٠٥هـ - تموز (يوليو) ١٩٨٥م .
- * مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أعداد مختلفة .
- * مجلة المعجمية (تصدر عن جمعية المعجمية العربية بتونس) ، العدد الأول ، ١٩٨٥م / العدد الثاني ، ١٤٠٦هـ / العدد الثالث ، ١٩٨٧م / العددان الخامس والسادس ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- * مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، العدد الأول ، ١٤٠٢-١٤٠٣هـ = ١٩٨٢ - ١٩٨٣م / العدد الثاني ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- * المجمع المصري للثقافة العلمية ، الدورة الثانية والأربعون ، الكتاب السنوي الثاني والأربعون ، ١٩٧٢م / المؤتمر الخامس والأربعون ، الكتاب السنوي الخامس والأربعون ، ١٩٧٥م .
- * مجموعة البحوث والمحاضرات لدورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أعداد مختلفة .
- * محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أعداد مختلفة .
- * المعرفة (تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد القومي بسوريا) ، السنة السابعة عشرة ، العدد ٢٠٤ ، شباط (فبراير) ١٩٧٩م / السنة التاسعة عشرة ، العددان ٢٢٢ - ٢٢٣ ، آب (أغسطس) - ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠م .
- * المقتطف ، الجزء الخامس ، ١٩١٧م / الجزء الأول من المجلد الثامن والتسعين ، يناير ١٩٤١م - ذي الحجة ١٣٥٩هـ / الجزء الرابع من المجلد السابع بعد المائة ، نوفمبر ١٩٤٥م - ذي القعدة ١٣٦٤هـ / الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المائة ، مارس ١٩٤٨م - ربيع الثاني ١٣٦٧هـ / الجزء الخامس من المجلد الرابع عشر بعد المائة ، مايو ١٩٤٩م - رجب ١٣٦٨هـ .
- * المناهل (تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية ، الرباط - المغرب) ، العدد السادس عشر ، السنة السادسة ، محرم ١٤٠٠هـ - ديسمبر ١٩٧٩م .
- * المورد (تصدرها وزارة الثقافة والإعلام ، العراق) ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول ، ١٩٨٧م / المجلد السابع عشر ، العدد الرابع ، ١٩٨٨م .
- * الموقف الأدبي (يصدرها اتحاد الكتاب العربي بدمشق) ، العدد ١٤٠ ، ١٩٨٢م .
- * الهلال ، العدد السادس والعدد السابع ، السنة الثمانون ، ١٩٧٢م .

رابعاً - المحاضرات والأشرطة المسجلة

- * اللغة العربية والنحو المقارن ، محاضرة مسجلة ألقاها المرحوم الدكتور محمد سالم الجرح في النشاط الثقافي لكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، يوم ١٤٠٥/٢/٥هـ (محفوظة بقسم الوسائل التعليمية بالجامعة) .
- * محاضرات في علم اللغة ، د.محمد سالم الجرح ، ألقاها على طلبة السنة المنهجية بالدراسات العليا العربية (فرع اللغة) ، بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٤هـ .
- * مدخل إلى الدراسات اللغوية الحديثة ، ألقاها الدكتور تمام حسان على طلبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، بجامعة محمد الخامس ، الرباط - المغرب ، ١٩٧٤م .

خامساً - المصادر الأجنبية

- * An outline of English phonetics, by. Daniel jones, E.P.Dutton, Co., INC. Newyork, 1956 .
- * Language its nature, development & origin, otto jespersen, fourteenth impression, george allen & unwin ltd, ruskin house, london , 1969 .
- * Psychology and language, an introduction to psycholinguistics, Herbert H.clark Eve V.clark, Harcourt brace jovanovich, inc. Newyork, 1977 .

مَلِكِ الْمَلِكِ

محتويات البحث

.....	شكر وتقدير
أ - ن	المقدمة

التمهيد

البدايات الأولى

لنشأة الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر

١	النهضة الحديثة في مصر
٧	روافد الدرس اللغوي المعاصر بمصر
٩	(أ) إنشاء الجامعة المصرية
١١	(ب) استقدام الأساتذة المستشرقين للتدريس بها
١٧	(ج) إيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا للدراسة
٣٧	(د) إنشاء مجمع اللغة العربية

الباب الأول

اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر

في المستويات اللغوية

٤٦ - ١٢٩	الفصل الأول : المستوى الصوتي
٤٨	• فروع علم الأصوات اللغوية
٥١	• الدراسات الصوتية بين القدماء والمعاصرين
٦٠	• الفوناتيک والفنولوجيا
٧٠	• تحديد مخارج الأصوات وصفاتها

- ٧٩ • التغيرات الصوتية
- ٨٤ • الأصوات الصائتة
- ٨٥ • تقسيم الحركات وتصنيفها
- ٨٨ • الحركات المعيارية
- ٩٧ • الوحدات الصوتية الأدائية
- ٩٩ • النبر
- ١١٣ • التنغيم
- ١٢١ • المعامل الصوتية
- ١٥٩ - ١٣٠ **الفصل الثاني : المستوى الصرفي**
- ١٣٢ • مفهوم الصرف بين القدماء والمعاصرين
- ١٤٥ • مآخذ اللغويين المعاصرين على الدراسات الصرفية القديمة.
- ١٥٢ • قضايا صرفية
- ١٥٢ • الوزن الصرفي والوزن المقطعي
- ١٥٦ • الجذور اللغوية
- ٢٣٣ - ١٦٠ **الفصل الثالث : المستوى النحوي**
- ١٦٢ • الجانب المنهجي
- ٢٠٢ • الجانب التقعيدي
- ٢٠٦ • الجانب التربوي (التعليمي)
- ٢٠٨ • الجانب التأليني
- ٢١٠ • المحاولات الإصلاحية المعاصرة في النحو العربي

الفصل الرابع : المستوى المعجمي ٢٣٤ - ٣١٩

- ٢٣٨ • الدراسات التاريخية التأصيلية للمعاجم القديمة
- ٢٤٠ • عيوب المعاجم القديمة في نظر اللغويين المعاصرين بمصر
- ٢٤٥ • صناعة المعاجم اللغوية المعاصرة
- ٢٤٦ • تصنيف المعاجم العامة
- ٢٥١ • مفهوم المعجم عند اللغويين المعاصرين
- ٢٥٢ • معايير تصنيف المعاجم
- ٢٥٨ • المعاجم الجمعية
- ٢٦٠ • المعجم الكبير (منهجه وخطة العمل فيه - تقييمه)
- ٢٦٨ • المعجم الوسيط (منهجه - تقييمه)
- ٢٧٣ • المعجم الوجيز (منهجه - تقييمه)
- ٢٧٥ • معجم ألفاظ القرآن الكريم (منهجه - تقييمه)
- ٢٨١ • المعاجم العلمية
- ٢٨٢ • المعاجم الفردية
- ٢٨٤ • المصطلحات اللغوية
- ٢٩١ • واقع المصطلح اللغوي في العالم العربي

الفصل الخامس : المستوى الدلالي ٣٢٠ - ٣٦٥

- ٣٢٥ • الدلالة عند اللغويين المعاصرين
- ٣٣٤ • نظريات تحليل المعنى
- ٣٣٤ • نظرية الحقول الدلالية
- ٣٣٩ • نظرية السياق
- ٣٤٣ • التطور الدلالي

- ٣٤٦ المشترك اللفظي •
- ٣٥١ الترادف •
- ٣٥٩ التضاد •

الباب الثاني

اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة بمصر

في جوانب لغوية مختلفة

- ٣٦٧ - ٤١٥ الفصل الأول : الجانب الاجتماعي
- ٣٧٥ • الازدواج اللغوي
- ٣٨٧ • اللهجات المحلية واللهجات الاجتماعية
- ٤٠٧ • الأطالس اللغوية
- ٤١٦ - ٤٤٠ الفصل الثاني : الجانب النفسي
- ٤٢٥ • اللغة والفكر
- ٤٢٩ • اكتساب اللغة
- ٤٤١ - ٤٧٣ الفصل الثالث : الجانب المقارن
- ٤٤٩ • مصطلحا علم اللغة المقارن والتقابلي
- ٤٥٣ • تأريخ الدراسات المقارنة للغات السامية
- ٤٥٦ • اتجاهات الدراسة المقارنة بمصر
- ٤٦٩ • أهمية الدراسة المقارنة للغة العربية
- ٤٧٥ الخاتمة
- ٤٨٠ المصادر والمراجع
- ٥٢٤ محتويات البحث